

# الصلابة

في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد  
والاستحسان والتعليل

تصنيف

العلامة الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد  
الشهير بـ «أبي حنيفة الأندلسي»

(٧٨٤ - ٤٥٦ هـ)

ويذكره

تقريباً عيسى بن سهل الجبلي (ت ٤٨٦ هـ)

في كتابه التبيين على سبيل ابن خزيمة

نيل من الله محمد بن أحمد الزهبي (٧٤٨ هـ)

في «مناقصات أبي حنيفة في رد القياس والرأي»

قرأه وشرح له دكتوراه فخرية

أبو عيسى بن خزيمة

## الفصل الثالث



### التعريف بالكتاب

- موضوع للكتاب.
- كتب ابن حزم في إبطال القياس والرأي والتقليد.
- أسماء وعناوين الكتب وتوثيق ذلك.
- هل كتاب «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» المطبوع تصح نسبته إلى الإمام ابن حزم الأندلسي؟
- إثبات أن «ملخص إبطال القياس» المطبوع ليس تلخيصاً لكتاب «الصادع» لابن حزم.
- علاقة كتب ابن حزم في القياس بعضها ببعض.
- صحة نسبة الكتاب للمؤلف.
- اسم الكتاب الأصلي والمختصر: تحقيق وتدقيق.
- تاريخ تأليف الكتاب والباعث عليه.

- طريقة عرض ابن حزم وترتيبه لمائة الكتاب والألفه التي فيه.
- مميزات الكتاب وحسناته وآثره فيمن بعده.
- المؤخذات على الكتاب.
- التوضيف للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها.
- عملي في التحقيق.

## موضوع الكتاب

لكتابنا موضوع محصور محدّد<sup>(١)</sup>، عالج فيه ابن حزم ما يراه من بطلان الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد، وأكثر في سائر كتبه<sup>(٢)</sup> من تردد رفضه لحجية الأمور المسماة، ولكنه هنا اختصر ما «نكت» به «إيجاز»<sup>(٣)</sup> في رد أدلة المخالفين، وفند حُججهم، ورد أدلتهم بتوجيه بسيط، ومناقشة فيها حدة، ولكنها قائمة على منهج صحيح - بالجملة - في الإثبات والاستنباط.

أوما المصنف إلى موضوع أصل كتابه هذا بقوله في «المحلى» (٥٧/١) في معرض رده على القائلين بالقياس:

«فإن ذكروا أحاديث وآيات فيها تشبيه شيء بشيء، وأن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا، قلنا لهم: كل ما قاله عز وجل ورسوله ﷺ من ذلك فهو حق، لا يحل لأحد خلافه، وهو نص به نقول، وكل ما تريدون أن تشبهوه في الذين، وأن تعلقوه بما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فهو باطل ولا بد، وشرع لم يأذن الله تعالى به»، قال:

«وكل آية وحديث موهوا بإبراده هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب «الإحكام لأصول الأحكام»، وفي كتاب «النكت»، وفي كتاب «الدرة»، وفي كتاب «النبذة».

(١) العجيب أن آرثر آري في «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستر بيتي» (١٠٠٣/٢) جعل موضوع الكتاب في العقيدة!

(٢) يعد هذا دليلاً إضافياً على صحة نسبة الكتاب لمؤلفه.

(٣) أخذنا ذلك من عنوان كتاب له «النكت الموجزة»، وكذا من حقيقة منبه فيه.



فهذا الكتاب فيه ردّ على المحتجّين بالرأي والقياس، وبيان تمويههم بالنصوص، وتزييف استدلالهم بها على إثبات مرادهم: وبيان نقيض استدلالهم، ولكن باختصار من غير إسهاب وتفصيل.

ولقد سهّل على ابن حزم بعد إبطال الرأي أن يهدم القياس<sup>(١)</sup>، وينكر التعليل والاستحسان، ليصل من خلال ذلك إلى حرمة التقليد.

### كتب ابن حزم في إبطال القياس والرأي والتقليد

مما ينبغي أن يُعلم أن لابن حزم رسائل عديدة في إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، قال السيوطي في أول (الباب الثالث) من كتابه «الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» (ص ١١٧): «وألّف ابن حزم ثلاثة كتب<sup>(٢)</sup> في إبطال التقليد، وقفّت عليها، ونقله عن ابن أبي مدين الشنقيطي في كتابه البديع «الصوارم والأسيئة في الذّب عن السّنة» (ص ٢٠٠ - ط. المغربية).

### أسماء وعناوين الكتب وتوثيق ذلك

والمتتبّع لمؤلّفات ابن حزم، الفاحص في عناوينها، المدقّق في مضامينها، يجد أن لابن حزم في هذا المضمار الكتب الآتية:

أولاً: «النكت الموجزة في إبطال القياس والتعليل والرأي»، هكذا سمّاه الفيروزآبادي في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص ١٤٧) بينما سمّاه أبو الأصينغ عيسى بن سهل الجبائي في كتابه «التنبيه على شذوذ ابن حزم» (ق ٨ و ٩): «النكت الموجزة في نفي الأمور المحدثّة في أصول أحكام الدّين من الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد»، وسمّاه الذهبي في «السّير» (١٨/١٩٦): «النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد»، وقال: «مجلّد صغير»، وقال المعلقان عليه (الأستاذان شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي) في الحاشية:

(١) ينبغي أن نتذكّر ما ذكرناه في (الفصل الأول: نظرة ابن حزم للرأي والقياس والتعليل) دراسة تحليلية تقريبية من هذه المقدمة.

(٢) هي أول ثلاثة كتب من الخمسة الآتية.

«نشر هذا الملخص بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، بمطبعة جامعة دمشق، سنة ١٣٧٩ هـ، انتهى».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، فهذا الملخص المنشور إنما هو من صنع ابن عربي الحاتمي الطائي، لخص فيه كتاب ابن حزم الأصل في القياس، كما سيأتي بيانه دون لبس أو خفاء.

وثمة دليل قطعي على أن «النكت الموجزة» غير «الملخص» المنشور: ضمن عيسى بن سهل الجبائي في كتابه «التنبيه على شذوذ ابن حزم»<sup>(١)</sup> (ق ٨ - ١٠) عبارات عديدة، من أماكن متفرقة من كتاب «النكت الموجزة» لابن حزم، ورد عليها، وهي مختلفة كما في نشرة سعيد الأفغاني المطبوعة؛ ينظر في التعليق على الفقرات (٣، ٦، ٢٣، ٢٣، ٦٣، ٨٨، ١٥٥، ٢٢٦، ٣٧٦).

وذكر ابن حزم في «المحلى» (٥٧/١) جملة من كتبه، وجعل من بينها «النكت» هذا. هكذا ذكره باختصار، وسبقت عبارته قريباً.

وقال في آخر مبحث (الرأي) و(ذمه) في «النبذة في أصول الفقه» (ص ١١٩ - ط. النجدي): «قد بيّنا هذا في كتابنا «الإحكام لأصول الأحكام» وفي رسالة «النكت» غاية البيان، وبالله تعالى التوفيق».

وعلق أخونا محمد بن العمود النجدي في الهامش معرّفاً بـ«النكت» فقال: «الرسالة المذكورة هي «نكت الإسلام»<sup>(٢)</sup>!! قلت: الراجع أنه غير «النكت الموجزة» كما سيأتي<sup>(٣)</sup>، ولكن هل «النكت» في كلام ابن حزم السابق هو عين «النكت الموجزة» أم أنهما كتابان: صغير وكبير؟ فالأمر محتمل، و«النكت الموجزة» ليس هو أصل كتاب ابن حزم، بل هو مختصر مختصر، كما سيأتي.

(١) انظر تعريفاً به قبا سب (ص ٩٢ - ٩٣).

(٢) أفاد سعيد الأفغاني في «رسالة المفاضلة بين الصحايا» (ص ٥٩) أن هذه الرسالة نشرت وترجمت إلى الإسبانية في غرناطة سنة ١٩١١م! قال الأخ عبد الحق التركماني في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن حزم «التقريب» (ص ٣٠) متعباً: «وقد بذلت جهداً كبيراً للتأكد من صحة ما نشره - أي سعيد - ، فلم أزد إلا قناعة أنه وهم محض».

(٣) انظر (ص ٢٩٧).

الصادع في الرد على من قال بالتقياس والرأي والتقليد والاستسكان والتعليل

ثانياً: «ما وقع بين الظاهرية وأصحاب القياس» ذكره الذهبي في «السير» (١٩٤/١٨) وجعله ضمن (ما له في جزء أو كراس): وسمّاه ابن بسام في «الذخيرة» (١٧١/١) وياقوت في «معجم الأدباء» (٢٥٢/١٢): «كشف الالتباس»<sup>(١)</sup> ما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس.

ثم وجدت الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١١٥٢/٣) يذكره له بعنوان: «كشف الالتباس لما بين الظاهرية وأصحاب القياس»، وكذا في «تاريخ الإسلام» (٨٠/١٠) ط. دار الغرب) وفيه: «أصحاب الظاهر» كالذي قبله.

ثالثاً: «الرد على من قال بالتقليد».

هكذا ذكره ابن بسام في «الذخيرة» (١٧٠/١/١)، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (٢٥١/١٢)، وسمّاه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١١٥٢/٣)، و«تاريخ الإسلام» (٨٠/١٠) ط. دار الغرب)، وابن عيسى في «شرح نونية ابن القيم» (٣٢١/١): «الصادع في الرد على من قال بالتقليد».

وسأتي أن هناك مخطوطاً يحمل عنوان: «الصادع في الرد على من قال بالتقياس والرأي والتقليد والاستسكان والتعليل»، ونشر جزءاً من أوله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ومادته متطابقة تماماً مع ما في مخطوطة شستري التي اعتمدتها في التحقيق.

وأبعاً: «الإعراب عن العبارة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس» هكذا سمّاه في «الإحكام» (٦١٨/١)، وقال في «المحلى» (٥٠٣/٩) بعد كلام: «وقد أفردنا في كتابنا المرسوم به الإعراب في كشف الالتباس» باباً ضخماً لكل واحدة من الطائفتين...، واختصره في قوله فيه (٩٦/٦): «وأكثر من هذا سنذكره - إن شاء الله تعالى - في ذكر تخاليف أقوالهم في كتاب «الإعراب»، والله المستعان».

(١) في مطبوع معجم الأدباء: «الإلياس»، وفي مطبوع «شرح ابن عيسى على نونية ابن القيم» (٣٢٢/١): «الالتباس» أو «المتصوب» وفي «معجم المؤلفين» لكحالة (١٦/٧): «الالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس»، وفي «المدرسة الظاهرية بالشرق والمغرب» (ص ٤٠) لأحمد بكير محمود: «كشف الأساس ما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس».

والمحفوظ من هذا الكتاب قطعة فيها بقية (الفصل السادس) إلى (الفصل الحادي عشر)، وبه يتم (الكتاب)، والذي يغلب على الظن أن «الإعراب» كتاب ضخم كبير<sup>(١)</sup> في جزأين أو ثلاثة<sup>(٢)</sup>.

ومنه يظهر أن المفقود نحو نصف الكتاب، والفصول الموجودة من الكتاب فيها طول، فإن كانت المفقودة مختصرة فيكون الساقط أقل من مقدار الباقي، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وطبع الكتاب لأول مرة عن أصليين خطيين عن مكتبة أمراء السلف، بتحقيق الدكتور محمد زين العابدين رستم، وتقديم الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج، في ثلاثة مجلدات، سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

خامساً: «الرد على الطحاوي في الاستحسان»، ذكره الفيروزآبادي في «البلغة» (ص ١٤٧).

هل كتاب «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» المطبوع نصح نسبه إلى الإمام ابن حزم الأندلسي؟

نشر العلامة الأستاذ سعيد الأفغاني في دمشق سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، ورسم على الغلاف: «للإمام الحافظ ابن حزم الأندلسي» واشتهر هذا عند الباحثين عموماً، والمُؤتَين بتراث ابن حزم وعلومه وفنونه خصوصاً، فتتابعت الأقلام، وتعددت الدراسات والمؤلفات التي نسبت هذا الكتاب لابن حزم، وسبق ذلك إلى الأفهام على وجوه يجعل قراء هذه الأسطر يستغربون، وقبل تفيد صحة نسبة «الملخص» المذكور لابن حزم، أسوق أمثلة على الوقوع في هذا الوهم:

(١) هذا وصف ابن حزم في «الإحكام» (١/١١٧) له، قال عنه: وقد كتبنا في مناقضتهم في هذا الباب وغيره كتاباً ضخماً، نقضنا فيه عظيم تناقضهم، وفاحش تضاد حججهم وأقوالهم.

(٢) من كلام الدكتور محمد زين العابدين رستم في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإعراب» (١/٢٩٨).

(٣) من كلام محقق «الإعراب» (١/٢٩٨).



نسب المصنف بالعنوان السابق لابن حزم جمع<sup>(١)</sup> ضمن تعدادهم لمصنفات المجمع على أنها له، مثل: الدكتور عبد المجيد تركي في كتابه «مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والبايجي» (ص ٥١٠)، والدكتور محمد مظهر بقا في «أعلام أصول الفقه ومصنفاته» (٣/ ٢٢٠)، والدكتور نور الدين الخادمي في «الدليل عند الظاهرية» (ص ٣٦) والدكتور أحمد بن ناصر الحمد في كتابه القيم «ابن حزم وموقفه من الإلهيات» (ص ٧١، ٩٠) وطه بو سريح في «المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم» (١١٧)، ومحمد أبو صعبيليك في كتابه «الإمام ابن حزم الظاهري إمام أهل الأندلس» (ص ٣١)، والدكتور زكريا إبراهيم في كتابه «ابن حزم الأندلسي» (ص ٦٩ - سلسلة أعلام العرب)، والدكتور عبد الحليم عويس في كتابه «ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري» (ص ١١٨)، وشرف الدين عبد الحميد أمين في كتابه «ابن حزم الأندلسي ونقد العقل الأصولي» (ص ٥٥)، وجودي التنشة في أطروحته «حجية القياس الأصولي عند ابن حزم الظاهري وأثره في الفقه» (ص ٢٦ - مرقوم على الآلة الكاتبة)، ومحمد عيسى صالحية في «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» (٢/ ١٩٤)، وعبد الله الحبشي في «معجم الموضوعات المطروقة» (٢/ ١٠٢٠)، وحسان عبد المنان في «موسوعة المطبوعات العربية» (١١٨)، وعبد الجبار عبد الرحمن في «مختار التراث العربي الإسلامي» (١/ ٩٤) وغيرهم كثير كثير.

#### كتاب «ملخص إبطال القياس» المطبوع ليس من صنع ابن حزم.

لم يفلتن المحقق الأفغاني أن ابن عربي الصوفي هو الذي قام بتلخيص كتاب ابن حزم «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، نعم لابن حزم ملخص على كتابه المطول، سماه «النكت الموجزة في إبطال القياس»، فظن سعيد أن:

«ملخص إبطال القياس»، لابن عربي الصوفي هو «النكت» لابن حزم،

(١) أصبحت عبارة الزركلي، لما قال في «الأعلام» (٤/ ٢٥٥): «ملخص إبطال القياس - ط» حقه الأفغاني ورجع نسبه إلى ابن حزم، فكانت ~~هذه~~ <sup>هذه</sup> ~~العبارة~~ <sup>العبارة</sup> ~~في~~ <sup>في</sup> ~~الكتاب~~ <sup>الكتاب</sup> ~~في~~ <sup>في</sup> ~~نسخة~~ <sup>نسخة</sup> ~~هذا~~ <sup>هذا</sup> ~~الكتاب~~ <sup>الكتاب</sup>، والحق أنه (حزم) بالثنية، ولم يرجع حسب استأني عذراته.

والحق - الذي أراه - أن «النكت» هو مختصر ابن حزم لكتابه المطول «الإبطال»، وأن لابن حزم ملخصاً آخر عليه، اسمه «الصادق»، وهما غير «ملخص» ابن عربي الصوفي<sup>(١)</sup>.

قال الأفغاني في تقديمه لـ «ملخص إبطال القياس» (ص ١٤ - ١٥): «من عادة ابن حزم أن يعتمد إلى مثل هذه الخطة في تلخيص مطولاته، وكان خيراً كبيراً أن يتولى ذلك هو نفسه؛ إذ كان أخيراً بالأهم الأهم من محتويات كتبه، وكانت هذه الخطة أخلق ألا يضيع فيها روح المؤلف ولا مزاجه ولا هدفه من التلخيص».

والظاهر أن غرضه من تلخيص رسالتنا هذه لا يبعد عن غرضه الذي شرحه آنفاً في اختصار «النبهة». أما الأصل «إبطال القياس...» فلشعور الوصول إليه لا استطاع الإدلاء بحكم ما منه. إلا أنه - على كل حال - من مطولاته التي ذاعت أسماؤها، واستظهر أنه ألفه بعد «المحلى» للأمر الآتي:

في كتابه «المحلى» أظفرنا هو بالترتيب التاريخي لبعض كتبه، فقد قال (١/ ٥٧): «... وكل آية أو حديث مؤهوا بإبراده هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب «الإحكام لأصول الأحكام» وفي كتاب «النكت» وفي كتاب «الدرة» وفي كتاب «النبهة».

ولو كان «إبطال القياس» مؤلفاً حيث ذكره في «المحلى» مع الكتب المتقدمة، بل قبلها، إذ هو مظنة ما أشار إليه من بحث!

ثم بدا له أن يلخصه، تقريباً على العلماء فيكون لهم كالمخطوط المفصل لمضمون الكتاب الكبير أو كالمذكورة لما فيه؛ فكانت رسالتنا التي نشرها منبهين إلى أنها - على اختصارها - لتخصها للمختصين لا للمبتدئين، انتهى كلامه.

(١) مع أن المشت يخط الذهبي «ملخص من كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل تأليف أبي محمد بن حزم الحافظ» إلا أن البحانة العلامة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري جعل في أول تحقيقه لكتاب «الصادق» في الرد على من قال بالقياس... كتاب «الملخص» المطبوع بتحقيق سعيد الأفغاني تلخيصاً للصادق! قال: «وحسبي هاهنا الإشارة إلى أن «تلخيص إبطال القياس» صنعة محيي الدين ابن عربي، المطبوع بتعليق الحافظ الذهبي، وتحقيق الشيخ سعيد الأفغاني، إنما هو تلخيص لكتاب «الصادق» لابن حزم، وسأتيك ردة ذلك!

قلت: وأعاد - رحمه الله - نسبة «الملخص» لابن حزم في كتابه «نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي» (ص ٣١ - الهامش) «ملخص إبطال القياس... لابن حزم... رسالة نشرناها عن مخطوطة تونس، سنة ١٩٦٠... مطبعة جامعة دمشق».

ثم يقول (ص ١٦):

«وإذا كان الملخص هو المؤلف نفسه لم نستغرب أن تجد في هذا الملخص فوائد أو تعبيرات أو تفاصيل لا نجدها في مظانها من مخطوطاته ومختصراته...».

ولما تكلم عن (النسخة) المعتمدة عنده، عرفها بقوله (ص ١٧): «نسختنا التونسية هذه من عنوانها إلى خانمتها بخط الإمام الذهبي (توفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ) علقها لنفسه من خط محيي الدين بن عربي (المتوفى بدمشق أيضاً سنة ٦٣٨هـ)، وخط الذهبي معروف مشهور لا يلتبس بغيره البتة».

قال: أما محيي الدين بن عربي فاسخ الرسالة بخطه وراويها بسنده الخاص إلى مؤلفها ابن حزم، فإحدى أعاجيب الدنيا... قال:

«لمحيي الدين عناية خاصة بكتب ابن حزم، فقد نسخ منها بخطه، واختصر بعضها بنفسه...».

قال أبو هبيدة: وهذا «الملخص» هو لابن عربي، ساق فيه كلام ابن حزم في «الإبطال» وحذف جلّ أسانيد الأحاديث والآثار.

وهناك عبارات كثيرة ظاهرة تبين أن الكتاب ليس لابن حزم، ففي أول النسخة الخطية منه - وأنقل من خط الذهبي - إسناد ابن عربي إلى ابن حزم، والأصل الذي نقل منه الذهبي هو بخط ابن عربي، نكتب على طرته تحت إسناد ابن عربي ما نصّه:

«علقه من خط محيي الدين بن عربي: محمد ابن الذهبي»، قال: «وردت عليه في أماكن يسيرة»<sup>(١)</sup>.

(١) نقلتها من خط الذهبي، ووضعناها في أماكنها من كتابنا «مسبوبة بعلامة (هـ)».

وفي (ص ٢١) من «الملخص» - وهو يعادل فقرة (٤٩ - بترقيمي) - على إثر قول النبي ﷺ لعمر لما رأى الحبشة يلعبون: «دَقُّهُمْ يَا عُمَرُ، فِيهِ: «قلت<sup>(١)</sup>»: ثم ساق قول الصديق: أبزمور الشيطان في بيت رسول الله؟ فأقبل عليه النبي ﷺ، وقال: «دَقُّهُمَا»، ثم ساق قصة حاطب، وكتابه إلى أناس من المشركين، وقول عمر: «دعني أضرب عُنُقَ هذا المنافق»، فقال: «إله قد شهد بدراً»، ثم ساق عدة أحاديث في هذا المعنى مما فعله صاحب باجتهاده، وردَّ عليه النبي ﷺ.

وهذا المحذوف يعادل في كتابنا الفقرات (١٠٣ - ١٢٣)، ثم عاد إلى كلام ابن حزم فقال:

«اعلموا أن الصحابة لم يصحح أحد منهم القول بالرأي قط...»، وهذا في كتابنا في فقرة (١٢٤).

فهذا التلخيص الذي قام به ابن عربي تصرّف فيه الذهبي بالتلخيص، وفيه تغيير لعبارات كتاب ابن حزم. وفي (ص ٢٩) على إثر فقرة (٥١ - بترقيمي) - هنالك تعقب للذهبي، أغلظ القول فيه على ابن حزم، ثم قال: «ثم قال ابن حزم: ولا خلاف في أن شاهدين...»، وساق ما عندنا في فقرة (١٥٥).

وهنالك حذف كثير من آخر الرسالة، وفي آخرها:

«كمل «الملخص» من رسالة إبطال القياس ولرأي والتقليد» في سنة (٧١٩هـ). وهذا نص صريح أن «الملخص» من هذه النسخة إنما هو للذهبي، وليس لابن عربي، ويتأكد ذلك من خلال مقابلة ما في أصل النسخة التي اعتمدها الأستاذ الأفغاني على «ملخص ابن عربي»، وهو نسخة غوطا من الكتاب، وسبأتي وصفها والكلام عليها.

فهذه العبارات التي فيها على لسان ابن حزم: «ثم ساق...»، توضّح أن القائل غيره، وأن الملخص لكلامه شخص آخر.

(١) أي: الإمام الذهبي، فهو قد لخص شيئاً مما علقه من خط ابن عربي، ثم تبيّن لي بعلاء بعد الوقوف على نسخة غوطا - وهي ملخص ابن عربي لكتاب «إبطال القياس»، وسبأتي وصفها قريباً - أن نشرة سعيد الأفغاني ليست إلا ملخص للذهبي لتلخيص ابن عربي لكتاب إبطال القياس (الأصل) لابن حزم.



ويؤكد ذلك أمور:

أولاً: لم ينسب أحد من مترجمي ابن حزم هذا «الملخص» له، وإنما تسابقت أقلام المعاصرين لما رأوه أو بلغهم نشره منسوباً لابن حزم، فأدرجوه ضمن مؤلفاته<sup>(١)</sup>، دون تمحيص النسبة، والتوثيق من المعتمد والمستند.

ثانياً: زاد الطين بلة: وجود مختصر لهذا الكتاب بقلم ابن حزم نفسه، وهو «الصّادع»، وهو غير «الملخص» السابق، كما سيأتي بيانه.

ثالثاً: مما يؤكد أن الكتاب ليس لابن حزم، وإنما اختصره شخص آخر من كلامه، وجود الردّ على بعض أقوال لم يسبق لها ذكر في «الملخص»، مما جعل محققه العلامة الأفغاني يقول في التعليق على (ص ٣٧): «لم يسبق لهذا القول ذكر حين عرض ابن حزم لمجيب خصومه ولعله ظنّ أنه سبق في «مختصره»، فأثبت الردّ عليه».

رابعاً: وجدت بعد تدوين هذه السطور: ما قاله بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٤/٧/١٠٨) لما ذكر كتاب ابن حزم «إبطال القياس»، قال: «واختصره محيي الدين بن عربي»<sup>(٢)</sup> بحذف الإسناد، واعتمد كلامه آرثر آريري في «فهرس المخطوطات العربية» في مكتبة تشسترني (٢/١٠٠٣).

وهذا الذي جزم به: الخبير بتراث ابن حزم، والمختصّ فيه الأستاذ العلامة أبو عبد الرحمن بن عقيل في أول تحقيقه لكتاب «الصّادع»، فقال: «... وحسبي ما هنا الإشارة إلى أن «تلخيص إبطال القياس» صنعة محيي الدين بن عربي... الخ. كلامه الذي سيأتي لاحقاً.

(١) المصنف أن بعضهم عدّ لابن حزم: «النكت الموجزة في نفي الأمور المحدثّة في الدين: من الرأي والقياس والاستحسان والتقليد وإبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» و«ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» وأشار إلى أن آخر اثنين مطبوعان! انظر: «ابن حزم الأندلسي رجوده في البحث التاريخي والعقائري» (ص ١١٣، ١١٨).

(٢) لم يذكره عثمان بن يحيى في كتابه «مؤلفات ابن عربي» تاريخها وتصنيفها، كتبه بالفرنسية، وترجمه للبرية أحمد محمد الطيب، والحق أن «مختصر ابن عربي» هو النسخة الألمانية (هوطا). وأنا ما نشره الأفغاني، فهو «ملخص الذهبي» له.

كلمة موجزة حول نشرة «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»  
بتحقيق العلامة اللّوئي سعيد الأفغاني.

لا يعرف لهذا «الملخص» وهو من صنعة الذهبي - وليس ابن حزم - أصل إلا المحفوظ في المكتبة العبدلية - نسبة إلى عبد الله بن الجحباب مؤسسها - أو المصادقية - نسبة إلى صادق باشا مجددتها - بتونس، وهي بخط الإمام الحافظ الذهبي، وقد حصلتها - والله الحمد والمنة - وقابلتها على نشرة العلامة سعيد الأفغاني - رحمه الله تعالى - وبعد الفراغ من ذلك، تبين لي ما يلي:

أولاً: خطأ نسبة «الملخص» لابن حزم، كما قدمناه.

ثانياً: للذهبي تعليقات على الرسالة، وضع المحقق قبلها علامة (هـ)، وأضاف بعدها - من كيه - (الذهبي)، واضطرب فيها، فوضع بعضها في الهامش، كما تراه في (ص ٣، ١٣، ١٤، ٢٩، ٣٨، ٤٤، ٧١)، ووضع بعضاً منها في صلب الرسالة، كما تراه في (ص ٢١ - ٢٢، ٤٠).

ثالثاً: وقع سقط عليه في نشرته، أكثره: ما في (ص ٣٧) بعد قوله: «وطاعة الرسول» وقبل قوله: «ويقال لهم أيضاً» وهذا نصّه بحروفه:

«فهذا قولٌ فاسد، لأن فيه إباحة أن يشرعوا في دين الله ما ليس منه، ولو كان لما قالوه وجه، لكان ذلك أيضاً مبيحاً للرسول أن يشرع ما لم يُوحَ إليه، بأنه لو أراد ما أوحى إليه، لاكتفى بذكر طاعة الله عن ذكر ما بعدها من طاعة الرسول».

وهناك سقط في كلمات، مثل ما في (ص ٨) في أثر ابن المسيب<sup>(١)</sup>: «قضى عمر فيما أتبل من القم [خمس قلائص]...» فأسقط ما بين المعقوفتين، ووضع بدلها «أعلى القم وأسفله»، ونص على أنها زيادة من «الإحكام»، وفي (ص ٣٣): «أن يحدّج أحد عن أحد [حي] ولا ميت»، و(ص ٣٧): «من القرآن أو [من] الرسول»، و(ص ٣٩): «بتساويهما [فيه] من أجل»، و(ص ٤٠): «والسنة [واللسان] واللغات»، و(ص ٤٣): «لأنه لم يجعل الحكم [إلا] لأمر»، و(ص ٤٤): «قال» فيه

(١) أثبتها المحقق: سعيد بن المسيب (زيادة سعيد)، ويتصرف المحقق في النص كثيراً، ويزيد كلمات هدية، ويغير رسماً، اعتدالاً على معرفته وتبحره بالمربية؛ وبشأ أحياناً يوضعها بين معقوفات.

بيان... (ص ٤٩): «أن يعلم [أن] علة تحريم كذا...» (ص ٥٨):  
 «عبد الأعلى [ابن عبد الأعلى]»، (ص ٦٩): «عن الشعبي قال: [قال] ابن  
 مسعود...»، فما بين المعقوفات من أصل «الملخص»، ولا وجود له في مطبوعه.  
 رابعاً: تحريف في أسماء بعض الرواة، مثل:  
 ١ - (ص ٤٣): «معمر عن هشام عن أبي هريرة»، و«هشام» تحريف عن  
 «همام».

٢ - (ص ٦٢): «يزيد بن أبي عمرة»، صوابه: «يزيد بن عميرة»<sup>(١)</sup>.

٣ - (ص ٦٤): «الربيع بن خثيم»، صوابه: «الربيع بن خثيم».

٤ - (ص ٦٤): «مسلم بن إبراهيم، ثنا الأعمش، أنا سعيد الجريري»، وذكر  
 «الأعمش» فيه خطأ، وصوابه: «أبو عقيل» وهو هكذا موجود بخط الذهبي، وهو  
 الموافق لما في هذا الكتاب. انظره برقم (٣٢٨).

٥ - (ص ٦٥): «كان ربيعة يقول لابن أشهب»، وصوابه: «لابن شهاب»،  
 وانظره في كتابنا برقم (٣٣٤).

٦ - (ص ٦٨): «عبد الله بن يحيى بن يحيى»، صوابه: «عبد - بالتصغير - الله».

٧ - (ص ٦٩): «جرير عن أبيه عن مجاهد»، وقوله: «عن أبيه» خطأ، صوابه:  
 «عن ليث» وهي كذلك في كتابنا هذا، انظره برقم (٣٦٢).

خامساً: تحريف في بعض الكلمات، مثل:

١ - ص (٣ - ديباجة الكتاب): «واستوفى به النيين»، صوابه: «النيين».

٢ - (ص ٤): «فما حدث...»، صوابه: «فما حدث».

٣ - (ص ٧): «بغصنين من غصون شجرة»، صوابه: «بغصنين من غصن من  
 شجرة».

٤ - (ص ٨): «يرجع لها»، صوابه: «بها».

(١) انظره في «تألي تلخيص المتشابه» للخطيب البغدادي (٤٩٧/٢) وتعليقي عليه.

- ٥ - (ص ٨ - آخر سطر): «الأصابع فيها سواء»، صوابه: «كلها» يدل «فيها».
- ٦ - (ص ١٢ - آخر سطر): «إذ لا يشاورهم»، صوابه: «أفكان يُشاورهم».
- ٧ - (ص ٢٣ س ٤): «في كتبهم»، في الأصل: «من كتبهم».
- ٨ - (ص ٢٨): «وكذلك إخراج»، صوابه: «وكذلك خروج».
- ٩ - (ص ٢٩): «برطلين [من]<sup>(١)</sup> زيت...»، صوابه: «برطلي زيت».
- ١٠ - (ص ٤٠): «إلا بدعوة مجردة في»، صوابه: «إلا بدعوى مجردة من».
- ١١ - (ص ٤٨): «ولا يقص من العبد للعبد»، صوابه: «من السيد للعبد».
- ١٢ - (ص ٥٠): «كان لكل أحد أن يشرع باستحسان»، صوابه: «لجواز لكل أحد أن يشرع باستحسان».
- ١٣ - (ص ٥٩): «فجأزوا فلما»، صوابه: «فجاء زيد، فلما...».
- ١٤ - (ص ٦٧): «أفتى فيه برأي، وهذا ثبت عنه»، صوابه: «أفتى فيه برأيه، وهذا ثبت عنه».

إثبات أن ملخص «إبطال القياس» المطبوع بتحقيق سعيد الأفغاني ليس تلخيصاً لكتاب «الصادق».

مما أغرب فيه العلامة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: زعمه أن كتاب ابن عربي الصوفي «ملخص إبطال القياس» إنما هو تلخيص لكتاب «الصادق» الذي هو تلخيص لـ «إبطال القياس» لابن حزم! قال في مطلع تحقيقه لـ «الصادق»:

«وحسبي هاهنا الإشارة إلى أن «تلخيص إبطال القياس» صنعة محيي الدين بن عربي، المطبوع بتعليق المحافظ الذهبي، وتحقيق الشيخ سعيد الأفغاني، إنما هو تلخيص لكتاب «الصادق» لابن حزم، وأن كتاب «الصادق» تلخيص لـ «إبطال القياس»

(١) إشارة إلى زيادتها من كيس المستق.



لابن حزم أيضاً، ولا يزال «الإبطال» الأصل مخطوطاً بمكتبة شستري<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات مهمات:

الأولى: إن ما في «الصادق» - هكذا اسمه في نسخة الملك عبد العزيز - هو عين المادة العلمية الموجودة في مخطوطة مكتبة شستري.

الثانية: لا يوجد لنسخة شستري عنوان للمخطوط، وسيأتي وصفه، فما أدري لماذا جعل ذلك الكتاب هو «الإبطال» الأصل، وسيأتي قريباً بسط الأدلة على أن ما في نسخة شستري ليس هو الأصل.

الثالثة: إن ملخص ابن عربي هو للكتاب الأصل، وليس له «الصادق» للدلالة الآتية:

١ - عنوان كتاب ابن عربي «ملخص إبطال القياس» لابن حزم، فقله: «لابن حزم» لا يعود على «الملخص» وإنما يعود على «إبطال القياس».

فالعنوان ظاهر جداً أنه تلخيص «الإبطال» للأصل فما هو مستند ابن عقيل في إخراج الكلام عن ظاهره، بحيث قل: هو ملخص «الصادق»؟

٢ - يوجد في «ملخص ابن عربي» ما هو زائد على ما في «الصادق»، وهذا يؤكد أن الذي لخصه ابن عربي هو كتاب ابن حزم الأصل «الإبطال» لا «الصادق».

جاء في «ملخص إبطال القياس» لابن عربي (ص ١١ - ١٥): «وحدثنا أحمد بن محمد الطلمتكي، حدثني شارح<sup>(٢)</sup>، ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس، نا محمد بن علي الصائغ، ثنا سعيد بن منصور، ثنا أبو معاوية الضرير، ثنا أبو إسحاق الشيباني، عن محمد بن عبيد الله الشافعي - هو أبو عون - قال: «لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن...»، فذكره انتهى بحرفه ونقشه.

والذي يقابله في «الصادق» - كتابنا هذا - فقرة رقم (٦٧)، وفيها ما نقشه:

«وأما رواية أبي إسحاق الشيباني فرواها سعيد بن منصور، ثنا أبو معاوية الضرير...» وساقها بسندها ولفظها بتمامه، ففي «الصادق» حذف ابن حزم إسناده

(١) مجلة «عالم المخطوطات والنوادر» المجلد الثاني، العدد الثاني، وجب - ذو الحجة، سنة ١٤١٨ هـ (ص ٢٥٦).

(٢) كذا في «معاوية وصرايه» (ابن مفرج)، وانظر ما فُتِّمناه (ص ٢٩٥).

إلى سعيد بن منصور، بينما ذكره في أصله «الإبطال»، وأبقاه ابن عربي في «ملخصه» له، وحذف ابن عربي متن الحديث، بينما أبقاه ابن حزم في «الصادق» كـ «الإبطال».

فلو كان «تلخيص ابن عربي» اختصاراً لـ «الصادق» فمن أين له بإسناد ابن حزم لسعيد بن منصور؟!

ثم وقفت على نسخة غوطا من «إبطال القياس» فتبين لي أنه ملخص ابن عربي لـ «إبطال القياس» الأصل، وأن فيه كثيراً من الزيادات التي حذفها ابن حزم من «الصادق»<sup>(١)</sup>، وسباني ذكرها مفصلة عند تعريفنا بالنسخة الثانية من النسخ المعتمدة في التحقيق.

#### علاقة كتب ابن حزم في القياس بعضها ببعض:

ذكر ابن عقيل نفسه في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (١٩١/٤ - ١٩٣) تعريفاً بـ (مقدمة) «ملخص إبطال القياس» بقلم سعيد الأفغاني، ومما قال:

«بين لنا سعيد ما في الصفحة الأولى من المخطوط على هذا النحو:

ملخص من كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل تأليف أبي محمد بن حزم الحافظ رواية أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني عنه كتابة أنبأني به أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي من تونس عن أبي القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن البقوي عن شريح إذناً.

علقه من خط محيي الدين بن العربي: محمد بن الذهبي ورددت عليه في أماكن يسيرة».

قال أبو عبد الرحمن: يظهر لي أن هذا الإسناد هو إسناد «إبطال القياس»، وأن «التلخيص» لابن عربي<sup>(٢)</sup> لا لابن حزم، فإن كان «التلخيص» لابن حزم - وهو

(١) ووجدت نفلاً واحداً في «الصادق» ليس في «ملخص ابن عربي» ولا أدري هل حذفه ابن عربي من «ملخصه» أم زاده ابن حزم لما عز له تلخيص كتابه الأصل، انظر ما سباني من وصف للنسخة الثانية من النسخ المعتمدة في التحقيق.

(٢) قاله ابن عقيل ولم يقف على نسخة غوطا، وهي ملخص ابن عربي لأصل كتاب ابن حزم، و«التلخيص» المطبوع بصحيف الأفغاني للذهبي.

٣٠٠ \_\_\_\_\_ الضام في الرد على من قال بالقياس والرافى والتقليد والاستحسان والتعليل

احتمال مرجوح - فلا يبعد أن يكون هذا «التلخيص» هو نفسه «النكت» الذي رد عليه أبو بكر بن العربي المالكي.

ولهذا مزيد من التحقيق في كتابي عن مؤلفات ابن حزم، انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة:

رجع أبو عبد الرحمن - عفا الله عنا وعنه - للكلام بالاحتمال العقلي المحض، البعيد عن الأدلة والبراهين فنسخة شتريني خالية من العنوان، وكان قد نقل عن مقدمة سعيد الأفغاني المذكورة آنفاً (١٩٢/٤) ما نصه:

«من فوائد هذه المقدمة أن «إبطال القياس» في مكتبة غوطا، برقم (٦٤٠)».

وكرر في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (١٣/٣) أن نسخة شتريني (الأصل الذي اعتمدناه) هو «إبطال القياس»، قال:

«إبطال القياس، صورته من شتريني، وتوجد منه نسخة بغوطا، ويقوم أخونا عبد الرحمن العيسى بتحقيقه»<sup>(١)</sup>. وقد نشر منه جولد تسهير صفحات في كتابه عن الظاهرية، ثم قال:

«ملخص إبطال القياس، نشره سعيد الأفغاني».

قال أبو عبد الرحمن: عندي في هذا الكتاب أحد احتمالين:

أ - أن يكون من اختصار ابن عربي.

ب - أن يكون هو نفسه كتاب «النكت» لابن حزم».

وقال ابن عقيل في الكتاب نفسه (١٤٧/١): «ذكر ابن العربي»<sup>(٢)</sup> من مؤلفات

---

(١) قال ابن عقيل في «ابن حزم خلال ألف عام» (٧/٤): «يقوم زميلنا الأستاذ عبد الرحمن بن عيسى بتحضير وماتع عن تحقيق كتاب «إبطال القياس» لابن حزم».

(٢) في كتابه «المواضع من القواصم» (ص ٢٥٠ - عمار الطائي) وعنه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/١١٤٩)، و«تاريخ الإسلام» (٧٧/١٠) - ط. دار الغرب، و«الشيرة» (١٩٠/١٨) وقال متعقباً ابن العربي: «لم ينصف القاضي أبو بكر تظلم شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به، وأبو بكر - فعلى عظمت في العلم - لا يبلغ رتبة أبي محمد ولا يكاد، فرحمهما الله وغفر لهما» - قلت: إي والله إن الأمر كما قال الذهبي رحمه الله

ابن حزم «المحلى» و«الدرة»، وذكر أنه رد عليها برسالة سماها «الغرة».

وكذلك كتاب ابن حزم «نكت الإسلام»، وذكر أنه رد عليه بكتاب سماه «النواهي».

قال أبو عبد الرحمن: «الدرة» من ضمن مخطوطة شهيد علي وسأسمي إلى تحقيقها بعون الله.

وأما «نكت الإسلام»، فقد أحال إليه أبو محمد بعنوان «النكت» وسماه الذهبي في «سير النبلاء»: (النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد)، قال أبو عبد الرحمن: وهو من كتب ابن حزم المفقودة والظاهر أنه اختصار لكتابه «إبطال القياس».

وقد رد علي «نواهي ابن العربي» أحمد بن محمد المذحجي - وأبو محمد بن حزم جده من قبل أمه -.

قال ابن عبد الملك: «وكتابه الذي رسمه به الزوايح والدوام»، تابع فيه القاضي أبا بكر بن العربي على فصول كتابه المستنير بالدواهي والنواهي في الرد على أبي محمد، وحاذاه فيه كلام بكلام وحديثاً بحديث وفنّها بفنّه ونظماً بنظم ونثراً بنثر وإقذاحاً بإقذاح، والله يتجاوز عن الجميع بفضلّه انتهى.

قال أبو حبيدة: لم أر ابن عقيل - حفظه الله - على جلالاته، وسعة اطلاعه، ودقّة درايته بابن حزم قد أصاب الحق في بيان العلاقة بين كتب ابن حزم المذكورة، وأراءه - على خلاف عادته - قد وقع في غير وهم في كلامه السابق؛ نيته فيما يأتي:

أولاً: لابن حزم عدة كتب في القياس، سبق حصرها، وذكر من نسبها إليه، وهنالك - بلا شك - علاقة بينها؛ إذ بعضها مطوّل وبعضها مختصر، بدلالة قول ابن الملّقي في «تذكرة المحتاج» (ص ٦٨ - ٦٩)، وفي «البدور المنير» (٥٨٧/٩): «وأما ابن حزم فقال في «رسائله الكبرى في الكلام على إبطال القياس».

ومثله قول الزركشي في «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» (ص ٨٣): «قال ابن حزم في رسالته الكبرى في إبطال القياس...».



فلا بن حزم ثلاثة كتب: أصل ومختصران، والأصل ليس هو مما يشفي غلة ابن حزم على القياسيين، وطاعوتهم - عنده - (القياس)، فهو ردٌّ على ما لخط به قوم، فمزمعوا بالاستدلال عليه واستطرد يذكر أشياء مبهمة، تخصهم، وتعين على بيان بواطيلهم، وتظهر فساد استدلالاتهم.

ثانياً: كتاب ابن حزم المطوّل عندي وفي تقديره هو «النكت»، ولذا أحال عليه في كتابه «المحلى» (٥٧/١) و«النبذة» (ص ١١٩ - ط. النجدي) دون المختصر، وقال في الآخر منهما عن الرأي وقته: «يتنا هذا في...» «النكت» غاية البيان. وعلى الرغم من تسميته «النكت» فهو الأصل، وأراد ابن حزم بهذه التسمية بيان أن جعبته مليئة بالسهام، الموجهة للقياس وما لف لله، وهو لم يرم إلا القليل منها، ولم تنفذ سهامه إلا على مَنْ رفع عفيرته به، وشنّب وألب الناس عليه.

ثم استدركت، فقلت: وقفْتُ على «النبه على شذوذ ابن حزم» لعيسى بن سهل الجبائي، وصرح فيه (ق ٨ و ٩ و ١٠) بوقوفه على «النكت الموجزة» وقال عنه: «في عشر ورقات» - وليس في «مجدد صغير»! كما قال الذهبي - فيما تقدم عنه - ونقل عنه فقرات مختصرات<sup>(١)</sup>، ويظهر من مقارنة مادتها على ما في «الصادع» أنها مختصرة منه، فإنَّ صح - كما سيأتي - أن «الصادع» مختصر من الأصل؛ فيكون عندنا لابن حزم أصل ومختصران.

ولينظر هل اسم الأصل: «النكت» ومختصر مختصره «النكت الموجزة»، وعلى أيٍّ فـ «النكت المختصرة» ليس هو الأصل يقيناً.

ثالثاً: أقوى ما يمكن أن يتعلق به القائلون بأن نسخة شترتبي هو الكتاب الأصل لابن حزم في إبطال القياس، هو ما نقله ابن حيّان في تفسيره «البحر المحيط» (٥٢٨/٥)، وابن الملقّن في معلمته «البدور المنيرة» (٥٨٧/٩)، وهو فيه عندنا في الفقرات (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥)، وكذا صنع ابن الملقّن - ولكن باختصار - في كتابه «تذكرة المحتاج» (٦٨ - ٦٩). واقتصر على نقل فقرة رقم (٢٧٤)، وهذا الاختصار هو صنيع أنزركشي في «المعتبر» (٨٣).

(١) ستأتي في التعليق على الفقرات (٣، ٦، ٢٣، ٦٣، ٨٨، ١٥٥، ٢٦٦، ٢٧٦).

وكلهم عزاً ما نقل له الرسالة الكبرى في إبطال القياس كذ في «المعبر» وزاد في «البدر»: «والتقليد وغيرهما»، وصار ابن الملقن في «التذكرة»: «ابن حزم في رسالته الكبرى على إبطال القياس والتقليد وغيرهما»، بينما قال ابن حبان: «رسالته في إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد»، فلم يذكر (الكبرى).

وجلّ ما في النقل عبارات لليزار في جزئه له مفرد في حديث: «أصحابي كالنجوم»<sup>(١)</sup>، والذي أراه أن هذا النقل مشترك بين الأصل وتلخيصه «الصادق» الذي بين أيدينا؛ إذ العبارة لليزار، وليس فيها حشو ولغو، ونقلها ابن حزم في الأصل ومختصره «الصادق»، ولا يمكن الاعتماد على هذا بمعزل عن سائر الأدلة والبراهين، والله أعلم.

رابعاً: كتاب ابن عربي هو تلخيص للأصل - وليس للمختصر - وهو «الصادق» - كما بيناه قبل، وكلّ الذي قام به ابن عربي الحائمي الطائي الصوفي هو ما عبّر عنه بقوله عقب إسناده للكتاب الأصل: «وقد كتبت ما تقع لي به الكفاية، وحذفت الأسانيد»، كذا جاء في أول نسخة غوطا من الكتاب.

خامساً: «ملخص ابن عربي» هو نسخة غوطا من الكتاب، وهو غير نشرة سعيد الأفغاني، وما نشره هو ملخص الذهبي لتلخيص ابن عربي لأصل كتاب ابن حزم.

وتبين لي من خلال عرض ما في نسخة غوطا على نسخة شستريتي مهمة العنوان<sup>(٢)</sup>، أن فيها - على الرغم من نقصها<sup>(٣)</sup> - زيادات لا بأس بها<sup>(٤)</sup>، وهذا يدل أن ابن عربي اختصر أصل كتاب ابن حزم، وليس مختصره «الصادق».

سادساً: لا يوجد لنسخة شستريتي عنوان للكتاب، ولا طرة لها، وهي ضمن مجموع لابن حزم. وقد اجتهد م فهرس المكتبة، الأستاذ آرثر آيبري - وهو ممن بذل

(١) انظر ما ذكرناه في (الفصل الثاني) من هذه المقدمة (مصادر المصنف وموارده في الكتاب) (ص ٢٢٣).

(٢) واسمها في نسخة مكتبة الملك عبد العزيز: «الصادق...» والمادة واحدة.

(٣) النقص كبير، كما سيأتي في وصف النسخة.

(٤) سيأتي ذكرها عند تعريفنا بالنسخة.

جهداً مميّزاً في التعريف بالنسخ وإثبات مصورات خطوطهم، والتعريف بتاريخ وفيانهم - فقال في كتابه «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشسترني» (٢/ ١٠٠٣): «الرسالة» وعرف بها بقوله: «رسالة في العقيدة يبدو أنه الأصل الذي اقتبس عنه ابن عربي (ت ٦٣٨هـ - ١٢٤٠م) كتابه «إبطال القياس» انتهى. وقال: «لم تظهر نسخة أخرى عن المخطوطة»، وقال عن نوع الخط: «نسخ معتاد واضح».

قال أبو عبيدة: جميع المعلومات السابقة غير صحيحة، فلا خطها معتاد ولا واضح، ومنها نسخة أخرى، وتلخيص ابن عربي من أصلها لا منها، وهي ليست في العقيدة!

سابعاً: المثبت على طرة نسخة غوطا الألمانية<sup>(١)</sup> ما نصّه: «كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل».

والمادة التي يعتمدها هو «ملخص إبطال القياس»، وهو لابن عربي، والنسخة - كما في هامش الورقة الأولى - كانت «في نوبة كاتبه محمد مرتضى الحسيني، غفر له»، فهي بحق الإمام اللغوي المفتن الزبيدي المشهور.

ثامناً: للكتاب نسخة خطية أخرى محفوظة في «الدست» في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، وهي مطابقة تماماً لنسخة تشسترني، وهي بخط متأخر - يأتي وصفها - وميزتها أنها تحمل عنوان «الصّادع في الردّ على مَنْ قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، وهي لابن حزم<sup>(٢)</sup>.

تاسعاً: بعد تأمل جيد في مادة نسخة تشسترني - وقبل وقوفي على نسخة غوطا - ترجّح لي أن مادة الكتاب مختصرة من أصل، وهذه إشارات مهمات تدلّ على ذلك:

(١) هي ملخص ابن عربي، وما يؤكّد ذلك أننا وجدنا إسناداً بشامه عند ابن عربي نقله من «إبطال القياس» ينصّ هو مختصر في كتابنا، وسيأتي ذلك. انظر (ص ٢٩٨) وانظر آخر (تاسعاً).

(٢) نشر أولها ابن عقيل في مجلة «عالم المخطوطات والتراجم»، المجلد الثاني، العدد الثاني، وجب - ذو الحجة، سنة ١٤١٨هـ، وأثبت صورة أول المخطوط وآخره، ومن آخره المثبت (ص ٢٧٩) يظهر أن المنشور قطعة من أول الكتاب فحسب! ففقد بعضهم أن «الصّادع»، هو جميع المنشور في المجلة المذكورة! فخرج نتيجة عجيبة! نُظر في (عاشراً).

- ١ - قوله في فقرة (٧١) بعد كلام: «ومما قد أوضحناه في غير ما كتاب، كقصاص أبي بكر وعرف ضربة السوط، ومن... وساق أشياء».
  - ٢ - قوله في فقرة (٩٥): «... وذكره الأبهري في «أصوله» وغيره إلى غير هذا مما أضربنا عن ذكره».
  - ٣ - اختصاره للإسانيد في كثير من المواطن، والإشارة إلى ما ورد عن السلف، كقوله - مثلاً - في فقرة (١٢٥): «هكذا روينا عن أبي بكر الصديق، وابن مسعود، ونحوه عن عمر وابنه»، وتُنظر الفقرات (١٤٠ - ١٤٥، ٢٢٧، ٢٤٧).
  - ٤ - اختصاره الكلام على الرواة، وسوق كلام أئمة الجرح والتعديل في بعض المواطن من غير إسناد (انظرها في فهرس خاص، آخر الكتاب).
- ويلحظ القارئ للكتاب بأنعام نظر أن نَقَسَ المصنف فيه مختصر، وهو يجمع الأفكار، ويرتبها ليخلص من المقدمات إلى نتائج على وجه لا استطراد فيه، ولا إسهاب، ثم تيقنت بذلك - والله الحمد - عند وقوفي على نسخة غوطا؛ إذ فيها زيادات في صلب الكتاب سقطت من «الصادع»، بمعنى: أنه لا وجود لها في نسخة مكتبة شستريتي، ومكتبة الملك عبد العزيز.
- وهذه الزيادات متنوعة، وهي تخص مادة الكتاب، وقد أثبت الموجود منها في التعليق على الفقرات (٤، ٥، ٦، ٦٣، ٨٢، ٣٢٠، ٣٦٢، ٤٠٣) ونستفيد منها أن كتاب الأصل مسند في جميع أخباره، وأن مادته مسهية، فيه أحاديث وآثار غير موجودة في «الصادع». وفيه أيضاً مادة حول (القياس عند أئمة العربية) حذفها ابن حزم من «الصادع»، علماً بأن المحفوظ من «مختصر ابن عربي» (نسخة غوطا) عبارة عن قطعة يسيرة من أول الكتاب، وقطعة أخرى من آخره، ويأتي حصر ذلك عند التعريف بها، والله الموفق.

هاشراً: أظهر بعض طلبه العلم<sup>(١)</sup> ممن له عناية بكتابنا الذي قمنا بتحقيقه رأي

(١) ثم يذكر اسمه، واكتفى بقوله: «ابن تميم الظاهري»، ثم علمت فيما بعد أن اسمه محمد بن إبراهيم التميمي حفظه الله ورعاه.

٣٠٦ \_\_\_\_\_ الصَّادِعُ فِي الرِّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالْتِقْلِيدِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَالتَّعْلِيلِ

ابن عقيل الظاهري، وتحققه، فكتب على شبكة المعلومات العالمية<sup>(١)</sup> بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٦م، ما نصه:

«فقد فرحت أشد الفرح بعثوري على تحقيق الإمام الجيهدي التحرير ابن عقيل الظاهري لكتاب الإمام ابن حزم «الصادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل».

هذا الكتاب لذي شغلنا بذكره الإمام العلامة ابن عقيل الظاهري حفظه الله في بعض كتبه، واشتافت النفس لرؤيا هذا الكتاب للإمام الكبير ناصر الحق ابن حزم الظاهري... وقد كنت في زيارة للشيخ والصديق الحبيب عبد العزيز بن مبارك الحنوط الظاهري حفظه الله وحرصت على تصوير هذا الكتاب من مجلة نشرته...

وكان هنيئاً مقارنة ما نُشر في هذا الكتاب مع مخطوط عندي للإمام ابن حزم، وهو «إبطال القياس» الأصل الذي اختصر منه ابن عربي الصوفي كتابه «ملخص إبطال القياس» والذي حققه الشيخ الأفغاني قديماً!!

والذي وجدت من هذه المقارنة: أن العلامة ابن عقيل حفظه الله وقف على مخطوط صغير الحجم!! كتب عليه اسم الكتاب بما ذكرت «الصادع»... ومارِع بإخراجه محققاً لشدة فرح الشيخ، إلا أنه لم يقارنه بمخطوط كتاب «إبطال القياس»، وهذا ما ظهر لي من تحقيقه؛ لأنه لو اطلع عليه لَعَلِمَ أن كتاب «الصادع» ما هو إلا فصل من أصل كتاب «إبطال القياس» الكبير للإمام ابن حزم!!

فظنَّ الوالد - حفظه الله - أن كتاب «الصادع» هذا ملخص لكتاب «إبطال القياس» الأصل الكبير الذي كتبه أبو محمد بن حزم رحمه الله، وأن كتاب «ملخص إبطال القياس» هو تلخيص من كتاب «الصادع».

وفي الحقيقة: أن كتاب «الصادع» كما قلت هو مقدمة وفصل فقط من كتاب «إبطال القياس» الأصلي!! وأن كتاب «ملخص إبطال القياس» هو تلخيص لكتاب الأصل، وليس بتلخيص لكتاب «الصادع» كما ظنَّ الوالد حفظه الله.

فمراحل كتاب إبطال القياس كانت كما يلي:

- ١ - كتاب إبطال القياس: للإمام ابن حزم، وهو الأصل.
- ٢ - ملخص إبطال القياس: لابن عربي الصوفي، ملخصه من كتاب الأصل.
- ٣ - الصادع...: هو جزء ومقدمة من كتاب إبطال القياس لابن حزم، وليس هو كتاب مستقل.

وبعد تنقيح وتحقيق (١١) ظهر لي: أن كتاب إبطال القياس اسمه «الصادع في الرد على مَنْ قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، وذلك ظاهر من نسخة الوالد؛ إذ كتب عليها هذا العنوان.

وأن ما حصل عليه الشيخ العلامة حفظه الله إنما هو جزء منه فقط وليس كله، لذلك ظنّه تصديقاً جديداً للإمام ابن حزم نُحْصِ فيه كتابه الأصلي.

فكلّ ما ورد في كتاب العلامة الذي حقّقه ما هو إلا مقدمة في كتاب «إبطال القياس» الأصلي الذي عندي! وهي بضعة ورقاّت لا أكثر، وقد جعل الإمام تلك المقدمة اختصاراً لما سيتكلّم عنه في كتابه هذا.

ولكن كتاب «إبطال القياس» لم يذكر ناسخه اسمه، لذلك لم أستطع قول إن اسمه «الصادع» حتّى وقفت على تحقيق الشيخ للمقدمة هذه، وكتب عليها اسمه ظاهراً، فرجّحت أن يكون هذا اسمه، وليس «إبطال القياس» كما اشتهر بين طلبة العلم.

قال أبو عبيدة: لا محل في الكلام السابق لكتاب ابن حزم «النكت الموجزة»، الذي أحال عليه في كتابين من كتبه، ولم يصرّح ابن عقيل أن المخطوط الذي اعتمد عليه (صغير الحجم)، ولا أنه جزء ومقدمة من كتاب. نعم، الذي نشره كذلك، ولكنه أثبت في (المقالة) المنوّه بها أنّاً صورة عن آخر المخطوط، لم يرد لما فيها نصيب في المادة المحققة المنشورة من الكتاب، فما قاله ابن نعيم من أن «الصادع» (مقدمة) أو (جزء) من «إبطال القياس» الكبير ليس بصحيح البتّة، وما قاله من (القياس الكبير) و(القياس الأصلي) ليس بصحيح البتّة.

أحد عشر: نخلص مما مضى إلى الأمور الآتية:

- ١ - كتاب «إبطال القياس» الكبير ما زال في عالم المفقود، ولا تعرف عنه شيئاً، ولعلّ اسمه «النكت»، وهو غير «النكت الموجزة».



- ٣٠٨ \_\_\_\_\_ الصّادع في الردّ على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستسحان والتعليل
- ٢ - «الصادع» هو ملخص ابن حزم لكتابه «إبطال القياس»، ولا يبعد أن يكون «النكت الموجزة» تلخيصاً له «الصادع».
- ٣ - ليس المخطوط المحفوظ في مكتبة غوطا/ألمانيا الشرقية هو أصل «إبطال القياس»، وإنما هو أصل ملخص ابن عربي الصوفي لكتاب ابن حزم الأصل، وهو ناقص.
- ٤ - كتاب الأفغاني المنشور هو ملخص الذهبي لملخص ابن عربي السابق.
- ٥ - ليس كتاب ابن عربي بتلخيص لكتاب «الصادع» البتة.
- ٦ - نسخة شستريتي ليست إلا نسخة أخرى من «الصادع»، فهي ليست الكتاب الأصل أيضاً.
- ٧ - لعلّ كتاب «النكت الموجزة» غير «نكت الإسلام» الذي ردّ عليه ابن العربي المالكي في كتاب مفرد سمّاه «النواهي عن الدواهي»<sup>(١)</sup>، لاختلاف مادة الكتابين ولا يبعد أن يكون «نكت الإسلام» يشتمل على إلماعة من القياس، كما صرح مؤلفه ابن العربي في «أحكام القرآن» (١/٥٣) أنه صتبح في رده عليه حديث معاذ في الاجتهاد وبالرأي، ولكنه - بلا شك - أوسع من ذلك، ولعلّ فيه تأصيلاً لما يراه ابن حزم من الأخذ بالظاهر، وفي مقولة ابن العربي في «أحكام القرآن» (١/١٨) إشارة إلى ذلك، قال وهو يتكلم عن أكل آدم من الشجرة التي نهى الله عنها: «إنه أكل من جنس الشجرة لا من عينها، كأن إبليس غرّه الأخذ بالظاهر، وهي أوّل معصية عصى الله بها على هذا القول فاجتنبوه، فإنّ في اتباع الظاهر على وجهه هدم الشريعة (١) حسباً بيّناً في غير ما موضع، وخصوصاً في كتاب «النواهي عن الدواهي» انتهى.

(١) سمّاه ابن الخطيب في «فتح القليب» (٢/٢٠٧ - ط. دار الفكر): «نواهي الدواهي» وظفرت في كتاب «النسبة إلى الواضع والبلدان» (١/٥٧٦) أن لبسام بن أحمد بن حبيب بن محمد بن عمر بن عبد الله بن شاذل الغافقي البجلياني، يكنى الرضى، ظاهري، كتاباً بعنوان: «النواهي عن الدواهي» قال عنه: «انصف فيه لابن حزم من أبي بكر بن العربي».

وما أورده ابن عقيل من ردّ للمذحجين عليه يقوّي ذلك، فليس «إبطال القياس» من الدّواوين التي فيها الثفنن المذكور من ذكر النظم والنثر.

والذي رجّحه غير واحد من المعاصرين أن الكتابين مختلفان، كما تراء في مقدمة الأخ عبد الحقّ التركماني على «التقريب لحذّ المنطق» (ص ٢٩) لابن حزم، قال لما ذكر «نكت الإسلام»:

«وتقدم «النكت الموجزة»، والراجع أنهما كتابان مختلفان، لكن قد تتداخل عندنا المعلومات التي انتهت إلينا عنهما»!

وأما ما عدا الأصل و«الصادع» و«النكت الموجزة» و«ملخص ابن عربي إبطال القياس لابن حزم» و«ملخص الذهبي» له - فهي له كتب أخرى مستقلة، سبق حصرها، وبيان من ذكرها، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

التعريف بالكتاب

#### صحة نسبة الكتاب للمؤلف

هذا الكتاب صحيح النسبة للعلامة الإمام علي بن أحمد بن حزم رحمه الله تعالى، والأدلة على ذلك كثيرة جداً، وهذا أهمها:

أولاً: الموجود في أول النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة مستربرتي منه، ففيها: «قال الشيخ الفقيه ناصر الحقّ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله...».

وأما النسخة المحفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز المحفوظة في مكتبة المدينة النبوية، فعلى طريقتها بعد اسم الكتاب - وسيأتي ذكره وتحقيقه -: «للإمام العلامة الحافظ المحدث أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم تولى الله جزاءه، آمين».

وفي أولها: «قال الشيخ الفقيه ناصر الحقّ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم...».

ثانياً: نسبة له غير واحد من العلماء، مثل: الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٠ - ط. دار الغرب)، وابن بسام في «الذخيرة»

٣١٠ \_\_\_\_\_ المُدَّاع في الرد على مَنْ قال بالقياس والرأي والتقليد والاستسحان والتعليل

(١/١/١٧٠)، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (١٢/٢٥١)، وابن عيسى في «شرح نونية ابن القيم» (١/٣٢١).

ثالثاً: وجود كثير من النقولات من كتابنا هذا، وعزاها أصحابها لابن حزم، وأوسع نقل ظفرت به: ما نقله السيوطي في كتابه «الرد على مَنْ أحلَّ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» (ص ١٣٣ - ١٣٥) قال: «وقال - أي ابن حزم - في كتابه «إبطال التقليد»: إنما حدث التقليد في القرن الرابع، والتقليد هو أن يقتني في الدين فتياً؛ لأن فلاناً الصاحب، أو فلاناً التابع، أو فلاناً العالم، أفتى بها بلا نص في ذلك... الخ. الموجود في (مطلع) كتابنا (الفقرات ١٤، ١٥، ١٦). ثم قال السيوطي: «قال - أي ابن حزم -: ويكفي في إبطال التقليد أن القائلين به مقرون...». ونقل ما في كتابنا الفقرات (٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، وأول فقرة ٢٥٤) ثم نقل بعضاً مما في فقرة (٢٦٠) ثم لخص فقرة (٢٦٣)، ثم قال (ص ١٣٤):

«ثم قال - أي ابن حزم -: (ذكر الآثار في ذم التقليد) وأخرج بأسانيد آثاراً استوقفتها في «تيسير الاجتهاد»<sup>(١)</sup>، فمنها: ...». وذكر منها ما في الفقرات (٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠). وحذف السيوطي أسانيد ابن حزم لهذه الآثار - ثم قال (ص ١٣٥):

«قال ابن حزم: هذا قول مالك في أنه لا يجوز لأحد...». وذكر ما في فقرة (٤١١) بتصريف يـير كعاداته في سائر ما نقل.

ومن نقل كلاماً لابن حزم، وهو في كتابنا هذا: الزركشي في «المعتبر» (٨٣)، وابن الملقن في «تذكرة المحتاج» (٦٨ - ٦٩). ونقلوا منه ما في فقرة (٢٧٤) من تضعيف المصنف لحديث: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، واختصروا كلامه، بينما يسط ابن الملقن في «البدور المنيرة» (٩/٥٨٧)، وابن حيان في تفسيره «البحر المحيط» (٥/٥٢٨) كلام ابن حزم، فتقلا جميع كلامه المتعلق بهذا

(١) محفوظ في دار الكتب المصرية (٥٢) في أربعة مجلدات كتاب بعنوان «تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد» يكشف عنه، فهو في «فهارس» الدار المذكورة (١/١٠٥٧) لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (٧٦٩هـ).

الحديث، وهو في كتابنا في الفقرات (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥). ولكن عزوه لابن حزم في «رسالته الكبرى في إبطال القياس» إلا أن حيان فلم يذكر «الكبرى»<sup>(١)</sup>؛ فلعلّه نقله من كتابنا هذا.

رابعاً: ومما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب أن شيوخه المذكورين فيه هم من شيوخ ابن حزم المعروفين، وأن أسانيدَه فيه هي عين أسانيدَه في كتبه الأخرى، ولا سيما في كتابه «الإحكام»، ويشتد ذلك بتتبع وعرض ما فيه من أحاديث وآثار على ما في كتبه الأخرى في أثناء تخريجني لتصوص الكتاب، والله الهادي، والموفق للصواب.

خامساً: المتأمل في طريقة العرض، وأسلوب التقرير، وكثرة الأدلة، والحدة في النقد، والشناعة في العطف، والقسوة في اللفظ، والحزم والحسم والجزم في الاختيار، يعلم يقيناً أن هذا لا يخرج إلا من مشكاة ابن حزم عليه الرحمات، وعفا الله عنا وعنّه بعمته وكرمه.

### اسم الكتاب الأصلي والمختصر: تحقيق وتدقيق

#### اسم الكتاب الأصل:

قال ابن حزم في «المحلى» (٥٧/١): «وكل آية أو حديث مؤهوا بإيراد» هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بينا. في «الإحكام لأصول الأحكام»، وفي كتاب «النكت»، وفي كتاب «الدرة»، وفي كتاب «النبذة»...».

هكذا قال ابن حزم: «النكت» بينما قال الذهبي في «السير» (١٨/١٩٦): «النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد»، فأسقط من العنوان «الاستحسان» وقدم (الرأي) على (القياس) و(التعليل) على (التقليد)، وحققهما - على ما في مادة الكتاب المختصر - التأخير، ولذا سماه الفيروزآبادي في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص ١٤٧): «النكت الموجزة في إبطال القياس والتعليل

(١) سبق أن رجعتنا وجود كلام ابن حزم على الحديث المذكور في الكتابين: الأصل والمختصر، والله أعلم.

والرأي، فغير «نفي» إلى «إبطال» وقدم «القياس» على «الرأي»، ولكنه أقحم بينهما (والتعليل) وأسقط (الاستحسان) و«التقليد». بينما نجد أقدم تسمية له عند عيسى بن سهل الجبائي في كتابه «التنبيه على شذوذ ابن حزم» (ق ٨ و ٩) فسماه: «النكت الموجزة في نفي الأمور المحدثه في الدين من الرأي والقياس والاستحسان والتقليد»<sup>(١)</sup>، فزاد: «الأمور المحدثه في أصول أحكام الدين» وأسقط «التعليل» وقدم «الرأي» على «القياس».

أجمع هؤلاء على تسمية الكتاب بـ«النكت الموجزة»، واختلفوا بعد ذلك في إثبات: «في نفي» أو «في إبطال» وستوا: الرأي والقياس والتعليل والتقليد والاستحسان، على خلاف بينهم في التقديم والتأخير، بين بعضها، أو في إسقاط بعض هذه المسئيات. ونحاول الآن التركيز في بيان ما هو الصواب من هذه الأسماء، وطريقة ترتيبها في مختصر هذا الأصل، وهو «المصاحف»:

ينبغي قبل الإجابة على هذا السؤال أن نتذكر الأمور الآتية:

أولاً: لم يرد عنوان للكتاب في بعض النسخ الخطية (الأصل) المعتمدة في التحقيق، وأن «النكت» الذي أراده ابن حزم من الممكن أن يكون هو أصل كتابه المطول، وأن «النكت الموجزة» غيره، وأن ابن حزم اختصر كتابه الأصل بـ«المصاحف»، واختصر «المصاحف» بـ«النكت الموجزة»، فلنا هذا لأسباب سبق أن كشفنا عنها.

ثانياً: يحمل مختصر الذهبي له عنوان: «ملخص من»<sup>(٢)</sup> كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل.

ثالثاً: يحمل مختصر ابن عربي - وهو نسخة غوطا -: «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل».

رابعاً: بدأ المصنف في مطلع مختصره «المصاحف»<sup>(٣)</sup> - الذي بين أيدينا،

(١) سيأتي كلامه بطوله آخر (تاريخ تأليف الكتاب والباحث عليه).

(٢) أسقطها محقق الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله تعالى.

(٣) سيأتي تشابه اسمه قريباً عند ذكرنا المختصر، وهي على مفرقة بخلاف ترتيب مادته الآتية.

ويقترض أن يكون أصله كذلك - بذكر (الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد) هكذا رتبها في فقرة رقم (٨) ورقم (٢٩٠) ثم فصلها بالترتيب نفسه (انظر الفقرات ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧) ثم رتب مباحثه بالعناوين العامة كالآتي:

(الكلام في بطلان الرأي)، و(إبطال القياس)، و(إبطال التعليل) و(إبطال الاستحسان)، و(إبطال التقليد)، ثم رجع بالترتيب نفسه لذكر (الآثار في الرأي)، ثم ذكر بعدها (الآثار في القياس) ثم (الآثار في التقليد).

وذكر غير واحد ممن نقل عن كتابنا جميع المسميات المذكورة في العنوان أو بعضها، مثل:

١ - ابن حبان في تفسيره «البحر المحيط» (٥/٥٢٨)، وسمّاه «إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد».

٢ - ابن الملقن، قال في «تذكرة المحتاج» (ص ٦٨ - ٦٩): «وأما ابن حزم فقال في «رسالته الكبرى في الكلام على إبطال القياس والتقليد وغيرهما»، وهكذا سمّاه في معلمته الجامعة «البدر المنير» (٩/٥٨٧).

فاقتصره على ذكر «إبطال القياس والتقليد» من أجل المبحث الذي نقل منه، فأخذ أشهر مبحث في الكتاب وهو (القياس)، وقرن معه (التقليد) من أجل أن موضوع الحديث الذي نقله فيه، ثم قال: «وغيرهما».

بينما اقتصر بعض العلماء على ذكر مسمى واحد، مثل:

٣ - الزركشي (محمد بن عبد الله) قال في كتابه: «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» (ص ٨٣): «قال ابن حزم في «رسالته الكبرى في إبطال القياس»...».

٤ - السيوطي، قال في «الرد على من أخذ إلى الأرض» (ص ١٣٣): «قال - أي ابن حزم - في كتابه «إبطال التقليد»...»، ونقل منه فقرات متعددة، وسبق بيان ذلك عند كلامنا على (صحة نسبة الكتاب للمؤلف).

وأما المعاصرون، فصنعهم شبيه بالأقدمين، فمنهم من ذكر اسم الكتاب



بتطويل، ومنهم من اختصره، فذكره الزركلي في «الأعلام» (٣٥٥/٤)، مختصراً مقتصرأ على قول: «إبطال القياس والرأي» بينما ذكره صاحب «المناظرة في أصول التشريع الإسلامي» (٣٧): «إبطال القياس»، ومن ذكره بشامه فكان اعتماده على ما في «الملخص» الذي نشره الأفغاني، وهو عنده هكذا: «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، كما تراه في كتب الإمام أبو محمد بن حزم (ص ٣) للكاتب، وابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري لعبد الحليم عويس (ص ١١٨)، و«المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي» (ص ١١٦) لطفه بوسريخ ومعلمة الفقه المالكي (ص ٦٥) لعبد العزيز بن عبد الله، ومنهم من ذكره كاملاً كالسبب سواء بسواء إلا أن اعتماده على «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (ق ٧/٤ ص ١٠٨). وهذا ما صرح به د. أحمد الحمد في كتابه «ابن حزم وموقفه من الإلهيات» (ص ٧١)، إلا أنه سقط عليه «والتعليل» مع وجودها في كتاب بروكلمان.

فتخلص مما مضى: أن اسم أصل الكتاب<sup>(١)</sup> على حسب ترتيب المادة العلمية فيه هو: «إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد»، وهو هكذا عند الذهبي في «السير» لكنه أسقط «والاستحسان»، وذكره ابن حبان في «تفسيره»، وقال: «في إبطال» بينما قال الذهبي «في نفي»، ودُكر على أوجه أخرى متقاربة، تقدّم بسطها مع عزوها، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

#### اسم المختصر:

أما المختصر، فهو «الصادع» ولا يوجد هذا العنوان إلا على نسخة مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة النبوية، وتنمته: «في الردّ على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، ومادته العلمية مرتبة على غير هذا السياق، وتقدم بيان ذلك قريباً، والله الموفق.



(١) إن صحّ تقديماً أن «الذكية» غير «الذكية الشرعية»، أنه لأفضل، يرفع قبل النسبة الآلة «الذكية»  
في الردّ على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل

## تاريخ تأليف الكتاب والباحث عليه:

الظاهر من عبارة ابن حزم السابقة في «المحلى» أنه ألف كتابه «النكت» بعد «الإحكام» وقبل «الذرة» و«النبذة»، ولا شك أن مختصره «النكت الموجزة» كان بعد إتمامه لأصل كتابه - وهو فيما افترضناه «النكت» وهو عين «الإبطال» - . وفي فقرة رقم (٢٣٦) من كتابنا هذا إشارة إلى شيء من ذلك، وهذا نصه:

«وقد قلنا ونقول - وقد ملأنا منه كتبنا -: إننا لا ننكر نص رسول الله ﷺ على علقه، لكن ننكر أن يجعل غيره لنفسه تأسيماً به، فيجعل في شيء ما علقه، ويدعي فهمها، فإذا طُوبى بالنص على دعواه فيها شغب وشنع».

وهذا الذي ملا «الإحكام» به، فالظاهر أن تأليفه لكتابنا «إبطال الرأي والقياس» بعد «الإحكام» وقبل «المحلى» و«الذرة» و«النبذة»، وصرح به الأستاذ سعيد الأفغاني فيما سبق أن نقلناه عنه .

ويدل عليه: أنه لا ذكر في «الإحكام» لكتابنا هذا، بينما ذكره في «المحلى» (٥٧/١) - وتقدم كلامه - و«النبذة» (ص ١١٩ - ط: النجدي).

ومن المعلوم أن ابن حزم - كغيره من المكثرين - يجمع في التصنيف بين أكثر من كتاب، وقد صرح هو بذلك لما قال: «ولنا فيما تحققنا به تأليف جمعة، منها ما قد تم، ومنها ما شارف الثمام، ومنها ما قد مضى منه ضلور، ويعين الله على باقيه»<sup>(١)</sup>.

والذي أراه - والله أعلم - أن كتابه «الإعراب» ألفه قبل «الإحكام»، وأنه من الكتب التي مضى منها صدر وقت تأليفه «المحلى» بدلالة قوله في «الإحكام» (١/٦٦٧) من «الإعراب»: «وقد كتبنا في مناقضتهم في هذا الباب وغيره كتاباً ضخماً»، وقال فيه (١/٦٦٨) بعده بقليل: «ومثل هذا لهم كثير جداً. يجاوز الممتتين من القضايا، قد جمعناها - والحمد لله - في كتابنا الموسوم بكتاب «الإعراب عن الحيرة واللباس الموجودتين في مذاهب أهل الرأي والقياس»».

فهذا دليل ظاهر على أن «الإعراب» قد نجز قبل «الإحكام» بينما قال في «المحلى» (١/٩٦): «وأكثر من هذا سنذكره - إن شاء الله تعالى - في ذكر تخاليف أقوالهم في كتاب «الإعراب»، والله المستعان».

(١) رسالة فضل الأندلس (١٨٦/٢) - ضمن «رسائل ابن حزم».

وإذا علمنا أن «الإعراب» قد تمّ فراغ ابن حزم من تأليفه في رمضان سنة (٤٤٥هـ)، كما في نسخة مكتبة شتريني<sup>(١)</sup> منه، وأن «الإحكام» ألّفه بعد ذلك، فإذا صحّ أن ابن حزم ألف كتاب «الإبطال» بعدهما، فلا بدّ أن يكون كتابنا هذا ألّفه بالضرورة بعد سنة (٤٤٥هـ).

والذي أريد أن أصل إليه من هذا الافتراض أنّ تأليف ابن حزم كتابنا هذا كان بعد مناظراته مع أبي الوليد الباجي، «بمئوزة سنة ٤٣٩هـ» بحضرة الوالي أبي العباس أحمد بن زبيح الكاتب<sup>(٢)</sup>، وتحت رعايته جرت بينهما مناظرة في موضوعات متفرقة أصولية بصورة خاصة، نصّب في مسألة نفي القياس وإبطال الرأي وتعليل الأحكام وما يترتب عن هذا القضايا من فروع فقهية<sup>(٣)</sup>.

ولم نظفر - للأسف - بما جرى في هذه المناظرات من مساجلات بين صاحبنا أبي محمد بن حزم وأبي الوليد الباجي<sup>(٤)</sup>، ولا نعرف شيئاً عن حيثياتها، ولم يقدّر أحد بتفصيل مواضعها. نعم، ذكرنا كتب التراجم أن الباجي أثبتنا في كتاب مستقل، سمّاه «فرق الفقهاء»<sup>(٥)</sup> ذكره في موطنين من «المتقى» (٣٠٠/٧)، (٣١٢)، وذكره له القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٨/١٢٢)، والتجبي في «مستفاد الرحلة والاعتراب» (٣٢٣)، وأورد ما جرى للباجي مع عمر بن الحسين الإشبيلي، الشهير بالهوزني، وطوّّل في ذلك، ولم يتعرّض لابن حزم.

وذكره له أيضاً ونفل منه دون ذكر لابن حزم: الذهبي في «السيرة» (١٧/٥٥٨)، (٦٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/١١١٥ - ١١١٦)، و«تاريخ الإسلام» (٩/٥٤١ - ط. دار الغرب) وانزركشي في «الثكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/٤٥٨).

- (١) انظر: فهرس مكتبة شتريني (٢/٩٩)، مقدمة تحقيق «الإعراب» (ص ٢٤٥).
- (٢) هو من وفيات بعد سنة ٤٤٠هـ، مما يعني أن المناظرات جرت - قطعاً - قبل هذا التاريخ. انظر ترجمته في: «جنوة المتقي» (١/١٩٥ - ١٩٦)، «الحلة السيرة» لابن الأبار (٢/١٢٨ - ١٢٩).
- (٣) مقدمة أخينا فضيلة الشيخ محمد علي تركوس لكتاب «الإشارة في معرفة الأصول» للباجي (ص ١٠٧).
- (٤) لا ننس ما قلناه في «الفصل الأوّل» من هذه المقدمة عن فتاوى البرزلي (٦/٣٧٤ - ٣٧٧) وغيره من نقل عن الباجي.
- (٥) لا نعرف عنه شيئاً، وتمّ أعقره بأي نسخة في دور الكتب الخطية، ولا ندري، فالأيام حبال!

نعم، أفرد الأستاذ عبد المجيد تركي الكلام عن هذه المناظرات بكتاب مطبوع بعنوان «مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي» حاول أن يتصور ما جرى من منطلق فتاعات المتناظرين، إلا أنه - على أهميته - لا يمكن أن يجزم بمجريات الأمور على صورتها الحقيقية الواقعية.

ورجع فيه (ص ٢١) أن هذه المناظرات كانت في مجال العقيدة، وأصول الفقه<sup>(١)</sup>. واستظهر أن «إحكام» الباجي قد أُلّف بعد هذه المناظرات.

وقرّر في مواطن كثيرة من كتابه هذا، وخاصة في (ص ٣١٩ - ٤٦٣) أن موضوع القياس والتعليل هو من المواضيع البارزة جداً في الخلاف بينهما، وأن الباجي تعرّض لنظرية ابن حزم في القياس، وقدّ اعتراضاته على مخالفه، وأن في كتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول»<sup>(٢)</sup> ردوداً مباشرة على ابن حزم، وإن لم يقع لاسمه ذكر في، وعملنا - والله الحمد - على إبراز ذلك عندما تعرضنا لأدلة ابن حزم والاعتراضات عليها، ومناقشة العلماء لها في تقديمنا هذا.

ومع ذلك، فمن السكّن أن نتوَّجد، دون خشية الخطأ، أن كتابنا «الصاعد»

(١) حاول الأستاذ المصطفى الوضيبي في كتابه «المناظرة في أصول التشريع الإسلامي» دراسة في المناظر بين ابن حزم والباجي» (ص ٨٩ وما بعد) حصر موضوع المناظرات، والفرض أن تكون قد جرت في ثلاث جلسات، وحصر أوجه الخلاف بينهما، وكان - بلا شك - للقياس والرأي نصيب في ذلك.

(٢) تم طبعه بتحقيق الدكتور التركي نفسه، قال في مقدمته له (ص ١٠٠): «ومن المحتمل جداً أن يكون الباجي قد فُكر عقب هذه المناظرات في جدوى تأليف كتاب في أصول الفقه يصوغها في قالب الجدل، وعندما فمن المفهوم أن يكون قد استعملها بكتابة «إحكام الفصول في أحكام الأصول»...».

قال أبو عيسى: ومن المفهوم جداً أن يكون قد مرّ لابن حزم الانتصار لمذهبه بعد تلك المناظرات، وما أراه إلا أنه قد طُلب فيها، وصوره رأيه لأسباب كثيرة، مما اضطره للخروج من البلدة التي جرت فيها، فعمد إلى تصنيف «إبطال القياس» ثم طال معه، فراح إلى اختصاره في «الصاعد» - الذي له نصيب من اسمه - ليبدّل على مذهبه، وينشره، ويفتد آراء خصومه، وفي هذا «الصاعد» إشارات إلى ذلك، ولكنني ظننت بتاريخ تأليفه «النتك الموجزة»، ويفترض أن يكون الاختصار قد تمّ بعد تأليفه الأصل، وكان ذلك قبل تاريخ مناظرتي للباجي وبأنني التبدّل عليه، اللهم إلا أن بدا له بعد المناظرة مع أبي الوليد الباجي الزيادة على «النتك الموجزة» واختصار كتابه الأصل «إبطال القياس»، فيكون قد أُلّف «الصاعد» بعدهما! وعليه يكون «النتك الموجزة» اختصاراً لأصل الكتاب، لا «الصاعد»، وهو أمر محتمل. ونقش المسألة على الافتراض إلى حين ظهور الأدلة أو التزيدات، وهذا مما لم أعرف به في هذا الخصوص، والله أعلم وهو الموفق، لا ريب سواء، ولا معبود بحق إلا إلهنا.

مختصر الكتاب الأصل «إبطال الرأي والقياس» قد ألفه ابن حزم عقب مجالس ومناظرات، سواء كانت مع أبي الوليد الباجي أم غيره، وهنالك لفتات تلمس من عبارات ابن حزم تفيد هذا، مثل قوله في فقرة (٢٣٦) من كتابنا: «أيّدعي لهما، فإذا طُوبى بالنص على دعواه فيها شقّ وشتّع»، وقوله في فقرة (٢٨٢) «هذا موجود منهم نصاً... لأن المخلف منهم لصاحبه مصيب عند هذا القائل... إنما فرضنا الكلام مع من فيه رمق، إما من عقل يدلّ على صحته: صحة قبول الحواس، وإما من متابعة تدلّ على اتّصافه بها حسب ما ينطق بها لسانه من هذر القول، الذي هو أدخل فيما لا يُعاب به من الكلام... ونحن نسأل الله السلامة من حال يؤدّي إلى مثل هذا». وقوله في فقرة (٢٩٠): «ونحن ذاكرون - إن شاء الله تعالى - بعض ما جاء في إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد، ما حضرنا من الآثار، لأن لا يظنّ جاهل أننا لم نتعلّق في إبطال هذه المعاني بأمر، بل قد صرح بذلك من تصدّر منهم إلى الأضمار والجهال جرأة على الكذب، ومجاهرة به...»، وقال قبل ذلك في فقرة (١٠٢): «وأما من قامت عليه الحجّة فيما أفتى به، وعرف أنه رأي مجرد... فتمادى على قوله، وأفتى بتقليد فقط...»، وقوله في فقرة (١٩٦): «لا إشكال فيه على من نصح نفسه»، وقوله في فقرة (٢٠٣): «صرّحوا بأولّه، والقوم لا يبالون بما يقولون، ولا بما يشترّون به أنفسهم، ولأنّ الحامل لهم على ذلك حبّ الحكم والانتصار بما يحدّثونه مما يدعونه قياساً، ويضيفونه إلى دين الله تعالى، وكل امرئ منهم يجب أن يُطاع في أمره، فهو يناظر عن صحة القياس ليس إلا ليقلّد ما يراه برأيه...»، وقال في فقرة (٢٧٧): «ومؤدّ بعض فتاقيهم»، وقوله في فقرة (٢٢٤): «وليشقّ الله تعالى مسلم على نفسه أن يكون من المفضلّين بأهوائهم بنير حلم»، وقوله في فقرة (٢٢٨): «... هذا هو الذي أنكرناه وينكره عليكم من بقي يقول بقولنا»، وقوله في فقرة (٢٥٥): «ولأننا وسائر إخواننا من المسلمين نرجو لنا ولهم، ونخوف علينا وعليهم، لا نقطع لنا ولا لهم بمصعة في الدنيا، ولا بنجاة في الآخرة»، وقوله في فقرة (٢٦٧): «فإن زيد عليهم، وهنوا عن المناظرة إلى التشيع... وهم يعلمون من أنفسهم هذا، وكل من يشاهدهم يعلم ذلك منهم... أو من يخاف الفضيحة العاجلة عند المخصم»، وقوله في فقرة (٣٤٦): «هذا هو الحق».

والى هذا ندعو أصحابه، فهذه من أفضل وصية أوصاهم بها لو قبلوها، ونحن نناشدكم الله واحداً واحداً، هل يفعلون هكذا؟ فوالله إن قالوا نعم، ليعلمن الله تعالى وهم أنفسهم أنهم كاذبون، وإن قالوا: لا، وسكتوا - وهو فعلهم عند التبكيت أبداً - هذا مشاهد منهم في مجالستا مع عظمائهم الذين اتخذوهم وليجة<sup>(١)</sup>، لا يمشرون سنة إلا إن كانت من جانب من رأوا أن يفلدوه، وهم بلا شك، قد خالفوا من يذعنون اتباعه، ويتهاقنون على أمر يبلغهم عنه في أوله من رأوا أن يفلدوه ما أمرهم به، ويقلدون من لم يفلدوه في عبارات كثيرة تُشعر القارىء أن المصنف يريد شخصاً - أو جماعة - بعينه، ويناقشه.

بل ذكر المصنف رحمه الله في فقرة (٢٨٦) ما يصلح أن يكون باعثاً له على تأليفه هذا الكتاب، مع تقوية ما افترضناه من أنه ألفه بعد مناظرات ومجالسات، قال:

«قد بلغنا حيث أقدرنا الله تعالى عليه من البيان، وأوجب علينا من الدعاة إلى الحق، إذ يقول تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وإذ يقول: ﴿فَيَتَزَيَّجُونَ<sup>(٢)</sup> أَلْوَيْنَ يَسْتَمِشُونَ الْقَوْلَ يَنْهَوْنَ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَاُولَئِكَ هُمُ أُولُوا الْأَلْبَابِ<sup>(٣)</sup>﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، ففرض على من بلغه مرعظة من ربه تعالى أن ينتهي إن كان من الذين يتبعون أحسن القول، قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَهُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ فَاَنْتَبِهْ إِلَيْهَا<sup>(٤)</sup>﴾. وأمره إلى الله ومن حاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون<sup>(٥)</sup>».

ثم وجدت في «المنتقى» للباجي نفسه (٣٠٠/٧) ما يشعر بأن الرأي وقول مالك فيه من مباحث كتابه «فرق الفقهاء»، قال:

«ولا نعلم أن مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي... وكيف يذكر الأئمة بما لا يلبق بفضله، وقد ذكرته في كتاب «فرق الفقهاء» ما نقل عنه في ذلك، وبينت وجوهه، والله أعلم وأحكم».

وذكر الباجي بعد ذلك بقليل (٣١٢/٧) كتابه هذا مرة أخرى، وكأنه عن ابن حزم لما قال: «... وهذا لمن قانه على وجه الغيبة، لا ليحذر منها أحداً، فأما من قاله في شخص... أو في متعيل ليسرف كيده، رآه من الناس، ويحذر من من».



يفتّر به، فليس هذا من الغيبة، بل هو حقّ، أمره الله تعالى أن يقوم به، وقد ثبت هذا المعنى في كتاب «فرق الفقهاء».

ولعلّ المصنّف (ابن حزم) يريد ما سبق في قوله في فقرة (٤٥) عند ذكره للرأي والقياس والاستحسان والتقليد والتعليل، قال:

«ثم فتت هذه الأمور بعد تلك القرون المحمودة، فنشأ طبق الأرض، وزرعت من أجله أحكام القرآن جهاراً، وحولت سنن رسول الله ﷺ، حتى عاد المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، وعودي طلاب السنن، الثابتون على ما مضى عليه الصحابة والتابعون من الوقوف عند أحكام الله تعالى في القرآن، وعلى سنة رسول الله ﷺ، وترك تعدي حدوده، وقد تفضينا في سائر كتبنا في هذه المادة بطلان هذه الحوادث كلّها، وفساد كل ما عارضوا به في إثباتها، ورأينا بعون الله تعالى أن تجمع من ذلك براهين مختصرة جامعة يسهل حفظها، ويلوح معناها، وبالله تعالى التوفيق».

فهذا باحث يلتقي مع الباحث السابق من أدائه لما أوجبه الله عليه من الدعاء إلى الحقّ، وتبليغ ما يقدر عليه من التبيين، ولا سيما بعدما (عودي طلاب السنن، الثابتون على ما مضى عليه الصحابة والتابعون) فهو يريد نفسه، فإنّ العداء والابتلاء اشتدّ به بعد مناظراته مع مخالفيه وأحاط به، ولكنه زاده ثباتاً وإيماناً بما يدعو إليه، ورأى أن الناس بحاجة إلى هدم ما تمسّكوا به دون نصوص الوحيين الشريفيين، فحمل (المعمول) ليهدم الباطل الذي رآه، وينسف (الطاغوت) الذي تعلّقوا به وألفوه؛ فصنّف على إثر ذلك هذا الكتاب، وإنّ كان قد صنّفه بعد مناظرته للباجي، فلعله دليل من أدلّة نقض قول مَنْ قال: إن الله أظهر الباجي على ابن حزم، ولا سبيل للحزم والحسم إلا بالوقوف على مجريات الأمور<sup>(١)</sup>، فإنّ القائلين بغلبة الباجي هم المناوئون لابن حزم. أمّا بالنسبة إلى إيماده على إثر هذه المناظرات، فليس انتصار حجة وبرهان، بل كان بقوة السلطان، كما يقول الشيخ أبو زهرة في

(١) انظر شيئاً عنها: في ترتيب المدارك (١٢٢/٨)، تفتح العليب (٦٨/٢)، «التكملة» لابن الأبار (١/

٣٩١)، «الديباج المذهب» (١/ ٣٨٠)، وكتاب عبد المجيد التركي «مناظرات في أصول الشريعة

الإسلامية» والإمام أبو التوليد الباجي وأراؤه الأصولية (ص ٧٨ - ٧٩)، وكتاب الوضحي «المناظرة في

التشريع الإسلامي، دراسة في المناظرات بين ابن حزم والباجي».

كتابه «ابن حزم» (ص ٥٢)، وما دونه هنا من بواعث دينية محضة في الدفاع عما يراه حقاً، ووجوب بقه ونشره، ولا سيما أن ذلك وقع بعد عدة ابتلاءات، ينطبق عليه قول ابن حيان: «طلق الملوك يُقصونه عن قرينهم، ويسترونه عن بلادهم، إلى أن انتهوا به منقطع أثره بشرة بلده من بادية لبلة»، ويصف أبو حيان ابن حزم شدة جأشه، وصلابة عوده، فقال:

«وهو في ذلك غير مرتدع، ولا راجع إلى ما أرادوا به، يث علمه فيمن ينتابه من بادية بلده من عامة المقتسبين منهم من أصغر الطلبة الذين لا يخشون فيه العلامة، يحدثهم، ويفقههم، ويدربهم، ولا يدع المشاورة على العلم، والمواظبة على التأليف، والإكثار من التصنيف»<sup>(١)</sup>.

ولعل كتابنا هذا من ولادة تلك الفترة، إن صح افتراضنا أنه ألفه بعد «النكت الموجزة» إذ ثبت لدي بالبرهان أن «النكت الموجزة» ألفه ابن حزم قبل التأليف<sup>(٢)</sup> الذي وقعت فيه المناظرة بينه وبين الباجي، ودليله: ما قاله عيسى بن سهل الجبائي في أول المحفوظ من مخطوطة كتابه «التبيه على شذوذ ابن حزم» (ق ٨ و ٩)، قال:

«ألف ابن حزم كتاباً صغيراً نحو عشر ورقات، ترجمه بكتاب «النكت الموجزة» في نفي الأمور المحدثنة في أصول أحكام الدين من الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد رأيت منه...» قال:

فأحضّر إليّ بعض من كان يحضر عند ابن حزم من الطلبة نسخة وقعت إليه منه مسموعة عليه في سنة سبع وثلاثين وأربع مئة، فوقفت على قبيح ما أتى به ابن حزم فيها، فبان إليه، وثبت لديه، وبادر إلى تقطيعها وتحريقها بحضرة الشاهدين...»<sup>(٣)</sup>.

### طريقة عرض ابن حزم وترتيبه لمادة الكتاب والأدلة

عرض ابن حزم مادة كتابه بانتظام، وفق منهجية مطّردة، فبدأ بتعريف المصطلحات، ثم تأريخ حدوثها، ثم أدلة أصحابها، ثم مناقشتهم فيها، ثم تقرير بطلانها.

(١) الذخيرة (ق ١/١/١٤٢) وينحوه في معجم الأدباء (١٢/٢٤٨ هـ - ٢٤٩ هـ).

(٢) مر سنة ٤٣٩ هـ.

ولم يقتصر ابن حزم على النظام في طريقة عرضه، بل جعل ترتيب مادته بطريقة منطقية منظمة الخطى أيضاً؛ إذ بدأ بالرأي لينتقل من هدمه إلى بطلان القياس، ويسهل عليه حينئذ نقض الاستحسان، وعليه فلا حاجة لتقليد أهله؛ إذ في النصوص غنية وكفاية.

وأما عن طريقة عرضه للأدلة، فيبدأ بالقرآن الكريم، ثم السنة النبوية، ويذكرها مستندة، ثم أقوال الصحابة والتابعين، ويوردها بإسناده أيضاً، وكذلك يفعل في جلّ أقوال الأئمة المتبوعين - كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد -.

ويحرص على ذكر الصحيح، ونجد الواحي والسقيم، قال في آخر فقرة (٢٩٦): «فهذان أثران صحيحان»، وقال في (٣٠٥): «هذا أثر في غاية الصحة»، وقال في فقرة (٣١١): «وهذا خبر في نهاية الصحة»، وقال في آخر فقرة (٣١٤): «هذا أثر لا مغمز فيه، لصحة إسناده»، وقال في آخر (٣١٦): «وهذا إسناده في غاية الصحة»، وفي آخر (٣١٧): «وهذا سند جيد»، وفي آخر فقرة (٢١٥): «فهذا طريق جيد مستند»، وقوله في فقرة (٢٤٠): «وهذا خبر صحيح».

وقد يذكر التصحيح ضمن السياق، كقوله في فقرة (٣٧): «فقد صح أن ابن عباس...»، وقوله في فقرة (٧٢): «وأما حديث ابن مسعود فصحيح ثابت...»، وقوله في فقرة (١٧٦): «وقد صح النص»، وقوله في فقرة (٢٩٣) عن حديث: «وهو كذا صحيح».

ومن الملاحظ أنه ينقل من «صحيح البخاري» - كما في الفقرات (٥)، ٦، ٨٠، ١٠٦، ١٠٧، ١١٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ٢٩١)، ومن «صحيح مسلم» - كما في الفقرات (٤)، ١٠٥، ١١٢، ١٢٠، ٢١٠، ٢٨٠... - دون أي مناقشة للأسانيد.

وأما التضعيف، فيذكره بدليله، كقوله في فقرة (٣٩): «وأما حديث سعد فلا يصح، لأنه إنسا روي...»، وقوله في فقرة (٦٤): «وأما حديث معاذ، فإنه غير صحيح؛ لأنه عن...»، وقال في فقرة (٦٥) عن حديث: «ما احتج به أحد من المتقدمين؛ لأن مخرجه واو ضعيف»، وقال في فقرة (٧٠): «ولا يصح، لأن

رواية... وقال في فقرة (٧٦): «وهذا لا شيء، لأنه عن... عن... وكلاهما ضعيف... ومتروك»، وقال في فقرة (٢٤٧): «فهذا ليس عن رسول الله ﷺ»، وغيرها كثير.

ولم يقتصر في التضعيف على النقد الداخلي (الإسناد)، وإنما تعدّاه إلى النقد الخارجي (المتن)، قال في فقرة (٦٨): «فمن الباطل المقطوع به أن يضاف مثل هذا إلى رسول الله ﷺ...». وأخذ يبيّن النكرة التي في الحديث، وهكذا فعل في فقرة (١٧٦) بعد قوله: «إن إسناده ذلك فاسد، ولم يُزوَقْ من طريق متصلة»، وكذلك فعل في فقرة (٢٧٢) وما بعدها عندما قرّر أن حديث «أصحابي كالنجوم» «خبر مكذوب موضوع باطل، لم يصحّ قط»، وسبب تركيزه على هذا الأمر خوفاً من الله عزّ وجلّ، فقد قال في فقرة (٦٤): «ونقل الحديث شهادة من أعظم الشهادات، لأنها شهادة على الله عزّ وجلّ، وعلى رسوله ﷺ، فلا يحلّ أن نتساهل في ذلك أصلاً».

ولذا، لم يتساهل في الاحتجاج بالذي لم يثبت عنده، وإن وافق قوله، وجعل هذا خلاف ما عليه مُناظروه وخصماؤه، فاسع إليه وهو يقول عنهم في فقرة (٢٩٥):

«لو ظفروا بمثل هذا، لأبدوا به وأعادوا»، قال: «وإنما عمدتنا نحن الخبر» رساقه، وقال: «وهو في غاية الصحة، وعلى الذي تذكره الآن لا على رواية الوقاصي، ولكن ذكرناها ممّا أوردنا من أنهم لو وجدوا مثلها ما قصّروا في الاحتجاج به، ثم بيّنا سقوطه، والحمد لله».

وقد كشفنا - وفي الحمد والمئة - عن منهج ابن حزم في رده على مُخالفيه في كتابنا هذا، فيما قدّمناه في (الفصل الأول: نظرة ابن حزم للرأي والقياس والتعليل)، نبحسن الرجوع إليه من باب استكمال هذا المبحث، والله الموفق، لا ربّ سواه.

**مميزات الكتاب وحسناته وأثره فيمن بعده،**

على الرغم من عدم موافقة خصوم ابن حزم له في مشربه ومذهبه وتقريراته، إلا أن غير واحد منهم أشاد بمؤلّفاته، قال الشهاب الخفاجي في «طراز المجالس» (ص ٢٧٤ - ٢٧٥):

اطالعت كتب أبي محمد بن حزم، فوجدته يمشي على غير الجادة، فيأتي بأمور تأباه الطّباع السليمة، مع كثرة اطلاعه، وطول باعه، وفيها فوائد جليّة، وعوائد جميلة.

قال أبو حبيدة: امتاز كتابنا «الصّادع في الردّ على مَنْ قال بالقياس» بميزات حسنة كثيرة، فعلى الرغم من المؤاخذات المنهجية - وبعضها شديد جدّاً - لكبار أهل العلم على صلب مادة الكتاب، إلا أنه حفظ لنا أصول الظاهرية، وطريقة استدلالهم في نصرها، وبيان أصولها وقواعدها، وكيف يُنقّدون مذاهب المخالفين، ويوجهون أدلّتهم على غير المراد الذين يستخدمونه.

وفي بعض الاستدلالات والتقريرات جدّة مع حدّة، وفيها دمج لنصرة الأهل مع قواعد المنطق وعلم الكلام، وفي بعض المواطن لفحات إلى سيرته ونظرته لخصومه، وترقّعه في الأخذ بالظنّ والتخمين، وأنه لا يدور في منطلقه ومنطقه (١) ونتائجه إلا مع اليقين.

وكلام الخفاجي السابق أن في مؤلفات ابن حزم «فوائد جليّة، وعوائد جميلة» تدلّ «على كثرة اطلاعه، وطول باعه» يدلّ على صدقه وبرهانه كتابه هذا، الذي أصبح معلماً على ابن حزم، وموضوعه «إبطال القياس» إن ذكر فيقترن بمجرد ذكر عنوانه بابن حزم، وفيه كثير من الأسانيد للأحاديث والآثار، وكلام على رواة الأخبار، وصنعة حدِيثية: تصحيح وتضعيف، مع الردّ على المشغبيين في ذلك، وتلقّى كثير من العلماء أحكام ابن حزم فيه بالرضى والقبول، ونقلوا ذلك في معرض الاحتجاج والتقرير، كابن الملّقن وأبي حيان الأندلسي، والزركشي، والسيوطي رحم الله الجميع.

والقاريء لكتاب - يتمنّ - يعلم أن صاحبه (خزانة علم) و(ذخيرة فهم)، وسبب ذلك تفنّن صاحبه، واشتغاله بعلوم الحديث والفقه والنسب والأدب واللغة والنحو، وله «قسم صالح من قرض الشعر وصناعة الخطابة» (٢)، «مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة» (٣)، وعلى الرغم من تفنّنه في علوم كثيرة، إلا أنه كان

(١) «طبقات الأمم» (١٨٤) لصاعد.

(٢) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/١٦٧).

في عنايته بهذا الموضوع خاصة (إبطال القياس)، ويعلم الأصول عامة قائماً مقام التفرد فيه؛ إذ موضوع إبطال القياس هو الذي تُوِر على ابن حزم فقهاء زمانه، وألب عليه خصومه من كبار علماء أوانه، ومن فائدة كتابنا وحسناته أن فيه وجهة نظر المخالفين على لسان ابن حزم من خلال المباحثة والمناظرة، وطريقة توجيههم للأدلة وفهمهم للمسائل، واستخراجهم للذليل، ونظرتهم للاستحسان، وتكييفهم للتقليد، وسبب تعويلهم عليه. وفيه معالجة الحريص على النقض، المجمع قوته للرفض، الشاحق همتة للرد، المقوي نفسه لعدم التسليم بالمعهود عند علماء الوقت، المقرر للمسائل باقلاص واسع، ويتمكن في صنعة التأليف، وبغيره متميزة للشرع الحديث، وبحب لنصرة الحديث الصحيح الشريف، والاقتصار على الاحتجاج بالأثر، فباعثه حسن جميل، وطريقته في ذلك طريقة المتكلمين، ونتائجه فيها خير معين، «وهو في الجملة لونه غريب، وشيء عجيب»<sup>(١)</sup>، وأعجب كثير من الباحثين في كتابنا هذا، واستفادوا منه وعمل بعضهم على عرضه وتقويمه، قديماً<sup>(٢)</sup> وحديثاً، عرباً ومسلمين، ويهود وأوروبيين، وأمثلة على ذلك بثلاثة:

#### الأول: الإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ):

نقل الإمام ابن القيم في مواطن عديدة من كتابه «إعلام الموقعين» عن كتابنا هذا، ولم يسمه، ولم يسم مؤلفه، وهذا البيان التفصيلي:

ابتدأ النقل منه في (٩٧/٢) وما بعد/ بتحقيقي؛ إذ سرد ابن القيم - بخبرته ودكانه وملكته وعلمه - جملة من الأحاديث والآثار، مقتصراً على ذكر طرف من أسانيد ابن حزم، وبدأ الإسناد بذكر حاتم مرموق، وغالباً ما يكون من المصنفين، فذكر ما في كتابنا (فقرة ٢٦١)، ثم نقل في (٩٨/٢) كلاماً لابن عبد البر، ثم قال: «وقالت طائفة من أهل العلم: من آذاه اجتهاده إلى رأي رآه...»، وهو كلام ابن حزم في كتابنا (فقرة ٢٩٣).

ثم رجع فقال (٩٩/٢) تحت فصل (فيما روي عن صديق الأمة وأعلمها من

(١) «طبقات علماء الحديث» (٢٥١/٣) لمحمد بن عبد الهادي.

(٢) عمل على الرد على كتاب ابن حزم مجمع، تقدم ذكرهم (من ٩٠ وما بعد).



إتكار الرأي): اروينا عن عبد بن حميد... ٢٠٠، وساق أثر أبي بكر المذكور في كتابنا (٢٩٧)، وأتبعه بالأثر (٢٩٩)، ثم قال (١٠١/٢):

(فصل في المنقول من ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، وساق تحته - بالترتيب - الآثار (٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٠، ٣٠٧)، ثم قال (١٠٥/٢): (وقول عبد الله بن مسعود في ذم الرأي)، وساق (١٠٦/٢ - ١٠٧) من كتاب ابن حزم الأثرين (٣٦٣م و٣١٤)، ثم قال (١٠٧/٢): (قول عثمان بن عفان في ذم الرأي)، وساق تحته أثراً رقم (٣٠٩)، ثم قال (١٠٨/٢): (قول علي بن أبي طالب)، وساق الأثر (رقم ٣١٠)، وفي الصفحة نفسها (قول عبد الله بن عباس في ذم الرأي)، وساق ما في هذا الكتاب (الآثار ذات الأرقام: ٣١٣، ٣١٢)، ثم ساق في (١١٠/٢ - ١١٣) عن جمع من الصحابة آثاراً في ذم الرأي، هي في كتاب ابن حزم - بالترتيب - بالأرقام (٣١١، ٣١٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٠٨، ٣١٩).

ثم ذكر في (١٣٧/٢ - ١٤٣) (فصلاً) خصه لآثار عن التابعين في ذم الرأي)، وسرد ما في كتاب ابن حزم - بالترتيب - الآثار ذات الأرقام: (٣٢٢، ٣٢٣<sup>(١)</sup>، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥)؛ فهذا التوافق بين إمامين تأث بهما القيار - أحدهما مشرق، والآخر مغرب - وبينهما مائتان وخمسون وتسعون سنة من تباعد الزمان، يستحيل أن يقع بهذا الترتيب، والموافقة في منون الروايات حرفاً بحرف، مع التطابق التام في المشترك الذي بينهما من الأسانيد، إلا أن يكون اللاحق قد نقل من السابق.

ويؤيد ذلك أن ابن القيم لما نقل في «الإعلام» (١٤٤/٢ - ١٤٥) كلام الأئمة

(١) هذا أثر للشعبي، قال ابن القيم على إثره (١٣٨/٢): «قالوا: لهذا قول الشعبي في رأيه...»، ومراده به (قالوا): ابن حزم؛ إذ الكلام له بحروف، كما تراه على إثر رقم (٣٢٣)، وهذا يؤيد بيقين اطلاع ابن القيم على كتاب ابن حزم هذا، واستفادته كثيراً منه، ومع هذا فلا ذكر له عند من خصص (موارد ابن القيم) بالجمع، فسبحان من لا يسهو.

الفقهاء في الرأي، أورد ما في كتاب ابن حزم - بالترتيب أيضاً - فبدأ بنقل كلام مالك - وهما عندنا برقمي (٣٤٧، ٣٤٨) - ثم بكلام الشافعي - وهو عندنا برقم (٣٤٩) - ثم بكلام أحمد - وهو عندنا برقم (٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥).

ثم ذكر ابن القيم (٢/١٤٧، ١٤٩) من كتابنا هذا الآثار ذات الأرقام - بهذا الترتيب -: (٣٥٨، ٣٥٩، ٣٥٤، ٣٥٧).

ثم بعد غياب طويل من ابن القيم في «الإعلام» عن كتابنا، عاد في (٢/٤٥٩) ونقل منه - بالسند واحتمن - حديث سلمان الذي عند ابن حزم برقم (٢١٥)، ونقل ابن القيم (٢/٤٦٥) أثر مصر عند ابن حزم برقم (٣٦٢)، ثم تتابع النقل في «الإعلام» (٢/٤٦٧ - ٤٧١) من كتاب ابن حزم، وتوافق في هذا الموطن ترتيب أقوال التابعين الذين صرحوا فيها بذكر القياس، فنقلها ابن القيم بترتيب ابن حزم، فبدأ برقم (٣٦٩) فـ (٣٧٠) فـ (٣٧٣) فـ (٣٧٤) فـ (٣٧٦) فـ (٣٨٠) فـ (٣٨٢) فـ (٣٨٣).

ونقل ابن القيم في (المجلد الثالث) من «الإعلام» أيضاً عن ابن حزم، فنقل في (ص ٤٥٥ - ٤٥٦) ثلاثة أقوال للصحابه في ذكر التقليد، وهي على إثر بعضها بعضاً في كتابنا، انظر الفقرات (٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٧).

واستفاد ابن القيم كثيراً من ابن حزم في مبحث (القياس) و(الرأي)، وصاغ كثيراً من الأفكار التي ذكرها ابن حزم في كتابنا بأسلوبه الشيق البليغ، انظر - على سبيل المثال - فقرة (٢٦٠، ٢٦٢)، وقارنها بكلام ابن القيم الموجود في التعليق عليهما.

ثم تابعت الفحص والبحث والفتش، فوجدت في «الإعلام» عبارات هي لابن حزم، وأجرى فيها ابن القيم شيئاً من التغيير والتدوير<sup>(١)</sup>، والتقديم والتأخير، أو زاد

(١) لا يجوز لصاحب عوى أو مبتلى أن يصنع صنيع ابن القيم، ولا أن يفرح بهذه الكلمات لأسباب:  
الأول: أن ابن القيم ساق فلك على لسان منكري التقليد، ولم ينسبه لنفسه، ولكنه رأى لغرض معتبر عنده، خاص بأروانه وعلماء زمانه أن ييوم اسم ابن حزم.  
الثاني: وجود أثر في التأليف تعوزف عليها بين أهل الاختصاص، مع تداولهم لاصطلاحات معروفة في الجزء، مع علامات التخصيص.

عليها إيضاحاً للتبيين، أو إغراقاً في قطع الاستدلال على المخالفين، وهذه أمثلة على ذلك:

- ١ - قارن ما في فقرة (٢٦٦) بما في «الإعلام» (٤٩٠/٣ - بتحقيقي).
- ٢ - قارن ما في فقرة (٢٦٧) بما في «الإعلام» (٤٩١/٣).
- ٣ - قارن ما في فقرة (٢٥٢) بما في «الإعلام» (٤٨٤/٣).
- ٤ - قارن ما في فقرة (٢٥٣) بما في «الإعلام» (٤٨٤/٣ - ٤٨٥).
- ٥ - قارن ما في فقرة (٢٥٥) بما في «الإعلام» (٤٨٥/٣ - ٤٨٦).
- ٦ - قارن ما في فقرة (٢٥٦) بما في «الإعلام» (٤٨٧/٣ - ٤٨٨).
- ٧ - قارن ما في فقرة (٢٥٧) بما في «الإعلام» (٤٨٨/٣).
- ٨ - قارن ما في فقرة (٢٥٩) بما في «الإعلام» (٤٨٨ - ٤٨٩).
- ٩ - قارن ما في الفقرات (٢٦٠ - ٢٦٢) بما في «الإعلام» (٤٨٩/٣ - ٤٩٠).
- ١٠ - قارن ما في فقرة (٢٦٣) بما في «الإعلام» (٤٩٠/٣ - ٤٩١).
- ١١ - قارن ما في الفقرتين (٢٦٤ و ٢٦٥) بما في «الإعلام» (٤٩١/٣).
- ١٢ - قارن ما في الفقرة (٢٦٦) بما في «الإعلام» (٤٩٠/٣ - ٤٩١).
- ١٣ - قارن ما في الفقرة (٢٦٧) بما في «الإعلام» (٤٩١/٣).

- الثالث: بتأكد ذلك بوجود قوانين لأولياء الأمور في حفظ حقوق المؤلف، ومنع التعدي عليها.  
الرابع: ويزيد ذلك تأكيداً أن المحققين والمؤلفين لهم حقوق مادية ومعنوية في مقابل ذلك.  
خامساً: وأخيراً، كتبت هذا لسماعي من بعض المبطلين بهذا الغاء أن بعض الأعلام المجمع على فضلهم قد وقع فيما يُنبر هو فيه، وقد تعدى وظلم، ونفل عشرات الصفحات وأكثر وأجرى فيها تفسيراً ظاهرياً لا يذكر، ونسبها له، تشبهاً بما لم يطق، كلاس ثوبي زوراً لبدلاً من إعلان توبته، وإظهار فقره ومسكته لرؤيته أخذ يعادل بالباطل، وتعلق بأوهام، أو زلات للفضلاء، ولحق بين من كانت رثته فلتة، وهي مغموسة في بحر من الفضائل، وبين من كثرت ونشت وترعرعت عنده حتى أصبح لا يبالى بحقوق الناس عليه حتى أقربهم إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

فهذه النقول تدلّ بجلاء على أنّ ابن القيم استفاد - وأكثر - من كتاب ابن حزم هذا، وأنه قرّح بما فيه، ونسج على منواله، إن لم نقل إنه نقل كثيراً من عباراته بحروفها أو ما تضمنته من معاني أو دمج بين الأمرين، كما هو الغالب على الأثلة السابقة.

### هل طبع الكتاب من قبل؟

الثاني: المستشرق المجري جولد تسهر<sup>(١)</sup>:

هو أول من انتبه إلى أهمية هذا الكتاب، وعرف به، وعمل على خدمته، بشر نصف ونبدأ أجزاء منه في كتابه «الظاهرية تاريخهم وأصولهم، مساهمة في تاريخ الديانة الإسلامية»<sup>(٢)</sup>، وهو منشور بالألمانية والإنجليزية.

وهذا تعريف موجز بالترجمة الإنجليزية من الكتاب:

ترجمه وحرره للإنجليزية ولفجانج بن، ونشره إ. ج. بيرل - ليدن، هولندا، وطبع في بلجيكا، سنة ١٩٧١م، ويقع الكتاب في (٢٢٧) صفحة.

لم يذكر مؤلفه الأصل الذي اعتمده من «إبطال القياس»<sup>(٣)</sup>، وأكثر من (الافتباس) منه، ووشح بعض صفحات كتابه باللغة العربية، كما تراء منه (ص ٨٧، ٩٤)، وصرح في أوله (ص ٥ - ٦) اقتباسه من «الإبطال» و«الملل والنحل»، فقال:

(١) هو إجناس كولدهنر، ويطلق اسمه بالألمانية: إجناتس جولد تسهر، مستشرق مجري موسوعي، تعلم في بودابست وبرلين ولبسبك، ورحل إلى سورية عام ١٨٧٣م، فتعرف بالشيخ طاهر الجزائري، وصحبه مدّة، وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر، وعين أستاذاً في جامعة بودابست، وتوفي بها سنة ١٣٤٠هـ - ١٩٢١م.

(٢) طالع بحثه عن الكتاب، فلم أفر له بخير، ولم أشر له على أثره، ثم وكلت البحث عنه لأخي والد الصمادي - حفظه الله تعالى - لما علمت سفره للمجر، ولا أعلم ما الخبر؟ فعمل الله يسره وأعطى القراء تفصيلاً زائداً عنه.

ثم - والله الحمد - اتصل بي من هناك، وأرسل لي النسخة الإنجليزية من الكتاب ووضعت بين يدي الفاضلة إيمان أبو غزي - حفظها الله - فعملت على ترجمة ما يلزم من التعريف به، والنية مشجعة لترجمته إلى العربية، ونشره عن الدار الأثرية، يشرف الله ذلك بمنه وكرمه.

(٣) كان اهتمامه - بلا شك - على نسخة غوطا، وهي مختصر ابن حزم له، انظر (ص ٣٤٣)، وما سيأتي.

«وحيث أن ابن حزم هو الممثل الرئيس للمدرسة الظاهرية، سيجد القارئ كما كبيراً من الاقتباسات من هذين الكتابين. وغالباً ما كانت تواجهني مصاعب في اقتباساتي منهما من نسخة واحدة. فإذا كانت نسخة كتاب «الملل» تخلو من الترتيب فكانت نسخة كتاب «الإبطال» أكثر غلواً إلا في مواطن نادرة... ولذا كان من الصعب الوصول إلى نص مقبول، ففي بعض الأحيان كانت الفقرات المقتبسة من «الإبطال» خاصة غير واضحة وتحتاج لمزيد من الإيضاح... وفي بعض الأحيان كان لا بد من زيادة بعض العبارات للنص الأصلي ووضع الزيادات بين حاصرتين معكوفتين [ ]، أما القوسان الدائريتان ( ) فيعنيان أنه لا بد من حذف تلك الكلمة من النص، وعلى الرغم من هذا كله رأيت أن أقتبس كما كبيراً من كتاب «الإبطال» لأن تلك الاقتباسات تلقي الضوء على الخلاف الدائر بين أهل الأثر ومعارضيه، ولذا رأيت أن أترك النص الأصلي (بالعربية) يتحدث عن نفسه».

ثم نقل (ص ١١) عن مبحث (القياس) منه، وفي (ص ١٢) عن (التفصيل والاستحسان) وصرح بالنقل فيه من (ق ١/١٥) من المخطوط بقوله لأبي حنيفة: «من لم يدع القياس في المسائل الشرعية ليس بقية»!

وهذا الأثر في (ق ١/١٥) من نسخة غوطا، وهو في هذا الكتاب برقم (٣٨٣) وسرد المؤلف مجلداً ما في المخطوط (ص ١٩٠ - ٢٠٣)، وتبين معنا أن نسخة غوطا ناقصة، ونقصها شديد، والمحفوظ منها عبارة عن بدايات الكتاب وأواخره.

ومع هذا فإن الدراسة أكثر من الاقتباس من الكتاب، ففي (ص ٩٣) فقرة (٢) - مثلاً - ما نصه: «... إن أهم ممثل للمدرسة الظاهرية هو ابن حزم، فهو رأس لأولئك الذين يعارضون الاختلاف في الرأي، فابن حزم يؤكد رأيه بقوة في رسالة له ضد القياس» ثم في الهامش (٣) اقتباس من كتابنا.

في (ص ١١٠ - ١١٢) يقول المؤلف: «لم يصلنا من كتابات ابن حزم في الفقه شيء»<sup>(١)</sup> - وبالذات تلك التي تتعلق بموقفه من المدارس الشرعية في زمنه - سوى

بعض الفقرات من «لمحلى»، ولكننا نستعيض عن ذلك بكتابه المذهبي «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» والذي يتضح فيه رأيه ضد مدارس القياس ومنهجها.

#### \* المادة التي نشرها جولد تسبهر من الكتاب بالعربية

نشر جولد تسبهر من مخطوطة غوطا اقتباسات كانت عبارة عن (تنف) و(نبذ) من نسخة غوطا من «ملخص إبطال القياس» لابن عربي، رسمها بالعربية على النحو الذي ظهر له، وكانت أطول نقولات في (ص ١٩٠ - ٢٠٣) وهي تقابل: الفقرات (٨٠ - ٨٢) والفقرات (٣٦١ - ٣٨٣) من كتابنا وعليه، يمكن حصر المادة التي لم ينشرها جولد تسبهر بالآتي:

١ - ما يقابل الفقرات (١ - ٧).

٢ - الموجود من فقرة (٣٠٧)<sup>(١)</sup> إلى فقرة (٣٦١).

٣ - من فقرة (٣٨٤) إلى آخر الكتاب.

ولكنه أثبت في كتابه (ص ٨٧) ستة عشر سطراً من مادة الكتاب، وهي تقابل الفقرات (٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧) وبه ينتهي الكتاب، دون قوله: «كملت هذه الرسالة...» وأثبت في (ص ٩٤) خمسة عشر سطراً من مادة الكتاب وهي تبدأ من قول المصنف في (فقرة ٢): «وعرفنا بما أوحى إليه» وتنتهي بآخر فقرة (٤). هذا الذي نشره جولد تسبهر من ملخص ابن عربي لكتاب «إبطال القياس» لابن حزم، معتمداً على نسخة غوطا، وكان ذلك قديماً لأول مرة في حياته قبل سنة ١٩٢١م، إذا وضعه باللغة الألمانية<sup>(٢)</sup> «الظاهرية تأريخهم وأصولهم» (ص ٨٧، ٩٤، ١٩٠، ٢٠٣)، على نقص في النسخة المعتمدة، (غوطا)، واقتصر على جزء لا بأس به منها ولم ينشره كاملاً.

(١) إذا ما بعد فقرة (٨٢) إلى هذا الموطن غير موجود في نسخة غوطا.

(٢) ثم ترجمه إلى الإنجليزية ولقهاج بن. ونشره [ج. بريل، ليدن، مولنا سنة ١٩٧١م واعتمدنا فيما سبق على هذه الترجمة.



ووقعت لجولد أخطاء يسيرة ولم يحسن قراءة بعض الكلمات<sup>(١)</sup>، فالتبس عليه المعنى. فاضطر لزيادة بعض كلمات لا داعي لها وضعها بين معقوفتين<sup>(٢)</sup>، وهذه نماذج من ذلك:

- ١ - في فقرة (١٠): «سائرهم وتبرؤوا منه» أثبتها (ص ١٩٠) «سائرهم ونفروا منه»
  - ٢ - في فقرة (١٨): «بطلانها من القرآن والسنن» أثبتها (ص ١٩١): «... القرآن والحديث» وكلمة «والحديث» غير واضحة في المصورة! وبقيت منها حروف، وهي واضحة في الأصلين الآخرين.
  - ٣ - في فقرة (٢٠): «يرويه بقية ضعيف، والحجاج ساقط، والأحف مجهول» وأثبتها جولد (ص ١٩١) هكذا: «يروية شعبة (١١) [وهو] ضعيف، والحجاج ساقط، والإسناد مجهول»
  - ٤ - في (فقرة ٢٩): «... من الأحكام كلها أن لا يقضى فيها» وسقطت «لا» من نشرته (ص ١٩٢).
  - ٥ - في الفقرة نفسها: «حكمتي الزوجين» وأثبتها: «وحكم الزوجين».
  - ٦ - في الفقرة نفسها: «حجة قاطعة» وأثبتها: «حجته...»!
  - ٧ - في فقرة (٣٠): «المسكوت عنه» وأثبتها: «المسلوب عنه»!
  - ٨ - في الفقرة نفسها: «في المجمع عنه» وأثبتها: «المجتمع عليه».
  - ٩ - في الفقرة (٤٧): «مظنون بهم» وأثبتها: «تظنون بهم».
  - ١٠ - في فقرة (٤٨): «... [به] أعياء... بقضاء؟ [فربما قام] إليه القوم» وسقط عنده ما بين المعقوفتين، ووضع فراغاً في الموطن الثاني، وأثبت منها: «ف... إليه».
- وجل الملاحظات شبيهة بهذه المراتن، فلا داعي للإطالة، مع التنويه على وجود

(١) لا سيما في القسم الأخير الذي نشره، وأثبت بعضاً منها على غير وجهها.

(٢) انظر نموذجاً من ذلك، أرفقته عقب نماذج من النسخ الخطية المختلفة في التحقيق.

التحريف في أسماء الرواة، ولا سيما عند ذكره الآثار فوضع - مثلاً - في (ص ٢٠١): «وعن كلود؟» وصوابه «داود» وفي الصفحة نفسها، «وعن الجبرة بن مقسم» وصوابه «المغيرة بن مقسم»، وهكذا.

الثالث: المستشرق الإسباني آنخل جُنثا بالإنشيا<sup>(١)</sup>:

ترجم في كتابه «تاريخ الفكر الأندلسي» لابن حزم، وقال وهو يتحدث عن آثاره في الفقه والأصول (ص ٢٢٨):

«ألف ابن حزم كتباً كثيرة في الحديث والمذاهب، ولكن أهمها على الإطلاق، هي:

كتاب «الإبطال»<sup>(٢)</sup> (الذي نشر جولدنسيهر جزءاً منه)، وابن حزم يعرض علينا فيه صَعباً أصول خمسة اتبعتها بعض المذاهب الإسلامية في استخلاص الأحكام الشرعية، وهي: القياس، والرأي، والاستحسان، والتقليد، والتعليل. وأهمية هذا الكتاب راجعة إلى أنه يبين لنا الأسس التي بنى عليها ابن حزم مجادلاته ونقده للمذاهب الأخرى، وهو الكتاب الأساسي الذي يسطر لنا فيه دقائق المذهب الظاهري الذي اعتقده».

ثم بعد تشويع هذه السطور، ومن خلال بحث بعض المحبين في الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت)<sup>(٣)</sup> ظفرتُ بنابئ مهتمين يخصّان خدمة الكتاب:

الأول: إعلان ابن تميم الظاهري أنه فرغ من تحقيق كتاب «إبطال القياس» الكبير - هكذا قال - ولا أعلمه يريد إلا ما في نسخة شستريتي وهو «الصادع» كما يبيّنه، وكان تاريخ ذلك في ٢٠٠٦/٥/٥ م

(١) مستشرق من علماء الإسبان، وُلد في مقاطعة قونقة جنوبي مدريد، وتعلّم بها ثم بكلية الفلسفة والآداب في جامعة مدريد، حصل على الدكتوراه عام ١٩٦٥. وكانت بحثاً في كتاب «تقويم الزمن» لأبي الصلت الداني. وفي سنة ١٩٢٧ تولى تدريس الأدب العربي في جامعة مدريد، وكان من أعضاء المجمع العلمي للتاريخ سنة ١٩٣٠، وكتب بالإسبانية نحو (٣٥٠) بحثاً (رسائل ومقالات وكتباً) من أجلها كتابه مستعمرة طليطلة في (٤) مجلدات ضخام، اشتملت على (١١٧٥) وثيقة عربية، ترجمها إلى الإسبانية، توفي سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.

(٢) أي «إبطال القياس» والصواب أنه «ملخص ابن عربي» له.

(٣) انظر: [www.akkadiahrevan.net](http://www.akkadiahrevan.net)

والآخر: إعلان طبع الكتاب عن دار الكتاب المصري اللبناني بتحقيق محمد سعيد البدرى، وتم الاتصال بالدار المذكورة في القاهرة، ونفوا طبع الكتاب لتأريخ كتابة هذه السطور.

ولا ننس ما قدمناه عن العلامة ابن عقيل الظاهري في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (١٣/٣ و ٧/٤) من أن الأستاذ عبد الرحمن بن عيسى يقوم بتحقيقه تحضيراً لأطروحة علمية!

أما إشارة الدكتور عبد الحليم عويس في كتابه «ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري» (ص ١١٨) إلى أن كتاب ابن حزم «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» مطبوع؛ إذ وضع عقب هذا العنوان رمز (ط)، وهكذا فعل الأستاذ عبد الله بن محمد الحبشي في كتابه «معجم الموضوعات المطروقة» (٢/١٠١٨ - ١٠١٩) لما ذكر المؤلفات في «إبطال القياس» فختتمها بابن حزم، ووضع عقبه (ط) إشارة إلى أنه مطبوع، وصرح بذلك أخونا الباحث محمد بن حمود النجدي في تقديمه لتحقيق «النبة» (ص ٢١)!!

فالحق أن هذا وهم، ولم يطبع إبان تدوين أولئك الفضلاء ما نقلناه عنهم إلا (التنف) و(النبة) التي ترجمها جولدسيهر للألمانية ونقلت عنه إلى الإنجليزية.

#### المؤخذات على الكتاب

على الرغم من أهمية الكتاب، ووجود الفوائد الكثيرة منه، إلا أنه لم يحل من بعض الملاحظات والمؤخذات، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: عدم دقته في عزو الأقوال للمذاهب المعروفة، كما تراء في التعليق على الفقرات (١٦٧، ٢٣٠، ٢٤٠) وأحياناً يجمال القول، والمقام لا يحتمل ذلك، ويستدعي التحرير، كما تراء في التعليق على فقرتي (١٧٠، ٢٦٧).<sup>(١)</sup>

(١) هذا العيب عام في كتبه، نبه عليه وأكثر الثعالب في «إعلاء السنن»، ثم وجدت ابن عقيل يقول في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (١١٥/٤): «وأخذ على أبي محمد - أي ابن حزم - أنه يرد أسماء المجتهدين الذين وافق هو منهم ولا يعزّر مذاهبهم، ولو عزّرت مذاهبهم لربما بان أنها غير موافقة لمذهبه...» وذكر أمثلة على ذلك، ويؤيّد لو أن باحثاً عمد إلى بيان أخطاء ابن حزم في هذا الباب، فإنه مفيد.

ثانياً: نقل في كتابنا هذا عن بعض المذاهب خلاف ما نقله عنهم في المسألة نفسها في كتبه الأخرى، كما تراء في التعليق على الفقرات (١٦٥، ١٦٧، ١٧٣).

ثالثاً: تعنتت في الحكم على بعض رواة الإستاذ، على الرغم من عدم تصريحه<sup>(١)</sup> بمعتمده في التجريح - أو التوثيق - إلا في النادر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى حديثه المشهورة، واعتماده على مصادر فيها تشديد أو شذوذ.

قال الإمام الذهبي في «السير» (١٨٢/٩): «كان يحيى بن سعيد متعنّناً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا لئّن أحداً، فتأنّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لئّن مثل: إسرائيل وهمام، وجماعة حتى حج بهم الشيخان، وله كتاب في الضعفاء، لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره». واعتمد أيضاً على كتاب الساجي في الضعفاء، وله فيه تخطيطات، قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤٠٤/٥) متعقباً ابن حزم في تعنته في تضعيف راو: «وقد غلب في تضعيفه ابن حزم، وكان له عذر، ثم كشف عن العذر بقوله: «وعُدّ ابن حزم فيه هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي حتى اختصره ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لئبّله، وكان في كتاب الساجي تخطيط، لم يأت به له ابن حزم حين الاختصار، فجزّ لغيره الخطأ».

وتابع ابن حزم في غير راو أحكام أبي الفتح الأزدي، وردّ عليه العلماء<sup>(٢)</sup> في ذلك، ولعلّ هذا سبب آخر من أسباب عدم دقة ابن حزم في الحكم على الرواة.

وتنظر الأرقام (٢٠، ٣٩ و٤٧، ١٧٢، ٢٣٤ مع ٢٢٧) والتعليق عليها للتدليل على ما ذكرناه آنفاً، ويؤيد قول ابن حجر في «اللسان» (٤٨٩/٥) عن ابن حزم:

«وكان واسع الحفظ جداً، إلا أنه لشقيق بحافظته، كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح، وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة، وقد تتبع كثيراً منها الحافظ فطلب الذين الحلبي ثم المصري، من «المحلّي» خاصة، وسأذكر منها أشياء».

(١) لعله أفصح عن ذلك في أصل الكتاب، والله أعلم.

(٢) انظر - على سبيل المثال - : «تهذيب السنن» لأن القيم (١/٣٣٠)، و«السير» (١٣/٣٨٩).

ثم ذكرها فيه (٤/٤٩٣ - ٤٩٤) تحت عنوان (ذكر لبذة من أخلاطه في وصف الرواة)، واحتفل بها - تبعاً لمغلطاي - فوزعها على أصحابها في زيادته على «تهذيب المزني» في كتابه «تهذيب التهذيب»، وذكرها بعض معاصرينا ممن جرد كلام ابن حزم على الرواة، مفرقة على من تخصهم.

والمح إلى هذا الذهبي بقوله في «السيرة» (١٨/٢٠١) عنه: «ولي أنا مِثْلُ إلى أبي محمد؛ لمحبه في الحديث الصحيح، ومعرفة به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل...».

قال صاحب «اليف المجلي على المحلي» (١٨/١ وما بعد): «ومذا ما انتخب من «المحلي» من الرجال الذين تكلم فيهم ابن حزم من غير برهان لعدم معرفته إياهم...» وساق (٥٥) راوياً، وقال على إثرهم - وفي كلامه على بعضهم تمحل نزعه إليه تعشبه لمذهب الإمام أبي حنيفة <sup>رحمه الله</sup> - ثم قال على إثر ذلك (١/٦٦): «انظر أيها الذكي الواقف بأحوال الرواة، فإن ابن حزم كيف يضعف النقات من غير تحقيق وتدقيق، إذا كانوا مخالفين لهواء! وينجاهر بذلك على الأئمة الربانيين، ويبني أساس رأيه على دعاوى كاذبة وحكايات وهمية من غير تفكير وتدبر! والله - سبحانه وتعالى - يسامحه وإيانا»!!

وقال ابن حجر في «اللسان» (١/٥٥٤) في ترجمة (أحمد بن علي بن مسلم): «قال ابن حزم: مجهول<sup>(١)</sup> وهو الأبار الحافظ، قال: وهذه عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يُجهله، ولو عثر بقوله: لا أحرفه، لكان أنصف، لكن التوفيق عزيز». وقال فيه (٢/١٦٥) في ترجمة (إسماعيل بن محمد الصقار): «ولم يعرفه ابن حزم، فقال في «المحلي»<sup>(٢)</sup>: إنه مجهول، وهذا تهوُّر من ابن حزم، يلزم منه أن لا يُقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره، ومن عادة الأئمة أن يُعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله. وأما الحكم عليه بالجهالة، فقد زائد، لا يقع إلا من مطلع عليه، أو مجازف».

وأخيراً: ترتب على النقطة السابقة: تضعيفه لبعض ما صححه العلماء، أو

تصحیح بعض ما ضغفه، مثل: كلامه على رسالة عمر في القضاء، فإن لها طرقةً أخرى غير التي ذكرها<sup>(١)</sup>، وكذلك كلامه على تحكيم ابن عباس بين علي والخوارج<sup>(٢)</sup>، فإن لذلك طرقةً أخرى لم يأت بها ابن حزم، فهذان مثالان لتصحیح ما ضغفه، وهنالك أمثلة كثيرة لرّدّ تصحيحه بعض الأمايد، كما تراء - على سبيل المثال - في التعليق على فقرة (٢١٥).

خامساً: حَمَلَ كلام عمر بن الخطاب الوارد في فقرة (١١٠) وحلفائه: «ما مات رسول الله ﷺ ما لا يحتمل، فقال عنه: «هو أول من قال بالرجعة، ثم عصمه الله تعالى من ذلك»، وهذا بعيدٌ جداً، ولم يخطر ما قاله بخلد عمر، ولا سنع في باله، كما تجده في التعليق على الموطن المذكور.

سادساً: عباراته الشديدة، وألفاظه القاسية على مخالفيه، وانتقاده اللاذع لخصومه ومناظريه، ولكنه (ابن حزم) - رحمه الله تعالى - المعروف بذلك، حتى نيل<sup>(٣)</sup> فيه - كما هو معلوم مشهور -: «لسان ابن حزم، وسيف الحجاج شقيقان»!

وأسوق لك جملة من العبارات، متروعة من سياقها العلمي، لتظهر لك هذه الألفاظ الشديدة، وتبدو لك تلك المناخرات والرُعونات، وبعضها ذكرها على التنزل إن استرسل خصومه في ضلالهم عند إيراد احتمالات يستبعد بعضها عنهم، قال في فقرة (٧): «غلط فيها قومٌ، فتدبثوا بها»، وقال في (٢٣): «فمضيف ذلك إلى الله عز وجل كاذب عليه بيقين، قائلٌ عليه ما لا علم له به، وهذا مقرون بالشرك»، وقال في (٥٥): «فإن أقدم مُقدم على تجويز شيء من هذا، فهو بإجماع الأمة كافراً مُشركاً بلا خلاف من أحد»، وقال في (٦٠): «وهذا كُفْرٌ مجرد ممن قاله بلا خلاف»، وقال في (٩٠): «خرقوا الإجماع بيقين، ولم يبعدوا في الانسلاخ عن الإسلام»، وقال في (٩٧): «على رغم أنوفهم»، وقال في (٩٩): «فالشناعة عائدة عليهم»، وقال في (١٦٧): «فهل سمع في التخليط بأكثر من هذا»، وقال في (١٧٣): «فهذا كذب بحت»، وقال في آخر (١٧٤): «وهذا قبيحٌ جداً»، وقال في (١٧٥): «فهذا غاية

(٢) انظر فقرة رقم (٢٤).

(١) انظر فقرة رقم (٢١).

(٣) القائل هو: أبو العباس بن العريف الصالح الزاهد! انظر: «تذكرة الحفاظ» (١١٥٤/٣)، «لسان

الميزان» (٤٩٣/٥).



الكذب والباطل، ... وهذا من الغشاء بحيث لا يجوز أن يُنسب لذي لُبٍّ، وقال في (١٧٨): «قول في غاية الفساد»، وقال في (١٨٠): «ذلك كذب وافتراء ممن تقلّد...»، وقال في (١٨٣): «ظهر كذبهم بيقين... وهذا مقرون بالشرك، ووضع الشيطان، .. بوجوب إبطال الشريعة...»، وقال في (١٨٦): «إلى ما يضحك منه أو يبكي، ونسأل الله العافية»، وقال في (١٩٥): «وهذا ما لا يقوله مسلم»، وقال في (٢٠٢): «والقوم أبداً ينسلخون عن قول أهل العلم»، وقال في (٢٠٣): «وهذا غاية الفساد... لولا خشية الفضيحة لادّعوه... الحامل لهم على ذلك حبّ الحكم والائتمار ليقُلّد بما يحدثونه مما يدّعون قياساً، ويضيفونه إلى دين الله...»، وقال في (٢٠٤): «ومعاذ الله من هذا، بل هذا خروج عن الإسلام، وانسلاخ من الدين، وإباحة لأنّ يشرّع كلُّ إنسانٍ ما شاء»، وقال في (٢٠٥): «... وهذا كفرٌ لا يخفاه به»، وقال في (٢٠٧): «هذا كفرٌ، إباحة للكذب على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، وهذا كفرٌ صريح لا خلاف فيه»، وقال في (٢١٨): «بل أضافوا إليه ﷺ أقبح منه»، وقال في (٢٣١): «فباطلٌ وكذبٌ مفترى»، وقال في (٢٣٢): «فظهر كذبهم»، وقال في (٢٣٥): «فظهرت المكابرة الغشّة»، وقال في (٢٣٧): «نيراً إلى الله تعالى ممّن يعتقد هذا القول أو يستحسنه»، وقال في (٢٤٠): «وهذا فاحش جداً»، وقال في (٢٤١): «خلط بالظنّ في الدين، مخبر عن الله تعالى بالباطل، قائل على النبي ﷺ ما لم يقل، وعلى الله تعالى ما لا علم له به»، وقال في (٢٤٢): «كَلَمَ كذب وباطل»، وقال في (٢٤٥): «صار الدين إلى هذا وقد أعادنا الله تعالى من ذلك - لكان شراً من دين النصارى، ...»، وقال في (٢٥٢): «فهم معترفون على أنفسهم بأنهم يدينون بالباطل، وهذا حجب ما مثله عجب، ونعوذ بالله من الحُذْلال، ومن البِلَادَةِ»، وقال في (٢٥٣): «وهذا عظيمٌ جداً... بدعة سوء، وحادث في الدين»، وقال في (٢٥٦): «وهذا كفرٌ ممّن قاله»، وقال في (٢٥٨): «وهذا فاحش جداً، وتناقض قبيح»، وقال في (٢٥٩): «ولا ملجأ له غير الندامة، ونعوذ بالله منها في ذلك الموقف المَهُول... كذبوا عياناً، وهم يعلمون هذا... اعترفوا بعظيمة لا ندري كيف تسمح بفعلها أو قولها نفسٌ مؤمن»، وقال في (٢٦٠): «الجرأة التي لا يجترئها مسلم... ولا يَقُوهُ به مَنْ فيه رَمَقٌ»، وقال في (٢٦٣): «كذبوا ونكذبهم بما في كتبهم»، وقال في (٢٦٧): «فظهر كذبهم في

أدعائهم... وهم كاذبون في ذلك<sup>(١)</sup>... وهذا أمر لا يستجيزه من يدري أنه مسؤول يوم القيامة، أو من يخاف الفضيحة العاجلة عند الخصوم»، وقال في (٢٦٩): «ونسأل الله العافية من مثل هذا البلاء، ونحمد الله على السلامة منه»، وقال في (٢٨٢): «قرضنا الكلام - قبل - مع من فيه رفق: إنا من حق... ولما من متابعة... من دخوله في مخاطبة العقلاء مطلقاً، ناهيك عن مخاطبات الشرعية المقدسة عن ذنن أعراض النفوس، نحن نحمد الله على السلامة من حال يؤدي إلى مثل هذا»، وقال في (٢٨٨): «فدعائهم كلها ساقطة... أن يطلب المختص لنفسه ولا يفتخر باتباع أبيه...»، وقال في (٢٩٠): «صرح بذلك من تصدّر منهم إلى الأغمار والجهال جرأة على الكذب، ومجاهرة به»، وقال في (٣٤٦): «ليعلمن الله تعالى وهم أنفسهم أنهم كاذبون».

وبعض هذه العبارات لا تُستغرب منه<sup>(٢)</sup>، إذ جاءت في معرض هدم أكبر (طاغوت) في تقديره؛ فالغاية التي وضعها أمامه، والشر الذي أبعد المسلمين عن الخير في (رأيه) هو إعمال (القياس) و(البرأي) و(الاستحسان) و(التقليد) و(التعليل). ولذا أعظم على قائله، ولا سيما أن حُجَّتهم عنده عليه، وأدلتهم غير ناهضة، ورويتهم متناقضة، وأقوالهم متهافة.

سابعاً: من المعلوم أن ابن حزم في كتابه هذا انطلق من أصول كلامية، ونظرية معرفية شاملة<sup>(٣)</sup>، اشتقها من منطق أرسطو، ولم يتعرض لها في كتابنا هذا، وكان همه فيه مناخرة المخالفين له ورده عليهم؛ فانطلق في الرد من أصول وقواعد غير معروفة للقراء، بل استخدم اصطلاحات<sup>(٤)</sup> لم تظفرق أسماع طلبة العلم الشرعي.

(١) كرهه هنا أكثر من مرة.

(٢) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/١١٥٤): «وقام عليه الفقهاء، لطول لسانه، واستخفافه بالكبار، ووقوعه في أئمة الاجتهاد، بأقبح عبارة، وأفقر معاورة، وأبشع ردة»، وقال ابن حجر في لسان الميزان (٥/٤٩٣): «ومما يُعاب به ابن حزم، وقوعه في الأئمة الكبار بأقبح عبارة، وأبشع ردة».

(٣) سبق تجليتها وتوضيحها بحول الله تعالى.

(٤) انظرها مع التعريف بها في آخر الكتاب، في (مهرس خاص).

والمواخلة في هذا تكمن في أمرين:

الأول: يترتب على عدم تعريف ابن حزم القراء للقواعد والأصول والاصطلاحات التي استعملها وانطلق منها غموض، فكيف إذا استخرج القاري بالمناقش شيئاً من أصوله، ثم وجده يستدرك عليه أو يتنمعه أو يقيده في موضع آخر من كتبه؟ وقد أحسن أبو عبد الرحمن بن عقيل لقاً قال عن ابن حزم: «وأبو محمد بن حزم كلك سبب في غموض المذهب وجهل غير المتفرغين به؛ لأن همه في تأليفاته مناظرة المخالفين والرد عليهم مع تفرق أصوله وقواعده في كتبه، فانت تستخرج من ملاحظاته النظرية في «المحلى» و«الفصل» ما لا يغني عنه جميع كتبه في أصول الفقه».

وتراء في موضع يقرر من الأصل أو القاعدة ما يحتاج إليه، ثم يستدرك في الموضوع الآخر احترازاً أو تنميماً، وربما تعديلاً للأصل، أو القاعدة.

وكان الأولى أن يجمع أصوله وقواعده، في كتاب واحد ويرتبها ترتيباً منهجياً ويكون همه أن يفررها في التصور ويبرهن عليها ويكون للحجاج ومجادلة المخالف كتب أخرى<sup>(١)</sup>.

والآخر: لم يرع ابن حزم أمر القياس إلا بالنظر إلى الإكثار من استخدامه على غير أصوله ممن غرق في التقليد، ولم يعتبر له وجوداً إلا في كتب المنطق، وجعله مع الظن وجهين لعمله واحدة، فعمد إلى نفسه وإبطاله، منطلقاً من ثوابت عنده، سبق الكشف عنها وبيانها، والله الموفق.

ولكن الإنصاف منا يقتضي عرض اعتراضاتهم، وذكر استدلالاتهم، وإيراد ردودهم، ولا سيما أن (ابن حزم) - في حياته وبعد موته - أصبح - عند خصومه والمشتبهين عليه - مضرب مثل للشنار<sup>(٢)</sup> في أقواله في آرائه هذه! وهذا ما قمنا به - والله الحمد - في (الفصل الأول) من تقديمنا هذا.

(١) «ابن حزم خلال ألف عام» (٧٩/٤ - ٨٠)، وانظره (١٠٦/٤).

(٢) ينسأ اعنى به جماعة من المحققين وعلى رأسهم شيخ الإسلام: ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - بكلامه، وكان لكتابه هذا أثر كبير في تقريراتهم، كما سبق بيانه.

## التوصيف للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق،

اعتمدت - أولاً - في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية محفوظة في مكتبة شترتبي بديلن - يزلندة، تحت رقم (٣/٤٨٥٦) ضمن مجموع في أوّل «المجلد» (المجلد السابع والأخير في مجلد ضخّم)، و«الإيصال» (كتاب (الجامع) منه، وهو آخره).

وهذه الرسالة التي لا عنوان لها فيه، وإنما تبتدىء في هذا المجموع من ورقة (٢٠٦) وتنتهي بورقة (٢٤٢)، وفي كل ورقة لوحتان، وهي بخط نسخ صعب، ولا يوجد تاريخ للنسخ، ولا اسم الناسخ عليها، ولكنه موجود في آخر «المجلد»، فاسم الناسخ هو أحمد بن شكر بن سيف<sup>(١)</sup> بن هلال المصري الشافعي، وتاريخ فراغه من نسخ «المجلد»: الأربعاء ١٧ ذو الحجة سنة ٧٤٠هـ، الموافق ١٤ يونيو ١٣٤٠م، أفاده آرثر ج. آربري في «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة شترتبي» (١٠٠٣/٢)، وسماها فيه «الرسالة» الذي اقتبس عنه ابن عربي (ت ٦٣٨هـ - ١٢٤٠م) كتابه «إبطال القياس»، ثم ذكر أن مصدره في التعريف إنما هو «تاريخ بروكلمان»، ثم قال: «ملاحظة: لم تظهر نسخة أخرى من المخطوطة»، ثم ذكر أن عدد أوراق المجموع كاملاً (٢٤٠) ورقة، وأن تاريخ نسخ هذه الرسالة سنة ٧٤٠هـ - ١٣٤٠م.

قال أبو عبيدة: قمت بقراءة نص الكتاب بتأن شديد، ونعم، وكثرة تأمل<sup>(٢)</sup>، إذ خط ناسخه أشبه بالرموز والطلاسم، نعم، قد نستثني بعض الكلمات أو الأسطر، بل قد تصل السهولة في القراءة إلى فقرات متتابعات، ولكنني كنت أفاجأ برسم بعض الكلمات قد لزت حروفها لزا شديداً، أو تباعد بين رسمها، أو رسمت بحروف دقيقة وغامضة، ولا تكاد تسلم لوحة من اثنتين وسبعين - وهي عدد لوحات الكتاب -

(١) لم أظفر له بترجمة، وهو ناسخ «السن الكبرى» لليهقي، النسخة المصرية منه، واسمه فيه (٣١٠/٨): أحمد بن شكر بن يوسف المصري الشافعي.

(٢) لم يتسنّ لي ذلك، وأنا بين أبحائي ومطالعائي في مكتبي، فقصت بذلك في هذه أسفار علمية واستطعت ترسم بعض الكلمات التي تشبه ما يكتبه الأطباء إلى العبادة! انظر على سبيل المثال فقرة (١٩٠) وتعليق هناك.

من مثل هذا العائق، وكنت أظنّ - في كثير من الأحيان - أن هذا من تصوّري، أو عدم صفاء<sup>(١)</sup> في وقت النسخ، فكنت أتعاون مع إخواني ورفقائي المشايخ - ومنهم: فضيلة الشيخ محمد موسى نصر، وفضيلة الشيخ علي حسن الحلبي - في ترسم الصعب، وقراءة العسر، فكنا نفلح غالباً، ولا نحسن ذلك أحياناً، إلى أن أدمنت على خطّ الناسخ، وفحصت طريقة رسمه للحروف، واستطعت - لله الحمد والمنة - من نسخ المخطوط كاملاً، واستفدت من عبارات المصنف وأسانيده في كتبه الأخرى، وكذا من كتب التخريج والتراجم، وظهر لي من خلال ذلك الأمور الآتية:

أولاً: أن الناسخ لم يقابل المنسوخ على أصله الذي نُسخ منه، ولذا لا يوجد تصحيحات في الهوامش، ولا إثبات السقط إلا في أربعة مواطن فقط.

ثانياً: نشأ عن عدم المقابلة وجود سقط وأخطاء كثيرة، ظهر لي ذلك في أثناء عرض ما في هذا الكتاب على كتب المصنّف الأخرى، وعلى مصادره التي اعتمدها، وقد نبّهت على ذلك في مواطنها ومحالّها، وهي كثيرة، وبعضها يخص أسماء الرواة، كما تراء في الفقرات (١٢٢، ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٩)، ووقع في بعضها قلب في أسمائهم، كما في الفقرات (٣٣٤، ٣٥٧، ٣٨٠)، بل وقع قلب في بعض الآيات، كما تراء في الفقرة (١٨٨)، وهنالك إسناد مشوّش فيه زيادات لا معنى لها، مع وجود نقص فيه أيضاً، كما تراء برقم (٣٤٢)، وهنالك قلب في بعض العبارات، كما تراء في التعليق على الفقرات (١٨٠، ١١٠، ٣٧٧)، وهنالك زيادة في اسم راوٍ لا داعي لها، كما في فقرة (٣٣١) وفيه زيادة على ما في مصادر التخريج في فقرة (٣٠٦).

وتنظر نماذج من أخطاء الناسخ في الفقرات (٦، ١٠، ٤٨، ٥٣، ٧٠، ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١١٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٣).

(١) إذ وقع جلّ النسخ في الطائرة بين الأرض والسماء، ولكن عارضة المقابلة عليه مرّات، ولا سيما العرصة الأخيرة وقت تخريج النصوص.

ووقع للناسخ أيضاً سقط غير قليل، لا يستقيم الكلام، أو لا يصح الإسناد إلا به، وهو في كتب المصنف الأخرى على العبادة، كما تراه في التعليق على الفقرات (١١)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٣)، (٩٤)، (١٠٧)، (١١٦) (مرتبان)، (١٢٦)، (١٧٠)، (١٨٠)، (٢١٥)، (٢٦٢)، (٢٦٩)، (٢٧٤)، (٣٠١)، (٣٠٧)، (٣٠٩)، (٣١٣)، (٣١٥)، (٣٢٢)، (٣٢٨)، (٣٣١)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٥٤)، (٣٦١)، (٣٦٢) (م)، (٣٧١)، (٣٨٠)، (٣٨٢)، (٣٨٦)، (٤٠٧).

بل يوجد في الكتاب نفسه أثر مكرّر بالإسناد نفسه، بينهما فروق، وكلّ منهما في التصحيح يكمل الآخر، انظر رقم (٣٢٧) مع (٣٧٧) وتعليقي هناك. والنسخة الخطية التي اعتمدنا عليها كانت بحوزة السريّ الوجيه، خادم العلم والعلماء محمد نصيف<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى، ومثبت على آخرها ختمه<sup>(٢)</sup>، وكانت قبل ذلك في ملك محمد بن علي، جاء في هامش آخر لوحة منها:

«بلغ الحمد لله سبحانه قراءة لمالكه خادم التفسير والحديث في الثلث الأول من يوم الربوع ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٣٤ هـ، محمد بن علي...»، ورمزت لهذه النسخة بـ(الأصل).

### هل لهذا الكتاب نسخة أخرى؟

قال آرثر جفري في كتابه «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة شستريتي» (١٠٣/٢) عن مخطوطنا هذا، وسماه «الرسالة ١»: «لم تظهر نسخة أخرى من المخطوطة ١، وأحال في كتابه هذا على «تاريخ بروكلمان».

قلت: قال بروكلمان الألماني في كتابه «تاريخ الأدب العربي» (ق ٧/٤)

(١) هو محمد بن حسين بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد نصيف، لقائله كثيرة، وكان في عمره سائل لواء السنة والترحيد، حتى قيل عنه: إنه عميد السلفيين غير المنزج في الحجاز، وكان يحظى بشقة وإعجاب لا نظير لهما في الأوساط السبسية والعلمية، مات سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، وللاستانيين محمد بن أحمد سيد وعبد الملوي كتاب مغلّول مجوّذ من حياته، مطبوع عن المكتب الإسلامي ببيروت (محمد نصيف، حياته وأثاره).

(٢) لا ندرى كيف وصلت هذه النسخة، كثيرها من ألوف المخطوطات إلى دول الكفر، وأصبحت في خزائهم، وأصبحت بعض الكتب مقرونة بأسماء مكتبات في أوروبا، تكاد لا تنفك عنها، ولا قوة إلا بالله!



(١٠٨) عند ذكره آثار ابن حزم الفقهية «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، قال ما نصه: «مخطوط جوتا ٦٤٠، انظر Goldziher, 118 FF، واختصره محيي الدين بن عربي بحذف الإسناد»، انتهى.

فنقل الأستاذ آرثر في «فهرسه» المذكور عن بروكلمان أنه الأصل الذي اقتبس منه ابن عربي كتابه «إبطال القياس» ولم يلتفت لقوله بوجوده مخطوطاً في ألمانيا الشرقية بمكتبة جوتا أو غوطا وزعم أنه لم تظهر نسخة أخرى منه.

وكان اعتماد بروكلمان على جولدزيهر في ذكره هذه النسخة!

وعلى الرغم من اعتماد فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» على أربعة قوائم لمكتبة جوتا بألمانيا (مكتبة الإقليم) كما نصّ على ذلك في (مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم) (ص ٢٨) إلا أنه لا ذكر فيه لكتابتها هذا، وكذا لم يذكره أصحاب «استدراكات على تاريخ التراث العربي» (قسم الفقه) ولا يوجد لكتابتنا ذكر في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (الفقه وأصوله) الصادر عن مؤسسة آل البيت، الأردن، وهو أوسع فهرس مطبوع للمكتب الخفية، مع أنهم اعتمدوا<sup>(١)</sup> على «فهرس المخطوطات العربية في غوتا»، لوليم برتش، المطبوع الجزء الأول منه سنة ١٨٧٨م، وفيه (الموسوعات، علم الكتب، قواعد اللغة، علم العروض، وعلم المعاجم، الشريعة). وأما الجزء الثاني منه، ففيه (الشريعة (تكملة)، التصوّف، الفقه، الفلسفة، الحكم والأمثال، والحيل) وهو مطبوع سنة ١٨٨٠م، واعتمدوا أيضاً على «فهرس المخطوطات والمطبوعات الشرقية في مكتبة غوتا» إعداد ج. ه. مويلزر، المطبوع في غوتا، ١٨٢٥ - ١٨٢٦م، ولا وجود لهذا المخطوط في هذين الفهرسين وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمد مبرمجو (القرص المدمج) المعتمد من مركز الملك فيصل على ما ذكره بروكلمان، وجعلوا مخطوط هذا الكتاب لا وجود له إلا في مكتبة غوطا!

قال أبو عبيدة: ومع هذا كله، فقد قُمتُ بالاتصال الهاتفي أكثر من مرة مع

(١) كما في الكتاب الصادر عن مؤسسة أهل البيت بعنوان «دليل فهرس المخطوطات في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» (ص ٢٠١، ٢٠٢).

مكتبة غوطا<sup>(١)</sup>، ثم تم إرسال ورقتين على البريد الإلكتروني من المخطوط للتأكد من أن النسخة التي بحوزتهم هي غير نسخة شستريتي، وثبت ذلك لي بالفعل، ولكن غلب على ظني من خلال هاتين الورقتين أن الكتاب نسخة أخرى له ملخص ابن عربي للكتاب، ولا يمكن القطع حتى يصل بقية المخطوط، وقد تمت الموافقة على التصوير بالإجراءات المعتادة الطريقة!

قال أبو عبيدة: ثم وصل - والله الحمد - المخطوط، وهذا وصفه:

#### نسخة غوطا/ الألمانية الشرقية:

يقع هذا المخطوط في عشرين ورقة، في كل ورقة لوحتان عدا الورقتين الأولى والأخيرة فهما لوحة واحدة.

تحمل هذه النسخة عنوان: «كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل».

وهو منسوب لابن حزم، فتحت العنوان ما نصه:

«تصنيف الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن مفيان بن يزيد الفارسي موثق يزيد بن أبي مفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي. وكان وزيراً لعبد الرحمن المستظهر بالله بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن، وكان أبوه من وزراء المنصور محمد بن أبي عامر، ومن وزراء ابنه المظفر بعده المدبرين لدولتهما».

قال أبو عبيدة: يلاحظ أن المذكور نقله الناسخ - وهو من أهل العلم المفتشين كما سيأتي - من كتاب صاعد بن أحمد الجبائي (ت ٤٦٣هـ) - وهو من تلاميذ ابن حزم - المسمى «طبقات الأمم» (ص ١٠١)، وتحت اسم المؤلف على طرقة النسخة الخطية إسناد الكتاب إلى ابن حزم، فعليه ما صورته:

(١) سبق ذلك الدخول على موقعهم بالألمانية بواسطة الدكتور أنابيل باتشير، والتأكد من وجود المخطوط في المكتبة المذكورة، وتابع تحصيل المخطوط من ألمانيا الأخ الفاضل بدر حمدان حفظه الله ورعاه، وجزاء الله خيراً على ما قام به، وعلى ما أبداه من حسن تعامل وتفان في خدمة طلبة العلم.

رواية أبي الحسن سريج بن محمد بن سريج الرعيني عنه

رواية أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي

رواية محمد بن علي بن محمد بن العربي الطائي

إجازة عنه، رواية كاتب أصله المنقول منه: بيان بن عثمان بن محمد السند

كتبي عنه.

وتحته:

«أخبرني الشيخ الإمام العالم محيي الدين بن العربي، قال: رأيت نفسي في السرف، بأشيلية، وساحة فيها ربوة، وألني عليها راقف، فكنت أرى شخصاً لا أعرفه، قد أقبل على النبي عليه السلام، فتعانقا حتى غاب الواحد في الآخر، وصارا شخصاً واحداً، وقد سترهما عن الأبصار نورٌ عظيم، فقلت: ليت شعري! من هذا الرجل؟ فقبل لي: هذا علي بن حزم المحدث.

واستيقظت، فقلت: هذه غاية الحديث، وما كنت سمعتُ بذكر هذا الشخص قط، فسألت عنه بعض شيوخنا؟ فقال: هو من أئمة الحديث، وأنشدني هذا الشعر:

رَأَيْتُ ابْنَ حَزْمٍ وَلَمْ أَلْقُ فَلَمَّا التَّقَيْتُ بِهِ لَمْ أَرَ

لَآنَ سَنَا نُورِهِ مَانَعَ عَيُونَ الْبَرِيَّةِ أَنْ تَبْصُرَهُ

انتهى.

قال أبو عبيدة: رؤيا ابن عربي في «الفتوحات لمكية» (٢/٥٦٩ ط. دار

صادر). وأما البيتان، فهما لجمهور بن محمد التجيبي، الشهير بـ(ابن القلو) في الرئيس أبي رافع الفضل بن علي بن حزم، قالهما في أول مجلس لقيه فيه بديهة، فهما في ولد ابن حزم الإمام، أفاده الحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٥٩)، وعنده (وجهه) بدل (نوره).

وفي البيت غلوٌ فادح، على عادة الشعراء غفر الله لنا ولهم.

وفي يسار هذا اللوحة ما نصه:

«في نوبة كاتبه محمد مرتضى الحسيني غفر له».

فهذه النسخة كانت ملكاً للإمام الزبيدي المتفتن<sup>(١)</sup> وهي بخطه، واسمه محمد مرتضى الزبيدي، نسبة إلى (زبيد) اليمن، فلا أدري كيف وصلت إلى ألمانيا؟ وعلى الملوحة الأولى إثبات بعض الشقط الذي وقع له عند النسخ.

والنسخة غير مؤرخة، وآخرها:

«كملت هذه الرسالة، والحمد لله وحده، وصلاته على سيدنا محمد وآله ورضي الله عن صحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وأما أول مادة الكتاب، فهي كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد عبده ورسوله، وعلى آله وسلم.

وبعد، فإني وقفت على كتاب «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، وأخبرنا به الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن العربي عن الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشيلي إجازة عن الشيخ أبي الحسن سريج بن محمد بن سريج الرعيني عن الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله وعلى أثره: «وقد كتبت ما يقع لي به الكفاية، وحذفت الأسانيد، قال رحمه الله...»، وذكر مادة الكتاب مختصرة.

بدأ بقوله: «أما بعد، فإن الله عز وجل بعث محمداً...» وأثبت في الهامش دياج الكتاب التي تسبق هذه الفقرة، ونقل ما في كتابنا الفقرات (١، ٢، ٣).

ثم لما بدأ المصنف يسوق الأحاديث ظهر الفرق بين كتاب ابن حزم وهذا الملخص، ويتمثل هذا الفرق بالأمر الآتي:

أولاً: حذف ابن عربي - كما قلناه عنه - أسانيد الكتاب سوى ما أثبت في الهوامش، فإنه أثبت في (ق ١/٢) بعض أسانيد لابن حزم، وهي في هوامش الفقرات (٤، ٥، ٦)، فلنظر.

(١) لهاشم طه شلاش كتاب بديع بعنوان «الزبيدي في كتابه تاج العروس»، وهو مطبوع، عن دار الكتاب للطباعة، بغداد، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

ثانياً: على الرغم من تنصيبه في الاختصار بحذف الأسانيد، إلا أن ذلك وقع غالباً؛ إذ يوجد في مواطن قليلة أسانيد ابن حزم الموجودة، سواء في أصل ابن حزم لكتابنا هذا، أو الموجودة في هذا الكتاب، مثل ما في (ق ١٢/ب) - وهي في فقرة (٣٤١) من كتابنا - و(ق ١٤/أ) - وهي في فقرة (٣٦١).

ثالثاً: وضع المختصر (ابن عربي) إثر بعض الأحاديث والآثار رموزاً تشير إلى التخرُّج، ففي (ق ١/٥) على إثر حديث ابن عباس «الأصابع سواء...» أثبت رمز (د) إشارة إلى وجوده في «سنن أبي داود»، ووضع في (ق ٩/ب) على إثر قول عمر: «لا أسمع برجل فعل ذلك إلا أوجعته ضرباً» رمز (ب) إشارة إلى وجوده عند بقي بن مخلد، وهكذا في (ق ١٠/أ) ففيها رمزا (ب) و(د). و(خ) - إشارة إلى «صحيح البخاري» - بينما صرح في (ق ١٠/ب) على إثر قول معاوية «بلغني أن رجلاً منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا...»، فقال: «أخرجه البخاري»، وهو في كتابنا يسوق السند إلى البخاري، انظر فقرة رقم (٣١٨).

والغالب في اختصاره عدم ذكر الرموز، والاكتفاء بوضع علامة (.) إشارة إلى انتهاء الأثر أو الحديث والبدء بالذي يليه.

رابعاً: بحكم أن ابن عربي اختصر أصل كتابنا هذا، فقد ظهرت زيادات في هذه النسخة ليست في الأصل ولا في النسخة الثالثة الآتية وصفها، وهذا حصر لهذه الزيادات:

- ١ - في (ق ٧/ب) زيادة حديثين، تراهما في التعليق على فقرة (٦٣).
- ٢ - في (ق ١٠/أ) زيادة من إنشاء ابن حزم، تراها في التعليق على فقرة (٨٢).
- ٣ - في (ق ١١/أ) زيادتان، إحداها من إنشاء المصنف، تنظر في التعليق على فقرة (٣٢٠)، والأخرى أثر للشعبي، يُنظر في التعليق على فقرة رقم (٢٣٤).
- ٤ - في (ق ١١/ب) زيادة أثر لابن راهويه، ينظر في التعليق على فقرة (٣٢٥).
- ٥ - في (ق ١٣/ب) زيادة كلام من إنشاء ابن حزم، ينظر في التعليق على فقرة (٣٥٥).

٦ - في (ق ١٤/ب - ١/١٥) جملة آثار، وجعلها عن أئمة اللغة في إعمال القياس عند أهل العربية، هي ليست في أصول كتابنا، وتُنظر في التعليق على فقرة (٣٦٢).

٧ - في (ق ١٦/أ - ب) أثر لعامر بن مطر، ينظر في التعليق فقرة (٣٨٧).

٨ - في (ق ١٨/أ) نقل لابن حزم عن شيخه ابن الجصور، يُنظر في التعليق على فقرة (٤٠٣).

فهذه الزيادات موجودة في أصل كتابنا هذا «إبطال القياس»<sup>(١)</sup>، وليست في هذا الكتاب، ولا ندرى ما حجم الزيادات الحقيقية؛ إذ لا يمكن القول اليقين بذلك إلا من خلال الوقوف على أصل الكتاب، وهذا مما لا نعلم له أثرًا، ولا قوة إلا بالله.

خامساً: وقع اختصار في كتابنا هذا ضمن بعض الآثار، وهي واضحة ومتجهة في الأصل بخلاف ما في المختصر، ظهر لنا هذا من خلال نقل ابن عربي لمحتونها بطولها، كما تراه في التعليق على فقرة (٣٩٨).

سادساً: ومثالك اختصار كثير في هذه النسخة لكلام ابن حزم وإنشائه وتعليقه، كما تراه في الفقرات (١٢، ١٣، ٢٦، ١٨، ...، ٣٨٣، ٣٩٦، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥)، فليس اختصار ابن عربي بحذف الأسانيد فقط.

سابعاً: هنالك فروق معتبرة، وزيادة لبعض الكلمات التي لا يصلح السياق إلا بها، فهذا النوع أدخلته في صلب الكتاب، ونصصت عليه. وأما الزيادات المقتلة، فوضعتها في محالها من الهوامش.

ثامناً: تصرّف المختصر أحياناً في كلام ابن حزم، وصاغه بعبارة أخرى، كما تراه - مثلاً - في التعليق على فقرتي (٣٦٦) و(٣٨١)، ولم يقع هذا إلا في القليل النادر.

ثاسعاً: العجب أنني وجدت في موطن واحد زيادة في هذا المختصر، وليس

(١) هو فيما افترضناه «النكت».



في هذه النسخة، ولا أدري هل إسقاطها من صنيع المختصر، أم هي من الزيادات التي عثت لابن حزم زيادتها عند تأليفه كتابه هذا<sup>(١)</sup>، نظر الفقرة رقم (٣٥٨).

ومما يجدر التنويه عليه أنّ هذه النسخة ناقصة، والنقص فيها كبير، وهي قطعة يسيرة من أوّل الكتاب وآخره، فحسب.

فأرّله ينتهي بـ (ق ١/١٠) - وموقعها في المخطوط (ق ١/١٩)، إذ النسخة مشوشة الترتيب - وهي ضمن فقرة رقم (٨٢) وتتابع السقط - إلى قوله في فقرة (٣٠٧): «يعلم ذلك، قال: لا أدري، قال: فأمر عمر».

فما بين الفقرتين (٨٢) إلى (٣٠٧) ساقط من هذه النسخة، وهو جلّ الكتاب. وآخره ينتهي بنهاية الكتاب، فما بعد فقرة (٣٠٧) موجود إلى آخر ما في الكتاب.

وأما تشويش الأوراق فيها، فهو محصور، فالأوراق الأولى فيها حتى (ق ١/٩) مرتبة، ثم تجد (٩/ب) فيها في (ق ١٨/ب) ونجد (١/١٠) فيها في (ق ١/١٩)، وما عدا ذلك فهو مرتّب على حسب ما في الأصل.

ورمزت لهذه النسخة بـ (نسخة غوطا)، وخفظها واضح مقروء، ونذّ على قلم ناسخها بعض الكلمات فرسمها خطأ، وكرّر بعض الكلمات بسبق نظر وقع له، انظر التعليق على فقرة (٣٧٥)، وانفرد برسم بعض الكلمات على وجه الصواب ووافق في غير موطن ما نقله الأئمة عن ابن حزم.

ولمّا كان الغالب على هذه النسخة التطابق مع ما في الأصل من حيث ترتيب المادة، والأحاديث والآثار وتعليقات ابن حزم وكلماته وإنشائه، إلا في مواطن محصورة - سقت الإشارة إليها - اعتمدتها أصلاً في المقابلة، إذ حلّت لي بعض ما واجهته من صعوبة في قراءة الأصل، وأوضحت بعض اللبس والإبهام في العبارة، وأشرت إلى زياداتها على الأصل في الهامش، وذكرْتُ ما سقط منها من الأسانيد

(١) قد يقوّي هنا ما افترضناه سابقاً من تأليف ابن حزم «الصادع» بعد تأليفه للأصل ومختصره، وكان ذلك متأخراً عنها، على إثر مجريات بيته وبين أبي الوليد الباجي، والله أعلم.

وغير ذلك بوضعه بين معقوفتين مع التنصيص عليه ويستطيع الباحث استخلاص هذه النسخة بأكملها وكذلك من خلال - إشاراتي، وتتبع تنصيصاتي، والله هو الهادي، سبحانه لا رب سواه، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل والثناء الحسن.

النسخة الثالثة: وهي من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز - رحمه الله تعالى - في المدينة النبوية، وهي ضمن الدشت الذي استخرجه الأخ الباحث عمار سعيد تمالت، وحاول مدير المكتبة الدكتور الفاضل عبد الرحمن المزني - حفظه الله تعالى - الوقوف عليها عند مقابلي إياه في المكتبة بعد ظهر الأربعاء الثالث والعشرين من شعبان سنة ألف وأربع مئة وثمان وعشرين من هجرة النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، فغش ذلك عليه، لعدم توقيمها. وساعدني الأخ الفاضل والبحث التابه عمار سعيد تمالت - حفظه الله تعالى - على الحصول عليها، فلهما جزيل الشكر، وعظيم الأجر، على ما يقومون به من خدمة للعلم وأهله وطلابه.

وكان الأستاذ أبو عبد الرحمن بن عجيل - حفظه الله - قد نشر قطعة من أول هذه النسخة في مجلة «عالم المخطوطات والنواذر» في (المجلد الثاني)، (العدد الثاني)، رجب - ذو الحجة ١٤١٨ هـ - نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٧ م، يناير - إبريل ١٩٩٨ م، (ص ٢٥٥ - ٢٨٥)، وعلق عليها تعليقات من رأس القلم.

وهذه النسخة بقلم صالح بن محمد الفلاني العمري، وفرغ من نسخها بالمدينة النبوية قبل وفاته بنحو ثلاث سنوات، في عام ألف ومئتين وخمسة عشر، من الهجرة النبوية؛ إذ جاء في آخرها:

«نجزت الرسالة المباركة المسماة «الصادق في الرد على من قال بالتقليد والرأي والقياس والتعليل»، ليلة الثلاثاء لست بقين من المحرم افتتاح عام ألف ومئتين وخمسة عشر من هجرة النبي ﷺ، على يد مالكة الفقير إلى مولاه الغني صالح بن محمد الفلاني العمري، نطف به الله، وجعل يومه خيراً من أمه».

(١) كنت آنذاك قد فرغت من نسخ المخطوط عن نسخة شسترني وتحقيقه منها في مكتبي في الأردن، ثم تمت في رحلتي للمدينة بمقابليها على نسخة فوطا، وكتابة توصيفها وتوصيف هذه النسخة، وأرجأت مقابليها على نسخة مكتبة الملك عبد العزيز إلى ما بعد التصيد، إذ أرسلت الكتاب إلى بيروت وأنا في المدينة، والحمد لله الذي نعمته ثم الصالحات.

وأثبت تحت ذلك ما رسمه ونصه:

«قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَقَاتَلُوا إِلَى مَا أَرْزَلَهُ اللَّهُ وَإِلَى أَرْسُولِهِ قَالُوا حَتَّىٰ مَا وَجَدْنَا عَلَيْكَ مَبِيتَةً أَوْ لَوْ كَانَ مِنْكُمْ لَكَ يَتْلُونَ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤] الآية، وهي في حق الكفار، وهي تحذير من الله للمسلمين أن يقولوا هذه المقالة، وقد قالها المقلنون جهاراً، وهم المتعصبون الذين لا يمثلون للحق ولا يعونها، نسأل الله الهداية والتوفيق، آمين».

فالنامخ هو العلامة صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله بن عمر العمري الفلاني (١١٦٦هـ - ١٢١٨هـ)، وهو فقيه، أصولي، محدث، حافظ، ولد بالسودان، ونشأ بها، وارتحل إلى مراكش وتونس ومصر والجزائر، وأخذ عن علمائها، وقدم المدينة، وتوفي بها في جمادى الآخرة.

طبع له: «إيقاظ وهم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار»<sup>(١)</sup>، و«فلفل الثمر في رفع أسانيد المصنف في الفنون والآثر».

ترجمته في: «فهرس الفهارس»، «الأعلام»<sup>(٢)</sup> (٢٨٢/٣)، «معجم المؤلفين» (٥/ ١٢)، مجلة «المجمع العلمي العربي» (٧٤/٧ - ٧٧).

وهذه النسخة تقع في (٢٧) ورقة، في كل ورقة لوحتان، واللوح الأولى من الورقة الأخيرة ساقطة، والمثبت في مصوري اللوحة الأولى من (ق ٢٥)، فهي مكررة في المرطنين، ولا أدري أمكدا الأصل أم لا ١٢ والنسخة مصححة ومقابلة، وأثبت ناسخها تعليقات يسيرة في هوامشها، نقلها من «التقريب» لابن حجر، ومن «تمييز الطيب من الخبيث» لابن ديب، انظر التعليق على الفقرات (٢٢)، ٦٤، (٢٤٧).

ولهذه النسخة أهمية عظيمة، وهي تسمية الكتاب، ومعرفة النسخة المحفوظة في مكتبة شسترمتي، أي كتب ابن حزم هي في القياس؛ إذ جاء على طرّة المخطوط ما نصّه:

(١) العمل جارٍ على تحقيقه، يشترط إتمامه بغير عاقبة.

«كتاب الصاعد في الرد على من نال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل، للإمام العلامة الحافظ المحدث أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم تولى الله جزاءه آمين».

وفي أولها:

«بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشيخ الفقيه ناصر الحق أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الحمد لله رب العالمين كثيراً على نعمه السالفة...».

وما في هذه النسخة يطابق تماماً ما في نسخة شتريني، والفروق بينهما كسائر الفروق بين نسخ سائر الكتب، وقد وضحت ذلك في الهوامش، وخط هذه النسخة واضح ومقروء، ولو وقفت عليها سابقاً لسهلت عليّ جهداً بذلته في قراءة نسخة الأصل، واغتصرت لي وقتاً مهماً خصصته لذلك، ولكن، لكل أجل كتاب، والله هو الهادي والموفق للصواب.

ورمزت لهذه النسخة برمز (ب)، وبدأت بمقابلة منسوختي من الكتاب على القطعة التي نشرها ابن عقيل في المجلة المنوّه بها آنفاً، ولما حصلت النسخة قابلت عليها، فتبين لي أن بينهما فروقاً شديدة، وأن أخطاء يسيرة وقعت لابن عقيل في القطعة التي نشرها، وأمثلة على ذلك فحسب، فأقول وبالله سبحانه أستعين:

١ - في فقرة (٣): «من أراد به خبراً»، وصوابه: «الخبر»، وهي ظاهرة في النسخة.

٢ - أدخل قوله تعالى: «فَرَجَ لَكُمْ مِنَ الَّذِينَ مَاتَ وَمَنْ يَدُؤُاْ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَحَيْنَا بِهِ إِلَيْنَا وَمَنْ يَدُؤُاْ وَهَيْسَ لَنْ أَلْفُواْ الَّذِينَ وَلَا تَلْفَرُواْ فِيهِ» في صلب الكتاب، قبل قول المصنف في فقرة رقم (٤): «وروى سلم عن أبي هريرة...»، ولا وجود لها في الكتاب، وإنما أنبت الناسخ جزءاً منها في الهامش، كما تراء في النماذج المرفقة من أصل الكتاب (اللوحة الأولى من نسخة ب).

٣ - في فقرة (٥): «وفي البخاري»، وهي مثبتة في المجلة: «وروى البخاري».

٤ - في فقرة (٥٩): «إلا بمشاورة جميعهما أتوا من الضلال بالمحال»، وصوابها: «...جميعهم... أتوا مع الضلال».

٥ - اضطرب في إثبات (ابن عون) فرسها خطأ (ابن عوف) - بفاء آخره - ثلاث مرات في الفقرات (٦٥، ٦٦)، ثم رجع في فقرة (٦٧) فرسها على الجادة (أبو عون) بنون في آخره، مع أن ناسخ (ب) أثبتنا (ابن عوف) خطأ في جميع المواطن.

٦ - وقعت أخطاء علمية على الناسخ وتابعه ابن عقيل عليها، ففي فقرة (٦٧) - مثلاً - «فرواها سعيد بن منصور، نا معاوية الضرير»، فسقط (أبو) قبل معاوية، وهو محمد بن خازم الضرير، وهو مشهور.

وقبلها في فقرة (٦٥): «ورواه مع ذلك غير ابن عوف - كذا - شعبة أبو إسحاق...»، وصوابه: «وأبو إسحاق».

ووقع له ذلك في بعض الآيات، ففي فقرة رقم (٨٢): «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ قَالَتْ أُذِي الْأَمْرَ يَنْتَهَمُ» وهي مشبته في الأصل والنشرة: «وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ» وبعدها: «وَالْيَوْمَ اللَّهُ وَالْيَوْمَ الرَّسُولُ» والصواب حذف الواو الأولى.

وكذلك في فقرة (٧٦): «لأن عبد الحميد بن بهرام» فوق في هذه النسخة (ق ١/٦) وفي النشرة: «ابن مهران» خطأ، وسبق أن ذكر في فقرة (٧٥) على الجادة: «ابن بهرام» ولم ينتبه لذلك المحقق.

ووجدت أن بعض الأخطاء والسقط وقعت للناسخ أيضاً، كما تراه في التعليق على الفقرات (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥).

ولا يبعد عندي أن يكون الناسخ (العلامة الغلاني رحمه الله تعالى) قد اعتمد في نسخه على نسخة شسترتي (الأصل الذي اعتمدنا)، لأن السقط والتحريف مشترك في جل المواطن، ولأن المواضع المشككة متقاربة، بل ترك بعضها بياضاً، كما تراه في (ق ٦/ب) من هذه النسخة، وبعض الكلمات في نسخة شسترتي محتملة كما رسمها، وتظهر بادي الرأي بالصورة التي قرأها، وعند التدقيق يظهر وجه الصواب فيها، مثل قوله في حديث معاذ (فقرة رقم ٦٧): «أؤم نحو جهدي»،

وصواب «نحو» «الحق»، وهكذا، بل رسم الناسخ بعض الكلمات على وجه غير مقروء، وهي مشكلة جداً في الأصل! ومن مرجحات ذلك أن نسخة شترتي كانت في ملك الوجيه السري محمد نصيف رحمه الله تعالى، فهي كانت في البلاد الحجازية قبل انتقالها إلى دبلن في إيرلندا، ولا أدري كيف وصلت إلى بلاد الكفر، ومن الذي نقلها، وهذا أمر ظاهر ومنتشر، ولي جمع مفرد في أسباب ذلك، وبيان نماذج مهمة، سأسمى لنشرها، لعلها تجد أذاناً صاغية، وقلوباً حية، وتكون عبرة للمسؤولين والقائمين على المكتبات العامة بالمخطوطات؛ إذ المفرط فيها مضيع للأمانة التي أناطها الله تعالى به، والمتأمر على التساهل في إخراجها<sup>(١)</sup> لبيعها، سارق خائن لله ورسوله ودينه، ساقطهم الله بما يستحقون.



(١) ولا سيما أن وسائل نقل ما فيها من علم مهمة، ولا سيما عبر الأقراص الحاسوبية، دون مساس بعين المخطوطات وروايتها.











سج ٤ رقم ٢١٥

لأنما القياس وما التعليل وما الاستسكان وما التقليد  
 هو كل ذلك وعلى أي شيء يفتي أي شيء يفتي  
 من أحد ورأي من فصل ومن يفتي لا يفتي به. الله  
 في الجمع وما لا يفتي إلى معرفته ولا إلى أهله فاد  
 في ذلك يستغل جمع هذه الوجوه مع كل واحد  
 تعالى الجبراء وأيضاً وكل ما ذكره من أنه في القرآن  
 أن الله تعالى فصل أمرنا لأجل أسرارنا وكل من ذكره  
 به نفسه من أي أحرفه ما لم يفتي بما قاله تعالى في ذلك  
 ورسوله صلى الله عليه وسلم هو حق في قوله تعالى اللهم  
 ما لم يفتي به نص وطاعتم أيم به تشبهنا بكم أحدهم نص هو  
 الناظر إليه تعالى لم يذكر الله تعالى وأما من جهة ما لهم الله  
 تعالى لم يذكرنا وأوجب لنا أو ما نحن إنما نحن حرمنا  
 نحن إنما أحرمنا إيم الله تعالى وهذا هو قوله الله تعالى  
 وهذا لأجل أصلاً والله تعالى لمن  
 كل هذه المراتب والأحوال  
 وصلوه على سيدنا محمد وآله  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل

كتاب الصواعق والبرق علم من فتن  
 بالقباس والرائد والمنعقد  
 الاستفسار والتعليل  
 للامام العلامة الحافظ  
 المحقق السيد علي بن محمد  
 بن سعيد بن خنجر  
 توفى الله  
 جزاءه  
 امين













## عملي في التحقيق:

يتلخص عملي في تحقيق هذا الكتاب بالأمر الآتي:

أولاً: قمت بنسخه في مجالس متعددة، وفي مواطن كثيرة<sup>(١)</sup> - جلّها في الأسفار، بين الأرض والسماء - على نسخة شسترني، ونقلها غير مقروء، ويكاد يصل في بعض الكلمات إلى كونها طلاس، أو بغير العربية! مما أضعفني وتعبني ترسيم كلماتها، ثم يثر الله عز وجلّ بفضلّه ومثّه نسخة خطية أخرى مأخوذة عن هذه النسخة تأكدت من خلالها صحة قراءتي للمخطوط في بعض المواطن المشككة نارة، وعطاً ناسخ النسخة الأخرى في مواطن تكاد تكون غير مقروءة! نارة أخرى.

ثانياً: قمت بمقابلة المنسوخ على أصله، للتأكد من سلامة المتن من النقص والتحريف والتصحيح.

ثالثاً: قابلت المنسوخ بأصليين خطيين آخرين، سبق ذكرهما عند كلامي على (التوصيف للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق)، وأثبت الفروق في الهوامش.

رابعاً: رقيمتُ فصول الكتاب برقم متسلسل، وقسمت مادة الكتاب إلى فقرات، ورقمتها أيضاً، وأحلت في الهوامش والفهارس على أرقام الفقرات.

خامساً: عزوت الآيات إلى أماكنها من سور القرآن الكريم، بذكر السورة ورقم الآية، وجعلت ذلك بين معكوفتين في صلب الكتاب.

سادساً: خرّجت الأحاديث والآثار والمقطوعات، وابتدأت بذكر أماكن تخريج الإمام أبي محمد بن حزم لها في كتبه، ولا سيما «الإحكام»<sup>(٢)</sup>، ثم محاولة تخريجها من طريق ابن حزم، أو من طريق شيوخه أو شيوخهم، أو أقرب من ذكر في السند متن له تصنيف، وجهدت في عرض الروايات والألفاظ على المصادر للتأكد من صحة ما في الأصول.

سابعاً: أظهرت حال الرواة في الأسانيد، وجهدت في بيان درجة الحديث صحةً وحسناً وضعفاً، على وفق قواعد أهل الصنعة الحديثية، وطوّلت النفس، مع

(١) انظرها في آخر الكتاب.

(٢) اعتدلت على النسخة التي كنت أن أفرض من تصحيحها، وذكر أرقام الروايات فيها.



شدة التحري والتتبع لكلام العلماء - قديماً وحديثاً - على بعض الأحاديث (كحديث معاذ في حجّية القياس) والآثار (كرسالة عمر في القضاء)، وأبرزت التعقّب أو الموافقة لابن حزم في ذلك كلّ.

ثامناً: أثبتّ جميع التعليقات التي ذكرها عيسى بن سهل الجباني المالكي في أول كتابه «التبّه على شدوذ ابن حزم»<sup>(١)</sup>، وقد خصّها لمختصر هذا الكتاب «النكت الموجزة»<sup>(٢)</sup> وتجدها في التعليق على الفقرات (٣، ٦، ٢٣، ٦٣) ثم مررت بجميع (تبيّهاته)، والتفّلت منها ما استطعت قراءته مما له صلة بمادة الكتاب، أو ما صرح به ابن سهل (٨٨، ١٥٥، ٢٢٦، ٣٧٦)، وميزتها بقولي أولها: «قال عيسى بن سهل الجباني في «التبّه على شدوذ ابن حزم»...» وذكر رقم اللوحة من المخطوط.

ثاسعاً: أثبتّ جميع تعليقات الإمام الذهبي على كلام ابن حزم، ونقلته من خطّه من نسخة «ملخص إبطال القياس» المحفوظة في المكتبة العبدلية في تونس، وفيها تعقّب لتقريرات ابن حزم، ورمزت لها بإشارة (م)، ووضعت عقبها [الذهبي] وتجدها في التعليق على الفقرات (٣ (تعليقان)، ١٠، ٦٢، ٦٦، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٥، ٣٧٦).

وأثبتّ على إثرها مناقشة ابن عقيل له فيما نشره في قطعة من هذا الكتاب في مجلة «عالم المخطوطات والنوادر» المجلد الثاني، العدد الثاني، رجب - ذو الحجة، سنة ١٤١٨ هـ - الموافق نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٧ م، ويناير - إبريل سنة ١٩٩٨. وأثبتّ كذلك تعليقاته على كلام ابن حزم، وميزتها بقولي أمامها: قال ابن عقيل، وأهمّلت العزو، اكتفاء بالمذكور هنا.

عاشراً: ونقّنت المسائل الفقهيّة المعزوة للفقهاء، وراجعت أشهر الدواوين الفقهيّة في كل مذهب عزا ابن حزم إليه، وتبيّن لي عدم دقّته في ذلك، مما جعلني أراجع العزو في كتبه الأخرى، وأنبّه على تفصيل ما أجمله المصنّف، أو هم وقع فيه.

حادي عشر: نبّهت على أخطاء النّسّاخ في الهامش، ولا سيما في أسماء الأعلام.

(١) سبق أن عرفنا به عند كلامنا على الردود على ابن حزم.

(٢) لذا تختلف المبارات التي ينقلها عن ابن حزم كما هي في كتابنا «الصّادع» قنّه، ولكنّ لذلك أثر على أول تعليقه منها، انظر التعليق على فقرة (٣).

ثاني عشر: أحلت في كثير من المباحث إلى كتب ابن حزم الأخرى، وأثبت عبارته إن كان فيها مزيد إيضاح أو فائدة.

ثالث عشر: تأكدت من صحة أحكام ابن حزم على الرواة: جرحاً وتعديلاً، وأبرزت تعقبات العلماء له في ذلك.

رابع عشر: أسهبت في بيان مذهب ابن حزم في القياس والرأي والتعليل، وبيان منطلقه في إبطاله، وتحليل رأيه، وكيف تكون عنده، وعلام اعتمد في ذلك، ومناقشة العلماء له في أدلته، ومواخذتهم عليه، والصواب الذي تبرهن لي، ووضعت ذلك في (الفصل الأول) من هذا التقديم، لأسباب ذكرتها في مطلع هذا المقدمة، والله الموفق، لا رب سواه، ولا معبود بحق إلا إياه.

خامس عشر: درست مصادر ابن حزم في كتابه هذا، وأسأته إلى المؤلفين، وعرفت بهم، وترجمت لجميع مشايخه المذكورين، وخصصت (الفصل الثاني) من مقدمتي هذه لذلك.

سادس عشر: عرفت بكتابنا هذا، وبيئت موقعه من كتب ابن حزم الأخرى في إبطال الرأي والقياس والتعليل والاستحسان والتقليد، وذكر محاسنه وأثره فيمن بعده، وجهود العلماء حوله، والمواخذات عليه، وذلك من خلال مشواري الطويل معه، وجعلت ذلك كله في (الفصل الثالث) من تقديمي عليه.

وأخيراً، هذا جهدي المتواضع في خدمة هذا الكتاب الذي لم ير النور بعد، ومن خلاله تظهر إلماحات وإفاضات وإضافات لأصول المذهب الحزمي (الظاهري) في أشهر ما عُرِف عنه، ولعلنا بنشر هذا الكتاب وتقديمنا له نكون قد أزحنا السار عن منهج معرفي متكامل لابن حزم، في نظره للرأي والقياس والتعليل، وفلسفته في ذلك، ونكون أيضاً قد درأنا سوء الفهم، وقصور الإحاطة عن هذا المذهب وأصوله، ولا سيما في وقت تحررت فيه العقول من ريقه التقليد، وأجهت الدراسات للموضوعية، وظهرت أصوات تنادي بالتحجير، وقامت جهود - على قلتها - ببيان طبيعة المنهج الحزمي، وخصوصيته.

وأخيراً، يوصي المحقق بمزيد بحث عن أصول كتب ابن حزم الأخرى في هذا الباب، والقيام بالدراسات الجادة في التنقيب عنها، فإنه لعهد قريب لم يكن في

الصَّادِع في الرِّة على مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ وَالرَّايِ وَالتَّقْلِيدِ وَالِاسْتِسْحَانِ وَالتَّعْلِيلِ

الحِصْبَانِ وَجُودِ ثَلَاثِ نَسَخٍ لِكِتَابِ لَا بِنِ حَزْمٍ، لَمْ يُنْشَرِ بَعْدَ، وَالْأَيَّامِ حُبَالِي، وَلَا نَدْرِي بِمَا تَلَدَ، وَلَعَلَّ مَا قَبِلَ عَنْهُ إِنَّهُ مَفْقُودٌ، يَصْبِحُ فِي هَذِهِ الثَّوَرَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي عِدَادِ الْمَوْجُودِ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَضَافَرِ جُهِودِ الْبَاحِثِينَ، وَأَمَلِي فِي ذَلِكَ كَبِيرٌ، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ، وَهُوَ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وكتب

أَبُو كَيْدٍ مَشْهُورٌ فِي رَجَبِ الشَّهْرِ الْخَامِسِ

ضَحَى يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي سَلَخِ رَجَبِ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِ مِئَةٍ وَسِتِّينَ وَعِشْرِينَ لِلْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي مَكْتَبَةِ الْعَامِرَةِ فِي حِمَاةٍ. ثُمَّ نَظَرْتُ فِيهِ وَكَتَبْتُ التَّعْرِيفَ بِالنَّسَخَتَيْنِ الْخَطِئَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي سَلَخِ شَعْبَانَ مِنَ السَّنَةِ نَفْسَهَا، وَزِدْتُ يَسِيرًا عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ بَعْدَ فَجْرِ أَوَّلِ رَمَضَانَ، وَقَابَلْتُ عَلَى نَسَخَةِ مَكْتَبَةِ الْمَلِكِ حَيْدِ الْعَزِيزِ فِي مُتَنَصِّفِ ذِي الْحِجَّةِ، وَفَرَحْتُ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ عَلَى وَجْهِهِ النَّهَائِيِّ فِي أَوَّلِ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي بَعْدَهَا حَامِدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا، وَأَخَّرَ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

# الصلابة

في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد  
والاستحسان والتعليل

تصنيف

العلامة الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد  
الشهير بـ (أبي حنيفة الأندلسي)

(٢٨٤ - ٤٥٦ هـ)

وإليه

تعقبات عيسى بن سهل الجبائي (ت ٤٨٦ هـ)

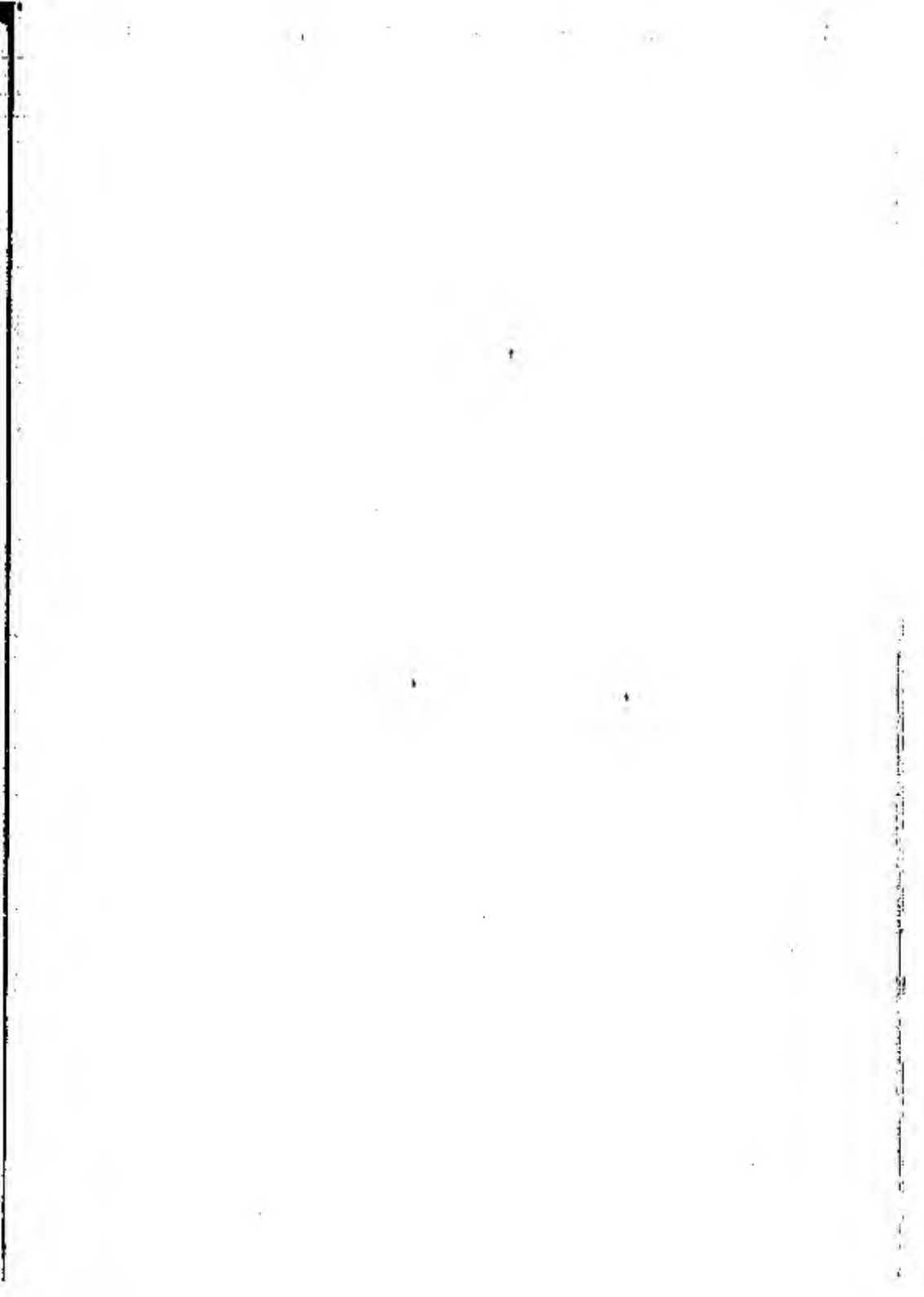
في كتابه التبئين على سيدنا ابن خزيمة

تكملة للعلامة محمد بن أحمد (الزهبي) (٧٤٨ هـ)

في مناقص ما عصى به من الرأي والقياس لابن حزم

فأورد لهم له رد على عليه رضى الله عنه

أبو بكر بن محمد بن الحسين الشافعي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الفقيه، ناصر الحق، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (رحمه الله) <sup>(١)</sup>:

١ - الحمد لله رب العالمين كثيراً على نعمه السالفة والخالفة، والموجودة والمستأنفة، حمداً يرضيه عنا، ويكتبنا به في كلمة <sup>(٢)</sup> الحامدين، وصلى الله على محمد بن عبد الله، عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه خصوصاً <sup>(٣)</sup>، وعلى جميع ملائكته وأنبيائه عامة، وعلى ذريته وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه وسلم <sup>(٤)</sup> تسليماً كثيراً. ونسأل الله (تعالى) <sup>(٥)</sup> عوناً على ما يرضيه [وتوفيقاً] <sup>(٦)</sup> لما يزلف لديه <sup>(٧)</sup> وهداية <sup>(٨)</sup> لما اختلف فيه من الحق [بإذن].

قال تعالى <sup>(٩)</sup>: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَيِّنَاتٍ يَبْتَغِي قَهْدَى اللَّهِ إِلَهِكَ فَاتَمُوا بِمَا اسْتَلَقُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِآيَاتِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِنَّ صِرَارَ سُبْحَانَكَ﴾ <sup>(١٠)</sup> [البقرة: ٢١٣].

أما بعد:

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب) وبدلها في نسخة غوطا: «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد عبده ورسوله وعلى آله وسلم. وبعد، فإني وقفت على كتاب «إبطال القياس والراي والاستحسان والتقليد والتعليل»، وأخبرنا به الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن علي بن العربي عن الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي إجازة عن الشيخ أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الرضيني عن الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله، وقد كتبت ما تقع لي به الكفاية وحذفت الأسانيد فهذه نسخة مختصرة من الكتاب.

(٢) في نسختي (ب): «غوطا»: «جملة». (٣) في نسخة غوطا: «خاصة».

(٤) في نسخة غوطا: «وأنبيائه عامة، وعلى أزواج رسول الله ﷺ وذريته وآله وصحبه الطاهرين، وسلم...».

(٥) سقطت من نسخة غوطا. (٦) في (ب): «وتوفيقاً».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا. (٨) في (ب): «هداية».



٢ - فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(١)</sup> بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله<sup>(٢)</sup> بالهدى [ودين الحق]<sup>(٣)</sup> والنور، فهدى به إلى الطريق المؤدية إلى الجنة، المنجية من النار، وعرفنا بما أوحى إليه مراده منا، وأبطل بملته التي ابتعثه بها كل ملّة، ذان بها أحد من الإنس والجن.

٣ - وأخبر تعالى أنه أكمل<sup>(٤)</sup> به الدين، وأوضح به البيان، فقال تعالى: ﴿مَّا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ<sup>(٥)</sup> يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]؛ فوفق الله تعالى لأتباعه مَنْ أراد به الخير، وكانوا<sup>(٦)</sup> خيرة الله من خلقه، وأولياءه مِنْ عباده، فلم يزلوا على ذلك إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، [ومحل كرامته]<sup>(٧)</sup> ورضوانه [ﷺ]<sup>(٨)</sup>، وقد أتم به الدين واستوفى به التبيين، وكان من قضاء الله عزَّ وجلَّ السَّابِق في علمه الذي أخبرنا<sup>(٩)</sup> به تعالى أن قال ■ :

(١) في (ب): فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى.

(٢) في نسخة غوطا: محمداً عبده ورسوله ﷺ.

(٣) من نسخة غوطا فقط.

(٤) في (ب): اكمل.

(٥) سقطت من نسخة غوطا.

(٦) في نسخة غوطا: وكانوا.

(٧) كذا في نسخة غوطا والتبني على شلوذ ابن حزم لعيسى بن سهل (ق ٨)، وفي الأصل (ب): آتى.

■ قال عيسى بن سهل الجبائي في «التبني على شلوذ ابن حزم» (ق: ١ - ٥):

«ألف ابن حزم كتاباً صغيراً نحو عشر ورقات ترجمه بكتاب «النكت الموجزة» في نفي الأمور المحدثنة في أصول أحكام الدين من الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد» رأيته منه... به، ثم صرّحت إلى... في عشر السبعين، فأحضر إليّ بعض من كان يحضر عند ابن حزم من الطلبة نسخة وقعت إليه منه، مسموعة عليه في سنة سبع وثلاثين وأربع مئة، فوقفته على قبيح ما أتى به ابن حزم فيها، فبان إليه، وثبت -

لديه، ويأدر إلى تقطيعها وتحريقها بحضرة الشاهلين. قال فيه بعد خطبته: «وكان من قضاء الله السابق في علمه الذي أخبرنا به، أن قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ خَلْفِيكَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَجَعَ رُكْبَةً وَلِلَّهِ خَلْقُهُمْ» [هود: ١١٨ - ١١٩]، فأيقننا بصحة خبر الله أن الاختلاف حادثٌ لنا، وأنذر بذلك نبيه ﷺ، فقال: «لتركب سنن من كان قبلكم» (٢) فكان مما حدث بعد موته ﷺ أشياء غلط قوم فتدبنوا بها، ووفق الله آخرين لإسقاط القول بها، وتلك الأشياء التي حدثت: الرأي، والقياس، والاستحسان والتعليل والتقليد.

فكان حدوث الرأي في القرن الأول قرن الصحابة ﷺ، ثم حدث القياس في القرن الثاني، ثم حدث الاستحسان في القرن الثالث، ثم حدث التعليل والتقليد في القرن الرابع.

برهان ذلك: أنه قد صح عن كثير من الصحابة المفتيا في بعض المسائل الواردة عنهم بالرأي، ولم يأت قط عن أحد منهم القول بالقياس إلا في الرسالة المنسوبة إلى عمر ﷺ، فإن فيها: «وقس الأمور، وأعرف الأمثال والأشياء، ثم احمد إلى أولها بالحق وأحبها إلى الله تعالى فاقض به» (٣).

وهذه رسالة لا تصح عنه، لضعف روايتها، وإن مثلها بعيد عن مثل عمر، ويكفي من هذا قوله فيها: «أن تسمد إلى أحبها إلى الله...» وساق نحو ما في كتابنا إلى الفقرة رقم (٤٥) باختصار العبارات، وقال حلب ذلك:

«هذا كله (نص)» (٤) كلام ابن حزم في وصفه المذكور الذي هو (لقوله...) (٥) الخسيسة تبديع الصحابة المعصومة، ومن تبعهم من أئمة الأمة، وزنت له شيعة السخيفة إطلاق لسانه بأنهم غلطوا فيها، فأروها، ووفق هو لتركها وإسقاطها، وما سبله إلى هذا الإلحاد إلا الخوارج وأشباؤهم ممن مرق من الدين، وفارق -

(١) سيأتي تخريجه في فقرة رقم (٥).

(٢) سيأتي تخريجه مطولاً في التعليق على فقرة (٢١)، وهذه الرسالة ثابتة عن عمر ﷺ، وليس كما قال ابن حزم!!

(٣) انظر نموذج رقم (١)، آخر الكتاب.

= جماعة المسلمين، ونفع الشيطان في أذنه، ونفث على لسانه، فهو بإعجابه لا يقول إلا هُجْرًا، ولا يتكلم إلا تُكْرًا. أهل العلم عنده وضوء الناس سواء، والذي يُثْبِتُهُ أن يُجهل عليه أمره - والله أعلم به - أنه أعلم من لقيه، وله رفعة وبين، فظن أن مشيخة العلم قبله كذلك، فتارة يكتئبهم، وتارة يبذهم، وأخرى يجهلهم، وهذه كلها مجتمعة فيه وزيادة التوك الذي لا قُتِرَ لصاحبه، ولا (حياة في) <sup>(١)</sup> فإنه يقول في أخبار قد رواها الثقات، ونقلها الرواة، وأخذ بها العلماء المشهورون، و[جعلها] <sup>(٢)</sup> أصلاً للفقهاء الراستخون، كحديث ابن عباس في التحكيم، رعية الأسنان، وحديث [منع بيع] <sup>(٣)</sup> البيضاء بالسلت، ورسالة عمر إلى أبي موسى الأشعري في القضاء التي [هي] عندنا <sup>(٤)</sup> الأحكام أصل في الأحكام.

رسالة عمر مكتوبة إذاها أصحاب القياس عند أصحابهم، فذاغت؟! وحكي اختلاقتها باطل، وأقلّ متأخر من ناقلها، المحتجب بها، كأبي الحسن بن القصار والقاضي عبد الوهاب وأقرانها أرفع منه درجة، وأعلى منزلة، وأزكى نقلاً، وأصح [حجة] <sup>(٥)</sup> من المسلمين المعاصرين لهم، أو المتأخرين عنهم <sup>(٦)</sup> في دينهم ولا قطعهم في علمهم بعينه، بل يُلْفِي كلامهم بأن يقول <sup>(٧)</sup> وإسماعيل القاضي (...). <sup>(٨)</sup> الفرج المالكي والقاضي أبو بكر الباقلاني كلهم إمام، وفي العلوم [إمامتهم] <sup>(٩)</sup> وفضلهم مشهورة، ومناقبهم الجميلة المذكورة، وتوالي فهم تعمر بها المجالس، وتتناقص فيها أصحاب المناهض <sup>(١٠)</sup>.

أما علم ابن حزم، فإنه عند الناس يُجْهَلُ مُبَدَّعٌ، وعند بعضهم مكفر، حاول أن يشغل قاره عن ذلك بخلمه على غيره من العلماء، وهيهات له ذلك! أبى الله إلا أن يلبسه رداء سريره، وأن يظهر عليه قبيح طريته، وأن يفضحه على لسان نفسه وأن يُشْهَدَ عليه =

(١) انظر ملحق (٢) آخر الكتاب.

(٢) انظر ملحق (٢) آخر الكتاب.

(٣) انظر ملحق (٣) آخر الكتاب.

(٤) الثُّمَّاس: الأسد، والمناهض جمع (الْيَهْضُ). المراد: أن الشجعان هم الذين يتناحسون في تحصيل تواليك أولئك الأعلام.

= بما خطه بيده، والله وليّ مجازاته عن ذلك، وليت الشقي محض على نفسه جهله،  
وخلص من النقط كلامه، فكثيراً ما يهذي وهو لا يدري، كقوله في أول الفصل:  
«وكان من قضاء الله السابق»<sup>(١)</sup> أن قال: «وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِيكَ اللَّهُ إِلَّا مَنْ رِجِمَ رَبُّكَ»  
[هود: ١١٨ - ١١٩].

وأطلق القضاء على قول الله تعالى، وقوله كلامه، وكلامه عز وجل من صفات ذاته غير  
مخلوق، والله تعالى يقول: «وَتَشْكُرُهُمْ رَبِّعَ سَكِرَاتٍ» [فصلت: ١٢]، أي: صنعهم<sup>(٢)</sup>  
والمصنوع والمخلوق والمفتور والمجموع بمعنى<sup>(٣)</sup>.  
وقال: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ» [طه: ٧٢] أي: اصنع ما أنت صانع<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو ذؤيب<sup>(٥)</sup>:

رعلبها مشروءتان<sup>(٦)</sup> قضاها فاضعاً ذأوداً أو ضاع<sup>(٧)</sup> السوابغ ثبع<sup>(٨)</sup>  
أي: صنعها داود.

- (١) عبارة ابن حزم في «الصَّادِع»: «وكان من قضاء الله السابق في علمه الذي أخبرنا به أن قال...»  
والجواني. ينتقد عبارة «الكت الموجزة» قتيبة.
- (٢) انظر معاني القرآن للزجاج (٤/٣٨١)، ومعاني القرآن (٦/٢٥١) لابن النحاس، و«مأثور الصراط»  
(٤٥٣).
- (٣) انظر الفروق بيننا في: «الفروق» لأبي هلال العسكري (ص ٢١٦ وما بعد).
- (٤) انظر معاني القرآن (٢/١٨٧) للقراء، ومعاني القرآن (٣/٣٦٨) للزجاج، «بهجة المخطوطات ونزعة  
الناظر» (ص ٣٨، ٤١، ١١٤ - ١١٥، ٢٠١)، «تراث اللغة في الفروق» (رقم ٨).
- (٥) من عبيته التي رثى بها أولاده، وهي «المفضلة» (٨٧٨)، والبيت في «شرح ديوان الفهليلين» (١/٣٩)،  
وهو من شواهد أبي حبيدة في «معجاز القرآن» (٢/١٤٣) والنحاس في «معاني القرآن» (٦/٢٧١)  
والزجاج في «معاني القرآن» (٣/٣٦٩ و ٣٨٢)، وذكره ابن جرير (٢٢/٦٧) والفرطبي (١٥/٣٤٥)  
وغيرهما.
- (٦) معنى «مشروءتان»: حرمان مشروءتان.
- (٧) الضَّعْف - بفتحين - الحاذق: أي: كأنهما من صنع داود، أو من صنع تبع ملك اليمن.
- (٨) خطأ الأصمعي أبا ذؤيب في هذا، لأنَّ ثبعاً لم يكن يصنع المدور، وإنما كان يأمر بصنعها.

﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخَلِّفُونَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَيْكُكَ وَلَذَلِكَ خَلَفْتُمْ﴾ [سورة: ١١٨، ١١٩]،  
فَأَيُّنَا بِصَحَّةِ خَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى (٢) أَنَّ الْاِخْتِلَافَ سَيَحْدُثُ فِينَا (٣)، وَنَهَانَا تَعَالَى عَنْهُ  
فَقَالَ (٤): ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَقَالَ تَعَالَى:  
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾  
(٥) [آل عمران: ١٠٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ عَمْرِئِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ آيَاتِنَا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

٤ - وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ (٦) النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ،  
فَإِنَّمَا (٧) مَلَكَ الدِّينِ مِنْ قِبَلِكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ» (٨) وَاِخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» (٩).

(١) بدلها في نسخة غوطا: اعز وجل.

(٢) في نسخة غوطا: فأبو هريرة أن... وفي هامشها: ثنا عبدالله بن يوسف - هو ابن قاضي - ثنا أحمد

ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى، ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا  
عبيدالله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبه عن محمد بن زياد سمع أبا هريرة، صح.

(٣) في نسخة غوطا: وإنا... (٤) في نسخة غوطا: مسائلهم.

(٥) أخرجه مسلم في (١٣٣٧): كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، وكتاب الفضائل، باب  
توقيره وترك أكثر سؤاله عما لا ضرورة إليه، وأخرجه ابن حزم بسنده من طريق الإمام مسلم في  
الإحكام برقم (٦٩٢) - بتحقيقي.

(٦) قلت: أما زال الاختلاف موجوداً في حياة الرسول، وقبله ﷺ، وإلى أن تقوم الساعة؟ (الذهبي).

(٧) قال ابن عقيل متعجباً: أما نفى أبو محمد الاختلاف في عهد الرسول ﷺ، ولم يرد أن حدوث  
الاختلاف سيكون بعد رسول الله ﷺ، وإنما أراد حدوث الاختلاف بعد علم الله السابق بأنه سيقع.

(٨) قلت: هذه الآية نعوذ بالله أن يدخلنا فيها؛ لأنه أوحد بأن هؤلاء الذين تفرقوا واختلّفوا لهم  
عذاب عظيم؛ وأنت موافق لنا أن اختلاف هذه الأمة في المسائل موقوف للمعظية منهم،  
وإنما ذم الله كثرة الاختلاف على الرسل لما صح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ذُرُونِي مَا  
تَرَكْتُكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ الدِّينُ مِنْ قِبَلِكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاِخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» (ب) [الذهبي].

(ب) أخرجه البخاري (١٧٨٥) ومسلم (١٢١٦) من حديث جابر بن عبد الله.

٥ - وفي البخاري<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «لَتَتَّبِعَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ، وَفَرَاهًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوْا جُحْرًا ضَبًّا لَسَلَكَتُمُوهُ»، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ إِذَنْ»<sup>(٢)</sup>.

٦ - وفي البخاري أيضاً<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ نَأْخُذَ أَمْتِي بِأُخْدُ<sup>(٤)</sup> الْقُرُونِ قَبْلُهَا، شِبْرًا بِشِيرٍ وَفَرَاهًا بِذِرَاعٍ»، قيل: يا

(١) سقط من نسخة غوطا، وفي هامشها: «ثنا عبد الرحمن بن (عبد الله) في (أخوين) ثني إبراهيم بن أحمد ثنا الفريزي ثنا البخاري ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، صحيح».

(٢) أخرجه البخاري في (٣٤٥٦): كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، و (٧٣٢٠): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، ومسلم في (٢٦٦٩): كتاب العلم، باب اتباع من اليهود والنصارى، وهو عند ابن حزم معلقاً في «الإحكام» برقم (٢٤٣٣) - بتحقيق.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في هامش نسخة غوطا: «قوله إلى البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا ابن أبي ذئب عن الشَّافِعِيِّ عن أبي هريرة، صحيح».

(٤) في الأصل: «كأخذ»، وفي (ب): «ما أخذ»، وفي نسخة غوطا: «وأخذ» وتصويب من «الصحيح».

وقال ابن عقيل متعباً: «بل الآية موجهة لأمة محمد ﷺ سالفها وخالفها، ولا معنى لاستدراك الدعي رحمه الله تعالى، لأن أبا محمد لم يستدل بنص شعري. وإنما استدلل بأية نهى ومجال النقد أن يقال: هذا النهي لا يتناول الاختلاف الذي يكون فيه أجران للمصيب، وأجر وغفر للمخطئ».

والجواب عن ذلك: أن الاختلاف بمعومه منهى عنه، ليس في الاختلاف ما هو مأمور به. أو مباح بمقتضى الخطاب الشرعي، وإنما علل الله المخطئ المريد للحق، وموافقة الحق، وسلك في ذلك المسلك الشرعي، ولم يقصد الاختلاف، وإنما وقع فيه بالرغم عنه؛ لهذا معذور في مسائل يسع فيها الاختلاف، وله أجره على سلوكه المسلك الشرعي، وصدقه في تحري الحق؛ ففرق بين الأمر بالاختلاف، أو إباحة القصد إليه وبين من وقع فيه من غير قصد إليه.

ومرّة الخلاف أن من تمسك بملذهب في مسألة معينة - من المسائل التي يسع فيها الاختلاف - من حمية وعصبية واستعلاء برأيه، ولم يخلص النظر في الأدلة المعارضة؛ فلبس معذوراً ولا ماجوراً، بل هو متعمد لمخالفة الحق وأهله تمسكاً برأيه، أو خضوعاً لهواه، أو حمية لملذهب إمامه.

وانظر تعليق عسى بن سهل الجبائي الآتي.

رسول الله كفاروس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا أولئك؟»<sup>(١)</sup> ■

■ وقال عيسى بن سهل في التنبيه على شدوذ ابن حزم (ق ٦ - ٧): «وانذر بذلك أيضاً نبيه ﷺ، فقال: «التركبن سنن من كان قبلكم...»<sup>(٢)</sup> الحديث (ب) فأتى بالآية وهذا الحديث في غير موضعهما، لأن الله تعالى ما أراد بذلك الاختلاف تنازع العلماء في الفروع والحوادث ونوازل الأحكام، وإنما أراد تعالى الاختلاف في الأديان، كاليهود والنصارى والمجوس، قاله مجاهد وقناة والأعمش وغيرهم. وأول الآية دليل عليه، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ شَاكِرٌ لِّمَن لَّمْ يَكْفُرْ أَتَىٰ أَتَىٰ رَجِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، أي: مسلمين، قاله قناة، وقيل: [...] [١١٨] نسخر بعضهم لبعض، قاله الحسن. وقد روي عنه مثل الأول.

وقيل: ﴿وَلَا يَرْأُونَ تَغْيِيرَ﴾ أهل الباطل ﴿إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ﴾ أهل الحق ﴿وَلِلَّهِ عِلْمُ﴾ أي: للرحمة، خلق أهل الجنة.

قال أبو جعفر بن النحاس<sup>(٣)</sup>: «هذا قولٌ بيِّنٌ مُّفسَّرٌ، ومن قال: خلقهم للاختلاف، فليس يناقض لهذا، والمعنى (٤): وخلق أهل الباطل للاختلاف. أي: ولا (٥) يزال أهل الباطل مختلفين في دينهم ﴿إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ﴾ أهل الإسلام، لا يختلفون في دينهم ولذلك خلق أهل السعادة للسعادة، وأهل الشقاء للشقاء، وبين هذا قوله ﴿وَتَنَزَّلُ كَلِمَةً رَبِّكَ لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَكْثَرِينَ﴾ [هود: ١١٩].

هذا قول أهل العلم في الآية.

(١) أخرجه البخاري في (٧٣١٩): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لتبعض سنن من كان قبلكم».

(أ) سيأتي تخريجه.  
(ب) العبارة لابن حزم في «النتك المختصرة»، ورجعنا في تقسيمنا لهذا الكتاب أنه مختصر «الصادع» هذا، والله أعلم.

(ج) انظر ملحق رقم (٤).

(د) في «معاني القرآن الكريم» (٣/ ٣٩٠).

(هـ) عند النحاس: «لأنه يذهب إلى أن المعنى».

(و) بعدها عند النحاس: «فأبينا قول الحسن الذي ذكرناه، ويكون المعنى: ولا...».



## ١ - فصل

٧ - فكان<sup>(١)</sup> مما حدث بعده [أربعة]<sup>(٢)</sup> أشياء، غلط فيها قوم<sup>(٣)</sup> فتدبثوا بها، ووفق الله تعالى آخرين لإسقاط القول بها وسرهم للثبات على ما بيّنه الله<sup>(٤)</sup> تعالى<sup>(٥)</sup> في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ.

٨ - وتلك الأشياء التي حدثت هي: الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد<sup>(٦)</sup>، فكان حدوث الرأي في القرن الأول قرن الصحابة [ﷺ]<sup>(٧)</sup>، مع أنّ

= والتحديث الذي ذكره: رواه عبد الله بن عمرو قال النبي ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمِّي مَا أُنِي عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، مَثَلًا بِمَثَلٍ، حَذَوُ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَإِنْ أُمِّي سَفَرَتْ عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً». قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وقد روي من طريق أبي هريرة، وأتس، وغيرهما بالقاظ متقاربة المعنى، ولم يقل أحد - بحمد الله - أنه في اختلاف أهل العلم في الأحكام، وإنما هو في أهل البدع المتفارقة لجماعة المسلمين، ولي الأهواء المضلة التي أكثرها كفر، وبيّن ذلك قوله ﷺ في الفرقة الناجية: إنها التي هي على ما كان عليه هو وأصحابه، وقد حدث بين أصحابه [ﷺ] اختلاف في الفروع والنوازل، ولم يدخلوا بذلك في الفرق المذمومة، وكذلك التابعون وتابعوهم إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين. وهذا شأن ابن حزم في شواهد، يجعلها في غير موضعها، ويستشهد بها على خلاف معانيها جهلاً أو عناداً؛ لرقّة دين (...)<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر ملحق (٥) آخر الكتاب.


(٢) في نسخة غوطا: «وكان».

(٣) ما بين الممقوتين سقط من نسخة غوطا. (٤) في (ب): «القوم».

(٤) سقط لفظ الجلالة من نسخة (ب). (٥) في نسخة غوطا: «هز وجل».

(٦) ذكر هنا خمسة أشياء؛ مع أنه نص قبل قليل على أنها أربعة؛ ولعله عدّ التعليل تابعاً للقياس.

(٧) من نسخة غوطا فقط.

كُلِّ مَنْ رَوَى<sup>(١)</sup> مِنَ الصَّحَابَةِ  فِي ذَلِكَ شَيْءٍ فَكُلُّهُمْ<sup>(٢)</sup> مُتَبَرِّءٌ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، غَيْرُ<sup>(٤)</sup> قَاطِعٍ بِهِ، وَهَكَذَا فَضْلَاءُ كُلِّ قَرْنٍ بَعْدَهُمْ<sup>(٥)</sup> إِلَى زَمَانِنَا هَذَا.

٩ - وَحَقِيقَةُ مَعْنَى لَفْظِ<sup>(٦)</sup> الرَّأْيِ الَّذِي اخْتَلَفْنَا فِيهِ: هُوَ الْحُكْمُ فِي الذِّينِ بِغَيْرِ نَصٍّ، وَلَكِنْ بِمَا رَأَى<sup>(٧)</sup> الْمَفْتِي أَوْحَاطَ وَأَعْدَلَ فِي التَّحْرِيمِ أَوْ التَّحْلِيلِ أَوْ الْإِجَابِ<sup>(٨)</sup>.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَعَرَفَ مَا<sup>(٩)</sup> مَعْنَى الرَّأْيِ اكْتَفَى<sup>(١٠)</sup> فِي إِجَابِ الْمُنْعَ مِنْهُ بِغَيْرِ بَرَهَانٍ؛ إِذْ هُوَ قَوْلٌ بِلا بَرَهَانٍ.

١٠ - ثُمَّ حَدَّثَ الْقِيَاسُ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي<sup>(١١)</sup>، وَقَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَأَنْكَرَهُ

(١) فِي (ب): «رَوَى عَنْهُ».

(٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «رَوَى عَنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ فَكُلُّهُمْ».

(٣) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «عَنْهُ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب). (٥) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «لَفْظُهُ».

(٦) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «إِرَاءَهُ» وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مُحْتَمِلَةٌ.

(٧) عَرَفَهُ فِي رِوَايَتِهِ تَفْسِيرُ الْفَاطِ تَجَرِي بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْأَصُولِ (٤١٦/٤ - ضَمِنَ قُرْسَانِلُ ابْنَ حَزْمٍ) يَقُولُهُ: «الرَّأْيُ: مَا ظَنَّنَهُ النَّفْسُ صَوَاباً دُونَ بَرَهَانٍ» وَعَرَفَهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (٧٥٧/٦) يَقُولُهُ: «إِنَّهُ الْحُكْمُ بِمَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ أَصْلَحَ فِي الْعَاقِبَةِ وَفِي الْحَالِ»، وَأَنْظَرُ لِرِوَايَةِ مَا زَبْرَنَاهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ (مَطْلَعُ) (الْفَصْلُ الْأَوَّلُ) مِنْ تَعْرِيفِ الرَّأْيِ وَأَصْلِ اسْتِقْنَائِهِ وَأَنْوَاعِهِ وَأَقْسَامِهِ.

(٨) فِي (ب): «وَأَكْتَفَى».

### (٩) بَلِ الْقِيَاسُ كَانَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup> [الذَّهَبِيُّ].

(١) قَالَ أَبُو حَيْدَةَ: كَانَ ابْنُ حَزْمٍ يَقْصِدُ ائْتِثَارَ الْقِيَاسِ وَكَثْرَةَ اسْتِعْمَالِهِ، أَمَا تَأْرِخُ ظُهُورِهِ، فَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ. كَمَا دَرَكْنَاهُ مُدَلِّلِينَ عَلَيْهِ فِي تَقْدِيمِنَا لِلْكِتَابِ (الْفَصْلُ الْأَوَّلُ) مِنْهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «لَيْسَ الْقِيَاسُ بَرَهَاناً فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَبِيلٌ لِمَعْرِفَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْمُقَيِّسِ وَالْمُقَيَّسِ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا لَيْسَ هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي إِجْرَاءِ الْحُكْمِ اثْبَاتاً وَنَقِياً وَاقٍ مَا يُظْهِرُهُ الْقِيَاسُ مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ اخْتِلَافٍ». قَالَ: «وَإِنَّ ابْنَ حَزْمٍ فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ هَذَا. وَفِي شَيْءٍ كَتَبَهُ لَا يَنْكَرُ حَدُوثَ الْقِيَاسِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ. وَإِنَّمَا يَنْكَرُ حَدُوثَهُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، وَهُوَ إِجْرَاءُ الْحُكْمِ وَقْفَهُ».

سائرهم وتبرقوا منه. ومعنى لفظ<sup>(١)</sup> القياس الذي اختلفنا<sup>(٢)</sup> فيه: فهو<sup>(٣)</sup> أنهم قالوا: يجب أن يُحكم بما<sup>(٤)</sup> لا نص فيه من الدِّين بمثل الحكم بما<sup>(٥)</sup> فيه نص، أو فيما<sup>(٦)</sup> أجمع عليه من أحكام الدِّين. ثم اختلفوا؛ فقال خُذْهُمَا: لاتفاقهما في حلّة الحكم. وقال بعضهم<sup>(٧)</sup>: لاتفاقهما في وجو من الشَّبه.

١١ - وقلنا نحن: هذه القضية باطلة<sup>(٨)</sup> في ثلاثة مواضع:

أحدها: قولهم: «فيما لا نص فيه»، وهذا معدوم جملة؛ إذ ما لا نص فيه ليس من دين الله تعالى<sup>(٩)</sup>، والدِّينُ كُلُّهُ منصوِّصٌ عليه<sup>(١٠)</sup>.

وثانيها: أنه<sup>(١١)</sup>

(١) في نسخة غوطا: «اللفظة».

(٢) في الأصل: «اختلفنا». وفي (ب) ونسخة غوطا: «اختلفنا» بزيادة الضمير، ولعله الصواب، أو أن تكون كما في الأصل: «اختلفنا»: يعني الفريقين المختلفين في القول بالقياس من أهل القرن الثاني، والله أعلم.

(٣) في (ب) ونسخة غوطا: «هو».

(٤) كلا في الأصل و(ب) ولعل الصواب: «فيما»، ومكذا في نسخة غوطا.

(٥) في نسخة غوطا: «فيما».

(٦) في (ب): «وقبما» دون «أو».

(٧) هم طوائف من الحنفيين والمالكيين، صرح به المصنف في «الإحكام» (٥٣/٧)، وسبق في تقديمنا الكتاب إيراد كلامه مطولاً.

(٨) في نسخة غوطا: «قضية باطل».

(٩) سقطت من نسخة غوطا.

(١٠) قال ابن عقيل: توجه ذلك: أن الوقائع إما منصوِّص عليها باسمها، كالنص على حكم الربا باسمه، وإما منصوِّص عليها بصفات ومعاييرها، كالاعتداء الذي يضمُّ شئيات عديدة، كالغرب والقتل؛ فالحكم لو صف الاعتداء بأي اسم وجد، وكتحريم أكل المال بالباطل؛ فيشمل الغرر والمقامرة والرِّشوة؛ فالحكم لهذا الوصف في أي محل وجد. وإما مسكوت عنها لم ينص عليها لا بالاسم ولا بالمعنى، فالحكم فيه الإباحة؛ لأنها عفو بنص الحديث، ويُسْتَصْحَب فيها حكم البراءة الأصلية بضرورة النظر. ونقل الأستاذ سعيد الأفغاني في تعليقه على تلخيص ابن عربي: لهذا الكتاب قول البخاري: «ولا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة».

قال أبو عبيدة: استوفيت الكلام على هذه المسألة فيما قدمناه في (الفصل الأول) من تقديمنا للكتاب، والحمد لله على آلائه القاهرة والياطنة.

(١١) في نسخة غوطا: «حتى أنه بزيادة (حتى)».

لو وُجد لما جاز أن يُحكم بحكم<sup>(١)</sup> فيه نص<sup>(٢)</sup>، هذه دعوى بلا برهان.

وثالثها: قولهم: «الاتفاقهما في علّة الحكم»، ولا علّة لشيء من أحكام [الدّين الذي شرعه]<sup>(٣)</sup> الله تعالى؛ إذ دعوى العلّة في ذلك قول بلا برهان<sup>(٤)</sup>.

١٢ - ثم حدث الاستحسان في القرن الثالث كذلك. ومعنى لفظة<sup>(٥)</sup> الاستحسان: هو أنه يفتي بما يراه حسناً فقط. وهذا باطل؛ لأنه أتباع الهوى [ومنهم من قسّر الاستحسان بأن يفتي المستفتي بما استحسنته]<sup>(٦)</sup> من أقوال القرن الأوّل والثاني<sup>(٧)</sup>.

(١) بدّلها في نسخة غوطا: «بما».

(٢) هكذا في الأصول، والسياق يقتضي أن تكون «بحكم ما فيه نص»، فإن الكلام عن مسألة ليس فيها نص، وفي «ملخص ابن عربي»: «لو وجد لما جاز أن يحكم بذلك».

وعلق ابن عقيل هنا بقوله: «أهل القياس لا يسلمون بأن ذلك دعوى بلا برهان، بل البرهان عندهم ما كشف عنه القياس من معاني جعلوها يراعين للإلحاق كالشبه، والملة، والوصف المنضبط. والصواب - على سبيل تنزيه أبي محمد في الاستدلال -: أن المعاني التي يكشف عنها القياس لا تخلو من أن تكون معتبرة شرعاً، أو غير معتبرة... فإن كانت معتبرة فالقياس منصوب عليه بالمعنى؛ لأن المعتبر شرعاً موجود فيه؛ فمهمة القياس حينئذٍ إظهار ما هو معتبر شرعاً، وليست مهمته إثبات الحكم بما نعتبه نحن معنى يقتضي التسوية في الحكم... وإن كان غير معتبر شرعاً فلا يحق لنا أن نجري الأحكام بمعاني غير معتبرة شرعاً... وبرهان المعتبر وغير المعتبر خارج نطاق عملية القياس».

وأما على غير النزول، فينبغي أن تكون مباحة الأمر الثاني هكذا: نعم توجد وقائع غير منصوب عليها لا بالاسم ولا بالوصف، ولكن حكمها منصوب عليه بوصف «ما سكّت عنه الشرع» وهو الإباحة، فلا يجوز أن نبتغي حكماً غير ذلك».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) قال ابن عقيل: «بل لبعض أحكام الشريعة علل بغير المعنى الذي ينكره أبو محمد».

قال أبو هيب: سبق تفصيل الكلام على الملة والتعليل، وبيان أن الشريعة معللة، فانظر (الفصل الأول) من (المقدمة).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (ب): «استحسنه».

(٧) عرف ابن حزم الاستحسان في «الإحكام» (٦/٧٥٧)، فقال مُؤَوِّباً: «باب في الاستحسان والاستنباط، وفي الرأي، وإبطال كل قلّة ثم قال: «إنما جمعنا هذا كله في باب واحد؛ لأنها كلها لفظاً واقعة على معنى واحد، لا فرق بين شيء من المراد بها، وإن اختلفت الألفاظ، وهو: الحكم بما =

١٣ - وقد علم كلُّ من عقل أنَّ آراء<sup>(١)</sup> مَنْ دُونَ الْمُعْصُومِ عليه السلام، وأقواله لن تخلو من الخطأ ضرورة. وَمَنْ أَقَدَّمَ عَلَى الْفَتْوَى بِمَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ الْخَطَأَ وَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ بِتَخْمِينِهِ<sup>(٢)</sup>؛ فَهُوَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْخَطَأِ بَيِّقِينَ لَا شَكَّ فِيهِ، هَذَا مَعَ أَنَّ أَهْوَاءَ الْمُسْتَحْصِنِينَ تَخْتَلِفُ فِي الْإِسْتِحْصَانِ<sup>(٣)</sup>.

١٤ - ثُمَّ حَدَّثَ التَّقْلِيدُ وَالتَّعْلِيلُ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ [أَيْضاً كَذَلِكَ]<sup>(٤)</sup>.

١٥ - وَالتَّقْلِيدُ: هُوَ أَنَّ يَفْتِيَ فِي الدِّينِ بِفُتْيَا؛ لِأَنَّ<sup>(٥)</sup> فَلَانًا الصَّاحِبَ أَوْ فَلَانًا التَّابِعَ أَوْ فَلَانًا الْعَالِمَ أَفْتَى بِهَا<sup>(٦)</sup> بَلَا نَصٍّ فِي ذَلِكَ.

- رَأَى الْحَاكِمُ أَصْلَحَ فِي الْعَاقِبَةِ فِي الْحَالِ، وَهَذَا هُوَ الْإِسْتِحْصَانُ لِمَا رَأَى بِرَأْيِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ اسْتِخْرَاجُ ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي رَأَاهُ وَقَالَ فِيهِ (٤٥/١) أَيْضاً:  
فَوَالِإِسْتِحْصَانُ هُوَ مَا اسْتَشْنَهَ النَّفْسَ وَوَاقَفَهَا؛ كَانَ غَطَاءً أَوْ صَوَاباً؛ وَقَارَنَ هَذَا الْكَلَامَ فِي تَعْرِيفِ الْإِسْتِحْصَانِ بِمَا عَرَفَهُ بِهِ الْقَائِلُونَ بِهِ، انْظُرْ: «كَشَفُ الْقُبَابِ» (٢٣٧/٦ - وما بعدها)، تَفْسِيرُ التَّحْرِيرِ (٧٨/٤).  
وَمَا سَيَأْتِي فِي فَرْعِي (٢٤٦، ٢٤٨) وَالتَّعْلِيلُ عَلَيْهَا. فَهَذَا بَيَانُ الْمَقْبُولِ مِنَ الْمَرْغُوبِ فِي الْإِسْتِحْصَانِ، وَعَلَى ابْنِ عَقِيلٍ هُنَا قَالَ مَا نَحْنُهُ: اسْتِحْصَانُ الْفَرْدِ الْمُرْسَلِ - وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَخَذْتُ بِهَذَا الْحُكْمِ لِأَنَّهُ سَيُحْكَمُ عِنْدِي، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَهُ دَلِيلًا غَيْرَ مَجْرَدِ اسْتِحْصَانِهِ - لَيْسَ حُجَّةً عَلَى أَحَدٍ، وَدَعَكَ مِنْ كَوْنِهِ حُجَّةً فِي دِينِ اللَّهِ، أَمَّا الْإِسْتِحْصَانُ الْمَعْلَلُ بِمَصْلَحَةٍ وَفَوَءَ دَلِيلٍ فَلِذَلِكَ وَجِهَ مِنْ وَجُوهِ التَّرْجِيحِ، فَتَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ وَأَعْدَلُهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ مُوَافَقٌ لِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، لِمَوْفُوعٍ لِمَحَاسِنِهَا، ثُمَّ يَتَلَوُ ذَلِكَ السَّعَادَةُ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ، وَتَغْلِبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ظُهُورِ حُجَّةٍ، وَحَسَنِ ثَمَرَةٍ، وَتَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ تَيْسِرُ رَدْفَ أَوْ عَمُومَ نَفْعٍ؛ فَهَذَا هُوَ الْإِسْتِحْصَانُ غَيْرُ الْمُرْسَلِ الْمَعْلَلِ بِأُظْهَرِ أَوْجِهٍ الْحَاجِجِ عِنْدَ تَدَانِيهِمَا، وَلَيْسَ هُوَ دَلِيلٌ فِي ذَاتِهِ. وَإِنَّمَا هُوَ مَسْلَكٌ تَرْجِيحُ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ. وَأَبُو مُحَمَّدٍ إِنَّمَا يَهَاجِمُ بِعَنْفِ الْإِسْتِحْصَانِ الْمُرْسَلِ.

(١) فِي (ب): «الْأَرَاءِ».

(٢) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «أَيُّ لَيْسَ عَلَى يَقِينٍ بِأَنَّهُ عَلَى صَوَابٍ حَسَبَ تَخْمِينِهِ. وَمَا الْمَعْنَى: لَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صِحَّةِ تَخْمِينِهِ. وَالْمَحَقَّقُ فِي هَذَا: أَنَّ الْفَتْوَى تُجْرَى عَلَى رِجْعَانِ الصَّوَابِ، وَمَرْجُوحَةِ الْخَطَأِ؛ وَهَذَا يَكُونُ تَقْدِيرُ الْخَطَأِ احْتِمَالُ مَرْجُوحٍ لَا حِلْمَ مُحَقِّقٍ. وَالتَّوَرُّقُ بِتَعْطِيلِ الرَّجْعَانِ عِنَادَ، وَإِسْقَاطِ لِلْحُجَّةِ، وَالْعَمَلُ بِشِرِّ الرَّجْعَانِ مَقْدُودٌ وَتَحْكِيمٌ».

(٣) يَدُلُّ مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَقَوْلُ بَلَا بَرَهَانَ، وَالْأَهْوَاءُ تَخْتَلِفُ فِي الْإِسْتِحْصَانِ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٥) فِي (ب): «يَقِينًا أَنْ».

(٦) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «الآن فَلَانًا الْعَالِمَ، أَوْ فَلَانًا الصَّاحِبَ أَفْتَى بِهَا» وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «لَيْسَ فِي -

١٦ - وهذا باطل؛ لأنه قولٌ في الدِّينِ بلا برهان، وقد يختلف الصحابة والتابعون والعلماء في ذلك<sup>(١)</sup>. فما الذي جعل بعضهم أولى (أمن بعض بالاتباع الموجب للتعليد الذي لا يتعدى المقلد فيه حكم مرّ قلده إلى حكم غيره، هذا على ما يُوجبه البرهان على أهل التعليد)<sup>(٢)</sup>.

١٧ - وأما التعليل: فهو أن يستخرج المقتضى علّة الحكم الذي جاء به النص.

١٨ - وهو<sup>(٣)</sup> باطل بيقين؛ لأنه إخبار عن الله تعالى أنه إنما حكم [بذلك الحكم]<sup>(٤)</sup> من أجل تلك العلّة<sup>(٥)</sup>، [وأنه]<sup>(٦)</sup> كل ما لوحظت تلك العلّة فيه؛ فله من الحكم مثل ما للحكم المعلن<sup>(٧)</sup>، وهذا كذبٌ على الله تعالى<sup>(٨)</sup> [جهاراً]<sup>(٩)</sup>، وإخبارٌ عن الله [تعالى]<sup>(١٠)</sup> بما لم يُخبر به [عن نفسه]<sup>(١١)</sup>. فمن عرف حقيقة هذا الوجه<sup>(١٢)</sup> [وكشف عن بصيرته بهدي سابق له]<sup>(١٣)</sup> اكتفى في إبطالها بذلك دون

= السياق المذكور يعود إليه ضمير التأييد في قوله: «بها»... فيحمل ذلك على تقدير كلمة «الفتوى» من قوله السابق: «أن يفتي».

وأين عربي قدر كلمة «مسألة»، فقال في تلخيصه: «والتقليد هو أن يفتي المقتضى بمسألة: لأن الإمام الغلاتي أفتى بها... إلخ».

(١) يعني: قد يختلفون في مسألة ما ياجتهدهم.

(٢) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «أولى بالاتباع من بعض»، وما بعد «الموجب للتعليد» سقط من (ب).

(٣) في نسخة غوطا: «وهذا».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٥) قال ابن عقيل: «يتوجه هذا الرد بقليلين غير مسلمين لأبي محمد:

أولهما: المنع من معرفة العلّة بغير نص، والمحقق أن العلّة قد تستلزم بضرورة العقل.

وثانيهما: دعوى أن كل علة بالنص أو الاستنباط تكون علة كافية... وليس هذا بصحيح؛ بل قد تكون العلّة علة باعتبارنا؛ لأنها جزء علة، أو واحدة من علل؛ فحياة الناس [إحدى علل شرعية القصاص، ولكن هناك علل أخرى هي تحقيق العدل بشفاء صدر المظلوم، ومحض النية].

قال أبو حبيبة: سبق في (الفصل الأول) من (التقديم) أن ابن حزم مع احترافه بالعلّة المنصوصة - وسيأتي تصريحه بذلك في هذا الكتاب، (الفقرات: ١٨٦، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨) إلا أنه يرى أن إعمالها وتعمدّها يحتاج إلى دليل مستقل، وهذا من جموده.

(٦) في (ب): «وأن».

(٧) سقط من (ب).

(٨) في نسخة غوطا: «هذه الوجوه».

تكلّف برهان، كيف<sup>(١)</sup> والبراهين قائمة على بطلانها من القرآن والسّنن ومن المعقول [وبالله التوفيق]<sup>(٢)</sup>.

١٩ - برهان ما ذكرنا من حدوث [القياس والاستحسان والتعليل والتقليد بعد الصحابة] <sup>(٣)</sup> أنه قد صرح عن كثير من الصحابة [رضي الله عنهم] <sup>(٤)</sup> الفتيا في بعض المسائل الواردة بالرأي، ولم يأت [فقط] <sup>(٥)</sup> عن أحد منهم القول بالقياس، إلا في الرسالة المنسوبة إلى عمر <sup>(٦)</sup>، وخبر موضوع عن علي <sup>(٧)</sup>:

٢٠ - [حدثنا به أحمد بن محمد بن الجصور: حدثنا وهب بن مسرة<sup>(٨)</sup>: حدثنا ابن وضاح: حدثنا ابن مصغر: حدثنا بقة: حدثنا محمد بن عبد الرحمن: عن الحجاج بن أرطاة عن الأحنف بن شعيب<sup>(٩)</sup> عن عاصم [بن ضمرة]<sup>(١٠)</sup> عن علي <sup>(١١)</sup> قال: «القياس لمن عرف الحلال والحرام شفاء للعالم»<sup>(١٢)</sup>، [برويه]<sup>(١٣)</sup> بقة ضعيف، والحجاج ساقط، والأحنف [بن شعيب]<sup>(١٤)</sup> مجهول.

٢١ - وأما من<sup>(١٥)</sup> الرسالة عن عمر، فإن فيها: «وقس الأمور، واغرف الأشياء [والنظائر]<sup>(١٦)</sup> والأمثال، واعمد<sup>(١٧)</sup> إلى أولها بالحق وأحبها إلى الله عز وجل فاقض به»<sup>(١٨)</sup>.

(١) في نسخة غوطا: «كيف».

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من نسخة غوطا، «وبدله في كلمة غير مقروءة، ولعلها «القياس».

(٤) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٥) في (ب): «ميسرة».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في سننه الأحنف بن شعيب: «شيخ لا يعرف» كما في لسان الميزان (٣٢٩/١)، وحجاج صدوق، وليس كما قال ابن حزم، وابن المصنف هو محمد صدوق ترجمه ابن أبي حاتم (١٠٤/٨)، وابن وضاح هو محمد صاحب كتاب «البدع والنهي عنها»، والأثر ليس في المطبوع من كتابه، وعلى كل فالإسناد ضعيف. والله أعلم.

(٨) سقطت من (ب) ونسخة غوطا.

(٩) في نسخة غوطا: «ثم أحمد».

(١٠) أخرج ابن حزم الرسالة بسنده في «الإحكام» برقم (٢٢٥٥ - بتحقيق).



وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٠٧/٤)، أو رقم (٢٣٨١ - بتحقيقي)، وابن أبي الدنيا في «القضاء»، وفي الإخلاص والنية (رقم ٨٠ - مختصراً)، - وعنه الفيتوري في «المجالسة» (٢٦٧/٨) رقم ٣٥٣٤ - بتحقيقي)، ومن طريقه ابن مريم في «مناصرة الأبرار» (٢٩٣/٢) - وروى في «أخبار القضاء» (٧٠/١) - ٧٣، ٢٨٣ - ٢٩٣)، والقاضي المعافى، - ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٢٣٥/٢ - ٢٣٦)، - وابن القاص في «أدب القاضي» (١٦٨/١)، والبيهقي (٦٥/٦ و ١٠٦/١٠، ١١٩، ١٣٥، ١٨٢، ٢٥٣ - مفرداً)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٢/٣٢) - ط دار الفكر)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٠٠/١)، والهروي في «فهم الكلام» (ص ١٨١)، وابن حزم في «المحلى» (٣٩٩/٩) وابن عبد البر في «الاستبصار» (٣١/٢٢) وابن الجوزي في «تاريخ عمر» (١٣٥) وابن العربي في «عارضة الأحوزي» (١٧٠/٩)، من طرق عن ابن هبيرة، عن إدريس الأودي قال: أثبت سعيد، وفي رواية: أخرج إلينا سعيد بن أبي بزة به.

وهذا إسناده وجده ثقات مشهورون؛ لكن رواية سعيد إنما هي من كتاب عمر، وسعيد هذا رواه عن ابن عمر مرسلة، فكيف عن عمر؟ مات بعد المئة وثلاثين.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٥/٤)، والبيهقي (١٥٠/١٠)، و«معرفه السنن والآثار» (٢١٠/١٤) - ٢٤١ رقم ١٩٧٩٢) وابن عساكر (٧١/٣٢)، من طريق جعفر بن برقان، عن معمر البصري، عن أبي العوام البصري، قال: كتب عمر بن الخطاب... وذكره.

وهذا إسناده جيد، وأبو العوام هذا هو عبد العزيز بن الربيع من الثقات، لكنه لم يذكر عمر، وانظر «الإرواء» (٢٤١/٨).

قال البيهقي عقب في «المعرفة»: «وهذا الكتاب قد رواه سعيد بن أبي بردة، وروى عن أبي المليح الهذلي أنه رواه، وقال: وهو كتاب معروف مشهور، لا بُدَّ للقضاة من معرفته والعمل به». قلت: ورواية أبي المليح، أخرجه أبو يوسف القاضي في «الخروج» (ص ٢٦٤ رقم ٢٠/٢٠٢ ط إحسان ميسر، مختصراً)، - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠/٣٢) - ٧١ - ط دار الفكر، مطولاً) - والمدارقطني في «السنن» (٢٠٦/٤ - ٢٠٧ أو رقم ٤٣٨٠ - بتحقيقي) والبيهقي (١٩٧/١٠)، وابن عساكر (٧٠/٣٢)، والسيروطي في «الأشياء والظواهر»، عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح به. وعبيد الله بن أبي حميد، ضعيف، بل تركه أحمد، وقال البخاري: منكر الحديث، وتابعه أبو بكر الهذلي. وهو متروك عند محمد بن الحسن، كما في «المبسوط» (٦٠/١٦)، وأبو المليح لم يسمع من عمر.

قال الجاحظ في «البيان والتبيين» (٤٨/٢): «رسالة عمر - عليه السلام - إلى أبي موسى الأشعري - رحمه الله - رواها ابن عينة رأبو بكر الهذلي وعلمة بن معارب، رويها عن قتادة. ورواها أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، عن أبي المليح أسامة الهذلي، أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري... وساقها.

قلت: ورواها الشعبي، فيما أخرجه هناد في «الزهد» (٤٣٦/٢) رقم ٨٥٩ - مختصرة، - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥٠/١)، - والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠٢ - ٣٠٣ - أخبار المشيخين) مطولة.

ورواها - أيضاً - مطولة: الوليد بن معقلان، عند: ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٧٧٥/٢ - ٧٧٦)، -

وابن حزم في «الإحكام» (٤٤٢/٢ و ١٤٦/٧) و«المحلى» (٣٩٣/٩)، وفيه عبد الملك بن الوليد بن معدان، متروك، ساقط بلا خلاف وأبوه مجهول، قاله ابن حزم.

ورواها أيضاً: عيسى بن موسى، عند: البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٠١) - أخبار الشيخين، وقناد، عند: معمر في «الجامع» (٢٠٦٧/٦) - بنو جند، قاله ابن منلق في «أصوله» (١٣٢٣/٣).

وذكر هذه الرسالة، واهتدى بها كثير من العلماء، وتداولتها كتب الأدب، ومدحتها، فقيم «الكامل» (١/ ١٩ - ط الدالي) للمبرور عنها: وهي التي جمع فيها - أي عمر - جمل الأحكام واختصرها بأجود الكلام، وجعل الناس بعده يتخلدونها إماماً، ولا يجد شوقاً عنها تنقيلاً، ولا ظالم من حذرهما محبهاً، وساقها، وفسر غريبها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٧١/٦): «ورسالة عمر المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تداولها الفقهاء، ويتوا عليها واعتمدوا على ما فيه من الفقه وأصول الفقه، ومن طرفها ما رواه أبو عبيد وابن بطة وغيرهما بالإسناد الثابت عن كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال: ...»، وذكرها.

وعزه ابن حزم في «المحلى» (٣٩٣/٩) لأبي عبيد، وعلقه من طريق كثير بن تيمية في «عيون الأخبار» (١٣٣/١).

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٩٦/٢): «ورسالة ابن حزم من طريقين وأحدهما بالانقطاع. لكن اختلاف المفرد فيها مما يقوّي أصل الرسالة، لا سيما وفي بعض طرقه أن رواه أخرج الرسالة مكتوبة». وجوّد التلخيص في «معان اصطلاح» (ص ٢١٩) إسناده رسالة عمر رضي الله عنه، وانظر: «نصب الرتبة» (٨١/٤)، و«النراية» (٢٩٥)، و«الجامع الكبير» (١١٥٦/١)، و«عارضة الأحوقي» (١٧٠/٩) - وفيه: «وقد رويت من أسانيد كثيرة، لا تطول بها، وشهرتها أغنت عن إسندها» - و«الاستذكار» (٥/ ٢٩٧) - وفيه: «وهذا الخبر روي عن عمر من وجوه، رواه أهل الحجاز، وأهل العراق، وأهل الشام، ومصر، والحمد لله».

ومما ينبغي ذكره هنا أمور:

الأول: اتخذ ابن القيم التعليق على هذه الرسالة وسيلة للإناضة في كثير من أمراء التشريع التي نصب ابن القيم نفسه ليانها، والدفاع عنها، وكتابه «إعلام الموقعين» يكاد يكون كتاباً موضوعاً لشرح رسالة عمر - ﷺ -.

الثاني: ورد في هذه الرسالة أحاديث نبوية، لم يرفعها عمر إلى النبي ﷺ، مثل: «البيعة على من ادعى»، «الصلح جائز بين المسلمين»...

الثالث: طعن المصنف في صحة هذه الرسالة، في مواطن من «المحلى»، منها (٥٨/١ مسألة ١٠٠) قال: «في الرسالة المكذوبة على عمر» وكذا في مسألة (١٧٩٣) و(١٨٠٣)، وقال فيما يأتي قريباً: «وهذه رواية لا تصح، لأنها إنما جاءت من طريق عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه، وكلاهما متروك الحديث، ومن طريق عبد الله بن أبي سعيد وهو مجهول، وأيضاً لأن مثلها بعيد عن عمر» وكذا في مواطن من «الإحكام» أيضاً، منها: (١٤٦/٧ - ١٤٧)، و«النبذة» (١١٠).

وهذا الزعم يشهد ابن معدان بها غير صحيح، وإن قاله ابن حجر في ترجمته في «اللسان» (٢٢٧/٦) -

انظر في الرد على ابن حزم: «المنقح» (٢٤٧/١)، وأصول الفقه لابن مفلح (١٣٢٤/٣)، و«المعتبر» (ص ٢٢٢)، و«الإرواء» (٢٤١/٨)، و«نهرس الليالي» (ص ٨٩)، تعليق العلامة الشيخ أحمد شاكر على «المحلى» (٥٦/١ - ٥٧)، وابن حزم، حياته وعصره (٣٨٨ - ٣٨٩) للشيخ محمد أبو زهرة، و«الأبحاث السامية» (١١٨/١ - ١١٩) للشيخ محمد السوير التلواني، و«منهج عمر بن الخطاب في التشريع» (ص ٤٨ - ٥٠) لمحمد بلتاجي، ومجلة «العربي» الكويتية: عند (٧٩) (ص ٢٠)، سنة ١٩٦٥م، و«رسالة القضاء لأمبر المؤمنين» لأحمد سحتون (ص ٢٠٩ وما بعد، ٤٣٧ وما بعد)، و«رسالة عمر» لبازمول (ص ٣١٢ - ٣٨).

الرابع: اعتمد المصنف في «بغية الأمل» (٨٣/١ - ٨٣) بهذه الرسالة واستنباط الأحكام منها، وبيان غريبها.

الخاص: كتب مرجوليوت فصلاً عن هذه الرسالة في مجلة «الجمعية الآسيوية» عمد فيه للمقارنة بين ثلاث روايات اختارها، وهي: رواية الجاحظ، وابن قتيبة، وابن خلدون في تاريخه (١/٣٩٠ - ٣٩١). وحاول أن يجعل من اختلاف الروايات سبباً للتشكيك في صحتها، وعجب أن تكون هذه الرسالة قد نقلت شفاهاً من عمر لأبي موسى! وليس أحد الأمرين - فيما ترى - داعياً للتشكيك في صحة هذه الرسالة. أما الثاني: فلأن أغلب الروايات تدور على سعيد بن أبي بردة، وفيها يقول الراوي عنه: «فأخرج لنا كتاباً»، وأما الأول: فلأن اختلاف الروايات في الحديث لا يكون سبباً نادحاً فيه، وموجباً لرده، خصوصاً وأن هذا الكتاب عن عمر لا عن الرسول ﷺ، وهو مكتوب في معنى خاص، لا يغير من شأنه اختلاف الروايات فيه، ما دامت كلها تحمل هذا المعنى، والعلماء الغيبيون بالأخبار، وطرق نقلها، لم يشكوا في صحتها، من التعليل على أخبار القضاة (١/٧٤) بتصرف وزيادة.

وعلق في هذه الرسالة: اليهودي المجري جولد تمهيد، كما في نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي (٧٥) لعلي حسن عبد القادر، والمستشرق جوستاف فون جرينارم في كتابه «حفاوة الإسلام»، انظر مقدمة التحقيق لكتاب «أقضية النبي ﷺ» (ص ٦٣) لأحمد حسن جابر وعلي أحمد الخطيب. وشكك محمود بن هرونس في كتابه «تاريخ القضاء في الإسلام» (١٤ - ١٦) في صحتها، ولا دليل يعتمد عليه في هذا التشكيك!!

السادس: وقعت زيادات على الموجود في كتب الرواية من هذه الرسالة عند أبي العباس علي بن عبيد المظني (ت ٥٧٠هـ) وذلك في كتابه «النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام» (٢/٢٦ ط). السابع: أفرد محمد بن محمد بن أبي الفاسم القسطنطيني شرح هذه الرسالة بجزء مفرد، سماه: «الافتتاح من الملك الوهاب في شرح رسالة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب»، وهي مخطوطة في الخزائن الملكية بالرياض.

الثامن: قام الدكتور الشيخ سعود بن سعد بن حبيب بدراسة هذه الرسالة، والرد على الاعتراضات والشكوك حولها، سواء من الأقدمين أم من المعاصرين، وذكر أربعين مصدراً ورجعاً من كتب =

٢٢ - وهذه رواية<sup>(١)</sup> لا تصح عن عمر [رضي الله عنه]<sup>(٢)</sup>؛ لأنها إنما جاءت من طريق عبد الملك بن الوليد<sup>(٣)</sup> بن معدان عن أبيه، وكلاهما متروك الحديث. ومن طريق عبد الله بن أبي سعيد، وهو مجهول.

٢٣ - [وأيضاً، فإنّ مثلها بعيد عن عمر، ويكفي من هذا قوله فيها: «إنّ تعمد<sup>(٤)</sup> إلى أحبّها إلى الله تعالى»، وحاش الله أن يقول عمر هذا القول، وبيّقين يدري كل ذي حس سليم أن<sup>(٥)</sup> أحبّ الأشياء إلى الله تعالى لا تُعرف إلا بإخبار

السنة، والتاريخ، وعلوم القرآن، والفقه، والآداب، ذكرت هذه الرسالة واعتنت بها، ونشر دراسته هذه في مجلة البحوث الإسلامية (العدد السابع، ص ٢٦٩ - ٢٨٩). وقام - أيضاً - الدكتور الشيخ ناصر بن عقيل الطريقي بكتابة بحث مفيد حولها، بعنوان: «رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري وبيان ما تضمنته من توجيهات للقضاء» ونشره في مجلة البحوث الإسلامية - أيضاً - (العدد السابع عشر، ص ١٩٦ - ٢٥٤)، وقام - أيضاً - الأستاذ أحمد سحنون بكتابة دراسة مستقلة بعنوان: «رسالة القضاء لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، توليف وتحقيق ودراسة، ونشرت عن وزارة الأوقاف بالمغرب، سنة ١٤١٢هـ، دافع فيها عن صحة الرسالة، وقام أيضاً أحمد بازمول بكتابة دراسة جيدة منشورة بعنوان «رسالة عمر إلى أبي موسى في القضاء وآدابه» رواية ودراسة».

وانظر هذه الرسالة - أيضاً - في: «المقدّمات» (١/ ٨٦ - ٨٨)، و«إعجاز القرآن» (١٤٠ - ١٤٢)، و«آداب القاضي» (١/ ٢٥٠، ٥٧٠، ٦٨٨، ٨/ ٢، ٩٣، ٢٣٩) و«الأحكام السلطانية» (٧١، ٧٢) وكلاهما للمأوردي، و«الرياض النضرة» (٢/ ٢٩٧ - ٣٩٨)، و«التفكير العمودية» (١/ ٣٤٧ - ٣٤٨) و«المستصفي» (٢/ ٥٩)، و«آداب القاضي» للمصنف (١/ ٢١٣)، و«أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٥٠٦)، و«تبصرة الأحكام» (١/ ٦١)، و«معالم الفرية» (٩٨)، و«دائع الصنائع» (٩/ ٧)، و«الإحكام» (٢/ ٥٤) للأمدى، و«المبسوط» (١٦/ ٥٩)، و«طلب الطلبة» (١٢٩)، و«الإحكام في نوازل الأحكام» (ص ١٢)، و«نشر الدرر» (٢/ ٢٤ - ٢٥)، و«نهاية الأرب» (٦/ ٢٥٧)، و«مقدمة ابن خلدون» (٢٢٠)، و«مآثر الإنافة» (١٨٠)، و«طبقات الفقهاء» للشبراوي (٣٩)، و«صبح الأعشى» (١٠/ ١٩٣ - ١٩٤)، و«شرح نهج البلاغة» (٣/ ٨١١)، و«جوهرة رسائل العرب» (٢٥٢، ٢٥٣)، و«مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوي والخلافة الراشدة» (٣٤٣ - ٣٤٤)، و«أخبار عمر» للططائريين (ص ٢١٧ - ٢١٨). وعلى هذه الرسالة شيد الإمام ابن القيم **كلّ** بيان كتابه العجيب: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، وانظر منه (١/ ١٥٨ - ١٦٣ - بتحقيق).

(١) في نسخة غوطا: «رسالة». (٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٣) في هامش نسخة (ب) من عبد الملك بن الوليد: «ضعيف»، ونقله عن «التزيب» لابن حجر (ترجمة رقم ٤٢٢٧) وفي نسخة غوطا دون: «ابن الوليد بن معدان» وفيها بعد «عن أبيه»: «الوليد».

(٤) في (ب): «واعمد». (٥) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

الله عز وجل [بذلك عن نفسه<sup>(١)</sup>] وعلى لسان رسوله ﷺ، وإلا فمضيف ذلك إلى الله عز وجل كذب عليه بيقين، قائل عليه ما لا علم له به<sup>(٢)</sup>، وهذا مقرون بالشرك، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُخْلَقْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الاعراف: ١٣٣] ■

■ قال عيسى بن سهل الجبائي في التنبيه على شدوذ ابن حزم (ق ٧ - ٨): «وإنكاره على القائلين من المالكيين وغيرهم احتجاجهم في إثبات القياس بما في رسالة عمر بن الخطاب في القضاء إلى أبي موسى وغيره، وتضعيفه لها، فضعف رواها بزعمه، غير مسموع منه، ولا مضمَّنٍ إليه؛ لأن الكتاب والسنة يؤيدان ما فيها، وتصححان ما تضمنت من معانيها، والقضاء مَعْلُومٌ على ما فيها، من فصول القضاء، وقد ذكرها كثير من العلماء<sup>(١)</sup>، وصدروا بها في كتب الأقضية من دراويشهم، منهم: عبد الملك بن حبيب، ذكرها بأسانيد، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم في كتابه، وهي عن ابن لبابة في الأحكام ابن زيادة، عن العتيبي بإسناده.

وقال الشيخ أبو عمر بن عبد البر في كتاب «الاستبصار»<sup>(ب)</sup> له: «هي مشهورة قد رَوَيْنَاهَا» قال: «وذكرها بإسناده أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز عن أبيه» ورواها أيضاً سفيان، وما شُهر هذه الشهرة، وتواتر من الأخبار هذا التواتر، يسوغ للذي دين -

(١) قال ابن عقيل: «على التسليم بصحة الرسالة فهي محمولة على القياس الذي يُظهر أن المختلف فيه أو المسؤول عنه منصوص على حكمه، فَيُظْهِرُ عدم الفارق في الحكم... بل قد يُظْهِرُ أوليته كقياس رسول الله ﷺ حق الله على دين العباد في أولوية القضاء... مع العلم أن وقام حق العباد ثابت بالنصوص القطعية، وإنما أظهر القياس أولوية حق الله... وهذا القياس نص شرعي في موضعه، فيكون الأصل أولوية حق الله في أركان الإسلام... وفيما دون ذلك يقدم حق العباد: لأن الله سبحانه يعفو عن حقه، والعباد لا يفرون».

(٢) ما بين المعقوفين منقطع من نسخة غوطا.

(أ) ينظر: هل الشهرة تكفي في التصحيح الظاهري، أراء خلاف ذلك، ومسبق بيان أسانيد عديدة لرسالة عمر رضي الله عنه، وقد صححها جماعة، والحمد لله وحده.  
(ب) (٢٩٧/٥).

٢٤ - فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَيْتَ الْمَقَاسِيَةَ عَنْ عُمَرَ [بِإِبْنِ الْخَطَّابِ] <sup>(١)</sup> وَعَلِيٍّ [بِإِبْنِ طَالِبٍ] وَزَيْدٍ [بِإِبْنِ ثَابِتٍ] فِي شَأْنِ الْجَدِّ وَمِيرَاثِهِ <sup>(٢)</sup>، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا أَخْبَارٌ مَكْذُوبَةٌ كُلُّهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، جُرْأَةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوْلِيَاةِهِ، وَأَثَمَةً خَلْفَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى حَسْبُهُ.

وَأَمَّا تَعْظِيمُهُ لِمَا رَأَى فِيهَا: ثُمَّ أَحْمَدُ إِلَى أَوْلَاهَا بِالْحَقِّ، وَأَحْبَبُّهَا إِلَى اللَّهِ، فَاقْضِ بِهِ، فَهُوَ مِنْ نَوْعِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَيَأْتِي: شَعُودَةٌ أَوْ جَهْلٌ.

وَالَّذِي قَالَ ﷺ فِيهَا هُوَ نَصُّ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْزِلُ بِهِ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup> <sup>(٩٣٥)</sup> <sup>(٩٣٦)</sup> <sup>(٩٣٧)</sup> <sup>(٩٣٨)</sup> <sup>(٩٣٩)</sup> <sup>(٩٤٠)</sup> <sup>(٩٤١)</sup> <sup>(٩٤٢)</sup> <sup>(٩٤٣)</sup> <sup>(٩٤٤)</sup> <sup>(٩٤٥)</sup> <sup>(٩٤٦)</sup> <sup>(٩٤٧)</sup> <sup>(٩٤٨)</sup> <sup>(٩٤٩)</sup> <sup>(٩٥٠)</sup> <sup>(٩٥١)</sup> <sup>(٩٥٢)</sup> <sup>(٩٥٣)</sup> <sup>(٩٥٤)</sup> <sup>(٩٥٥)</sup> <sup>(٩٥٦)</sup> <sup>(٩٥٧)</sup> <sup>(٩٥٨)</sup> <sup>(٩٥٩)</sup> <sup>(٩٦٠)</sup> <sup>(٩٦١)</sup> <sup>(٩٦٢)</sup> <sup>(٩٦٣)</sup> <sup>(٩٦٤)</sup> <sup>(٩٦٥)</sup> <sup>(٩٦٦)</sup> <sup>(٩٦٧)</sup> <sup>(٩٦٨)</sup> <sup>(٩٦٩)</sup> <sup>(٩٧٠)</sup> <sup>(٩٧١)</sup> <sup>(٩٧٢)</sup> <sup>(٩٧٣)</sup> <sup>(٩٧٤)</sup> <sup>(٩٧٥)</sup> <sup>(٩٧٦)</sup> <sup>(٩٧٧)</sup> <sup>(٩٧٨)</sup> <sup>(٩٧٩)</sup> <sup>(٩٨٠)</sup> <sup>(٩٨١)</sup> <sup>(٩٨٢)</sup> <sup>(٩٨٣)</sup> <sup>(٩٨٤)</sup> <sup>(٩٨٥)</sup> <sup>(٩٨٦)</sup> <sup>(٩٨٧)</sup> <sup>(٩٨٨)</sup> <sup>(٩٨٩)</sup> <sup>(٩٩٠)</sup> <sup>(٩٩١)</sup> <sup>(٩٩٢)</sup> <sup>(٩٩٣)</sup> <sup>(٩٩٤)</sup> <sup>(٩٩٥)</sup> <sup>(٩٩٦)</sup> <sup>(٩٩٧)</sup> <sup>(٩٩٨)</sup> <sup>(٩٩٩)</sup> <sup>(١٠٠٠)</sup> <sup>(١٠٠١)</sup> <sup>(١٠٠٢)</sup> <sup>(١٠٠٣)</sup> <sup>(١٠٠٤)</sup> <sup>(١٠٠٥)</sup> <



[في التحكيم] <sup>(١)</sup> أن الله عز وجل أمر <sup>(٢)</sup> بالتحكيم في أرتب قيمتها ربع درهم <sup>(٣)</sup>،

من الغصن الأول؟ قال: ثم سأل علياً؛ فضرب له مثلاً؛ وأدياً سأل له سبيل، فجعله أخاً فيما بينه وبين بنته، فأعطاه الستم، ..... والنسبي لم يدرك زمن عمر، وعيسى الشياط -تروك!- رستني برقم (٣٧٥) ومضة وإشارة من المصنف بإحلال الخبر بسبب عيسى هذا.

وله طريق أخرى عن إسماعيل بن إسحاق: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس: حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه: أخبرنا خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث الجدة والإخوة، ..... وهو عند ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٨٦) - بتحقيقي، ورواه البيهقي في «سننه» (٢٤٧/٦) من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال: أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت، ومن كبار... من زيد بن ثابت.

أقول: في هذه الرسالة رواية بالوجادة، ثم عبد الرحمن بن أبي الزناد؛ فيه كلام طويل... ولها سياق آخر: رواه المذاهب (٩٣/٤)، ومن مرقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٧/٦)، و«الخلافيات» (٣/١٢)، وابن حجر في «تغليق التلخيص» (٢١٦/٥)، وإسناده قوي، وانظر: «إعلام الموقعين» (١/٣٧٥ - ٣٧٧ - بتحقيقي)، ولقد رجح ابن القيم قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبين ذلك بعشرين وجهاً في «الإعلام» (١٥١/٣ - ١٦٤)، فانظره مع تعليلي عليه.

بقي بعد هذا كله: توجيه تشبيه كل من علي وزيد <sup>(٤)</sup> على القياس، ووجدت العلامة ابن الصلاح قد بين ذلك في فتاويه (ص ٧٢) على وجه حسن، فقال: «أما التشبيه بالتعليق فمن علي - رضي الله عنه - أتى به ردًا لقول من أسقط الأخ بالجدة، فشبه ذلك بواد سال بماله وأنشعبت فيه شعبة، ثم انشعبت من الشعبة شعبتان، فلو سدت إحدى هاتين الشعبتين لرجع ماؤها على الشعبة الباقية من الشعبتين، وعلى الشعبة التي هي أصلها، فكذلك إذا مات أحد الأخوين أخذ ميراثه أخوه الباقي - والجدة الذي هو أصلهما جميعاً، وشبه ذلك زيد بن ثابت - رضي الله عنه - بشجرة خرج منها غصن ثم خرج من الغصن ولو قطع أحد الغصنين لرجع ماؤه على الغصن الباقي من الغصن وعلى الغصن الذي هو أصلها، كذلك من خلفه الميت من إخوته مع الجدة الذي هو أصلهم».

وأما ما ذكر من التشبيه بالحوضين فموجود في «المستصفى في أصول الفقه» وذلك لا يعرف ولا أراه إلا تصحيحاً من الخطوط، والخطوط بغض الغناء المتقوطة والطاء المهملة هو: الغض الناعم، فأعلم ذلك، والله أعلم.

(١) ما بين المحققين فقط من نسخة خطوط.

(٢) في (ب): «أمرنا».

(٣) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢١٢) - بتحقيقي، من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن حدثه عن ابن عباس، وهذا سند ضعيف، لجهالة الراوي عن ابن عباس.

وأخرجه موطأ: عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٦٧٨)، وأحمد في «المستد» (٣٤٢/١)، والنسائي في «مختصره» (ص ١٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٨/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٩/٨)، ومقرئ بن سفيان في «المسرة والتاريخ» (٥٢٢/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» =



وعن ابن عباس في<sup>(١)</sup> تساوي ديات<sup>(٢)</sup> الأسنان: «لو لم يعتبر ذلك<sup>(٣)</sup> إلا بالأصابع عقلها سواء»<sup>(٤)</sup>. وعن سعد بن أبي وقاص في منع<sup>(٥)</sup> بيع البيضاء بالسلت قياساً على<sup>(٦)</sup> بيع الرطب بالتمر<sup>(٧)</sup>.

(١٠٥٩٨)، والحاكم في «المستدرک» (١٥٠/٢) من طرق من عكرمة بن عمار، حدثنا أبو زميل سماك ابن الوليد الحنفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الحرورية: «أحكم الرجال في أرب ونحوها من العبد أفضل أم حكمهم في تماثلهم وصلاحيات بينهم؟»، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٤١/٦): «زجلها (أي: أحمد والطبراني) رجال الصحيح»، وانظر القصة في «إسلام السوفيين» (٣٧٨/٢ - ٣٧٩ - بتحقيقي).

(١١) في نسخة غوطا: «قوي عنه أيضاً في...».

(١٢) في (ب): «كبار».

(١٣) من نسخة غوطا فقط.

(١٤) علقه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢١٦٠ - بتحقيقي)، وقد وصله مالك في «الموطأ» (٨٦٢/٢) - ومن طريقه عبد الرزاق (١٧٤٩٥)، والشافعي في «مسنده» (١١١/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٩٠) - عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن حريف العمري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس، وإسناده صحيح. وانظر: «إعلام الموقعين» (١١٧/٣ - ١١٨ - بتحقيقي).

وجاء في «الإحكام» قياس الأصابع على الأسنان: «ألا اعتبرتم ذلك بالأسنان، عقلها سواء»<sup>(١١)</sup> وفي آخره في «ملخص ابن عربي» زيادة: «سواء»، ولذا فهي مثبته في نسخة غوطا.

(٥) سقطت من الأصل (ب)، وهي مثبته في نسخة غوطا.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٧) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٦٦ - بتحقيقي) من طريق مالك.

وقد رواه مالك في «الموطأ» (٦٢٤/٢) - ومن طريقه الشافعي في «مسنده» (١٥٩/٢)، وعبد الرزاق (١٤١٨٥)، والطائسي (٩٤)، وأحمد (١٧٥/١ و ١٧٩)، واليزار في «مسنده» (٦٦/٤) برقم (١٢٣٣)، وأبو داود في «مسنده» (٣٣٥٩) في (البیوع): باب في التمر بالتمر، والترمذي (١٢٢٥) في (البیوع): باب النهي عن المعاقل والمزابنة، والنسائي (٢٦٩/٧) في (البیوع): باب اشتراء التمر بالرطب، وابن ماجه (٢٢٤٦) في (المصاريات): باب بيع الرطب بالتمر، والبيهقي (٧٥). وابن أبي شيبة (١٨٢/٦ و ٢٠٤/١٤)، وابن الجارود (٦٥٧)، وأبو يعلى (٧١٢ و ٧١٣ و ٨٢٥)، والدورقي في «مسند سعد» (١١١)، وابن حبان (٤٩٩٧ و ٥٠٠٣)، والدارقطني في «مسنده» (٤٩/٣)، والحاكم (٣٨/٢)، والبيهقي (٢٩٤/٥)، والبيهقي (٢٠٦٨) - من طريق عبد الله بن يزيد، عن زيد بن أبي عيش، عن سعد بن أبي وقاص، وصححه الترمذي، وقال الحاكم: «علما حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس». وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح، خصوصاً في حديث أهل المدينة.

٢٥ - قيل له<sup>(١)</sup>: أَمَا مَا رُوِيَ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ، فَلَا يَصْخُ البَيْتَةُ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ عِيسَى الْحَنَاطُ عَنْ الشَّعْبِيِّ مُنْقَطِعاً، وَ[عَنْ] عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ وَهُوَ سَاقِطٌ. ثُمَّ إِنَّ مَا فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ أَنَّ أَحَدَهُمْ<sup>(٢)</sup> شَبَّهَ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ بِجَدِّوَيْنِ مِنْ خَلِيجٍ مِنْ نَهْرٍ، وَشَبَّهَ<sup>(٣)</sup> الْآخَرَ بِعُصْنَيْنِ مِنْ عَصْنٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> شَجَرَةٍ، وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَرْضَى الصَّحَابَةُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ] بِمَثَلِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَشْبِهِ الْجَدَّائِلِ أَوْ الْأَغْصَانِ<sup>(٥)</sup> دَلِيلٌ أَصْلًا عَلَى مَقَاسَةِ الْجَدِّ لِلْإِخْوَةِ إِلَى الثَّلَاثِ أَوْ إِلَى<sup>(٦)</sup> السُّدُسِ، أَوْ عَلَى انْفِرَادِ الْجَدِّ بِالمِيرَاثِ<sup>(٧)</sup>، هَذَا مَا<sup>(٨)</sup> لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ؛ فَكَيْفَ عَلَى أُمَّةٍ النَّاسِ عَقْلًا وَفَهْمًا<sup>(٩)</sup> بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]؟! وَإِنَّمَا هِيَ أَخْبَارٌ مَكْذُوبَةٌ، إِذَا عَاهَا<sup>(١٠)</sup> أَصْحَابُ الْقِيَاسِ عِنْدَ مُقَلِّدِهِمْ، فَذَاعَتْ عَنْهُمْ<sup>(١١)</sup>، وَهِيَ فِي أَصْلِهَا بَاطِلٌ.

٢٦ - فَأَمَّا قِيَاسُ الْمُحْكَمِ<sup>(١٢)</sup> عَلَى التَّحْكِيمِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ؛ فَلَا يَصْخُ البَيْتَةُ.

= وَزَيْدُ أَبُو عِيَّاشٍ هُوَ ابْنُ عِيَّاشِ الْمَقْفِيِّ، وَثِقَةُ الدَّارِقُطِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَرِيزَةَ وَابْنُ حِبَّانَ حَدِيثَهُ؛ كَمَا فِي «تَهْذِيبِ التَّهْلُوبِ».

وَالسَّلْتُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعْبِيِّ أَيْضًا لَا قُسْرَ لَهُ، وَقِيلَ هُوَ تَوْعٌ مِنَ الْحَنْطَلَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ الْبَيْضَاءُ الْحَنْطَلَةُ. «الْخَتَايَةُ»، وَكَوَرَهُ بَيْنَهُ بِالْيَاسِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَدْخُلُهُ الرِّيَاءُ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ إِلَّا مَتَمَّالِينَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّمَاثُلِ فِيهِمَا وَأَحَدُهُمَا رَطْبٌ، وَالْآخَرُ يَابِسٌ. انْظُرْ «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» (٢٢٥/٢) لِلْخَطَّابِيِّ.

(١) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «لَهُمْ».

(٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «أَحَدُهُمَا».

(٣) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَبِ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا قَطْعٌ.

(٥) فِي نَسْخَةِ غُوطَا (بِ): «وَالْأَغْصَانُ».

(٦) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ عَلَى التَّسْلِيمِ يَثْبُوتُ ذَلِكَ، فَهُوَ تَمْلِيلٌ مَحْمُولٌ عَلَى تَفْسِيرٍ وَتَعْلِيلٍ هَلَاكَةِ الْحُكْمِ بِمُسْتَحَقِّهِ، وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ مُسَبِّقًا بِالنَّصِّ، لَا بِذَلِكَ التَّمْلِيلِ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٨) فِي (بِ): «قِيَامًا».

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ (بِ).

(١٠) كَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ غُوطَا (وَبِ)، وَلِي الْأَصْلُ: «إِذَا عَاهَا».

(١١) فِي الْأَصْلِ: «عِنْدَهُ وَالمَثْبُوتُ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا (وَبِ).

(١٢) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «كَعْكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّرَافَ: قِيَاسُ التَّحْكِيمِ فِي الْقِتَالِ» قُلْتُ: فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «الْحُكْمُ».

٢٧ - [حدثنا ابن الجسور، حدثنا وهب بن مسرة<sup>(١)</sup>، حدثنا ابن وضاح، حدثنا شُعْبُون، حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ عن رجل<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس، قال: «أرسلني عليُّ إلى الحُرُورِيَّةِ لَأَكَلِمَهُمْ، فَلَمَّا قَالُوا: لَا حَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى»<sup>(٣)</sup>، قُلْتُ: أَجَلُ صِدْقَتِهِمْ، لَا حَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ»<sup>(٤)</sup>، قَدْ حَكَمَ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ»<sup>(٥)</sup>، وَحَكَمَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، فَالْحَكْمُ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ»<sup>(٦)</sup>، وَالصَّيْدُ أَفْضَلُ أَمِ الْحَكْمُ فِي الْأُمَّةِ يُرْجَعُ بِهَا»<sup>(٧)</sup> وَتُحَقَّنُ دِمَاوُهَا، وَيُلْمُ شُعْبَاهُ»<sup>(٨)</sup>؟

٢٨ - وهذا [كما ترى]<sup>(٩)</sup> عن رجل<sup>(١٠)</sup> مجهول لم يُسَمَّ<sup>(١١)</sup>، وَلَا يَدْرِي<sup>(١٢)</sup> مَنْ هُوَ فِي<sup>(١٣)</sup> خَلْقِ اللَّهِ [تعالى، فهذا من طريق النقل]<sup>(١٤)</sup>.

٢٩ - وأيضاً، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا أَنْ لَا يُقْضَى فِيهَا إِلَّا حَتَّى يَحْكُمَ فِيهَا ذُو<sup>(١٥)</sup> عَدْلٍ كَمَا يَفْعَلُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ، وَحَكْمِي الزَّوْجَيْنِ»<sup>(١٦)</sup>، فَلَوْ اِحْتِجَّ مُحْتَجٌّ فِي إِبْطَالِ

- 
- (١) في نسخة (ب): «ميسرة».
- (٢) في (ب): «قياس».
- (٣) سقطت من نسخة غوطا.
- (٤) في نسخة غوطا: «وامرأته».
- (٥) قال ابن عقيل: في المطبوع من «تلخيص ابن عربي»: لها! والصواب ما أنبأه من الأصل، والمعنى: يرجع بالأمة المتناحرة من معصية القتال، وتحقن دماؤها بالتحكيم، قال أبو عبيدة: وهي كالمثبت في الأصل ونسخة غوطا و(ب).
- (٦) أخرجه ابن حزم في «الأحكام» (٢٢٩٢ - بتحقيقي)، وسبق تخريجه معلولاً قريباً.
- (٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٨) سقط من الأصل ووطا، وهو مثبت في (ب).
- (٩) جاء من طريق غيره، كما سبق بيانه والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.
- (١٠) في نسخة غوطا: «ولم يدري».
- (١١) في (ب): «من».
- (١٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (١٣) كذا في الأصل ونسخة غوطا، وفي (ب): «ذوي»، وسقطت منها «إلا» قبل «فعل».
- (١٤) في الأصل و(ب): «لزوجة» والمثبت من نسخة غوطا.

القياس<sup>(١)</sup> بهذا لكان حُجَّةً قاطعةً [في ذلك]<sup>(٢)</sup>.

٣٠ - وأما الرواية في [قوله]<sup>(٣)</sup>: «لو لم يعتبروا<sup>(٤)</sup> ذلك إلا بالأصابع دينها سواء<sup>(٥)</sup>»، فلا حُجَّةٌ لهم في ذلك؛ لأنَّ القياس عند القائلين به إنما هو أن يُحْكَمَ للمسكوت عنه بمثل الحكم في المنصوص عليه، وأن<sup>(٦)</sup> يُحْكَمَ للمختلف فيه بالحكم<sup>(٧)</sup> في المُجْمَع عليه؛ لاتِّفَاقَهما في العِلَّة. وليس في الأصلح إجماع، ولا في الأستان إجماع، فيُقَاسُ أحدهما على الآخر، والنصَّ وارد في الأستان كما ورد في الأصابع.

٣١ - [حدَّثنا حُمَام، حدَّثنا ابن<sup>(٨)</sup> مُفَرَّج، حدَّثنا ابن الأعرابي، حدَّثنا الدَّبْرِي، حدَّثنا عبد الرزَّاق، قال: أخبرني ابن جُرَيْج، أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: <sup>(٩)</sup> قال ابن المسيب: «قضَى عمر بن الخطاب <sup>(١٠)</sup>» فيما أقبل من الفم، أعلى الفم وأسفله خمس قلائص وفي الأضراس بعير بعير<sup>(١١)</sup>، حتى إذا كان معاوية وأصيب<sup>(١٢)</sup> أضراسه، قال: أنا أعلم بالأضراس من عمر، فقضى<sup>(١٣)</sup> فيها بخمس خمس. قال سعيد: فلو أصيب الفم كله في قضاء عمر لنقصت الذِّية، ولو أصيب في قضاء معاوية زادت الذِّية، ولو كنت أنا جعلت في

(١) قال ابن عقيل: وما سبق من التحكيم يُستدل به على عموم الراي، لا على خصوص القياس. والمحقق في هذا أن الراي حجة إذا فُوض إليه الأمر إلى اجتهدنا. وأما العقل فدلِيل شرعي قاطع إذا كان بغيره لا يُحْتَمَلُ غيره باحتمال معتبر، وهو سبيلنا إلى فهم الشرع، وتلقُّيه، وتصحيح دلالاته وثبوته، والتمييز بين أحكامه ومعانيه. وكل المعايير: إما عقلية، وإما غير عقلية، ولا ثالث لذهنك. ولكن هناك ما هو معقول بفطرة العقل بالمبادئ الخالصة، وما هو معقول بالشرع، وما هو معقول باللغة وما هو معقول بيقية المحسوس والمجرب.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة غوطا. (٣) في نسخة غوطا: «يعتبر».

(٤) سبق تخريجُه. (٥) في نسخة غوطا: «أو أن».

(٦) في نسخة غوطا: «بمثل الحكم». (٧) سقطت من (ب).

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة غوطا.

(٩) كذا في الأصل ونسخة غوطا ونسخة (ب)، واملخص ابن عربي: «... وصوابه بغيراً بغيراً، أو قضاء عمر... بغير بغير».

(١٠) في (ب): «وأصيب». (١١) سقط من الأصل.

الأضراس بعيرين بعيرين<sup>(١)</sup>، فذاك<sup>(٢)</sup> الدِّيةُ كاملة<sup>(٣)</sup>.

٣٢ - [وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى الأنصاري عن<sup>(٤)</sup> ابن المسيب أنَّ عمر جعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السَّبابة عشرة، وفي الوسطى عشرة، وفي البنصر تسعاً، وفي المختصر سناً، حتى وجد كتاباً عند آل حزم أنَّ الأصابع كلها سواء<sup>(٥)</sup> [فأخذ به]<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد [رحمه الله تعالى]<sup>(٧)</sup>:

٣٣ - في كتاب آل حزم أيضاً أنَّ الأسنان سواء<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت من (ب). (٢) في نسخة غوطا: «فذلك».

(٣) أخرجه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٦٠ - بتحقيقي) بسنده، ومثله مختصر بلذكر قضاء عمر، دون ذكر معاوية ورأي سعيد.

وفي إسناده نظر، سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر؛ وقد أثبت بعضهم أنه سمع من عمر يسيراً جداً، وانظر تحريره في كتابي «بهجة المصنف» (١٩٧، ٢٦٧).

والأثر في «المصنف» (١٧٥٠٧)، ورواه ابن أبي شيبة (٣٠٣/٦) من طريق يحيى بن سعيد به. ورواه مالك في «الموطأ» (٨٦١/٢)، ومن طريقه البيهقي (٩٠/٨) - عن يحيى بن سعيد به مختصراً: «في الأضراس بعير بعير».

(٤) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وعن سعيد».

(٥) علَّقه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٦١ - بتحقيقي) عن عبد الرزاق به، وليس في آخره ذكر آل حزم، وقد جاء في المطبوع (ص ١٠١٧): «مبيهاً» وهو في «المصنف»: «سناً». وفيه رواية ابن المسيب عن عمر.

والأثر في «المصنف» (١٧٦٩٨)، ورواه الشافعي في «مسنده» (١١٠/٢) وفي الرسالة (١١٦٠)، وابن أبي شيبة (٣٠٦/٦)، والبيهقي (٩٣/٨) من طرق عن يحيى بن سعيد به.

وظاهر هذه الروايات أنَّ الذي وجد الكتاب ليس عمر، ولكن وجدت رواية صريحة عند عبد الرزاق (١٧٧٠٦) عن معمر بن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن ابن المسيب قال: قضى عمر بين المشابق بقضاء في الأصابع، ثم أخبر بكتاب كتبه النبي ﷺ لآل حزم: «في كل أصبع سبعة عشر من الإبل، فأخذ به، وترك أمره الأول».

(٦) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وكلمة تعالى من نسخة (ب) فقط.

(٨) ذكره ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٦٤ - بتحقيقي)، والوارد في كتابه أن النبي ﷺ قضى في السن بخمسة من الإبل. وقد خرجت طرقه يتطوَّل في الخلافات (٤٩٧/٦ - ٥٠٩)، فانظره إن أردت الاستزادة والاستيعاب، والله وحده الموفق للصواب.

٣٤ - وَقَدْ رَوَى عَنْ<sup>(١)</sup> الشَّعْبِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ هَمْرٍ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ دِيَةَ الْأَسْنَانِ [كُلِّهَا]<sup>(٢)</sup> سَوَاءٌ<sup>(٣)</sup>.

فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصَابِعِ إِجْمَاعٌ تُقَاسُ عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ. وَأَمَّا النَّصُّ<sup>(٤)</sup>:

٣٥ - فَقِي «سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ» حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ<sup>(٥)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ، الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ، هَذِهِ<sup>(٦)</sup> وَهَذِهِ سَوَاءٌ»<sup>(٧)</sup>.

٣٦ - فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ فِي حُكْمِ الْأَصَابِعِ دُونَ الْأَسْنَانِ، [فَتُقَاسُ الْأَسْنَانُ عَلَى الْأَصَابِعِ]<sup>(٨)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا قَطْ.

(٣) ذَكَرَ النَّسَائِيُّ عَنْ هَمْرِ بْنِ حَزْمٍ فِي «الْإِسْكَامِ» (ص ٩٤٩)، بِقَوْلِهِ: «وَجَاءَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ النَّسْوَةُ بَيْنَ كُلِّ ذَلِكَ».

وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧٧٤٨)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٩٦/٨) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ، وَجَابِرٌ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ، فَإِلْسَافٌ ضَعِيفٌ، وَقَدْ حَدَّثَهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ السَّنَدِ، وَصَرَّحَ بِذِكْرِ الْعِلَلِ: (١١).

(٤) فِي (ب): «فِي النَّصِّ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا، وَفِيهَا عَلَى إِثْرِ الْحَدِيثِ رَمَزَ (د) إِشَارَةً إِلَى وَجُودِهِ فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٦) فِي (ب): «وَهَذِهِ».

(٧) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ لِي «الْإِسْكَامِ» بِرَقْمِ (٢١٦٣) - بِتَحْقِيقِي - بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ فِي «السَّنَنِ» - (٤٥٥٩): كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ دِيَّاتِ الْأَعْضَاءِ - مِنْ طَرِيقَةِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ (٩٠/٨) - وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَارُودِ (٧٨٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَحْثِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بِهِ.

وَرَوَاهُ الدَّوَامِيُّ (١٩٤/٢)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ (٦٨٩٥): كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ، زَابُو دَاوُدَ (٤٥٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٩٢): كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ، وَالنَّسَائِيُّ (٥٦/٨)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٥٧): كِتَابُ الْقِسَامَةِ، بَابُ حَقْلِ الْأَصَابِعِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٥٢): كِتَابُ الدِّيَّاتِ، بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ مِنْ طَرِيقِ عَنْ شُعْبَةَ بِهِ.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

٣٧ - فقد صح أن ابن عباس (عليه السلام) <sup>(١)</sup>؛ إذ <sup>(٢)</sup> كان عنده النص في <sup>(٣)</sup> الأصابع والأسنان بالسوية؛ فإنه لم يرد قط بقوله ذلك أن تُقاس الأسنان على الأصابع، لكنه خاطب بذلك القول مروان، وكان يسوي <sup>(٤)</sup> بين الأصابع، ويريد التفصيل بين <sup>(٥)</sup> لسان؛ لتفاضل منافعها، فأنكر عليه التفريق بين الأمرين والتعليل.

٣٨ - وهذا إبطال للقياس <sup>(٦)</sup> نصًا، ولا خلاف في أنه لا يحتاج إلى قياس فيما فيه نص. والاعتبار في لغة العرب لا يقع البتة إلا على التعجب والتفكر؛ وما عرفت العرب قط <sup>(٧)</sup> هذا القياس [الذي يدعونه في الدين] <sup>(٨)</sup>، فمن المُحال أن يحدث ابن عباس لغة في الشريعة لا تعرفها العرب <sup>(٩)</sup>.

٣٩ - وأنا حديث سعد فلا يصح؛ لأنه إنما روي من طريق زيد بن أبي عيَّاش <sup>(١٠)</sup>، وهو مجهول <sup>(١١)</sup>. ثم لو صح [لكانوا مخالفين له؛ لأن] <sup>(١٢)</sup> جميعهم مُبطلٌ لذلك القياس. فكيف [يسوغ لهم أن] <sup>(١٣)</sup> يحتجوا بقول سعد [في ذلك] <sup>(١٤)</sup> وهم مخالفون له وكلهم يُجيز البيضاء بأنسلت <sup>(١٥)</sup>. وإنما يُحفظ القياس عن قوم من أهل العصر الثاني.

٤٠ - ثم حدث الاستحسان [على ما ذكرنا] في القرن الثالث، وما علمنا

(١) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٢) كذا في نسخة غوطا وهي الصواب، وفي الأصل ونسخة (ب): «إذ».

(٣) في نسخة غوطا: «على».

(٤) في نسخة غوطا: «سوى».

(٥) في نسخة غوطا: «في».

(٦) سقطت من (ب).

(٧) انظر: فتاح العروس (هـ).

(٨) سقطت من نسخة غوطا: «ابن» وسقطت من نسخة (ب): «أبي»، ففي الأولى: «زيد أبي عيَّاش» وفي الثانية: «زيد بن عيَّاش» والمثبت مما في الأصل وهو الصواب.

(٩) سبق بيان حاله؛ فهو ليس مجهولاً.

(١٠) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فإن».

(١١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وفيها «وكيف».

(١٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «رضي الله عنه».

(١٣) انظر: «المجسوع» ٥٠٢/٩، «مواهب الجليل» ٣٤٧/٤، «شرح فتح القدير» ٢٥٧/٧ - ٢٦.



أحداً قال به قبل أبي حنيفة وأصحابه. وقد وقع لمالك<sup>(١)</sup> في النادر، فزأنتهم يقولون: القياس في هذه المسألة كذا، ولكننا<sup>(٢)</sup> نستحسن خلاف ذلك.

٤١ - ثم حدث التقليد في حشو<sup>(٣)</sup> أصحاب هذين الرجلين، فإنه أخذت<sup>(٤)</sup> كل طائفة ما روي عن صاحبها لا تتعداه<sup>(٥)</sup> إلى غيره، وإن اختلفت فتاويه، ولا يُعرف<sup>(٦)</sup> هذا<sup>(٧)</sup> عن أحد قبل هاتين<sup>(٨)</sup> الطائفتين.

(١) روى أصبغ عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: نسعة أعشار العلم الاستحسان، كما في «البيان والتحصيل» (١٥٥/٤)، و«الموافقات» (١٩٨/٥)، و«الأحكام» (٢٤/٣) - بنسختي، وفيه قول الشاطبي عقبه: «وهذا الكلام لا يمكن أن يكون بمعنى ما يستحسن لمجتهد بمقله، أو أنه دليل يتقدم في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه، فإن مثل هذا لا يكون نسعة أعشار العلم»<sup>(١)</sup> والذي أراد، كما ذكر جماعير المالكية القول بأقوى الدليلين، وينظر لذلك: «المحصول» لابن العربي (١٣١ - ١٣٢)، و«أحكام الفصول» (٦٨٧٥)، «الحدود» (٦٥) كلاماً للباحث، «الذخيرة» (١٥٧/١) - (١٥٦) للقرافي، «تفسير القرطبي» (١٠٦/٤، ١١٩)، «نشر البتوة» (٢٦١/٢ - ٢٦٣)، «الموافقات» (١٩٣/٥ - ١٩٤) مع تعليلي عليه، «الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة» (٢١٩ - ٢٢٣) لمن المشاط، «الاستحسان» ليعقوب باحسين (٤٩، ٥١، ١٣٤).

بقي بيان ما وقع لمالك من مسائل خرجها على الاستحسان ولم يسبق إليها:

(أ) الشفعة في النمار، انظر «المدينة الكبرى» (١٣٤/١٤).

(ب) الشفعة في النار المشتركة التي أقيمت في الأرض المحيطة، انظر «المدينة الكبرى» (١٠٩/١٤).

(ج) القصاص في الجرح العمد بالشاهد واليمين، انظر «المدينة» (٢١٦/٦ - ٢١٧).

(د) عقل الأنملة من الإبهام تعسف عقل الإصبع، انظر «المدينة الكبرى» (١١٦/١٦)، «المستقى» (٩٢/٦).

والاستحسان - على التحقيق - عند المالكية هو فرع من المصالح العرسلة، لأنه عدول من مقتضى القياس رعاية للمصلحة، والفرق بينهما أن الاستحسان استثناء من القياس لأجل المصلحة، أما المصلحة العرسلة فقد تكون استثناء من قاعدة كلية، وقد لا تكون كذلك، بل تثبت ابتداءً، انظر «المدخل الفقهي» (١٠٣/١ - ١٠٦) لشيخنا مصطفى الزرقاء رحمه الله تعالى.

وسأني الكلام المفصل من «الاستحسان» وتحقيق القول فيه في التبعين على الفقرات (٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨).

(٢) في نسخة غوطا: فكانا دون وار في أوله.

(٣) في نسخة غوطا و«لتهيه على شذوذ ابن حزم» (ق ١٠) للحياني: «حشرة».

(٤) في (ب): فأحدث.

(٥) كذا في نسخة غوطا وفي الأصل ونسخة (ب): «تتعدى».

(٦) أي: التقليد.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) كذا في نسخة غوطا و(ب)، وفي الأصل: «مدين».

٤٢ - [ثم حدث التعليل في أصحاب الشافعي، ثم أتبعهم عليه المتلبسون<sup>(١)</sup> من أصحاب أبي حنيفة، ثم أصحاب مالك في آخرهم]<sup>(٢)</sup>.

ثم حدث التقليد في أصحاب الشافعي [لصاحبهم أيضاً]<sup>(٣)</sup>، وإن اختلفت أقواله، وتضادَّت فتاويه، على أن هؤلاء الفقهاء [رحمهم الله]<sup>(٤)</sup> قد تهوَّموهم من تقليدهم، فخالفوهم في قضيتهم<sup>(٥)</sup>، فكل<sup>(٦)</sup> طائفة تنصر المتعارض من أقوال صاحبها، [هذا قد بُيِّنَ منه كتبهم، ولا يقدر أحدٌ على إنكاره؛ لشدة اشتهاؤه، وفشو انتشاره]<sup>(٧)</sup>.

٤٣ - وأما التعليل: فهو أن يُخَرَّجُوا لشرائع الله تعالى الواردة في القرآن والسنة جِلًّا، كانت تلك الشرائع بزعمهم واجبةً من أجلها، ثم حَكَمُوا<sup>(٨)</sup> أن تلك لعلَّ حيث ما وُجِدَتْ وَجَبَ المحكُّمُ في ذلك بما في النصِّ الذي<sup>(٩)</sup> استخرجوا له تلك المعلَّة.

قال أبو محمد [عليه السلام]<sup>(١٠)</sup>:

٤٤ - ولم يخلُ عصر<sup>(١١)</sup> من الأعصار، [ولا قرنٌ من القرون، من لدن عصر

(١) قال ابن عقيل: قلعه يريد المتلبسين بالأحكام في الدين، ومنها التعليل، ولا تليق هذه العبارة من أبي محمد في حق فقهاء الحنفية بحسبته، وفيهم العلماء الفحول الثَّابِت، لأن كلمة التَّلبس بإطلاق مُستَهْجَة.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٣) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٤) قال ابن عقيل: «استرفى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (رحمه الله تعالى) في مقدمته لكتاب أصفه صلاة النبي ﷺ، جِلسَة من أقوال الأئمة في تهويم الناس من تقليدهم، ويقسم إلى ذلك ما ذكره أبو محمد بن حزم في درساك الباهرة»، وهي مطبوعة.

قال أبو هيلة: سيأتي نقولات منها في التعليق على الفقرات (١٢٥، ٢٥٤، ٢٦٩)، وفي نسخة غوطا: فخالفوا هم وصيبتهم، والباء فيها مشددة مجزوة.

(٥) كذا في نسخة غوطا. وهي محتملة في الأصل، وفي نسخة (ب): فوكل.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في (ب): «علموا».

(٨) في نسخة غوطا: «في ذلك بما حكم النص في الذي».

(٩) سقط من نسخة غوطا و(ب). (١٠) في (ب): «بعصر».

الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup> مِنْ طَائِفَةِ مُنْكَرَةٍ لَمَّا ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، مُتَبَرِّقَةٌ مِنْهَا، عَلَى مَا نَذَكِرُهُ<sup>(٢)</sup> فِي آخِرِ رِسَالَتِنَا<sup>(٣)</sup> [هَذِهِ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> مِنْ الْأَثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَسَائِرِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [عَلَيْهِ السَّلَام]<sup>(٥)</sup>:

٤٥ - ثُمَّ قَشَّتْ هَذِهِ الْأُمُورُ بَعْدَ تِلْكَ الْقُرُونِ الْمَحْمُودَةِ، فَشَرُّوا طَبَقَ الْأَرْضِ، وَتُرِكَتْ مِنْ أَجْلِهِ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ جِهَاراً، وَحُوِّلَتْ سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى عَادَ الْمُنْكَرُ مَعْرُوفاً وَالْمَعْرُوفُ مُنْكَراً، وَغُرِذِيّ طُلَّابُ الْإِسْنَنِ الثَّابِتُونَ عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِنَ الرُّقُوفِ عِنْدَ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَرَكَتْ تَعْدِي حُدُودَهُ، وَقَدْ تَقَصَّيْنَا فِي سَائِرِ كِتَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ بُطْلَانَ هَذِهِ الْحَوَادِثِ كُلِّهَا، وَفَسَادَ كُلِّ مَا عَارَضُوا بِهِ فِي إِثْبَاتِهَا<sup>(٦)</sup>، وَرَأَيْنَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ نَجْمَعَ مِنْ ذَلِكَ بَرَاهِينَ مُخْتَصِرَةً جَامِعَةً، يَسْهَلُ حِفْظُهَا، وَيُلَوِّحُ مَعْنَاهَا، وَيَالِهِ تَعَالَى التَّوْفِيقِ.

## ٢ - الْكَلَامُ فِي<sup>(٧)</sup> بُطْلَانِ الرَّأْيِ

٤٦ - [قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ<sup>(٨)</sup>: أَمَّا أَهْلُ الرَّأْيِ، فَإِنَّ عُمْدَتَهُمُ [الَّتِي<sup>(٩)</sup> عَوَّلُوا عَلَيْهَا، وَاسْتَسْهَلُوا بِهَا التَّنْدِيثَ بِالرَّأْيِ هُوَ أَنْ ذَكَرُوا:

٤٧ - مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عِيْسَى، حَدَّثَنَا أَسَامَةُ - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ<sup>(١٠)</sup> عَنْ عُبَيْدٍ<sup>(١١)</sup> أَنَّ اللَّهَ بْنَ رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ مِنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: نَذَكِرْ لَهُ.

(٣) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «الرَّسَالَةُ».

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا وَ(ب).

(٦) فِي (ب): «إِثْبَاتُهُ».

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا قَطُّ.

(٩) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(١١) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «عَبْدٌ» بِالتَّكْبِيرِ.

رسول الله ﷺ أنه قال: «إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل عليّ فيه شيء»<sup>(١)</sup>. وقالوا: إن الصحابة [رضي الله عنهم] <sup>(٢)</sup> غير متهمين على الإسلام، ولا <sup>(٣)</sup> مغلطون <sup>(٤)</sup> بهم إحدائهم دين وشرع لم يأذن به الله تعالى <sup>(٥)</sup>، وقد صحّ أنهم قالوا بالرأي، فلو لا أن القول به جائز ما قالوه. وذكروا:

٤٨ - [ما رواه أبو عبيد: ثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن]

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٥٠٣ - بتحليلي) يستند إلى أبي داود، وهو في «السنن» (٣٥٨٥): كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ. وإسناده حسن من أجل أسامة بن زيد الليثي وهو لا بأس به روى له مسلم في الشواهد، وقد قال عنه ابن حزم في «الإحكام»: «قواسمة بن زيد هذا ضعيف لا يحتاج بحديثه، متفق على أنه كذلك» وهذا عجيب غريب؛ فقد وثقه ابن معين والعجلي وقال ابن عدي: «بروي عنه ابن وهب نسخة سالحة، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس»، وقال ابن حبان: «يخطئ» وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب؛ فأين قول ابن حزم: «متفق على أنه ضعيف» ورواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) والبارقطني (٢٣٩/٤) والبيهقي (٦/٦٦)، من طرق عن أسامة بن زيد به بأطول مما هو هنا. وقول المؤلف: «هذا حديث ساقط مكذوب قول فيه مبالغة - لأن لفظ الحديث كما جاء مفصلاً في بعض الطرق المذكورة عن أم سلمة قالت: اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان في أرض قد هلك أهلها أو ذهب من يملئها، فقال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر ولم ينزل عليّ فيه شيء» ولعل بعضكم أن يكون العن بحجته من بعض، فمن أقطع له قطعة من مال أخيه ظلماً جاء يوم القيامة أسطماً من نار في وجهه».

وهذه أم سلمة هذا في «الصحيحين» من طريق هشام بن عروة عن عروة من زوت بنت أم سلمة عنها ونقله: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون العن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيء، فلا يأخذ منه شيئاً، فإنما أقطع له قطعة من النار».

فهذا واضح فيه كذلك أن النبي ﷺ قضى في هذه المسألة باجتهاده ولم ينزل عليه فيها شيء، وقد ترجم أبو داود على الحديث: باب في قضاء القاضي إذا أخطأ. وانظر تعليق العلامة أحمد شاكر رحمه الله على «الإحكام» في رده كلام ابن حزم.

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٣) في نسخة غوطا: «لا» من غير واو في أوله.

(٤) في (ب): «يظنون» وهي كذلك على الاحتمال في الأصل، ومجودة - كما هو مثبت - في نسخة غوطا.

(٥) من نسخة غوطا فقط.

(٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «حديث».

مبمون بن مهران، قال: كان أبو بكر الصديق (عليه السلام) <sup>(١)</sup> إذا ورد عليه خصم <sup>(٢)</sup> نظر في كتاب الله تعالى <sup>(٣)</sup>، فإن وجد فيه ما يقضي به، قضى له؛ وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإن وجد فيها ما يقضي به قضى <sup>(٤)</sup> به <sup>(٥)</sup>، فإذا أغياهم <sup>(٦)</sup> ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قضى فيه بقضاء؟ فرموا قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه <sup>(٧)</sup> بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة من <sup>(٨)</sup> النبي (صلى الله عليه وسلم) جمع رؤساء الناس [وعلماءهم] <sup>(٩)</sup> فاستشارهم، فإذا اجتمع <sup>(١٠)</sup> رأيهم [على شيء] <sup>(١١)</sup> قضى به <sup>(١٢)</sup>. قال: وكان عمر يفعل ذلك، فإذا أغياهم أن يجد ذلك في الكتاب والسنة؛ سأل <sup>(١٣)</sup>: هل كان أبو بكر قضى [في ذلك] <sup>(١٤)</sup> بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر فيه <sup>(١٥)</sup> قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع <sup>(١٦)</sup> رأيهم على شيء قضى به <sup>(١٧)</sup>.

٤٩ - قال أبو عبيد: وحدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمارة بن

(١) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٢) كذا في الأصل ونسخة غوطا و(ب) وفي الإعلام: «حكم»، وهو الأنرب.

(٣) سقطت من نسخة غوطا. (٤) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٥) من نسخة غوطا فقط. (٦) في نسخة غوطا: «أغياهم».

(٧) بدلها في نسخة غوطا: «سألها».

(٨) سقطت من نسخة غوطا. (٩) في (ب): «أجمع».

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأثبت من نسخة غوطا و(ب).

(١١) رواه أبو عبيد في كتاب «القضاء»، ورواه الدارمي في «سننه» (٥٨/١) من طريق زهير بن معاوية، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٤/١٠) من طريق عمر بن أيوب، كلاهما عن جعفر بن برقان به نحوه، ورواه ثقات إلا أن مبمون بن مهران لم يذكر أبا بكر، وكان يرسل.

(١٢) بدلها في نسخة غوطا: «قال».

(١٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فيه».

(١٤) سقطت من نسخة غوطا.

(١٥) أخرجه بنحوه الرامهرمزي في «المحدثات المفصلة» (١٩٣)، والخليلي في «الإرشاد» (٣٠٩/١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٦/١ - ط القديمة)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٨١٣)، وذكره اللهب في «السير» (٣٧٢/٨ - ٣٧٣).

عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد<sup>(١)</sup>، عن ابن مسعود، فقال<sup>(٢)</sup>: «أكثرُوا عليه ذات يوم، فقال: إنه قد أتى علينا زمانٌ لستنا نقضي ولستنا هنالك، ثم إن الله تعالى بلغنا ما نرون، فمن عرض له قضاءٌ بعد اليوم؛ فليقض بما في كتاب الله تعالى<sup>(٣)</sup>؛ فإن جاءه أمرٌ ليس في كتاب الله تعالى<sup>(٤)</sup> فليقض بما قضى به نبيه ﷺ؛ فإن جاءه أمرٌ ليس في كتاب الله تعالى<sup>(٥)</sup>، ولا قضى به نبيه ﷺ<sup>(٦)</sup>، فليقض بما قضى به الصالحون؛ فإن جاء<sup>(٧)</sup> أمرٌ ليس في كتاب الله [عز وجل]<sup>(٨)</sup>، [ولم يقض]<sup>(٩)</sup> به نبيه ﷺ<sup>(١٠)</sup>، ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه، ولا يقل إنني أرى وإني أشاف؛ فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك مشبهات<sup>(١١)</sup>، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(١٢)</sup>».

(١) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «د (وهي إشارة لرمز أبي داود) والأثر ليس عنده».

(٢) في نسخة غوطا: «ومن... قال». (٣) سقطت من نسخة غوطا.

(٤) سقطت من نسخة غوطا و(ب). (٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٦) في (ب): «... كتاب الله عز وجل ولم يقض به نبيه...».

(٧) في نسخة غوطا: «عليه السلام». (٨) في نسخة غوطا و(ب): «جاءه».

(٩) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١٠) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فولا قضى».

(١١) في نسخة غوطا: «عليه السلام». (١٢) في نسخة غوطا: «مشبهات».

(١٣) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦١١ - بتحقيقي) بسنده إلى أبي معاوية عن الأعمش.

وأخرج النسائي في «سننه» (٢٣٠/٨)، والدارمي (٢٦١/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤١/٧)، والدارقطني في «اللمل» (٢١١/٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٢١٠ رقم ٨٩٢)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٧٦/١)، والبيهقي (١١٥/١٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٠٠/٢ - ٢٠١)، وابن بشران في «أصابه» (رقم ١١١١)، وابن عبد البر (١٥٩٧)، وأبو ذر الهروي في «فهم الكلام» (٢/٢٠٤ رقم ٣٦٦ - مكتبة العلوم والحكم)، وأبو العباس الطبري في «أدب القاضي» (٨٤/١ - ٨٥ رقم ٢٠)، من طريق الأعمش به. وجعل بعضهم (حريث بن ظهير) يدل (عبد الرحمن بن يزيد) وقرنها بعضهم، وقال النسائي: «لعل الحديث جيد جيد»، ورجاله كلهم ثقات. وهو عند ابن أبي شيبة وابن بشران من طريق أبي معاوية به. ورواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦١٢ - بتحقيقي) بسنده إلى الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بن عبد الله بن مسعود، وفيه زيادة: «فإن أتاه أمر لا يعرفه فليقر ولا يستحي»، وهذه الرواية في «المستدرک» (٩٤/٤) - وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجها».

- ٥٠ - وقالوا: قد أمر الله عزَّ وجلَّ بإفناذ الحكم بالشَّاهدين أو اليمين، وإنما هذا غلبة الظَّن؛ إذ قد يكون الشهود كَذِبَةً أو مغفَّلين، وتكون اليمين كاذبةً.
- ٥١ - وذكروا [الحديث المأثور عن] <sup>(١)</sup> معاذ [رضي الله عنه] <sup>(٢)</sup>: إن رسول الله ﷺ إذ بُعِثَ إلى اليمن، سأله: «يَمُّ تَقْضِي؟» قال <sup>(٣)</sup>: «أقضي بما في كتاب الله»، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: «فبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» <sup>(٤)</sup>، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ؟» <sup>(٥)</sup> قال: «فأجتهد» <sup>(٦)</sup>، قال: «وأي ولا ألو» <sup>(٧)</sup>، قال <sup>(٨)</sup>: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى به» <sup>(٩)</sup> رسول الله ﷺ <sup>(١٠)</sup>.

• وآخره ثابت في حديث النعمان بن بشير: «إنَّ الحلال بيِّن، وإنَّ الحرام بيِّن...» وأطقت النفس في استيعاب طرقه، وإثبات صحته في كتابي بهجة المنافع (٨٨ - ١٠٥) والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

- (١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «حديث».
- (٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٣) في نسخة غوطا: «معاذ».
- (٤) في نسخة غوطا: «فقال».
- (٥) سقطت من الأصل.
- (٦) سقطت من الأصل و(ب).
- (٧) في نسخة غوطا: «أجتهد».
- (٨) في نسخة غوطا: «فقال».
- (٩) سقطت من نسخة غوطا.

(١٠) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٢٣ - بتحقيقي) بسنده وافظه.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٢)، وأبو داود في «السنن» (كتاب الأقضية): باب اجتهد الرأي في القضاء (٤/ ١٨ - رقم ٣٥٩٢)، والترمذي في «الجامع» (أبواب الأحكام): باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (٣/ ٦١٦ - رقم ١٣٢٧)، والدارمي في «السنن» (المقدمة): باب الغنى وما فيه من الشدة: (١/ ٦١)، والطبراني في «المسند» (١/ ٢٨٦ - نسخة المعبر)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٢٧، ٥٨٤)، والنسائي في «الغريب» (ص ١٤٥ - ١٥٥، ١٨٨ - ١٨٩)، وابن عبد البر في «جامع البيان» (٢/ ٥٥ - ٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، و«معركة السنن والآراء» (١/ ١٧٣ - ١٧٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٧٢)، والجزيري في «الأبواب والمناكير والصحاح والمشاير» (١/ ٢٠٥ - ١٠٦ - رقم ١٠١)، والعقيلي في «المصنف الكبير» (١/ ٢١٥)، وهب بن حميد في «المتن» (١٢٤)، والجزيري في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٦ - ٢٦٧) من طرق عن شعبة عن أبي عون الثقفي: قال: سمعت الحارث بن عمرو يحدث عن أصحاب معاذ من أهل حمص أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: .... وذكره، وذكر بعضهم أن شعبة قاله في الحارث: «ابن أخي» الأخيرة بن شعبة.



ورجال إسناده الحديث ثقات إلا الحارث بن عمرو؛ فأبو عون اسمه محمد بن عبيد الله الثقفي، الكوفي، الأعمش، ثقة، من الرابعة؛ كما في «التقريب» (١٨٧/٢)، و«التعليق» (٢٢٢/٩). ومدار إسناده الحديث على الحارث بن عمرو، قال الترمذي عقبه: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه». فتحرير حاله، وبيان أصحاب معاذ، وهل هم الذين رفعوا الحديث أم روى عن معاذ، ومن هو الذي رفعه؟ هذه الأمور هي المفصل في الحكم على الحديث.

#### الكلام على الحارث بن عمرو:

قال ابن عدي في «الكامل» (٦١٣/٢): «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: الحارث بن عمرو ابن أخي المنيرة بن شعرة، روى عن أصحاب معاذ بن معاذ، روى عنه أبو مرون، لا يصح ولا يعرف، والحارث بن عمرو، وهو معروف بهذا الحديث الذي ذكره البخاري عن معاذ لما وجهه النبي ﷺ إلى اليمن فذكره، انتهى بحرفه».

قلت: المتضمن في هذا النقل يتأكد له ما قاله الترمذي من أن حديث معاذ لا يعرف إلا من طريق الحارث هذا، ووجدت الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في «التاريخ الكبير» (١٧٧/١، ٢٧٥)، يقول في الحارث وحديثه هذا: «ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا». ونقله عنه العجلي في «الضعفاء الكبير» (٢١٥/١) واتصافه بسكونه عنه، وكذلك فعل الحافظ ابن كثير القرشي في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص ١٥٢)، وجعل الحارث بن عمرو جماعة من أهل العلم؛ منهم ابن الجوزي؛ فقال في «العلل المتنوعة» (٢٧١/٢): «... ثبوته لا يعرف لأن الحارث بن عمرو مجهول...». وقال الجوزقاني في «الأبواب» (١٠٦/١): «هذا حديث باطل، وواء جماعة من شعبة عن أبي عون الثقفي عن الحارث بن عمرو ابن أخي المنيرة بن شعبة كما أوردناه، وأعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقاً غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول». وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٦٨): «والحارث هو ابن أخي المنيرة بن شعبة، ولا نعرف له جال ولا يدري روى عنه غير أبي عون: محمد بن عبيد الله الثقفي».

قلت: وقال بنحو كلام الجوزقاني هذا شيخه ابن طاهر القيسراني في تصنيف مفرد في طرق هذا الحديث، ونقل خلاصة كلامه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٨٣/٤) فقال: «أعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين: أحدهما: طريق شعبة، والآخرى: عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقف، عن معاذ، وكلاهما لا يصح».

ثم أضاف الحافظ ابن حجر أن الخطيب البغدادي أخرجه في كتاب «الفتي والحكمة» من رواية عبد الرحمن بن شتم عن معاذ بن جبل، فلو كان الإسناد إلى عبد الرحمن ثابتاً، لكان كافياً في صحة الحديث، انتهى.

ولا بد هنا من ضرورة التأكيد على صحة ما تقدمناه من جماعة من جهالة الجرح والتعديل: -

أن الحارث بن عمرو قد تفرد بالحديث عن أصحاب معاذ، ومجرد وجود طرق أخرى من غير طريق أصحاب معاذ، لا يعني أن الحارث لم يتفرد به.  
وهنا طريقان غير طريق الحارث:

الأولى: التي ذكرها ابن طاهر: محمد بن جابر عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ، وهي غير صحيحة؛ كما قال ابن طاهر، للإبهام الذي فيها، ولضعف روايتها.  
والثانية: طريق عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وتفرد بها عبادة بن نسي - يقسم التوثيق، وفتح السين - بعدها ياء مشددة... وهو من الرواة الأردنيين، يكنى أبا عمر، ثقة فاضل مات سنة ثمان عشرة ومائة ١٨٠ هـ في «التهذيب» (١١٣/٥).

وروى هذا الحديث عن عبادة بن نسي محمد بن سعيد بن حسان، وقد أبهم في رواية الإمام سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب «المغازي» له، كما في «التكتل لغراف» (٨/٤٢٢) لابن حجر، و«تحفة الطالب» (ص ١٥٣) لابن كثير؛ فوقع إسناد الحديث عنده هكذا: قال الإمام سعيد بن يحيى: حدثني أبي حدثني رجل عن عبادة بن نسي به.

ولكن وقع التصريح به في «مسنن ابن ماجه» (١/١٢/٥) رقم ٥٥، ومن طريقه الجورقاني في «الأبواب» (١٠٨/١ - ١٠٩/١ رقم ١٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٣١٠/١)، فرواه من طريق الحسن ابن حماد سجادة - صدوق - ثنا يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن سعيد بن حسان عن عبادة به.

قال الجورقاني عقبه: «هذا حديث غريب حسن»، وذكره ابن القيم - في «تهذيب السنن» (٥/٢١٢)، وقال: «هذا أجود إسناداً من الأول (أي: حديث معاذ المتكلم عليه)، ولا ذكر للرأي فيه انتهى.  
قلت: ولفظ هذا الحديث: «لا تقضين ولا تنصلي» إلا بما تعلم، فإنَّ شكل عيك أمراً فقف حتى تبينه أو تكتب إلي فيه».

وذكره الجورقاني وحده مع غريبه؛ كما تقدم ليرين بطلان لفظ حديث معاذ هذا إذ أورده تحت عنوان «في خلاف ذلك».

وما أصاب الجورقاني، ولا ابن القيم في قولهم: إن إسناد هذا الحديث أجود من الحديث الذي فيه للرأي ذكر، إذ فيه: «محمد بن سعيد بن حسان»: وهو المصلوب، المنهم الكذاب.

قال ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص ١٥٥) بعد أن ذكر طريق الأموي في «مغازيه» بوجود المبهم فيه، ومن ثم طريق ابن ماجه النبوية أنه المذكور فقال: «فتبيننا بهذا أن لرجل الذي لم يسم في الرواية الأولى، هو محمد بن سعيد بن حسان، وهو المصلوب، وهو كذاب وشاع للحديث، اتفقوا على تركه».

ولهذا قال البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (ورقة ٥/ب): «هذا إسناد ضعيف، محمد بن سعيد هو المصلوب، اتهم بوضع الحديث»، وقال ابن حجر في «مواقفة الخبير الكبير» (١/١٢٢): «لا يصلح حديثه لاستشهاد ولا متابعة».

نعم، لم يتفرد به محمد بن سعيد المصلوب؛ فقد رواه آخر عن عبادة بن نسي، ولكن إسناده لا يفرح به؛ فقد أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٣١٠/١) من طريق... إيمان الشاذكوني: نا =

الهيثم بن عبد الغفار، عن سيرة بن معبد، عن عبادة به، ولكن الشاذكوني كذاب؛ فهذه الطريق كالماء، لا تشد شيئاً.

فبالخلاصة: أن هذين الطريقين غير صحيحين، ولهذا قال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٩٦/٣): «لا يستند، ولا يوجد من وجه صحيح»، بل قال ابن الملقن في «اليد المنيعة» (٥/ق ٢١٤): «وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل فيما أعلم»، ونقل فيه عن ابن دحية في كتابه «إرشاد الباقية والرد على المعتدي منا» وهم فيه الفقيه أبو بكر بن العربي: «هذا حديث مشهور عند ضعفاء أهل الفقه، لا أصل له، فوجب إطرأحه».

عودة إلى الحارث بن عمرو:

اضطرب الإمام الذهبي في الحكم على «الحارث بن عمرو»، فقال في ترجمته في «الميزان» (١/٤٣٩): «ما روى عن الحارث غير أبي عون؛ فهو مجهول»، وأورده في «مختصر العلل» (ص ١٠٤٦ - ١٠٤٧)، وقال: «قال ابن الجوزي وغيره: الحارث مجهول، قلت (الذهبي): ما هو مجهول، بل روى عنه جماعة، وهو صدوق إن شاء الله. كذا قال هنا، مع أنه قال في «الميزان»: «مجهول»، فانظر إلى هذا الاضطراب! ووجدت له في «السيرة» (٧٢/١٨) في ترجمة الجويني اضطراباً آخر، إذ قال: «... بل مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جمالة، من أهل حمص عن معاذ، فاستاده صالح» فيجعل إسناده صالحاً هنا، مع تصريحه بجهالة الحارث، إلا أن مشاء لطبقته على ما صرح به في آخر «ديوان الضعفاء».

ولم يذكر لنا الجماعة الذين رويوا عنه، أما إخراج بعضهم له من حيز الجهالة؛ كما فعل الكوثري في «مقالاته» (ص ٦٠ - ٦١) - بمجرد قول شعبة: «ابن أخي المتيرة بن شعبة»، فلا شيء لأنه لم يقل أحد من علماء الحديث أن الراوي المجهول إذا عرف اسم جده أو بلده، بل اسم أخيه جده، خرج بذلك عن جهالة العين إلى جهالة الحال، قال الخطيب في «الكفاية»: «المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء، ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد...»، ومن ثم؟ فإن قول: «وهو ابن أخي المتيرة بن شعبة»: يحتمل أن تكون ممن هو دون شعبة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط من الاستدلال.

أصحاب معاذ:

ضئف هذا الحديث كثير من المحدثين بجهالة أصحاب معاذ، قال ابن حزم: «هذا حديث ساقط، لم يروه أحد من غير هذا الطريق، قلت: أي طريق الحارث؟، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا؛ فلا حجة فيمن لا يعرف من هو»، وقد بعد نقل قول البخاري السابق فيه ما نصه: «وهذا حديث باطل لا أصل له»، وقال الجوزقاني: «وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، ومثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة»، وكذا قال ابن الجوزي في «الواحيات».

وأهل الحافظ العراقي في «تخریج أحاديث البيضاوي» (ص ٨٧ - بتحقيق المعجمي) بجهالة أصحاب معاذ - أيضاً -.

ورد ابن القيم هذه الملة؛ فأجاب عنها بقوله في «إعلام الموقعين»: «وأصحاب معاذ وإن كانوا -

غير مسمين؛ فلا يضره ذلك؛ لأنه يدل على شهرة الحديث، وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصلق. بالمحل الذي لا يخفى... وكذا قال ابن العربي في «العاضة» (٧٢/٦ - ٧٣)، وقوله الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٨٩/١).

وقال المياكفوري في «التحفة» (٥٩٩/٤) بعد نقل كلام ابن القيم: «قلت: الكلام كما قال ابن القيم، لكن ما قال في تصحيح حديث الباب فيه عندي كلام» - قلت: نعم، لأن علة الحديث غير محصورة في جهالة أصحاب معاذ؛ فالحديث يعمل بالعلة الأولى والأخيرة، ولا يعمل بهذه، وليس ذلك وتوضيحه أقول في كون هذه العلة قاصرة غير صالحة: أخرج البخاري - الذي شرطه الصحة - حديث عروة البارقي: سمعت النبي يتحدثون عن عروة، ولم يكن ذلك الحديث في جملة المجهولات، وقال مالك في «الانساب»: «أخبرني رجال من كبار قومه»، وفي «الصحيح» عن الزهري: فحدثني رجال عن أبي هريرة: من صلى على جنازة؛ فله قيراط».

فجهالة أصحاب معاذ جرح غير مؤثر، لا سيما أن مذهب جمع من المسندين كابن رجب، وابن كثير تصحيح حديث المستور من التابعين، والجماعة خير من المستور كما لا يخفى، ولهذا لم يذكر ابن كثير في «نقطة الطالب» هذه العلة البتة، مع أن كلامه يفيد تضعيفه للحديث.

تنبيه: وقال الذهبي في «مختصر العلل» (مر ١٠٤٦ - ١٠٤٧) في رد هذه العلة: «وقال - أي ابن الجوزي - وأصحاب معاذ لا يرقون، قلت (الذهبي): ما في أصحاب محمد يحمده الله ضعيف لا سيما وهم جماعة».

كذا وقع فيه، والبيان لا نخلو من أمرين: إما سليمة فهذا وهم من الذهبي - رحمه الله - فأصحاب معاذ ليسوا أصحاب محمد ﷺ؛ حتى يقال فيهم هذا الكلام، والسباق يدل على أنهم من التابعين، والتابعي يجوز أن يكون ضعيفاً، وإما خطأ من الشاش، والصواب (أصحاب معاذ)، وهذا الظاهر لا يمتثل بتوافق ما تنه، مع ما حده، مع ملازمة أن التابعي يجوز أن يكون ضعيفاً.

الكلام على وصله وإرساله:

خير من تكلم وحرر هذا المبحث الفاروقاني في «العلل» (م ٤٨/٢ ب، و ٤٩/١ - مخطوط)، فقال: «رواه شعبة عن أبي حنن هكذا (أي: موصلاً) وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه، والمرسل أصح، قال أبو دارد (أي: الطيالسي): أكثر ما كان يحدثنا شعبة عن أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ مرة: من معاذ انتهى».

وقال الترمذي في الحديث: «ليس إسناده عندي بمتصل»، قال ابن حجر في «موافقة الخبر» (١/١٨): «وكانه نفي الاتصال باعتبار الإيهام الذي في بعض رواه، وهو أحد القولين في حكم المبهمة».

وأهل العراقي الحديث في «تخريج أحاديث الميضاوي» يعمل ثلاث: الأولى: الإرسال هذا، والثانية: جهالة أصحاب معاذ، والثالثة: جهالة الحارث بن عمرو.

مسرد عام بأسماء من ضعف الحديث:

ضعف حديث معاذ هذا جماعة من جهالة أهل الحديث، على وأسهم أميرهم الإمام -

البخاري، وتلميذه الترمذي، والدارقطني، والمنبلي، وابن طاهر القيسراني، والجورقاني - بالراء المهمة وليس بالمعجمة، ذاك الجورجاني صاحب «أحوال الرجال» - وابن حزم في كتابنا هذا، والعراقي، وابن الجوزي، وابن كثير، وابن حجر، وغيرهم من الأقدمين، واضطرب فيه اللذهبي كما بينا.

سره بأسماء من صحيح الحديث:

صحيح حديث معاذ هذا أبو بكر الرازي، وابن العربي المالكي في «معارضة الأحوزي»، والخطيب البغدادي، وابن قيم الجوزية، وغيرهم من المتأخرين. ملحوظ من صححه ومن ضعفه:

نظر مصححوه إلى عدم كون جهالة أصحاب معاذ حلة فادحة فيه، وتناسوا الإرسال، وجهالة الحارث ابن عمرو، أما من ضعفه؛ فبعضهم ذكر العلل الفادحة - على ما بيناه -، وهذا علنا الإرسال، وجهالة الحارث، كالحافظ ابن كثير في «تخريج أحاديث منتهى ابن الحاجب»، وبعضهم زاد حلة غير فادحة - على ما حققناه -، وهي جهالة أصحاب معاذ، ونجا بعضهم منحن آخر؛ فقال بعد أن اعترف بضعفه، وأنه لا يوجد له إسناد قاصم: «لكن اشتهاره بين الناس وتلقيهم له بالقبول مما يقوي أمره»؛ كما فعل عبد الله النعماني في «تخريج أحاديث السبع في أصول الفقه» (ص ٢٩٩)، وسبقه أبو العباس ابن القاسم فيما نقله عنه الحافظ في «التلخيص» (١٨٣/٤)، وقال الغزالي في «المستصفى» (٢٥٤/٢): «وهذا حديث تلقته الأمة بالقبول، ولم يظهر أحد فيه طعنًا وإنكارًا، وما كان كذلك؛ فلا يقدح فيه كونه مرسلًا، بل لا يجب البحث عن إسناد»؛ وأطلق صحة الحديث جماعة من الفقهاء - أيضاً - كالياقوتاني، وأبي المطلب الطبري؛ لشهرته وتلقي العلماء له، وكأنني بالجورقاني يرد عليهم عندما قال في «الأباطيل» (١٠٦/٦): «فإن قيل لك: إن الفقهاء قاطبة أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه؛ فقل: هذه طريقة، والتخلف قلد في السلف، فإن أظهرنا خبر هذا مما ثبت عند أهل النقل وجئنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتة؛ وكذلك ابن الجوزي عندما قل في «العلل المتناهية» (٢٧٢/٢): «وهذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه».

هل معنى حديث معاذ صحيح؟

اختلف العلماء: هل معنى هذا الحديث صحيح أم لا؟ فمن نفي صحة معناه؛ فنفى لصحة معناه من باب أولى؛ ولكن كان سبب صحة معناه عند بعضهم صحة معناه؛ فكأنه صححه لشواهده، واعتدل الآخرون فنقوا صحته من حيث الثبوت، وأثبتوها من حيث الدلالة، وإن كان إطلاق ذلك لا يسلم من كلام كما سيتبين معك - إن شاء الله تعالى -.

فمن صحيح معنى الحديث، وأنشأ عليه تصحيحه لمبناه: الإمام الذهبي؛ فقال في مختصر العلل: «هذا حديث حسن الإسناد، ومعناه صحيح؛ قال الحاكم يضطر إلى الاجتهاد، وصح أن النبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد وأخطأ فله أجر».

فتحسينه لإسناده غير صحيح؛ إذ لم يسلم من حلة الإرسال، وجهالة الحارث؛ ولكن تصحيح معناه -

٥٢ - وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>: «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَنْهَى» [الْإِسْرَاءُ: ١٥٩]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: «وَأَنْزَلْنَاهُمْ شُرُكًا بَيْنَهُمْ» [الشُّورَى: ٢٨].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [بِ بْنِ حَزْمٍ] <sup>(٢)</sup> [تَقْلِيدًا] <sup>(٣)</sup>:

- لَيْمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْاجْتِهَادِ عِنْدَ فَقْدَانِ النَّصِّ صَحِيحٍ، لَا مَجَالَ لِلْقَوْلِ بِخِلَافِهِ، لَا سِوَمَا أَنَّ شَوَاهِدَهُ كَثِيرَةً مِنْ نَصَرٍ أُخْرَى تَزَكِّي مَعَاذَ الْمَعْنَى.

وَأَطْلَقَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ تَصْحِيحَ مَعْنَى الْحَدِيثِ فِي «الْمَعْلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (٢/٢٧٧)، وَإِنْ كَانَ يَرَى عَدَمَ ثَبُوتِهِ؛ فَقَالَ: «... وَلَعَمْرِي إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا، إِنَّمَا ثَبُوتُهُ لَا يَعْرِفُ».

قُلْتُ: وَإِخْلَاقُ تَصْحِيحِ مَعْنَاهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَعِنْتُهُ لَا يَخْلُو مِنْ نِكَازَةٍ؛ إِذْ بِهِ تَصْنِيفُ السَّنَةِ مَعَ الْقُرْآنِ، وَإِنزَالُهُ إِثْبَاتًا مَعَهُ مَنَزَلَةُ الْاجْتِهَادِ مِنْهَا، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ؛ نَكَالِكَ لَا يَأْخُذُ بِالسَّنَةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الْكِتَابِ، وَهَذَا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا مِمَّا لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ، بَلِ الْوَاجِبُ النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مَعًا، وَعَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا؛ لَمَّا عَلِمَ مِنْ أَنَّ السَّنَةَ تُبَيِّنُ مَجْمَلَ الْقُرْآنِ وَتَقْيِدُ مَطْلَقَهُ، وَتَخْصُصُ صَوْمَهُ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، أَفَادَهُ شَيْخُنَا الْأَبَاتِيُّ فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّمِيمَةِ» (رَقْمُ ٨٨).

الْمُخْلَصَاتُ وَالتَّجْهِدَاتُ:

وَمُخْلَصَاتُ مَا تَقْدِمُ أَنْ حَدِيثَ مَعَاذَ هَذَا أَعْلَى ثَلَاثَ عُلَلٍ، ثُمَّ تَسْلُمُ إِلَّا وَاحِدَةً مِنْهَا، وَهِيَ جِهَالَةُ أَصْحَابِ مَعَاذٍ، وَبَقِيَتْ اثْنَتَانِ، وَهُمَا جِهَالَةُ الْحَارِثِ وَالْإِسْرَاءِ؛ فَهِيَ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ الثَّبُوتِ، وَصَحِيحٌ فِي بَعْضِ مَعْنَاهُ، وَتَكَرَّرَ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مِنْ حَيْثُ الْحَبِيَّةِ، وَحَصَرُ حَبِيَّةِ السَّنَةِ عِنْدَ فَقْدِ الْكِتَابِ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ أَمَّا:

وَنَخْتُمُ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِمُلَاحَظَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَفَادَ ابْنُ حَزْمٍ نِيْمَا بَعْدَ (فَقْرَةٍ ٦٥) أَنَّ بَعْضَهُمْ مَوَّهَ وَادَّهَى فِيهِ التَّوَاتُرُ؛ قَالَ: «وَهَذَا كَذِبٌ، بَلْ مَوْهَدُ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ أَبِي حَزْمٍ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ»؛ وَأَقْرَأَ الْحَافِظُ ابْنَ حَزْمٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٤/١٨٣).

وَالْآخِرَةُ: قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ الْقَيْسَرَانِي: «فَوَاقِحُ مَا رَأَيْتُ فِيهِ قَوْلَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِ «أَصُولِ الْفَقْهِ» [أَسْمُهُ «الْبِرْهَانُ» (٢/٧٧٧)]: وَالْعَمْدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ مَعَاذٍ؛ قَالَ: «وَهَذِهِ زُلَّةٌ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ هَالِمًا بِالْقَلْبِ لَمَا ارْتَكَبَ هَذِهِ الْجِهَالَةَ».

وَتَعْبَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٤/١٨٣)؛ فَقَالَ: «قُلْتُ: أَسَاءَ الْأَدَبِ عَلَى إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَكَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَبِّرَ بِاللِّينِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، مَعَ أَنَّ كَلَامَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَشَدَّ مِمَّا نَزَّلَهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: وَالْحَدِيثُ مَدُونٌ فِي الصَّحَاحِ، مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ، لَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ، كَذَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -».

اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا الْأَدَبَ مَعَ عِلْمَانَا وَمَشَايِخِنَا، وَتَقَبَّلْ مِنَّا وَارْزُقْنَا السَّلَامَ وَالصَّوَابَ، وَجَنِّبْنَا الْخَطَأَ وَالْخُلَلَ وَالزَّلَلَ.

(١) فِي نَسْخَةِ غُرُطَا: «قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُرُطَا قَطْعٌ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُرُطَا وَزُبِ.







نَسْأَلُ مَنْ اخْتَجَّ [بهذه الآية، فنقول له] <sup>(١)</sup>: أَتَرَى <sup>(٢)</sup> الله تعالى أَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يُشَاوِرَهُمْ فِي <sup>(٣)</sup>: كَيْفَ يُتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَفِي كَمْ صَلَاةٍ تُفْرَضُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَفِي كَمْ رُكْعَةٍ [يَكُونُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ] <sup>(٤)</sup>، وَأَيَّ شَهْرٍ يُصَامُ، وَمَنْ كَمْ تُؤَدَّى الزَّكَاةُ، وَفِي أَيِّ الْأَصْنَافِ [تُؤَدَّى الزَّكَاةُ] <sup>(٥)</sup>، وَإِلَى أَيْنَ يَكُونُ الْحَجُّ، [وَكَيْفَ تَكُونُ مَنَاسِكَه] <sup>(٦)</sup>، وَمَاذَا يَحْرَمُ مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ، وَكَمْ يُبَاحُ مِنَ الزُّوْجَاتِ لِلرَّجُلِ <sup>(٧)</sup>، وَبِكَمْ مِنَ الطَّلَاقِ نَحْرَمُ الْمَرْأَةَ، وَهَكَذَا سَائِرُ الشَّرَائِعِ؟ [فَإِنْ أَقْدَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى تَجْوِيزِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا] <sup>(٨)</sup> فَهُوَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كَافِرٌ مُشْرِكٌ بِلا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ، وَإِنْ أَبَى مِنْ هَذَا بَطَلَ احْتِجَاجُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي اثْبَاتِ الْحُكْمِ بِالرَّأْيِ فِي الدِّينِ] <sup>(٩)</sup>.

٥٦ - وَأَيْضاً [فَلَوْ صَحَّ أَنَّهَا مُبِيحَةٌ لِلرَّأْيِ فِي الدِّينِ - وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ - لَكَانَ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا الْإِخْذُ بِرَأْيِهِمْ، وَإِنَّمَا] <sup>(١٠)</sup> فِيهَا [قَوْلًا] <sup>(١١)</sup> عَزَمَتْ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ [آل عمران: ١٥٩]، فَرَدُّ الْأَمْرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَا إِلَى الْمَشَاوِرِينَ.

٥٧ - وَأَيْضاً [فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ] <sup>(١٢)</sup>: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ لَأَنبِتُ الْخَلْقَ نَبْتًا» [الحجرات: ١٧]، فَمَنْعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(١٣)</sup> مِنْ طَاعَتِهِ [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] <sup>(١٤)</sup> لِرَأْيِ أَصْحَابِهِ [ﷺ] <sup>(١٥)</sup> فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ. وَأَيْضاً فَمَا فِي

- 
- (١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «بها».
- (٢) في (ب): «ترى».
- (٣) من نسخة غوطا فقط.
- (٤) في نسخة غوطا: «وكم».
- (٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «يكون».
- (٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٨) في نسخة غوطا: «وكم من الزوجات يباح» دون «للرجل».
- (٩) في (ب): «ذلك».
- (١٠) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فمن جوز ذلك فهو كافر مشرك» وانظر تعليق عيسى بن سهل الجبائي الآتي على لفظة (٦٣).
- (١١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «لأن».
- (١٢) في (ب): «وإذا».
- (١٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فوله تعالى».
- (١٤) في نسخة غوطا: «تعالى».
- (١٥) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

العالم مسلم يستجيز أن يقول إن الله تعالى أوجب على رسوله ﷺ<sup>(١)</sup> طاعة رأي أصحابه ﷺ<sup>(٢)</sup>، وهذا القول كُفِّرَ مُجَرَّدًا (ممن قال به)<sup>(٣)</sup>.

٥٨ - وإنما قول أهل الإسلام: إن طاعة رسول الله ﷺ فرض واجب على الصحابة، وعلى جميع الإنس والجن.

٥٩ - وأيضاً فنقول لهم: إن<sup>(٤)</sup> هذا الأمر فرض عليكم في شرع الدين، فأعوز<sup>(٥)</sup> بالله من هذا القول، فعرفونا<sup>(٦)</sup> أيصَحُّ<sup>(٧)</sup> شيء من الشرع إلا حتى يُشاوَر جميعهم، ويتأني قدوم<sup>(٨)</sup> غائبهم أم يصح الشرع بمشاورة البعض دون البعض؟ (ولا بد من أحدهما)<sup>(٩)</sup>، فإن قالوا: لا يصح [شيء من الشرع]<sup>(١٠)</sup> إلا بمشاورة جميعهم؛ أتوا مع الضلال بالمحال؛ لأنهم عشرات ألوف، فمشاورتهم تكليف الحرج. وإن قالوا: بل<sup>(١١)</sup> يصح بمشاورة البعض، قلنا لهم<sup>(١٢)</sup>: ما حد ذلك البعض؟ أتحدونه<sup>(١٣)</sup> بعدد أم يجرىء [عندكم في ذلك]<sup>(١٤)</sup> مشاورة واحد؟ (فأي ذلك)<sup>(١٥)</sup> قالوا قلنا لهم: قلتم الباطل وقائم بلا برهان، ولا دليل، وهذا لا يجوز القول به، فصَحَّ أن الآية ندب، وحيث يرجو ﷺ أن يجد عندهم علماً من ترتيب

(١) سقطت من (ب) وفي نسخة غوطا: «عليه السلام».

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط وبذلك في (ب): «ﷺ».

(٣) سقط ما بين المعقوفين من نسخة غوطا.

(٤) كذا في الأصل و(ب)، ولعل الصواب: «إن».

(٥) كذا في الأصل و(ب)، ولعل الصواب: «وأعوز».

(٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «ثم عرفونا».

(٧) في (ب): «أما يصح».

(٨) في (ب): «ويأتي قدماً» ولذا خلق ابن عقيل: «هكذا في الأصل، ولعل الصواب: من كل قوم».

(٩) قلت: الصواب المثبت كما في الأصل ونسخة غوطا.

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١١) سقطت من نسخة غوطا.

(١٢) في (ب): «أتحدونهم».

(١٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١٤) بعدها في (ب): «فألواحد».

الحرب ليس عنده، [ولا مزيد]<sup>(١)</sup>، وبالله تعالى التوفيق.

٦٠ - وأيضاً فلو<sup>(٢)</sup> كان فرضاً [كما يمتّعون]<sup>(٣)</sup> به لوجب أن لا يكون<sup>(٤)</sup> شيء من دين الإسلام بالوحي فقط إلّا حتى يشاور الصحابة [عليهم السلام]<sup>(٥)</sup> كلّهم أو بعضهم، وهذا كفر [مجرّد متّين قاله]<sup>(٦)</sup> بلا خلاف، أفأذا ليس كذلك، فليست<sup>(٧)</sup> الشورى في شيء من الدين يبين لا شك فيه؛ فبطل تعلّقهم بهذه الآية<sup>(٨)</sup> جملة.

٦١ - وأيضاً، فلو كان في هذه الآية إلزام رسول الله ﷺ الأخذ برأي أصحابه<sup>(٩)</sup> في الدين لما كانت مع ذلك إلّا<sup>(١٠)</sup> حجة عليهم؛ لأن [الصحابة ليسوا]<sup>(١١)</sup> هؤلاء<sup>(١٢)</sup> [الذين]<sup>(١٣)</sup> أخذوا<sup>(١٤)</sup> هؤلاء<sup>(١٥)</sup> برأيهم؛ لأن هؤلاء إنما أخذوا<sup>(١٦)</sup> برأي أبي حنيفة ومالك، وليس في<sup>(١٧)</sup> الآية إيجاب مشاورة هذين الرجلين، [ولا الأخذ برأيهما]<sup>(١٨)</sup>، ثم<sup>(١٩)</sup> لو [صحّ لهم أن حكم المشاورة المذكورة في الآية يتعدّى الصحابة إلى غيرهم]<sup>(٢٠)</sup>، لما كان [لهم]<sup>(٢١)</sup> فيها

- (١) يدل ما بين المعقوفين في (ب): قولاً بـ، وعلق ابن عقيل بقوله: وأي: إن رأيهم في الحرب لا يكون شرعاً واجب الطاعة حتى يأمر به الرسول ﷺ.
- (٢) في (ب): «لو». ويدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فصح أن قولهم بلا برهان ولو».
- (٣) في (ب): «يؤمنون».
- (٤) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «لما صح».
- (٥) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.
- (٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٧) في (ب): «فليس».
- (٨) «بهذه الآية» مكررة في (ب).
- (٩) في (ب): «الصحابة».
- (١٠) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «لأنه».
- (١١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (١٢) قال ابن عقيل: يعني الأئمة من الفقهاء المتبوعين.
- (١٣) بدلها في نسخة غوطا: «إنما».
- (١٤) في (ب): «أخذ».
- (١٥) قال ابن عقيل: يعني المعتلدين.
- (١٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (١٧) في نسخة غوطا: «من».
- (١٨) سقطت من (ب).
- (١٩) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «جاز تعدّي المشاورة إلى غير الصحابة».

حُجَّة ١؟ لأنه ليس فيها ترجيح لرأي أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى على رأي غيرهما، [فعلنى كل حل هذه الآية] <sup>(١)</sup> حُجَّة عليهم <sup>(٢)</sup>.

٦٢ - [فإن قيل: ففيم إذا كانت] <sup>(٣)</sup> المشاورة <sup>(٤)</sup> [المأمور بها في الآية المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ﴾] <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> [شورى: ٣٨]؟

٦٣ - قلنا: المشاورة المراد بها <sup>(١١)</sup> في الآيتين المذكورتين هي فيما هي باقية <sup>(١٢)</sup> فيه إلى الآن من إرادة الغزو، وإلى <sup>(١٣)</sup> أي جهة [ينصدم بالغزو] <sup>(١٤)</sup>، [ولإلى] <sup>(١٥)</sup> أين ينزل الجيش، وفي سائر الأشياء المباحة [كلها]، فيستشير الإمام فمن يؤتي جهة كذا وكذا مما أباحه الله تعالى، أن يعمل المرء بما شاء منه،

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «لهي».

(٢) قال ابن عقيل: «هذا تنزل من أبي محمد في الاستدلال... وما دام تنزل إلى هذا الحد: فيكون في الآية حجة لهم على تقليد العالم من الصحابة أو غيرهم... والأصوب أن نلج على التحقيق النفيس لأبي محمد قبل تنزله في الاستدلال، ونقول: المشاورة فيما أشكل من تطبيق الحكم على الواقعة، وفيما هو موقوف إلى اجتهدنا من شؤون ديننا: فتكون المشاورة سنة متبعة في جيل الصحابة رضي الله عنهم، وفي كل جيل مسلم يأتي بعدهم».

(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وهو» وسط من نسخة (ب): «إذا كانت».

(٤) في نسخة غوطا: «والمشاورة».

(٥) ما بين المعقوفين من نسخة (ب) فقط.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وكلمة «المراد» فقط سقطت من نسخة (ب).

(٧) سقطت من نسخة غوطا.

(٨) في نسختي غوطا و(ب): «إلى».

(٩) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١٠) قلت: ومنه في الحديث «المستشار مؤتمن» <sup>(١)</sup> [اللهمي].

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٩) وأبو داود (٥١٢٨) والترمذي (٢٣٦٩) وفي «الشمائل» (١٣٤) وابن ماجه (٣٧٤٥) والطبراني (١٩) رقم ٥٧٠ والطحاوي في «المشكّل» (٤٧٢) و«الحاكم» (١٣١/٤) والبيهقي (٣٦١٢) والبيهقي في «الشعب» (٤٦٠٤) من حديث أبي هريرة، وهو صحيح.

وَيَدْعُ مَا شَاءَ مِنْهُ. وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ مُسْلِمٌ: إِنَّ هَذِهِ الْمَشُورَةُ فِي شَرَائِعِ الدِّينِ ■.

■ قَالَ عِيسَى بْنُ سَهْلٍ الْجَبَانِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ عَلَى شَذَوَهِ ابْنِ حَزْمٍ» (ق ٨ - ١١): «قَالَ (١):  
«كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتَشَاوَرْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾» (الْإِمْرَانُ: ١٥٩) وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَشَاوَرْتُمْ  
شُرَكَاءَ بَيْنَهُمْ﴾» [الشُّورَى: ٣٨] أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي شَرْعٍ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي  
مِثْلِ تَوَلِيَةِ إِنْسَانٍ، وَطَرِيقٍ مِنْ قَاصِدٍ إِلَى غَرَضٍ، وَاخْتِيَارِ مَوْضِعٍ نَزُولٍ فِي سَفَرٍ، وَشِبْهِهِ،  
كَتَشَاوَرْنَا فِي صَبْغِ ثَوْبٍ، وَاخْتِيَارِ خَبَاطٍ، وَلَا مَزِيدَ!»

وَاللَّهُ تَعَالَى الَّذِي أَرْهَمَ بِرَسُولِهِ، وَشَرَّفَهُمْ بِهِ، وَاصْطَفَاهُمْ لَصُحْبَتِهِ، لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْهُمْ  
إِلَّا مَادِحًا لَهُمْ، وَمُثْنِيًا بِهِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ ثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ، بِاسْتِجَابَتِهِمْ لَهُ  
تَعَالَى، بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ امْتِثَالَهُمْ بِدِينِهِمْ، وَتَعَرُّفَهُمْ لِلْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
فِي تَكْسِبِهِمْ، وَلِلْمُقَرَّبِ الَّذِي كَانُوا يَتَزَلَّفُونَ إِلَى بَارئِهِمْ. مِنْ صَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَصَدَقَةٍ،  
وَحَجٍّ، وَصَلَةِ أَرْحَامٍ، وَإِفْشَاءِ سَلَامٍ، وَإِطْعَامِ طَعَامٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَوَافِلِ الْإِسْلَامِ؛ كَانَ  
أَكْثَرُ مِنْ تَنْعَمِهِمْ بِدِينِيَّاهُمْ، وَانْشِغَالِهِمْ بِمَا يَتَرَفَّهَوْنَ بِهِ مِنْهَا مِنْ مَتَاعٍ، وَانْتِقَاءِ خِيَاطٍ،  
وَاخْتِيَارِ... فَلَوْ تَأَوَّلَ شُورَاهُمْ وَتَعَاوَنَهُمْ فِي أَمْرِ أَخْرَاجِهِمْ وَدِينِهِمْ، لَا فِي دُنْيَاهُمْ؛  
لَكَانَ أَوْلَى بِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الصَّفَقَةَ هِيَ الْمَعْلُومَةُ [...] لِأَحْوَالِهِمْ الَّتِي اسْتَحَقُّوا بِهَا هَذَا  
الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ مَعَ الْأَبَدِ، كَمَا بَقِيَ مَا شَاءَ [...] فِيهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ  
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، مِنْ ذَلِكَ تَشَاوَرَهُمْ فِي الْخَلِيفَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتِّفَاقَهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ  
أَبِي بَكْرٍ الصُّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُمْ، وَتَشَاوَرَهُمْ فِي الْمُرْتَفِقِينَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
الْمَانِعِينَ الزَّكَاةَ، ثُمَّ وَافَقُوا رَأْيَ أَبِي بَكْرٍ فِي قِتَالِهِمْ حَتَّى يُوْذَوْهَا، وَتَشَاوَرَهُمْ فِي جَمْعِ  
الْقُرْآنِ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ فِي الرِّقَاقِ وَالْعُسْبِ وَاللَّخَافِ، وَمَشَاوَرَةَ عُمَرَ لِمَنْ حَضَرَهُ مِنَ  
الصَّحَابَةِ فِي خُرُوجِهِ إِلَى الشَّامِ، ثُمَّ فِي الْإِقْدَامِ بِهِمْ عَلَى وَبَائِهَا أَوْ الْإِنْصِرَافِ عَنْهَا،  
فَأَخَذَ بِرَأْيِ مَنْ رَأَى مِنْهُمْ الْإِنْصِرَافَ (ب)، وَفِي إِجْلَاءِ الْيَهُودِ عَنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ. وَجَعَلَ  
الشُّورَى فِي الْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ إِلَى السَّنَةِ: عِثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ  
الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَقَالَ عَنْ ابْنَةِ عَيْدِ اللَّهِ: «يَحْضُرُكُمْ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ»، فَوَقَعَ  
الْإِخْتِبَارُ عَلَى عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَفِي خِلَافَتِهِ كُتِبَتْ الْمَصَاحِفُ مِنْ مَشَاوَرَةِ مَنْ =

(١) أَي: ابْنُ حَزْمٍ فِي «التَّلَكُّ الْمَوْجُزَةُ».

(ب) لَكِنَّهُ أَخَذَ بِحَدِيثٍ مَرْفُوعٍ مَشْهُورٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ بَلَغَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فِي حَدِيثَةٍ مَعْرُوفَةٍ.

= حضره من الصحابة، وفُتِّحت في الأمصار.

هذا كله مما تشاوروا فيه، واجتمعوا له، واتفقوا عليه، وكذلك غيره مما يطول بتتبعه الكتاب، وكل فصل منها ممن نفع الله به الإسلام، واتفق معه إلى (...). وبقي نفعه مع الأبد، ونالت بركته كل أحد، فليس منها شيء في صيغ ثوب، ولا اختيار غياط.

قال أبو إسحاق الزجاج<sup>(١)</sup> في قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [الشورى: ٣٨]، أي: لا ينفردون برأي حتى يجتمعوا عليه. وقيل: [إنه ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأحسن ما يحضرم].

وإن رغم أنف هذا الملحد - أسحقه الله - أن أهل (...) بهم، ورجع في علمه إليهم، واعتمد على أقوالهم (...) كذلك فعل يحيى بن سعيد الأنصاري شيخ مالك، وهو من كبار أهل المدينة كذا، قال: كان عليّ مشي، فأصابني خاصرة، فركبت حتى أتيت مكة، فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره، فقالوا: عليك هذبي، فلما قدمت المدينة سألت، فأمروني أن أمشي مرة أخرى، من حيث عجزت، فمشيت.

هذا شأن أهل الفضل والعلم والعقل، لسالكين الصراط المستقيم، اتابعين الدين القويم، الأنقياء العلماء، دار الهجرة، ومعدن النبوة، ومجتمع الفضائل، ومبتدأ الأبحار الراستخين الأخيار، ولو لم يكن في ذلك إلا ما ذكرناه عن يحيى بن سعيد لكان فيه الحجة المانعة للمالكيين، لمكانة يحيى بن سعيد من الإمامة، وأخذ به أئمة به الملتبئون، وتركه جواب عطاء وغيره، وهو من كبار أصحاب ابن عباس، فهل هذا إلا لمزية أوجبت ذلك، وارتفاع منازلهم على غيرهم، فكيف وقد فعله قبله: ابن مسعود، وهو من كبارهم، وأنس، وهو كثير لا يخفى على من منحه الله هُداة، ولم يتبع هواه، كفعن ابن حزم - أبعد الله ولعنه - على المالكية، فإنه قد خرج عن المدينة: علي وابن مسعود وأنس، وقد شهدوا ما شهد الباقين ممن بها سواء، وقد أخذ ممن سقى إترارهم بالرجوع في علمهم إلى الباقين بها، وأنهم ليسوا معهم سواء، وإذا أقروا هم بذلك على أنفسهم، بطل ما ادعاه أنهم من (مسواتهم) ... =

(١) في معاني القرآن وإعرابه (٤٠١/٤)، وما بين المعقوفتين منه، وهو غير ظاهر في الأصل.

بأقبحهم بها<sup>(١)</sup>، ولا ح توفيقُ المالكيين في ذلك للصواب، وخذلان [...] امتيان أولي الأبصار والألباب، وجملمهم سموحين الكذب وهو ( ) مات (....) كذاب لا يتكلم إلا عن ضلٍ وحٍ ولا يرعوي من مُجبر، ولا يأتي إلا بتحريف مفتعل ولا يضع إلا ما هو عليه لا له، يُسقط نفسه في مهاوٍ ليس له منها خروج، كتسميته مَنْ يحفظ دمه خلافاً مراده، وغير ما يذهب إليه، وهذا دليل على جهله بما ذكرناه عنهم، أو على قُحجٍ لا شيء من الحياء معها، عصمتنا الله مما ابتلاه به، ولم ننقل ما لأهل العلم في تقديمهم مذهب أهل المدينة على مذهب غيرهم، لنلا يطول الكتاب، وإذ فيما ذكرناه مقنع، وبالله التوفيق.

وقال عيسى بن سهل (ق ١٧٨) بعد كلام طويل، وفيه مثل الأمثلة السابقة: «وصح بذلك كله أنه ~~شاورهم~~ شاورهم في نوازل من الدين، لا وحي عنده فيه بخلاف ما قاله ابن حزم».

وقال (ق ١٧٩): «ثم أتى ابن حزم بمثالٍ يُشبه سخافته، ويبين جهالته ( ) (ب) أحد أن الصلاة فرضت برأي ومشورة لكان كافياً كافراً، فمثل لم يقله أحد، ولا دان به مسلم، لأنه لا يتوجه معنى المشاورة في فرض قد نزل من عند الله، واستقرَّ وجوبه في قلوب عباده».

في كلام طويل، فيه استطرادات وتفرعات، وبعضه مما لم يمكن قراءته إلا من نسخة أخرى، وختم هذا التنبيه بقوله (ق ٢٠٩):

«هذا إجماع متفق عليه، والحمد لله، لكن هذا المخلول قد بدَّع الصحابة ومن بعدهم من تابعيهم نصاً، كما ذكرنا عنه فيما تقدَّم، ثم صرَّح بتجهيلهم، وأضاف في هذا الموضع الباطل والافتراء والكفر إليهم، وضرب المثل بالكُفَّار لهم، ونفى ما أمر الله تعالى به من مشاورتهم، ففعل مَنْ لا يدين هذا الدين!! وخرج عن جماعتهم [...]. ولم يكن له فيهم من الغصص والاستخفاف واللعن إلا سوء وعزّي لوجب لعنهُ!! وللزم البراءة منه!! فما تقدم مسلم إلى مثله، وكيف وهذا دينه في كل باب، وفي كل غلاق، والله تعالى حسيبه!»

(أ) انظر ملحق رقم (٧) آخر الكتاب.

(ب) انظر ملحق رقم (٨) آخر الكتاب.



وما يفرض منه، وما يُباح، فمعاذ الله من هذا، بل هو كُفْرٌ مُجَرَّدٌ بلا خلاف، لو وجد أحد يقوله، فَسَقَطَ تعلُّقُهم بالآيتين جميعاً<sup>(١)</sup>.

٦٤ - وأما حديث معاذ، [فلأنه غير<sup>(٢)</sup>] صحيح؛ لأنه عن الحارث ابن عمرو الهذلي<sup>(٣)</sup> ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، ولا يدري أحدٌ مَنْ هو؟<sup>(٤)</sup> ولا يُعرف نه حديثٌ غيرُ هذا<sup>(٥)</sup>، ذكر ذلك البخاري في «تاريخه الأوسط»<sup>(٦)</sup> في الطبقات، ثم هو أيضاً عن رجالٍ من أهل جنح من أصحاب معاذ، ولا يجوز أخذُ<sup>(٧)</sup> الذين [عن مَنْ لا يُدْرَى مَنْ هو أيضاً؛ و]<sup>(٨)</sup> إنما يؤخذ عن الثقات المعروفين، وقد اتفق الجميع على أنه لا يؤخذ [شهادة مَنْ]<sup>(٩)</sup> لا يُدْرَى حاله، ونقل الحديث شهادة من أعظم<sup>(١٠)</sup> الشهادات<sup>(١١)</sup>؛ لأنها

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا: وفيها بدل قوله «المباحة» ما نصه:

وقد عرج النسائي حديثاً يذكر فيه أن النبي ﷺ قال لأصحابه زمن الحديبية: «أشيروا عليّ» وخرج مسلم أن رسول الله ﷺ لما بلغه إقبال أبي سفيان، قال لأصحابه: «أشيروا عليّ»، وحديث المشاورة في أسارى بدر.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «فغير».

(٣) في هامش (ب): «الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي» ويقال: ابن عوف [كذا، وصوابه: ابن عون] مجهول من السادسة، تقريباً قلت: وهذا كلام ابن حجر في «التقريب» (وتم ١٠٣٩).

(٤) في نسخة غوطا: «من هؤلاء» (٥) في نسخة غوطا: «له غير هذا الحديث».

(٦) «التاريخ الأوسط» ١/ ٣٩٩ - ١٤٠، ترجمة (٢٤٣) وكلامه: «والحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، عن أصحاب معاذ، عن معاذ، رفعه في اجتهد الرأي، قال شعبة، عن أبي عون، ولا يعرف الحارث إلا بهذا، ولا يصح». وجاء في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٧)، ترجمة (٢٤٤٩) نحوه، ونقله عنه ابن عسلي في «الكامل» (٢/ ٦١٣)، وانظر: «المجروح والتعديل» (٣/ ٨٢)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٦).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وكلمة «أيضاً» من نسخة (ب) فقط، وسقطت من الأصل.

(٨) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «من».

(٩) في نسخة غوطا: «فأثر».

(١٠) هنالك فرق بين الروية والشهادة، وبينهما تتداخل، والذي ذكره المصنف صحيح، ولكنه غير دقيق، قال الفراهي في (مطلع) كتابه «الفروق» (١/ ٤ - ٥):

«الفرق بين الشهادة والرواية: ابتدأت بهذا الفرق بين هاتين القاعدتين لأنني أقسمت أطلبه نحو ثمان سنين؛ فلم أظفر به، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما وتحقيق ماهية كل واحد منهما؛ فإن كل =

شهادة على الله عز وجل، وعلى رسوله ﷺ، فلا يحل أن يُساهل في ذلك [أصلاً].

٦٥ - وقد مَرَّه<sup>(١)</sup> قومٌ [لم يبالوا بالكذب، فقالوا: إن هذا الخبر]<sup>(٢)</sup> منقول نقل التواتر<sup>(٣)</sup> وهذا كَذِبٌ [ظاهراً]<sup>(٤)</sup>، [لأن نقل التواتر]<sup>(٥)</sup> أن يكون نقله في كل عصر متواتراً<sup>(٦)</sup>، من مَبْدُوهُ إلى مَبْلَغِهِ، [وأما ما رجع لي مبدئه إلى واحد مجهول، فهذا ضد التواتر]<sup>(٧)</sup>، وهذا حديث لم يُعْرَف [قطاً]<sup>(٨)</sup> قديماً، ولا ذكره أحد من الصَّحابة ولا من التابعين غير أبي عَوْن<sup>(٩)</sup>، حتَّى تعلَّق به المتأخرون، فأَنشَوْهُ إلى أتباعهم ومقلِّدِيهم [فعرَفوه]<sup>(١٠)</sup>. وما احتجَّ به [قطاً]<sup>(١١)</sup> أحد من المتقدمين؛ لأنَّ

= واحدة منهما غير؛ فيقولون: الفرق بينهما: إن الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية بخلاف الرواية؛ فإنها تصح من الواحد والمرأة والعبد.

فأقول لهم: اشتراط ذلك فيها فرغ تصورها وتمييزها عن الرواية، فلو عرفت بأحكامها وأثارها التي لا تعرف إلا بعد معرفتها، لزم القدر، وإذا وقعت لنا حادثة غير متصورة؛ من أين لنا أن: شهادة حتى يشترط فيها ذلك؟ قلعلها من باب الرواية التي لا يشترط فيها ذلك؛ فالضرورة فاعية لتمييزها.

ولم أزل كثير القلق والشَّوْط إلى معرفة ذلك حتى طالعت «شرح البرهان» للمازري؛ فوجدته ذكر هذه القاعدة وحققها، وميز بين الأمرين من حيث هما، فقال رحمه الله: الشهادة والرواية غيران؛ غير أنَّ المخبر عنه إن كان أمراً عاماً لا يختص بمعيّن؛ فهو الرواية كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات»، والشفعة فيها لا يقسم؛ لا يختص بشخص معيّن، بل ذلك على جميع الخلق، في جميع الأعصار والأعمار، بخلاف قول السنن عند الحاكم: «لهذا عند مدنا ديناراً إلزاماً لثمتين، لا بعداً إلى غيره»؛ فهذا هو الشهادة المحضة، والأوّل هو الرواية المحضة، ثم تجتمع الشوائب بعد ذلك...

وانظر للاستزادة: «الرسالة» (فقرة ١٠٠٣ - ١٠٨٨) للشافعي، «تدريب الراوي» (١/٣٣٢)، توضيح الأفكار (٢/١١٤).

- (١) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: (وقال).
- (٢) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «إنه».
- (٣) انظر ما سبق تعليقه حول نواتر الحديث في آخر التخريج المطول السابق، والله الموفق.
- (٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٥) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.
- (٦) في (ب): «متواتراً».
- (٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٨) في (ب): «ابن عوف» وهو خطأ.

مُخْرَجُهُ وَهُوَ (١) ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ مَعَ ذَلِكَ عَنْ (٢) أَبِي عَوْنٍ (٣) شُعْبَةُ وَأَبُو (٤) إِسْحَاقَ [سُلَيْمَانَ بْنِ فَيْرُوزَ] (٥) الشَّيْبَانِي فَقَطَّ (٦)، لَمْ يَزُوْهُ غَيْرُهُمَا، وَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَاخْتَلَفَا (٧) فِيهِ.

٦٦ = وَرَوَيْنَاهُ (٨) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ (٩) عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مَعَاذٍ مِنْ أَهْلِ حِمَاصٍ، [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمَعَاذٍ (١٠) حِينَ يُعْثَى إِلَى الْيَمَنِ: «كَيْفَ تَقْضِي إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ»، قَالَ: أَقْضِي (١١) بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟»، قَالَ: بِسُنَّةِ (١٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو، قَالَ: فَضَرْبُ حِدْرَةٍ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (١٣) [١٤].

- (١) سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ غُرُطًا.
- (٢) كَذَا فِي نَسْخَةِ غُرُطًا وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي الْأَصْلِ وَنَسْخَةِ (ب): «غَيْرٌ».
- (٣) فِي نَسْخَةِ (ب): «أَبْنُ عَوْنٍ» وَهُوَ غَطًا.
- (٤) فِي (أ): «أَبُو» دُونَ وَارٍ فِي أَوَّلِهِ، وَهُوَ غَطًا.
- (٥) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوَتَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُرُطًا فَقَطَّ.
- (٦) فِي نَسْخَةِ غُرُطًا: «فَقَطَّ».
- (٧) فِي (ب): «وَاخْتَلَفَا».
- (٨) فِي (ب): «فَرَوَيْنَاهُ».
- (٩) فِي (ب): «عَنْ أَبِي عَوْنٍ».
- (١٠) سَقَطَ مِنْ (ب).
- (١١) فِي (ب): «فَقِضْتُ».
- (١٢) سَقَطَ مِنْ (ب).
- (١٣) مَضَى تَخْرِيجُهُ، وَذَكَرَ طَرِيقَهُ، وَمَا فِيهَا.
- (١٤) يَدُلُّ مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوَتَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُرُطًا: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ».

(\*) سَنَدُهُ الْمَشْهُورُ: ثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي أَبُو حَوْنٍ وَالتَّفَنِّي سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ هَبْرَةَ يُعَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ مَعَاذٍ. [اللَّهُمَّ!]

٦٧ - وأما رواية أبي إسحاق الشيباني فرواها سعيد بن منصور<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو معاوية الضري، حدثنا أبو إسحاق الشيباني، عن محمد بن عبيد<sup>(٢)</sup> الثقفي - هو أبو عون - قال: لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن، قال له: «يا معاذ، بم تقضي؟» قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: «فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله؟» قال: أقضي بما قضى به نبيي<sup>(٣)</sup>، قال: «فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله، ولا قضى به نبيي<sup>(٤)</sup>؟» قال: أؤم الحق<sup>(٥)</sup> جهدي، فقال [عبد] <sup>(٦)</sup>: «الحمد لله الذي جعل رسول رسوله<sup>(٧)</sup> يقضي بما [قضى]<sup>(٨)</sup> به رسول الله ﷺ<sup>(٩)</sup>». فلم يذكر هاهنا: «أجتهد رأيي»<sup>(١٠)</sup>.

٦٨ - [وأيضاً، فمن الباطل المقطوع به أن يُضاف مثل هذا إلى رسول الله ﷺ، وهو]<sup>(١١)</sup> أن يقول رسول الله ﷺ<sup>(١٢)</sup> لمعاذ: «إن لم تجد في

- (١) في ملخص إبطال القياس (ص ١٤ - ١٥ - ط الأفغاني) إسناده ابن حزم سعيد بن منصور، قال: «حدثنا أحمد بن محمد العذلمني [قال] حدثني [أبو] عبد الله محمد بن مفرج [القاضي] ثنا إبراهيم بن أحمد نا فراس بن محمد بن علي [بن زيد] الصانع لنا سعيد بن منصور... وهذا الإسناد موجود في نسخة غوطا، وأوله: «حدثنا بها أحمد...» وما بين المعقوفين منها، وهي ملخص ابن عربي، وهذا يؤكد أن كتابنا هذا هو ملخص لأصل مطول لابن حزم، ويثبت ذلك - والله الحمد - في تقديمي للكتاب.
- (٢) سقط من (ب).
- (٣) في نسخة غوطا: «عبد الله».
- (٤) في نسخة غوطا: «ابن».
- (٥) في نسخة غوطا: «عليه السلام».
- (٦) سقط من (ب).
- (٧) وفي نسخة غوطا: «... كتاب الله، ولم يقض به لي، ولم يقض به الصالحون».
- (٨) كذا في مصادر التخريج، وفي الأصل (وب). «نحو» وذكر سعيد الأفغاني أن الأصل من «ملخص ابن عربي» - وهو بخط الذهبي - غير واضح في هذا الموضع، وهو كما قال، وأما في نسخة غوطا - وهي بخط محمد مرتضى الزبيدي - فالكلمة واضحة: «نحو» والصواب المتيقن، والحمد لله على توقيفه.
- (٩) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط. (٩) في نسخة غوطا: «رسول رسول الله».
- (١٠) سقط من الأصل، وبدلها في نسخة غوطا: «وصي».
- (١١) ما بين المعقوفين من الأصل فقط.
- (١٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٢٣ - بتحقيقي) من طريق سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، وهذا اللفظ عند ابن أبي شيبة (٤/٥٤٣): «عن أبي معاوية به».
- وسبق تخريج الحديث مفصلاً، والحمد لله الذي نعمت تتم الصالحات.
- (١٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «ومن المحال».
- (١٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

كتاب الله ولا في سنة نبيه<sup>(١)</sup>، وهو ﷺ<sup>(٢)</sup> قد سُئِلَ عن الثمَرِ فقال: «ما أنزَلَ عليّ فيها شيئاً»<sup>(٣)</sup> [إلا هذه الآية [الفائدة<sup>(٤)</sup>]: «مَنْ يَسْمَلْ يَسْكَلْ دَرَّةً خَيْرًا يَسُرُّهُ»<sup>(٥)</sup> [وَمَنْ يَسْمَلْ يَسْكَلْ دَرَّةً شَرًّا يَسُرُّهُ»<sup>(٦)</sup>] [الزُّلَّة: ٧، ٨]، فلم يحكم ﷺ فيها<sup>(٧)</sup> بحكم البتة بغير الوحي<sup>(٨)</sup>، فكيف يُجيز ذلك لغيره؟ وهو ﷺ<sup>(٩)</sup> قد أُتِيَ من ربه [تعالى]<sup>(١٠)</sup> بقوله الصادق: «مَا قَرَأْتُ إِلَّا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِي» [الأنعام: ٣٨]، وبقوله [تعالى]<sup>(١١)</sup>: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ»<sup>(١٢)</sup> لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» [النحل: ٤٤]، فلا سبيل إلى وجود شريعة لله تعالى فرطها في الكتاب، ولم يبينها رسول الله ﷺ<sup>(١٣)</sup>، فصَحَّ أَنْ هَذَا [اللفظ]<sup>(١٤)</sup> لا يجوز أَنْ يقوله [رسولُ الله ﷺ]<sup>(١٥)</sup>.

٦٩ - [وأيضاً]<sup>(١٦)</sup> فلا يخلو [هذا الحديث - لو صح - من]<sup>(١٧)</sup> أَنْ يكون مُبيحاً لمعاذٍ وحده [اجتهاداً رأيه دون غيره]<sup>(١٨)</sup>، [أو لمعاذٍ وغيره، ولا سبيل إلى قسم ثالث. فإن كان مبيحاً لمعاذٍ وحده اجتهاداً رأيه دون غيره]<sup>(١٩)</sup>، فجميع أصحاب الرأي على خطأ؛ لأنهم لا يتبعون رأيَ معاذٍ ولا في مسألة واحدة؛ وإنما يتبع الحنفية رأيَ أبي حنيفة، [ويتبع]<sup>(٢٠)</sup> المالكية رأيَ مالك فقط؛ خالف ذلك رأيَ معاذٍ أو وافقه، وإن قالوا: بك هو مُبيحٌ لمعاذٍ وغير معاذ<sup>(٢١)</sup>، فقد أقرُّوا أن

(١) في (ب): رسول الله.

(٢) في نسخة غوطا: شيء.

(٣) في نسخة غوطا: فقط.

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٧١): كتاب المساقاة، باب شرب الناس والدواب من الأنهار. ومسلم (٩٨٧): كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٥) في نسخة غوطا: يحكم فيها رسول الله ﷺ. وفي (ب): فلم يحكم ﷺ فيها.

(٦) قال ابن عقيل: «وهذا دليل قوي على أنَّ ما لم يُنصَّ على اسمه متصور على معناه. ولهذا استدللَّ عليه الصلاة والسلام بالآية من سورة الزُّلَّة».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٨) انظر لزماً - ما ذكرناه في تقديمنا للكتاب (ص ١٢٦ - ١٢٧، ١٢٨ وما بعد).

(٩) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: عليه السلام.

(١٠) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: ثم لو صح.

(١١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة (ب) وبدله في نسخة غوطا: فأوله ولغيره، فإن كان له وحده.

(١٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(١٣) في (ب): «لمعاذ وغيره» وفي نسخة غوطا: «... أو وافقه، وإن كان له ولغيره فليس أبو حنيفة...».

ليس أبو حنيفة ولا مالك أولى بالرأي من غيرهما، [فإذ<sup>(١)</sup>] ذلك كذلك: فلا مزية لرأي هذين الرجلين على رأي من سواهما، وكان المقتصر على اتباع أحدهما دون سائر الناس مخطئاً بإقرارهم، فيُطل تعلقهم بهذا الخبر. فصَحَّ أنه لو صحَّ لكان مُبطلًا لأقوالهم، فكيف وهو لا يصح<sup>(٢)</sup>.

٧٠ - وأما ما أسندوه<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما] فلا<sup>(٤)</sup> حجة لهم فيه؛

لوجهين:

أحدهما: أنه لا يصح؛ لأن<sup>(٥)</sup> راويه<sup>(٦)</sup> ميمون بن مهران لا<sup>(٧)</sup> يدرك أبا بكر ولا عمر؛ لأن<sup>(٨)</sup> مولده سنة أربعين، بعد موت أبي بكر [رضي الله عنه] بسبع وعشرين سنة، وبعد موت عمر بسبع عشرة سنة، أو نحوها<sup>(٩)</sup>.

والثاني: أنه لا يحلّ [المسلم]<sup>(١٠)</sup> أن يقلنَّ أن أبا بكر وعمر [رضي الله عنهما] يجتمعان الصحابة<sup>(١١)</sup> ليشرعوا شريعة لم يشرعها الله عز وجل!! وذلك لا يخلو من أحد<sup>(١٢)</sup> أربعة أوجه، كلها كفرٌ ممن أجازوه، وهو إما شيء مات رسول الله ﷺ وقد نصَّ على تحريمه، فجمعهم ليحلّوه، أو شيء مات ﷺ وقد<sup>(١٣)</sup> نصَّ على إيجابه، فجمعهم ليُسقطوه، أو شيء [مات رسول الله ﷺ]<sup>(١٤)</sup> وقد<sup>(١٥)</sup> نصَّ على

(١) في (ب): «وإذا».

(٢) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وأما الذي روي» وما أسندوه من نسخة (ب). وهي في الأصل غير واضحة، وتحتل قواما الذي روي، والله أعلم.

(٣) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٤) في نسخة غوطا: «فإنه لا». (٥) في نسخة غوطا: «لأنه».

(٦) كذا في نسخة غوطا و(ب)، وفي الأصل: «رواية».

(٧) في (ب): «ولا!!».

(٨) في الأصل: «أد» والشب في نسخة غوطا و(ب).

(٩) انظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٨٩)، «تحفة التحصيل» (٣٢٢ - ٣٢٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩٠/٢٩).

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١١) قبلها في نسخة غوطا كلمة غير واضحة ثم كلمة «من».

(١٢) من نسخة غوطا فقط. (١٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١٤) سقط من (ب).

تحليله، أو سكت عن تحريمه، فجمعهم ليحرموه، أو شيء [مات رسول الله ﷺ وقد] <sup>(١)</sup> نص على سقوط وجوبه، أو سكت عن إيجابه، فجمعهم ليوجبوه، وفي هذه الوجوه <sup>(٢)</sup> يدخل كل تحريم في دم أو إباحته <sup>(٣)</sup>، وكل تحريم في بشره أو إباحته، وكل تحريم [في] <sup>(٤)</sup> فرج أو إباحته، وكل تحريم [في] <sup>(٥)</sup> مال أو إباحته، وكل إيجاب حد <sup>(٦)</sup> أو إسقاطه، وكل إيجاب عبادة أو إسقاطها، قال <sup>(٧)</sup> تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ شُرَكَاءُ﴾ <sup>(٨)</sup> شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَدَأُ بِهِ اللَّهُ <sup>(٩)</sup> [الشورى: ٢١]، وقال [رسول الله ﷺ] <sup>(١٠)</sup>: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ حَرَامٌ» <sup>(١١)</sup>، وإن <sup>(١٢)</sup> لم يكن جَمْعُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> للصحابة علو شيء من هذه الوجوه؛ فقد بطل أن يجمعاهم <sup>(١٥)</sup> لرأي يأتون <sup>(١٦)</sup> به [في الدين] <sup>(١٧)</sup>، ويبطل <sup>(١٨)</sup> [بهذا الخبر المذكور] <sup>(١٩)</sup> بلا شك، [وهذا في غاية البيان لمن أراد الله به الخير].

٧١ - وجه آخر: وهو أن المحتجين بهذا من مقلدي أبي حنيفة ومالك <sup>(٢٠)</sup> [لا مؤونة عليهم في ترك ما] <sup>(٢١)</sup> [قد] <sup>(٢٢)</sup> صَحَّ من حُكْمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ إِذَا خَالَفَ رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ <sup>(٢٣)</sup>، [وبما قد أوضحناه في غير ما كتاب] <sup>(٢٤)</sup>، كقصاص

- (١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا. (٢) في الأصل ونسخة (ب): «وفي هذا الوجه».
- (٣) في نسخة غوطا: «إباحة».
- (٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٥) في نسخة غوطا: «لحم».
- (٦) في نسخة غوطا: «وقال» بزيادة واو في أوله.
- (٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (٨) أخرجه البخاري (٧٠٧٨): كتاب الفتن، باب قول النبي: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، وتسلم (١٦٧٩): كتاب القسامة والمحارير والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، من حديث أبي بكر، رضي الله عنه، ولفظ مسلم بدون ذكر «الابشار».
- (٩) في نسخة غوطا: «لأن».
- (١٠) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.
- (١١) كذا في نسخة غوطا، وفي الأصل و(ب): «جميعهم».
- (١٢) في نسخة غوطا: «يكون».
- (١٣) ما بين المعقوفين سقط من (ب).
- (١٤) في نسخة غوطا: «فعل».
- (١٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
- (١٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وأيضاً لأنه».
- (١٧) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.
- (١٨) ما بين المعقوفين سقط من نسخة (ب): «وأوضحناه فيما كتبناه في كتاب القصاص».



أبي بكر وعمر رضي الله عنهما <sup>(١)</sup> من ضربة السوط، ومن اللطمة <sup>(٢)</sup> وكمساقاتهما أهل خير

(١) ما بين المعقوتين من نسخة غوطا فقط.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» - (٤٤٨/٦) - دار الفكر، عن شيابة بن سوار عن يحيى بن الحصين قال: سمعت طارق بن شهاب يقول: لطم أبو بكر يوماً رجلاً لطمه، فقيل: ما رأينا كالذي لم يمسح رأسه، فقال أبو بكر: إن هذا أثنائي يستعصمني، فحملته فإذا هو يبيعهم، فحلفت أن لا أحمله، والله لا أحمله: ثلاث مرات، ثم قال له: انقص! فعفا الرجل، وزاد ابن القيم في «الإعلام» (٦٩/١) ذكر شعبة بين شيابة ويحيى، وطارق بن شهاب مات سنة (٨٣)، وقد رأى النبي ﷺ.

وأخرج عبد الرزاق (١٨٠٤٢) عن سعد بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر أتاه من نفسه. وانظر: «المحلى» (٣٠٨/٨)، «كتر العمال» (٥٩٦/٥)، «إعلام الموقعين» (٦٩/٢) - بتحقيقي، وجاء عن عمر رضي الله عنه: فإني لم أبحث عدائي إليكم ليضربوا بأشاركم ولا ليأخذوا أموالكم... فمن فعل به غير ذلك فليرفعه إلي، فوالذي نفس عمر بيده لأقصته منه، فقام إليه عمرو بن العاص، فقال: يا أمير المؤمنين إن كان رجل من المسلمين على رعية، فأدب بعض رعيته لتقصته منه؟ فقال عمر: ألا أقصه منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه؟

أخرجه أبو دارق في «سننه» رقم (٤٥٣٧)، كتاب المديات، باب القود من الضربة وقص الأمير من نفسه، والنسائي في «المجتبى» (٣٤/٨)، كتاب القامة، باب القصاص من السلاطين، وأحمد في «المسنند» (٤١/٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٨٠/١٠)، وأبو يعلى في «المسنند» (١٧٤/١) - (١٧٥/١) رقم (١٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩/٩)، «٤٢»، و«الشعب» (٥٥٥/٥) رقم (٢٣٧٩)، والقرطبي في «فضائل القرآن» (رقم ١٧٠، ١٧٢ - ١٧٣)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (رقم ٢٦)، ومسنده كما في «المطالب العالية» (ق ٧٥/ب)، والحاكم في «المستدرك» (٤٣٩/٤) عن أبي فراس - وهو منبئ - أن عمر رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٦٨/٩) رقم (١٨٠٤٠)، واليزار في «مسنده» (رقم ٢٨٥)، والداؤقي في «الأفراد» (ق ١/٢٠ - الأطراف) من وجه آخر عنه، وفيه ضعف. وقد وردت قصص كثيرة تشهد لهذا الحديث، منها:

- عند الطبراني: عن عبيد الله بن جبير الخزاعي، واختلف في صحته، والراجح أنه ليس له صحة، ولذا قال عنه في «التقريب»: مجهول.

- وعند عبد الرزاق في «المصنف» (٤٦٥/٩ - ٤٦٦/٩) رقم (١٨٠٣٨): عن أبي سعيد الخدري، وإسناده راجعاً، فيه أبو هارون العبدى، واسمه حمارة بن جُوَيْن، وهو مثم.

- وعند عبد الرزاق في «المصنف» (٤٦٩/٩) رقم (١٨٠٤٢) من مرسل سعيد بن المسيب.

- وعند عبد الرزاق في «المصنف» (٤٦٦/٩، ٤٦٧/٩) رقم (١٨٠٣٨، ١٨٠٣٩) من مرسل الحسن البصري.

- وكذا عند أبي إسحاق - كما في «سيرة ابن هشام» (٢٧٨/٢) -، وعبد الرزاق كما في «الإصابة» (٣/٢١٨) عن سواد بن غزوة، وإسنادهما ضعيف.

ومجموع هذه الطرق يعطيها قوة، والله أعلم.

وانظر أثاراً أخرى مع تخريجها في «الإعلام» (٦٨/٣ - ٧٣ - بتحقيقي).

وانظر ملحق الحنفية في: «بدائع الصنائع» (٣٧٠/٦) و«المالكية في «المدونة الكبرى» (٦٥٣/٤).

إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ مَسْمُومٍ<sup>(١)</sup>، وَكَسْجُودَهُمَا فِي ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> [الانشقاق: ١]، وَلَمْ يَرَهُ الْمَالِكِيُّونَ<sup>(٣)</sup> هَذَا فِي كَثِيرٍ جَدًّا، وَهَذَا الْخَيْرُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَوْ صَحَّ، فَكَيْفَ وَهُوَ لَا يَصْحَقُ ١١٩

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأَحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٢٧٧ - بِحَقِيقَتِي)، وَقَدْ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ بِدَرْقَمٍ (٢٣٣٨)، أَنَّ عَمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ أَجَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ أَمْعِجَازَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلرَّسُولِ ﷺ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتْ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَقْرُءَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُرُوا بِهَا وَلَهُمْ نَصِيفُ الشَّعْرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْرُءُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ» فَقَرَأُوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عَمَرَ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْجَاءَ. فَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ تَشْرُطْ فِيهِ الْمُدَّةُ وَلَا الْأَجَلُ، لِأَنَّ لَعْلَ هَذَا مُرَادُ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مُوَصِّلًا الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٧٣٠).

وَلَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِإِطْلَاقِ الْمَسَاقَةِ، أَنْظَرُ: «الْهُدَايَةُ» (٣٨٣/٤)، «الذِّبَابُ» (٢٢٨/٢ - ٢٣٣)، وَكَذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ، أَنْظَرُ: «الْمُدُونَةُ» (٢٩/٤ - ٣٠)، «الرِّسَالَةُ» (٢٢١)، «الْكَافِي» (٣٧٩)، «الْمَعُونَةُ» (٢/ ١١٤١)، «فُصُولُ الْأَحْكَامِ» (٢٥٢)، «مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ» (١٧٧/٥)، «الْإِشْرَافُ» (١٨٨/٣ - بِحَقِيقَتِي)، وَأَنْظَرُ هُنَاكَ الرَّدَّ عَلَى أَدَلَّةِ الْمَنَاعِينَ وَتَصْحِيحِ الْجَوَازِ، وَكَلِمَةُ: «مَسْمُومٌ» مِنْ نَسْخَةِ خُوطَا غَضَتْ. (٢) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأَحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١١٨٣ - بِحَقِيقَتِي)، وَسَجُودَ عَمَرَ فِي ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾ نَابِتٌ، فَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٥٨٨٤) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، وَالطَّحَاوِيِّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (١/ ٣٥٥) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ كَلَاهِمَا عَنِ الْأَسَدِ قَالَ: «رَأَيْتُ عَمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بِسَجْدَانِ فِي ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾ قَالَ: أَوْ أَحَدَهُمَا. وَمِمَّا إِسْتَدَانَ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ. وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ، وَلَمْ يَشْكُ وَإِسْنَادُهُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ كَذَلِكَ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٥١٨) وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣١٦/٢) عَنْ هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَبْرِينَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَجَدَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾ «أَفْرَأَ وَأَمِيرَ رَبَّنَا أَكْبَرَى خَلْقًا»، وَمَنْ هُوَ خَيْرُ نَهْمَا. يَرِيدُ: النَّبِيَّ ﷺ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَذَلِكَ. وَأَمَّا سَجُودُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٦٦): كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ الْجَهْرِ بِالْعِشَاءِ، وَ(٧٦٨): بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ، وَ(١٠٧٨): كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا، وَمُسْلِمٌ (٥٧٨): كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧٤): كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ سَجْدَةِ ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ﴾، وَمُسْلِمٌ (٥٧٨): كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مَذْهَبُهُمْ أَنَّ السَّجُودَ فِي الْإِنْشِقَاقِ لَيْسَ مِنْ عِزَائِمِ السَّجُودِ، أَنْظَرُ: «الْمُدُونَةُ» (١٩٩/١)، «الْمَوْطَأُ» (١٠٥/١)، «الْمَعُونَةُ» (٢٨٣/١)، «التَّصْرِيعُ» (٢٧٠/١)، «الرِّسَالَةُ» (١٣٧)، «الْخُرُوشِيُّ» (٣٥١/١)، «الْخَيْرَةُ» (٤١٩/١)، «عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الشَّيْئَةِ» (١٧٨/١ - ١٧٩)، «مَقْدَمَاتُ ابْنِ وَشْدَةَ» (١١٧/١)، «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» (١٧٧/١)، «فَوَائِدُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص ١٠٦)، «الشَّرْحُ الصَّغِيرُ» (٤١٨/١)، «جَامِعُ الْأَحْكَامِ» (ص ١٣٥).

٧٢ - وأما حديث ابن مسعود<sup>(١)</sup>، فصحيح ثابت، [لأنه عليه السلام] لأن معنى قول ابن مسعود في هذا الحديث<sup>(٢)</sup>: «فليجتهد رأيهم»، إنما هو [بلا شك]<sup>(٣)</sup> في طلب السنة المأثورة [أبداً حتى يجدها]<sup>(٤)</sup>. برهان ذلك قوله - متصلاً [بهذا اللفظ]<sup>(٥)</sup> -: «ولا يقل إنني أرى، وإنني أخاف»، [فقد نهى ابن مسعود عن أن يقول: «إنني أرى وإنني أخاف»، فصحح يقيناً أنه نهاه عنه، فهو غير ما أمره<sup>(٦)</sup> به.

٧٣ - وأيضاً، فإن<sup>(٧)</sup> قوله في آخر الحديث: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» [بيان جنبي في أن لا يفتي برأيه]<sup>(٨)</sup>، وأن لا يقضي إلا بالحلال<sup>(٩)</sup> البين، أو في الحرام البين، [ويدع ما سوى<sup>(١٠)</sup> ذلك، ويبين هذا كله ما ذكرناه في آخر هذه الرسالة من تبويء أبي بكر وعمر وابن مسعود من القطع بالرأي في الدين جملة<sup>(١١)</sup>، ولا يجوز أن يظن بهم<sup>(١٢)</sup> التناقض، فبطل ما تعلقوا به من ذلك]<sup>(١٣)</sup>.

٧٤ - وأما ما ذكروه من الأمر بالحكم<sup>(١٤)</sup> بالشهود واليمين، فلعل<sup>(١٥)</sup> الشهود كاذبون، أو مخفلون، واليمين كاذبة، وإن<sup>(١٦)</sup> هذا إنما هو على عتبة الظن، [فبماذا الله أن يكون الحكم باليمين أو البيئتين ظناً]<sup>(١٧)</sup>، بل ما يحكم من ذلك إلا بيقين الحق، الذي أمرنا الله [تعالى بالحكم]<sup>(١٨)</sup> به، لا يعتري في ذلك مسلم، ولم يكلفنا الله تعالى [قطاً]<sup>(١٩)</sup> مراعاة كذب الشهود أو صدقهم، أو

- (١) المتقدم برقم (٤٩) وهناك تخريجه.  
(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.  
(٣) في نسخة (ب): لأمر.  
(٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.  
(٥) في (ب): «وودع [الفتوى] فيما سوى... وعلق ابن عقيل على الفتوى...» ما بين المعقوفين: زيادة بتضيها لسان.  
(٦) انظر الفقرات (٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٤).  
(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.  
(٨) كذا في نسخة غوطا، وفي الأصل و(ب): «من الحكم».  
(٩) في نسخة غوطا: «ولعل».  
(١٠) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.  
(١١) في الأصل: «بها».  
(١٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.  
(١٣) كذا في نسخة غوطا، وفي الأصل و(ب): «من الحكم».  
(١٤) في نسخة غوطا: «ولعل».  
(١٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

معرفة<sup>(١)</sup> كذب اليمين أو صدقها<sup>(٢)</sup>، ولو كان هذا يغالب الظنّ - وأعوذ بالله من ذلك<sup>(٣)</sup> - لكنّا إذا اختصم إلينا مسلم فاضلٌ برّ نقيّ عدلٌ، ونصراني مثلثٌ مشهورٌ بالكذب على الله [عزّ وجلّ]<sup>(٤)</sup>، وعلى الناس، خليعٌ ماجنٌ، فادّعى المسلم عليه ذنباً قلّ أو كثر، وأنكر<sup>(٥)</sup> النصراني، أو ادّعى النصراني وأنكر المسلم؛ لوجب أو يُعطى المسلم البرّ بدعواه؛ لأنّه في أغلب<sup>(٦)</sup> الظنّ الذي يناطح<sup>(٧)</sup> اليقين، هو الصّادق، والنصراني هو الكاذب؛ لكن<sup>(٨)</sup> لا خلاف في أنّنا<sup>(٩)</sup> لا نفعل ذلك، بل

(١) في نسخة غوطا: ... مراعاة الشهود في الكذب والصدق، ولا معرفة.

(٢) لابن حزم في رسالته «التقريب لحجّ المطلق» (٣٠٧/٤ - غسن «رسائل ابن حزم») ردّ آخر على هذا الاحتجاج، قال بعد كلام:

والشيء الثاني أن يقول الناقد: قلتم لا شيء إلا حق أو باطل، فالحق برهاني؛ إما أولي وإما منتج عن أولي، إما بقرب وإما بعد، وما عدا هذين الطريقين فباطل. وأنتم تحكمون بخبر الواحد في الأحكام وبشهادة الشاهدين، وتقولون أن حكمكم ذلك لعله باطل. فالجواب وبالله تعالى التوفيق: إن الحكم بخبر الواحد في الأحكام وبشهادة الشاهدين حق برهاني ضروري قطع على غيره، وأما الجزئيات من ذلك، يعني من الشهادة، فلا ندرى أموافقة هي للملّي ثقتنا أنه حق أو لا وهذا من تفصيلنا عن علم الغيب. إلا أنّنا متفقون بلا شك في الحكم بذلك ثم كل قضية منها فإما حق وإما باطل في ذاتها لا بد من ذلك، ولم تقع علم كل حق وعلم كل باطل، بل كثير من الأمور يخفى علينا الحكم فيها إلا أنّها في ذاتها إما حق وإما باطل.

قال أبو عبيدة: ومنه تعلم ما في كلام ابن عقيل لما قال: «لا يلزم ما ألزم به أبو محمد من الحكم للمسلم لبره» لأن الله سبحانه أراحنا بالنص على الحكم بطرق الإثبات الشرعية. لا فرق بين مسلم وكافر في هذا الموضع. والبيئة العادلة عنلنا قد لا تكون عادلة في الواقع، ولكن إذا ترجحت لنا العدالة بمقتضياتها، ونقضت هنا الموانع منها: لزمنا العمل يقتضي ذلك وكان العمل يقيناً من حكم الشرع، وكان علمنا بواقعة العدالة طناً راجحاً. وأما يمين المدعى عليه فلم يجعلها دليلاً على صدقه، وإنما جعلها حسماً للتراع فيما خفي عن علمه ويتكفل الله بحقوق عباده، ويعقوبة الشاهد كذباً، والمخالف يميناً فاجرة في الدنيا، أو في الآخرة، أو فيهما معاً.

(٣) قال ابن عقيل: «بل كنّا ربّنا ذلك، وأوجب علينا التّيقن، وإنما بوسعنا أن نعمل بما انتهى إليه علمنا بعد الجهد والتحري».

(٤) سقط من الأصل، ونسخة غوطا. (٥) في نسخة غوطا: «فأنكر».

(٦) في (ب): «غالب». (٧) في (ب): «يناضح».

(٨) كذا في نسخة غوطا، وفي الأصل و(ب): «لأن».

(٩) في الأصل: «أنا».

نَحْكُمُ بِبَيِّنٍ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ<sup>(١)</sup> عِنْدَنَا، أَوْ بِبَيِّنٍ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَنَطْرَحُ الظَّنَّ جُمْلَةً، وَيَا لِهَذَا [تَعَالَى]<sup>(٢)</sup> التَّوْفِيقُ<sup>(٣)</sup>.

[فَإِنْ ذَكَرُوا مَا :

٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمَّالٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَهْرَامٍ، حَدَّثَنَا شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَزِيدُهُمْ حَرَصًا عَلَى الْإِسْلَامِ أَنْ يَرَوْا عَلَيْنَا زِيًّا حَسَنًا، فَقَالَ: «افْعَلْ، وَائْتِمِ اللَّهُ لَوْ أَنَّكُمْ تَتَفَقَّانَ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ مَا عَصَيْتُكُمْ فِي مَشُورَةٍ أَبَدًا، وَلَقَدْ ضَرَبَ لِي رَتْبِي بِكَمَا مَثَلًا، لَقَدْ ضَرَبَ أَمْثَالَكُمْ فِي الْمَلَائِكَةِ مِثْلَ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، فَأَمَّا ابْنُ الْخَطَّابِ فَمِثْلُهُ فِي الْمَلَائِكَةِ كَمِثْلِ جَبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَرِيدُ أَنْ يُدْمَرَ قَطْ أُمَّةٌ إِلَّا بِجَبْرِيلَ، وَمِثْلُهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ مِثْلُ نُوحٍ، إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذَبَابًا﴾ [نوح: ٢٦]، وَمِثْلُ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كَمِثْلِ مِيكَائِيلَ إِذْ بَسْتَفْقَرُ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَمِثْلُهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ كَمِثْلِ إِبْرَاهِيمَ، إِذْ قَالَ: ﴿فَمَنْ يَمْنُنْ لَكَ يَتِيًّا وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ فَقُورٌ رَجِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وَلَوْ أَنَّكُمْ تَتَفَقَّانَ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ، مَا عَصَيْتُكُمْ فِي مَشَاوَرَةٍ أَبَدًا، وَلَكِنْ مَثَالَكُمْ فِي الْمَشَاوَرَةِ، كَمِثْلِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي نَسْخَةِ غَوَطَا: الْعَادِلَةُ. (٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غَوَطَا.

(٣) قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: قِيلَ هُوَ - وَاللهُ - ظَنٌّ، وَالظَّنُّ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومٍ فِي كَشْفِ الرَّاقِعَةِ مِنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالْعُقَالَةِ وَالسَّقَطِ. وَالرَّسُولُ ﷺ بَيِّنٌ فِي حَدِيثٍ أَمْ سَنَمُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ عَلَى نَعْمٍ مِمَّا يَسْمَعُ، وَلَكِنْ الرَّجْعَانِ فِي مَعْلُومٍ مُوجِبٍ لِلْعَمَلِ بِمَقْضَاهُ، لِأَنَّهُ تَمْلِيلُ الرَّجْعَانِ عِنْدَهُ، وَتَقْدِيمُ الْمَرْجُوحِ مَعَهُ وَتَعَكُّفُهُ.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي الْإِحْكَامِ بِرَقْمٍ (١٦١٠) بِتَأْثِيقِيهِ بِالسَّيِّدِ نَفْسِهِ، وَإِسْتِثْنَاءِ غَيْبِ الْإِسْرَاءِ أَوَّلًا، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي آخِرِ تَرْجُمَتِهِ: «وَلِشَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ هَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ يَهْرَامٍ أَحَادِيثُ غَيْرُهَا وَعَامَةً مَا يُرْوَاهُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَدِيثِ فِيهِ مِنَ الْإِنْكَارِ مَا فِيهِ، وَشَهْرٌ هَذَا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثٍ وَلَا يَتَدَبَّرُ بِهِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٥٩/٤٤، ٦٠) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ يَهْرَامٍ عَنْ شَهْرِ بِهِ. وَهُوَ شَاهِدٌ فِي مَشَاوَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَفِيهِ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، ثُمَّ شَبَّهَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي بَكْرٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَشَبَّهَ عُمَرَ بِنُوحٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

قال أبو محمد [رحمه الله] (١):

٧٦ - وهذا لا شيء؛ لأنه عن عبد الحميد بن بهرام (٢)، عن شهر بن حوشب وكلاهما ضعيف (٣)، وشهر متروك.

٧٧ - ثم لو صحح لكان حجة عليهم؛ لأنه يس فيه قبول رأيهما إلا في لباس حلة يتجمل بها، وهذا مباح فعله وتركه وما نمنع نحن من قبول رأي صديق أو جار أو ذي رحم، في مثل هذا؟ وأما أن نشرع الشرائع بالرأي؛ فمعاذ الله تعالى من ذلك.

٧٨ - وقد أنكر رسول الله ﷺ على عمر لباس الحرير (٤)، أشد الإنكار؛ إذ كان من باب الشريعة، لا من باب المباح المطلق.

أخرجه أحمد (٢٨٣/١) وأبو يعلى (٥١٨٧) والطبراني في الكبير (١٠٢٥٨) و(١٠٢٥٩) و(١٠٢٦٠) والحاكم في المستدرک (٢١/٣ - ٢٢) والبيهقي في دلائل النبوة (١٣٨/٣) من طريق الأعمش عن عمر بن مرة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود به وصحه الحاكم وواقفه الذهبي. وأخرج الترمذي (١٧١٨) في الجهاد: باب ما جاء في المنورة و(٣٠٩٣) في تفسير سورة الأنفال من نفس الطريق جزءاً منه وقال في الموطأين: هذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وذكره الهيثمي في المجمع (٨٦/٦) وقال: وفيه أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات. وله طريق آخر موصول عن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٠٢٥٧)، وقال الهيثمي في المجمع (٨٧/٦) وفيه موسى بن مطير وهو ضعيف.

أقول: في المطبوع من الطبراني: محمد بن عمار فإن كان أصواب: موسى بن مطير فهو ابن مسعود. فقط بل كُتِبَ غير واحد وقد ذكر له ابن عدي جملة من أحديثه الواهية وهو في هذه الطبقة. وإن كان مسنداً فإني قد وجدت ترجمة لمحمد بن مطير في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - وما أخذه هو - فإن كان هو فهو في عداد المجاهيل.

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب). (٢) تحرفني (ب) إلى دهران.

(٣) أما شهر فقد عرفت ما له، وأما عبد الحميد بن بهرام، فقد وقع ابن السني، وأحمد، وابن ميم، وأبو داود، وأحمد بن صالح المصري، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر، وقال أبو حاتم: يكذب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البزار: احتسروا حديثه، وقال الساجي: صدوق بهم. وانظر: تهذيب التهذيب (٩٩/٦).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أخرجه مسلم (٢٠٦٨): كتاب اللباس والزينة، باب تعريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال، وهو عند البخاري (٥٨٢٠) و(٥٨٣٥): كتاب اللباس، باب لبس الحرير واقتراشه للرجال، وقد مر ما يجوز منه، وليس فيه ذكر الإنكار.



٧٩- وأيضاً، فليس فيه<sup>(١)</sup> إلا أنهما مختلفان، وأنه لا يتبع رأيهما؛  
لاختلافهما، فاختلف من دونهما أولى، وأوجب في ترك رأيه، وهذا ما لا خفاء به.  
٨٠- وأيضاً، فإن في البخاري عن ابن أبي ثعلبة، قال: كاد الخبير أن  
يهلكا - يعني أبا بكر وعمر - لما قدم على رسول الله ﷺ وقد بني تميم، فقال  
أحدهما أمر الأقرع بن حابس أخا بني مجاشع، وقال الآخر: أمر غيره، فقال أبو  
بكر لعمر: إنما أردت خلافي؟ فقال عمر: ما أردت خلائك، فارتفعت أصواتهما  
عند رسول الله ﷺ، فنزل<sup>(٢)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا  
يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن يَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ١٢]، قال ابن الزبير: وكان عمر بعد - ولم يذكر ذلك<sup>(٣)</sup> عن أبيه<sup>(٤)</sup> يعني  
أبا بكر - إذا حدث النبي بحديث حدثه كإخيه السراير لم يسمعه حتى يستفهمه<sup>(٥)</sup>.  
[قال أبو محمد ﷺ]:

٨١- فكيف يظن جاهل أنه يشرع الدين برأي غيره؟ هذه عزيمة لا تقبلها  
نفوس المسلمين<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد [ﷺ]<sup>(٧)</sup>:

٨٢- وذكروا قول الله<sup>(٨)</sup> عز وجل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ يُسْتَأْذِنُونَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٨٣]، وهذه الآية أعظم<sup>(٩)</sup> حجة عليهم؛ لأن أولها<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ

(١) سقطت من (ب). (٢) في (ب): «نزلت».

(٣) سقطت من (ب). (٤) في (ب): «عن الله».

(٥) ذكره ابن حزم معلناً من البخاري في «الإحكام» برقم (١٧٤٥ - بتحقيق)، وساقه بسنده إلى البخاري برقم (١٧٤٣).

وعنه البخاري (٤٨٤٥): كتاب تفسير القرآن، باب «لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ»، و(٧٣٠٢): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعق والتنازع في العلم، وهو عنده في مواطن أخرى.

(٦) ما بين الموقوفين سقط من (ب)، وإلى ما قبل فقرة (٧٥) حيث علامة [إلى هنا سقط من نسخة غوطا].

(٧) ما بين الموقوفين سقط من نسخة غوطا. (٨) في نسخة غوطا: «قوله عز وجل».

(٩) في (ب): «أولها».

(١٠) في (ب): «ولو ردوه إلى الله والرسول ﷺ».



وَأَمَّا أَهْلُ الْأَمْرِ مِنْهُمْ [أَعْلَمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ] <sup>(١)</sup> [النساء: ٥٨]؛ فصَحَّ أَنَّهُمْ لَمْ يَرُدُّوهُ <sup>(٢)</sup> إلى الرسول ولا إلى أولي الأمر منهم، وهو <sup>(٣)</sup>؛ السَّنة والإجماع <sup>(٤)</sup>، فصَحَّ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوهُ؛ فبطل الاستنباط يقيناً <sup>(٥)</sup> بلا شك <sup>(٦)</sup>، ولم يبقَ إلا الردُّ إلى القرآن والسَّنة <sup>(٧)</sup> والإجماع من أولي الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَآلَهُ وَرَسُولَهُ﴾ [النساء: ٥٩]، فلم يوجب الله تعالى، ولا أباح الردُّ عند التَّنازع إلا إلى القرآن والسَّنة إِنْ كُنَّا مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فصَحَّ أَنَّ مَنْ رَدَّ عند التَّنازع إلى غير هذين الأصلين - من قياسي أو رأي - فقد خالفت أمر الله تعالى في القرآن <sup>(٨)</sup>، وتعوذ بالله تعالى من ذلك.

٨٣ - وأيضاً، فيقال لهم: الرأي من صاحب أو تابع أو فقيه دون ذلك أيكون <sup>(١)</sup> حجة بنفسه إذا ورد فلا يجوز خلافه، أم لا يكون حجة بنفسه حتى يقوم

(١) ما بين المعقوفتين من نسخة غوطا، ولها زيادة الظاهر أنها في أصل كتاب ابن حزم دون اختصاره هذا، وهي ما نصه:

فولو في لغة العرب التي نزل بها القرآن حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فصَحَّ أن الآية حجة في إبطال الاستنباط بالرأي.

(٢) بدلها في نسخة غوطا: «لو ردوه».

(٣) في (ب): «وعلوه».

(٤) قال ابن عقيل: يعني أن الآية دليل عليهما.

(٥) سقطت من نسخة غوطا.

(٦) قال ابن عقيل: قيل يعلمونه عند الرد بالاستصحاب، والجواب الصحيح أن الاستنباط ليس رأياً، وإنما هو استخراج معنى الكلام بضرورة العقل واللغة وثبوت وجوه الدلالة.

(٧) ما بعدها مفقود في نسخة غوطا إلى قوله في فقرة (٣٠٧): فيعلم ذلك قال لا أحري، قال: فأمر عمر... .

(٨) في (ب): «وأطيعوا» والصواب حذف الواو في أوله.

(٩) قال ابن عقيل: فونكن الرد إلى الله ورسوله ردُّ إلى ما أمرا به، أو أباحاه لهما، فيبقى محل النقاش في نصوص الوحيين: هل أمرا بالرأي والقياس بإطلاق، أو أباحاهما، أم لا؟ قال أبو حنيفة: سبق - وله الحمد - في (الفصل الأول) من (المقدمة) تحرير ذلك بما يشفي ويغني، والله وليُّ الهداية والتوفيق.

(١٠) في (ب): «أن يكون».

على<sup>(١)</sup> برهان من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس عندكم أو دليل من غير الرأي المجرّد؟ فإنّ قالوا: بل الرأي من كلّ هؤلاء إذا ورد هو حجةً بنفسه لا يجوز خلافه أتوا بالبطل الذي لا يحيل<sup>(٢)</sup> على أحد، ولزم جميع أهل الأرض المعصية ولا بدّ، لأنّه لا يقدر أحد من الناس على أخذ رأيين مختلفين لرجلين<sup>(٣)</sup> في مسألة واحدة، فكلّ أحد فهو على هذا وانع في معصية وفي باطل؛ لاختلاف آراء الناس في المسائل، وهم لا يقولون هذا، ولا قاله قطّ أحد من الناس.

٨٤ - فإنّ قالوا: ليس الرأي بمجرّد من أحد حجة حتى يستضيف إليه دليلاً<sup>(٤)</sup>، من قياس أو نصّ أو غير ذلك، وهذا قولهم، فصحّ أنّ الرأي ليس حجة، ولا يجوز العمل بمجرّد، وأنّ الحجة لنا هي<sup>(٥)</sup> في الدليل الذي يوافقه بعض الآراء، وهذا حقّ لا نخالفهم<sup>(٦)</sup> فيه. وإنّما الحقّ هو فيما قام به الدليل لا في الرأي، وهذا برهان ضروري لا متجيد عنه، يتطلّب به الرأي جملةً.

٨٥ - أيضاً، فيقال لهم: الرأي كلّ صواب؟ أو منه صوابٌ وخطأ؟ فلا خلاف أنّ منه صواباً ومنه خطأ، فيقال لهم: أيجوز القول بالخطأ؟ فلا خلاف في<sup>(٧)</sup> أنّه لا يجوز القول بالخطأ، ولا الأخذ به، فإذا لا شكّ في هذا؛ فلم يبقَ إلّا القول بالصواب، والصواب لا يُعرف إلّا ببرهان، ولا يجوز القول إلا بما قام عليه برهان، وحتى لو جسرنا وقالوا: القول بالخطأ جائز، ورأي<sup>(٨)</sup> كلّ امرئ لازم؛ لوجب<sup>(٩)</sup> من هذا القول السخيف؛ أنّ ليس قول مالك وأبي حنيفة أولى من سائر الأقوال.

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب: عليه، وأفاده ابن عقيل أيضاً.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ب): «يحيل» ولعل الصواب يخفى؛ وفي «القاموس» (حيل) (١٢٨٠): «وحال يحيل خيولاً: تنجز».

(٣) في (ب): «الرجل»؛ (٤) في الأصل و(ب): «دليل»؛

(٥) سقطت من (ب). (٦) في (ب): «بخالفهم».

(٧) كذا في الأصل، وملخص ابن عربي، وفي (ب): «ولأنّ» وهي تبدو هكذا في الأصل للوهلة الأولى ولعل نسخة (ب) منقولة منها؛

(٨) في (ب): «الموجب»؛

٨٦ - ثم يقال لهم: قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلٍ وَلَا شَيْعٍ﴾ [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ لَوْلَى وَلَا يَتْرِكُ فِي حَكْمِهِ أَحَدًا﴾ (٢) [الكهف: ٢٦]، فأخبرونا فيما قلتم فيه بالرأي: إنه حلال أو حرام أو واجب، فيما (٣) أنتم به مَقْرُون أنه لم يأت به نص قرآن ولا سنة، أهو حكم في الدين؟ أم ليس حكماً في الدين؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن قالوا: ليس حكماً في الدين، فقد أقرُّوا بطلانه وسقوط وجوبه، وإن قالوا: بل هو حكم في الدين، فهذه مشاركة لله تعالى في حكمه، والله تعالى قد أبطل ذلك.

٨٧ - ثم نقول لهم: أخبرونا عن قولكم: أن الصحابة غير متهمين في الدين، وأنهم قد أجمعوا [على القول بالرأي] (٤)، من أين وجدتم هذا الإجماع؟ وقد عَلِمَ كلُّ ذي علم أن الصحابة كانوا عشرات ألوف، لا تحفظ الفتيا عنهم في أشخاص المسائل، إلّا عن مئة واحد ونيف وثلاثين، وثلاثة عشر متوسطون (٥)، والباقيون مقلون جداً، منهم مَنْ لم تُرَوِّ عنه إلّا المسألة والمسائلتان، ونحو ذلك فقط (٦)، حاشا المسائل التي لا يُشَكُّ في اجتماعهم (٧) عليها، كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، وسائر ما لا خلاف فيه بين أحد من الأئمة، فأين هذا الإجماع على القول بالرأي، بل يكون الحق المستقر الذي جاءت به الآثار، وقام به البرهان؛ هو أنه لا يوجد عن أحد منهم أثر يصح به القول بالرأي في الدين أصلاً.

٨٨ - وأما الذي لا يُشَكُّ فيه؛ فهو أنهم مُجْمِعُونَ على أنه لا يحلُّ أن يشرع

(١) سقطت من (ب). (٢) في (ب): «أحد».

(٣) في (ب): «فما». (٤) سقطت من (ب).

(٥) كذا في الأصول، وصوابه: «متوسطين».

(٦) ذكرهم المصنف وقصّل أسماء الكثيرين والمتوسطين والمقلّين في «الإحكام» (٩٢/٥ - ١٠٤) وفي «الرسالة الثالثة» الملحق بكتاب «جوامع السيرة» لابن حزم، «المسألة» أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة الفتيا، وعنه ابن القيم في «إعلام السوفيين» (١٨/٢ - ٢٠/٢) «بشميتي»، وليس بن سهل في «التنبيه على شذوذه ابن حزم» رد عليه، ننقله - إن شاء الله تعالى - في تعليقنا على «الإحكام» والله الموفق.

(٧) في (ب): «لا شك في إجماعهم».

فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَشْرَعَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَشْرَعْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، فَهَذَا إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مِنْهُمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ<sup>(١)</sup> الْقَوْلِ فِي الدِّينِ بِالرَّأْيِ ■

٨٩ - ثُمَّ لَوْ صَحَّحَ عَنْ الْمُعْتَمِدِينَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا بِالرَّأْيِ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعاً، وَقَدْ وَجَدْنَا الْقَوْلَ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ يَخَالِفُونَ فِيهِ أَضْعَافَ هَذَا الْعَدَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَالصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> خَلْفَ الْمَرِيضِ الْقَاعِدِ<sup>(٤)</sup>، .....

■ قَالَ حَيْسَى بْنُ سَهْلٍ الْجَبَانِيُّ فِي «التَّبَيُّهِ عَلَى شَذُوذِ ابْنِ حَزْمٍ» (ق ١٤٧):  
«فَقَالَ - أَيُّ: ابْنِ حَزْمٍ -: بَلْ لَوْ قِيلَ إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّهِ، لَكَانَ صَوَاباً»<sup>(١)</sup>.  
وَيَقَالُ لَهُ: مَا فَتَنَهُ كَذِبٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَعْوَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى ذَمِّهِ صَوَاباً، لِأَنَّكَ قَدْ أَقْرَرْتَ بِأَنَّهُمْ بَعْضُهُمْ أَفْنَى بِهِ فِي مَسَائِلِ<sup>(ب)</sup>، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَذُمَّ مَنْ يَفْتِي بِهِ، فَيُطْلَقُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي ذَمِّهِ.  
وَيُؤَيِّدُ هَذَا: قَوْلُكَ: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ قَدْ رَوَى عَنْهُ ذَمًّا مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الرَّأْيِ» فَلَبِثْتَ أَنْ أَقْلَمَهُمْ عَلَى غَيْرِ ذَمِّهِ، وَهَذَا هُوَ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُ».

(١) يَنْبَحُوهُ فِي الْفَقَرَاتِ (٣٢٠، ٣٦٧).

(ب) رَاجِعٌ مَا ذُكِرَ فِي تَقْدِيمِنَا لِلْفَقَرَاتِ، وَالنَّظَرِ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ - الْفَقَرَاتِ (١٠١، ٢٧٥، ٢٨٢).

(١) مَقْطُوعٌ مِنْ (ب). (٢) كَذَا فِي (ب) وَفِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِعَةٍ.

(٣) فِي (ب): «فَالصَّلَاةُ» وَكُتِبَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْهَامِشِ: «هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ كَالصَّلَاةِ».

(٤) ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ نَاعِياً بِهَا عَلَى الْحَنَفِيَّةِ مَخَالَفَتَهُمْ لِمَذْهَبِ الصَّحَابَةِ، قَالَ فِي «الْإِهْرَابِ مِنْ الْحَبِيرَةِ وَالِاتِّبَاسِ الْمَوْجُودِينَ فِي مَذَاهِبِ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ» (٢/ ٤٦١): «وَاجْتَنَبُوا لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى بِالنَّاسِ، جَالِساً لِمَوْضِعٍ بِهِ، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَصَلُّونَ وَرَاءَهُ إِلَّا قِيَاماً؛ بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ فَوَجَدَ أَبَا يَكْرَ قَائِماً يَصَلِّي بِالنَّاسِ، فَتَأَخَّرَ أَبُو يَكْرَ، وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ قَاعاً... ثُمَّ قَحَصُوا فِي جِرَاقَةٍ، وَتَمَوَّهَ بِالْبَاطِلِ، وَغَرَّوْا لَضِعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُحْتَبِثِينَ بِهِمْ مَا لَيْسَ بِهِ، مِنْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ صَلُّوا وَرَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيَاماً» انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٤): كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ إِذَا شَهِدَ الْجَمَاعَةَ، وَمُسْلِمٌ (٤١٨): كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عِلَرٌ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَمَّا دَعْوَى الْإِتِّبَاسِ - أَمْ - فَقَدْ تَعَرَّضَ لَهَا بِالرَّدِّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَنْشُوعِ» =



ومصير<sup>(١)</sup> الإمام: المبتدي<sup>(٢)</sup> بالصلاة مأموماً إذا حضر الإمام الأول<sup>(٣)</sup>، وصلاة المفترض خلف المتفل<sup>(٤)</sup> .....

- رآه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٠٧٤)، وأما ما علقه الشافعي، فلم أجده، وأذا جاء من الشافعي في «مسنده» (٢٩/١) موصولاً عن يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وليس فيه صلواتهم خلفه قياماً، لكن فيه: «فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر وهو قاعد، وأمر أبو بكر الناس وهو قائم، ولعل هذا يشهد للمسألة ويقوي إنكار ابن حجر على ابن حزم رحم الله الجميع».

وانظر للمسألة: «المدونة» (١٧٤/١)، «عقد الجواهر الثمينة» (١٩٦/١)، «فتاوى المجتهد» (١١٩/١) - (١٢٠)، «جامع الأمهات» (ص ١٠٩)، «قوانين الأحكام الشرعية» (ص ٨٢)، «التمهيد» (١٣٨/٦) - (١٤١)، «الخرشي» (٢٤/٢)، «الشرح الصغير» (٤٣٦/١)، «المغني» (٢٢٠/٢ - ٢٢٢)، «الإنصاف» (٢٦١/٢)، «المحرورة» (١٠٥/١)، «المبدع» (٧٠/٢ - ٧١)، «كشف القناع» (٥٦١/١)، «تفريح التحقيق» (١١٢٩/٢ - ١١٣٢)، «أحكام الإمامة والاتباع في الصلاة» (ص ١١٢ - ١١٩).

(١) في (ب): «وقصر». (٢) في (ب): «المبتدي».

(٣) قال ابن حزم في «الإعراب» (١٠٨٤/٣ - ١٠٨٥): «وقالوا: لا يجوز أن يبتدي الإمام الصلاة يقوم ثم يأتي الإمام الراتب، فيصير إماماً لهم، ويصير الإمام الأول مأموماً، وهذا خلاف إجماع جميع الصحابة يتيقن؛ لأن أبا بكر ابتداء الصلاة بالصحابة، ثم جاء رسول الله ﷺ فصاروا في تلك الصلاة، وصار أبو بكر مأموماً بحضرة جميع الصحابة، وعلم من غاب منهم بذلك».

وانظر للمسألة: «تبين الحقائق» (١٥٤/١)، «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٤٨٩/١).

(٤) قال ابن حزم في «الإعراب» (١٠٨٤/٣): «وقالوا: لا يجوز أن تصلي فريضة خلف متفل، وهذا خلاف الإجماع المتقدم من جميع الصحابة، رضي الله عنهم، وقد ثبت بقبنا أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ، ثم يرجع إلى قوله، فيلزمه في تلك الصلاة نفسه»، وانظر (٤٣٥/١) منه.

وحدث معاذ: أخرجه البخاري (٧٠٠، ٧٠١): «كتاب الأذان، باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى، ومسلم (٤٦٥): «كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ».

ومذهب المالكية عدم صحة الاتمام بالمتفل، انظر: «عقد الجواهر الثمينة» (١٩٩/١)، «المعونة» (٢٥٢/١)، «التفريح» (٢٢٣/١)، «الكتاني» (٤٧)، «قوانين الأحكام الشرعية» (ص ٨٢ - ٨٤)، «الخرشي» (٣٨/٢ - ٣٩)، «الشرح الصغير» (٤٥١/١)، «جامع الأمهات» (ص ١١١)، «تفسير القرطبي» (٣٥١/٥).

وصح ذلك عند الشافعية، انظر: «الأم» (١٧٢/١ - ١٧٣)، «مختصر المزني» (٢٢)، «المجموع» (٤/١٥٠ - ١٥٣)، «مغني المحتاج» (٢٥٣/١)، «حلية العلماء» (١٧٥/٢ - ١٧٦)، «القول التمام في أحكام المأموم والإمام» (ص ١٠٥ - ١٠٦)، «مختصر الخلافيات» (٢/٢٩٤ رقم ١٦٤).



وغير ذلك مما قد نبهنا عليه في مواضعه<sup>(١)</sup>.

٩٠ - ثم يقال لهم: أخبرونا عن كلِّ واحدٍ<sup>(٢)</sup> من الصحابة أَمْعُصُومٌ هو في ذاته عن الخطأ جُمْلَةً، أم يُصِيبُ ويُخْطِئُ؟ فإنَّ قالوا: كلُّ اِسرٍ منهم معصوم من الخطأ، خرَقُوا الإجماعَ بيقين، ولم يبعدوا في الانسلاخ عن الإسلام؛ إذ<sup>(٣)</sup> قضوا بالعصمة لإنسان بعد النبي ﷺ، ويلزمهم أيضاً الإقرارُ على أنفسهم بخلاف الحقِّ في خلاف أكثر أقوالهم صاحبياً أو أكثر<sup>(٤)</sup> من صاحب، وهم لا يقولون بهذا. فإنَّ قالوا: كلُّ واحدٍ من الصحابة غيرُ معصوم من الخطأ، وهذا قولهم وقول كلِّ مسلم، قلنا: صدَقْتُمْ، أخبرونا الآن: بماذا يُعْرِفُ صوابُ المصيب من خطأ المُخْطِئِ فمن قولهم، وقول كلِّ مسلم: أن صواب المصيب من خطأ المُخْطِئِ إنما يُعرف بالبراهين، فما صحَّحه البرهانُ من قولِ القائل فهو الحقُّ، وما أبطله البرهانُ، أو لم يقم عليه برهان، من قولِ القائل فهو خطأ، وهذا هو الذي أخطأ فيه الصَّاحِبُ بعد الصَّاحِبِ، والثَّابِعُ بعد الثَّابِعِ، والمفتي بعد المفتي، ولا سبيلَ إلى قسم ثالث، فقد صحَّ يقيناً أنَّ المحتجَّ في تصحيح الرأي، بأنَّ كثيراً من الصَّحَابَةِ [قد]<sup>(٥)</sup> رُوِيَ عنهم القول بالرأي، في بعض أقوالهم مُمَوِّهٌ، ولا<sup>(٦)</sup> فرق بينه وبين من صحَّح القول بالخطأ، وقال إنَّ القول بالخطأ حقٌّ؛ إذ كلُّ واحدٍ من الصَّحَابَةِ قد جاء عنه الخطأ في بعض أقواله، على سبيل القصد إلى الحقِّ، وهذا كما ترى.

• وهذا قول طائوس وعطاء والأوزاعي، وهو اختيار ابن المنذر، ورواية عن أحمد، واختارها ابن قدامة في «المغني» (٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٨٩)، والشيخ محمد بن إبراهيم في «رسائله وفتاويه» (٢/ ٣٠٦).

وانظر في ترجيح: «تنقيح التحقيق» (٢/ ١١٢١ وما بعد)، «أحكام الإمامة والانتظام في الصلاة» (ص ٢١٥ - ٢٢٥).

(١) لقد صنف ابن حزم كتابه «الإعراب»، وجعل جزءاً في هذا الميدان؛ لإببات تناقض القائلين بالقياس، ومخالفتهم لأصولهم، وهو مطبوع على نقص في أصوله الخلقية.

(٢) في (ب): «أحد».

(٣) في الأصول: «إفاء» ولعل الميث هو الصواب.

(٤) بعداً في (ب): «أقوالهم».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٦) في (ب): «لا».



٩١ - ويبقى من هذا أن يقال: أخبرونا عن قولكم في الذين بالرأي، أتنطقون على أنه من عند الله عز وجل؟ أم تقضمون على أنه ليس من عند الله [عز وجل]؟<sup>(١)</sup> أم تظنون أنه من عند الله عز وجل؟ ولا سبيل إلى قسم رابع. فإن قطعوا على أنه من عند الله عز وجل كذبوا بلا شك، وهم لا يقطعون بهذا. وإن قالوا: بل نعلم أنه من عند الله تعالى ولا نقطع، حكموا أنهم يخبرون عن الله تعالى بما لا يعلمون، وقد قال تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي عَنْكَ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وإن قالوا: ليس من عند الله. أفروا أنهم يقولون في الذين ما لم يأذن به الله، وهذا أعظم<sup>(٣)</sup>. وقد أنكر الله عز وجل هذا لو فعله نبيه صلى الله عليه وسلم، فكيف من غيره؟ وقد أعاد الله نبيه صلوات الله وسلامه عليه من ذلك، فقال تعالى: ﴿رَوَى لَقَوْلِكَ عَلَيْنَا بِعَظْمِ الْأَفْئِدِ ۖ لَكُنَّا بِتِلْكَ الْأَلْبَانِ ۖ ثُمَّ لَقْنَا بِنْتَهُ الرَّبِّ ۖ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَمْرِ عِنْدَ حَكِيمٍ ۖ﴾ [الحاقة: ٤٢ - ٤٧]؛ فليتي الله أمراً على نفسه، ولا يتقول على الله تعالى بالظن، ولا ينكر جاهلاً إطلاق لفظ الخطأ على بعض أقوال الصحابة، فإن شنعوا بذلك فليدعوا بذلك على من قلدهم ويتهم<sup>(٤)</sup>.

٩٢ - حدثنا ابن عبد البر، قال: أخبرني قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد<sup>(٥)</sup>، حدثنا محمد بن قطنس الألبيري، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم

(١) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٢) ذكره ابن حزم في الإحكام، برقم (١١٢٠ - بتحقيقي)، وهو في البخاري (٥١٤٣): كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، و(٦٠٦٤): كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التجاسد والتلفيز، و(٦٠٦٦): باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كُفْرًا﴾، و(٦٧٢٤): كتاب القرائن، باب تعليم القرائن، ومسلم (٢٥٣٣): كتاب البر والصلة، باب تعويم الظن والتجسس والتنافس... من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «عظم» بإسقاط الألف في أوله.

(٤) أي: فليرجعوا بالنسب على من قلدهم من الأئمة، فإن الأئمة قد وصفوا بعض أقوال الصحابة بالخطأ كما لك في الآخر الذي ساقه ابن حزم بعد هذا الكلام.

(٥) في الأصل (وب): «سميد» والتعريب من الإحكام والجامع.

قال: سمعتُ أشهب يقول: سمعتُ مالكا إذا سُئِلَ عن اختلافِ الصحابة من<sup>(١)</sup> أصحابِ رسولِ الله ﷺ فقال: «خطأ وصواب»، فانظر في ذلك<sup>(٢)</sup>.

٩٣ - قال ابن عبد البر: وذكر ابن مزين<sup>(٣)</sup>، عن أصبغ بن الفرج قال: قال ابن القاسم: سمعتُ مالكا<sup>(٤)</sup> والليث يقولان في اختلاف أصحابِ رسولِ الله ﷺ، كما قال قوم فيه توسعة: «ليس كذلك»، إنما هو خطأ وصواب<sup>(٥)</sup>.

٩٤ - حدثنا أحمد بن عمر بن أنس، حدثنا علي بن الحسن<sup>(٦)</sup> بن فهر بمكة، حدثنا الحسن بن علي بن شعبان<sup>(٧)</sup> وعمر بن محمد بن جراك<sup>(٨)</sup> قالوا: حدثنا أحمد بن مروان، حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، حدثنا حرمة<sup>(٩)</sup>، عن ابن وهب قال: سُئِلَ مالك عَمَّنْ أَخَذَ بِحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، حَدَّثَ بِهِمَا ثِقَةً عَنِ<sup>(١٠)</sup> أصحابِ رسولِ الله ﷺ أُنْثَرَأَ مِنْ<sup>(١١)</sup> ذلك في سعة؟ قال: «لا والله حتى يصيب الحقُّ، وَمَا الْحَقُّ إِلَّا فِي [واحد]<sup>(١٢)</sup>»، نولان مختلفان<sup>(١٣)</sup>.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (٢٠٣٩ - بتحقيقي)، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ البرِّ فِي «الجامع» (١٦٩٤) وَمِنْ طَرِيقَةِ الصَّيْدِيِّ فِي «جدوة المقتبس» (١٤/٢ - ١٥)، وَتَسْتَدُ صَحِيح.

(٣) تَحَرَّفَ فِي مَطْبُوعِ «الجامع» لِابْنِ عَبْدِ البرِّ إِلَى «قُلَيْن» وَتَصْوِيهِهِ مِنْ «تَوْحِيحِ الْمُشْتَبِه» (١٢٩/٨، ١٣٩).

(٤) فِي (ب): «مَالِك».

(٥) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (٢٠٤٢ - بتحقيقي)، وَهُوَ مَعْلُوقٌ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ البرِّ فِي «الجامع»، (١٦٩٥) عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ مَزِينِ بْنِ، وَ(١٦٩٩) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ بِهِ. وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ قَوْلَ إِسْمَاعِيلَ الْقَاسِمِيِّ بِهِ: «إِنَّمَا التَّوْسِعةُ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْسِعةٌ فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْسِعةٌ لِأَنْ يَقُولَ الثَّانِي يَقُولَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِيهِ فَلَ، وَلَكِنْ اخْتِلَافُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ جَاهِلُونَ فَاخْتَلَفُوا». قَالَ أَبُو عَرَبٍ: «كَلَامُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا حَسَنٌ جَدًّا».

(٦) تَحَرَّفَ فِي (ب) إِلَى «الحسين» وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَابُهُ الْمُشْتَبِت.

(٧) تَحَرَّفَ فِي (ب): «ابْنُ سَفْيَانَ» (أ) تَحَرَّفَ فِي (ب) إِلَى «ابْنِ عَلِيٍّ».

(٨) تَحَرَّفَ فِي (ب) إِلَى «ابْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَزْزِيِّ بْنِ حَرْمَلَةَ» وَصَوَابُهُ الْمُشْتَبِت.

(٩) فِي (ب): «مِنْ».

(١٠) فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «فِي» ثُمَّ كُتِبَ عَلَيْهَا فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَفِي رِسْمٍ: «فِي»، فَاشْتَبَهَتْ.

(١١) مَقْطُوعٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَاسْتَرْكَاهُ مِنَ «الإحكام».

(١٢) فِي (ب): «وَمَا الْحَقُّ فِي قَوْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ».

يكونان صواباً جميعاً! ما الحق والصواب إلا في واحد<sup>(١)</sup>.

٩٥ - حدثنا يوسف بن عبد الله، حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم<sup>(٢)</sup> الصَّدْفِي، حدثنا محمد بن زيان<sup>(٣)</sup>، حدثنا الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم، عن مالك أنه قال في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ: «مخطيء ومصيب، فعليك بالاجتهاد»<sup>(٤)</sup>.

وذكره إسماعيل في «المبسوط» عن أبي ثابت المدني<sup>(٥)</sup> عن ابن القاسم<sup>(٦)</sup>، وذكره الأبهري<sup>(٧)</sup> في «أصوله» وغيره إلى غير هذا فيما<sup>(٨)</sup> أضربنا عن ذكره.

٩٦ - وهو أيضاً قول أبي حنيفة الذي رُفِعَ إليه<sup>(٩)</sup>، وهو أيضاً قول الشافعي أن الحق في واحد، وما عداه خطأ<sup>(١٠)</sup>.

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٨١٤ - بتحقيقي)، وجاء في «الجامع» (١٧٠٠): وفي سماع أشهب: مثل مالك... فذكره، وهذا الخبر في فضائل مالك لأحمد بن مروان الدينوري، وهو كتاب مفقود، ووقع لي غير خبره، لعلني أنشط لجمعها في جزء، والله الموفق.

(٢) وقع في الأصل: «حزمة» وهو صاحب «التلخيص».

(٣) في (ب): «زيان» بالياء آخر الحروف.

(٤) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٠٤١ - بتحقيقي)، ووقع في الطبعة المقتضية (٨٨٣/٦): «زيان» بالراء والياء، وابن عبد البر في «الجامع» (١٦٩٧)، ووقع فيه: محمد بن زيان، بالزاي والياء، وليس كذلك بل هو: زيان - بالياء، وانظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٣). وانظر كلام مالك في: «ترتيب المدارك» (١٩٢/١ - ١٩٣)، و«آدب المفتي والمستفتي» (ص ١٢٥)، و«صفة الفتوى» (٤١)، و«إعلام الموقعين» (١٢٤/٥ - بتحقيقي)، وقد لفتني تخريجه هناك؛ فليست بترك.

(٥) في (ب): «المزني».

(٦) ذكره ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٠٤٢ - بتحقيقي)، وكذلك ابن عبد البر في «الجامع» (١٦٩٩) عن إسماعيل.

(٧) هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح التميمي شيخ المالكية العراقيين توفي سنة ٣٧٥هـ. وانظر: «ترتيب المدارك» (٧٢/٧)، «تاريخ بغداد» (٤٦٢/٥).

(٨) كذا في (ب): وفي الأصل: «فما».

(٩) قال ابن عبد البر (١٧٠٦): «وقد روى السُّنِّي، عن أبي حنيفة؛ أنه قال في قولين للصحابة: «أحد القولين خطأ، والمأثم فيه موضوع».

وفي (ب): «رجع إليه»، وهو محتمل.

(١٠) روى ابن عبد البر (١٧٠٢) عن الشافعي في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ: «أصير منهما إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو كان أصح في القياس». وحكاه عن الشافعي الخطيب البغدادي في «الفقيه والمفتد» (١١٤/٢).

٩٧ - فليبدؤوا بتشنيع القول بخطأ بعض<sup>(١)</sup> الصحابة في بعض أقوالهم على أبي حنيفة ومالك والشافعي وعلى أنفسهم؛ فإنه لا يختلف من ينتمي إلى الإسلام قديماً وحديثاً وفي كل<sup>(٢)</sup> مكان من أي المذاهب كان، في أن الصَّاحِبَ إذا أدَّاه اجتهاده إلى خلاف نص غاب عنه ذكره<sup>(٣)</sup>؛ فإنه مخطئ في اجتهاده ذلك، فإذا<sup>(٤)</sup> هذا إجماع متيقن مقطوع عليه من كل من ينتمي إلى الإسلام قديماً وحديثاً، فعلينا أن نريهم<sup>(٥)</sup> في كل مسألة يتعلَّقون بها برأي صاحب نص ثابتاً عن رسول الله ﷺ، أو في القرآن باسم تلك النازلة الأخص، أو باسمه الأعم<sup>(٦)</sup>، لا بد من أحدهما، إما موافقاً لاجتهاد ذلك الصَّاحِبِ<sup>(٧)</sup>، فله فيه أجره<sup>(٨)</sup> مرتين، وإما مخالفاً له<sup>(٩)</sup>، فله فيه أجره مرة واحدة، وقد وافقونا على رغم أنوفهم، على ما شئعوا به من تخطئة الصحابة، إلا أن بين الأمرين بؤناً بائناً؛ لأننا نحن وإن<sup>(١٠)</sup> قلنا: إن الصَّاحِبَ قد يُخطئ، فاصداً إلى طلب الحق، مُجتهداً في بعض أقواله، فنحن مُصَوِّبون لقول آخر منهم في تلك المسألة، ومُصَوِّبون لقول الصَّاحِبِ الذي تركنا قوله في تلك المسألة للقرآن أو للسنة، وثَرَكْنَا قَوْلَ مَنْ ثَرَكْنَا قَوْلَهُ مِنْهُمْ في مسألة ما؛ إنما هو لأنه لم يوافق القرآن ولا السنة ذلك القول.

٩٨ - وأما خصومنا، فإنما خَطَّوْا مَنْ خَطَّوْا مِنَ الصَّحَابَةِ بخلاف أولئك الصحابة لرأي أبي حنيفة ومالك والشافعي، هذا أمر لا يَقْدِرُونَ على إنكاره، فهل الفُحُوحُ والسَّناعَةُ إلا فيما<sup>(١١)</sup> فعلوه من ذلك، وأين الحق والحنفية السمحة إلا فيما فعلناه نحن؟

(١) في (ب): «بتشنيع بخطئة بعض».

(٢) بدلها في (ب): «أي».

(٣) في (ب): «فذكره».

(٤) في (ب): «فعلنا نريهم».

(٥) الاسم الأعم النص على الشيء ببعثه وصفته، كالتصاوص في الضرب منصوح على معناه بالنص على الاعتداء الذي يشمل الضرب وغيره.

(٦) في (ب): «الصَّاحِبِ».

(٧) منقطعت من الأصل.

(٨) في (ب): «أجر».

(٩) في (ب): «إن».

(١٠) في (ب): «أما».

٩٩ - وزيادة<sup>(١)</sup> أخرى: وهي أنهم متى أوجدونا في أقوالنا<sup>(٢)</sup> خلافاً لصاحب فصاعداً، لا يعرفون لتلك القولة خلافاً من سائر الصحابة، فإن نحن قلنا ذلك في مسألة واحدة أو في مسائل - ونحن لا نذكر هذا - فعَلَيْنا بعون الله أن نُوَجِّدَ لهم مثل ذلك بعينه، لكل مسألة لنا<sup>(٣)</sup> عشر مسائل لهم، وهم يُنكرون ذلك، فالتَّشَاغُ<sup>(٤)</sup> عائدٌ عليهم؛ إذ يقولون ما يفعلون<sup>(٥)</sup>، ويفعلون ما يُنكرون.

١٠٠ - فإن قال قائل: كيف يكون الرَّأي معدوداً من الآتي به من الصحابة، ويكون ممن بعدهم من التابعين وتابعيهم والأفاضل بعدهم كذلك، ويكون ممن غيرهم خطأ<sup>(٦)</sup> وبدعة، وهو عمل واحد، وطريقة واحدة، وكيف لا يسع الآخرين<sup>(٧)</sup> ما وسع الأولين؟!

١٠١ - فالجواب - وبالله تعالى<sup>(٨)</sup> التوفيق -: أن رسول الله ﷺ قال<sup>(٩)</sup>: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى»<sup>(١٠)</sup>، فالصاحب وغير صاحب، وكل مسلم إلى يوم القيامة، إذا أفتى قاصداً<sup>(١١)</sup> إلى حق مجتهداً، يرى الحق فيما أفتى به، ولم يَظُنْ عليه حُجَّةٌ في أن تلك الفتيا مخالفة للقرآن والسنة؛ فهو ماجور على ذلك - إذا أصاب حكم الله في ذلك - الآخرين: أجر قصيد الحق، وأجر إصابته، وهو ماجور - إن أخطأ حكم الله في ذلك - أجراً واحداً<sup>(١٢)</sup>، وهو أجر قصيد الحق، ولا إثم عليه فيما

(١) مكررة في (ب). (٢) في (ب): «قوالنا».

(٣) سقطت من (ب).

(٤) كنا في الأصل! وعليه فالمعنى: أنهم يظنون بقولهم ما يقعون في فعله، والله أعلم، أو أن لا سقطت على الناسخ، وهي مشية في نسخة (ب).

(٥) في (ب): «ويكون ممن عندهم هم خطأ».

(٦) في (ب): «الآخر».

(٧) سقط من (ب).

(٨) أخرجه البخاري (١): كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، ومسلم (١٩٧): كتاب الإمامة، باب قوله: «إنما الأعمال بالنيات، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره»، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وفُضِّلَتْ في طرقه على روجه فيه تفصيل راسخين مع بيان درجته وما وقع حوله من كلام فيه اضطراب في كتابي «بهجة المتفح» (٩٤، ١٠٥ - ١٥٤)، نشر الدار الأثرية، الأردن.

(٩) يشير إلى قول النبي ﷺ: «إنما حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإنما حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» وقد أخرجه البخاري (٧٣٥٢): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم =

لَمْ يُصِبْهُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهِ، بِرَأْيٍ أَوْ بَقِيَاسٍ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ خَطَأٌ فَعَلَهُ فِي ذَلِكَ، وَالْوَهْمُ لَا يَغْفَرُ مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَهَذَا حُكْمُ كُلِّ عَالِمٍ مُجْتَهِدٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

١٠٢ - وَأَمَّا مَنْ قَامَتْ (١) عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فِيمَا أَفْتَى بِهِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ رَأْيٌ مُجَرَّدٌ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ، فَتَمَادَى عَلَى قَوْلِهِ، وَأَفْتَى (٢) بِتَقْلِيدِ قَطْعٍ، دُونَ اجْتِهَادٍ؛ فَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ، وَهُمْ الْأَثْمُونُ؛ لِتَرْكِهِمْ - عَمْدًا - مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، مِنَ الرَّدِّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ.

وَيَزِيدُ هَذَا بَيَانًا وَاضِحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

١٠٣ - مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] (٣) قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بَغْنَاءَ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْقِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: مَزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! نَاقِلٌ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «وَقَفْهَا»... وَذَكَرَ بَاقِيَ الْخَبَرِ (٤).

١٠٤ - فَهَذَا أَبُو بَكْرٍ قَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ الْبَغْنَاءَ، وَسَمَّاهُ مَزْمَارَ الشَّيْطَانِ، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ ذَلِكَ.

فَأَبُو بَكْرٍ - بِلَا شَكٍّ - مَا جَوَّزَ اجْتِهَادًا وَاحِدًا فِي قَضَائِهِ الْخَيْرَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْقَائِلُ بِالْحَقِّ، وَالْمُصِيبُ لِمَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى (٥) قَطْعًا. فَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَدَّاهُ اجْتِهَادَهُ

١ - إِذَا اجْتَهَدَ نَاصِبًا أَوْ أَخْطَأَ، وَمُسْلِمٌ (١٧١٦): كِتَابُ الْأَقْبَسِيَّةِ، بَابُ بَيَانِ أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَاصَابَ أَوْ أَخْطَأَ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) فِي (ب): «كَانَتْ» (٢) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٥٠): كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الْحَرَابِ وَالْذَرْقِ يَوْمَ الْعِيدِ، (٢٩٠٧): كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّبْرِ، بَابُ الذَّرْقِ، وَمُسْلِمٌ (٨٩٢): كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابُ الرِّغْصَةِ فِي اللَّعْبِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ فِي أَيَّامِ الْعِيدِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

اليوم إلى مثل فعل أبي بكر في ذلك، ولم يبلغه الخبر، لكان مأجوراً أيضاً أجراً واحداً. ولو أن أبا بكر أو أحداً بعده تعادى على ذلك القول، وقد سمع إنكار رسول الله ﷺ لقوله ذلك، كان عاصياً لله تعالى في ذلك، وقد أعاد الله تعالى<sup>(١)</sup> أبا بكر من ذلك، وجميع الأئمة المجتهدين، ولم يؤخذ منه المقلدين المتأمنين.

١٠٥ - وفي «صحيح مسلم» أيضاً<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة [رضي الله عنه]<sup>(٣)</sup> قال: بينما الحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عند رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>، إذ دخل عمر، فأهوى إلى الحَصْبَاءِ بِخَصَبِهِمْ بها، فقال<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ: «دَعَهُمْ يَا عُمَرُ»<sup>(٦)</sup>.

١٠٦ - وفي «صحيح البخاري» من علمي [رضي الله تعالى عنه]<sup>(٧)</sup> قال: بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد، قال: «انْطَلِقُوا [حتى تأتوا]<sup>(٨)</sup> رَوْضَةَ خَافِجٍ<sup>(٩)</sup>، فَإِنَّ بِهَا ظِعِينَةً معها كتاب، فخذوا منها الكتاب».

فانطلقنا، تَتَعَادَى<sup>(١٠)</sup> بِنَا حَتْلُنَا، حتى أتينا<sup>(١١)</sup> الرَوْضَةَ، فإذا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، قلنا<sup>(١٢)</sup>: «أَخْرِجِي الْكِتَابَ». قالت: ما ممي كتاب. فقلنا: لَنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ، أو لَنُلْقِيَنَّ الشَّيْبَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ<sup>(١٣)</sup> رسول الله ﷺ، فإذا فيه<sup>(١٤)</sup>: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ مِنْ قُرَيْشٍ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: «يَا حَاطِبُ، مَا هَذَا؟» فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، فَإِنِّي كُنْتُ امْرَأًا

(١) سقطت من (ب).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل. (٣) في «صحيح مسلم» بمثلها: «بحراهم».

(٤) في «صحيح مسلم» بعدها: «الله».

(٥) أخرجه البخاري (٢٩٠١): كتاب الجهاد والسير، باب اللهو بالحرايب ونحوها، ومسلم (٨٩٣): كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد.

(٦) بدلها في الأصل: «عليه السلام». (٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٨) في (ب): «فأح».

(٩) في الأصل: «فنادى».

(١٠) كذا في الأصل و(ب)، وفي مطبوع «صحيح البخاري»: «التنهينا».

(١١) كذا في الأصل، وفي مطبوع «صحيح البخاري»: «فقلنا»، وفي نسخة (ب): «قلنا أخرج».

(١٢) سقطت من (ب).

(١٣) سقطت من (ب)، وفي الأصل: «فإذا هو».



مُصَاقًا فِي قَرِيشٍ - يَقُولُ: كُنْتُ حَلِيفًا وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ - وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنْ<sup>(١)</sup> الْمُهَاجِرِينَ، لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ أَهْلَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ قَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَجِدَ عِنْدَهُمْ يَدًا، يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَلَمْ أَفْعَلْهَا إِزِيدَادًا عَنْ دِينِي، وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَكُمْ».

فَقَالَ عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]<sup>(٢)</sup>: «دَغْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ». فَقَالَ: «إِنَّهُ نَذَّ شَهِدَ بَذْرًا، وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى مَنْ شَهِدَ بَذْرًا»<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: «اعْمَلُوا مَا يُشْتَمُ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»<sup>(٤)</sup>، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ السُّورَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: «سُورَةُ الْتَيْبَةِ»<sup>(٥)</sup> [المتحة: ١].

١٠٧ - وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي قِصَّةِ أَصْحَابِ السَّفِينَةِ، وَقَدْ دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُثَيْسٍ - وَهِيَ مِمَّنْ دَخَلَ<sup>(٦)</sup> مَعَهَا - عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ زَائِرَةً، وَقَدْ<sup>(٧)</sup> هَاجَرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِيمَنْ هَاجَرَ، فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى حَفْصَةَ، وَأَسْمَاءُ عِنْدَهَا، فَقَالَ عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]<sup>(٨)</sup>: «حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُثَيْسٍ. قَالَ عُمَرُ<sup>(٩)</sup>: «الْحَبَشِيَّةُ هَذِهِ؟ الْبَحْرِيَّةُ هَذِهِ؟ قَالَتْ أَسْمَاءُ<sup>(١٠)</sup>: «نَعَمْ، قَالَ: سَبَقْنَاكُمْ بِالْهَجْرَةِ، فَنَحْنُ أَحَقُّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكُمْ، فَغَضِبَتْ وَقَالَتْ: كَلَّا وَاللَّهِ أَكُنْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُطْعِمُ جَائِعَكُمْ،

(١) فِي (ب): «وَكَانَ أَبْعَدُ مِنْ». (٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) فِي (ب): «يَذْرَأ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٧): كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ الْجَاسُوسِ، وَ(٢٩٨٣): كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَذْرًا، وَ(٤٢٧٤): كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ الْفَتْحِ، وَ(٤٨٩٠): كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ «لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ»، وَ(٦٢٥٩): كِتَابُ الْاِسْتِثْنَانِ، بَابُ مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مِنْ يَحْتَرِّقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَ(٦٩٣٩): كِتَابُ اسْتِثْنَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَاوَلِينَ، وَسَلَّمَ (٢٤٩٤): كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّعَابَةِ، بَابُ مَنْ فَضَّلَ أَهْلَ يَدِرَ.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ب)، وَفِي مَطْبُوعِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «قَدِمَ».

(٦) بَعْدَهَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «كَانَتْ».

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ فِي الْأَصْلِ. (٨) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٩) فِي (ب): «أَسْمَاءُ قَالَتْ» بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ.

وَيَعِظُ جَاهِلَكُمْ، وَكُنَّا فِي أَرْضِ الْبَعْدَاءِ<sup>(١)</sup> الْبَغْضَاءِ بِالْحَبَشَةِ، وَذَلِكَ فِي اللَّهِ وَفِي رَسُولِهِ. وَإِيْمُ اللَّهِ لَا أَطْعَمُ طَعَاماً، وَلَا أَشْرَبُ شَرَاباً حَتَّى أَذْكُرَ مَا قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ. وَنَحْنُ كُنَّا نُؤْذِي وَنُخَافُ، وَسَأَذْكُرُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>، رَوَاهُ لَا أَكْذِبُ، وَلَا أَزِيغُ، وَلَا أَزِيدُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ عَمْرَ قَالَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَمَا قُلْتَ لَهُ؟» قَالَتْ: قُلْتُ لَهُ<sup>(٤)</sup> كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «لَيْسَ بِأَحَقُّ بِي مِنْكُمْ، لَهُ وَلَا صَحَابِهِ هَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ أَهْلُ السَّفِينَةِ وَهَجْرَتَانِ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٥)</sup>.

١٠٨ - وَفِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٦)</sup> أَيْضاً عَنْ عَائِشَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ، وَأَبُو بَكْرٍ بِالسُّنْحِ<sup>(٧)</sup>، فَقَالَ عَمْرُ يَقُولُ: يَا اللَّهُ<sup>(٨)</sup> مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: قَالَ عَمْرُ: وَاللَّهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا فُلُكٌ، وَلَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ فَلْيَقْطَعَنَّ أَيْدِي رِجَالِي وَأَرْجُلَهُمْ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٩)</sup>.

١٠٩ - وَفِي الْبُخَارِيِّ أَيْضاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَرَجَ، وَعُمَرُ يَكْلُمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ يَا عُمَرُ، فَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ، فَجَاءَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَتَرَكُوا

(١) فِي (ب): «الْبَعْلَاءُ».

(٢) كَلِمَةٌ «عَلَيْهِ» مَكْرُورَةٌ فِي (ب).

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَابْتِهَا مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَلَا يَسْتَحِقُّ السِّيَاقُ إِلَّا بِهَا، ثُمَّ وَجَدْتُ فِي (ب): «قَالَتْ: قُلْتُ: دُونَ ذَلِكَ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٧٦): كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ هَجْرَةِ الْجَنَّةِ، وَ(٤٢٣٠، ٤٢٣١): كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، وَمُسْلِمٌ (٢٥٠٣): كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مَنْ نَفَّاثِلَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عَمِسٍ.

(٥) فِي (ب): «وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»...».

(٦) أَيُّ: بِالْعَالِيَةِ؛ فَرَّهَ بِذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - شَيْخُ الْيَخَارِيِّ - فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ، وَنَحَرَقْتُ فِي (ب) إِلَى «السُّنْحِ».

(٧) فِي (ب): «تَالَهُ».

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤٢): كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْفُخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِنْ أُخْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ، وَ(٣٦٧٠): كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَخِذًا خَلِيلاً»، وَ(٤٤٥٤): كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ وَوَفَاتِهِ.

عمر، فقال أبو بكر: أما بعد، فإنه من كان منكم يُعْبِدُ مُحَمَّدًا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يُعْبِدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوت. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] الآية.

قال عمر: والله ما هو إلا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاهَا، فَعَزَّزْتُ حَتَّى مَا تُقْلِنِي رَجُلَايَ، وَحَتَّى أَهْوَيْتُ<sup>(١)</sup> إِلَى الْأَرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاهَا، وَعَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَاتَ<sup>(٢)</sup>.

١١٠ - وأما قول عمر وغيره من الصحابة لأبي بكر مُنْكَرِينَ قَتَالَ أَهْلَ الرِّدَّةِ<sup>(٣)</sup>: فهو أشهر من أَنْ يُنْكَرَ، فهذا عمر قد أنكر على الحبشة لَعِبِهِمْ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْكَارَهُ لَذَلِكَ، وَقَطَعَ عَلَى حَاطِبٍ بِالْإِنْفَاقِ، وَاسْتَحْلَالَ دَمَهُ، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>، وَرَأَى نَفْسَهُ وَمَنْ مَعَهُ أَحَقَّ وَأَوْلَى<sup>(٥)</sup> بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ هَجْرَةِ الْحِشَّةِ<sup>(٦)</sup>، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، وَيَحْلِفُ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيَبْعَثَنَّ<sup>(٧)</sup> اللَّهُ تَعَالَى، فَلْيَقْطَعَنَّ أَيْدِي رِجَالِهِمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالرَّجْعَةِ<sup>(٨)</sup>، ثُمَّ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ. وَيُخْبِرُ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي

(١) فِي (ب): «أَهْوَيْتُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٤): كِتَابُ الصَّغَايِ، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ وَوَفَاتِهِ، وَلَيْسَ هُوَ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ عَائِشَةَ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٠٠): كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، وَ(٦٩٢٤): كِتَابُ اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ، بَابُ قَتْلِ مَنْ أَبِي قَبُولِ الْفَرَانِضِ، وَ(٧٢٨٥): كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ الْإِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ، وَاسْمُ (٢٠): كِتَابُ الْإِيْمَانِ، بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٥) كَذَا فِي (ب) وَهُوَ الصَّرَافُ، وَفِي الْأَصْلِ: «الْحَقُّ أَوَّلَى».

(٦) فِي (ب): «مِنْ مَهَاكِرِ الْحِشَّةِ».

(٧) (ب): «وَلَيَبْعَثَنَّ».

(٨) لَيْسَ هَذَا قَوْلًا بِالرَّجْعَةِ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهُ الْغَشْيَ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَاتَ لَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا أَبَدًا، فَتَأَمَّلْ.

نفسه. ثم رأى هو وجمهور الصحابة إنكار قتال مَنْ أقام الصلاة ومنع الزَّكَاةَ. وعمر - والله - في ذلك كله، مأجورٌ أجراً واحداً في قَضده الخير. ولو أنَّ غير<sup>(١)</sup> عمر تمادى على إنكاره على الحبشة، بعد أن عَلِمَ مَنْعَ رسول الله ﷺ مِنَ الإنكار عليهم، أو تمادى [على تكفير حاطب واستحلال دمه، وقد علم كلام رسول الله ﷺ في ذلك أو يتمادى]<sup>(٢)</sup> على أن هجرة أهل المدينة أولى بالنبي ﷺ من هجرة أهل الحبشة<sup>(٣)</sup>، بعد إنكار رسول الله ﷺ لذلك، أو تمادى على أن رسول الله ﷺ لم يمت، وسيرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة، فيقطع أيدي قوم وأرجلهم بعد صحة اليقين عنده بخلاف ذلك، أو تمادى على النهي عن قتال<sup>(٤)</sup> مَنْ أقام الصلاة ومنع الزَّكَاةَ، بعد صحة البرهان [عنده بخلاف ذلك]<sup>(٥)</sup>. ولو أنَّ حاطباً تمادى على مخاطبة المشركين بأسرار المؤمنين بعد إنكار رسول الله ﷺ عليه وسلم ذلك عليه، ونزول الآية، لكان مَنْ فعل ذلك عاصياً لله ولرسوله ﷺ<sup>(٦)</sup> مبتدعاً، عظيم بدعة، ولعلَّ بعض<sup>(٧)</sup> ذلك كان يخرج عن الإسلام.

١١١ - وإنَّ بعض ما قدَّمنا<sup>(٨)</sup> من قول غالبية الرَّاافضة<sup>(٩)</sup> في رجعة علي وغيره، وكذلك مَنْ قال برجعة مَنْ سواه، وهي رجعة رسول الله ﷺ عليه وسلم قبل يوم القيامة، وقد أعاذ الله تعالى عمر وحاطباً من الدَّوام على ذلك، ولم

(١) سقطت من (ب).

(٢) ما بين المعقوتين سقط من (ب).

(٣) في (ب): «من هجر الحبشة» والمثبت من الأصل، ولعلَّ صوابه، «من أهل هجرة الحبشة».

(٤) في (ب): «تمادى على ترك قتال».

(٥) كذا في الأصل، وهو الصواب، ويدل ما بين المعقوتين في (ب): «ابتدع».

(٦) ما بين المعقوتين سقط من الأصل.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): «قدَّمنا».

(٩) نعم، شهر عنهم، ولكنهم أخفوه من اليهود، كما تراه في «الفكر الديني الإسرائيلي» (١٦٥) و«السيح اليهودي» ومفهوم السيادة الإسرائيلية لعنن ناظم، و«الرجعة في العهد القديم ومدى تأثير الشيعة الإمامية بها» لمحمد أحمد عبد الحميد الفقي.

يُعْذَرُ مَنْ قَالَهُ <sup>(١)</sup> بِرَأْيِهِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، فَمَا دَى عَلَى ذَلِكَ، رَاصِرًا أَوْ مَقْلَدًا هَذَا وَصُفَّهُ <sup>(٢)</sup>.

١١٢ - وفي «صحيح مسلم» عن أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة، فصَبَحْنَا القوم، فهزمناهم ولحقنا أنا ورجل <sup>(٣)</sup> من الأنصار رجلاً منهم، فلما غَشِينَا، قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فكَفَتْ عَنْهُ الْإِنصَارِي، وَطَعَنَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى تَلَّتْهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أُسَامَةُ! أَقْتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «أَقْتَلْتَهُ» <sup>(٤)</sup> بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، [قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «قَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»] <sup>(٥)</sup>، فَمَا زَالِ يَكْرَرُهَا حَتَّى تَمْتَلَأَ أُنْفِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ <sup>(٦)</sup>.

١١٣ - وقال أبو داود: نا الحسن بن علي <sup>(٧)</sup>، نا يَغْلَى بن عُبيد، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، نا أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحركات فَنَزَرُوا <sup>(٨)</sup> بنا فهربوا فأدركنا رجلاً منهم، فلما غَشِينَا، قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَضَرَبْنَاهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ لَكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا مَخَافَةَ السُّلَاحِ، قَالَ <sup>(٩)</sup>: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ <sup>(١٠)</sup> قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَهَا، أَمْ لَا؟» <sup>(١١)</sup> مَنْ لَكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَوْمَ

(١) في (ب): «قال».

(٢) قال ابن عثيل: «أي: ولم يعذر مقلداً إذا كان المقلد - بصيغة اسم المفعول - متادياً مصرّاً».

(٣) في الأصل: «ورجلاً» بالنصب والمثبت من (ب) وهو الضواب.

(٤) في (ب): «قتلته».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وهو مثبت في (ب).

(٦) أخرجه البخاري (٤٢١٩): كتاب المغازي، باب بعث النبي أسامة بن زيد إلى الحركات من جهينة، و(٢٨٧٢): كتاب الديات، باب قول الله تعالى: «وَمَنْ أَكْفَرُ» ومسلم (٩٦): كتاب الإيمان، باب

تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(٧) في «سنن أبي داود»: وهثمان بن أبي شيبة، المسمى.

(٨) في (ب): «فقدروا».

(٩) في (ب): «قال».

(١٠) سقط من (ب).

الْقِيَّامَةُ؟ فَمَا زَالَ يَقُولُ حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي<sup>(١)</sup> لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ إِلَّا يَوْمَئِذٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>:

١١٤ - فَاسَامَةُ مَاجُورٌ فِي قَصْدِهِ<sup>(٤)</sup> الْخَيْرُ، وَلَوْ أَنَّهُ تَمَادَى هُوَ أَوْ غَيْرُهُ بَعْدَ قِيَامِ الْبَرْهَانِ عَلَى مَنَعِهِ مِنْ اسْتِحْلَالِ دَمِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِغَيْرِ نَصٍّ عَلَى إِبَاحَةِ دَمِهِ، بَعْدَ سَمَاعِ هَذَا الْخَبَرِ، لَكَانَ عَاصِيًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَمُتَعَدِّيًا، وَقَدْ أَعَاذَ اللَّهُ تَعَالَى أَسَامَةَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ تَأَوَّلَ مِمَّنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَمَا أَعَاذَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ قَالَ بِرَأْيِهِ بَعْدَ بَلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ.

١١٥ - وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَلَمْ يَحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَانَا صَبَانَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ، فَأَمَرَ كُلَّ رَجُلٍ مِّنَ<sup>(٥)</sup> «بَقْتُلْ أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ» مَرَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

١١٦ - فَهَذَا نَعْيٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْبِرَاءَةِ مِمَّا فَعَلَ الصَّاحِبُ الْفَاضِلُ بِرَأْيِهِ مُجْتَهِدًا، وَخَالِدٌ مَاجُورٌ، لِأَنَّهُ تَأَوَّلَ فَاخْطَأَ، وَالْخَيْرُ قَصَدَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَقَاذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْلَ ذَلِكَ أَنْ [٧] <sup>(٨)</sup> يَسْتَعْمِلَهُ بَعْدَهَا، فَمَنْ تَمَادَى بَعْدَ بَلُوغِ

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٣): كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ عَلَى مَا يَقَاتِلُ الْمُشْرِكُونَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٠٧/٥)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الذِّيَّاتِ» (٣٤) وَأَبُو حَوَانَةَ (١٩٢) وَابْنُ مَنَظَرٍ فِي «الْإِسْنَادِ» (٦١) وَالطَّبْرَانِيُّ (٣٨١) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩/٨، ١٩١، ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ بِهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ. (٤) فِي (ب): «قَصَدَ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٦) فِي (ب): «الرَّسُولُ اللَّهُ» دُونَ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٣٩): كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ بَعَثَ النَّبِيُّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، وَ(٧١٨٩): كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجُورٍ أَوْ خِلَافَ هَلِ الْعِلْمُ نَهَى رَدَّ.

(٨) زِيَادَةٌ لَا يَدْخُلُ فِيهَا، سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ مِثْلِهَا فِي (ب).

الخبر إليه على سفك [دم] <sup>(١)</sup> مسلم برأيه بغير نص ولا إجماع، فهو عاصي لله <sup>(٢)</sup> عز وجل، آت بكبيرة، وقد تبرأ رسول الله ﷺ منها، ونحن نبرأ إلى الله مما يرى منه رسول الله ﷺ، وهو الفعل <sup>(٣)</sup> المذكور، ونتولى <sup>(٤)</sup> خالداً ونحبه ونعظمه؛ لأنه ممن أنفق قبل الفتح، وقاتل <sup>(٥)</sup>، فدرجته عند الله عظيمة في الفضل.

١١٧ - وفي البخاري في حديث فتح مكة أن سعد بن عبادَةَ قال لأبي سفيان: اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الكعبة، فلما مرَّ رسول الله ﷺ بأبي سفيان، قال <sup>(٦)</sup>: ألم تعلم ما قال سعد بن عبادَةَ؟ قال: «ما قال؟» قال: قال <sup>(٧)</sup> كذا وكذا، فقال: «كذب سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة، ويوم تكسى نيه الكعبة». وذكر الحديث <sup>(٨)</sup>.

قال أبو محمد رحمه الله تعالى <sup>(٩)</sup>:

١١٨ - سعد مضمونة له الجنة، مغفور له؛ لأنه قصد الخير، ولو أن امرأة قال هذا الكلام اليوم بعد قيام الحجة عليه كان فاسقاً عاصياً.

١١٩ - فصَحَّ يَفيئاً أن كلَّ رأي لم يُرافَق الكتاب والسنة، فهو باطل مردود، إلا أن يقول هؤلاء: إنهم أولى بالاجتهاد ويقبول رأيهم من خالد سيف الله، ومن سعد بن عبادَةَ، وأن اجتهاد أبي حنيفة ومالك والشافعي أولى من اجتهاد أبي بكر وعمر وسعد بن عبادَةَ وخالد وسائر الصحابة. فإن قالوا هذا، فقد خالفوا جميع أهل <sup>(١٠)</sup> الإسلام بلا شك.

(١) زيادة لا بد منها، سقطت من الأصل، وهي مثبتة في (ب).

(٢) سقطت لفظة الجلالة من نسخة (ب).

(٣) في (ب): «الفضل» (١) في (ب): «وفتولى».

(٥) إشارة إلى قول الله تبارك وتعالى: «لَا يَسْتَوِي يَنْكَرُ مَنْ أَفَقَّ يَنْفَرُ النَّجَّ وَقَتْلُ أَوْلِيَّكَ أَفْعَلُكُمْ دِيْمَةً يَنْ أَلَيْنَ أَتَقْتُلُوا يَنْ يَنْدَرَقَتْلُوا وَلَا وَهَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ» [الحديد: ١٠].

(٦) في (ب): «وقال» (٧) سقطت من (ب).

(٨) أخرجه البخاري (٤٢٨٠): كتاب المغازي، باب أين ذكر النبي الراية يوم الفتح.

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) كذا في (ب): وفي الأصل: «جميع الإسلام».



١٢٠ - وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس، قال: بلغ عمر بن الخطاب أن سُمرة باع خمرًا، فقال: قاتل الله سُمرة، ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود، حُرِّمَتْ عليهم المشحوم، فجعلوها وباعوها»<sup>(١)</sup>، وسُمرة ماجور في اجتهاده، ولو أن امرأة مسلمًا باع اليوم خمرًا والحجة<sup>(٢)</sup> قد قامت عليه بنهي رسول الله ﷺ عن بيعها؛ لكان عاصيًا.

١٢١ - فهذا ومثله كثير جدًا، فرق بين<sup>(٣)</sup> ما أرادوا حُلْطَه من حكم الصحابة، ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين المأجورين غير المصرين، ولا المقلدين، مع حكم المقلدين المصرين بعد قيام الحجة عليهم، فهذه هي الضلالة لا تلك.

وقد جاء هذا عن بعض الصحابة:

١٢٢ - روى الثَّسَنِي، أنا محمود بن غيلان المروزي، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عن أَبِي قَيْسٍ - هو عبد الرحمن بن ثروان<sup>(٤)</sup> - عن هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، قال: جاء رجلٌ إلى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - وهو الأمير - وسلمان بن ربيعة الباهلي، فسألتهما عن ابنة وابنة ابني وأخيه لأب وأم، فقالا: للابنة النصف، وللأخت ما بقي، وأتت ابنة مسعود، فإنه سئنابعنا، فأتى الرجل ابنة مسعود، فسأله، وأخبره بما قالوا له. فقال: قد<sup>(٥)</sup> ضللت إذا، وما أنا من المهتدين، ولكني سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ: للابنة النصف، ولابنة

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٣): كتاب البيع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه، و(٣٤٦٠): كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل - وليس فيه التصريح باسم سُمرة -، ومسلم (١٥٨٢): كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، وراوي القصة هو ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (ب): «باعتها اليوم والحجة».

(٣) سقط من (ب).

(٤) تصحيف في الأصل و(ب) إلى «ثوبان»<sup>(٥)</sup>، والتصويب من مصادر التخرُّج والترجمة.

(٥) سقطت من الأصل، وهي في (ب).

الابن السُّدُسُ، تكلمة الثلثين، وما بقي للأخت<sup>(١)</sup>.

١٢٣ - فهذا ابنُ مسعود قد سَمَّى القولَ بما أفتى به أبو موسى وسلمان بن ربيعة؛ إذ قالَا مجتهدين قبل بلوغ الخير إليهما ضلالة وخلافاً للهدى من نفسه<sup>(٢)</sup> أو فعله؛ وعنده خلاف ذلك عن رسول الله ﷺ، ولم يجعله ضلالة من أبي موسى وسلمان؛ لأنهما لم يبلغهما الخير.

١٢٤ - وهذه الأخبار التي أوردناها مُكذَّبة قول من قال في قول صاحب: مثل<sup>(٣)</sup> هذا لا يقال بالرأي، لأن فيها إحلال الدم على القول الذي قاله القائل منهم، وغير ذلك، وهي كلها شاهدة بأنَّه لا حُجَّة في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ. ثم ليعلم العالمون أنَّ أحدًا من الصحابة لا يصحح<sup>(٤)</sup> القول بالرأي قط<sup>(٥)</sup>، وإنما قال القائل منهم:

١٢٥ - «أقول فيها برأبي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان منه».

هكذا روينا<sup>(٦)</sup> عن أبي بكر الصديق<sup>(٧)</sup>، وابن مسعود<sup>(٨)</sup>، ونحوه عن

(١) ذكره ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٤٢٠ - بتحقيقي)، وهو عند النسائي في «السنن الكبرى» (٧٠/٤) برقم (٦٤٣٢٨)، وهو عند البخاري (٦٧٣٦)؛ كتاب الغرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، والترمذي (٢٠٩٣)؛ كتاب الغرائض، باب ما جاء في ميراث ابنة الابن مع ابنة الصلب، وابن ماجه (٢٧٧١)؛ كتاب الغرائض، باب غرائض الصلب، وجساعة من طريق أبي قيس به، وانظر: «تألي تلخيص المتشابه» (٤٩٨/٢ - ٤٩٩) للخطيب، «إعلام الموقعين» (٤٢٣/٥) وتعليقي عليهما.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ب): «ضلالة وجهلاً لو قال بهذا من نفسه».

(٣) في (ب): «مثل».

(٤) كذا في (ب): وفي الأصل: «أن أحدًا من أصحابنا يصحح» دون «ولا».

(٥) في (ب): «أفطه».

(٦) في (ب): «رويناه».

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٤/١٠) ورقم (١٩١٩١)، وابن أبي شيبة (٤١٥/١١ - ٤١٦) في «مصنفيهما» والدارمي (٣٦٥/٢)، وسعيد بن منصور (١١٨٥/٣) رقم (٥٩١)، والبيهقي (٢٢٤/٦)، وابن جرير في «التفسير» (٢٨٣/٤ - ٢٨٤) من طريق حاسم بن سليمان الأحول عن الشعبي به، وانظر: «إعلام الموقعين» (٣٥٨/١) - بتحقيقي.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٨٩٨) عن علقمة عن ابن مسعود، وذكره ابن عبد البر في «المجاص» (١٧١٢)، وانظر: «إعلام الموقعين» (١٠٧/١) - بتحقيقي.

عمر<sup>(١)</sup> وابنه<sup>(٢)</sup>، فسقط اتباع الراي جملة، والحمد لله رب العالمين<sup>(٣)</sup>.

- (١) ورد عنه في قصة كاتب له أنه كتب: «علما ما رأى الله ورأى عمر فقال له: «بش ما قلت، ق: علما ما رأى عمر، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمن عمر»، وسأني تخريجه فيما بعد.
- (٢) ذكر عنه ابن عبد البر في «الجامع» (١٦٠٦) أنه مثل عن شيء فعله: أرأيت رسول الله ﷺ فعل هذا أو شيء رأيت؟ قال: «بل شيء رأيت»، وانظر «إعلام الموقعين» (١/ ١٢٠ - بتحقيقي).
- (٣) قال ابن حزم في «الرسالة الباهرة» (منشور ضمن مجلة «مجمع اللغة العربية بدمشق»)، الجزء الأول، المجلد الرابع والستون، عند جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ - كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ م (ص ٤٢ - ٤٤): «وأما الفتيا بالرأي فليس علماً ولا فضيلة، ولا يميز عنه أحد، بل هو مذموم من الصحابة رضي الله عنهم ومن التابعين بعدهم وهم يقرّون على أنه... هم بذلك: فهذا ربيعة يقول للزهري: أنا أخبر الناس برأيي، فإن شأوا أخذوه، وإن شأوا ضربوا به الحائط. قال أبو محمد رحمه الله: ولعمري إن شيئاً يكون سامعاً بالخيار في أن يضرب به الحائط فتح أن يتعجل ضرب الحائط به، وأن لا يفتي به في الدين، ولا يخبر به عن الله عز وجل. فهذا مالك يقول عند موته: وددت أني شربت لكل مسألة تكلمت فيها برأيي سوطاً، على أنه لا صبر له على السياط.

قال أبو محمد رحمه الله: ولعمري إن ما ندم عليه صاحبه هذه التلامة عند الموت، فإن القطع به في دعاء المسلمين وفروجهم وأموالهم وأبشارهم ودينهم لمخلول.

وهذا ابن القاسم يقول: لا تبع ثوب الراي، لأننا لا ندري أحق هي أم باطل.

قال أبو محمد رحمه الله: ولعمري إن ما لم يقطع على جواز بيع كنه ولم يدر أحق هي أم باطل لبيع عن أن تجوز الفتيا به في الإسلام، أو أن يخبر به عن الله تعالى.

وهذا سحنون يقول: ما ندري ما هذا الراي، سفكت به الدماء واستحللت به الفروج.

قال أبو محمد كلاً: فإن كان لا يدري هو ما هو، فالذي أخذه عنه أهد من أن يدريه لر نصحو أنفسهم.

هذه أحكام غامرة المصدق لا ينكرها إلا ذو حبة يأنف أن يهضم دنياه وتبطل أشعرته، «وَسَبَّحْتَ إِلَهِكَ ظُلُمًا أَوْ مُنِيرًا يُنِيرُونَ» [الشعراء، ٢٢٧].

وأما الشافعي فإنه لا يميز الراي أصلاً، وهذا أحمد وإسحاق بن راهويه وسائر المتقدمين والمتأخرين من أصحاب الحديث.

وأما داود غامر في إبطائه أشهر من أن يتكلف ذكره، ولا فرق بين رأي مالك ورأي أبي حنيفة ورأي الأوزاعي ورأي سفيان ورأي ابن أبي ليلى، ورأي ابن شبرمة، ورأي الحسن بن سني ورأي عثمان البتي ورأي الليث، ركل ذلك رأي لا فضل لسمعه على بعض، وكل هؤلاء مجتهد مأجور. وكل من قلّد واحداً منهم مخطئ. ملوم غير مطبور.

فإنه هذه صفة الراي بإجماع الأمة كلها، وإنما هو حكم بالظن وتغرض في الدين، فليس يستحق المكثّر منه ومن القول به صفة العلم، لأنه ليس علماً، ولا سخطه من العلم بسبيل. وإنما هو -

### ٣ - إبطال القياس

قال أبو محمد رحمه الله:

١٢٦ - وأما ما عولوا<sup>(١)</sup> فيه على:

١٢٧ - قول الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا بِتَأْوِيلِ الْآيَاتِ﴾ [الحشر: ٢].

١٢٨ - وعلى قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُغْنِي عَنْكَ الْعِلْمُ وَهِيَ رُبِّيَّةٌ﴾ [٧٨] قُلْ يُجِيبُكَ إِلَهُكَ

أَنْشَأَهَا أَوَّلَ سَرِّهِ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩].

١٢٩ - وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِلْأَعْرَافِ﴾ [٥٧].

١٣٠ - وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ الْكُتُبُ﴾ [فاطر: ٢٩].

١٣١ - وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنْزِلَ﴾ [الأنعام: ١٢٣].

قالوا: فما عدا الألف مقيس على الألف.

١٣٢ - وعلى قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿فَمَنْ يَمَسُّ يَتَعَلَّ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٢] وَمَنْ

يَمَسُّ يَتَعَلَّ ذَرَّةً شَرًّا يَرَهُ ﴿٣﴾ [الزلزال: ١٨، ١٧].

قال: فما دون الذرة مقيس على الذرة.

= اشتغالاً بالباطل عن الحق، ويأبى من كسب المال، ووجه من التوسق والتوسق على الجيران، وعند الحكماء فقط، وصناعة من صناعات المتأجر، وقد نخب وخسر من جعل هذا عرضة من دينه نعوذ بالله من الخذلان.

وإنما العلم ما ذكرنا من المعرفة بأحكام القرآن، وما صح عن رسول الله ﷺ، ومعرفة ثقات الناقلين للسنة، وما أجمع عليه المسلمون وما اختلفوا فيه، فهذا هو العلم وحامله هو العالم لا ما سوى ذلك.

قال أبو حنيفة: ينظر لزماً ما قدمناه عن الرأي، ومتى يكون محموراً؟ وما هي معايير ذلك؟ ومتى يكون ملبوراً؟ وتقويم رأي المصنف فيه فيما قدمناه من (الفصل الأول)، في مقدمة هذا الكتاب، والله الموفق للصواب.

(١) في الأصل: وأما نعوذوا.

(٢) في (ب): قولاً.

(٣) سقطت من الأصل.

١٣٣ - وعلى قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ خَشْيَةً إِمَانًا﴾ [الإسراء: ٣١].

قالوا: فما عدا خشية الإملاق مقيس على خشية الإملاق.

١٣٤ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

قالوا: فما عدا الأكل مقيس على الأكل.

١٣٥ - وعلى قوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي وَيُحِبُّهُ يُؤْمِنُ بِهِ أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢].

قالوا: فما لم يذكر فيه من المواريث مقيس على ما ذكر فيه.

١٣٦ - وعلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَوْ يُبْدُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ﴾ [النور: ٦١].

الآية.

قالوا: فجاز ذلك من غير بيوت الآباء، قياساً على من ذكر في الآية.

١٣٧ - وعلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠].

قالوا: فما عدا الطلاق من موت أو فسخ مقيس على الطلاق.

وقالوا: حرم الله تعالى لحم الخنزير فحرم شحمه، قياساً على لحمه، وحرمت الأثني قياساً على الذكرك.

١٣٨ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا ذُرِّيَّ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وكان هذا

قياساً في كل حكم لم يذكر فيه إسهاء عدلين.

١٣٩ - وعلى قوله تعالى: ﴿فَبَرِّءُوا مِنْ قُلِّ مِمَّنْ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٩٥].

١٤٠ - وعلى قول رسول الله ﷺ: «أرايت لو كان على أبوك دين أكنيت

قاضيته»<sup>(٣)</sup>.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٥٢): كتاب الحج، باب الحج والتلويح عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، و(٧٣١٥): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبيحاً، ق: بين =

- ١٤١ - وعلى قول رسول الله ﷺ: «هل لك من إبل؟» [قال: نعم] <sup>(١)</sup>، قال: «فما ألوانها؟» قال: حمرة، قال: «فهل فيها من أورو؟» [قال: نعم] <sup>(٢)</sup>، قال: «أني تراه»، قال: «لعل عرفاً نزع»، قال: «وهذا لعلٌ عرفاً نزع» <sup>(٣)</sup>.
- ١٤٢ - وعلى قوله ﷺ: «لا لبي بعدي» <sup>(٤)</sup>.

قالوا: فممنعنا أن يكون بعده رسول نبياً [على ذلك] <sup>(٥)</sup>.

١٤٣ - وما روي عنه ﷺ: «فليس الناس بأضعفهم» <sup>(٦)</sup>.

الله حكيمهما، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم (١١٤٩): كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

(فائدة) كلمة (أيك) وقاغيته ضبطهما اللهم في مملخصه إبطال القياس بخطه فوضع كسرة تحت الكاف من (أيك) وكسرة تحت الضاد وثبات الياء في (قاغيته)، دلالة على التأنيث.

(١) سقط من (ب).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٠٥): كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنقي الولد، و(٦٨٤٧): كتاب الحدود، باب ما جاء في التعريض، و(٧٣١٤): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من شئ أصلاً معلوماً بأصل مبين، قد بين الله حكمهما، ومسلم (١٥٠٠): كتاب اللعان، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٥٥): كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ومسلم (١٨٤٢): كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢١٦٩) - بتحفيظي) بسنده إلى الزوار: ثنا إبراهيم بن نصر: ثنا الفضل ابن دكين ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا كنت إماماً فقس الناس بأضعفهم». وسأده ضيف جداً طلحة بن عمرو هو الحضرمي، ضعه ابن معين، وقال مرة: ليس بشيء، وقال أحمد والنسائي: متروك، وقال البخاري: عن عطاء هو ابن عتدم، وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدنان عنه، وسأني تكليب المصنف له في فقرة (١٧٢) قلت: والحديث عند البرز كما في «إتحاف المهرة» (٣٨٠/١٥) ثنا الفضل بن سهل ثنا عبد الرحمن بن يونس أبو مسلم، ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء به، وهذا - كما ترى - مخالف للسند الذي ساقه ابن حزم، وذكر إبراهيم بن نصر في السند شيخاً للبرز غريب جداً فأنني لم أجد شيخاً في «المستد» للبرز اسمه إبراهيم ابن نصر، ولم أجد تلميذاً للفضل اسمه إبراهيم بن نصر، فلعل ابن حزم وهم في سنده أو أن تصحيحاً وقع في سنده. وأما السند الذي ذكره ابن حجر فإنه سند حسن، ولا يضركم ثلثة ابن جريج فإن روايته عن عطاء في «الصحيحين»، وجاء الحديث من حديث أبي هريرة: أخرجه أحمد (٤٧٢/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٤/٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤١٥/٧)، من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي -

١٤٤ - وقوله ﷺ: «مَنْ احْتَقَّ شِقَاصاً لَهُ فِي عَيْدٍ...» (١).

قالوا: فكان ذلك في الأَمَّةِ قِيَاساً عَلَى الْعَبْدِ.

١٤٥ - وعلى حديث: هَشَشْتُ فَقَبِّلْتُ، فقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ

تَمَضَّضْتُ؟» (٢).

= صالح عن أبي هريرة مرفوعاً فتجوزوا في الصلاة، فإن فيهم الضعيف والكبير وَذَا الْحَاجَةِ. وأخرجه أحمد (٥١٢/٢)، والبخاري (٣٢٥/١٤) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «وَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ إِمَاماً فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ وَرَاءَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ»، وانظر: «المقاصد الحسنة» (٣٤٩/١) - ط. دار الكتاب العربي، وكشف الخفاء (٥٠٣/٢).

والحديث مشهور من حديث عثمان بن أبي العاص ﷺ:

أخرجه أبو حنيفة (٥٣٦): كتاب الصلاة، باب أخذ الأجر على التَّأْذِينَ، والنسائي (١٧٢): كتاب الأذان، باب اتخاذه المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً، وفي «الكبرى» (٥٠٩/١)، وأحمد (٤/٢١، ٢١٧)، وابن خزيمة في «الصحيح» (٢٢١/١) رقم (٤٢٣)، والحاكم في «المستدرک» (٣١٤/١)، وقال: «على شرط مسلم» - والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٢/٩)، والبيهقي (٤٢٩/١): من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجبري، عن أبي العلاء، عن مطرف بن عبد الله، عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً: «وَاقْبَلْ بِأَضْعَفِهِمْ»، وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن خزيمة (٥٠/٣) رقم (١٦٠٨)، والطبراني (٥١/٩)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث الثمانية» (١٩٢/٣) من طريق سعيد بن أبي هند عن مطرف عن عثمان: كان آخر ما عهد رسول الله ﷺ حين بعثني على الطائف؛ فقال: «يَا عُمَانُ! تَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ، وَاقْبَلِ النَّاسَ بِأَضْعَفِهِمْ».

(١) أخرجه البخاري (٢٤٩١): كتاب الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه البخاري (٢٥٠٤): كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، ومسلم (١٥٠٣): كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، من حديث أبي هريرة ﷺ، وتمة لفظه عند مسلم: «فَتَخْلَصَ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَعْمَى الْعَبْدَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وسيأتي برقم (١٦٩) تفصيل من المصنف في ألفاظ الحديث. وهناك مزيد تخريج، والله الموفق، لا رب سواه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٦١/٣)، وأحمد (٥٢، ٢١/١)، والداودي (١٣/٢)، وأبو داود (٢٣٨٥): كتاب الصوم، باب القبلة للصائم، والنسائي في «الكبرى» (١٩٨/٢) رقم (٣٠٤٨)، وابن حبان (٣٥٤٤)، والحاكم (٤٣١/١)، والبيهقي (٢١٨/٤، ٢٦٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٩/٢)، من طريق الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد، عن جابر بن عبد الله أن عمر قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! صَنَعْتَ الْيَوْمَ أَمْرَ عَظِيمًا، قَبِلْتَ وَأَنَا صَائِمٌ»، فقال له رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ بِمَا وَأَنْتَ صَائِمٌ، فَقُلْتَ: لَا بَأْسَ بِفُلْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصُومْ»، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي لكن عبد الملك بن سعيد من رجال مسلم قتل... وانظر: «إعلام الموقعين» (٣٣٩/١) - بتحقيقي.



١٤٦ - وقالوا: أمر الله تعالى باتباع الإجماع، فدخل في ذلك ما قالوه بقياسهم؛ إذ لو أراد<sup>(١)</sup> الله تعالى ما فعلوه<sup>(٢)</sup>، لاكتفى بذكر طاعة الرسول ﷺ عن ذكر ما أجمعوا<sup>(٣)</sup> عليه.

١٤٧ - وقالوا: إنما أجمع الصحابة على تقديم أبي بكر قياساً على تقديم النبي ﷺ له في الصلاة<sup>(٤)</sup>.

١٤٨ - وقالوا: إنما أجمع الصحابة مع أبي بكر على قتال أهل الرُّدَّةِ قياساً للزكاة على الصلاة<sup>(٥)</sup>.

١٤٩ - وقالوا: [إنَّ الصحابة] قاسوا<sup>(٦)</sup> حدَّ الخمر على حدِّ القذف<sup>(٧)</sup>.

١٥٠ - وعولوا على ذكر مسائل جاء النص في حكمها، وجاء الإجماع على أنَّ حكم مسائل آخر، كحكمها. كحكم الحدِّ الوارد في قذف المحصنات، ثم كان من قذف رجلاً يحدُّ، ونحو ذلك. لا معول لهم على<sup>(٨)</sup> غير ذلك أصلاً، وكل هذا عليهم لا لهم:

(١) في (ب): فرد.

(٢) في (ب): أجمعوا.

(٣) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٦٦٤): كتاب الأذان، باب حدِّ المريض، أن يشهد الجماعة، ومسلم (٤١٨): كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر، من حديث عائشة: «فروا أبا بكر فلهصل بالناس»، وعندهما من حديث غيرهما.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في الأصل: «قالوا» وما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٦) استشار عمر رضي الله عنه الصحابة في الخمر، فقال علي رضي الله عنه: «من سكر هذى، ومن هذى اتري، فأرى عليه حدَّ المعتري»؛ أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٤٢/٢) - ومن طريقه الشافعي في «المسند» (٩٠/٢) - ترتيبه (السدي) - واستاده منقطع، ووصله السنائي في «الكبرى» - كما في «التحفة» (١١٨/٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣٧٨/٧) رقم (١٣٥٤٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٧٥/٤)، وفي صحته نظر؛ كما قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٧٥/٤)، وعلل ذلك بوجهين، فليتنظر في كلامه، وسيأتي تضعيف المصنف لهذا الخبر في فقرة رقم (١٧٦)، وهناك التفصيل في بيان الطرق، وانظر: «الاعتصام» للشاطبي (١٨/٣) - بتحقيق.

(٨) سقطت من (ب).

١٥١ - أما قوله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكْفُلُوا الْأَنْفُسَ﴾ [الحشر: ٢]، فلو أن قائلًا يقول: هذه حُجَّتِي في إبطال القياس لكان لم يكن بينهم وبينه<sup>(٢)</sup> فرق، بل كاد<sup>(٣)</sup> يكون أصح قولاً منهم، لأنه لم يفهم قط أحد في الشريعة ولا في اللغة أن معنى (اعتبروا): قيسوا<sup>(٤)</sup> ولا أن معنى (اعتبروا): احكموا<sup>(٥)</sup> للحديد والبلوط بحكم البر في الربا، [وأن لا نحكم لهما]<sup>(٦)</sup> بحكم البر في الزكاة! ولا في زكاة الفطر، وأيضاً فإن قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكْفُلُوا الْأَنْفُسَ﴾ [الحشر: ٢] [إنما جاء عقب قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ بِيوتِهِمْ وَأَيديهم وَأَنْفُسهم فَاذْكُرُوا يَوْمَ الْأَوَّلِ﴾ [الحشر: ٢٢]، فإن كان معنى هذا: قيسوا، فهو أمر لنا أن نخترب بيوتنا كما خربوا<sup>(٧)</sup> بيوتهم، هذا لا بد منه، وهذا باطل بلا خلاف من أحد، بل هو خلاف لما ظنوه.

١٥٢ - فلاح أن هذه الآية منبذلة للقياس، ومعنى (الاعتبار) في اللغة وفي القرآن إنما هو التعجب. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١] بمعنى أنه<sup>(٨)</sup> كان في قصصهم عجب. ومن الباطل<sup>(٩)</sup> المتيقن: لقد<sup>(١٠)</sup> كان في قصص إخوة يوسف لأولي الألباب [عبرة، أي]<sup>(١١)</sup> قياس، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ لَكُمُ فِي الْآفَافِ لَعِبْرَةٌ لِّفِيكَمْ<sup>(١٢)</sup>﴾ [يونس: ١٠] [يُنَادِي فِي ظُلُمِهِ<sup>(١٣)</sup> مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَقَدْ رَأَى خَالِصًا سَلَامًا لِلْعَشِيرَةِ<sup>(١٤)</sup> وَمِنْ تَحْتِ النَّجْلِ وَالْأَفْئِدِ تَلْجِدُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِيقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ<sup>(١٥)</sup>﴾ [التحل: ١٧].

(١) في (ب): «وأما قوله تعالى».

(٢) كذا في (ب)، «والم يكن سقطت من الأصل، ولها: فيه وبينهم».

(٣) في الأصل: «كاد» والنال في (ب) غير ظاهرة، ففيها: «كاد».

(٤) في (ب): «قيسوا».

(٥) سقطت من (ب).

(٦) بدل ما بين المعقوتين في (ب): «ولا لهما».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): «أخبروا».

(٩) كذا في (ب)، وفي الأصل: «الباطن».

(١٠) في (ب): «لأنه قد».

(١١) في (ب): «تستقيم».

(١٢) في (ب): «بطونهم».

وهذا ما لا يشك فيه أحد أن معناه تعجباً، وأنه لا يمكن البتة أن يكون معناه: وإن لكم في الأنعام لقياساً<sup>(١)</sup> ومن ثمرات التخيل والأعجاب كذلك، بل هو ضد القياس وإبطاله؛ لأن القياس هو الجمع بين حكم الشيتين لاستوائيهما في العلة. وهذا خلاف ذلك؛ لأن في الآية التفريق بين اللبن الخارج وبين<sup>(٢)</sup> الدَّم والقرث، وهو خارج من بينهما، والفرق بين السكر والرزق الحسن، وهما يتخذان من العنب معاً، ومن التمر معاً، فبطل أن يكون لهم في قول الله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِلنَّاسِ فِي حُكْمِهِمْ عَظَمَةً﴾ شبهة ومتعلق من إثبات القياس<sup>(٣)</sup>.

١٥٣ - واحتج بعضهم في إثبات القياس بقوله<sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَالُ﴾ فَعَرَّبَهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَتَّبِعُهَا إِلَّا الْكَيْدُ ﴿٥٣﴾ [المعكيات: ٤٣]، وهذه الآية إذا أُضيف<sup>(٥)</sup> إليها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْبُرُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التعليل: ١٧٤]، صحَّ إبطال القياس ضرورة؛ لأنَّ الأمثال التي يضربها الله تعالى حق، وهي نصوص لا قيس، وهذا قولنا، وإنما قياسهم الذي نبطله نحن فهو أمثال يضربونها هم في دين الله عز وجل، وقد نهاهم الله تعالى عن ذلك، فصحَّ بقاءها بهاتين الآيتين اتباع النصوص، وإبطال القياس، والحمد لله رب العالمين<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب): لقياس (٢) في (ب): بين.

(٣) وافق الشوكاني في كتابه، إرشاد الفحول، (٣/ ٦٧٧ - ط الباز) ابن سزم في كلامه هذا، فقال في نهاية تحليله للنص: هو لحاصل أن هذه الآية لا تدل على القياس الشرعي، لا بمطابقة ولا تضمن ولا التزام، ومن أطال الكلام في الاستدلال بها على ذلك، فقد شغل الحيز بما لا طائل تحته، واكتفى في تفسيره «فتح القدير» (٥/ ٢٦٠ - ط دار الرفاء) بقوله في تفسيرها: «أي، انحطوا وتدبروا وانظروا فيما نزل بهم يا أهل العقول والبصائر، قال الواحدي: ومعنى الاعتبار: النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها».

وللباجي في أحكام الفصول (ص ٥٥٢ - ٥٦٥) الفقرات (٥٨٩ - ٥٩٧) كلام مطوق، ونصب لمبدأ جديلي مع المعترض بالاستدلال بهذه الآية على حجية القياس الأصولي، ذكرنا مع كلام غيره من العلماء في تقديمنا للكتاب، وكشفنا اللثام، وحققنا المقام - والله الحمد ولعمرة - هناك، فالنظر، فإنه - إن شاء الله تعالى - مفيد.

(٤) في (ب): يقول الله. (٥) في (ب): أضافت.

(٦) انظر - لزماً - «ميسر نفاوي ابن تيمية» (٩/ ٢٣٨ - ٢٣٩)، «إعلام الموقعين» (٢/ ٤٣٢ - ٤٣٣ -

١٥٤ - وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩) [يس: ٧٨-٧٩]، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَخْلُقُ النَّفْسَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ الْفُتُورُ﴾ [طاهر: ١٩] فهذه الآية (٧٩) من عظيم الحجّة في إبطال القياس، لأننا لم نُنكر تشابه (٨٠) المخلوقات، بل نحن - والله الحمد - عارفون بذلك، وبأنّ جميع ما في العالم متشابه، في أنه كلّ خلق الله عزّ وجلّ، وفي الجسميّة بين الأجسام، وفي العرضيّة بين الأعراض، لكنّ كلنا الآيتين (٨١) تبين أن الأشياء المتشابهة لا تُسوّى (٨٢) في حكمها، ولا بُدّ وهذا هو قولنا في إبطال القياس الذي صرحه خصوصاً، لأن الإنشاء الأوّل للأنبياء والإحياء (٨٣) والقضاء والإنشاء الآخر بخلاف ذلك، لكن للأخرة وللجزء وللمخلود أبداً، وكذلك خروج الموتى والنشور بخلاف إحياء الأرض؛ لأنّ إحياء الموتى (٨٤) لا يكون يوم القيامة إلا مرة ثم يخلدون أبداً، وليس كذلك حياة الأرض بعد موتها، بل كل يموت ثم يحيى، فصَحّ يقيناً بطلان القياس بهذه الآيات (٨٥)؛ لأن الله تعالى شبه بين أشياء، وفرّق بين أحكامها، فهي متشابهة فيما شبه الله فيه بينها، مُفترقة (٨٦) فيما فرّق الله فيه بينها، وهذا نصّ قولنا، وضدّ قول أصحاب القياس؛ إذ يقولون: إنّ الأشياء المتشابهة واجب أن تتشابه أحكامها في الشريعة (٨٧).

- بتحقيقي، ولتفصيل (بيان أوجه الاستدلال بالأمثال القرآنيّة على حجية القياس) ينظر «القياس في القرآن الكريم والسنة النبويّة» (٣٠٢-٣٠٥) للوليد بن علي بن عبد الله الحسين، نشر مكتبة الرشد.

- (١) في (ب): «شيء».
- (٢) كذا في الأصل و(ب) ولعل الصواب: «الآيات» أو المراد المعنى، أي: آية المبعث بعد الموت وسيأتي ذكرهما قريباً في كلام المصنف بالجمع.
- (٣) في (ب): «نشأت».
- (٤) في (ب): «لكن كما بان الإنسان».
- (٥) في (ب): «تستوي».
- (٦) في (ب): «والاختيار».
- (٧) منقطع من الأصل.
- (٨) في (ب): «الآية».
- (٩) في (ب): «مفترقة».
- (١٠) يقصد ابن حزم بهذا التساؤل: أنّ الاختلاف في خصائص الأشياء الذي يتخالف معه أصله

١٥٥ - وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْتُلْ نَفْسًا أَرَبًا وَلَا تَهْرُقُمْ﴾ [الإسراء: ٣٣]، فَمَا نَهَمَ فَقَطَّ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا فِي مَعْقُولٍ أَنْ يَقُولَ (أَفْتُ) يَعْتَبِرُ بِهِ عَنِ الْقَتْلِ وَالضَّرْبِ، وَلَوْ لَمْ تَأْتِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ مَا حَرَّمَ بِهَا إِلَّا قَوْلَ (أَفْتُ) فَقَطَّ<sup>(١)</sup>. وَلَا خِلَافَ أَنَّ شَاهِدَيْنِ اسْتَشْهَدَ مَضْرُوبٍ عَلَى مَنْ ضَرَبَهُ، فَقَالَا: نَشْهَدُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ أَفْتُ، لَكَانَا لِذَلِكَ شَاهِدَيْنِ زُورَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا بَيِّنٌ. فَكَيْفَ بِجَوْرِ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ

القياس، يُلْزَمُ أَنْ تَرْقُفَ عَنِ الْإِطْمِئْنَانِ إِلَى أَحْكَامٍ ظَنِّيَّةٍ، يَتَجَمَّعُ قِيَاسُ الْمِثَالَةِ. وَهَكَذَا يَخْشَى ابْنُ حَزْمٍ أَنْ يُعْضِيَ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْقِيَاسِ إِلَى أَحْكَامٍ غَابَةِ فِي مَجَالِ التَّشْرِيعِ، فَقَدْ حَكَّمَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ - لِيَمَّا يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ - إِنْ الْعَبْدَ الْمُسْتَرْقَّ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا زَوْجَتَانِ، قِيَاسًا عَلَى حُكْمِهِ فِي الْعُدُودِ، وَيُرْوَى ابْنُ حَزْمٍ أَيْضًا أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ قَدْ حَكَّمَ أَنْ صِيَامَ الْعَبْدِ فِي الظُّهَارِ - وَهُوَ تَحْرِيمُ الْمَرْءِ زَوْجَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ - شَهْرًا بَدَلًا مِنْ شَهْرَيْنِ، لَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يَتَعَادَى بَعْضُهُمْ فِي الْقِيَاسِ، يَقُولُ: صَلَاةُ الْعَبْدِ رَكْعَتَانِ فِي الظُّهْرِ، وَصِيَامُهُ نِصْفُ رَمَضَانَ، وَانْظُرْ أَمْثَلَةَ مُسْتَهْجَنَةٍ أُخْرَى فِي «الْأَحْكَامِ» (١٠٨٦/٨) وَمَا بَعْدَ، مِنْ مَقَالَةٍ «الْمُهْجَنَةِ» عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ وَمَوْقِفَهُ مِنَ الْقِيَاسِ لِأَدِيبِ نَافِيسٍ، الْمَشْهُورَةِ فِي مَجَلَّةِ «دُرَاهِمَاتِ» الْأُرْدُنِيَّةِ، الْمَجْلَدِ الرَّابِعِ عَشَرَ، الْعَدَدِ الرَّابِعِ، شَعْبَانَ، ١٤١٧ هـ (ص ١١١ - ١١٢).

(١) فِي (ب): أَوْلَا.

(٢) سَبَقَ نَقَضْنَا لِهَذَا الْمَثَلِ فِي التَّقْدِيمِ، وَهَنَّاكَ جَوَابُهُ الْمَغْفُولُ عَلَى تَوْجِيهِهِ هَذَا.

(\*) قُلْتُ: يَا هَذَا، يَهْلِكُ الْجَمُودُ وَأَمْثَالُهُ جَعَلْتُ عَلَى عَرَضِكَ سَبِيلًا، وَنَصَبْتُ نَفْسَكَ أَهْجِيَّةً وَشُكْمَةً. بَلْ يُقَالُ لَكَ: مَا كُنْهُمُ أَحَدٌ قَطُّ مِنْ عَرَبِيٍّ وَلَا نَبْطِيٍّ وَلَا حَاتِلٍ وَلَا وَاحٍ أَنْ يَنْهَى عَنْ قَوْلِ (أَفْتُ) لِلْوَالِدَيْنِ إِلَّا وَمَا فَوْقَهَا أَوَّلَى بِالنَّهْيِ مِنْهَا، وَهَلْ يَفْهَمُ ذُو حَسَنِ سَلِيمٍ إِلَّا هَذَا؟ أَوَّلَى هَذَا إِلَّا مِنْ بَابِ التَّيْبَةِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَهْلِ، وَبِالْأَصْنَرِ عَلَى الْأَكْبَرِ، بَلْ مِثْلُ هَذَا مَا أَمَرَ فِيهِ حَقَّقَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيَّ بَلْ وَالْعَجْمِيُّ وَالتَّرْكِيُّ وَالنَّبْطِيُّ وَجَمِيعُ خُطَابِ بَنِي آدَمَ. وَهَلْ إِذَا قَالَ: (لَا تَنْهَرِ وَالِدَيْكَ) إِلَّا وَالنَّهْيُ عَنْ شَتْمِهِمَا أَوْ لَعْنِهِمَا أَوْ ضَرْبِهِمَا حَتَّى يَسْتَفِثَا أَوْ خُفِقَهُمَا حَتَّى يَمُوتَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى؟ إِذْ كُلُّ مَا كَانَ أَبْلَغَ مِنْ قَوْلِ (أَفْتُ) أَوْ انْتَهَاهُمَا فَإِنَّ فِيهِ مَا فِي ذَلِكَ وَزِيَادَةٌ يَبْقِي، وَتَقْرِيرٌ مِثْلُ هَذَا الضَّرْبِ يَرِي فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: (لَا تَكَلَّمِي الرَّجَالَ أَضْرَبُوكَ) فَذَهَبَتْ وَزَنَتْ مَعَ الرَّجَالِ وَلَمْ تَكَلَّمْهُمْ كَلِمَةً كَانَتْ عَاصِيَةً لَهُ تَطْمَأً، بَلْ كَانَتْ أَشَدَّ عَصِيَانًا بِذَلِكَ وَأَحَقَّ بِالضَّرْبِ وَأَوَّلَى أَنْ لَوْ كَلِمَتِ الرَّجَالَ فَقَطَّ<sup>(١)</sup> [اللَّهِجِي].

(١) قَالَ أَبُو عِيْنَةَ: انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (الْفَصْلِ الْأَوَّلِ) مِنْ تَقْدِيمِنَا عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، فَضَلْنَا - وَلَهُ الْحَمْدُ - فِي مَنَاقِشَةِ الْعُلَمَاءِ لِمَثَلِ ابْنِ حَزْمٍ هَذَا، وَأَوْفَرْنَا اعْتِرَاضَاتٍ مُهِمَّةً، بِجَعْدٍ لِرُجُوعِ إِلَيْهَا، وَانْظُرْ كَلَامَ حَسَنِ بْنِ سَهْلٍ.

قَوْلًا مِّن قَالِهِ فَهُوَ كَاذِبٌ، حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةِ نَفْسَهَا: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَتَّبِعُونَكَ يَقُولُ الْكُفْرُ أَهْذًا أَوْ أَلْمَزُواكَ لَنَكْفُرَنَّ عَنْكَ أَوْ أُلْحَقُواكَ بِالَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾ وَلَا نَهَرُّهُمَا وَقَدْ لَهْمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣، ٢٤]، فَاثْتَقَضَى الْإِحْسَانُ وَالرَّحْمَةُ وَالذَّلِيلُ لَهُمَا، وَالْقَوْلُ الْكَرِيمُ لَهُمَا؛ كُلُّ بَرٍّ قَلْبٌ أَوْ كَثُرَ، وَكُلُّ رَفِيقٍ وَاجْتِنَابِ كُلِّ إِسَاءَةٍ، قُلْتُ أَمْ كَثُرَتْ، لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> ضَرْبَهُمَا أَوْ قَتْلَهُمَا، فَلَمْ يُحْسَنْ إِلَيْهِمَا فِيهِذَا<sup>(٣)</sup> حُرْمِ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَا بِالنِّهْيِ عَنْ قَوْلِ (أَفْتِ)، وَلَوْ كَانَ (أَفْتِ) مُغْنِيًا عَنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا لَمَا كَانَ لَذِكْرِ اللَّهِ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا مَعْنَى، وَحَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، فَيُبْطَلُ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ ■.

■ قال عيسى بن سهل الجبائي في «النبية على شلوة ابن حزم» (ق ٢١١ - ٢١٣) عقب كلام طويل نحو المتقدم:

«ما قصد ابنُ حزم في البيان عن خلله، والإعراب عن خطئه، حتى حاز قصب السبق في الجهل، وركاكة العقل، فإِنَّ من غاب عنه أن ما أتى به بُهتان لا حُجَّةَ وبرهان (بل فيه) <sup>(١)</sup> تبديل ما في آية التأنيف ( ) <sup>(٢)</sup>، لقد غلب على قلبه العمى واران، ولو لم يفهم من النهي عن التأنيف للأبوين النهي عن ضربهما، وقد ( ) <sup>(٣)</sup> لها ما فيه من كتاب الله من معنى ( ) <sup>(٤)</sup> من ( ) <sup>(٥)</sup> قاعدة، ولا خارج على المتعلمين إلى تفسير وتأويل عند الأشياء، إفا لم يترك الظاهر إلى الباطن، ولا اللفظ إلى المعنى، وهذا (امر) <sup>(٦)</sup> لم يقل به أحدٌ من أرباب اللسان، العارفين بطرق البيان. وغرض ابن حزم ( ) <sup>(٧)</sup> إبطال الاستنباط من كتاب الله عز وجل على ما تقدّم عنه، وتشبيهه الشهادة بالمفهوم من التّهي عن التأنيف تشبيه مُخْتَلٍ، لأنّ منعنا النهي عن التأنيف لأبويه =

(b) انظر النموذج رقم (4) آخر الكتاب.

(ب) انظر النموذج رقم (١٠) آخر الكتاب.

(٢) في الأصل: «لا».

(۱) فی (ب) : نقلیہ۔

(۳) فی الاصل: «بهذا».

من ضربيهما وقتلها، وقد فهمنا إنما كان لحصول العلم المتيقن أن التأنيف لهما أذى بهما، وجفاء عليهما، ومضاد لما أمر به من برحما، وتخفيض جناح الذل لهما من الرحمة، ومصاحبتهما بالمعروف، والذهاب لهما، ولا شك أن قتلتهما أو ضربتهما وقتلها أكثر أذى وأشد ضرراً وأظهر تعدياً من التأنيف.

ولا جائز عند ذي عقل أن ينهى الله عن قليل الأذى، ويسبر الضرر، ويبيح كثيره، ويطلق جمهوره. ويبين ذلك أن مَنْ أَقْبَلَ لأبويه، لم يلزمه إلا المتاب باللفظ عليه، والنهي عن العودة بمثل ذلك إليه، والذي يضربهما يضرب مثل ما ضربهما، ويزاد في العقوبة على قبيح فعله<sup>(١)</sup>، وإن قتلتهما حد، وإن قتلها قتل. إذا نُهي عما لا أدب فيه من الأذى، عَلِمَ كُلُّ مَنْ لَهُ حِسٌّ أَنْ ذَلِكَ (...) (ب) غير المسمّى عما فيه الأدب والتمكال، أو ضَرَبَ عُنْفَهُ (هذا أولى بالعتوبة في القرآن الذي) (ب) هو أصل كل بيان، والمعلوم من لغة العرب أرواب اللسان، الذي هو: أن من قال لك لا تشاتم أحداً، فقد نهاك عن المضاربة المقاتلة، لأنه (لم) (ج) يكن ليحظر عليه يسير الأذى (ويطلق يده في كبيره) (ج).

ومن قال: [لا تفعل] (ج) لهذا مكروهاً، فقد منعه أن يوجعه ضرباً، أو يشرع به قتلاً، وعلى ملحق ابن حزم هو مطلق على ذلك.

ومن قال عنده لعبد: لا تقتل هذا (فضره) (ج) لم يلزمه عتب، ولا لحقه لوم، لأنه لم يفعل ما نهاه عنه.

وأما الشهادة، فحدّها أن يشهد بما شاهد وعاین، أو أشهد به، أو سمعه من المشهود عليه، ويردد الأمر على وجهه، ولا يشهد بما يُبطل به حقاً، أو يُجسّئ به باطلاً.

وهو لو شهد على قاتل، أنه لم يكن منه إلا سب باللسان لا غير، لأبطل القوّة، وظلّ دم المقتول، وأتى بالكذب البحث، وكذلك لو شهد على شاتم زيدا أنه ضربه، لكان شاهد زور إفكاً. ولو شهد على قاتل أنه إنسان أنه أوجعه ضرباً، أو أنه قذفه؛ =

(١) بعدها علامة إلحاق، ولم يظهر شيء في الهامش.

(ب) انظر آخر الكتاب (نمرودج ١١).

(ج) انظر آخر الكتاب (نمرودج ١٢).



١٥٦ - وأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (١) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٢) (١) [الزلزلة: ٧-٨]، فما في هذا بيان غير مقدار ما في الذرة، لكن لما قال الله تعالى: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [فاطر: ١٧]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هَذَا كَمَثَلِ الدُّمَيْثِيرِ لَا يُبَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاسِرًا وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْكَ لَاحِقًا﴾ [الكهف: ٤٩]. كان هذا عمراً (٣) لما دون الذرة ولما فوقها، فسقط

لأن كان كاذباً أثماً، موجباً لضرب أو حد (فيما) (١) لا ضرب فيه ولا حد. وإن قلده، فشهد الشاهد أنه قال له: (أف)، فقد أبطل حقه الواجب له في حده، وهو مأمور بالشهادة بالحق، واجتناب قول الزور، ويان بهذا البيان بطلان ما زعم ابن حزم أنه برهان، وقد تقدمت في الكتاب حكاية هذا المعنى عن الظاهرية.

واستعاذ المسكين أن يفهم من قول (أف): النهي عن الضرب أو النقف!!  
وقد أهاذه الله منه، وحال (متة) (ب) حته، وطمس بصيرته دونه، وسلبه نوره.

وعلى أصله من نهى عن ضرب أبيه (أو قلده)، فهو غير منهى عن قتله، فلعنة الله على هذا غير منهى عن قتله، فلعنة الله على هذا القول وقائله (ج).

وقال في أول هذا الفصل: ... من شهد ذلك كله، فقال الشاهد: إن هذا القائل قال للمفتول (أف) لكان كاذباً، وهذا نظر من لا يحسن الكلام.

(أ) انظر آخر الكتاب (نموذج ١٣).

(ب) انظر آخر الكتاب (نموذج ١٤).

(ج) فيه ما ترى! واللحن على التعمين كبيرة في حق المسلم، فكيف في حق إمام أمثال ابن حزم!؟ معني الله عن عيسى بن سهل، لو اقتصر على تفنيده ما في القول من خطأ، وقد فعل! والكمال في حق البشر عزيز، بل عديم، ولا قوة إلا بالله!

(١) سقط من الأصل.

(٢) في (ب): معاً.

(٣) في (ب): وعموماً.

تعلقهم بذكر الذرة، وكانت هذه الآيات زائدة على ما في تلك الآية.

١٥٧ - وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ إِلَى اللَّهِ تَابِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإن قوله تعالى: ﴿قَدْ خَيْرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دُمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>، كل هذه النصوص زائدة<sup>(٢)</sup> على نيك<sup>(٣)</sup> الآيتين، وحرم بهذه النصوص كل مال في الأكل وغيره، إلا ما أباحه نص من الله تعالى، أو إجماع، وحرم دم الولد وغيره عموماً بخشية<sup>(٤)</sup> الإملاق، وبغير خشية<sup>(٥)</sup>، فكان ما ذكر تعالى في نيك<sup>(٦)</sup> الآيتين بعد ما ذكر في هذه النصوص.

١٥٨ - وأما قوله تعالى: ﴿مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ يُبَدِّلْهُ اللَّهُ بِمَا هُوَ شَاكِرٌ عَذِيبٌ﴾ [النساء: ١١٢]، فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يكن يصلي على من مات وعليه دين، حتى فتح الله تعالى الفتوح<sup>(٧)</sup>، وصح<sup>(٨)</sup> أمر الله تعالى بالوصية جملة بقوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وصح الإجماع على أن حكم رسول الله ﷺ في من مات من المسلمين أنه لا

(١) مضي تخريجه في آخر فقرة (٧٠).

(٢) في (ب): زائدة.

(٣) في (ب): نيك.

(٤) في (ب): خشية.

(٥) في (ب): خشية.

(٦) أخرج البخاري (٢٢٩٧): كتاب الموالات، باب من تكفل عن ميت ديناً، فليس له أن يرجع، و(٥٣٧١): كتاب النفقات، باب قول النبي: من ترك كلاً أو ضياعاً فإني، ومسلم (١٦١٩): كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين، فيسأل: «هل ترك لغيره من قضاء؟»، فإن حُفَّتْ أنه ترك رقاءً صلى عليه وإلا قال: «صلوا على صاحبكم»، فلما نزع الله عليه الفتوح قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، فمن توفي وعليه دين، فعلى قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) سقطت من الأصل.

ميراث إلا بعد إخراج الذَّين، ثم الوصية من الثلث من الباقي بعد الذَّين<sup>(١)</sup>، فدخل في هذا الحكم كل ذَّين<sup>(٢)</sup> في العالم.

١٥٩ - وأما قوله تعالى: ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ...﴾

[التور: ٦٦] الآية، ولم يذكر الأبناء، فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «أحل ما أكل أحدكم من كسبه، وإن أولادكم من كسبكم»<sup>(٣)</sup>، فكان هذا مضافاً إلى ما في

(١) قال ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص ١٩٠): «اتفقوا أن الموارث التي ذكرنا، إنما هي فيما أفضلت الوصية الجائزة، وديون الناس الواحية، فإن فضل بعد الديون شيء، وقع الميراث بعد الوصية كما ذكرنا، واتفقوا أن الوصية لا تجوز إلا بعد أداء ديون الناس، فإن فضل شيء جازت الوصية، وإلا فلا». وقال ابن القطان القاسي في «الإقناع في مسائل الإجماع» (٣/١٤٠٦): «وأجمع المسلمون جميعاً، أن الواجب أن يبدأ بالدين قبل الوصية».

(٢) في (ب): «ميت».

(٣) ذكره ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢١٥٤ - بتحقيقي)، وللحديث طرق عن عائشة رضي الله عنها:

الأولى: عمارة بن عمير عن عمته عن عائشة به:

أخرجه ابن أبي شيبة (٧/٢٩٤) - وعنه ابن ماجه (٢٢٩٠) كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده -، وأحمد (٦/١٦٢)، والترمذي (١٣٥٨): كتاب الأحكام، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده، من طريق الأعمش عن عمارة به.

وأخرجه عبد الرزاق (٩/١٣٣)، وأحمد (٦/٣١، ١٢٧، ١٩٣)، والدارمي (٢/٣٢١)، وأبو داود (٣٥٢٨): أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده - ومن طريق البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٤٧٩) -، والنسائي في «المجتبى» (٤٤٤٩)، كتاب البيوع، باب العت على الكسب، و«الكبرى» (٤/٤)، والحاكم (٢/٥٣) من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي عن عمارة به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٠٦ - ٤٠٧)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/٨٤٨، ٩٥٠)، وأبو حيان (١٠/٧٢)، من طريق جرير عن منصور به.

الثانية: عمارة بن عمير عن أمه عن عائشة به:

أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٥١٦)، والطيالسي (ص ٢٢١) - ومن طريق البيهقي في «الكبرى» (٧/٤٨٠) -، وأحمد في «المسند» (٦/١٢٦)، و(٦/٢٠٢) - ومن طريق العقيلي في «الضعفاء» (٢/١١٤) -، وإسحاق بن راهويه (٢/٩٥٠) - ومن طريق السهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٢٢٩) -، وأبو داود في «السنن» (٣٥٢٩): أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده، من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عمارة به.

قلت: وعلى كل حال سواء كان من حديث عمارة عن أمه أو عن عمته أو حتى عن أبيه كما في «المستدرک» فلم أمتد لأم عمارة ولا لعمته. ولهما عن عائشة متابع، ردها هي:

الآية؛ إذ كل ما قاله رسول الله ﷺ في دين الله، فهو من عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَخْلُقُ مِنَ الْهَوَاكِفِ ۚ إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجْمٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].

١٦٠ - وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فلم يذكر الميت ولا لفسخ، فقد صح أن رسول الله ﷺ حكم للمطلقة ثلاثاً أنها لا تحلّ للذي طلقها حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته<sup>(١)</sup>، وكان هذا الحكم زائداً على ما في الآية بمعنىين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: الوطء والتلذذ فيه.

والثاني: الفراق العام، بأي شيء كان.

١ - الثالثة: الأسود عن عائشة:

أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (٢٢٨٨ - ط. الأعظمي)، وإسحاق بن راهويه (٨٤٨/٣، ٨٨٦)، وابن أبي شيبة (٥١٦/٤)، وأحمد (٢٩٤/٧)، والشمساني (٤٤٥١، ٤٤٥٢): كتاب البيوع، باب الحث على الكسب، والكبرى (٤/١)، وابن حبان (٧٣/١٠، ٧٤)، والبيهقي في الكبرى (٧/٤٨٠)، وفي المعرفة (٢٩٩/١١)، والراهمريزي في المحدث الفاضل (ص ٧٦)، والقضاة في مسند الشهاب (١٢٠/٢)، وسنده صحيح.

وأخرجه الحاكم (٢٨٥/٤) - وعنه البيهقي (٤٨٠/٧) - من طريق حماد بن إبراهيم عن أنس بن مالك عن عائشة مرفوعاً وفيه: قية الله لكم. وله طريق رابعة:

من طريق سعيد بن بشر عن مطر الوراق عن الحكم بن إبراهيم عن شريح بن عائشة: أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٦/٥)، ومسند الشاميين (٤/٤٠) وقال: ثم يروى هذا الحديث عن مطر إلا سعيد بن بشير.

وجاء معنى هذا الحديث من جميع من الصحابة، نضلت طرق أحاديثهم، ورواياتنا في تعليقي على إعلام الموقعين (٢٠٩/١ - ٢١٩)، والله الموفق والهادي. وقوله فإن أولادكم من كسبكم جاءت مكررة مرتين في نسخة (ب).

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٦٣٩): كتاب الشهادات، باب شهادة المخنبي، و(٥٢٦٠): كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث، و(٥٢٦٥): كتاب الطلاق، باب من قال لامرأته أنت علي حرام، وفي مواطن أخرى. ومسلم (١٤٣٣): كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: «معتين».

فدخل في ذلك الفسخ والموت، وقد جعل رسول الله ﷺ ذوق العسيلة مبيهاً رافعاً للتحريم الواقع بالثلاث، ولم يخص رسول الله ﷺ بعد ذوق العسيلة فسحاً ولا موتاً ولا طلاقاً.

١٦١ - وأما دعواهم أن شحم الخنزير إنما حُرِّمَ قياساً على لحمه، والأُنْثَى على الذَّكَرِ فباطل. وما حُرِّمَ شحمه إلا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ يَحْيَى﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والضمير في لغة العرب راجع إلى أقرب مذكور<sup>(١)</sup>، [أما لم يمنع مانع كما سنذكره قريباً]<sup>(٢)</sup> وأقرب مذكور في الآية هو الخنزير، لا لحمه؛ فصَحَّ بالنص<sup>(٣)</sup> أن

(١) ينحوه في «المحلى» (١/٢٤٤)، ونقل رأيه ونقده جمع، منهم: اللغامي، قال على إثره: ينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه، أما إذا كان الأقرب مضافاً إليه، فلا يكون الضمير له إلا بدليل، كذا في حاشية العبدان على الأشموني (١/١٤٦ - ط يولاق).

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/٢٤١): «وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على خنزير، فإنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير المود على شئين كان عوده على الأقرب أرجح، وسورح بأن المحدث عنه إنما هو اللحم، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه، لا أنه هو المحدث عنه المعطوف، ويمكن أن يقال: ذكر اللحم تنبيهاً على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير، وإن كان سائرته مشاركاً له في التحريم بالتصريح على الملة، من كونه رجساً، أو لإطلاق الأكثر على كله، أو الأصل على التابع، لأن الشحم وغيره تابع للحم».

ومن القواعد التي ذكرها جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) في كتابه «الكوكب الدرر» في تفريج الفروع الفقهية عن المسائل النحوية (ص ٨٥): «الضمير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه، وأمكن عودته على كل منهما على انفراد، فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه»، ثم قال (ص ٨٦): «كذا ذكره أبو حيان في تفسيره، وكتبه النحوية، وأبطل به استدلال ابن حزم، ومن نحا نحوه، كالماردي في «العادي» على نجاسة الخنزير، بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا نُحُورَ الْخَنَازِيرِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فإنه يعود إلى الخنزير، وعلموه بأنه أقرب مذكور».

وانظر: «المبسوط» (١/٤٨)، «تفسير القرطبي» (٢/٢٢٢)، «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٤/١٣٣)، «شرح الكافية» (٢/٤)، «لغزى»، «نظرات في اللغة عند ابن حزم الأنطلي» (٤٧ - ٤٨) - وفيه: «ومن هذا المثال نلاحظ أن نقد النجاسة لابن حزم نقد موضوعي بخلاف من الحديث، مع أنه حمل على نحوهم وعلمه وكتبه ونعتها بالفساد والكذب» - «في أصول النحوي» (١٠٧) كلاهما لسعيد الأفغاني رحمه الله.

(٢) ما بين المعقوتين من هامش (ب) وأمامه «صح» وسقط من الأصل.

(٣) في (ب): «في النص».

الخنزير كله حرام: شحمه، ولحمه، وعظمه، وعَصَبُهُ، ودماغه، ومخُّه، وجلده، وشعره، (ووظلفه، ولبته، وكل شيء منه<sup>(١)</sup>)؛ لأنه رجس، وبالضرورة ندرى أنَّ بعض الرجس رجس<sup>(٢)</sup> بلا شك، والرجس واجب اجتنابه بالنص والإجماع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ الرَّجْسَ وَالْأَكْبَابَ وَالْأَرْكَامَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَانُوا عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا﴾ [المائدة: ٦٠]، والضمير في قوله: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ ليس راجعاً إلى الأربعة؛ لأنه لو كان راجعاً إلى الأربعة، لقال: (فاجتنبوها). وصح أيضاً بيقين<sup>(٣)</sup> أن الضمير ليس راجعاً إلى الشيطان؛ لأنه لا يُقَدَّرُ عَلَى اجتناب الشيطان؛ إذ لا نراه ولا نحسه، فلم يبق إلا أنَّ الضمير راجع إلى عمل الشيطان، فالرجس هو بعض عمل الشيطان، بنص الآية، [لأن (من) للتبعية]<sup>(٤)</sup> فوجب اجتناب كل رجس، ودخلت الخمر والميسر والأنصاب والأزلام والخنزير في الرجس<sup>(٥)</sup> الواجب اجتنابه بأمر الله عز وجل، فحرم كل ذلك بالنص، لا بالقياس.

١٦٢ - وَأَمَّا الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى؛ فالخنزير اسمٌ للثَّوْعِ، لا يخالف أحدٌ من أهل اللغة أنه يدخل فيه لذكر والأنثى دخولاً مُستَوياً، ولو دخل اللحم في التحريم قياساً على اللحم، لكان العظم أيضاً من الخنزير مُقاساً على اللحم، وَلَوْ جَبَّ<sup>(٦)</sup>

(١) قال القرطبي في «تفسيره» (٢/ ٢٢٢): «اجمعت الأمة على تحريم شحم الخنزير». وقال: «لأن اللحم مع الشحم يقع عليه اسم اللحم؛ فقد دخل الشحم في اسم اللحم، ولا يدخل اللحم في اسم الشحم، وقد حرم الله تعالى لحم الخنزير؛ فتاب ذكر لحمه من شحمه لأنه دخل تحت اسم اللحم».

وقال ابن العربي في «أحكامه» (١/ ٥٤): «اتفقت الأمة على أن لحم الخنزير حرام بجميع أجزائه، والفائدة في ذكر اللحم أنه حيوان يُذْبَحُ الْمُضَدُّ إِلَى لحمه»، قال: «وقد شغفت المبتدعة بأن تقول: فما بال شحمه، بأي شيء حُرِّمَ؟ وهم أعاجم لا يعلمون أنه من قال لحماً فقد قال شحمًا، ومن قال شحمًا فلم يقل لحماً، إذ كلُّ شحم لحم، وليس كل لحم شحمًا من جهة اختصاص اللفظ، وهو لحم من جهة حقيقة اللحمية» وانظر: «الموافقات» (٤/ ٢٢٨) والاعتصام (٣/ ٢٧٢).

(٢) ما بين المعقولتين سقط من (ب). (٣) في (ب): «فصين».

(٤) ما بين المعقولتين سقط من الأصل، وأثبت من (ب).

(٥) في (ب): «من».

(٦) في (ب): «والواحد».

من هذا على أصولهم أن يكون لكل عظم وشحم حكم اللحم، وهم يخالفون في هذا، فلا يقيسون العظام ولا الشحم في البيوع على اللحم<sup>(١)</sup>، فقد أبطلوا ما ادَّعوه في القياس، وأقرُّوا بفساده.

١٦٣ - وأما قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْقَ عَذْلٍ يَنْكَرُ﴾ [الطلاق: ٢] في الرجعة، فمعاذ الله أن تكون سائر الأحكام مقيسة على ذلك، لكن لما صرح عن النبي ﷺ أنه قال: «بَيْتُكَ أَوْ يَمِينُهُ»<sup>(٢)</sup>، وأنه ﷺ قضى بالبينة على المدَّعي، واليمين على المدَّعى عليه<sup>(٣)</sup>، كان هذا عموماً لكل دعوى، ولكل ما قال قائل من العلماء أنه

(١) يرى الشافعية جواز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن، والاستصباح بها، وغير ذلك مما ليس بأكْل، ولا في بدن آدمي. وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح، وابن جرير الطبري، انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٦/١٢)، «أسنى المطالب» (٢٧٨/٢).

وينظر (شحم) في الموسوعة الفقهية الكويتية، (٣٥٥/٢٥)، وكلا (عظم) منها (١٥٩/٣٠ - ١٦١).  
(٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٠): كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَإِذَا الْيَمِينُ يَنْفَتَكُنَّ يَمِينُهُمْ لَكُمْ وَأَيْمَنُهُمْ تَنَكَّرُ﴾. (٦٦٧٦): كتاب الأيمان والتلويح، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْيَمِينُ يَنْفَتَكُنَّ يَمِينُهُمْ لَكُمْ وَأَيْمَنُهُمْ تَنَكَّرُ﴾، ومسلم (١٣٨): كتاب الأيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ورد مرفوعاً من حديث ابن عباس، وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، ومن حديث ابن عمر.

أما حديث ابن عباس، فقد رواه البيهقي (٢٥٢/١٠) من طريق القرطبي، عن سفيان، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، والقرطبي هو: محمد بن يوسف، من الثقات؛ إلا أنه ربما أخطأ في حديث سفيان، فقد رواه أصحاب نافع بن عمر بلفظ «اليمين على المدَّعى عليه»، أخرجه البخاري (٢٥١٤ و ٢٦٦٨)، ومسلم (١٧١١) (٢)، وأبو داود (٣٦١٩)، والترمذي (١٣٤٢)، والنسائي (٢٤٨/٨)، وغيرهم.

مما يدل على وجود خطأ لا محالة، إما من القرطبي وإما من سفيان.

ولفظ الحديث: «البينة على المدَّعي» له طريق آخر عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، فقد رواه البيهقي (٢٥٢/١٠) من طريق الحسن بن سهل، حدثنا عبيد الله بن إدريس، حدثنا ابن جريج، وهشام بن الأسود عنه به، وهو عند الطبراني في «الكبير» (١١٢٢٥) مختصراً، ورجاله ثقات إلا الحسن بن سهل فقد ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد روى عنه أبو زرعة، وأبو زرعة مشدَّد، لكن أصحاب ابن جريج ورواه أيضاً بلفظ: «اليمين على المدَّعى عليه»، أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) (١)، وعبد الرزاق (١٥١٩٣)، والطبراني (١١٢٢٤)، -



يُنْتَهَى، مَا لَمْ يَمْنَحِ النَّصَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيِّنَةً. وَأَيْضاً، فَلَيْسَ قِيَاسُ سَائِرِ الْأَحْكَامِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِيهِ شَاهِدَانِ أَوْ لَوْ مِنْ قِيَاسِهَا<sup>(١)</sup> عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ، لَا أَقْلَ مِنْهُمْ، فَسَقَطَ تَعْلُقُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لشيءٍ مِنَ الْقِيَاسِ فِيهَا.

١٦٤ - وَأَمَّا جِزَاءُ الصَّيْدِ، فَعَلَيْهِمْ بَيِّقِينَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرُ مَنْ قَتَلَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ مُتَعَمِّدًا<sup>(٢)</sup> شَيْئاً مِنَ الصَّيْدِ بِأَنْ يَجْزِيَهُ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعْمِ، فَحُكِمَ الْقِيَاسُ هَاهُنَا لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ، هُوَ أَنَّ مَنْ قَتَلَ مَا لَا يَمْلِكُهُ مِنَ النَّعْمِ أَنْ يُؤْذِيَ مَكَانَهُ مِثْلَهُ مِنَ الصَّيْدِ،

= والدارقطني (١٥٧/٤)، وابن حبان (٥٠٨٢ و ٥٠٨٣) وغيرهم.

لَكِنْ حَسَنُ إِسْنَادِهِ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٣/٥).

ورَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨١/٢) مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِ، قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ» - أَحَبُّ قَالَ وَلَا أَثْبَتُهُ - إِنَّهُ قَالَ: «وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ»، وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ هَذَا هُوَ الزُّنْجِيُّ ضَعِيفٌ، وَقَدْ اضْطُرَّ فِي كَمَا بَأْتِي.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَلَهُ عَنْهُ طَرِيقٌ:

فَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٠/١) فِي الْأَحْكَامِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْزَمِيِّ وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مُقَالٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْزَمِيُّ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ...» قُلْتُ: بَلْ أَمْرُهُ أَشَدُّ.

ورَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١٥٧/٤ و ٢١٨/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحِجَّاجِ مُدْلِسٌ، وَقَالُوا: «إِنَّ أَحَادِيثَ عَمْرِو أَخَذَهَا عَنِ الْعُرْزَمِيِّ وَدَلَّسَهَا» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) مِنْ طَرِيقِ الثُّمَالِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَثَّانٍ وَالثُّمَالِيُّ ضَعِيفٌ.

ورَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١١١/٣ و ٢١٨/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (١٢٣/٨) وَابْنُ عَدِيٍّ (٢٣١٢/٦) مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ الزُّنْجِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ وَمُسْلِمٌ ضَعِيفٌ، وَقَدْ اضْطُرَّ فِيهِ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ قَبْلِ مَنْ مُسْنَدُ ابْنِ حَبَّاسٍ وَهَذَا مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو، وَجَعَلَهُ أَيْضاً مِنْ مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٣١٢/٦) وَابْنُ عَدِيٍّ (٢١٨/٤).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو، فَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ (٥٩٩٦) مَعْلُولاً جَدًّا، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢١٨/٤ - ٢١٩)، يَلْفُظُ: «الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَوْ لَوْ بِالْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ بَيِّنَةٌ، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا سِتَانٌ بَيْنَ الْحَارِثِ، فَقَدْ أُورِدَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئاً، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الْثَّقَاتِ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ».

(١) فِي الْأَصْلِ: «قِيَاسُهَا». (٢) بَعْدَهَا فِي (ب): «صِيدًا».

وهذا أمر قد أجمعت<sup>(١)</sup> الأمة كلها على أنه لا يحل الحكم به.

والاستدلال بهذه الآية في إبطال القياس ظاهر صحيح.

١٦٥ - وأما الأخبار، فالخير عن رسول الله ﷺ:

١٦٦ - «أرأيت لو كان على أبيك قَيْنٌ أَكْنَبَ قاضيته؟ قَدَيْنِ الله أَحَقُّ أَنْ

يُقَضَى»<sup>(٢)</sup>، فلا تتعلق لهم به؛ لأنه قد نصَّ على قضاء الدَّيْنِ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْرِكْ مَوْسِمَهُ يُمْسِكْهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١٢]، فظنَّ السائل أو السائلة<sup>(٣)</sup> أن دُيُونَ الله تعالى<sup>(٤)</sup> خارجة عن هذا المصوم، فأخبر النبي ﷺ أنها داخلة في المصوم المذكور، وأنها أحقُّ بالقضاء من ديون الناس.

١٦٧ - والعجب أن الحنفيين والمالكيين المحتجِّين بهذا الخبر في إثبات القياس، مخالفون لحكم رسول الله ﷺ، فلا يرون أن يَحُجَّجَ أَحَدٌ عن أحد، ولا عن مسلم مُوصٍ بذلك، ولا أن يصوم أَحَدٌ عن أحد<sup>(٥)</sup>، ويقولون: إنَّ<sup>(٦)</sup> ديونَ

(١) في (ب): «اجتمعت».

(٢) سبق تخريجه برقم (١٤٠).

(٣) في (ب): «والسائلة».

(٤) سقطت في (ب).

(٥) خالف ابن حزم كلامه هذا فيما نقله عن الحنفيين والمالكيين؛ فقال في «الإعراب عن الحبر» والالتباس (٣٨٨ - ٣٨٧/١): «وَاجْتَبَوْا فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَصُومُ عَنْ مِثِّ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ: إِذَا مَاتَ الْمَيْتُ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ - لَا بِنَصٍّ وَلَا بِذَلِيلٍ - أَنْ عَمَلَ غَيْرِهِ عَنْهُ يَنْقَطِعُ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الصَّدَقَةُ عَنْهُ جَائِزَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ بِهَا، وَإِنْ الْحَجُّ عَنْهُ جَائِزٌ، وَوَاجِبٌ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَلَا يَصُومُ عَنْهُ وَإِنْ أَوْصَى بِهِ» فأشار هنا إلى منعهم من الصيام عن الميت دون الحج. وانظر: لمذهب الحنفية في مسألة الصيام: «الأصل» (٢/٢٣٠، ٢٣١)، مختصر اختلاف العلماء (٢/٤٥ - ٤٦).

ولمذهب المالكية: تفسير القرطبي (١٧/١١٤)، «المتقى» (٢/٦٣)، «أحكام القرآن» (١/٢٢٨، ٢٨٩) لابن العربي، «الموافقات» (٢/٣٩٨ - ٤٠٠، ٣/١٩٨)، «بداية المجتهد» (١/٣٩٦)، «شاشية الدسوقي» (١/٥٣٠، ٣/١٨)، «الفقه المالكي وأدلته» (٢/٩٩ - ١٠٠)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٢/٢٧٧ - بتحقيق).

وانظر للمسألة: «تهذيب السنن» (٣/٢٧٢)، «تمام المنة» (٢٧ - ٤٢٨)، «أحكام العنائز» -

الناس أحقُّ أن تُقضى من ديون الله تعالى. ثم يحتجّون به فيما لم يرد فيه نصٌّ ولا دليلٌ من إثبات القياس، وأنَّ صداق الزوجة لا يكون إلا بما تقطع فيه يدُ السارق<sup>(١)</sup>، فهل سمع في التخليط بأكثر من هذا؟ فكيف يسع أحداً أن يحتجّ بخبر يلزم الأخذ به فيما ليس في ذلك الخبر منه شيء لا<sup>(٢)</sup> نصٌّ ولا دليل ولا أثر، وهو أوّل مخالف لنصّ ذلك الخبر وحُكمه.

= (فقرة ١٠٦). ولمذهب الحنفية في مسألة الحج عن الغير: «مختصر الطحاوي» (ص ٥٩)، «المبسوط» (١٦٢/٤، ١٦٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (٩١/٢ - ٩٤)، «رؤوس المسائل» (ص ٢٤٧ - ٢٤٨) للزمخشري، «سوانير الفقهاء» (٦٠)، «أحكام إذن الإنسان» (١٣٥/١ - فما بعد)، «ولمذهب المالكية: «المبدونة» (٣٦٠/١) ط دار الفكر»، «المعونة» (٥٠٣/١)، «التفريع» (٣١٧/١)، «الكافي» (١/١٦٦)، «التلخيص» (٢٠٣/١)، «الشرح الصغير» (٣٧/١)، «مواعظ الجليل» (٣/٣)، «جواهر الإكليل» (١/١٦٦ - ١٦٨)، «الخرشي» (٢٨٩/٢ - ٢٩٠)، «أسهل المدارك» (٤٤٣/٢)، «شرح الزرقاني» (٢/٢٤٨)، «الشرح الكبير» (٢/٢١)، «حاشية الدرر» (١٩/٢)، «جامع الأمهات» (ص ١٨٤)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٣٠٨/٢) - بتحقيق).

(١) هذا هو مذهب المالكية، انظر: «المعونة» (١٧٠/٢)، «التفريع» (٣٧/٢)، «الرسالة» (١٩٦)، «الكافي» (٢٤٩)، «المعونة» (٧٥٠/٢)، «جامع الأمهات» (٢٧٥)، «بداية المجتهد» (١٨/٢)، «الخرشي» (٢٥٣/٣)، «مقدمات ابن رشد» (٣٠/٢ - ٣١)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٣٠٢/٣) - بتحقيق).

وأقله عند الحنفية عشرة دراهم أو قيمتها، وهذا هو الذي نقله المصنف عنهم في «الإعراب» (٥٨٨/٢)، «المحلى» (٤٩٧/٩) - وقال عنه: «وقول أبي حنيفة لم يصح عن أحد من أهل العلم قبله» - وانظر لمذهبهم: «الجامع الكبير» (٩١)، «الاختيار» (١٠١/٣)، «فتح القدير» (٣١٧/٣)، «المبسوط» (٨٠/٥)، «تحفة الفقهاء» (٢٠٠/٢ - ٢٠١)، «ابتائع الصنائع» (١٤٢٦/٣)، «تبين الحقائق» (٢/١٣٦)، «البحر الرائق» (١٥٢/٣)، «رؤوس المسائل» (٣٩٩)، «عند الشافعية لا حد له، انظر: «الأم» (٥٨/٥ - ٥٩)، «مختصر المزني» (ص ١٧٩)، «معرفة السنن والآثار» (٢١١/١٠)، «السنن الكبرى» (٢٣٧/٧)، «الإقناع» (١٤٠ - ١٤١)، «مختصر المزني» (١٧٩)، «المذهب» (٥٦/٢)، «المنهاج» (١٠٣)، «المجموع» (٦/١٨)، «روضة الطالبين» (٢٤٩/٧)، «معني المنهاج» (٢٢٠/٣)، «نهاية المحتاج» (٣٣٥/٦)، «حلية العلماء» (٤٤٤/٦)، «مختصر الخلاقيات» (١٦٣/٤) رقم ٢٠٨.

وهذا لمذهب الحنابلة، انظر: «المعني» (٩٩/١٠)، «الإنصاف» (٢٢٩/٨)، «تنقيح التحقيق» (٣/١٩٣)، «كشف القناع» (١٢٩/٥)، «متمم الإرادات» (٥/٣) - (٦).

وهو الذي روي عن المصنف وقواه واستدل له وزيف ما علقه في «المحلى» (٤٩٧/٩ - ٥٠٠) و«الإعراب» (٨٠٨/٢ - ٨١٠).

١٦٨ - وأما الحديث: «فلعل عرقاً نزعته»<sup>(١)</sup>، فهو حجة صحيحة في إبطال القياس؛ لأنه ﷺ لم يجعل لاختلاف الصفات حكماً ولا لاتفاقهما. وأيضاً؛ فقد علمنا أنه ليس جواز نزع العرق في الإبل بأولى من نزع العرق في الناس، ولا أحدهما أصلاً، والثاني فرعاً. وليس هذا حكم القياس عند القائلين به؛ لأن القياس إنما هو أن يحكم للشيء المختلف فيه الذي لا نص فيه بمثل الحكم في المنصوص عليه، أو في<sup>(٢)</sup> المجمع عليه. ونص هذا الخبر هو أن عرقاً نزع في البعير، وعرقاً نزع للإنسان، فليس أحدهما منصوصاً عليه، ولا مجمعاً عليه، والآخر مسكوتاً عنه، مختلفاً فيه، بل كلاهما سواء، فبطل أن يكون للقياس هاهنا<sup>(٣)</sup> أثر، وبالله التوفيق.

١٦٩ - وأما قوله ﷺ: «من اعتق شقصاً له من عبد...»<sup>(٤)</sup>، فكان ذلك في الأمة<sup>(٥)</sup> قياساً على ذلك، فمعاذ الله من هذا، بل قد جاء النص: «من اعتق شقصاً له في مملوك»<sup>(٦)</sup>، أو «من اعتق شتاً من إنسان»<sup>(٧)</sup> ذكر ذلك النسائي في «السنن» وغيره. وكل ذلك في غاية الصحة، فدخلت الأمة والعبد تحت اسم المملوك، وتحت اسم الإنسان، دخولاً مستوياً، وبطل أن يكون هاهنا للقياس مجال.

١٧٠ - وأما قوله ﷺ: «أرايت لو مضمضت...»<sup>(٨)</sup>، فلا حجة لهم فيه،

(١) سبق تخريجه برقم (١٤١).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (ب): «يكون هاهنا للقياس». (٤) سبق تخريجه برقم (١٤٤).

(٥) كلها في (ب)، وفي الأصل: «فكانت الأمة».

(٦) سبق تخريجه برقم (١٤٤)، وهذا اللفظ أخرجه أحمد (٣٤٧/٢، ٤٧٢)، والعلياشي (ص ٣٢١)، وابن أبي شبة (٤٢٢/٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٥/٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٨١/١٠)،

٢٨٢، والدارقطني (٤٢٧/٤، ١٢٨)، من طريق النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة.

وجاء من حديث ابن عمر عند البيهقي (٢٧٧/١٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٠٥/٣).

(٧) أخرجه أحمد (٢٧٧/٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٤/٣) من حديث ابن عمر بلفظ «من اعتق نصيباً

في إنسان».

(٨) سبق تخريجه برقم (١٤٥).

بل هو حجة في الإبطال<sup>(١)</sup> ظاهر؛ لأنه ﷺ قرن<sup>(٢)</sup> بين حكم ما ظنه عمر  
مُشَبَّهاً<sup>(٣)</sup>، فُقرن<sup>(٤)</sup> بين المضمضة وشرب الماء وبين القُبَل<sup>(٥)</sup> والجماع، وهذا  
حكمٌ بإبطال القياس. ودعواهم<sup>(٦)</sup> أن الأشياء المشتبهة يحكم لها بحكم واحد،  
فالعجب أن بعض المحتجين بهذا الحديث فيما فيه خلافه<sup>(٧)</sup> من إنفاذ القياس  
يخالفونه فيما فيه من إباحة القُبلة<sup>(٨)</sup>، وهذا عجيب كما ترى.

١٧١ - وأما قوله ﷺ: «لا نبي بعدي»<sup>(٩)</sup>، فقالوا: قسنا أنه لا رسول بعده  
على هذا، فإن قولهم هذا من الخطأ الفاحش لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكون رسولاَ إلا وهو نبي، ولا بد، وقد يكون نبيا<sup>(١٠)</sup> من

(١) كذا في (ب)، وفي الأصل: «إبطال». (٢) كذا في الأصل و(ب)، وتعل صوابها: «فُرُق».

(٣) كذا ترسنتها في الأصل، وهي غير واضحة في (ب).

(٤) كذا في الأصل و(ب)، وتعل صوابها: «فقرق».

(٥) في (ب): «القُبلة». (٦) في (ب): «دعواهم».

(٧) في (ب): «خلاف».

(٨) مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الضريق بين من تحرك القبله شهوته، ومن لا تحركها، وانظر:

«الأم» (١٠٧/٢)، «مختصر المزني» (ص ٥٧)، «المجموع» (٣٦٤/٦)، «الروضة» (٣٦٢/٢)، «نهاية

المحتاج» (١٧٤/٣)، «مغني المحتاج» (٤٣١/٦)، «المجموع» (٣٥٤/٦)، «حلية العلماء» (١٩٦/٣)،

«مدارك المرام» (ص ٩٥) وللحنفية: «مختصر اختلاف العلماء» (١٣/٢)، «الأصل» (٢٠٠/٢)

ولللحنابلة: «المفتي» (١١٣/٣)، «الشرح الكبير» (٤٠/٣)، «الإنصاف» (٣٠٢/٢)، «الكافي» (١/

٤٧٧)، «المحرر» (١٣٠/١)، «الهداية» (٨٤/١)، «المبدع» (٢٤/٣)، «كشف القناع» (٣٧٢/٢)،

«متهى الإرادات» (٤٨٧/١ - ٤٨٨) وانظر الآثار في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٨/٤).

وقال المالكية وحدهم بالكراهة، انظر: «المدونة» (٢٦٨/١)، «الذخيرة» (٥٠٤/٢)، «تفسير القرطبي»

(٣٢٣/٢)، «جامع الأمهات» (ص ١٧٣)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٢/٢٦٣ -

بتحقيق)، «الفقه المالكي وأدلة» (١٣٠ - ١٣١).

قال أبو العباس القرطبي في «المعجم» (١٦٣/٣): «وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين وأحمد

واسحاق وداود».

وقال القسطلاني في «مدارك المرام» (ص ٩٥): «ورخص فيها (أي: القبلة) آخرون، روي ذلك عن

عمر وعائشة وهو قول عطاء والشمي والحن».

(٩) سبق تخريجه برقم (١١٢). (١٠) كذا في (ب)، وفي الأصل «نبي».

ليس برسول، فلو أنه ﷺ قال: «لا رسول بعدي» لأمكن أن يكون بعده نبي، لكن لما قال: «لا نبي بعدي» صح من نص هذا اللفظ أنه إذا لم يكن بعده نبي فلا يكون بعده رسول، لأن كل رسول نبي، بلا شك.

والثاني: قد صح من طريق ابن أبي شبة من روايته عن أنس عن النبي ﷺ، أنه قال: «قد انقطعت بعدي الرسالة، والنبوة»<sup>(١)</sup>، هكذا أيضاً.

وفي الترمذي<sup>(٢)</sup> عنه ﷺ قال: «إن الله ختم بي النبوة والرسالة، فلا نبي

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٢٢٨ - بتحقيق) من طريق ابن أبي شبة، وهو في «المصنف» (٧/٢٣١): حدثنا عبدالله بن إدريس عن المختار بن قفل عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن النبوة قد انقطعت والرسالة فزع الناس»، فقال: «وقد بقيت مبشرات، وهي جزء من النبوة». وإسناده صحيح، ورواه أبو يعلى (٣٨/٧) رقم (٣٩٤٧) عن ابن أبي شبة به. ورواه الدقاق في «مجلس في رؤية الله» (ص ١٠٩) من طريق عبدالله بن إدريس به.

ورواه أحمد في «مسنده» (٢٦٧/٣) والترمذي (٢٢٧٧): كتاب الرقيا، باب ذهبت النبوة وبقيت المبشرات، والمحاكم في «المستدرک» (٤/٣٩١)، وابن منته في «ترجمة الطبراني» (ص ٣٣٨)، من طريق عبد الواحد بن زياد عن المختار بن قفل به، وفيه زيادة. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث المختار بن قفل»، وصححه المحاكم على شرط مسلم. وانظر «فتح الباري» (١٢/٣٧٥).

(٢) كذا في الأصل مسجودة، وروى المصنف في «المحلى» (٩/٢٩٥ - ٢٩٩) للترمذي حديثاً هو في «جامعه» (رقم ٣٧١٠) ونكلم ابن حزم على رواته. ولم يتعرض للترمذي بشيء. وذكر ابن كثير في «البدایة والنهاية» (١٤/٦٤٧ - ٦٤٨) أن ابن حزم جهله في «المحلى»! وليس كذلك، بل جهله في (كتاب الفرائض) من «الإيصال»، كما في «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٣٠٥) لمفعلطي. قال الذهبي في «الميزان» (٣/٦٧٨): «ولا التذت إلى قول أبي محمد بن حزم فيه - أي الإمام الترمذي - في (الفرائض) من كتاب «الإيصال» إنه مجهول، فإنه ما عرفه، ولا درى بوجود «الجامع» ولا «المعلل» اللذين له. قلت: لعله كان ذلك كذلك ثم درى بذلك، كما تراه هنا، وإلا فهو كما نقل أبو الفتح اليعمرى عن ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» عتب قول ابن حزم: «هذا كلام من لا يبحث عنه» كذا في «تاريخ الإسلام» (٦/٦٢٠ - ط دار الغرب) للذهبي، وتعرف في مطبوعه «الإيصال» إلى «الأنفال»! فليصوب، ولا وجود (للترمذي) في (فهارس الجرح والتعديل) من مطبوع «بيان الوهم والإيهام»!

واكتفاء ابن حزم هنا بعزو الحديث لترمذي فيه دلالة واضحة على معرفته له و«جامعه»، لو كان اللفظ الذي نقله منه فيه

ونأمل معي عبارة ابن حجر في «التهذيب» في آخر ترجمة (لترمذي): «وأما أبو محمد بن حزم» -

بُعْدِي وَلَا رَسُولَ بُعْدِي<sup>(١)</sup>.

١٧٢ - وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لِعِثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: «قَسِ النَّاسَ بِأَضْعَفِهِمْ»<sup>(٢)</sup>؛ فَلَا مَتَعَلِّقَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَهَذِهِ لَفْظَةٌ<sup>(٣)</sup> مُتَكَرِّرَةٌ، لَمْ تَجِبْ قَطُّ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَهُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْكُذْبِ<sup>(٤)</sup>، وَلَوْ صَحَّتْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ<sup>(٥)</sup> فِيهَا حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ الْأَثَمَةَ بِالتَّخْفِيفِ نَصًّا، فَاحْتَجَجْنَا إِلَى بَيَانِ مِقْدَارِ ذَلِكَ التَّخْفِيفِ؛ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى قَدَرِ طَاقَةِ أَضْعَفِهِمْ،

لِأَنَّهُ نَادَى عَلَى نَفْسِهِ بِعَدَمِ الْإِطْلَاحِ. فَقَالَ فِي (كِتَابِ الْفَرَاغِ) مِنْ «الْإِيصَالِ»: سَمِعْتُ بَنِي عَيْسَى بْنِ سُورَةَ مَجْهُولًا وَلَا يَقُولُونَ قَائِلًا: لَعَلَّهُ مَا عَرَفَ التِّرْمِذِيُّ وَلَا أَطْلَعَ عَلَى حَقِّقَتِهِ وَلَا عَلَى تَصَانِيفِهِ، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَطْلَقَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي خُلُقٍ مِنَ الْمَشْهُورِينَ مِنَ الثَّقَاتِ الْحَقَاقِ كَأَبِي الْفَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارِ، وَأَبِي الْعَاسِ الْأَصَمِّ وَغَيْرِهِمْ، وَالْمُعْجَبُ أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ الْفَرُغِيّ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ «الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ» وَثَبَّ عَلَى قَدَرِهِ، فَكَيْفَ قَاتَ ابْنُ حَزْمٍ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ قِيَّةً!

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الرِّسَالَةِ الْبَاهِرَةِ» (ص ٥٠): «وَأَمَّا الْحَفِظُ فَهَرُ...» قَالَ: قَوْمُهُ صَفَّةٌ حَفِظُوا الْحَدِيثَ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَنُّيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَقَوْلَ مُحَقِّقِ الرِّسَالَةِ: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ مَقْصِدًا مِنْ قِبَلِ النَّاسِخِ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ اعْتِبَارِ كَلَامِ الذَّهَبِيِّ. نَعَمْ، الَّذِي لَمْ يَعْرِفْ أَبَا عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ إِسْمًا هُوَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَارِسِيُّ، فَقَدْ سَمِعْتُ: هَلْ سَمِعْتَ «جَامِعَ التِّرْمِذِيِّ»؟ فَقَالَ: مَا «الْجَامِعُ»؟ وَمَنْ أَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ؟ مَا سَمِعْتُ بِهِذَا الْكِتَابَ قَطُّ، فَقَدْ تَقَنَّى الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٢/٦٨٣) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ثَابِتٍ الطَّرَفِيِّ، وَنَقَلَ عَلَى أَثَرِهِ عَنْهُ: ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ بَسْطِهِ فِي مَسْمُوحَاتِهِ.

ثُمَّ اسْتَدْرَكْتُ، فَقُلْتُ بِهِ: «لَا يَدُونَ مَا سَبَقَ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ» لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ هُنَا لَيْسَ لَهُ، كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّخْرِيجِ، وَإِسْمًا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَفَرَتِي (٢١٤، ٣٦١) وَهُوَ مُحَمَّدُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ السُّلَمِيِّ التِّرْمِذِيُّ، وَانْظُرْ مَا كَتَبْنَاهُ فِي الْمَقْدَمَةِ، وَاللَّهِ الْعَوَّقُ، لَا رَبَّ سِوَاهُ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ بِهِذَا اللَّفْظَ، وَلَيْسَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ إِلَّا مَا سَبَقَ.

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ بِرَقْمِ (١١٣).

(٣) فِي (ب): «الْأَلْفِظَةُ».

(٤) قَالَ عَنْهُ فِي «الْمَحَلِّ» (٤٩/٦): «مَشْهُورٌ بِالْكَذْبِ الْفَاضِحِ» وَكَذَلِكَ فِي مَوَاطِنَ مِثْلَ: (١٧١/٧) وَ(٤١٢/٨).

(٥) (٢٣٧/١٢) وَفِي «الْإِحْكَامِ» (٤٠٩/٧) أَيْضًا، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ عِنْدَ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ فِي قَفَرَةِ رَقْمِ (١٢٣)، وَمَنْ تَعَلَّمَ تَعَلَّتْ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى الرِّوَاةِ، وَثَبَّ عَلَى سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١٨٣/٩)، فَإِنَّهُ قَالَ عَنْ (يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ): «كَانَ مُتَعَنِّتًا فِي نَقْدِ الرِّجَالِ» قَالَ: قَوْلُهُ كِتَابٌ فِي (الضَّمَقَاتِ)، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، يَنْقُلُ مِنْهُ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا أَسْبَابُ أُخْرَى ذَكَرْنَاهَا فِي تَقْدِيمِنَا لِهَذَا الْكِتَابِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).



وليس هذا من القياس في شيء، بل هو ضد القياس، ومبطل له؛ لأنه لا يجوز عند أحد من أهل القياس أن يُقاس الشيء على ما لا يشبهه، وفي هذا الخبر أن يرد الأقوى إلى حكم الأضعف، فهو خلاف القياس لمن فهم. وأيضاً فهم يصلون كلهم صلاة واحدة، وليس في أحدهم نص أو إجماع دون الآخر، مع أن المحفوظ في هذا الخبر إنما هو: «اقتد بأضعفهم»<sup>(١)</sup>، ومعنى ذلك هو الذي بينا<sup>(٢)</sup> من الصلاة على حسب احتمال الأضعف؛ [فبطل شعبهم]<sup>(٣)</sup> بهذا الخبر وغيره. وصح أن كل آية وكل خبر شعبوا بهما فهما حجة عليهم في إثبات القياس، وأما لا لهم ولا عليهم.

١٧٣ - وأما قولهم: إن الصحابة إنما أجمعوا على ولاية أبي بكر قياساً على تقديم النبي ﷺ إياه في الصلاة، فهذا كذب بحت؛ لأن الأمة كلها مجمعة بلا خلاف من أحد منهم - وأهل القياس من جعلتهم - على أنه ليس كل من صلح للإمامة في الصلاة يصلح للإمامة في الخلافة. ولا خلاف في جواز إمامة العبد العجمي السب في الصلاة، ولا تجوز له الإمامة في الخلافة<sup>(٤)</sup>. وقد قالت طائفة من الصحابة ومن التابعين وفقهاء الأمصار بإمامة من لم يبلغ الحنث في الفريضة دائماً - والنافلة<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز لهما إمامة الخلافة، فقد أقرؤا ببطلان هذا

(١) سبق بيان ذلك عند تخريجنا للحديث في التعليق على فقرة (١٤٣).

(٢) في (ب): «يتناه».

(٣) بدل ما بين المعقوفين في (ب): «منهم».

(٤) قال ابن حزم في «موانب الإجماع» (ص ٥٢): «وانتفوا أن أقرأ القوم، إذا كان فاضلاً في دينه ومعتقده، سالم الأعضاء كلها، صحيح الجسم فصيحاً، صحيح النسب حراً، لا يأخذ على الصلاة أجراً، قطيعاً، وم يكن أحراراً يوم موافقين، ولا أعجمياً يوم عربياً، ولا سيمياً يوم متوغشين، فإن الصلاة واردة جائزة. فأخرج من الإجماع إمامة العبد والأعجمي وانظر: «المغني» (٢٦/٣) - فما بعد لابن قدامة.

(٥) وهو ملحق بالنافلة، انظر: «الأم» (١٦٦/١)، «التنبيه» (٢٨)، «المهذب» (١٠٤/١)، شرحه «المجسر» (١٢٩/٤ - ١٣١)، «الوجيز» (٥٦/١)، «المنهاج» (١٧)، شرحه مغني المحتاج (١/١) - (٢٤٠)، «روضة الطالبين» (٣٥٣/١ - ٣٥٤)، «حلية العلماء» (١٦٨/٢)، «إخلاص النواي» =

القياس، فكيف أن ينسبوا إلى الصحابة الإجماع على قياس فاسد لبقاقرارهم له<sup>(١)</sup>.

١٧٤ - وأيضاً، فإنهم لا ينسبون<sup>(٢)</sup> أن يحتجوا في مواضع أخر بالأمر<sup>(٣)</sup> الذي فيه: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»<sup>(٤)</sup>، وهذا الخبر لو صح؛ لكان نصاً

= (١/١٩١)، «حلية العلماء» (٢/١٩٧)، «مختصر الخلافات» (٣/٣٠٢/٢ رقم ١٥٠).  
ومنع منه المالكية في انفرغى دون انتقل، وهو مذهب أحمد واختاره أكثر أصحابه انظر: «المدونة» (١/١٧٧)، «الترغيع» (١/٢٢٣)، «التلقين» (١/١١٦)، «الذخيرة» (٢/٢٤٢)، «عقد الجواهر الشببة» (١/١٩٢)، «بداية المجتهد» (١/١١٣)، «الكافي» (١/٢١٣)، «الخرشي» (٢/٢٥)، «الشرح الصغير» (١/٤٣٨)، «جواهر الإكليل» (١/٧٨)، «جامع الأمهات» (ص ١٠٩)، «تفسير القرطبي» (١/٣٥٣)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/٣٦٨)، «الإنصاف» (٢/٢٦٦)، «الشرح الكبير» (١/٤٠٨) وانظر بسط المسألة مع أدلتها في: «أحكام الإمامة والالتزام في الصلاة» (١٠٣ - ١٠٧)، «لهاية المرام في شرح شروط المأموم والإمام» (٤٦).

- (١) سقط من (ب).
- (٢) غير واضحة في الأصل وفي (ب): «يشنون».
- (٣) كذا في (ب)، وهي مشتملة في الأصل، وتحتل أيضاً: «الأثر».
- (٤) رواء ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٧٥٧ - بتحفيظي) ثنا أحمد بن محمد بن الجسور، ثنا أحمد بن الفضل الدينوري: ثنا محمد بن جزي: ثنا عبد الرحمن بن الأسود الطقاوي، ثنا محمد بن كثير العلاني: ثنا المفضل الغبي عن ضرار بن مرة، عن عبدالله بن أبي الهذيل العنزي عن جفته عن النبي ﷺ وأخرج الترمذي في «جامعه» (٤/٣١٠)، وابن ماجه في «السنة» (١/٣٧ رقم ٩٧)، والحميدي في «المسندة» (رقم ١٢٤٩، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١١٦ رقم ١١٩٩١ و ١٤/٥٦٩ رقم ١٨٨٩٥)، وأحمد في «المسندة» (٥/٢٩٩، ٢٩٢، ٤٠٢) و«فضائل الصحابة» (رقم ٤٧٨، ٤٧٩)، وابنه عبدالله في «زوائد على الفضائل» (١/١٨٦ رقم ١٩٨)، و«السنة» (رقم ١٣٦٧ - ١٣٦٩)، و«البخاري في «التاريخ الكبير» (٩/٥٠ - «الكنى»)، و«الطحاوي في «المشكك» (٢/٨٣، ٨٤، ٨٥)، و«الحاكم في «المستدرك» (٣/٧٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبير» (٢/٣٣٤)، و«الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٨٠)، و«الخلال في «السنة» (رقم ٣٣٦)، و«البيزار في «المسندة» (١/٢٤٨ - ٢٥١ رقم ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨١)، و«الطبراني في «أحاديث منتقاة» (رقم ٥ - «انتقاء ابن مردويه»)، وأبو الشيخ في «مذكر الأقران» (رقم ٤٢٨) وابن شاهين في «السنة» (رقم ١٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٥٠)، و«القطيعي في «جزء الألف دينار» (رقم ١٦٢)، و«العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٤٥ - ٥٤٦ رقم ١١٤٨، ١١٤٩)، وأبو تميم في «فضائل الخلفاء» (رقم ٩٣) و«ثبت الإمامة» (رقم ٩٩، ٥٠) =

جلباً على استخلاصهما، وهو إذ<sup>(١)</sup> قد صححوه مُبطل لما يدَّعون من أن خلافة أبي بكر إنما كانت قياساً على الصلاة، بإقرارهم بالاستهت، وهذا قبيح جداً.

١٧٥ - وأما قولهم: «إنما أجمع الصحابة مع أبي بكر على قتال أهل الردة قياساً للزكاة على الصلاة» فهذا غاية الكذب والباطل، وما للقياس هاهنا مدخل؛ لأن نص القرآن جاء بذلك، قال تعالى: ﴿وَأَقَاتُوا الزَّكَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَكُلُوا مِنْهُم مِّمَّا كَفَتْ﴾ [التوبة: ٥] إلى قوله: ﴿فَإِنْ تَأْتُوا الْقُرْآنَ وَقَدْ عَرِفْتُمْ﴾ [التوبة: ٥]؛ فأمر تعالى بقتالهم حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. فهل هم في احتياجهم بقياس الزكاة على الصلاة إلا كمن قال: إنما وجبت الصلاة قياساً على وجوب الصيام، وإنما حُرِّم الخنزير<sup>(٢)</sup> قياساً على تحريم الخمر، وهذا من الغثاثة بحيث

والحلية (١٠٩/٩)، والبيهقي في المدخل (رقم ٦٦، ٦٢، ٦٣) وفي السنن الكبرى (٥/ ٢١٢، ١٥٣/٨) وفي مناقب الشافعي (٣٦٢/١)، والبخاري في شرح السنة (١٠١/١٤) رقم ٣٨٩٥، والبيهقي في الترخيب (١٧٠/١) رقم ٣٣٤ - ط (خلول)، وسير السلف (ق ١٧/ب)، وابن عساکر في تاريخ دمشق (٩/ ق ٦٤٤ و ١٣/ ق ٧٠ - ٧١)، والخليلي في الإرشاد (١٧٨/١) و ٢/ ٦٦٤ - ٦٦٥، وبيبي الهرثية في اجزئها (رقم ٨٤)، والآجزي في الشريعة (٣/ ٨٤ - ٨٥) رقم ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، واللالكائي في شرح السنة (٧/ ١٣١٥ - ١٣١٦) رقم ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، والرويان في مسنده (٣/ ١٠٣) رقم ٧٩ - المسند (رقم ٧٩) - ومن مرقه ابن عساکر في تاريخ دمشق (١٣/ ق ٧٢ و ٦٣، ٦٤ - جزء ابن مسعود) - والمذهب في السيرة (١/ ٤٨١ و ١٠/ ٨٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٥٦)، وابن بلبان في تحفة الصديق (ص ٦٤)، وابن عبد البر في الجامع (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٧٧) و التاريخ (٧/ ١٠٣) و ١٢/ ٢٠ و ١٤/ ٣٦٦؛ عن حذيفة مرفوعاً.

والحديث - كما قال الخليلي في الإرشاد (١/ ٣٧٨) - صحيح معلول أي: بعلة غير قاطعة. وقال العقلي في الصفحات (٤/ ٩٥) بعد كلام: فيروى عن حذيفة عن النبي ﷺ بإسناد جيد ثابت. وبحث الذهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ٢٥٧).

وانظر: تحفة الأشراف (٣٠/ ٢٨)، والاحتصام (٣/ ٢٨٥ - ٢٨٦ - بتحقيقي)، نشر المكتبة الأنثوية، الأردن. وتفصيل طرفه وسائر شواهد أمر بطول جداً، وخرجت منها حديث ابن مسعود في تعليلي على المجالس (٨/ ٢٥٨ - ٢٦٣) رقم ٣٥٢٨، وأكتفي بما قدمت، والله الموفق، وانظر: السلسلة الصحيحة (رقم ١٢٣٣).

(١) في (ب): وإذا.

(٢) في الأصل و(ب): «أقتلوا». (٣) في (ب): «خنزير».

لا يجوز أن ينسب لذي لب، فكيف إلى أعقل الناس وأفضلهم، وصدق أبو بكر إذ يقول: «لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»<sup>(١)</sup>، إن الذي قال من ذلك هو نص قول الله تعالى في القرآن في الآية المذكورة المقروءة<sup>(٢)</sup> على أهل المرسوم كافة<sup>(٣)</sup>.

١٧٦ - وأما قولهم: إن الصحابة فاسوا حدَّ الخمر على حدِّ الفذف، فباطل ما صحَّ هذا فقط، ويعبذ الله الصحابة من هذا؛ لوجهين:

أحدهما: أن إسناده ذلك فاسد، لم يَرَوْه قط من طريق متصل<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه فاسد من القياس جدًّا؛ لأنه لا فرق بين قياس حدِّ الخمر على

(١) سبق تخريجه برقم (١٤٨). (٢) في (ب): «المقروءة».

(٣) انظر: «الدر المنثور» ٢٢٧/٧١ - ٢٣٤.

(٤) نعم، أخرجه مالك (٢/٨٤٢) وعنه الشافعي في «المسند» (٢/٩٠ - ترتيب السندي) - من طريق نود بن زيد الدبلي أن عمر فذكره. وهو منقطع، لأن نود لم يلحق عمر بلا خلاف، نعم، روي موصولاً - عن نود عن عكرمة عن ابن عباس عند النسائي والحاكم، كما تقدم في التعليق على رقم (١٤٨). وله بنحوه عند عبد الرزاق (٣٧٨/٧) طريق أخرى، هي: عن معمر عن أيوب عن عكرمة، لم يذكر ابن عباس.

قال ابن حجر في «التلخيص العبير» (٤/٧٥): «وفي صحته نظر، لما ثبت في «الصحيحين»، عن أنس أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبو بكر أربعين، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر، ولا يقال يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعليّ أشارا بذلك جميعاً، ما ثبت في «صحيح مسلم» عن عليّ في جلد الوليد بن عقبة أنه جلد أربعين، وقال: «جلد رسول الله أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكلُّ سنة، وهذا أحبُّ إليّ» فلو كان هذا المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر، ولم يعمل بها، لكن يمكن أن يقال: إنه قال لعمر باجتهاد، ثم تغير اجتهاده، وقال المصنف في «الإعراب» (٢/٧٤٨): «ومؤوه في قولهم في حدِّ الخمر ثمانون جلد، بأنه فعل عمر بحفيرة الصحابة لا يخالفونه» ورواه بقوله: «وكذبوا» لأنه قد صحَّ عن عمر نفسه جلد أربعين، وعن أبي بكر قبله، وعثمان وعن عبيد الله بن جعفر والصحابة بعده جلد أربعين فقط» وقال فيه - قبل - (٢/٦٢٣ - ٦٢٤): «ولم يوجب الله تعالى قط في ذلك إلا أربعين فقط، ولا رسوله ﷺ إلا ذلك، ولا صحَّ عن أحد من الصحابة وضوان الله عليهم أن الحدَّ الواجب في ذلك إلا أربعين فقط، وإنما جلد عمر الزيادة تعزيراً فقط».

ورد في «المعالي» (١١/٣٦٤ - ٣٦٥) على المتعلِّقين بزيادة عمر - وهم الحنفية - فقال: «ومن زادها معه على وجه التعزير، وجعل ذلك حدًّا واجباً مفترضاً، فليزمه أن يعترف بيبائع الخمر، ويجعل ذلك حدًّا مفترضاً، لأن عمر فعله...!»

حَدُّ الْقَذْفِ، وَبَيْنَ قِيَاسِهِ عَلَى حَدِّ السَّرْقَةِ، أَوْ عَلَى حَدِّ الزَّوْنِ، أَوْ عَلَى حَدِّ  
الْحِرَابَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ أَنَّهُ مَنْ سَكَرَ قَذْفٌ وَزْنِي وَسَرَقَ وَحَارَبَ وَجَرَحَ وَقَتَلَ  
وَكَفَرَ، وَرَبَّمَا<sup>(١)</sup> لَمْ يَفْعَلْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ صَحَّ النَّصُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ  
جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ دَوِيَ مِنْ طَرِيقٍ لَا يَصِحُّ ثَمَانِينَ<sup>(٣)</sup>، وَلَا خِلَافَ فِي  
أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي النَّصِّ، فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذِهِ الْمَشَاغِبِ كُلِّهَا.

١٧٧ - وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي جَاءَ فِي بَعْضِهَا نَصٌّ كَحُكْمِ الْمَطْلُقاتِ الْمُؤْمَنَاتِ،  
وَحَدِّ قَاذِفِ الْمُحْصَنَاتِ، وَصَحِّ الإِجْمَاعِ عَلَى<sup>(٤)</sup> أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ الْمَطْلُقاتِ كَحُكْمِ  
الْمَطْلُقاتِ الْمُؤْمَنَاتِ، وَأَنَّ الْحَدَّ عَلَى قَاذِفِ الْمُحْصَنِينَ كَالْحَدِّ عَلَى قَاذِفِ  
الْمُحْصَنَاتِ، فَإِنَّ إِقْرَارَهُمْ عَلَى صِحَّةِ الإِجْمَاعِ بِذَلِكَ كَافٍ فِي إِبْطَالِ مُعَارَضَتِهِمْ؛  
لِأَنَّ الإِجْمَاعَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْحَقِّ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ تَوْقِيفٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا  
يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ، عَلَى مَا تُبَيِّنُ الْآنَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾  
[المائدة: ٣]، فَمَا<sup>(٥)</sup> كُمُلَ فَلَا مَزِيدَ فِيهِ<sup>(٦)</sup>، وَلِأَنَّ الشَّرَائِعَ نَصَّهَا وَإِجْمَاعُهَا إِنَّمَا هُوَ

(١) فِي (ب): «وَبَيْنَمَا».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٧٣): كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَ(١٧٧٦): كِتَابُ  
الْحُدُودِ، بَابُ الْقَضْبِ بِالْجَرِيدِ وَالْعَالِ، وَمُسْلِمٌ (١٧٠٦): كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ حَدِّ الْخَمْرِ، مِنْ حَدِيثِ  
أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١١٢/١)، رَقْمٌ (٣٤٩): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رَشْدِينَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَهْقَرِ بْنِ  
دَاوُدَ أَبُو صَالِحٍ الْحَرَّانِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نَبِيِّ بْنِ  
وَهْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَنْفَةِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ. قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لَا يَرُوى  
هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ فَتَرَدُّ بِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ.

وَجَاءَ فِي «التَّلْخِصِ الْعَبِيرِ» (٧٦/٤): «سَكَى ابْنُ الْكَلْبُخِ أَنَّ فِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
جَلَدَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، قَالَ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الإِعْرَابِ»: صَحَّ أَنَّهُ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ، وَوَرَدَ مِنْ  
طَرِيقٍ لَا تَصِحُّ أَنَّهُ جَلَدَ ثَمَانِينَ» انتهى.

فَقُلْتُ: وَمَضَى كَلَامُهُ الْمَوْجُودُ فِي الْقِسْمِ الْمُطْبُوعِ مِنْ «الإِعْرَابِ»، وَانْظُرْ: اقْتِصَبَ الرَّايَةُ، (٣/ ٣٥١ -  
٣٥٢)، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٣٧٩/٧) مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ، وَهُوَ رِجٌّ.

(٤) فِي (ب): «عَنْ». (٥) فِي (ب): «وَمَا».

(٦) لِلْمُصَنَّفِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِهِ «الإِحْكَامُ» (١ - ٣/١) بَيَانٌ تَفْصِيلِي فِي مَعْنَى آيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَمِمَّا =

إيجاب وتحريم وإباحة، ولا سبيل إلى قسم رابع. وكل حكم من هذه، فهو إخبار عن الله عز وجل، [والإخبار عن الله عز وجل] <sup>(١)</sup> لا يعلم إلا بنص من القرآن أو السنة، وما لم يكن خبراً عنهما فلا يجوز القول به، فكل ما أخبر به عن الله عز وجل من غير هذين الوجهين، فهو ظنٌ غير مقطوع بصحته، والقطع بالظن كذب، وقول بغير علم، قال الله عز وجل: ﴿إِنْ يَتُومَنُ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ﴾ [النجم: ٢٨]، وقال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ بِالظَّنِّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» <sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَقْرُبُوا إِلَهُ مَا لَكُمْ بِإِلَهِ شُكْلًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهذا خطاب من الله عز وجل لجميع الجن والإنس <sup>(٣)</sup>، فصَحَّ أَنْ كُلَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا هُوَ عَنْ نَصِّ بِلَا شَكٍّ، لَأَنَّ الإجماع حقٌّ، فما عدا النصَّ نباطل، والإجماع من النصِّ بلا شكٍّ، لا مِنْ سِوَاهُ؛ لَأَنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ مِنْ نِبَاطِلٍ. وكيف؟! وكل ما ذكروا من ذلك قد جاءت نصوصٌ آخر مُوجِبَةٌ <sup>(٤)</sup> لتساوي تلك الأحكام؛ كقول الله عز وجل: ﴿وَأَنْ أَتَاكُمْ مِنْهُمْ بِشَأْنٍ أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله <sup>(٥)</sup> الله تعالى: ﴿رَبِّكَونَ الَّذِينَ كَلَّمَهُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فوجب الحكم على كل كافرة وكافر بالحكم على المؤمنين بنص هاتين الآيتين.

وكذلك صحَّ أن مراد الله عز وجل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ اسْمَحْتَكُمْ﴾ [النور: ٤]، إنما هو الفروج المحصنات <sup>(٦)</sup>؛ لأن قاذف ما عدا الفرج لم يأت نص ولا إجماع

قاله هناك: «فأيقنا أن الذين قد كمل وتنامى، وكل ما كمل فليس لأحد أن يزيد فيه، ولا أن ينقص منه، ولا أن يبدله، فصَحَّ بهذه الآية بيقيناً أن الدين كله لا يؤخذ إلا من الله عز وجل، ثم على لسان رسوله ﷺ».

(١) سقط من (ب). (٢) سبق تفريجه برقم (٩١).

(٣) في (ب): «الإنس والجن». (٤) في (ب): «موجبه».

(٥) في (ب): «وقوله».

(٦) حكاه صاحب: «روح المعاني» (١٨/٨٩)، وردّه، ثم حكى عن ابن حزم تفسيرها بـ «الأنفس المحصنات».



بِإِيجَابِ الْحَدِّ عَلَيْهِ . وَقَدْ صَحَّ النَّصْرُ وَالْإِجْمَاعُ بِإِيجَابِ الْحَدِّ عَلَى قَازِفِ الْفَرْجِ <sup>(١)</sup> بقول رسول الله ﷺ : «الْبِدَانُ تَرْيَانُ ، وَالرَّجْلَانُ تَرْيَانُ ، وَالْقَلْبُ بَرْيَانُ ، وَالْعَيْنُ تَرْيَانُ» ، ثُمَّ قَالَ : «وَالْفَرْجُ بِصَدَقٍ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ كُلُّهُ <sup>(٣)</sup> أَوْ يَكْذِبُهُ <sup>(٤)</sup>» ، أَوْ كَمَا قَالَ ﷺ .

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ الزُّنَى إِنَّمَا هُوَ بِالْفَرْجِ خَاصَّةً ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَالْقَذْفُ بِالزُّنَى إِنَّمَا هُوَ الْفَرْجُ ، فَالْحَدُّ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَازِفِ الْفَرْجِ ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي نَصِّ الْآيَةِ دُخُولًا مُسْتَوِيًّا ، وَبِإِلَهِ تَعَالَى <sup>(٥)</sup> التَّوْفِيقُ .

١٧٨ - وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِاتِّبَاعِ أُولَى الْأَمْرِ مَتَى ، فَدَخَلَ فِي هَذَا مَا قَالُوهُ بِقِيَاسٍ أَوْ رَأْيٍ ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ تَعَالَى تَقْلِيدَهُمْ <sup>(٦)</sup> ؛ لَاسْتَفْتَى بِذِكْرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ ذِكْرِ إِجْمَاعِهِمْ . فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ فِي غَايَةِ الْقِسَادِ ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : لِأَنَّ فِيهِ إِهَابَةٌ أَنْ يَشْرَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ الْبَتَّ . وَلَوْ كَانَ لِمَا قَالُوهُ رَجْعٌ ، لَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مُبَاحًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَشْرَعَ مَا لَمْ يُؤَخَّرْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ لَاسْتَفْتَى بِذِكْرِ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا مِنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ .

١٧٩ - وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا جَازَ لَهُمْ <sup>(٧)</sup> عِنْدَكُمْ أَنْ يَشْرَعُوا فِي الدِّينِ بِأَرَائِهِمْ وَقِيَاسِهِمْ مَا لَمْ يَنْصُرْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَلَا رَسُولُهُ ، مَتَى كَانَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ أَفِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَ مَوْتِهِ ؟ أَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَطْ <sup>(٨)</sup> ؟ فَإِنْ قَالُوا : فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ ، قِيلَ لَهُمْ : فَلَهُمْ عَلَى مَا يَقُولُونَ أَنْ يُبْطَلُوا مَا شَاؤُوا مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا ، وَأَمَرَ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ ، كَمَا لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا فِيهَا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ

(١) سقط من (ب) . (٢) في (ب) : «صدق» .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٤٣) : كتاب الاستئذان ، باب زنى الجوارح دون الفرج . و(٦٦١٢) : كتاب القدر ، باب «وَوَحَّرَهُمْ عَلَى قَرْنِهِ أَهْلَهُمْ لَا يَرْمُونَ» ، ومسلم (٢٦٥٧) : كتاب القدر ، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره ، من حديث ابن عباس عن أبي هريرة ؓ .

(٥) يعني لنصوص الوحي . (٦) يعني لأولي الأمر .

(٧) سقطت من (ب) .



في ذلك، وهذا كفرٌ ممن أجاز به خلاف<sup>(١)</sup>.

وإن قالوا: بعد موته ﷺ. قيل لهم: هذا تحكُّم بلا دليل، وقولٌ بخلاف ما تعلَّقت به من ظاهر الآية.

١٨٠ - وأيضاً، فلا فرق بين أن يجوز لهم إبطال<sup>(٢)</sup> ما شاذوا من الشرائع والزيادة فيها بعد موته، وبين أن يجوز لهم في حياته. فإن قالوا: إنما يجوز لهم ذلك ما لم يشرع الله<sup>(٣)</sup> تعالى شيئاً ولا رسوله ﷺ. قيل لهم: هذا معدوم لا<sup>(٤)</sup> يوجد البتة، لأنه ﷺ قال: «دعوتي ما تركتكم، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاتركوه»<sup>(٥)</sup>؛ فصيح أن كل ما أمر به النبي ﷺ فلا يحلّ مخالفته، وكل ما نهى عنه فلا يحلّ موافقته، وكل ما لم ينه عنه ولا أمر به

(١) في (ب): «إمضاء».

(٢) في (ب): «ولا».

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٨٨): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاتداء بسنن رسول الله، ومسلم (١٣٣٧): كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وسيأتي لفظه كاملاً في فقرة رقم (٢١١).

(\*) قلت: هذا تقدير فاسد وخلف فاحش، فإن الأمة أجمعت إلا داود بن علي ومَنْ مشى خلفه على أن أولي الأمر هم المحكم بالرأي والاجتهاد مع علمهم بالنص في النازلة. فظهر بهذا أن لهم أن يزيدوا في الشرع زيادة سافت في الشرع وليس لهم أن يُبطلوا ما شاذوا من الشرع مع أن الخلف والسلف ممن قال بالقياس والاجتهاد لا يستون ذلك زيادة في الشرع، بل يقولون: شمله الشرع ودخل في مراد الله ومراد رسوله، كما تقولون أنتم معشر الظاهرية، دخل هذا النص في عموم النصوص وفي استحباب الحال والبراءة الأصلية، على أن كل عاقل وخالف ومالغ وهالم وفقه في الوجود إلا أنتم تقولون لكم في مسائل معروفة: والله ما دخل هذا في مراد الله ولا مراد رسوله قط ويقطعون بأن ذلك مستثنى من العمومات، لا يمترون في ذلك أصلاً<sup>(١)</sup>. . . المصوم: النص، ودخل في عموم البراءة الأصلية، أو أخرجه من عموم البراءة الأصلية شمول النص الوارد له لفظاً أو معنى [الذهبي].

(١) هنا نحو نصف سطر مطموس في طرف الصورة على الهامش تكملة تعليق الذهبي لا يظهر منه إلا «شمول» «العموم» «صريح».

فمباح، لا يحلّ إيجابه ولا تحريمه، فلا شيء في العالم إلا وفيه شرع منصوص من الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بإيجاب أو تحريم أو إباحت، لا يحلّ خلاف شيء من ذلك ولا تحريفه، لا تبديل للشرع. وكل هذا، فقد أبطله الله عز وجل بأمره رسوله ﷺ أن يقول: ﴿إِنْ آتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُؤْتَى إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ٦]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَمًا لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup> [سبا: ٢٨]، ﴿وَلَا تَقُولُوا إِنَّمَا تَعِيشُ أَلَيْسَتْكُمْ الْكُذُوبُ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦]، فقد منع الله تعالى رسوله من أن يتبع ما لم يؤخر إليه به، ومنع سائر الناس من أن يحرموا أو أن يحلّوا ما لم يأت به الوحي، وأخبر أن ذلك كذب وافتراف ممن تقلّد، فبطل ما قلّته. لكن لما كان ما وأمر<sup>(٢)</sup> به رسول الله ﷺ ينقسم قسمين أولين ثم قسمين تالين:

فأحد القسمين الأولين: الوحي المتلو، وهو: كلام الله عز وجل حقاً، وهو القرآن.

والثاني: الوحي المتلو غير المتقول<sup>(٣)</sup>، وهو كلام رسوله ﷺ وفعله وإقراره، كلّ ذلك وحي، وكلّ وحي من عند الله عز وجل. بين لنا ذلك فيما أمرنا به بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَرْسُولَهُ﴾ [النور: ٥٤] لأن لا يظنّ جاهل أنه لا يلزم طاعة رسول الله ﷺ فيما أمرنا به ممّا ليس منصوصاً في القرآن، فأخبر تعالى أن كلّ الأمرين سواء في وجوب الطاعة.

والقسمان التالين، وهو<sup>(٤)</sup>: ما نقله الإجماع عن رسول الله ﷺ. والثاني: ما نقله الأفراد الثقات عنه ﷺ.

وفي هذا القسم وقع الاختلاف، فبين الله<sup>(٥)</sup> عز وجل وجوب طاعة ما نقله الإجماع من ذلك، لئلا يظنّ ظاناً أنه لا يلزم طاعة الإجماع إلا حتى يأتي لفظه

(١) في الأصل (ب): «لنّاس كافة»

(٢) سقطت من (ب). (٣) في (ب): «أمر».

(٤) كذا في الأصل وفي (ب): «الوحي المتلو عن» وضرب النسخ على «المتلو عن» ولعل الصواب: «الوحي المتقول غير المتلو».

(٥) كذا في الأصل وفي (ب): «هو» ولعل الصواب: «هنا».

منقولاً<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ، وأنه لا يلزم طاعة الأفراد الثقات عن لفظه وحُكمه ﷺ إلا حتى يكون إجماعاً، وكل ذلك وحي من الله عز وجل<sup>(٢)</sup>، أنا ما به عنه، [أنا ما به] رسول الله ﷺ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ﴾ [النجم: ٥، ٣، ٤]، وأمره ربه تعالى أن يقول: ﴿إِنْ أَنِيجَ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الاحقاف: ٤١]، فصَحَّ قولنا، وبطل ظنُّ<sup>(٣)</sup> المخالف.

١٨١ - وإذ<sup>(٤)</sup> قد بطل كل ما شغبوا<sup>(٥)</sup> به بالبراهين الواضحة، فلنزد بياناً - بعون الله تعالى - في إبطال القياس بالبراهين الثابتة:

١٨٢ - يُقال لأهل القياس: عن ما أوجبتموه بالرأي والقياس فرضاً، وعن ما حرَّمتموه بالرأي والقياس: من الموجب لذلك الحكم؟ ومن المحرَّم له؟ الله ورسوله حكم بذلك الحكم أم غير الله تعالى<sup>(٦)</sup> ورسوله ﷺ<sup>(٧)</sup> أوجب ذلك وحرَّمه<sup>(٨)</sup>؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث.

١٨٣ - فإن قالوا: الله ورسوله حكم بذلك ظهر كذبهم بيقين، وكُلفوا: أين<sup>(٩)</sup> وجدوا هذا الله ورسوله؟ ولا خلاف في أن حكم الله ورسوله لا يُعرف إلا بخبر وارد عن الله ورسوله، إما في القرآن وإما في نقل الثقات، فإذا لم يرد بالحكم خبرٌ عن الله تعالى ولا عن نبيه ﷺ، فيُقيِنُ يدري كلُّ من أنصف<sup>(١٠)</sup> نفسه أن كلَّ من نسب إلى الله تعالى وإلى نبيه ﷺ ما لم يخبر به الله تعالى ولا رسوله ﷺ، فقد قال الكذب بلا شك. وقال على الله بما لا عِلْمُ له [ب] <sup>(١١)</sup>، وهذا مقرونٌ بالشرك، ووصية الشيطان. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِتَرْتِيبٍ وَأَنْ تَشْرِكُوا بِإِلَهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

(١) ما بين المقولتين سقط من (ب).

(٢) في (ب): «وجل».

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في (ب): «أن».

(١) في (ب): «منقول».

(٢) في (ب): «قول».

(٣) في (ب): «تلفظوا».

(٤) في (ب): «أو حرّمه».

١٨٤ - وإن قالوا: بلى، ما أوجب<sup>(١)</sup> ذلك ولا حرمه إلا غير الله تعالى<sup>(٢)</sup> وغير رسوله ﷺ، قيل لهم: هذا باطل؛ لأنه شرع لم يأذن به الله<sup>(٣)</sup> ولا رسوله ﷺ<sup>(٤)</sup>، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَكُؤُا شَرَعُوا لَهُمْ نَزْلَ الْكِتَابِ مَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا فِيهِ﴾ [النورى: ٢٦].

١٨٥ - فإن قالوا: لم ينص الله تعالى عليه ولا رسوله ﷺ<sup>(٥)</sup>، ولكن دل عليه القرآن أو السنة. قيل لهم: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، أين ذلكم عليه القرآن أو السنة؟ ولا سبيل إلى رجوع ذلك أبداً إلا بدعوى معجزة من البراهين، كدعواهم أن الله لما حرم البر بالبر متفاضلاً، دل على تحريم الثمين بالثمين متفاضلاً<sup>(٦)</sup>، فهذه دعوى بلا برهان ولا دليل، وخير عن الله بما لم

(١) بعدما في (ب): «الله».

(٢) لم (ب): «يأذن الله به».

(٤) هذا راجع إلى الخلاف في حلة الربا في الأعيان الأربعة؛ فقال أبو حنيفة: المنة أنها جنس سكيل أو موزون، انظر: «مختصر الطحاوي» (٧٥)، «مختصر القدوري» (١٧٥)، «الهداية» (٦١/٣)، «مقدمة القاري» (٢٥٢/١١) وما بعدها، «الآليات» (٣٧/٢)، «الاختيار» (٣٠/٢)، «الباية» (٥٣١/٦ - ٥٣٢)، «شرح فتح القدير» (٣/٧)، «الميسر» (١١٣/١٢)، «تحفة الفقهاء» (٣١/٢)، «البدائع» (٣١٠٦/٧ - ٣١١٨)، «رؤوس المسائل» (٢٧٩)، «البحر الرائق» (١٣٧/٦)، «تبيين الحقائق» (٨٥/٤ - ٨٧)، «رد المحتار» (١٧٦/٥ - ١٧٧، ١٧٤).

وقالت المالكية: المنة أنها جنس سكيل على وجه تنس إليه الحاجة من القوت، وما يملحه من المدخرات، انظر: «المدونة» (٩٩/٣)، ١٧٢ - ط دار الفكر، «المعونة» (٩٥٨/٢)، «التفريع» (٢/١٢٦)، «الرسالة» (٢١١)، «الكافي» (٣٠٣)، «التنقيح» (٢١٦/٢)، «مواهب الجليل» (٣٤٥/٤ - ٣٤٦)، «الشرح الصغير» (٩٦/٣ - ٩٧)، «جامع الأمهات» (ص ٣٤١)، «قوانين الأحكام» (٢١٨)، «إبداء المجتهد» (١٣٠/٢١ - ١٣٣)، «أسهل المدارك» (٢٣٤/٢)، «الخرشي» (٧٥/٢ - ١١٢/٣)، «حاشية الدسوقي» (٤٧/٣)، «الغروني» (٢٥٧/٣) للقرافي، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٢/٤٤٧ - بصحيفتي).

وقالت الشافعية: جنس معلوم، وانظر: «الأم» (١٥/٣ - ١٨)، «مختصر المزني» (٧٧)، «الإقناع» (٩٥)، «الحاوي الكبير» (٩٦/٦)، «المهذب» (٢٧٧/١)، «المجموع» (٥٠٢/٩) - ط دار إحياء التراث، «فروضة الطالبين» (٣٩٤/٣)، «التنبيه» (٦٤)، «الوجيز» (١٣٦/١)، «مغني المحتاج» (٢٤/٢ - ٢٥)، «نهاية المحتاج» (٤١٣/٤ - ٤٢٤)، «أحلية العلماء» (١٥٠/٤)، «مختصر الخلافيات» (٢٨٥/٣)، «إخلاص النائي» (٢٣/٢).

يُخْبِر بِهِ عَنْ حُكْمِهِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا كَانَ يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ - كَمَا ادَّعَوْا - لَوْ وَجَدُوا أَيْضاً نَصّاً عَنْ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ فِيهِ: «إِذَا حَكَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي أَمْرٍ فَاحْكُمُوا فِيْمَا يُشَبِّهُهُ فِي بَعْضِ صِفَاتِهِ»، وَيُعَيِّنُ تِلْكَ الصِّفَةَ فِي كُلِّ نَوْعٍ، وَيُعَيِّنُ أَيْضاً لِكُلِّ نَوْعٍ<sup>(٤)</sup> صِفَةً يُمَيِّزُ<sup>(٥)</sup> بِهَا حُكْمَهُ فِي كُلِّ جِنْسٍ، هَذَا هُوَ الْبَيَانُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ ﷺ، لَا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَقْفُو مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ؛ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا وَكَلَهُمْ فِي هَذَا إِلَى آرَتِهِمْ لِيَجْتَهِدُوا فِيهِ، فَتَكْثُرَ أَجُورُهُمْ، فَيَزَادُوا بِخَرَصِهِمْ مِثْلَهُ أَوْ شَرّاً مِنْهُ! وَلَيْتَ شِعْرِي! كَيْفَ<sup>(٦)</sup> يَكِلَهُمْ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ فِيْمَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «ذُرُونِي مَا تَرَكَتْكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»<sup>(٧)</sup>، هَذَا شَيْءٌ يَقْطَعُ الْحُدُوفَ<sup>(٨)</sup> مِنْهُمْ بِأَنَّهُ لِكثْرَةِ اضْطِرَابِهِمْ فِيهِ، لَيْسَ حَقّاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الَّذِي طَالِبُنَاهُمْ<sup>(٩)</sup> بِهِ لَا يَجِدُونَهُ أَبَداً، وَلَوْ وَجَدُوهُ لَبْطَلَتْ بِهِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ خَلَقَهُ اللَّهُ<sup>(١٠)</sup> تَعَالَى فِي الْعَالَمِ إِلَّا وَكَلَّ مَا فِي الْعَالَمِ يُشَبِّهُهُ فِي بَعْضِ صِفَاتِهِ، وَلَوْ أَنَّهَا إِلَّا الْجِسْمِيَّةَ وَالْعَرْضِيَّةَ وَالْحَدَثَ<sup>(١١)</sup>، فَلَوْ جَاءَ النَّصُّ بِمَا ذَكَرْنَا؛ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا فِي

• وانظر: «الربا والمعاملات المصرفية» (ص ١١٢ - ١٢٤)، وشرحي على «الورقات»، المسمى «التحقيقات والتفتيحات» (٥٣٦ - ٥٤٤)، وقرر المصنف في «المحلى» (٤٦٨/٨) أَنَّهُ لَا رِبَا إِلَّا فِي الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ، وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ سَائِرَ أَقْوَانِ الْفُقَهَاءِ، وَأَطَالَ التَّنْفِيسَ فِي تَرْيِيفِهَا، وَإِنَّمَا مَا فِيهَا! وَوَاقِفُهُ جَمْعٌ، وَيَنْظُرُ - لِزَاماً - الْعَزِيزُ فِي مَقْدَمَاتِ هَذَا الْكِتَابِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ب) وَلَعَلَّ صَوَابُهَا: «فَقَطْ».

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ (٣) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٤) تَحَرَّفَتْ فِي (ب) إِلَى «نَهْزٍ». (٥) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٦) سَبَقَ تَعْلِيلُهُ بِرَقْمٍ (٤).

(٧) تَحَرَّفَتْ فِي (ب) إِلَى «خِلَافٍ».

(٨) فِي الْأَصْلِ: «طَلِبْنَا مِنْهُمْ».

(٩) قُلْتُ: الْمُرُفُ وَالْخُطَابُ وَالِاسْتِعْمَالُ يَقْضِي بِشَيْءٍ بِشَيْءٍ - وَهَذَا مَحْسُوسٌ كَمَا يَقْضِي بِأَن هَذَا لَا يُشَبِّهُ هَذَا. وَهَذَا مَشْحُونٌ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاللُّغَاتُ، وَلَوْ أَشَبَّهَ شَيْءٌ شَيْئاً مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَكَانَ هُوَ هُوَ، وَلَكِنْ بِشَبِّهِهُ فِي أَحْصَى أَوْصَافِهِ وَكَثَرَتْ نُحُوتُهُ. هَذَا أَبُو جُحَيْفَةَ يَقُولُ: =

العالم حكماً وهداً<sup>(١)</sup>، إما تحريم كَلِّه، وإما إيجاب كَلِّه، وإما إباحة كَلِّه، وإما

(١) نَبَّهْنَا عَلَى أَمْرَيْنِ مُهِمَّيْنِ:

الأول: سبق أن ذكرنا في المقدمة نقلاً عن ابن حزم في رسالته «التقريب لحد المنطق» أن سبب إنكاره لحجية القياس الأصولي استدلاله بالمنطق، وأن القياس عنده استقواء ناقص، وهو مرفوض عنده كمنهج في المعرفة، واعتبره من البراهين الفاسدة، ويظهر حوار بهرته هذه، وقد زادها بياداً لما قال في «التقريب» (٣٠٨/٤ - ٣٠٩ - مع رسائل ابن حزم): «وقد قلنا إنه ليس في العالم شيئان إلا وبينهما شبه ما وافتراف ما ضرورة لا بد من ذلك. فإن كان الشبه يوجب استواء الحكم فليحكموا بكل ما في العالم حكم واحد في كل حال من أجل اشتباهه في صفة ما، ولم كان الاجتماع في الشبه يوجب استواء الحكم ولم يكن الافتراق في الشبه يوجب اختلاف الحكم؟ فينبغي على هذا أن لا نحكم لشيئين أصلاً بحكم واحد لأجل اختلافهما في صفة ما. وكل هذا خطأ وحيرة ومؤذ إلى التناقض والاضلال، ونموذ بالله من ذلك كله، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

والآخر: قلَّ بعض من مؤدِّ وكذَّب وليس أن ابن حزم ومنرسته من أهل الظاهر يتكروُن تماثل الأشياء، وقد تبرأ ابن حزم نفسه من ذلك، ونقل في «الإحكام» (١٩٧/٧ - ١٩٨)، أو ٤٧٨/٧ ط دار الحديث: «إنما عوِّل الغوم ومن اعترَّ بهم على هذا، فقالو: «إن أصحاب الظاهر يتكروُن =

أرأيت النبي ﷺ وكان الحسن بن علي يشبهه»<sup>(١)</sup>. بل هذا النبي ﷺ يقول: «أرأيت إبراهيم عليه السلام وإذا أشبه الناس به أصحابكم»<sup>(ب)</sup> يعني نفسه، وكان دحية يشبهه بجبريل<sup>(ج)</sup>، والزيت يشبه الشرج، والسمن يشبه دهن الآلية، ولحم الضأن يشبه لحم المعز، والغسل يشبه في الطعم السكر، وجميع هذه الأشياء تتشابه، قال الله تعالى: ﴿... وَالْحَلَّ وَالزَّيْجَ نَمَلًا أُسْكَلُمْ وَأَلَزَّتْ وَالزَّيْجَ مَلَكِيًّا وَنَزَّ مَلَكِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤١]، وخبز البر يشبه خبز السمير، ومن جحد الأشياء والنظائر فقد كابر. فلما سئل النبي ﷺ عن فأرة وقعت في سمن<sup>(د)</sup> علمنا أن حكم دهن الآلية كحكم السمن في الطهارة والنجاسة إذا وقعت فيه فأرة، ووجدنا شبه الفأرة في الحكم الوقواط إذا وقع في السمن، نجد من نفوسنا جمعاً ضرورياً بين هذا وهذا<sup>(هـ)</sup>.

(أ) أخرجه البخاري (٣٥٤٣) ومسلم (٢٣٤٣).

(ب) أخرجه مسلم (١٧٢).

(ج) أخرجه مسلم (١٦٧).

(د) أخرجه البخاري (٢٣٥، ٢٣٦، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠) من حديث ميمونة بنت الحارث.

(هـ) قال أبو عبيدة: كلام الذهبي في التعقب ليس بسديد. وسيأتيك من كلام ابن حزم نفسه في الهامش الآتي، ونظر ما ذكرناه في المقدمة حول (الأشياء والنظائر)، وفي (ب): «الحدوث».

تحريم ما نُصّر على الشبهة فيه نصّاً<sup>(١)</sup> جليّاً أو إباحته<sup>(٢)</sup>، هذا لا يخفى على ذي بصيرة، وهذا مع كونه ممتنع الوجود في الشريعة، هو على تقدير تخيُّله في الذهن، يوجب إبطال الشريعة كلها، أو ضرب بعضها ببعض، ونعوذ بالله من هذا، فامتنع هذا أيضاً عن أن يمكن البتة استدنا وعند كل ذي عقل ودين.

١٨٦ - فإن قالوا: إنما نحكم له بمثل حكمه، إذا اتفقا في الصفة التي من أجلها<sup>(٣)</sup> جاء النص، فيما<sup>(٤)</sup> ورد فيه بذلك الحكم.

قيل لهم: وهذا أيضاً باطل، وإخبار عن الله عز وجل بما لم يُخبر به عن نفسه، لأن لا سبيل إلى السعرة بأن هذه الملة هي علامة هذا الحكم إلا بأن يجيء نص بأن الحكم في أمر كذا إنما هو لأجل علة كذا، فحيث ما وجدت هذه العلة<sup>(٥)</sup> فاحكموا فيه بهذا<sup>(٦)</sup> الحكم، ولا سبيل إلى وجوده أبد الأبد<sup>(٧)</sup>، لا<sup>(٨)</sup> في

= تمائل الأشياء، ثم جعلوا يأتون بآيات وأحاديث ومشاهدات فيها تمائل أشياء. وهذا خداع منهم لمقولهم، وما أنكرنا قط تمائل الأشياء، بل نحن أعرف بوجود التماثل منهم، لأننا حققنا النظر فيها، فأباناها الله تعالى لنا، وهم خلطوا وجهه نظرهم، فاختلط الأمر عليهما وإنما أنكرنا أن نحكم في شأنها من أجل ذلك في الديانة بتحريم أو إيجاب أو تعليل، دون نص من الله تعالى، أو رسوله ﷺ، أو إجماع من الأمة، فهذا الذي أبطلناه له فيه كلام مطول جداً في هذا الباب فليستقر، ولمزيد من التفصيل يراجع: «ظاهرة ابن حزم الأندلسي» لأنور الزعبي (ص ٩٦ - ١٠٠).

(١) في (ب): «على السنة نصّاً».

(٢) في (ب): «إباحة».

(٣) في (ب): «التي لأجلها».

(٤) في (ب): «فما».

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): «هكذا».

(٧) سيأتي إقرار من ابن حزم بالعلة المنصوصة، بأنها موجودة في بعض النصوص، انظر الفقرات (٢٣٨)، (٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨)، وذكرنا في التقديم للكتاب نقولات عديدة عن ابن حزم يعلق فيها القول بالعلة على النص، فإنكاره الشديد هنا ونفيه لوجوده في شيء من النصوص ولا في شيء من الأحكام فيه ما نرى إلا أن يريد التعليل الذي يدعيه خصومه من أهوائهم، وصرح بذلك في فقرة (٢٤٢)، فانظر كلامه هناك فإنه منهم، وقال فيه: «وأول ذنب عُصي الله تعالى به في هذا العالم، فهو التعليل لأوامر الله تعالى بغير نص».

ثم ظهر لي وجه آخر دقيق، وهو الذي أراه، سواهاً، فابن حزم لا ينكر وجود العلة المنصوصة كما قدمنا، ونفيه هنا منصب على «أن هذه العلة هي علامة هذا الحكم» ونههم هذا على وجه أظهر من النصوص المزبورة في الكتاب، والله الهادي، والسرور للشراب.



شيء من النصوص ولا في شيء من الأحكام، فبطل بيقين كل ما شُعِبَ به.  
ومن تصفَّح دعواهم في العلل وجد ما يتبيَّن<sup>(١)</sup> به بطلان دعواهم؛  
كماختلفهم<sup>(٢)</sup> في أحكام الرىويات لاختلافهم في علل الأصناف الستة<sup>(٣)</sup> حتى إنهم  
طردوا أقوالهم فيها إلى ما يضحك منه أو ييكي، ونسأل الله العاقبة.

١٨٧ - ونقول لهم: أخبرونا عن ما حكمتم به برأي، أو قياس، لله عز وجل  
فيه حكم متقدم أم لا حكم فيه لله؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث.

١٨٨ - فإن قالوا: لا حكم فيه لله أقروا أنهم حكموا بما لم يحكم الله تعالى  
به، وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وهذا باطل بإجماع الأمة كلها.

١٨٩ - وإن قالوا: بل لله تعالى فيه حكم لم ينص عليه.

فيل لهم: هذا هو الباطل الذي لا شك فيه، وهو أن يكون<sup>(٤)</sup> الله تعالى

(١) كلها مجزئة في (ب). وفي الأصل غير واضحة. وتعمل بيقين.

(٢) في (ب): «كما اختلف».

(٣) سبق بيان المذاهب المشهورة في الأجناس الأربعة، وأما بالنسبة للذهب والقضة فقد ذهب الحنفية

إلى أن القلة فيهما كونهما جنسين موزونين، فيتمدى ذلك إلى العبد والرقاص وإلى كل جنس  
موزون، انظر: «المبسوط» ١١٣/١٢ و ١٤/٢٥، «صمد القاري» ١١/٢٥٣، «رؤوس المسائل»  
(٢٧٩)، «الاختيار» (٣٠/٢ - ٣١)، «فتح القدير» (٤/٧)، «البحر الرائق» (١٣٧/٦)، «تبيين العقائد»  
(٣/٣١٧ و ٤/٨٥)، «بدائع الصانع» (١٨٧/٥)، «حاشية ابن عابد» (٥/١٧٥ - ١٨٠).

وهذا مذهب الحنابلة: انظر: «المفتي» (٤/١٢٥ - مع «الشرح الكبير»)، «الفروع» (٥/١٤٨)، «إعلام  
الموتوعين» (١٣٧/٢)، «تنقيح التحقيق» (٢/٥١٨) لمحمد بن عبد الهادي، «كشف القناع» (٣/٢٣٥،  
٢٥٢)، «متهى الإرادات» (١/٢٧٦).

وذهب المالكية إلى أنهما كونهما أماناً وقيماً للمطلقات، انظر: «المعونة» (٢/٩٦٠)، «بداية المجتهد»  
(٢/١٣٠، ١٣٢)، «الغرشي» (٣/٤١٢)، «الفواكه الدواني» (٢/٢٤٠) «الإشراف على نكت مسائل  
الخلاف» (٢/٥٥٦ - بتحقيق). وهذا هو المشهور عن الشافعية.

انظر: «المبسوط» (٩/٤٤٥)، «روضة لطالبين» (٣/٣٧٨)، «مفني المحتاج» (٢/٢٥)، «الفتاوى  
الكبرى» (٢/١٨٢) لابن حجر الهيتمي ورواية عن أحمد. انظر: «المفتي» (٤/١٣٦ - مع «الشرح  
الكبير»).

وانظر كلام المصنف في «المحلى» (٨/٤٧١ - ٤٧٢) و«الإعراب» (٣/١٠٤٦ - ١٠٤٧).

(٤) سقطت من (ب).

يلزمنا أحكاماً وشرائع لم يُخبرنا الله<sup>(١)</sup> تعالى بها، ولا نصَّ عليها، بل قد<sup>(٢)</sup> آتانا الله تعالى من ذلك بقوله: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فإذا<sup>(٣)</sup> ليس في وسعنا أن ندري مُراد الله تعالى بنا إلا ببيانه عز وجل لنا، وإخباره إيانا على لسان رسوله ﷺ - وهو ﷺ يُخبرنا بمُراد ربه تعالى منا في ذلك الحكم الذي يدعونه - فيُتَقَبَّلُ نَدْرِي أَنَّهُ لَمْ يَكْلَفْنَا رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَطُّ ذَلِكَ، بل هو ساقط عَنَّا بَقِيْن، وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُرِدْهُ قَطُّ.

١٩٠ - فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَنْصُصْ عَلَيْهِ، لَكِنْ دَلَّ عَلَيْهِ؟

قُلْنَا لَهُمْ: هَذِهِ دَعْوَى لَا يَجُوزُ عَنْ مِثْلِهَا أَحَدٌ، فَهَاتُوا مَسَالِدَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ غَيْرِ دَعْوَاكُمْ الَّتِي تَدْعُونَهَا فِي الْكَيْلِ وَالْأَكْلِ وَالْإِدْخَارِ وَالْعَصْوِ الْمُسْتَبَاحِ<sup>(٤)</sup> وَسَائِرِ تِلْكَ الدَّعَاوِي الَّتِي لَا يَرِيدُونَ بِهَا غَيْرَ الدَّعْوَى بِشَيْءٍ<sup>(٥)</sup>، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى وَجُودِ دَلَالَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا، فَيُبْطَلُ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ<sup>(٥)</sup> قَطْعًا صَحِيحًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا شَكٍّ.

١٩١ - وَأَيْضًا، فَيَقَالُ لَهُمْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى حُكْمٌ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): «فإذا».

(٣) هكذا رسمها في الأصل، ولا وجود لها في ملخص إبطال القياس، واحتُرثَ فيها كثيراً، وتَأَمَّلْتُهَا شَدِيدًا، وَقَلَّبْتُهَا عَلَى نَوَاحٍ وَغُرُوبٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي صَحَّةُ مَا أَتَيْتُ بِضَمِيمَةِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي «الْمَحَلِّ» (٥٢/٧) عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ (التَّذَكِّيَّةِ بِالسُّنَنِ وَالْعَظِيمِ): «قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَخَالَفَ الْحَنَفِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ هَذِهِ السُّنَّةَ بِأَرْأَاهُمْ وَلَيْسَ فِي الْعَجَبِ أَعْجَبُ مِنْ إِخْرَاجِهِمُ الْعِلْلَ الْكَافِيَةَ الْمَافِيَةَ الْمُفْتَرَاةَ مِنْ مِثْلِ تَعْلِيلِ الرَّبَا بِالْإِدْخَارِ وَالْأَكْلِ، وَتَعْلِيلِ مَقْدَارِ الصَّدَاقِ بِأَنَّهُ عَوَاضٌ عَنْ بَسْتِجَاحِ بَعْضِ الْمَعْصِيَةِ وَسَائِرِ تِلْكَ الْعِلَلِ الْمُسْتَعْيِفَةِ الْيَابِةِ الْمَكْدُورَةِ، ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى مَا جَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ سَبَبًا لِتَحْرِيمِ أَكْلِ مَا ذَكَرِي بِهِ بِقَوْلِهِ فَإِنَّهُ عَظِيمٌ وَإِنَّهُ مَدَى الْحَبْشَةِ وَلَا يَمْلِكُونَ بِهَا بَلْ يَجْعَلُونَهُ لِفَوَاقِ الْكَلَامِ وَيُخْرِجُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ عِلَّةً كَافِيَةً سَخِيْفَةً وَهِيَ الْخَنْقُ، وَنَسْأَلُهُمْ عَمَّنْ أَطَالَ ظَفْرَهُ جَدًّا وَشَحَذَهُ وَرَفَقَهُ حَتَّى ذَبَحَ بِهِ عَصْفُورًا صَغِيرًا فَبَرَى كَمَا تَبْرِي السَّكِينِ أَبُوكُلْ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، تَرَكُوا عَنْهُمْ فِي الْخَنْقِ» وَإِنْ قَالُوا: يُوَكَّلُ، تَرَكُوا غَوْلَهُمْ فِي الظُّفْرِ الْمُنَزَّوعِ... الخ كلامه. فظُهِرَ مِنْ هَذَا - وَاللَّهِ الْعَلِيمُ وَالْمَنَّانُ - صَحَّةُ مَا تَرَسَّعْتُ، وَاسْتَقَامَ مَعْنَاهُ مِنْ خِلَالِ النُّقْلِ السَّابِقِ.

(٤) في (ب): «يريدون غير الدعوى وفوق (الدعوى): «كذا» وكلمة «ميشك» غير واضحة منها.

(٥) في (ب): «القياس والرأي».

حكمتهم فيها بالرأي والقياس، فأخبرونا كيف الأمر فيها عند الله عز وجل، أيحكم فيها بحكمكم إذا<sup>(١)</sup> حكمتم أنتم به، أم لا يحكم فيها بشيء أصلاً، ولا سبل إلى قسم ثالث.

١٩٢ - فإن قالوا: إنه تعالى يحكم فيها<sup>(٢)</sup> بحكمنا إذا حكمنا نحن، كفر قائل هذا القول، لأنه يجعل نفسه حاكماً على الله عز وجل، ويجعله منقاداً إلى حكمه، ومنضوياً إلى رأيهم وقياسهم، ولا سيما وآراءهم وقياسهم وبللهم<sup>(٣)</sup> مختلفة كلها، فبأيها يحكم الله عز وجل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

١٩٣ - وإن قالوا: إنه لا يحكم في ذلك أقرؤا أنهم يحكمون في الدين بما لم يحكم به الله عز وجل، ولا يحكم به أبداً. وكفى بهذا بطلاناً.

١٩٤ - وأيضاً، فنسألهم: في أي شيء يحتاج إلى القياس والرأي؟ أي ما نص على حكمه أم فيما لا نص على حكمه؟ ولا سبل إلى قسم ثالث.

١٩٥ - فإن قالوا: فيما قد نص على حكمه، أقرؤا أنهم يعارضون<sup>(٤)</sup> أوامر الله عز وجل بالرأي منهم والقياس، هذا ما لا يقوله مسلم.

١٩٦ - وإن قالوا: فيما لا نص فيه - وهذا قولهم -

قلنا لهم: هذا لا يوجد أبد الأبد، وقد أبطل الله عز وجل هذا بقوله: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ﴾ [الأنعام: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿يُنِيزُ لَكُمْ شُيُوبًا﴾ [النحل: ٨٩]، وقد أيقنا<sup>(٥)</sup> أن ما لم ينص الله تعالى عليه، ولا رسوله ﷺ، فإنه غير لازم لنا، وأنه عنا ساقط، ولا تدري مراده<sup>(٦)</sup> تعالى منا إلا بالقرآن أو بخبر عن

(١) في (ب): إذا.  
(٢) في (ب): فحكمهم.  
(٣) بدلها في (ب): الله.  
(٤) في (ب): مراد الله.  
(٥) في (ب): فأيها.  
(٦) سقط من الأصل.  
(٧) في (ب): وأسلفناه.

رسول الله ﷺ فقط، فبطلت الحاجة إلى الرأي والقياس جُملةً، وبطل الرأي والقياس يقيين، لا إشكال فيه على مَنْ نصّح نفسه<sup>(١)</sup>.

١٩٧ - وأيضاً، فمن شَبَّه شيئاً في الدّين بشيء آخر، فقاّسه عليه، وجعل حكمهما واحداً بذلك، وأخذ صفة في المقيس عليه جعلها يُقاس<sup>(٢)</sup> عليها، ما وجد فيه تلك الصّفة، فإنّه لا يتعدّر على غيره أبداً أن يُشَبَّه ذلك الشيء بالشيء الآخر في الدّين، فيقيسه عليه، ويجعل حكمهما<sup>(٣)</sup> بذلك واحداً، أو يأخذ صفة أخرى في المقيس عليه، فيجعلها علّة<sup>(٤)</sup>، يقيس عليها ما وجد بتلك الصّفة، فلا سبيل إلى تخلص أحدهما من الآخر. فهذا العمل أبداً كإلّهم التي اختلفوا فيها في الرأي، وغير ذلك. فهذا العمل يُفسد كل قياس في الأرض من قرب، ويلوِّح بطلانه جملةً يقيين.

١٩٨ - ويقال لهم: إذا حَكَمْتُمْ بشيء لا نصّ فيه ولا إجماع بمثل الحكم في شيء آخر منصوص عليه أو مجمع على حكمه، لشبهه به في صفة من صفاته، فما الفرق بينكم وبين مَنْ منع أن يحكم لما<sup>(٥)</sup> لا نصّ فيه ولا إجماع بمثل الحكم في شيء منصوص عليه أو مجمع؛ لافتراقهما في بعض صفاتهما؟

١٩٩ - فإن قالوا: لو كان هذا لبطل أن يُقاس على شيء؛ لأنّه ليس في العالم شيء<sup>(٦)</sup> إلّا وهما يفترقان في بعض صفاتهما.

قلنا: نعم، ونزيدكم أنه ليس في العالم شيان إلّا وهما يشتهبان [في وجه]<sup>(٧)</sup>، فما الذي جعل هذا الشيء على ما حملتموه عليه أولى من حمّله على ما لم تحمّله عليه؟

(١) انظر - لزماً - ما ذكرناه في المقدمة من بيان الرأي المحمّد والمحموم.

(٢) في (ب): «مقيساً». (٣) في (ب): «حكمهما».

(٤) في (ب): «علته». (٥) في (ب): «بما».

(٦) كلّا في الأصل! وكل الصواب: «شيئان».

(٧) سقط من (ب).

٢٠٠ - فاعلم أنهم لا يقدرّون هاهنا على شيء أصلاً، إلا أن يقولوا: ننظر إلى أقوى تشابههما أو إلى ما كثرت أوجه اشتباههما، فنقيسه عليه، أو يقولون: لا نقيس شيئاً على شيء، إلا بأن نقيس عليه الحكم في المقيس عليه<sup>(١)</sup>. فإن قالوا بأقوى التشابه، أو بأكثر الاشتباه. قيل لهم: قد أبطلتم الأول من التشابه، ولم تجعلوا له حكماً، وهذا يفضي إلى أن التشابه لا حكم له<sup>(٢)</sup>؛ إذ لو كان له حكم؛ لكان القليل منه يقتضي وجوب حمل ما يشبهه عليه ولا بدّ، ولو في وجوه ما. فإذا وجد تشابه، لا يُوجب قياساً لزم ذلك كل تشابه بلا شك. إذ لو كان التشابه يوجب القياس؛ لوجب ذلك لكل تشابه ولا بدّ.

٢٠١ - ويقال لهم فيما فرعوا إليه من القول بتصحيح العلة الموجبة للحكم: لا يخلو ما يصحّحون به العلة التي يزعمونها من أن يكون نصّاً من قرآن أو سنة، أو يكون إجماعاً أو يكون غير ذلك. فإن كان ما يصحّحونها به نصّاً أو إجماع، وهذا قولنا، ويجب حينئذ أن لا يتعدّى بها ما جاء به<sup>(٣)</sup> النصّ أو الإجماع؛ لأنّ معنى من تعدّى بها إلى غير ما جاء في تصحيحها، فيه نصّ أو إجماع، فقد حكم بلا دليل، وقد نازعناكم فيه أبداً، وإن كان ما يُصحّحون به غير النصّ والإجماع فهو باطل؛ لأنه دعوى بلا برهان، وفيه نازعناكم وننازعكم، وهذا ما لا<sup>(٤)</sup> مخلص منه.

٢٠٢ - وحدثت طائفة تقول بأن<sup>(٥)</sup> يجوز ابتداء الشرع بالقياس، وهذا قول لم يحفظ قط من مقلّديهم<sup>(٦)</sup>. والقوم أبداً ينسلخون عن قول أهل العلم.

٢٠٣ - وهذا القول يبطل من وجوه ثلاثة:

أولها<sup>(٧)</sup>: أنه دعوى وخرق للإجماع، ولم يُقل به أحد من أهل العلم قبل مبتدعيه من أهل هذا العصر.

(٢) في (ب): فأنه.

(١) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): متقدّمهم.



ثم نزل<sup>(١)</sup> فرض الصلاة بعد سنتين من البعث، ثم نزل بالمدينة فرض الزكاة والصيام والحج وأحكام الطلاق والحدود وتحريم الخمر والزنى<sup>(٢)</sup> وسائر الشرائع، فصَحَّ بهذا أنه لا يُلَزَّم أحدٌ شريعة ولا يجب على أحد شيء إلا ما نزل به الوحي من عند الله عز وجل، بل يجابه أو تحريمه على لسان رسول الله ﷺ، إذ هكذا كان المسلمون بلا خلاف من أحد قبل نزول [الوحي] و[الشرائع في حياة النبي ﷺ]، فلو كان شرع يُبدأ بقياس لَمَا غاب ذلك عن الصحابة، فقد كانت آراؤهم حاضرة، والقياس لهم ممكناً<sup>(٣)</sup>، وما قال قط مسلم أنه<sup>(٤)</sup> كان لهم أن يشرعوا شريعة في حياة النبي ﷺ بنير أمره، فالتناس بعده ﷺ أبعد من أن يجوز لهم ذلك.

٢٠٤ - فإن قالوا: إنما كان هذا للنبي ﷺ خاصة وحده، قيل لهم: قد أقررتم بأنه<sup>(٥)</sup> لا يمكن [ذلك لأحد غيره]<sup>(٦)</sup>، فعليكم البرهان من النص والإجماع على أن غيره بعده ﷺ أحدث الله له منزلة النبوة في أن يشرع ما شاء بمزايه وقياسه، ومعاذ الله من هذا، بل هذا خروج عن الإسلام وأنسلاخ<sup>(٧)</sup> من الدين، وإباحة لأن يشرع كل إنسان ما شاء.

٢٠٥ - وأيضاً؛ فإنه لا فرق بين أن يشرع برأيه وقياسه ابتداءً [شرعاً] ثم يشرعه الله تعالى ولا رسوله، وبين أن ينسخ برأيه وقياسه ابتداءً<sup>(٨)</sup> ما شاء أن يبطله من هذا النوع من شرائع الدين، وهذا كفر لا يخفاء به لمن عاندهما، إن علمه<sup>(٩)</sup>.

باب الحدود كفارات لأهلها، من حديث عبادة بن الصامت ﷺ وكان شهد بدراً، وهو أحد النقباء ليلة العقبة أن رسول الله ﷺ قال - وحوله عصاة من أصحابه -: «يا معشر بني علي ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأثروا بيهتان تفترون بين أيديكم وأرجلكم ولا تمصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله... الحديث».

(١) في (ب): «ثم لم نزل». (٢) بدلها في (ب): «والربا».

(٣) سقط من (ب). (٤) وقد فعلوه، كما قدمناه عنهم.

(٥) في (ب): «أنهم». (٦) وقعت مكررة في (ب).

(٧) بدل ما بين المقتولين في (ب): «فليسوا». (٨) في (ب): «إزالة الانسلاخ».

(٩) آخر كلمتين غير واضعتين في الأصل! وما بعد «عائده» غير مقروء في (ب).



٢٠٦ - فإن قالوا: أوجدونا لإبطال القياس نصاً، أو أوجدونا جميع الأحكام نصاً. قلنا لهم: قال الله عز وجل<sup>(١)</sup>: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ (النحل: ٧٨)، وقال تعالى: ﴿عَلَّمَكُمْ<sup>(٢)</sup> مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٢٩)، وقال تعالى عن إبليس: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَةِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٦٩).

٢٠٧ - فحرم بهذه النصوص أن نقول على الله تعالى<sup>(٣)</sup> إلا ما علمنا إياه، فلما كان القياس منا لم يعلمنا ولا نص علينا إطلاق القول به؛ أيقنا أنه باطل، حرام القول به؛ إذ لو أراد الله تعالى منا شيئاً لنا<sup>(٤)</sup>. وقد أيقنا أن الله تعالى قد بين لنا كل ما أراد منا وعلمنا إياه في القرآن والسنة. فإن ما ليس في القرآن ولا في السنة نصاً، فلم يرده الله عز وجل قط منا؛ إذ الحكم الصحيح هو أنه لا يحل لأحد أن يخبر عن الله تعالى بخبر حتى يأتي منه بذلك أمر بتكليفه إيانا، وما قال قط من عقل أن جائزاً أن يخبر عن الله تعالى<sup>(٥)</sup> بكل شيء حتى ينهي عنه؛ لأن هذا هو إباحة الكذب على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، وهذا كفر صريح لا خلاف فيه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُعْيِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذْبَ هَذَا كَلَلٌ وَمَثَلٌ حَرَامٌ يَفْقَهُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يَتْلُونَ﴾ (النحل: ١١٦)؛ فالقياس إنما هو تحريم لما لم<sup>(٦)</sup> يأتي نص بتحريمه، أو تحليل ما لم يأتي نص بتحليله تشبيهاً بما جاء النص بتحريمه أو تحليله. وأما إيجاب ما أوجبوه بالقياس، فهو داخل في التحريم المنهي عنه في الآية؛ لأن من أوجب شيئاً فقد حرم تركه.

(١) في (ب): «قال الله تعالى».

(٢) في الأصل: «وعلمكم» وفي البقرة: ١٥١: ﴿وَرَبَّائِكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ والآية في نسخة (ب) هكذا: «وعلمكم ما لا تعلمون».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): «مشرع».

(٥) سقط من (ب).

#### ٤ - فصل

٢٠٨ - وقد قصد الله تعالى إلى معنى لفظ القياس، فحرّمه نصاً، وقض أن من حرّم أو حلّل بقبر نصّ فهو كاذب على الله تعالى، وهذا هو فصل الخطاب، والجمع للمعاني الكثيرة في اللفظ اليسير؛ لأنه تعالى لو حرّم بلفظ القياس، لقانوا بالشيء والتنظير والمثيل<sup>(١)</sup>، وبالمعاني، فقطع الله تعالى ذلك كلّهُ، بتحريمه القول بمعنى هذه الألفاظ جميعاً، وتكذيبه من حكم بشيء منها في الآية المذكورة.

٢٠٩ - وبرهان آخر من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِمْوْا اللَّهَ وَأَلِمْوْا الرُّسُلَ وَأَلِمْوْا الْآخِرِينَ إِن تَزِدُّهُ فِي مَقَرٍّ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالْأَوَّلُ بِكُمْ تَقَدُّونَ وَاللَّهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ﴾ [النساء: ٥٩]، فلم يأمر الله تعالى في الدين بشيء إلا بالقرآن وستة رسوله<sup>(٢)</sup> من قوله أو فعله أو إجماع الأمة كلّها، ولم يذكر القياس البتّة، فصحح بطلان أنه لا يحلّ ابتدائه ولا الردّ إليه عند التنازع.

٢١٠ - وأما من السنة:

٢١١ - ففي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيّها الناس قد فرض الله الحجّ فحجّوا»، فقال رجل: أكلّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم؛ لوجبت، ولما استطعتم فدروني ما تركتكم، لما ملكت<sup>(٣)</sup> من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه»<sup>(٤)</sup>.

٢١٢ - فجمع هذا الخبر الثابت<sup>(٥)</sup> وجوهاً منها: إبطال القياس نصّاً؛ لأنه ﷺ لم يجعل الحكم إلا لأمره ونهيه فقط، فما أمر به فواجب أن يؤتى منه بما

(١) في (ب): «والمثيل».

(٢) في (ب): «أهلك».

(٥) سقط من (ب).

(٢) في (ب): «رسول الله».

(٤) سبق تخريجه في فقرة رقم (١٨٠).



ومنها: أن ما لم نستطعه، فسانط.

٢١٣ - أخبرنا أحمد [بن قاسم] <sup>(١)</sup> وابن عبد البر، قال <sup>(٢)</sup> أحمد: ثنا أبي <sup>(٣)</sup>: قاسم بن محمد بن قاسم، ثنا جدي قاسم بن أصبغ، نا يكر بن حنادة <sup>(٤)</sup>، حدثني مسدد، حدثنا حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الحنسي قال <sup>(٥)</sup>: قال رسول الله ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدد حدوداً فلا تعتدوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان لها، رحمة لكم، فلا تبحثوا عنها» <sup>(٦)</sup>.

«وَأَوْفُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَقُّ لَا تَكُفُّ عَنْكُمْ شَيْئًا إِلَّا وَصَّيْنَا بِهِ لِقَوْمٍ كَانَ لِقَوْمِهِمْ فِي الْقُرْآنِ حَكْمٌ» [الأنعام: ١٥٢]، وقوله: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ كَثِيرٌ» [الأنعام: ١٥١] ذلك في القرآن أكثر من أن يحصر، وإذا كانت أوامر الله - عز وجل - ورسوله ﷺ على التكرار حيث وردت إلا في النادر، علم أن هذا عرف خطاب الله - عز وجل - ورسوله ﷺ للأمة والامر - وإن لم يكن في لفظه المجرد ما يؤذن بتكرار ولا لزوم - لا ريب أنه في عرف خطاب الشارع للتكرار، فلا يحمل كلامه إلا على عرفه، والمألوف من خطابه، وإن لم يكن ذلك مفهوماً من أصل الوضع في اللغة، وهذا كما قلنا: إن الأمر يقتضي الوجوب، والنهي يقتضي الفساد؛ فإن هذا معلوم من خطاب الشارع، وإن كان لا تعرض لصحة المنهي، ولا فساده في أصل موضوع اللغة، وكلما خطاب الشارع لواحد من الأمة يقتضي معرفة الخاص أن يكون اللفظ متناولاً له ولأشاله، وإن كان موضوع اللفظ - لغة - لا يقتضي ذلك؛ فإن هذا لغة صاحب الشرع وعرفه في مصادر كلامه وموارده، وهنا معلوم بالاضطرار من دية قبل أن يعلم صحة القياس واعتباره وشروطه، وهكذا فالفرق بين اقتضاء اللفظ وعدم اقتضائه لغة وبين اقتضائه لغة، وبين اقتضائه في عرف الشارع وعادة خطابه، انتهى.

(١) سقط من (ب). (٢) في (ب): «قال»

(٣) في (ب): «أبو». (٤) في (ب): «ابن معمر».

(٥) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٢١) - بتعليق من طريق أحمد بن قاسم وحده.

وروى الطبراني في «الكبير» (٥٨٩/٢٢)، والدارقطني في «سننه» (١٨٣/٤ - ١٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧/٩)، والخطيب في «الفيح والمفتق» (٩/٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٠/١٢ - ١٣)، وابن بطيعة في «الإبانة» (رقم ٣١٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٤٥/٢) رقم (٢٠١٢)، وأبو الفتح الطائي في «الأربعين» (رقم ١٦) - ومن طريق الذهبي في «السيرة» (١٧/٢٢٥) - من طرق عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الحنسي.

والحديث له حلان كما ذكر الحافظ ابن رجب في «شرحه على الأربعين النووية» وهما:

الأول: أن مكحولاً لم يصح له سماع من أبي ثعلبة، كما قال أبو ميسر التمشي، وأبو نعيم الحافظ، ثم هو مفلس، وقد عمن.

٢١٤ - وقال يوسف: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَاجِي، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الصَّرَّابِ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ بَحْرٍ<sup>(٢)</sup>، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُنَيْدٌ<sup>(٣)</sup> بْنُ دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضِيلِ<sup>(٤)</sup>،

الثانية: أنه اختلف في رفعه ورفعه، فقد رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٢/١٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ عَنْ دَاوُدَ مَوْقُوفًا. وَرَوَى عَنْ مَكْحُولٍ قَوْلَهُ - أَيْضًا - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (١١٧٠) ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَثْبَةُ بِالصَّوَابِ مَرْفُوعًا وَهِيَ أَشْهُرُ»، وَقَدْ حَسَنَ الْحَدِيثُ النَّوْرِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ السَّعْمَانِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» كَمَا قَالَ ابْنُ رَجَبٍ، وَأَبُو الْفَتْوحِ الطَّائِفِيُّ، قَالَ فِي «أَرْمِينِهِ» (ص ١٠٨): «هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ هَالِكٌ حَسَنٌ، مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَمِيِّ. نَفَرَدَ بِهِ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنْ مَكْحُولٍ»، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١١٧/١): «وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

لَكِنْ تَبَيَّنَ فِيهِ حِلَّةُ الْإِنْفِطَاعِ بَيْنَ مَكْحُولٍ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ. وَلَوْ شَاهَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّدَّاءِ بِلَفْظِ: «مَا أَهْلُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَمَهُ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ حَقٌّ...».

رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (١٣٧/٢)، وَابْنُ الْبَزَّازِ (١٢٣)، وَ(٢٢٣١)، وَ(٢٨٥٥)، وَالْحَاكِمُ (٣٧٥/٢)، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٢/١٠). وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الْمُبَرِّكِ وَابْنُ مَرْجُوهُ - كَمَا فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورَةِ» (٥٣١/٥) - مِنْ طَرِيقِ حَاصِمِ بْنِ رَجَاءَ بْنِ حَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي النَّدَّاءِ مَرْفُوعًا، قَالَ الْبَزَّازُ: «وَأَسَانَدُهُ صَالِحٌ». وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ»، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٢١/١): «وَأَسَانَدُهُ حَسَنٌ، وَرَجَّاهُ مَوْثِقُونَ».

قُلْتُ: حَاصِمُ بْنُ رَجَاءَ فِيهِ كَلَامٌ، فَلَا يَرِيقُ حَدِيثَهُ لِلصَّحِيحِ. وَحَسَنَةُ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «غَايَةِ الْمَرَامِ» (رَقْم ٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الْإِهْلَامِ» (٤٥٧/١) - بِتَحْقِيقِيٍّ - وَقَبْلَهُ نَظَرُ، نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ صَحِيحًا لِفَيْدِهِ لَشَوَاهِدِهِ وَذَكَرْتُ بَعْضَهَا فِي تَعْلِيْقِي عَلَى اتِّحَاقِ الْبِرْهَانِ (ص ١٣٧ - ١٣٨) لِلْعَلَّامَةِ مَرْحِيِّ الْكُرْمِيِّ، فَانْظُرْهَا هُنَاكَ، تَوَلَّى اللَّهُ مَذَاكَ وَسَيَاتِي وَاحِدٌ مِنْهَا بِرَقْمِ (٢١٥).

(١١) تَصَحَّفَ فِي الْأَصْلِ وَ(ب) إِلَى: «الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الصَّرَّافِ» وَفِي «الْإِحْكَامِ» (ص ١٠٦٧): «الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»، وَالصَّوَابُ مَا فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (٢٠١١): «الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»، وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الصَّرَّابُ الْمَصْرِيُّ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي تَقْرِيبِ الْمَذَاهِبِ (٥١/٥)، وَ«وَقَايَاتُ الْمَصْرَبِينَ» (رَقْم ١٣٢) لِلْحَيْثَابِ، وَ«إِكْمَالُ الْكِمَالَةِ» (٢٠٧/٥) لِابْنِ مَآكِرَلَا، وَ«الْوَرَاثَةُ بِالْوَقَايَاتِ» (٤٠٥/١١)، وَ«الْأَنْسَابُ» (١٥٠/٨) وَ«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٥٤١/١٦ - ٥٤٢)، وَ«شُدْرَاتُ الْفُجْهَةِ» (١٤٠/٣)، وَ«حَسَنُ الْمُحَاضِرَةِ» (٣٧١/١)، وَتَرْجُمَتُهُ فِي أَوَّلِ تَحْقِيقِي لِكِتَابِ «الْمَجَالِسَةِ» (٢٦/١ - ٢٧) إِذْ هُوَ دَاوُدُ بْنُ مَوْفِقٍ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ الْجَنْدَوْرِيُّ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ«الْجَامِعُ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَتَصَحَّفَ فِي «الْإِحْكَامِ» (ص ١٠٦٧) إِلَى: «عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يَحْيَى»، وَهُوَ الْجَلَّابُ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٦٧٩/٧) ط دَارُ الْغَرْبِ.

(٣) تَحَرَّفَ فِي (ب): «شَيْءٌ». (٤) فِي (ب): «ابْنُ الْفَضْلِ».

عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَنَهَى عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ<sup>(١)</sup> حَدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَقَّقَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَةً لَكُمْ لَا هُنَّ نِسْيَانٌ فَلَا تَبْخَثُوا عَنْهَا»<sup>(٢)</sup>.

٢١٥ - وكتب إلي أبو المرجي<sup>(٣)</sup> الحسين بن زرارة بن عبد الله البصري، قال لي أبو الحسن الرضائي قال: حدثنا أبو مسلم الكاتب: حدثنا أبو<sup>(٤)</sup> الحسن ابن المغلس، حدثنا [عبد الملك بن]<sup>(٥)</sup> محمد بن عبد الرحمن أبو قلابة - قال ابن المغلس: وهو في كتابي أخبرنا عن أبي قلابة الرقاشي - أنا أبو الربيع الزهراني، أخبرنا سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان<sup>(٦)</sup> قال: سئل النبي ﷺ عن أشياء؟ فقال: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَالْمَعْرُومُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ [فَهُوَ مِمَّا حَقَّ عَنْهُ]<sup>(٧)</sup>».....

(١) في (ب): تحدد.

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٤٢) - بتحقيقي، وهو عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٤٥/٢) رقم (٢٠١٢)، وانظر تخرجه فيما سبق.

(٣) في (ب): فأبو الرجاء. (٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من الأصل و(ب) واستدركت من مصادر ترجمته، انظر - على سبيل المثال - «تهذيب الكمال» (٤٠١/١٨)، ووقع في نشرتي من «الإعلام» (٤٥٩/٢) - بناء على ما في الأصول الخطية المعتمدة - «وقد روى ابن المغلس ثنا عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن (ثنا) أبو قلابة - به» وهكذا وقع في طبعة دار طيبة (ص ١٧١)، وهي مسروقة من طبعتي، وجميع ما صوّته على نسختي من الكتاب من نسخ حقيقة نقيصة حصلتها بعد طبع «الإعلام» ووجدت محقق<sup>(١)</sup> طبعة دار طيبة قد أخطأ مثل ما أخطأت، وليرجع فليصوب الخطأ، كما فعلت، ولينشع بما لم يخط والله حسيه، وهو الموعد.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) أخرجه الترمذي (١٧٢٦): كتاب التَّيَّاس: باب ما جاء في لبس القراء وابن ماجه (٢٣١٧): كتاب الأَطْعِمَةِ: باب أكل الجبن والسمن من طريق سيف بن هارون البرجمي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي به.

وقال الترمذي في «جامعه»:

«وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكان الحديث موقوفاً أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث، =



المُضَاع في الرد على مَنْ قَالَ بِالْقِيَّاسِ وَالرَّأْيِ وَالتَّقْلِيدِ وَالِاسْتِحْسانِ وَالتَّعْلِيلِ ٥١٣  
وهذا طريقٌ جيدٌ مستند<sup>(١)</sup>.

٢١٦ - وفيه: أَنَّ ما سَكَتَ اللهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> فهو معفوٌّ عَنْهُ، أي<sup>(٣)</sup>: غيرُ داخلٍ في حكم التحريم، ولا في الإيجاب. وقال<sup>(٤)</sup> أهل القياس: لا يكون مباحاً أبْتَدَأَ بِمَجْرَدِهِ إِلَّا مع قرينة قياس على مباح. ولا بُدَّ من إدخاله في حكم التحريم أو الإيجاب إنَّ وجدنا له نظيراً في أحدهما، وهذا خلاف مجرّد للخبر.

٢١٧ - وأما من الإجماع؛ فالأمة كلّها مُتَّجِمة على أَنَّ الله تعالى قد بيَّن على لسان رسوله ﷺ جميع الشريعة، فمن ادَّعى أَنَّ القياس ممَّا بيَّن، فعليه الدَّلِيلُ، ولا سبيل إلى ذلك أبداً، وهذا مكان ينبغي لمن يؤمن بالله تعالى،

فقال: ما أراه - أي: أظنه - محفوظاً، روى سفيان من سليمان التيمي عن أبي عثمان من سلمان موقوفاً، قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد عن عاصم ذاهب الحديث.

ومن هذا الطريق أخرجه الحاكم في المستدرک (١١٥/٤)، والطبراني في الكبير (٦١٢٤)، وابن أبي حاتم في العلل (١٠/٢) رقم ١٥٠٣، وقال: هذا خطأ، رواه الثقات عن التيمي عن أبي عثمان عن النبي ﷺ، ليس فيه سلمان وهو الصحيح - وببيهي الهرثية في إسناده (رقم ٨٥)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢١٢/١)، وابن حبان في المجروحين (٣٤٦/١)، وابن حنبل في الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٦٧/٣)، والمقيلي في الضعفاء الكبير (١٧٤/٢)، والبيهقي في السنن (١٢/١٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٣٥/١٢)، وقال الحاكم: هذا حديث مفسر في الباب، وسيف بن هارون لم يخرجاه، وتعبه الذهبي في التلخيص فقال: قلت: سمعت جماعة يعني سيفاً هذا، ونقل المقيلي عن يحيى بن معين، أنه قال فيه، ليس سيف بشيء، ثم قال عقب روايته لهذا الحديث: ولا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد.

قلت: يعني عن هذا الحديث حديث أبي الدرداء، وتقدم تخريجه قريباً.

وفي الباب عن عائشة وابن عمر ومرسل الحسن بن ابن عباس موقوفاً، انظر تخريجها في تعليقي على كلٍّ من تحقيق البرهان (ص ١٣٦ - ١٣٧ ط الثانية) للشيخ مرعي، وإعلام الموقعين (١/٤٣٠، ٤٥٧، ٤٥٩).

(١) قال المصنف في الثبلة (ص ١٣٢) «روى عنه عليه الصلاة والسلام...»، وذكره، وقد وافق المصنف على هذا الحكم ابن القيم فقال عنه: في الإعلام (١/٤٥٩ - بتعليقي): «وهذا إسناد جيد مرفوع»! وقد عرفت ما فيه.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): «فيه».

(٥) في (ب): «فقال».



ويصتحح الخبر الذي<sup>(١)</sup> فيه من طريق سلمان رضي الله عنه: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى الْخِرَاءَ...»<sup>(٢)</sup> الحديث بطوله؛ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْقِيَاسِ، وَمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَلِيَحَاسِبَ نَفْسَهُ؛ هَلْ يَتْرُكُ ﷺ بَيَانَ الْعَمَلِ فِيهِ، وَهُوَ عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَلَا يَرْضَحُهُ وَلَا يَوْضِلُ فِيهِ أَصُولًا يُرْجِعُ إِلَيْهَا، وَهَلْ يَنْطِقُ لِسَانُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُحَمَّدًا<sup>(٤)</sup> ﷺ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَحْيَهُ، وَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ، كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَصْدَ فِي ذِكْرِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهِيَ الْأَكْلُ، وَلَا يَقُولُ: الَّذِي فِي الْمَأْكُولِ؟ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ لِعِلَّةِ الْوِزْنِ، وَلَا يَقُولُ: الَّذِي فِي الْمَوْزُونِ، وَكَذَلِكَ الْكَيْلُ وَالْأَذْخَارُ، وَمَنْ عَرَفَ قَدْرَ إِشْقَاقِهِ<sup>(٥)</sup> ﷺ مِنْ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لَا<sup>(٦)</sup> يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا عَلَيْهِ ﷺ.

٢١٨ - وَلَيْتَهُمْ سَكَنُوا وَمَا أَتَوْا، بَلْ أَضَافُوا<sup>(٧)</sup> إِلَيْهِ أَقْبَحَ مِنْهُ، بِأَنْ قَالُوا: إِنَّمَا قَصِدُ<sup>(٨)</sup> لَنَا الْخَيْرَ بِأَنْ نَجْتَهِدَ فِي الْأَحْكَامِ، فَأَضَافُوا إِلَيْهِ أَنَّهُ قَصِدُ اخْتِلَافِهِمْ، فِيمَا لَمْ يَعْلَمَهُمْ أَصْلُهُ وَلَمْ يَنْصُرْ لَهُمْ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ فِيهِ، وَهُوَ ﷺ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ وَكَانَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٩)</sup> لَفَعَلَ فِيهِ كَمَا فُعِلَ فِي سَائِرِ جَزَيَّاتِ الشَّرِيعَةِ.

٢١٩ - وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، فَلَمْ نَحْتَجْ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ، فَلْيَنْظُرْ قَاتِلُ هَذَا فِي اخْتِلَافِ الْعِلَلِ وَاخْتِلَافِ الْفُرُوعِ النَّاشِئَةِ عَنْهَا عِنْدَ كُلِّ فِرْقَةٍ، وَلِيَجْعَلَ ذَلِكَ جَوَابًا لَهُ مَتَى. وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لَعَلَّ امْرَأَةً يَنْصَحُ نَفْسَهُ.

٢٢٠ - وَالْعَجَبُ أَنَّ الْحَنْفِيَّيْنَ يَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ فِي الْمَحْدُودِ وَلَا فِي الْكُفَّارَاتِ<sup>(١٠)</sup>، فَيُسْأَلُونَ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الشَّرِيعَتَيْنِ وَبَيْنَ سَائِرِ

(١) سقط من (ب).

(٢) أخرجه مسلم في «المنهاج» (٢٦٢): كتاب الطهارة، باب الاستطابة.

(٣) في (ب): «عندهم».

(٤) بدلها في (ب): «التي».

(٥) تعرفت في (ب) إلى «اشقاقه».

(٦) في (ب): «ولا».

(٧) كذا في الأصل، وفي (ب): «... أتوا على ما أضافوا».

(٨) في (ب): «فعل».

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) انظر: «المعجم في الأصول» (ص ١١٣) للشيخ صام، «أصول الشريعة» (١/ ١٦٣)، =

الشرائع، وعن من قلب عليهم فأجاز القياس في الحدود والكفارات خاصة، ومنع من القياس في سائر الشرائع، ثم وهم وجميع الشافعيين بلا خلاف من واحد منهم يتفقون على أنه لا يجوز القياس ما دام يوجد النص<sup>(١)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿مَّا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقد كفينا لهاتين الطائفتين<sup>(٢)</sup> مؤونة القياس بأسهل شيء<sup>(٣)</sup>، وهم عمدة أهل القياس.

وأما المالكيون، فحفظهم من القياس متأخر<sup>(٤)</sup>، على أنه قد روي عن مالك النهي عن القياس<sup>(٥)</sup>، وعن تعدي النصصر، فثبت القضية على جميعهم، والحمد لله رب العالمين.

تفسير التحرير (١٠٣/٤)، «فوائح الرحموت» (٣١٧/٢)، «نهاية الوصول» (٣٢٢٠/٧)، «رفع النقاب» (٤٥٩/٥) وحكي موافقة أبي يوسف لمذهب الجمهور، ومخالفته لأبي حنيفة.

(١) انظر: «أصول الشافعي» (ص ٣١٤، ٣١٥)، «كتاب الأسرار» (٣٢٩/٣)، «فوائح الرحموت» (٢/٢٦٠)، «شرح العنيفة» (٢٣٣/٢)، «تفسير التحرير» (٣٠٠/٣)، «الإحكام» (٣٦٣/٣) لألمني، «إرشاد الفصول» (ص ٢٠٩)، «التلويح» (٥٤٢/٢)، «المستصفي» (٣٣١/٢)، «شرح الكوكب المنير» (١١٠/٤).

(٢) كذا في (ب)، وفي الأصل: «لهاتان الطائفتان».

(٣) انظر لزماً ما ذكرناه في المقدمة حول الاحتجاج بالأية المذكورة على نفي القياس وردود القائلين به. ليس كذلك، قالني يسر فقه المالكية يجد تشابهاً بينهم وبين الحنفية في الاتساع في إعمال المعاني، خلافاً للحنابلة والشافعية فإن وقوفهم على حدود الألفاظ ظاهر، ولذا يحصل الاتفاق في كثير من المسائل بين كل مذهبي على حدة، مع وجود اختلافات بين المالكية والحنفية لاعتبارات أخرى، وكذا بين الحنابلة والشافعية، فعمدة أهل القياس هم المالكية والحنفية، لا الشافعية والحنابلة، اللهم إلا أن يكون مراد المصنف ما يفكر من الشافعي من منكرة في نزع المعاني المنسبطة من النصصر، ثم وجدته يصرح بذلك في «الرسالة الباهرة» (ص ٥٠) فيقول: «ولقد كان للشافعي من التمكن في ترتيب القياس ما ليس لأحد من القائلين به، التاركين له النصصر في القرآن والسنة، ولكن ليس ذلك عندنا من لفظ الله، بل حر من وعلائه».

(٤) انظر: «مجامع بيان العلم» (٩٣٨/٢) والسنة (٣٠٩) للالكائي. وبقي: بيان مذهب الإمام أحمد في القياس، وقد سأل الشافعي عند لقائه به، فقال: «للضرورة»، وهذا يعني أن حجية القياس سقطت الإمام أحمد، لاتساع مروياته، واستثنائه بالأثر عن الرأي، ومن ها هنا قال عنه من لم يعرفه ولم يخلق فقهه: إنه محدث وليس بفقيه! ومع هذا فقد قال ابن عقيل في «الواضح» (٢٨٢/٥) متنبهاً ما وقع لأحمد من ذلك، وأصاب - فيما قرو - الحنفية، ونص كلامه: «وكلام أحمد بالعمل بالقياس» -

٢٢١ - وكلّ هذا يلزم من<sup>(١)</sup> قامت عليه الحجّة، فعاند. وأما من تقدّم واجتهد، فهو مأجور معذور. ولو أن امرأة صلت إلى غير القبلة مجتهداً غير عالم بالوجهة<sup>(٢)</sup> لكان مأجوراً معذوراً. ولو صلت كذلك غير مضطرّ لكن مُعتقداً لصواب ما فعل عالم بالوجهة<sup>(٣)</sup> لكفر بلا خلاف، ولو أن امرأة بدّل القرآن جاهلاً معذوراً، وهو مخطئ. لكان مأجوراً. وهذا لا يكاد يخلو منه قارئ<sup>(٤)</sup> في تبديل حرف أو كلمة أو إسقاط آية، أو يقرأها على سبيل الغلط، أو تقديمها، ولو بدّلها هامداً لكفر بلا خلاف، فلا متعلّق لمن عاند وقلّد لمن تقدّم واجتهد، ولم يُعاند ولا قلّد.

٢٢٢ - وأما وجود جميع النوازل والأحكام في النص، فإننا نوضح ذلك - إن شاء الله تعالى - إيضاحاً لا يخفى على أحد، وذلك أن جميع دين الإسلام يتقسم أقساماً ثلاثة لا رابع لها:

- إما واجب فرض يعصى من تركه .

- وإما حرام يعصى مَنْ فعله.

- ولما مباح لا يعصي من فعله ولا من تركه، ووجدنا الله تعالى قد قال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جُجُيْمًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الرِّبِّتَ مَا سَمُوا لَا تَسْقُوا مِنْ أَجَلِهِ إِنْ تَدَّ لَكُمْ قُتُوبُكُمْ وَإِنْ تَسْقُوا مِنْهَا جِدَّ يُسْأَلُ الْفَرَّانُ تَدَّ لَكُمْ مَنَا اللَّهُ هُنَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٦﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَذِبِينَ ﴿١٥٧﴾﴾ [المائدة: ١٥٦ - ١٥٧].

كثيرٌ مبتدئ في المسائل التي نقلها عنه الدُّعاة من أصحابه، وجميع ما حكى عنه من ذمِّ الرأي إنما أراد به مع معارضة السُّنة له، ليجتمع قولاه. يوضح هذا قوله في رواية أبي الحارث: وما نصنع بالرأي وفي الحديث حُتية عنه؟ وبهذا قال السُّلف من الصحابة والتابعين، وأنه قد وردَّ السُّمع بذلك، وأكثر النفعاء الأصوليين.

(٢) في (ب): «بالجبهة».

(۱) سقط من (ب).

(۳) فی (ب) : مقاتلہ :

٢٢٣ - فصَحَّ بهاتين الآيتين أَنَّ كل ما خلق الله تعالى <sup>(١)</sup> لنا، فمباح لنا غير حرام؛ إذ قد خلقه لنا، وأنه لا يلزمنا حكم ولا فرض أصلاً، إلا ما ألزمتنا <sup>(٢)</sup>، وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال رسول الله ﷺ: «قد روني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤلهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» <sup>(٣)</sup>.

٢٢٤ - فصَحَّ بهاتين الآيتين وهذا الحديث أَنَّ كل ما حرَّمه الله عز وجل فقد فصله لنا وبينه باسمه، وأن كل ما نهى عنه ﷺ فواجب <sup>(٤)</sup> علينا أَنْ نَدَّعه، وكل ما أمرنا به تعالى وبينه ﷺ فواجب علينا وفرض أن نأتي ما استطعنا منه، وما لم يأت تفصيل نص بتحريمه ولا بإيجابه، فهو معفو عنه مباح. قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَفْطَرْتُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنْتُمْ لَكُيُوسُوفَ أَهْوََاءِهِمْ بِقِيٍّ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، فليتن الله تعالى <sup>(٥)</sup> مسلم على نفسه أن يكون من المضلِّين بأهوائهم بغير علم، ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ رَدَّكَ مُوْضِعُ الْأَعْلَمِ بِالْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩]؛ فكل من ضلَّ بهواء فهو مُعتدٍ فيما ضلَّ فيه، أو أضلَّ، هذا ما لا نزاع فيه. وقد تبيَّن بيانا لا تحاشا <sup>(٦)</sup> لا يخفى على مُتصف ما حرَّم علينا، فهو مُفَضَّل لنا. وهذا <sup>(٧)</sup> نص فيما ندَّعيه لا نزاع فيه.

٢٢٥ - فجمعت هذه الآيات وهذا الخبر جميع أحكام الدين إلى يوم القيامة، أولها عن آخرها، فمن ادَّعى في شيء أنه حرام، سألناه أن يوجدها تفصيله في النص من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وغير <sup>(٨)</sup> هذا لا يلزمنا العمل به، ولا الإصغاء إليه البتة، فإن أوجدنا شيئاً من ذلك، لزمنا إيجابه. وإن لم

(١) سقط من (ب). (٢) في (ب): «ألزمتنا».

(٣) سبق تخريجه في قرة رقم (١٨٠) ومضى لفظه بتمامه في قرة رقم (٢١١).

(٤) في (ب): «فوجب». (٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): «علما». (٧) في (ب): «أو غير».

يُوجدنا الأمر به في النص أو الإجماع<sup>(١)</sup>، فهو ساقط عتاً غير واجب علينا، وقد ذكرنا هذا آنفاً.

٢٢٦ - فصَحَّ أن كل حكم ينزل<sup>(٢)</sup> أو نزل في الدين، فهو منصوص عليه ■  
كما ذكرنا في القرآن والسنة. وأما ما<sup>(٣)</sup> تكلفه القائلون من إلزام شرائع قد أخبر الله ورسوله أنها غير لازمة فمعفو<sup>(٤)</sup> عنها، فهذا لا ياتر له، وإنما بلزمتنا ما نصَّ علينا إلزامه إيانا، فسمعاً وطاعة ليس غير، فبطل - والله الحمد - أن يكون بنا حاجة إلى قياس أو إلى رأي، والحمد لله رب العالمين.

### ٥ - إبطال التعليل

قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup>:

٢٢٧ - وأما التعليل، فإنهم قد قالوا: قد نصَّ الله تعالى ورسوله ﷺ على أنه حكم بأشياء من أجل أشياء؛ كقوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَّةٌ يُتَأَذَى الْأَنْفُسُ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فجعل تعالى الحياة وبقاءها علّة القصاص، وكما جُمع الأمة

■ قال عيسى بن سهل الجبائي في التثبيح على شدوذ ابن حزم (ق ١٣١):

«فقد نصَّ ومرو حتى نزع ما قدمناه عنه أن أحكام جميع التوازل منصوصة في القرآن والسنة، وقد بينّا<sup>(١)</sup> أنه في هذا كاذب ملحد، أو جاهل متمرد<sup>(ب)</sup>، وخرجه في هذا إبطال الاستنباط من الكتاب والسنة، وهو ملعبه الواهي، الذي خالف فيه المسلمين، وكل أمره إلى خلاف».

(١) الكتاب - كما قدمنا - مليء بالبياضات، ربه سقط، وهنالك كلام.

(ب) يا ليت الجبائي حفظ قلعه من مثل هذه الثعوث، فإن حزم إمام متقن، ناصر للسنة، وإن أخطأ في أشياء، فهذه الكلمات من الكبوات!

(٢) في (ب): «أن حكم ما ينزل دون كل».

(٤) في (ب): «معفو».

(١) في (ب): «والإجماع».

(٣) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل.

على أَنَّ الحدود عَلَنُهَا الرُّجْرُ والرَّدْعُ، [ولقول النبي ﷺ]: «يُنْقَصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ» قالوا: نعم، قال: «فَلَا إِذَا»<sup>(١)</sup>. يعني: في بيع الرطب بالتمر. قالوا: نجعل علةَ المنع من ذلك نقص الرُّطْبِ إِذَا بَيَسَ<sup>(٢)</sup>، وكقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُمِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ»<sup>(٣)</sup>، وما أشبه هذا.

٢٢٨ - فيقال لهم - وبالله تعالى التوفيق -: لم ننكر ما نصَّ الله تعالى عليه ولا<sup>(٤)</sup> رسولَه ﷺ، بل نحن مُشَبِّتُونَ له، وإنما أنكرنا وتُنكر ما أخرجتموه بعقولكم، وأدعيتُموه علةً بلا برهان، فاخْتَلَفَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ فِيهِ، ثُمَّ فَرَعَتْ عَلَى مَا أَصْلَحَتْ بِهَا صَحَّحَتْ مِنْ تِلْكَ الْعِلَّةِ قُرُوعاً تُبْطِلُهَا الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهَا تَبْطُلُ صِحَّةَ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ عِنْدَكُمْ الْأَصْلَ الَّذِي يَرْجِعُ فِي الْقِيَاسِ إِلَيْهِ. هذا هو الذي

(١) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٢٦٦ - بتحفيقي)، مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَلَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢/٦٢٢)، وَمِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/١٥٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٤١٨٥)، وَالتَّيَالِسِيُّ (٩٤)، وَأَحْمَدُ (١/١٧٥ و ١٧٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٣٥٩): كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ - وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٥): كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ النِّهْيِ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمِزَابَةِ، وَالنَّسَائِيُّ (٧/٢٦٩): كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤٦): كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَالحَمِيدِيُّ (٧٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/١٨٢ و ٢٠٤/١٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٦٥٧)، وَأَبُو يَعْلَى (٧١٢ و ٧١٣ و ٨٢٥)، وَالدُّورِيُّ فِي «مُسْنَدِ سَعْدِ» (١١١)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٩٧ و ٥٠٠٣)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/٤٩)، وَالحَاكِمُ (٢/٣٨)، وَالبَيْهَقِيُّ (٥/٢٩٤)، وَالبَغَوِيُّ (٢٠٦٨) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (١٩/١٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٢٨٥٢٩، ٢٨٥٣١ - طِ قُلُومِي) وَفِي «التَّمْهِيدِ» (١٢/٧١ - ٧٢، ٧٤، ٧٥ طِ الْفَارُوقِ) مِنْ طَرِيقِ حَبِشَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زَيْدِ أَبِي حَبِشَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لِاجْتِمَاعِ أَمَّةِ الثَّقَلِ عَلَى إِمَامَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَنَّهُ مُحْكَمٌ فِي كُلِّ مَا يُرْوَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ، إِذْ لَمْ يَرُجَدْ فِي رَوَايَاتِهِ إِلَّا الصَّحِيحُ، خَصَرُوعاً فِي حَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

وزيد أبو حبيش هو ابن حبيش المدني، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان حديثه. كما في «تهذيب التهذيب».

وسأني في فقرة (٢٣٤) تجهيل المصنف له، وانظر تعليقنا هناك.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٢٤): كتاب اللباس، باب الامشاط، و(٦٢٤١): كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، و(٦٩٠١): كتاب الديات، باب من اطلع في بيت قوم فغفروا عنه فلا دية له، ومسلم (٢١٥٦): كتاب الأدب، باب تحريم النظر في بيت غيره، من حديث سهل بن سعد رضاه.



أنكرناه ويُكره عليكم مَنْ بَقِيَ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِنَا، مَا قَالَ أَحَدٌ بِقَوْلِكُمْ هَذَا. ولعمري! إِنَّ مَا أَذْهِبْتُمُوهُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْبَاطِلُ الْمَحْضُ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَمْ يُخْبَرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى رَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَبِمَا لَمْ يَقُلْ بِهِ، وَيَا اللَّهَ تَعَالَى<sup>(١)</sup> نَعْتَصِمُ.

٢٢٩ - وَيَكْفِي فِي أَنْ مَا أَذْهِبْتُمُوهُ بِأَرَائِكُمْ عِلَلًا وَاحْتِلَافْتُمْ فِي تَصْحِيحِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وَأَنْتُمْ أَشْهَدُ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنْفُسِكُمْ بِاخْتِلَافِكُمْ فِي الْعِلَلِ، لَا فِرْعَاطَ الَّتِي يُرْجَع إِلَيْهَا.

ثُمَّ نَقُولُ بِتَوْفِيقِ خَالِقِنَا حَزَّ وَجَلَّ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ:

٢٣٠ - أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فَإِنَّ كُلَّ ذِي مُسْكَةٍ مِنْ تَمْيِيزٍ يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا تَحْرِيمِ الْبِلَوطِ بِالنَّمْرِ إِلَى أَجَلٍ، وَمَنْ أَذْهَبَ هَذَا لَمْ يَخُفْ كَذِبُهُ عَلَى أَحَدٍ. ثُمَّ هُمْ أَوَّلُ النَّاسِ تَرْكًا لِهَذَا التَّعْلِيلِ، لِأَنَّهُمْ كَلَّمَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنْ لَا يَنْتَصِفَ<sup>(٥)</sup> مِنَ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ فِي النَّفْسِ<sup>(٦)</sup>، وَلَا<sup>(٧)</sup>

(١) سقطت عن (ب). (٢) في (ب): «الهدوا».

(٣) في (ب): «قوله تعالى». (٤) في الأصل: «يقصر».

(٥) مذهب المالكية: أنه لا يقتل حر بعبد مطلقاً سواء كان لنفسه أو لغيره، انظر: «الموطأ» (٢/ ٨٧٢)، شرح «المنتقى» (٧/ ١٧٤)، «المعونة» (٤/ ٤٤٤)، «التفريح» (٢/ ٢١٦)، «الرسالة» (٣٨ - ٢٣٨)، «الكافي» (٥٨٧)، «مقدمات ابن رشد» (٣/ ٣٣٧)، «المعونة» (٣/ ١٣٠)، «جامع الأمهات» (ص ٤٩١)، «مقد الجواهر النجدة» (٣/ ٢٣١)، «بداية المجتهد» (٢/ ٣٩٨)، «أسهل المنار» (٣/ ١١٥)، «مواهب الجليل» (٦/ ٢٣٣)، «الموافقات» (١/ ٤٠١ و ٢/ ٢٣ و ٣/ ٣٨٥ - بتحقيقي)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٤/ ٨٣ - ٨٤ - بتحقيقي).

ومذهب الحنفية: أنه لا يقتل حر بعبد نفسه، ويقتل حر بعبد غيره، انظر: «الاختيار» (٥/ ٢٦)، «رد المحتار» (٦/ ٥٣٣)، «فتح القدير» (١٠/ ٢١٦)، «تبیین الحقائق» (٦/ ١٠٢)، مختصر الطحاوي (٢٣١)، مختصر اختلاف العلماء (٥/ ١٦١ / رقم ٢٢٧٤)، «القدوري» (٨٩)، «البروط» (٢٦/ ١٢٩)، «تحفة الفقهاء» (٣/ ١٤٥)، «النهاية» (١٠/ ٢١)، «رؤوس المسائل» (٤٥٥)، «لسان المحكام» (٣٩٠)، «دروحة القضاء» (٣/ ١١٤٦).

ومذهب الشافعية: أنه لا يقتل حر بعبد، انظر: «الأم» (٧/ ٦١ - ٦٢ - ط دار الفقا)، «المجموع» (٢٧٨/ ٢٠)، وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المغني» (١١/ ٤٧٤)، «رؤوس المسائل» (٥/ ٤١٩).



عن والد تولده في النفس<sup>(١)</sup>، فقد أبطلوا علَّتهم التي ادَّعوها أصلاً، وصحَّ أنهم مخالفون بإقرارهم للعلَّة التي جعلوها قاعدةً لمذهبهم في التعليل. والحنفيون منهم يسقطون القصاص عن منعمِّد قَتْل شَرِيكة فيه مجنون أو والد<sup>(٢)</sup>. والمالكيون والشافعيون مُتجمعون على أن لا يقتَص لعبد من خُر<sup>(٣)</sup>، ولا للدمي من مسلم<sup>(٤)</sup>، فقد أبطلوا علَّتهم.

(١) هذا مذهب الحنفية، انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٣١)، «مختصر اختلاف العلماء» (١٠٦/٥) رقم ٢٢٢٦، «الأختيار» (٢٧/٥)، «رد المحتار» (٥٢٤/١ - ٥٣٥)، «فتح القدير» (١٠/٢٢٠)، «تبيين الحقائق» (١٠٥/٦)، «الدرر الحكام» (٩١/٢)، «الفتاوى الزبائية» (٣٨٠/٢). والشافعية، انظر: «مختصر المزني» (٢٣٧)، «سنن البيهقي» (٣٩/٨)، «الحاوي الكبير» (١٦٣/١٥)، «الوجيز» (١٢٦/٢)، «التنبيه» (١٣١)، «المجموع» (٢٨٢/٢٠)، «روضة الطالبين» (١٥١/٩)، «مغني المحتاج» (١٨/٤)، «حلية العلماء» (٤٥٤/٧)، «نهاية المحتاج» (٢٥٨/٧)، «جواهر المقود» (٢٥٥/٢). والحنابلة، انظر: «المغني» (٤٨٣/١١ - ٤٨٤)، «رؤوس المسائل» (٤٢٠/٥). وقال المالكية بوجوب القصاص في قتل العمد، انظر: «الموطأ» (٨٦٧/٢)، «المبسوط» (٣٠٧/٦) ط ٢ فار صادر، «المعونة» (١٣٠٥/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٤٩٢)، «هناية المجتهد» (٤٠٠/٢)، «الكافي» (٥٨٨)، «قوانين الأحكام» (٣٧٥)، «أسهل المسالك» (١١٨/٣)، «مواهب الجليل» (٢٥٧/٦)، «هقد الجواهر الثمينة» (٢٣٢/٣)، «الموافقات» (٤١٢/١) - «بحقيقي» (الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٨٦/٤) - «بحقيقي»، فليس كما حكى المصنف، من الإجماع؛ فقد خالف المالكية، وهم من القائلين بالقياس.

(٢) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٣١)، «مختصر اختلاف العلماء» (١١٦/٥)، «المبسوط» (٩٤/٢٦)، ١٢٦ - ١٢٧، «تحفة الفقهاء» (١٤٤/٣)، «تبيين الحقائق» (١١٤/٦)، «المنهاية» (١١٥)، «المنهاية» (٢٤٣/١٠)، «نتائج الأفكار» (٢٤٣/٢٠ - ٢٤٤)، «بدائع الصنائع» (٤٦٢٨/١٠)، «رؤوس المسائل» (٤٦٠).

وهو مذهب الشافعية، انظر: «الأم» (١٠/٦)، «الإقناع» (١٦٢)، «مختصر المزني» (٢٤٠)، «المهذب» (١٧٥/٢)، «المنهاج» (١٢٣)، «روضة الطالبين» (١٥٩/٩)، «حاشية الشارقي على التحرير» (٣٦٥/٢)، «نهاية المحتاج» (٢٧٥، ٢٧٤/٧)، «حلية العلماء» (٤٥٧/٧ - ٤٥٨)، «مختصر الخلافيات» (٣٤٧/٤) رقم ٢٦٦.

وخالفهم المالكية، انظر: «الكافي» (٥٨٩ - ٥٨٨)، «المعونة» (١٣١٠/٢)، «هقد الجواهر الثمينة» (٢٣٣/٣)، «الفواكه الدواني» (٢٦٥/٢ - ٢٦٦)، «حاشية الشارقي» (٢١٧/٤ - ٢١٨)، «حاشية الصاري على الشرح الصغير» (٣٤٤/٤)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١٠٦/٤) - «بحقيقي». سبق بيان ذلك قريباً.

(٣) انظر: «الموطأ» (٨٧٢/٢)، «المختص» (٩٧/٧)، «المبسوط» (٤٤٤/٤)، «التفريع» =

٢٣١ - وأما دعواهم الإجماع على أن الحدود إنما جعلت للزجر والردع؛ فيأطّل وكذب مُفْتَرِي، ودعوى بلا برهان؛ لأن الله تعالى جعل الحد في الزنى، ولم يجعله عندهم في إثبات البهيمة<sup>(١)</sup>، وكلاهما أتى محرماً، [وجعل الحد في القذف للزنى، ولم يجعله في القذف بالكفر، وهو أشد من الزنى]<sup>(٢)</sup>، وجعل الحد في سرقة عشرة دراهم، ولم يجعله في غصب [عشرة]<sup>(٣)</sup> آلاف دينار، وهو أشد في الذنب، وجعل الحد في شرب جرعة من خمر، ولم يجعله في شرب أوطال من بول أو دم، وكلاهما سواء في التحريم، وجعل<sup>(٤)</sup> الحد في الحرابة ولم يجعله عندهم في الرقة، و[هو]<sup>(٥)</sup> أعظم.

= (٢١٦/٢)، «رسالة» (٢٣٨ - ٢٣٩)، «الكافي» (٥٨٧)، «مفاتيح ابن رشد» (٣٣٧/٣)، «المعونة» (١٣٠٢/٢)، «جامع الأمهات» (ص ٤٩١)، «مأرعة الأسوف» (١٨٠/٦ - ١٨٣)، «أبواب المجتهد» (٣٩٩/٢)، «أسهل المدارك» (١١٥/٣)، «مواهب الجليل» (٢٢٣/٦)، «حاشية ابن شاط على القروق» (١٩٠/٤)، «عقد الجواهر الثمينة» (٢٣١/٣)، «المواقفات» (٣٠٠/١ - ٣٢٤ - بتحقيقي)، «شرح الزرقاني على خليل» (٣/٨)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٨١/٤ - بتحقيقي). وانظر: «المجموع» (١٩٧/١٧)، «المغني» (٦٥٢/٧)، «عون المعبود» (٣٠٤/٤)، «نيل الأوطار» (١١/٧ - ١٢).

وخالقهم الحنفية، انظر: «شرح معاني الآثار» (١٩٢/٣ - ١٩٦)، «مختصر الطحاوي» (٢٣٠)، «الفتاوى» (٨٩)، «اللباب» (١٤٤/٣)، «الجواهر النقية» (٣٤/٨)، «حكمة المقاري» (٤٠/٢٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٧/٥ - رقم ٢٢٧١)، «الاختيار» (٢٧/٥)، «رد المحتار» (٥٣٤/٦)، «البيان» (٢٣/١٠ - ٢٧)، «فتح القدير» (٢١٧/١٠)، «تبيين الحقائق» (١٠٣/٦)، «درر المسائل» (٤٥٤)، «تحفة الفقهاء» (١٤٥/٣)، «مجمع الأنهار» (١١٩/٢). وانظر: «مختصر الخلافات» (٢٢٣/٤ - رقم ٢٦٣).

(١) انظر: «الفرع» (٢٢٥/٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٠٥/٣)، «الذخيرة» (٥٣/١٢)، «الكافي» (٥٧٥)، «المعونة» (١٤٠/٣)، «أسهل المدارك» (١٦٦/٣)، «مواهب الجليل» (١٩٣/٦)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٥)، «الشرح الكبير» (٣١٣/٤)، «الخرشي» (٧٨/٨)، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (٢٣٨/٤ - بتحقيقي)، «مختصر المزني» (٢٦١)، «السنن الكبرى» (٢٣٤/٨)، «الحاوي الكبير» (١٧/٥٤، ٦٣)، «الروضة» (٩٢/١٠)، «المجموع» (٦٥/٢٢)، «مغني المحتاج» (١٤٥/٤)، «أسنى الطالب» (١٢٥/٤)، «حلية العلماء» (١٧/٨ - ١٨).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (ب): وجعله. (٤) سقط من (ب).



وأما الحنفيتون، فيُجيزون بيع الرطب بالتمر [جملة<sup>(١)</sup>]. وأما المالكيون والشافعيون، فيُجيزون بيع الرطب بالتمر<sup>(٢)</sup> في المرأ<sup>(٣)</sup>، ويُجيزون<sup>(٤)</sup> كلهم بيع الجديد بالتمر البالي<sup>(٥)</sup>، والجديد ينقص إلى مدة يسيرة انتقاصاً فاحشاً، فإن جعلوا العلة النقص فقد قالوا بها بعينها، إن هم<sup>(٦)</sup> إلا كما قال تعالى: ﴿يُجْلَوْكُمْ كَمَا وَجَّهْتُمْ كَمَا﴾ [التوبة: ٣٧]، ولو أنهم طردوا هذه العلة في كل ما يصدق

(١٠١/١٠١ - ١٠٣) فلم يذكر من حاله شيئاً، وقد قيل فيه إنه أبو عياش الزرقعي الصحابي وهو محال لأن أبا عياش الزرقعي من جملة الصحابة، ولم يدركه ابن يزيد. قاله الطحاوي في «المشكوك» (٤٦٧/١٥)، وفرق بينهما أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وأما البخاري، فلم يذكر الثاني جملة، بل قال: زيد أبو عياش، هو زيد بن المسات من صفار الصحابة، وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨٩/١٩): «وأما زيد أبو عياش، فحين: إنه مجهول لم يرو عنه غير عبد الله بن يزيد، وقد قيل روى عنه أيضاً عمران بن أبي أسير وينحصر في التمهيد» (٧٢/١٢) له. قلت: لذا ذكره ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (١٩/٤) في (قسم المساتير) وأقر عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (١٣٢/٤) في قوله عنه: «ولم أسمع فيه بتعديل ولا تجريح».

وذكره ابن حبان في «ثقافته» (٢٥١/٤)، وكذلك ابن خلفون، وصحح له الترمذي وأبو علي الطوسي، وابن خزيمة، وابن حبان والدارمي، والحاكم، وانظر «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٧/٥ - ١٧٠).

(١) انظر: «مختصر الطحاوي» (٧٧)، «اللباب» (٣٨/٢ - ٤٠)، «شرح فتح القدير» (٢٧/٧)، «البيان» (٥٥٥/٦)، «البوط» (١٨٤/١٢)، «دروس المسائل» (٢٨٤)، «إيضاح الإنصاف» (٢٩٠)، «الاختيار» (٣٢/٢)، «البحر الرائق» (١٤٤/٦)، «تبيين الحقائق» (٩٢/٤).

(٢) سقط في (ب).

(٣) انظر: «الأم» (٥٣/٣)، «مختصر المزني» (ص ٨١)، «المهذب» (٢٨١/١)، «مختصر الخلفيات» (٣١٦/٣)، «المفونة الكبرى» (٢٥٨/٤)، «الاستذكار» (١١٨/١٩)، «التلخيص» (ص ١١١)، «الشرح الصغير» (٣١٧، ٣١٦/٤).

(٤) في (ب): «ويجوزون».

(٥) قال الخرخشي على «مختصر خليل» (٦٥/٣): «لا إشكال في جواز بيع التمر بالتمر القديمين أو الجديدين، واختلف في القديم بالجديد هل يجوز؟ وهو قول مالك في «الموازية»، أو يمنع، وهو قول عبد الملك، وقال اللخمي: وهو أحسن؛ لعدم تحقق المسئلة، بكرة الجفاف».

وفي «كفاية الطالب الرباني» (١٥٨/٢) في المسألة نفسها: «ومنع عبد الملك الجديد بالقديم واستحسنت اللخمي وفي «حاشية المدوني»، عليه: «ومنتأ الخلاف: هل يعتبر الحال، فتجوز المسئلة أو المال، فلا، لاحتمال أن ينقص أحدهما من الآخر».

(٦) بدلها في (ب): «الامر».

وجودها فيه لبان وقولهم مع أصولهم، ولكن القوم لا مع نصوص الشريعة وقفا، ولا لأصولهم<sup>(١)</sup> طردوا، فقد كفونا مؤنتهم<sup>(٢)</sup> من قرب، ومن يحصي عليهم ما يخالفون<sup>(٣)</sup> فيه أصولهم علم أنهم إنما ينصرون أنفسهم فقط، قضياً لها فيما رأته، وحكمت به، أو فيما قلدت فيه، فنهيت عنه، وليس لهم علة غير ذلك.

٢٣٥ - وأما جعل الإذن من أجل البصر؛ فصحيح، وما قههم منه أحد [من أهل العلم]<sup>(٤)</sup> تحريم وظل جَوَيزَ بَرَقْلِي جَوَيزَ إلى أجل، فظهرت المكابرة العتة في ذلك.

٢٣٦ - وقد قلنا ونقول - وقد ملأنا منه<sup>(٥)</sup> كتبنا - : إننا لا نُنكر نص رسول الله ﷺ على علة، لكن نُنكر أن يَجْعَلَ غيره لنفسه ناسباً به<sup>(٦)</sup>، فيجعل في شيء ما علة، ويدعي فهمها، فإذا طَوَّلَ بالنص على دعواه فيها شُعْبَ وشُعْ. ولو نص ﷺ قائلاً: العلة في الربا الكيل؛ لقلنا به فيما شملته هذه العلة. وأنا الذي يدعيه<sup>(٧)</sup> خصمنا<sup>(٨)</sup>، فإننا لا نقبله منه<sup>(٩)</sup>، وكيف نقبله والله تعالى يقول: ﴿يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِمَا أُرْسِلَ﴾ [النساء: ١٦٥].

٢٣٧ - وأيضاً، فيقال لهم: هذا الذي حكم فيه رسول الله ﷺ حكمه في شيء ما لأجل شيء<sup>(١٠)</sup> آخر، أو لشبهه بشيء آخر؛ فهو حق، فكل ما حَكَمَ به الله تعالى<sup>(١١)</sup> ورسوله ﷺ من هذا أو غيره من تحريم أو إيجاب أو تحليل فهو حق، وكلما تريدون أنتم تحكمون فيه بحكم ما من أجل شيء ما أو لشبهه بشيء ما من أجل أن الله تعالى ورسوله ﷺ حَكَمَا فيما علماء صلاحاً للناس بحكم تريدون أنتم أيضاً أن تحكمون<sup>(١٢)</sup> بحكم ما من أجل شيء ما [أو لشبهه بشيء

(١) في (ب): «ولامع أصولهم».  
(٢) كذا في الأصل. ويحصى غير واضحة فيها، وفي (ب): «ومن سيرة علمهم ما يخالفون».  
(٣) سقط من (ب).  
(٤) في (ب): «خصمنا».  
(٥) سقط من الأصل.  
(٦) بدله في (ب): «حكم».  
(٧) كذا في الأصل (أ) و(ب) والصواب حذف النون.  
(٨) في (ب): «الله به».

ما<sup>(١)</sup> لم يحكم به الله تعالى<sup>(٢)</sup> ولا رسوله ﷺ، فهو من الباطل، وهو تعدُّ لحدود الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وفي هذا نفسه نازعناكم، وإيَّاه أبطلنا. فلم تزيدونا على أن وصفتم لنا قولكم<sup>(٤)</sup>، ونصرتهم دعواكم بدعواكم<sup>(٥)</sup>، وقلتم: كلما حرّم الله تعالى ورسوله شيئاً نحرّم نحن أيضاً من عند أنفسنا شيئاً؛ إذ أصل المعلّة مشروع، أفلا<sup>(٦)</sup> يهتدي امرؤ منكم أن الذي شرع المعلّة قال: «أنا أعلم بأمر دينكم»<sup>(٧)</sup>، أفأنتم أيضاً أعلم بأمر دين الله كعلمه؟ نيراً إلى الله تعالى ممن يعتقد هذا القول أو يستحسنه<sup>(٨)</sup>.

(١) كرر ما بين الموقوفين في (ب). (٢) في (ب): «الله تعالى به».

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحرفت الجملة في (ب) هكذا: «فلم تزيدونا علم أن وصفتم قولكم».

(٥) بدلها في (ب): «أم لا».

(٦) أخرج البخاري (٢٠) كتاب الإيمان: باب قول النبي ﷺ: «أنا أعلمكم بالله» من حديث عائشة الطويل، وفي آخره قوله ﷺ: «إن أنفكم وأعلمكم بالله أنا».

وأخرجه مسلم (١١١٠) من عائشة ضمن حديث، وفيه قوله ﷺ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما ألقي» ولعله يريد حديث رافع بن خديج قال: قدم النبي ﷺ المدينة، وهم يلقون النخل، يقولون: يلقمون النخل، فقال: «ما تصنعون؟» قالوا: كنا نصنعه. قال: «لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً فتركوه، فنقضت، أو فتنقت - يعني: أسقطت ثمرها - قال: فذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من بينكم ففعلوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإني أنا بشر».

أخرجه مسلم (٢٣٦٢): كتاب الفضائل: باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي.

والحديث بهذا اللفظ في غير كتاب من كتب الأصول، مثل: «التبصرة» (٥٢٣) للجبيني، و«المستصفى» (٢١٢/٢ - ٢١٣) لتلميذ الغزالي، و«أصول السرخسي» (٩٢/٢) لقواعل الأدلة، (٢) (١٠٣) للمصنفي وأورده ابن حزم في «الميل» (ص ٥٣).

(٧) يؤكد كلام المعتز ما يذكره الأصوليون في طرق إثبات هلّة الأصل، وكيفية إقامة الدلالة على صحة أحاد الأقيسة، وسماها الغزالي في «المستصفى» (٢٧٨/٢) (مشارت الاحتمال في كل قياس)، و(مواضع الاحتمال من كل قياس) وأورد سبعة احتمالات، وبالنأمل فيها يتضح لك كلام المعتز، وتعرف حرمه ودقته، وهي كالتالي:

الأول: يجوز ألا يكون الأصل معلولاً عند الله تعالى، فيكون القائل قد علل ما ليس بمعلل.

الثاني: أنه إن كان معللاً، فقلته لم يجب ما هو العلة عند الله تعالى، بل علة يعللها آخرى.

الثالث: أنه إن أصاب في أصل التعليل، ففي عهده المعلل، فقلته فصر على رغبته، أو دلالة، وهو =



٢٣٨ - وبالجملية؛ فهذا<sup>(١)</sup> هو الذي أنكرنا عليكم، فإن كان عندكم نص بإطلاقكم على ذلك، فهلتموه؛ فليستم أحقُّ منا إذا وجد النص من الكلام في العلة، ولا فأنتم على باطلٍ في ذلك.

٢٣٩ - وإتما شبه ما يقولون: قول من قال: لَمَّا قَطَعَ اللهُ تَعَالَى يَدَ الشَّارِقِ نَطْمًا نَحْنُ غَيْرُ يَدِ الشَّارِقِ، وأنتم هكذا فيما قُلْتُمْ به من العِلَلِ فِي الدِّينِ كُلِّهِ. وفي هذا كفاية لمن أذن الله في إلهامه ذلك، وبالله تعالى<sup>(٢)</sup> التوفيق.

٢٤٠ - ذكر بعضهم قول رسول الله ﷺ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللهِ، نَكَلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ. وَسَأَخْبِرُكُمْ: أَمَّا السِّنُّ، فَعَظْمٌ. وَأَمَّا الظُّفْرُ؛ لِإِنَّهُ مَدَى الْحَبْشَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا خبرٌ صحيح، وهو حُجَّةٌ عليهم؛ لأنَّ مثل هذا إذا استخرجوه بعقولهم بلا دليل طاروا به، وجعلوه أصلاً، وقاسوا عليه، وهو حُجَّةٌ عندهم يقيسون

• مَا عُلِّلَ بِهِ، مَعَ قَرِينَةٍ أُخْرَى، زَالَتْ عَلَى مَا قَصَرَ احْتِيَاذُهُ عَلَيْهِ.  
الرَّائِعُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ خَمَعَ إِلَى الْعِلَّةِ رَضًا لَيْسَ مَنَاطًا لِلْمُتَكَلِّمِ، قَرَادَةً عَلَى الْوَاجِبِ.  
الْعَاقِبُ: أَنْ يُجِيبَ فِي أَضَلِّ الْعِلَّةِ، وَقَتْنِيهَا، رَضْبُهَا، لَكِنْ يُخْطِئُ فِي وَجْهِهَا فِي الْقَرَحِ، فَيُظَنُّهَا مُؤْجِبَةً بِجَمِيعِ قُرُوبِهَا وَقَرَابَتِهَا، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ.  
الشَّائِسُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى تَصْحِيحِ الْعِلَّةِ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَجَعَلَ ذَلِكَ: لَا يَحِلُّ لَهُ الْقِيَاسُ، وَإِنَّ أَضَابَ الْعِلَّةِ، كَمَا نَزَّ أَضَابَ بِمُتَبَرِّئِ الزَّوْجِ وَالْحَفْسِ مِنْ هَيْبٍ قَلِيلٍ.  
ثُمَّ قَالَ: «وَزَادَ آخَرُونَ احْتِيَاذًا سَابِعًا، وَهَوَّ الْخَطَأَ فِي أَضَلِّ الْقِيَاسِ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَضَلُّ الْقِيَاسِ فِي الشَّرْعِ بِاطِّلًا، وَقَدْ خَطَأَ، لِأَنَّ صَحَّةَ الْقِيَاسِ لَيْسَ مَطْرُوحًا، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ»<sup>(٤)</sup>  
ويشعر في «الروضة» (ص ٢٩٣ - تحقيق عبد العزيز السعيد) لابن قدامة، وينظر للمفروق بينهما: «المسائل الأصولية المتعلقة بالأدلة الشرعية التي خالف فيها ابن قدامة في الروضة الغزالي في المستصفى» لعبد الرحمن السديس (٩١٣/٣ - ٩١٦). وفي (ب): «ويستحسن».

(١) في (ب): «هذا».

(٢) سقط من (ب).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤٤): كتاب اللباس والعبد، باب إذا نُذِيَ بِعَرِّ لَعْنٍ فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، وَمُسْلِمٌ (١٩٦٨): كتاب الأضاحي، باب جواز الذبيح بكل ما أنهر الدم إلا السنَّ والظفر، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.



عليه<sup>(١)</sup> أموراً عظيمة كثيرة، وقد تركوا ذلك إذا نصَّ النبي ﷺ فخالفوه، فقال جمهورهم: كلُّ سنٍّ، وكلُّ عظم، وكلُّ ظفر، فالذَّكاة به جائزة، إلا أن يكونا غير منزوعين<sup>(٢)</sup>، وقالوا: قُلتُم: مدى الحبشة جائزة الذَّكاة بها، فجعلوا ما استخرجوه بظنونهم بلا دليل أقوى مما نصَّ عليه رسول الله ﷺ، وهذا فاحشٌ جداً، وإبطال لما ادَّعوه من الأحكام بعلة.

٢٤١ - وأيضاً، فتلزَّمهم في التعليل بمثل ما ألزَمناهم في القياس حرفاً حرفاً من السَّؤال عن العلة التي يستخرجونها، فمن هو الذي حكم بها: أم هو تعالى ورسوله ﷺ أم غير الله تعالى ورسوله ﷺ؟ ثم الكلام كما قدَّمنا حرفاً حرفاً ولا فرق، ولا سبباً وعلتهم مختلفة في تعليلهم، وكلُّها دعوى مجرَّدة، بلا برهان، ومن المُحال أن يجعل الله تعالى في الدِّين أحكاماً متضادَّة في مسألة واحدة. قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولا يمكن

(١) في (ب): «عليهم».

(٢) هذا ملحق الحنفية، كما تراءى في: «القدوري» (ص ٩٩)، «المبسوط» (٢/١٢)، «الهداية» (٤١/٩)، «أرواس المسائل» (ص ٥١٣) للزمخشري.

وقال المصنف في «الإعراب» (٢/٥٩٤ - ٥٩٥) في معرض الرد على الحنفية: تونى عليه السلام عن التذكية بالظفر والسنن، فقالوا: إنما عن الظفر الثالثة في الأصبع، والسنن الثالثة في الفم خاصة.

وتقدم في التعليق على رقم (١٩٠) كلام للمصنف في «المحلى» (٧/٤٥٢) بهذا المنحوس، فليُنظر، وذكر عن الحنفية والمالكية نحو ما في «الإعراب»، قال أبو عبيدة: نعم، هذا ما رواه ابن حبيب عن مالك، والمشهور عند المالكية أنه لا تجوز الذَّكاة بالسنن والظفر وبغية العظام مطلقاً، متصليين كانا أو متفصلين، الظاهر حديث «الصحيحين» السابق، وهو الصحيح عندهم.

وهناك قول ثالث عند المالكية: أنه تجوز الذَّكاة مطلقاً بالسنن والظفر متصليين ومتفصلين. وقول رابع عندهم: جواز الذَّكاة بالظفر مطلقاً، وكراهيتها بالسنن مطلقاً، وروي عن مالك أيضاً جواز الذَّكاة بالمعظم مطلقاً، وسئل أتوال المالكية أن توجد آلة معهما غير الحديد، فإن وجد الحديد تبيّن، وإن لم توجد آلة سواها تبيّن الذَّبْح بها، انظر: «المرشعي على العدوي» (٢/٣١٥).

وملحق الشَّامِعِ لا تجوز الذَّكاة بالسنن والظفر منزوعاً أو غير منزوع، ونقله في «المحلى» (٧/٤٥٠) قال: «وهو قول الليث بن سعد، وقال أبو سليمان كقول الشافعي سواء بسواء، وانظر للشافعية: «نهاية المحتاج» (٨/١١٣) وهذا ملحق أحمد، انظر: «المقنع» (٣/٥٣٧)، ومنه تعلم ما في قول هنا: «فقال جمهورهم!!» وكلمة «منزوعين» غير ظاهرة في (ب).

الْبَيِّنَةُ أَنَّ يَعْزَمُ أَحَدٌ عَلَيَّ هَذَا الشَّيْءِ أَوْ تَحْلِيلُهُ أَوْ إِبْجَابُهُ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَمْرِ كَذَا<sup>(١)</sup> إِلَّا بِإِخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْمُخْبِرُ<sup>(٢)</sup> عَنْ مَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، أَوْ عَنْ مَرَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاكِمًا بِالظَّنِّ فِي الدِّينِ، مُخْبِرٌ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَاطِلِ<sup>(٣)</sup>، قَائِلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ، وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> مَا لَا جُلْمَ لَهُ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقْرَءُوا آيَاتِي وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ تَقُولُوا عَلَى آيَاتِي مَا لَا كَلِمَاتُ﴾ [الأعراف: ١٣٣].

٢٤٢ - فَصَحَّ أَنَّ التَّعْلِيلَ الَّذِي ادَّعَوْهُ عَنْ أَهْوَانِهِمْ - غَيْرَ مَا أَبَانَهُ اللَّهُ<sup>(٥)</sup> تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ الَّذِي قَرَضَهُ أَنْ يُعْمَلَ بِمَا جَاءَ بِهِ - كُلُّهُ كَذِبٌ وَبَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ، فَإِنْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا عَنْ رَسُولِهِ ﷺ بِمَرَادِهِ مَبِينًا، فَهُوَ شَرَعٌ فِي الدِّينِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا عَنْ<sup>(٦)</sup> رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَخْلُو الْقِيَاسُ وَالتَّعْلِيلُ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَوَّلُ<sup>(٧)</sup> ذَنْبِ مُعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> بِهِ فِي هَذَا الْعَالَمِ، فَهُوَ التَّعْلِيلُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ نَصٍّ، وَتَرْكُ اتِّبَاعِ ظَاهِرِهَا وَتَعَذِّي حَمْلِهَا عَلَى الرَّجُوبِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ عَدُوِّهِ إِبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ لِأَدَمَ وَامْرَأَتِهِ: ﴿مَا تَهْتَكُنَّ مِنْهُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكَةً يَوْمَ تَكُونُونَ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، فَاسْتَنْبَطَ لِهَاجِرَةِ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ عَلَيَّ لِنَهْيِ اللَّهِ تَعَالَى لِهَاجِرَةِ أَكْلِ الشَّجَرَةِ، وَصَرَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ<sup>(٩)</sup> ظَاهِرِهِ، وَهَذِهِ<sup>(١٠)</sup> صِفَةُ كُلِّ تَعْلِيلٍ يَسْتَخْرِجُونَهُ<sup>(١١)</sup>، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذِهِ السَّبِيلِ.

٢٤٣ - وَيَكْفِي مِنْ هَذَا: أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ لَمْ يَصَحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ، فَالْقَوْلُ بِهِ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ب)، وَلَعَلَّ الصَّرَافَ: «مَعْنَى مِنْ أَهْلِ كَذَا».

(٢) فِي (ب): «فَالْمُخْبِرُ».

(٣) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٤) فِي (ب): «غَيْرَ مَا أَنَّى بِهِ اللَّهُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْ».

(٦) فِي (ب): «أَوَّلُهُ» وَفِي وَارٍ فِي أَوَّلِهِ.

(٧) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٨) فِي (ب): «غَيْرِ».

(٩) فِي (ب): «هَذِهِ».

(١٠) فِي (ب): «يَسْتَخْرِجُونَهَا».

## ٦ - إبطال الاستحسان

٢٤٤ - وَأَمَّا الاستحسان<sup>(١)</sup>، فلا خفاء ببطلانه، وأنه<sup>(٢)</sup> اتباع للمهوى<sup>(٣)</sup>،  
ويكفي من هذا إقرارهم أَنَّ القياسَ حقٌّ، ثم يتركونه للاستحسان الذي هو ضده،

(١) سبق تعريف المصنف له في فقرة رقم (١٢) وانظر ما ذكرناه في تقديمنا للمكتاب، والله الموفق للصواب.

(٢) في (ب): «قائه».

(٣) ولما كان لأهل البيع تعلُّقٌ به، وسط هذا المعنى بما لا يزيد عليه الشاطبي في «الاعتصام» (٥٩/٣) -  
٦٢ وما قال بعد كلام مهم:

«فَأَمَّا تَرَى أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مَرْتَّبٌ قَدَمٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْتَدِعَ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اسْتَحْسَنْتَ كَلَامًا وَكَذَا،  
فَيُغَيِّرُ مِنَ الْعِلْمَاءِ قَدْ اسْتَحْسَنَ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَضْلِ اعْتِنَاءِ هَذَا الْفَصْلِ، حَتَّى لَا يَخْتَرِ بِهِ  
جَاهِلٌ، أَوْ زَاهِمٌ أَنَّهُ عَالِمٌ، وَبِإِلَهِ التَّوْقِيقِ».

ثم حرر الكلام بقرة عن معنى الاستحسان المذكور في كلام العلماء، وقرر أنه مقبول عند من أثر عنه  
المنع، ولكن للمقبول وجهة، وللرد وجهة، ولا تناقض بينهما، وقرر في موافقاته (٥/١٩٤ - تحقيقي)  
«أَنَّ مِنَ اسْتَحْسَنَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَجْرَدِ ذَوْقِهِ وَتَشْبِيهِهِ، وَإِنَّمَا رَجَعَ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي الْجُمْلَةِ  
فِي أَمْثَالِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَفْرُوعَةِ، كَالْمَسَائِلِ الَّتِي يَقْضِي الْقِيَاسُ فِيهَا أَمْرًا، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ يُوْدِي  
إِلَى فَوْتِ مَصْلَحَةٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، أَوْ جَلْبِ مَفْسَدَةٍ كَذَلِكَ» قال:

«وَكَثِيرٌ مَا يَتَّفَقُ هَذَا فِي الْأَصْلِ الْفُرُودِيِّ مَعَ الْحَاجِيِّ، وَالْحَاجِيِّ مَعَ التَّكْمِيلِيِّ، فَيَكُونُ إِجْرَاءُ الْقِيَاسِ  
مَطْلَقًا فِي الْفُرُودِيِّ يُوْدِي إِلَى حَرَجٍ وَشَقَّةٍ فِي بَعْضِ مَوَارِدِهِ، فَيَسْتَفْتِي مَوْضِعَ الْحَرَجِ، وَكَذَلِكَ فِي  
الْحَاجِيِّ مَعَ التَّكْمِيلِيِّ، أَوْ الْفُرُودِيِّ مَعَ التَّكْمِيلِيِّ».

فالاستحسان<sup>(٤)</sup> في حقيقته معالجة لمشكلات القياس. وعنده يلتقي تمامًا مع الهدف من التعليل  
بالحكمة عند الأصوليين، وقوامه قاعدة النظر إلَى مَاكُ الْفِعْلِ وَتَخْصِيصُ الْعِلَّةِ، قَالَ أَبُو زُهْرَةَ فِي  
«أَمْرٍ الْقَفْذَةِ» (٢٦٤): «وَهَكَذَا تَجِدُ الْاسْتِحْسَانَاتِ نَتِجَةً إِلَى مَنَعَ الْقِيَاسِ الَّذِي يُوْدِي إِلَى قُبْحٍ وَيَنْظُرُ -  
لِزَامًا - فِي هَذَا: «الْمَدْخَلُ الْفَقْهِي» (١١٣/١) لِشَيْخِنَا مَعْصُومِي الزُّرْقَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، «الْاسْتِحْسَانُ»  
لِمُعْتَمَدِ الْبَاحْسِينَ (ص ١٤٣ وما بعد) «الْمَنَاهِجُ الْأَصُولِيَّةُ فِي الْاجْتِهَادِ بِالرَّأْيِ» (٤٨٨) «الْبَيَانُ  
وَالْتَحْقِيقُ» (١٥٦/٤) لِابْنِ رَشْدٍ، «قَاعِدَةُ فِي الْاسْتِحْسَانِ» لِابْنِ تَيْبَةَ (٧٠)، وَانْظُرْ لِرِزَامٍ الْهَامِشِ  
الْأَوَّلِيِّ.

(١) أقدم من اتبى لهذا الفاضل إياس بن معاوية لما قال: «قَسَّ لِلْقَضَاءِ مَا اسْتَقَامَ الْقِيَاسُ»، لِذَا لَمَسَدُ  
فَامْتَحَسَنَ» وَهُوَ فِي «أَخْبَارِ الْقَضَاءِ» (١/٣٤١) لَوَكَيْعٍ، «قَاعِدَةُ فِي الْاسْتِحْسَانِ» (٧٩ - ٨٠)، «الْعُدَّةُ  
(١٦٠٦/٥)، «التَّمْيِيزُ لِلْكُلُوفَانِي» (٩١/٤).

وضد الحق لا يكون إلا الباطل، فإن كان القياس في مسألة حقاً، فالاستحسان الذي هو خلافه وتركه له باطل بلا شك. وإن كان الاستحسان حقاً، فالقياس المتروك له باطل.

٢٤٥ - وأيضاً، فإنه ليس استحسان أحد من الناس أولى بالاتباع من استحسان آخر غيره، ولو صار الدين إلى هذا - وقد أعادنا الله تعالى من ذلك - لكان شراً من دين النصارى. إذا جاز لكل أحد أن يشرع باستحسانه ما شاء، فيحرم ويوجب ويحلل، وكل هذا فإنما هو على من قامت عليه الحجة، وثبت على ذلك. وأما<sup>(١)</sup> من سلف واجتهد، فمأجور معذور، وندخل عليهم أيضاً مثل ما أدخلناه في الرأي والقياس من سؤالهم إذا استحسنا شيئاً، واستحسن غيرهم خلافه إلى أي الخبرين يميل<sup>(٢)</sup> استحسان الله تعالى وكلمته - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وذلك أن الحق لا يعارضه حق، ولا يكون حق أحق من آخر، فإذا تركوا قياساً لقياس آخر، فقد تركوا حقاً هو دينهم فأبطلوه، نلو كان القياس حقاً لم يحل تركه أصلاً.

٢٤٦ - فإن<sup>(٣)</sup> قالوا: إنكم تتركون آية لآية، وحديثاً لحديث؟

قلنا: نعم؛ لأن النصوص فيها النسخ، ولا يدخل نسخ في<sup>(٤)</sup> القياس أصلاً، فبين الأمرين فرق واضح، وبالله تعالى التوفيق<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: دائماً.

(٢) بدلها في (ب): «عمل» مجزئة ١١.

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) قال الشافعي في الاعتصام (٣/٦٥ - ٦٦) بعد تقريره المعنى المعلوم للاستحسان ورده بقوة - وقد أئسنا لهذا في الهامش السابق - لم نرد أن الاستحسان المعمول به عند الفقهاء ترجيح أحد الدليلين المتعارضين فيما يتراءى للمجتهد أول النظر، وأنه لا ينبغي أن يجري في صحته اختلاف بين أهل العلم، قال رافاً مثل اعتراض المصنف هنا:

إذا كان هذا معناه عند مالك وأبي حنيفة، فليس بخارج عن الأدلة البينة. لأن الأدلة يقيد بعضها بعضها، ويخصص بعضها بعضاً، كما في الأدلة الشبهة مع القرآنية، ولا يرة الشافعي مثل هذا أصلاً، فلا حجة - في تسجيته استحساناً - لمبتدع على حاله.

وهذا كلام مجمل، وتفصيله ما حرره ابن تيمية في كتابه «قاعدة في الاستحسان» عند كلامه على -

- مذهب أحمد، وأنه قال بالاستسكان لأجل الفارق بين صورة الاستسكان وغيرها، قال فيه (ص ٨٠ - ٨٢): «وهذا من باب تخصيص العلة للفارق المؤثر، وهذا حق، وأنكر - أي الإمام أحمد - الاستسكان إذا حُطت العلة من غير فارق مؤثر، ولذا قال: «يُذْهِبُونَ الْقِيَاسَ الَّذِي هُوَ حَقٌّ عِنْدَهُمْ لِلِاسْتِسْكَانِ»، وهذا أيضاً هو الاستسكان الذي أنكره الشافعي وغيره، وهو مُنْكَرٌ كما أنكروه. فإن هذا الاستسكان وما أُجِّلَ عنه من القياس المخالف له يقتضي فرقاً وجسماً بين الصورتين بلا دليل شرعي، بل بالرأي الذي لا يمتدُّ إلى بيان الله ورسوله وأمر الله ورسوله، فهو ليس له وضع الشرع أبداً، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا لَهُنَّ شُرُكُوتُكُمْ شِرْكٌوَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ أَكْزَبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ أَفْهُمْ﴾ [الشورى: ٢١].
- وذلك أنه إذا كان القياس لم ينش الشارح على حثوه ولا دُلَّ لفظ الشرع على عموم المعنى فيه، ولكن رأى الراي ذلك لمناسبة أو لمساوية ظنهما متاخذ الحكم، ثم حُصِّنَ من ذلك المعنى صورةً ينصُّ بمعارضه كان معدوداً في عمله بالنقض. لكن مجرى النصِّ بخلاف تلك العلة في بعض الصور دليل على أنها ليست علة تامة قطعاً، فإن العلة الثالثة لا تقبل الانقراض. فإن لم يعلم أن مورد النصِّ مختصٌّ بمعنى يوجب الفرق لم يطرأ قلبه إلى أن ذلك المعنى هو العلة، بل يجوز أن تكون العلة معنى آخر، أو أن يكون ذلك المعنى بعض العلة، وحينئذٍ فلا يفرق الحكم من جميع موارد ما ظنَّ علة.
- وإن كان مورد الاستسكان هو أيضاً معنى ظنَّ مناسباً أو مشابهاً فإنه يحتاج حينئذٍ إلى أن يثبت ذلك بالأدلة الدالة على تأثير ذلك الوصف، فلا يكون قد ترك القياس إلا لقياس أقوى منه، لاختصاص صورة الاستسكان بما يوجب الفرق بينها وبين غيرها، فلا يكون حينئذٍ لنا استسكان يخرج عن نصٍّ أو قياس.
- وهذا هو الذي أنكره الشافعي وأحمد وغيرهما في الاستسكان، وما قال به فإنما هو حدود من أنه قياس، لا اختصاص تلك الصورة بما يوجب الفرق. وحينئذٍ فلا يكون الاستسكان الصحيح عدولاً عن قياس صحيح، والقياس الصحيح لا يجوز العدول عنه بحال.
- وهذا هو الصواب، كما قد بسطنا في مصنف مفرد، بمناسبة أنه ليس في الشرع شيء بخلاف القياس الصحيح أصلاً، ثم قال (ص ٨٥ - ٨٦): «وهذا يقتضي أن الاستسكان إذا خالف القياس لزم بطلان الاستسكان إن كان القياس صحيحاً، أو بطلان القياس إن كان الاستسكان المعارض له صحيحاً.
- وهذا لا يتوجه فيمن يقول بالاستسكان، وجعل معارضة الاستسكان للعلّة كمعارضته لحكمها، وهذا قول ثناء الاستسكان مطلقاً.
- والتحقيق في ذلك أنه إذا تعارض القياس والاستسكان فإن لم يكن بينهما فرق، وإلا لزم بطلان أحدهما، وهو مسألة تخصيص العلة بتبينها. فإن لم يكن بين الصورة المختصرة وغيرها فرق لزم النسوة، وحينئذٍ فإنما أن تكون العلة باطلة، وإما يكون تخصيص تلك الصورة باطلاً.
- وهذا هو الصواب في هذا علمه، وهو الذي يُنْكَرُهُ الشافعي وأحمد وغيرهما على القائلين بالقياس والاستسكان الذي يخالفه، فإنهم لا يأتون بفرق مؤثر بينهما، كما لم يأتوا بفرق مؤثر بين نبيل الشر وغيره من المائعات، ولا بين القهقهة في الصلاة التي فيها ركوع وسجود وبين صلاة الجنابة وغيرها مما يشترطون فيه الطهارة».

٢٤٧ - فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»<sup>(١)</sup>،  
فَهَذَا لَيْسَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> فِيهِ مَتَعَلِّقٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
فِيهِ إِلَّا مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَهَذَا هُوَ الْإِجْمَاعُ الْوَاجِبُ  
أَتْبَاعَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: مَا رَأَى بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، فَهَذَا هُوَ

(١) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٥٩٦) - بِتَحْقِيقِي، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ،  
وَقَالَ هُنَا: «فَوَهَذَا لَا تَعْلَمُهُ تُسْنَدُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجْهِ أَصْلَاهُ، وَأَمَّا الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ  
الْبُتَّةَ فِي مُسْنَدٍ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا نَعْرِضُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ» ثُمَّ قَالَ عَنْ الْمَوْقُوفِ: «وَهَذَا لَوْ أَتَى مِنْ وَجْهِ  
صَحِيحٍ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ».

وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٢٤٦) - وَمِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤٩) - وَأَبُو نَعِيمٍ (٣٧٦ - ٣٧٥/١)،  
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٥٨٣)، وَالتَّحْطِيبُ فِي «الْفَقْهِ وَالْمُتَقَدِّمَةِ» (١٦٦/١ - ١٦٧)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «شَرْحِ  
السُّنَنِ» (١٠٥) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٧٩/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٠) - كَشَفُ الْأَسْتَارِ، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «زَوَائِدِهِ عَلَى  
فُتُوحِ الْبُخَارِيِّ» (٥٤١)، وَالتَّحْطِيبُ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٥٨٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٨/٣) مِنْ  
طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَيْثٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ.

وَأُظِنُّ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ مِنْ عَاصِمٍ - وَهُوَ ابْنُ بَهْدَلَةَ - فَإِنَّ فِي حِفْظِهِ شِبْهًا، وَقَدْ قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي  
«عِلَلِهِ» (٦٧/٥): رَوَاهُ نَعْبِيزُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ السَّيِّبِ بْنِ رَافِعٍ وَصَلَّمَ بِنَ صَبِيحٍ عَنْ  
عِيَادِهِ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٥٩٣) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عِيَادِهِ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي  
«الْمَجْمُوعِ» (١٧٨/١) وَ(٢٥٢/٨): وَجَّاهُ مَوْلَانُ بْنُ وَجَّاهٍ - وَحَسَنُ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي  
«السُّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١٧/٢).

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا مَرْفُوعًا عَنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَاهُ التَّحْطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَهْدَلَةَ» (١٦٥/٤)، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الشَّاهِدَةِ» (٤٥٢) مِنْ  
حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: تَقَرَّرَ بِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو النَّعْمِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ  
فِي «الْفَرُوسِيَّةِ» (ص ٢٩٨ - ٢٩٩) - بِتَحْقِيقِي: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا يَضِيفُهُ إِلَى  
كَلَامِهِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ ثَابِتٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَوْلِهِ: ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ،  
مَوْقُوفًا عَلَيْهِ».

وَأَثَبْتُ نَاسِخَ (ب) فِي الْهَامِشِ مَا نَصَبَهُ: «قَالَ الدَّبِيعُ فِي «تَمْيِيزِهِ» [ص ١٦٥ - ١٦٦]: «الْحَدِيثُ رَوَاهُ  
أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ «السُّنَنِ» لَا «الْمُسْنَدِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا، وَهُوَ حَسَنٌ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ  
الطَّبْرَانِيِّ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي تَرْجُمَةِ (ابْنِ مَسْعُودٍ) [ص «الْحَلِيقَةِ»].



الذي يُنكر<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فهذه الآية مُبطلَةٌ لكل اختيار. ومُوجِبَةٌ فرضاً<sup>(٢)</sup> اتباع القرآن والسنة، استحسان المرء إتيان ما أمر به أو استنقله. قال الله تعالى: ﴿وَعَصَى أَنْ تَكْفُرُوا شَيْئًا وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكُمْ وَمَنْ يَعْصِ أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَيَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ اللَّهُ إِنَّ مَخْرَجَ اللَّهِ لَهُ خَيْرٌ مِنْ سَبِيلِ الْإِنْسَانِ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال رسول الله ﷺ: «حَقَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحَقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِي سَاعَةً مَقَامٌ يَوْمَ ذَلِكَ لِتَقْضَى فِيهِ الْأَمْثَلُ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَانُوا بُدِّلَ عَنْهَا أُولَئِكَ أَدْبَارُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَوَلَّوْنَ﴾ [الشعراء: ٤٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَتْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ لِلْمُؤْتَقَاتِ﴾ [النجم: ٢٣].

٢٤٨ - فهذا كله يُبطل الاستحسان جملةً، وإنما هو الدِّين والتسليم للتخصص، حَقَّتْ أم تُقِلَّتْ، استُخْبِنَتْ أم كُفِّرَتْ، على أَنَّ أصحاب القياس مختلفون في الاستحسان؛ فالشافعي<sup>(٤)</sup>.....

- (١) قال الشافعي في «الاعتصام» (٩٤/٣) راداً على من استدل بالحديث على حجية الاستحسان ببعض الدليل الذي ينفذ الله في قلب المجتهد: «لا حُجَّةَ بِهِ مِنْ أَوْجِهَةٍ وَسَائِلَ ثَلَاثَةِ أَوْجِهَةٍ، فَاظْطَرَّ فِيهِ».
- (٢) في (ب): «فرض».
- (٣) أخرجه مسلم (٢٨٢٣): «كَتَابَ الْجَنَّةَ وَصَفَ نعيمَهَا وَأَهْلِيهَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».
- (٤) نعم، هو من أعظم الأئمة إنكاراً له، وهو الذي عليه أصحابه في أصول الفقه ومع هذا فقد قال بلفظ الاستحسان، كما قال: استحسن أن تكون المنعة ثلاثين درهماً، ولهذا حكى للشافعي في الاستحسان قولان: قديم وجديد؛ قال ابن تيمية في «قاعدة في الاستحسان» (ص ٥٠) قلت: ها هنا أمور لا بد من تبيينها:
- أولاً: أفرد الإمام الشافعي بياً في «الرسالة» (ص ٥٠٣) وكتاباً في «الأم» (٣٠٩/٧) في إبطال الاستحسان، وروى في «أحكام القرآن» (٢٦٤/١).
- وسمى قال في «الرسالة» (ص ٥٠٧): «إنما الاستحسان تلقى» وقال فيها أيضاً (ص ٥٠٤): «إن حراماً على أحد أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الغير».
- ثانياً: اشتهر عن الشافعي قوله: «من استحسن فقد شَرَعَ» قال العطار في «حاشيته على جمع الجوامع» (٣٩٥/٢): «اشتهرت هذه العبارة عن الإمام الشافعي رحمه الله، ونقلها الغزالي في «متنوله» [ص ٢٧٤] وغيره، ولكن قال المصنف في «الأنباء والنظائر»: أنا لم أجِدْ إِلَى الْآنَ هَذَا فِي كَلَامِهِ نَشْأً، ولكن وجدت في «الأم»: أن من قال بالاستحسان، فقد قال قولاً عظيماً.



وجميع أصحابه<sup>(١)</sup> والطحاوي<sup>(٢)</sup> من الحنفيين يُنكرونه جملةً، وغيرهم يُخرِّجون له وجهاً يصححه<sup>(٣)</sup>، كقولهم: إنه أدقُّ القياسين<sup>(٤)</sup>، وهذا باطل؛ لأن أوائلهم

قال أبو حنيفة: نسب العبارة السابقة للشافعي جُلٌّ من تعرض للاستحسان من الأصوليين، انظر - مثلاً - «المستصفى» (٢٧٤/١) و«شرح التوضيح على الشنقي» (١/٣) و«نهاية السؤل» (٤٠٣/٤) و«كشف الأسرار» (١٦٨/٢)، و«مختصر المنتهى» (٢٨٨/٢) - مع «شرح المعتمد» - و«مختصر من قواعد العلائي» (٤٢٩/٢)، وذكرها أبو شامة في الباعث (ص ٥٠ - بتحقيقي) والشاطبي في «الاعتصام» (٣/٦٢ - بتحقيقي) بقي بعد هذا: أن جلال الدين المحلي في «جميع الجوامع» (٢٩٥/٢) قال: «شرح» بتشديد الراء، وتعبه المطار في «حاشيته» (٣٩٥/٢) فقال: «جزم بتشديد الراء الزركشي وغيره»، وقال: «قال العراقي: ولا معنى للجزم بتشديدها، والذي أحفظه بالتخفيف»، ويقال في نصب الشريعة: شرح بالتخفيف، قال تعالى: ﴿فَرَجَّ لَكُمْ يَنْ أَلَيْهِ تَأْتُونَ وَرُكَّ﴾.

ثالثاً: قال الشافعي في مواطن من «الأم» بالاستحسان، كاستحسانه أن تكون السنة ثلاثين درهماً، انظر (٥/٦٢ و ٧/٢٣٥) و«أحكام القرآن» (١/٢٠١) وكاستحسانه ثبوت اشقة إلى ثلاثة أيام، انظر (٣/٢٣١)، وترك شيء من الكتابة، انظر (٧/٣٦٢، ٣٦٤) وأن لا تقطع يمين السارق إذا أخرج اليسرى فقطعت انظر (٦/١٣٣، ١٣٩)، وينظر أيضاً: «البحر المحيط» (٦/٩٥ - ٩٧).

وأبداً: لا يوجد للشافعي في الاستحسان ملحق جديد أو قديم، وإنما الذي أنكره تخصيص العلة من غير فارق مؤثر، فهو يرد القول بالاستحسان من غير فارق مؤثر، ويمنع استعمال القياس مع النصوص، ولا يقيس على أحد النصين قياساً يعارض النص الآخر، كما يفعل من رأه يصنع ذلك، حيث يقيس على أحد النصين، ثم يستثنى موضع الاستحسان، إما لنص أو غيره، والقياس عنده يوجب العلة الصحيحة، فيقتض العلة التي يأتي صحتها مع تساويها في معانيها، وهذا من الشافعي يبين أنه يوجب طرق العلة الصحيحة، وأن انتقاضها مع تساويها في معانيها يوجب فسادها، فهو ينكر الاستحسان من غير دليل، وهذا مذنب أحمد، انظر لزماً: «العدة» (٥/١٦٠٥) للقياسي أبي يعلى، «قاعدة في الاستحسان» لابن تيمية (ص ٥٠ - ٥١، ٨٩)، «التمهيد» (٤/٨٩) للكلوذاني.

(١) انظر: «التلخيص» (٣/٣٠٨ - ٣١٥)، «المنخول» (٤/٣٧٤)، «تفسير الرصولة» (٦/١٣٥ - ١٤٣)، «المحصول» (٢/٥٥٩)، «الحاصل» (٣/١٠٠٨)، «الإحكام» (٤/١٥٦) للأندلسي، «المقد على مختصر ابن العاجب» (٢/٢٨٨)، «الإبهاج» (٦/٢٦٥٩ - ٢٦٧١)، «المستصفى» (١/٢٧٤)، «البحر المحيط» (٦/٨٧ - ٩٨).

(٢) لابن حزم «الرد على الطحاوي في الاستحسان»، ذكره له الفيروزآبادي في «البلغة» (ص ١٤٧)، وقال الزركشي في: «البحر المحيط» (٦/٨٨): «ومن أنكروا الاستحسان من الحنفية الطحاوي، حكاة ابن حزم»، ومع هذا فلا ينحزم في كتابه «الإعراء» (٢/٧٨٢) كلمة وحشة نيز فيها الطحاوي بما لو أمسك عنها كان خيراً له، والله الموفق والمسد.

(٣) في (ب): «وجهاً مصححاً».

(٤) تعددت عبارات العلماء في تعريف الاستحسان، والقبول والرد متوقف على تحرير المعنى والمحد، =

يقولون: القياس في هذه المسألة كذا، ولكننا نتركه ونستحسن وجه كذا؛ فأخبروا أن الاستحسان ليس هو<sup>(١)</sup> عندهم القياس اليت، بل هو غيره؛ فبطل قول هؤلاء، والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد رحمه الله:<sup>(٢)</sup>

٢٤٩ - واعلم أن القائلين بالاستحسان والقائلين بنرجيع أحد القياسين على الآخر إذا تعارضا واجتذب الحكم أصلاً<sup>(٣)</sup>، فيقضون بالذي هو أقوى شبيهاً، وبأن يشبه أحد الأصلين من وجهين، ويشبه الآخر من وجه واحد، وقد ظهر على قولهم هذا إبطال القياس؛ وذلك أن الحق لا يُعارضه حق آخر، فإذا تركوا قياساً حقاً يدينون به، فقد أبطلوه، ولو كان القياس حقاً لم يجر تركه أصلاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد رحمه الله:<sup>(٥)</sup>

٢٥٠ - فإن قالوا: إنكم تتركون حديثاً لحديث، وآية لآية، وحديثاً لآية، وآية لحديث.

قال الغزالي في المستصفى (١/٢٧٤): «ورد الشيء قبل فهمه معال»، وحاولنا فيما سبق أن نحرر محل النزاع، وأن نضيئه، وأن نبرهن أن الذي قرره ابن حزم من معنى للاستحسان - وهو قوله في فقرة (١٢) من هذا الكتاب: «هو أن يقتضي بما يراه حسناً فقط» وقوله كما في التعليق هناك: «هو ما اشتهت النفس ووافقه، كان خطأ أو صواباً» - مما تتضاهر أصول الشريعة على إسقاطه، وإخراجه من دائرتها، ومن هذا الذي وصل إلى رتبة أن ما تشبهه نفسه أصبح له قليلاً<sup>(٦)</sup>، وأن ما خطره له من معال أصبح مسلماً بمجرد أن عقله استحسن ذلك، وإن عجز لسانه عن بيانه، وهذا يقتض لأصحاب الأمراء باباً يخرجون به إلى ما يشاؤون من الابتعاد في الدين والميث بأحكامه.

وانظر للحنفية والاستحسان: «فتح الغفار شرح المنار» (٣/٣٠)، «أصول الرعي» (٢/٢٠٤)، «كشف الأسرار» (٤/٣)، «فوائذ الرحموت» (٢/٣٢)، «تيسير التحرير» (٤/٧٨)، «الفوائد والفروابط المستخلصة من التحرير» (٢٠٥)، «رد المنار» (١/٣١٩).

(١) سقط من (ب). (٢) في (ب): «أصلاً».

(٣) هم تارة يتكرون صحة القياس الذي خالفوه لأجل الاستحسان، وتارة يتكرون مخالفة القياس الصحيح لأجل ما يقرهون من الاستحسان الذي ليس بدليل شرعي. وتارة يتكرون صحة الاثنين، فلا يكون القياس صحيحاً، ولا يكون ما خالفوه لأجله صحيحاً، بل كلا الحجتين ضعيفة، وإنكار هذا كثير في كلام هؤلاء، قاله ابن تيمية في قاعدة في الاستحسان (٨٩).

(٤) سقط من (ب).

قلنا: نعم على وجه النسخ فقط، إِنَّ هذه النصوص يدخل فيها نسخ بعضها لبعض، ولا يدخل في القياس نسخ.

## ٧ - إبطال التَّقْلِيدِ

٢٥١ - وَأَمَّا التَّقْلِيدُ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ يَكْفِي [فِي إِطْلَاقِهِ]<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِهِ مُقَرَّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنَ الْحَنَفِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ مُقَرَّرَةٌ بِأَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يَحِلُّ، وَكُلُّهُمْ يَدْرِي يَقِينًا: أَنَّهُ مَقْلَدٌ لِصَاحِبِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُقَارِقُ قَوْلَهُ، وَقَوْلُهُ لَا يَتَرَجَّعُ، وَلَأنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا بَلَغَهُ عَنْ مَنْ سَمِعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ صِفَةُ التَّقْلِيدِ الَّذِي لَا تَقْلِيدَ فِي الْأَرْضِ غَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

٢٥٢ - وَالْعَجَبُ أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ فِي الْعَالَمِ، فَإِنَّهَا تَعْتَقِدُ أَنَّهَا عَلَى حَقٍّ إِلَّا الْمُقْلَدِينَ مِمَّنْ ذَكَرْنَا، فَإِنَّهُمْ يَقَرُّونَ بِبُطْلَانِ التَّقْلِيدِ، ثُمَّ يَدِينُونَ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُمْ مُعْتَرِفُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَدِينُونَ بِالْبَاطِلِ. وَهَذَا<sup>(٤)</sup> عَجَبٌ مَا مِثْلُهُ عَجَبٌ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُلْأَنِ وَمِنَ الْبَلَاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سبق تعريفه في قراء رقم (١٥). (٢) سقط من (ب).

(٣) توسع ابن القيم في «الإعلام» (٤٨٣/٣ - ٤٨٤) في هذا المقام، فقال على لسان أصحاب حجج المانعين من التقليد: «عجبا لكم معشر المقلدين الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله ولا معدودين في زمرة أهله، كيف أبطلتم مدعيتكم بنفس دليلكم؟ فما للمقلد وما للاستدلال؟ وأين منصب المقلد من منصب المُستدل؟ وهل ما ذكرتم من الألفة إلا نيايا استعرتوها من صاحب الحجة فتجعلتم بها بين الناس؟ وكنتم في ذلك متشبهين بما لم تطعموا، تاطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تؤمنوا؟ وذلك ثوب زور لبستموه، ومنصب لستم من أهله غصبتموه، فأخبرونا: هل صرتم إلى التقليد لنيل قادركم إليه، ويرهان ذلكم عليه، فنزلتم به من الاستدلال أقرب منزل، وكنتم به عن التقليد بمنزل، أو سلكتم سبيله اتفاقا وبحثا عن غير دليل؟ وليس إلى خروجكم عن أحد هذين المقيمين سبيل، وأيهما كان فهو بفساد مذهب التقليد حاكمكم، والرجوع إلى مذهب الحجة منه لازم، ونحن إن خاطبناكم بلسان الحجة قلتم: لستنا من أهل هذه السبيل، وإن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما أقمتموه من الدليل».

(٤) في (ب): «هذا».

(٥) قال ابن القيم عن (المقلدين) في «الإعلام» على إثر كلامه في الهامش السابق: «والعجب أن كل طائفة من الطوائف، وكل أمة من الأمم تدعي أنها على حق، حاشا لفرقة التقليد فإنهم لا يدعون ذلك، ولو -

٢٥٣ - وأيضاً؛ فإنهم مُتَّجِمُونَ معنا على أَنَّ عصر الصحابة لم يكن واحداً منهم فما فوقه يُقَلَّدُ صاحباً أكبر منه. ومعنى هذا التَّقْلِيدُ أَنْ يَأْخُذَ قَوْلَهُ كُلَّهُ، وَأَنَّ جميع عصر الصحابة لم يكن فيهم واحدٌ مقلِّدٌ أحداً هذا التَّقْلِيدُ، ولا تابعاً يُقَلَّدُ صاحباً كذلك، ولا تابعاً يُقَلَّدُ تابعاً أكبر منه، فيأخذ بقوله كُلَّهُ، فصَحَّ بَقِيَّتُهُ أَنَّ هؤلاء المقلِّدين لأبي حنيفة ومالك والشافعي الذين لا يخالفون مَنْ قَلَّدُوهُ منهم قد خالفوا الإجماع من الأُمَّة كُلِّهَا بَيِّقِينَ<sup>(١)</sup>، وهذا عَظِيمٌ جَدًّا، وإنما حدثت هذه البدعة في القرن الرابع، فصَحَّ أَنَّهَا بَدْعَةٌ سُوءٌ<sup>(٢)</sup>، وحادثٌ في الدِّينِ، وكل بدعة ضلالة.

• ادعوه لكانوا مُبْطِلِينَ، فإنهم شاعروا على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليل قادم إليهم، ويريدون دَلِيلَهم عليه، وإنما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا العالي من العاقل.

وأعجب من هذا أَنَّ أئمتهم نهَوْهم عن تقليد من بعدهم وخالفوهم، وقالوا: نحن على مذاهبهم، وقد دانوا بخلافهم في أصل المذهب الذي بنوا عليه، فإنهم بنوا على الحق، ونهوا عن التقليد، وأوصروهم إذا ظهر الدليل أَنَّ يتركوا أقوالهم ويتبعوه، فخالفوهم في ذلك كله، وقالوا: نحن من أتباعهم، تلك أمانيهم، وما أتباعهم إلا من سلك سبيلهم، وافتنى آثارهم في أصولهم وفروعهم.

وأعجب من هذا أَنَّهُمْ مُصَرِّحُونَ في كتبهم بطلان التقليد وتحريمه، وأنه لا يحل القول به في دين الله، ولو اشترط الإمام على المحاكم أَن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح العولية وأبطل الشرط. وكذلك الممتني يحرم عليه الإفتاء بما لا يعلم صحته بائناً الناس، والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده؛ إذ طريق ذلك مسلوقة عليه، ثم كُلُّ مَنْ يَعْرِفُ من نفسه أَنَّهُ مقلِّدٌ لمتبوعه لا يفارق قوله، ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره، وهذا من أعجب المعجب.

(١) قارن ما هنا في «إسلام الموقنين» (٣/ ٤٨٤ - ٤٨٥، بتحقيقي).

(٢) فصل ابن حزم في «الدِّرة» (ص ١٨٦) كون ذلك بدعة، فقال ما نصه: «ولا يحل لأحد أن يُقَلَّدَ أحداً لا حياً ولا ميتاً، ولا أن يتبع أحداً من دون رسول الله ﷺ لا قديماً ولا حديثاً، ومن التزم بطاعة إنسان بعينه بعد رسول الله ﷺ كان قاتلاً بالباطل ومخالفاً لما عليه جماعة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بلا خلاف من أحد منهم، وما كان في الأعمار الثلاثة واحد لما فوّه أخذ قول إنسان فوقه قصره كله واعتداه بأسره والنسب إليه، فهذه بدعة خالف الإجماع التام صاحبها، اهـ.

وفي أوائل (الجزء الثاني عشر) من «جامع المعيار» (ص ٣٢) أَنَّ الشيوخ يقولون: «أصبح الإجماعات إجماعات ابن حزم»، اهـ.



بِفَضِيلَةِ مَنْ دُونَ الصَّحَابَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَنْ هُمْ أَعْلَى مِمَّنْ ذَكَرْنَا قَرْنًا إِلَّا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ فَقَطْ، لَا عِنْدَ اللَّهِ، لِأَنَّ هَذَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَصِّ<sup>(١)</sup>. ونقول - كما قدَّمنا -: قرن

(١) قال المحقق في «الرسالة الباهرة» (ص ٣٩): «ومن قطع بغير نصٍّ على أنَّ قَلَانًا أَجَلُ عَدِّهِ مِنَ

فَلَا فِئَةٍ، فَهُوَ فَاسِقٌ كَاذِبٌ عَلَى اللَّهِ - عز وجل - عَظِيمُ الْجُزْمِ، مَلْعُونٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا أَنتَ نَفْسٌ عَلَى أَفْئِدَةٍ﴾ (صود: ١٨)، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَمَّةِ كُلِّهَا فِي أَنَّ الْكَاذِبَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ، وَالْقَاتِلَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ خَالِمٍ، فَهُوَ مَلْعُونٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَقَالَ (ص ٣٩ - ٤٠): «وكذلك الغفل، إنما

هو لمن أمرنا الله عز وجل أن نعظمه أكثر من تعظيمنا لغيره، أو من كان أعلى درجة في الجنة من

نظيره، ولا معنى للفضل أصلاً، غيرُ هذا، فمن ادَّعى أنه يدري أي هؤلاء القوم أعلى درجة في الجنة

فهو فاسق كاذبٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وقد كان في القرن الثاني، والثالث، فساقٌ ومتأخرون في الفضل

حتى بعضهم بلا شك، وإنما الفضل فيهما عَلَى الْغَلْبِ، لَا إِلَى إِنْسَانٍ بَيْنَهُ مِنْهُمَا الْبَتَّةَ، وَلَا جَاءَ أَيْضاً

نَصٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ بِالْأَمْرِ لَنَا بِتَعْظِيمِ بَعْضِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ تَعْظِيمِ الْآخَرِينَ، بَلْ هُمْ

عُلَمَاءُ مِنْ جِسْمَةِ الْعُلَمَاءِ غَيْرِهِمْ، لَهُمْ مَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ، فَسَقَطَ سَوَالُهُمْ بِمَنْ أَفْضَلُ وَمَنْ أَجَلُّ؟»

وَقَالَ مُقَارِنًا بَيْنَ الْأَمَّةِ الْمَتَّبِعِينَ فِي الْوَرَعِ: «وَأَمَّا الْوَرَعُ فَهُوَ اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ، وَلَقَدْ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ

وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ مِنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ فِي الْغَايَةِ الْقَصْوَى. وَأَمَّا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، فَكَانَا يَأْخُذَانِ مِنَ الْأَمْرَاءِ،

وَيُؤَيِّدُ نِيَّتَهُمَا وَاسْتِعْمَالَهُمَا وَأَثَرُهُمَا. وَمَا فِي ذَلِكَ أَصُوبٌ مِمَّنْ تَرَكُوا الْأَخْذَ مِنْهُمْ، وَمَا يَقْدَحُ هَذَا حَتَّى

فِي وَرَعِهِمَا أَصْلًا، وَلَقَدْ كَانُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي غَايَةِ الْوَرَعِ.

وَأَمَّا الْقَطْعُ بِأَنَّهُمْ أَوْرَعُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَفِيذٌ لَا يَسْتَجِيزُ الْقَطْعُ بِهِ إِلَّا فَاسِقٌ وَأَوْرَعُهُمْ فِي ظَاهِرِ أَمْرِهِمْ

فِي الْفِتْيَانِ مَنْ كَانَ أَشَدَّهُمْ تَوَقُّعًا لِمُخَالَفَةِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا صَحَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبْعَدُهُمْ مِنَ الْقَطْعِ

بِرَأْيِهِ، هَذَا أَمْرٌ يَحْلُمُهُ كُلُّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ ضَرُورَةً، مَنْ جَاعِلٌ أَوْ حَالِمٌ، إِلَّا مَنْ غَلَطَ حَقْلَهُ وَكَابَّرَ حَسَنَةً

ثُمَّ قَالَ مَقْرُوءًا: «وَأَمَّا أَهْلُهُمْ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مَعْنَى الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْعَرَفِ مِنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَذَكَرَهُ لِمَا

عِنْدَ مَنَّهُ، وَثَبَاتُهُ فِي أَصُولِ ذَلِكَ الْعِلْمِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ أَكْثَرُ مِمَّا عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَالَّذِي

كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ السَّنَنِ فَهُوَ مَعْرُوفٌ مُحَدَّرٌ وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا، وَإِنَّمَا أَكْثَرُ مَعَوْلُهُ عَلَى قِيَاسِهِ، وَرَأْيِهِ

وَاسْتِحْسَانِهِ، كَمَا يُرْوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: عَلِمْنَا هَذَا رَأْيَ فَعَمَّنْ أَنَّى يَخِيرُ مَنَّهُ، أَخْلَفَانَهُ.

وَأَمَّا الَّذِي عِنْدَ مَالِكٍ فَهُوَ كُلُّهُ فِي «مَوْثِقَةٍ»، قَدْ جَمَعَهُ، وَشَيْءٌ يَسِيرٌ قَدْ جَمَعَهُ الرِّوَاةُ عَنْهُ مِمَّا لَيْسَ فِي

«الْمَوْطَأِ»، وَذَلِكَ جِزْمٌ صَغِيرٌ، قَدْ حُصِّلَ كُلُّ ذَلِكَ وَفُصِّلَ، وَلَا يَسَعُ أَحَدًا أَنْ يَطَّيَّنَ بِهِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ

فَكَيْفَهُ، وَأَحَادِيثُ صَحَّاحٍ فَجَعَلَهَا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَوَى كَذِبَ اللَّهِ يَقُولُ الَّذِينَ أُوْتُوا

الْكِتَابَ كَتِبَتْ إِلَيْهِمْ وَلَا تَكْفُرُونَ تَقْبَلُوهُ رِوَاةٌ مُتَوَرِّجَةٌ﴾ (آل عمران: ١٨٧)، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَوَى كَذِبَ

اللَّهِ يَقُولُ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ كَتِبَتْ إِلَيْهِمْ وَلَا تَكْفُرُونَ تَقْبَلُوهُ رِوَاةٌ مُتَوَرِّجَةٌ﴾ (يُونُس: ٦٤) وَكَتَبُوا مَا تَرَكَ

مِنَ الْكِتَابِ وَالَّذِينَ أُولَئِكَ يَتْلُونَ فِي الْكِتَابِ أَوَّلَهُمْ يُحْسِنُ اللَّهُ وَتِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ لِقَوْمٍ يُدْعُونَ (١٥٩ - ١٦٠). قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَقَدْ أَسَاءَ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ جَنًّا مِمَّنْ ادَّعى أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالسَّنَنِ غَيْرُ مَا رَوَاهُ لِلنَّاسِ وَغَيْرِ

مَا يُلْقِيهِ إِلَيْهِمْ مِنْ رِوَايَاتِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَبْلُغُ أَلْفَ حَدِيثٍ وَمَتَّى حَبِثَ مِنْ مَرْسَلٍ وَمَعْنَدٍ.



التابعين غير من الذي بعده، وذلك فيمن دون الصحابة.

٢٥٥ - فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّ مَالِكاً وَأَبَا حَنِيفَةَ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِي لَا يُتَّبَعُونَ فِي خِلَافِ هَؤُلَاءِ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ وَجَدُوا مَا هُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ فِيمَا خَالَفُوهُ فِيهِ، لَمْ يَخَالَفُوهُ.

قِيلَ لَهُمْ: إِذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي عَلَى عِلْمِ خَفِيِّ عَلَى<sup>(٢)</sup> عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَهَاشِمَةَ وَابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أُمَّةٍ التَّابِعِينَ مَا جَوَّزُوا بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَكُنْ أَنْ نَقَعَ نَحْنُ وَغَيْرُنَا بَعْدُ عَلَى عِلْمٍ مِنَ السَّنَنِ لَمْ يَعْرِفْهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَلَا مَالِكٌ وَلَا الشَّافِعِي<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَنَا أَقْرَبُ مِنَ النِّسْبَةِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ [هَؤُلَاءِ] وَأُولَئِكَ<sup>(٥)</sup>، وَلَئِنْ وَسَّائِرَ إِخْوَانِنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَرَجُو لَنَا وَلَهُمْ، وَنَخُوفُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ، لَا<sup>(٦)</sup> نَقْطَعُ لَنَا وَلَا لَهُمْ بِعَصْمَةٍ فِي الدُّنْيَا، وَلَا<sup>(٧)</sup> بِنَجَاةٍ فِي الْآخِرَةِ<sup>(٨)</sup>. وَأَمَّا مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ،

وَأَمَّا الشَّافِعِي وَرَحِمَهُ اللَّهُ فَكَانَ عِنْدَهُ مَوْطَأٌ مَالِكٌ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَحَدَّثَ كَثِيرٌ عَنْ سَيِّانِ بْنِ هَيْبَةَ، وَهَذَا كَانَ أَهْلِي مَا عِنْدَهُ، وَأَوْتَقَ مَا لَدَيْهِ، وَخَلَطَ إِلَى ذَلِكَ مَا لَوْ تَرَكَهَ كَانَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الرَّوَاةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَحْيَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَكَانَ مَقْدَارُهُ فِي جَمْعِ السَّنَنِ وَضَبْطِهَا وَالْوُقُوفِ عَلَى ذِكْرِهَا الْمَقْدَارَ الْمَشْهُورَ الَّذِي لَا يَجْهَلُهُ إِلَّا جَاهِلٌ لَا يَسْتَعْبَهُ، فِي أَهْلِ الْعِلْمِ فَهُوَ أَحْلَمُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا، وَأَضْبَطُ وَأَشَدَّ امْتِرَاقًا عَلَى السَّنَنِ الَّتِي فِي الْعِلْمِ وَبَيَانِ الْقُرْآنِ.

وَأَمَّا دَاوُدُ فَكَانَ وَاسِعَ الرَّوَاةِ جِدًّا، جَامِعًا لِلْسَّنَنِ غَايَةَ الْجَمْعِ، ضَابِطًا لَهَا نِهَایَةَ الضَّبْطِ. وَفَدَّ ذَكَرْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ جَمَعَ مِنَ السَّنَنِ الصَّحَاحَ أَكْثَرَ مِمَّا جَمَعَ غَيْرُهُ، وَمِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ سِوَاهُ، وَضَبْطُ ذَلِكَ بِذِكْرِهِ وَفَهْمِهِ، فَهُوَ أَحْلَمُ بِلَا شَكٍّ بِيَرْهَانِ عُسْرَةٍ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى مُعَارَضَتِهِ لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ هَذَا هُوَ سَعْيُ الْعِلْمِ لَا سِوَاهُ.

(١) فِي (ب): فَلَمَّا كَانَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَنْ».

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (ب): «فَأَجُوزُوا اللَّهُ» وَلَا مَعْنَى لَهُ.

(٤) فِي (ب): «وَالشَّافِعِي». (٥) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٦) تَارَنَ بِمَا فِي «الْإِعْلَامِ» (٢/٤٨٦). (٧) فِي (ب): «وَلَا».

(٨) فِي الْمَكْتَبَةِ الْقَاهِرَةِ ضَمِنَ مَجْمُوعُ ٧٨ (ق ١٨٤ - ١٨٦) بِخَطِّ مُؤَلِّفِهِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ (ت ٦٠٠هـ): «فَتَرَى لَهُ بَأْسَهُ لَا يَجُوزُ الْقَطْعُ بِالْجَنَةِ لِأُمَّةٍ الْأَرْبَعَةِ».



فمقطوع لهم بالجنة والنجاة في الآخرة، فمعلوم متيقن أنهم شاهدوا الحقيقة من أحكام رسول الله ﷺ.

٢٥٦ - وأيضاً، فيقال لهم: أي عصر كان أفضل؟ العصر الذي أفتى فيه أبو حنيفة، وكان موجوداً أم العصر الذي قبله؟ فإن قالوا: عصر أبي حنيفة ومالك والشافعي. خالفوا النبي ﷺ يميناً بلا نزاع، ولهم حالتي<sup>(١)</sup> خصم يعلمون ورودهم<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup>. وإن قالوا: بل العصر الذي قبل عصرهم. قيل لهم: فعلى أي شيء كان الناس من قبل ولادة أبي حنيفة ومالك والشافعي؟ نعم، وقبل أن يولد آباؤهم؟ أعلى هدى واستقامة في دينهم وفناؤهم أم على ضلالٍ واغتراج في ذلك؟ فإن قالوا: على ضلالٍ؛ كنوا أحق به بإجماع الأمة، وشهدوا [أن هؤلاء]<sup>(٤)</sup> أنزوا بالهدى بعد الضلال؛ وهذا كُفْرٌ ممن قاله. وإن قالوا: بل على هدى من اتباع السنن والقرآن؛ صدقوا، ولزمهم اتباع ما قد صح الإجماع منهم ومتأ<sup>(٥)</sup> بأنه هدى، وترك ما خالف ذلك الهدى، ولا بد<sup>(٦)</sup>.

٢٥٧ - فإن قال قائل من مُقلدي [كل واحد من]<sup>(٧)</sup> هؤلاء الفقهاء: إن صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى عليه السلف، قلنا لهم - وبالله تعالى<sup>(٨)</sup> التوفيق -: تمام هذا القول: وضل كل من سواه من الأئمة الذين إن لم يكونوا فوقهم ليسوا دونهم؛ كالليث، والثوري، وشعبة، والأوزاعي، وأبي إسحاق الفزاري، وابن المبارك، ويحيى القسّان، وابن مهدي وغيرهم؛ فإن هؤلاء وسائر الأئمة<sup>(٩)</sup> المحدثين، لم يقلد قط أحداً<sup>(١٠)</sup> منهم نظيره، ولا من فوقه من التابعين التقليد الذي قدّمنا، ولا من أئمة المحدثين من قلّد أباً حنيفة ومالكاً<sup>(١١)</sup> والشافعي.

(١) في (ب): «حيث».

(٢) الظاهر أن المراد محمد ﷺ الذي خالفوا حكمه، فيكون خصمهم يوم القيامة.

(٣) سقط من (ب).

(٤) وقعت مكررة في (ب).

(٥) في (ب): «فنا ونهم».

(٦) قارن بما في «إعلام الموقعين» (٣/٤٨٨).

(٧) في (ب): «أحد».

(٨) في (ب): «ومالك».

وإن قالوا: كلهم على هدى أسخطوا أتباع صاحبهم خاصة، ووقعوا في ضلال آخر من تصويب المخالفين<sup>(١)</sup>.

٢٥٨ - وأيضاً، فإن هؤلاء الفقهاء الثلاثة قد نهوا عن تقليدهم، فقد تحققوا في الخلاف حتى إنهم خالفوا من قلده في أن لا يقلدوه، ولبنهم قلدهم في عدم تقليدهم؛ إذ بذلك أمروهم، وهذا فاحش جداً وتناقض قبيح. ونحن - والحالة هذه - أولى بهم منهم<sup>(٢)</sup>.

٢٥٩ - وأيضاً؛ فنسألهم: أتوقنون غداً في عرصة القيامة بأنكم<sup>(٣)</sup> آيئون وأن الله تعالى<sup>(٤)</sup> سائلكم عن ما قضيتم به في دعاء عباده<sup>(٥)</sup> وأموالهم وأبشارهم<sup>(٦)</sup> وفروجهم، [وعن ما أفقيتم]<sup>(٧)</sup> به في دينه محللين ومحرمين شارعين، وعمّا دنتم<sup>(٨)</sup> به ربكم أم لستم مؤقنين بذلك<sup>(٩)</sup>؟

فإن قالوا: لست مؤقنين بذلك؛ كفرنا، وهم لا يقولونه - إن شاء الله تعالى - وإن قالوا: بل نحن مؤقنون بكل ذلك، وهو قولهم - إن شاء الله تعالى -؛ قلنا لهم: فأعِدُّوا الجواب [وانظروا إذا]<sup>(١٠)</sup> يقول لكم من قلدتموه: ألم أنهكم عن ما جثم به<sup>(١١)</sup> من تقليدي لبكم ما قلدتموني، وإذ<sup>(١٢)</sup> يقال لكم: ما شرعتم في ديني؟ فلتقل الطائفة الأولى: شرعنا دينك يا رب، وحللنا وحرّمنا وأبَحْنَا بما في كتاب<sup>(١٣)</sup> «الأصل»<sup>(١٤)</sup> لمحمد بن الحسن، الذي رواه عن أبي يوسف وأبي حنيفة من رأي واختيار، مع أننا قد نهينا عن ذلك. وتقول الطائفة الثانية: عملنا بما في

(١) قارن بما في «إعلام الموقعين» (٣/٤٨٧ - ٤٨٨).

(٢) قارن بما في «إعلام الموقعين» (٣/٤٨٨) وما تقدم من كلام ابن القيم في التعليل على آخر فقرة (٢٥٢).

(٣) سقط من (ب). (٤) غير واضحة في (ب).

(٥) في (ب): «دعاء الله». (٦) بدلها في (ب): «فوسألهم».

(٧) بدلها في (ب): «وما أنتمم». (٨) في (ب): «أنتم».

(٩) وقعت مكررة في (ب). (١٠) في (ب): «إنّا».

(١١) في (ب): «الأوحيات مع كتاب».

(١٢) هو مطبوع في (٥) سجلات، بتحقيق أبي الوفا الأصفهاني.

«المدونة»<sup>(١)</sup> من رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك من رأي واختيار، مع أَنَا قد نُهِنَا عن ذلك.

وتقول الطائفة الثالثة: عملنا بما وجدنا في «الأم»<sup>(٢)</sup> مما رواه الربيع عن الشافعي من قياس واجتهاد، مع أَنَا نُهِنَا عن ذلك»<sup>(٣)</sup>.

فهل يصح في عقل غير مدخول أَن مَنْ قَعَلَ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ<sup>(٤)</sup> الله تعالى [ولا رسوله]<sup>(٥)</sup> ولا صَحَّ<sup>(٦)</sup> عليه إجماع، بل ولا أمره<sup>(٧)</sup> به صاحبه الذي قلده دينه، بل نهاه عنه، فلم يُنْتَهَ، بل عمل به صاحبي، فلا جواب لديه قطعاً ولا ملجأ له غير التذمة، ونعوذ بالله منها في ذلك الموقف المهل<sup>(٨)</sup>. ثم نسألهم: هل حملتم بما أمركم الله تعالى<sup>(٩)</sup> به ورسوله ﷺ، أم بما لم يأمركم به الله تعالى ولا رسوله ﷺ<sup>(١٠)</sup>؟ ولا أمركم به<sup>(١١)</sup> أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي؟ فَإِنْ قَالُوا: فعلنا من ذلك ما أمرنا الله تعالى<sup>(١٢)</sup> به<sup>(١٣)</sup> ورسوله ﷺ، كذبوا عياناً، وهم يعلمون هذا، ولم يخف ذلك على أحد يسمعه بما قدمنا آنفاً، وهم لا يقولون هذا. وَإِنْ قَالُوا: بل<sup>(١٤)</sup> فعلنا من ذلك<sup>(١٥)</sup> بما<sup>(١٦)</sup> لم يأمرنا<sup>(١٧)</sup> به الله تعالى ولا رسوله، صدقوا،

(١) طبع أكثر من مرة، وللعلماء جهود كثيرة عليه، طبع منها تهذيب المدونة للبراذعي، ومناجم التحصيل ونساج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها لعلي بن سعيد الرجراجي، والتوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة للقاسم بن خلف الطوطشي (ت ٣٧٨هـ).

(٢) طبع أكثر من مرة، وللبيهقي تخريج لأحاديثه، بقيت قطعة بسيرة جداً منه.

(٣) سقط من (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب): «أمر».

(٦) في (ب): «يصح».

(٧) قارن بما في «الإعلام» (٣/ ٤٨٨ - ٤٨٩) - وسأني كلامه قريباً - وللمصنف في كتبه ورسائله وفتاات مع

خصوصه تدلل - والله حسيبه - على صدقه، ومثانة تعنته، واعتباره للحساب والوقوف بين يدي الله تعالى،

فها هو في آخر رسالته في الرد على الهانف من يذهب (١٢٧/٣) يقول في المعنى واللباق نفسه:

«لكن إن مث أنت، فتقدم - والله - على رب خالفت كتاباً، وعلى نبي أغرتت أوامره بظهوره، وأطعت

غيره دونه، فأجذ المسألة جواباً، وللبلاد جلباباً، وشردت نعلم».

(٨) في (ب): «مما».

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) في (ب): «بأمر».

واعترفوا بعظميَّة لا<sup>(١)</sup> ندرى كيف تسمح بفعلها أو بقولها نفس مؤمن لا سيما وقد بلغتهم التَّذَارُةُ والسُّنَنُ، وقامت عليهم الحجَّةُ مَنْ قلدوهم في الدِّينِ.

٢٦٠ - وأيضاً، فإنَّ هذه الطوائف كلَّها مُقَرَّرةٌ بأنَّ عيسى ابن مريم سينزل ويحكم في الأرض، فنحن نسألهم: بأيُّ شيء يحكم في الأرض رسولُ الله ﷺ وكلمته وروحه وعبدُه إذا نزل، أيرأي أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> من رواية محمد<sup>(٣)</sup> بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة، أم برواية ابن القاسم عن مالك، أم برواية الرُّبِيع عن الشَّافعي، لقد أعاد الله رسوله وروحه وعبدَه من هذه الجُرَّة التي لا يجترئها<sup>(٤)</sup> مسلم<sup>(٥)</sup>.

وإنَّ قالوا: بل يحكم بما أوحى إلى أخيه محمد ﷺ صدقوا - وهذا هو قولنا. وما صحَّ من رواية مَنْ قَدَّمنا عن مَنْ ذكّرنا عن النبي ﷺ - أقروا بالحقِّ، وأعلنوا بإبطال الرّأي والاختيار والقياس جُملة، أو تقدّموا على القول بأنَّه يحكم بأرائهم واختيارهم وقياسهم، الذي لا يختلفون في أنه منه الباطل ومنه الحقُّ.

(١) في (ب): فبعض ما.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) استفاد ابن القيم في «الإعلام» (٣/ ٤٨٨ - ٤٨٩ - بتحقيق) من كلام ابن حزم هذا، وصاغه بأسلوب

فريق مجمع، فقال مخاطباً المعتزليين ما نص:

«هل أنتم موقنون بأنكم غداً موقوفون بين يدي الله، وتسالون عما قضيتم به في دماء عباده ودمارهم وأبشارهم وأموالهم، وما أفتيتم به في دينه محرمين ومحللين وموجبين؟ فمن قولهم: نحن موقوفون بذلك. فيقال لهم: فإذا سألكم: من أين قلتم ذلك فساداً جوابكم؟ فإن قلتم: أجوابنا إنا حلكم وحرّمنا ونقضنا بما في كتاب «الأصل» لمحمد بن الحسن بما رواه عن أبي حنيفة وأبي يوسف من رأي واختيار، وما في «المُؤَوَّنة» من رواية سمعون عن ابن القاسم من رأي واختيار، وما في «الأم» من رواية الربيع من رأي واختيار، وما في جوابات غير هؤلاء من رأي واختيار، وليتكم اقتصرتم على ذلك أو صعدتم إليه أو سبّتم همكم نحوه، بل نزلتم عن ذلك طبقات، فإذا سُئلتم: هل فعلتم ذلك من أمرٍ أم من رسولك؟ فماذا يكون جوابكم إذا؟ فإن أمكنكم حينئذٍ أن تقولوا: فعلنا ما أمرنا به وأمرنا به رسولك، فزُتُم وتخلصتم، وإن لم يمكنكم ذلك فلا بد أن تقولوا: لم تأمرنا بذلك ولا رسولك ولا أئمتنا ولا بد من أحد الجوابين، وكان قد وقار هذا الكلام بما تقدم في فقرة (٢٥٩) لتعلم

استفادة ابن القيم من كتابنا هذا.

وخصماؤهم يقولون: إن كل ما لم يكن في كتاب الله، فهو باطل؛ فيفتح لهم هذا أنه يحكم بما<sup>(١)</sup> فيه الباطل، ولا يقوُّ به مَنْ فيه رَمَقٌ.

٢٦١ - وبالجملَة؛ فليس للقوم رغبة غير تجويز وقت ما، وبلاغ إلى حين.

٢٦٢ - وأما نحن؟ فإن قالوا لنا: ما جوابكم إن سئلتكم عما سألتمونا عنه؟

قلنا - وبالله<sup>(٢)</sup> تعالى التوفيق -: جوابنا إن سألنا ربنا يوم القيامة أن نقول: يا ربنا إنا ديننا وحكمنا وأفتينا بما وجدنا في كتابك وكلامك، وبما صحَّ<sup>(٣)</sup> عندنا مما أوتيت به إلى رسولك، وبلغه إلينا، حسبما شرع لنا في كيفية قبول حال المبلغ من العدالة، وبما أجمعت عليه العلماء من أمة نبيك، حسبما وصل إلينا مما في طاقتنا ووسعنا، وإن ما لم نصل إليه فوق ذلك، فقد أسقطته عنا برحمتك وفضلك، لا إله إلا أنت، الرحمن الرحيم. فوالله - إن شاء الله تعالى - لننتخلصن<sup>(٤)</sup> - إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup> برحمته - أصبنا في الكل أم أخطأنا في البعض، فإننا لم نخطئ إلا في جانب ما أمرنا، فهو - إن شاء الله تعالى<sup>(٦)</sup> - مما حمله عنا؛ إذ لم يكلفنا تعالى إلا ذلك، لا ما سواه<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط من (ب). (٢) في (ب): «بالله».

(٣) في (ب): «انتخلص».

(٤) سقط من (ب). (٥) سقط من (ب).

(٥) استفاد ابن القيم في «الإعلام» (٤٨٩/٣ - ٤٩٠ - بتحقيق) من كلام ابن حزم هذا، فقال في معرض رده على المعتزليين: «إذا نزل عيسى ابن مريم إماماً عدلاً وحكماً مقسطاً، فبمذهب من يحكم؟ ويراي من يقضي؟ ومعلوم أنه لا يحكم ولا يقضي إلا بشرعية نبينا ﷺ التي شرعها الله لعباده؛ فذلك الذي يقضي به أحق، وأولى الناس به عيسى ابن مريم هو الذي أوجب عليهم أن تقضوا وتفتر به، ولا يحل لأحد أن يقضي ولا يفتر بشيء سواه البتة. فإن قلتم: نحن رأيتكم في هذا السؤال سواء، قيل: أجل، ولكن تفرق في الجواب فتقول: يا ربنا إنك لتعلم أنا لم نجعل أحداً من الناس هياراً على كلامك وكلام رسولك، ونرد ما تنازعنا فيه إليه ونسألكم إلى قوله وتقديم أقواله على كلامك وكلام رسولك وكلام أصحاب رسولك، وكان الخلق عندنا أهون أن نقسم كلامهم وآراءهم على وخيلك، بل آخينا بما وجدناه في كتابك، وبما وصل إلينا من سنة رسولك وبما أفنى به أصحاب نبيك، وإن عدلنا عن ذلك فخطأ منا لا عمد، ولم نتخذ من دونك ولا دون رسولك ولا المؤمنين وليجةً، ولم نفرق ديننا وتكون شيعاً، ولم نقطع أمرنا بيننا وبيننا، ورجعنا أئمتنا فتوة لنا، وسألت بيننا وبين رسولك في قلعهم ما بلغوه إلينا من رسولك فأتبعناهم في ذلك، وقلدناهم فيه، إذ أمرنا أنت وأمرنا رسولك بأن نسع -

٢٦٣ - فَإِنْ قَالُوا: لَا نَقْدِرُ عَلَى الْجَهْدِ؛ كَذَبُوا، وَيَكْذِبُهُمْ<sup>(١)</sup> مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنَ الْجَهْدِ فِي مَعْرِفَةِ مَقَاصِدِ أَهْلِ الدِّينِ قُلُودَهُمْ دِينَهُمْ، وَلَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النَّصُوصِ؛ لَا فُلِحُوا<sup>(٢)</sup>.

٢٦٤ - وَلَا يَعْجَزُ أَحَدٌ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، وَحُكْمِ رَسُولِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، فَإِذَا أُخْبِرَ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ صَحَّةِ السُّنَنِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ؛ لَزِمَهُ [ذَلِكَ]، فَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْحُكْمِ؛ لَزِمَهُ الْإِخْذُ بِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لَزِمَهُ<sup>(٣)</sup> الْإِنْقِيَادُ لِمَا بَلَغَهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَهُوَ الَّذِي كَلَّفَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَجْمِيعِ عِبَادِهِ؛ إِذْ قَالَ: ﴿أَتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْيَّةً قِيلًا مَا تَدْكُرُونَ﴾ (٤) (الْأَهْرَافُ: ٣).

٢٦٥ - وَإِنَّ هَذَا - وَاللَّهِ - لِأَسْهَلِ وَأَبْيَنَ مِنْ تَتَبُّعِ تِلْكَ الْأَقْوَالِ الْمَخْتَلِفَةِ الْمُتَنَاقِضَةِ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَقْوَالِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ الَّتِي لَا يُمْكِنُ يَخْلُصُ قَوْلٌ مِنْهَا - عَلَى الْأَغْلَبِ - مِنْ قَوْلِ آخَرٍ لِذَلِكَ الْقَائِلِ بِعَيْنِهِ، يُعَارِضُ هَذَا الْقَوْلَ<sup>(٦)</sup>.

٢٦٦ - وَأَيْضاً؛ فَإِنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الطَّوَائِفِ قَدْ أُنْزِلَتْ جَمِيعُ الصُّحَابَةِ أَوَّلَهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ، وَجَمِيعُ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، أَوَّلَهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ، وَجَمِيعُ عُلَمَاءِ

---

- مِنْهُمْ، وَتَقَبَّلَ مَا بَلَغَهُ عَنْكَ مِنْ رَسُولِكَ، فَسَمِعُوا لَكَ وَلِرَسُولِكَ وَمُطَاعَةً، وَلَمْ تَتَّخِذْهُمْ أَرِيَاباً تَتَّحَاكَمُ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، وَتَخَاصِمُ بِهَا، وَتَوَالِي وَتَعَادِي عَلَيْهِا، بَلْ عَرَضْنَا أَقْوَالَهُمْ عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَنِ رَسُولِكَ، فَمَا وَافَقَهُمَا قَبْلَنَا، وَمَا خَالَفَهُمَا عَرَضْنَا عَنْهُ وَتَرَكْنَاهُ، وَإِنْ كَانُوا أَهْلَ مَا بِكَ وَلِرَسُولِكَ، فَهِيَ وَافِقَةُ قَوْلِهِ قَوْلُ رَسُولِكَ كَانَ أَحْلَمَ مِنْهُمْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، فَهَذَا جَوَابُنَا، وَنَحْنُ نُنَاشِدُكَ اللَّهَ: هَلْ أَنْتُمْ كَذَلِكَ حَتَّى يُمْكِنَ لَكُمْ هَذَا الْجَوَابُ بَيْنَ يَدَيْ مَنْ لَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيْهِ، وَلَا يَرْجُو الْبَاطِلَ عَلَيْهِ؟

(١) فِي (ب): «وَكُلُّهُمْ».

(٢) قَارَنَ بِمَا فِي «الْإِحْلَافِ» (٣/ ٤٩٠ - ٤٩١)، فَإِنَّهُ نَهَى.

(٣) سَقَطَ مِنْ (ب). (٤) فِي (ب): «الْمُتَنَاقِضَةِ».

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْإِحْلَافِ» (٣/ ٤٩١) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ نَحْوَ مَا هُنَا الْمُصَنِّفُ: «فَعَجَباً كُلُّ الْمُجِبِّينَ لِمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ فِيمَا نَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْأَدْلَةَ مِنَ الْحَقِّ، وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهَا، وَاهْتَشَى أَنْ يَتَّبِعَهُ أَحَدٌ وَأَوَّلَى بِالضُّرُوبِ مِنْ عَمَلِهِ، وَلَمْ يَنْصَبِ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا وَاحِدًا».



الأمة، أولهم عن آخرهم، حاشى صاحبها وحده في نصاب من لا معنى لمراعاة أقوالهم، ولا وجه لمعرفة فتاويهم، ولا ينبغي أن يؤخذ بشيء من أقوالهم، ولا فائدة في الاشتغال بشيء من فقههم<sup>(١)</sup>، ولا يصلح شيء مما روي عنهم إلا ليرد علمهم إلى<sup>(٢)</sup> ما وافق أبا حنيفة عند الحنفيين، أو مالكا عند المالكيين، أو الشافعي عند الشافعيين؛ فمن أسوأ نداء على الصحابة والتابعين، وعلى جميع علماء المسلمين من الأمة أجمعين منهم؟ أو من أشد استخفافاً بحقوقهم، وأقل رعاية لواجبهم، وأعظم استهانة بهم؟ ممن لا يلتفت إلى قول أحد منهم، إلا إلى قول رجل واحد منهم من أوسطهم لا من عليهم<sup>(٣)</sup>.

نعم، حتى إنهم إن وجدوا آية من القرآن قد خالفها رأي صاحبهم، لم يأخذوا بها، وإذا وجدوا مرسلأ يوافق رأي صاحبهم، أخذوا به<sup>(٤)</sup>، وجعلوا ذلك

(١) في (ب) «فهمهم».

(٢) ما تقدم من أول هذه الفقرة في «إعلام المومنين» (٣/٤٩٠ - بتحقيق) مضمناً، وبعض العبارات تتطابق بالحرف، وساقه ابن القيم على السنة المحاربين للتقليد، ونقله تقي الدين الهلالي في سبيل الرشاد (٣/٤٤ - ٤٥ - بتحقيق)، وزاد عليه قوله: «قلت: قد صدر هذا الكلام من ابن القيم - رحمه الله تعالى - منذ ست مئة سنة ونصف وعشرين سنة والعلماء إذ فاك متوافرون والروضة أنف والمحرض ملآن، وأما الآن فقد بلغ السيل الزوى وريعت الأرياء بكل أري، فإنا لله وإنا إليه راجعون، والله المستعان، حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اهـ».

وفي (الجزء الأول) من «المدخل» لابن الحاج المالكي ما نصه: «ولو قلت لأحدهم مثلاً: السنة كذا وكذا، قابلتك بما لا يليق فيقول: كان شيخني يفعل كذا وكذا، وما هذا طريق شيخني، ويصدم بذلك السنة الواضحة، ولينهم وقفوا عند هذا الحد لو كان سافقاً، بل زادوا على ذلك الأمر المخوف، وهو ما يلغني ممن أتق به أن بعض من ينسب إلى العلم تكلم في مسألة ونقل فيها عن بعض شيوخه نقلاً ثاباً الشريعة، فقال له بعض من حضره: حديث النبي ﷺ يرد هذا، فقال له: حديث النبي ﷺ إنما يراد للبركة والسيرخ سم الفلين يخذى بهم، وهذا إن كان معتقداً لما قاله كان كافراً حلال الدم، وإن لم يعتقد فهو مرتكب لكبيرة عظيمة، يجب عليه أن يتوب منها مع الأدب الموجع، اهـ» وقارنه بما في «الصورم والأسنة» (ص ٢١٣ - ٢١٤).

(٤) في أول القسم الموجود من كتاب المصنف «الإهراب عن العيرة والالتباس الموجدوين في مذاهب أهل الرأي والقياس» أمثلة عديدة في احتجاج الحنفية بمرسل دون مرسل، وأشار إلى هذا في كثير من المراتن في «المحلى»، مثل (١٧/٨، ١٤٦، ١١/٥٠).



دينهم، فَإِنْ حُوطِبُوا فِي ذَلِكَ، قَالُوا: أَبَر حَنِيفَةٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَانُوا أَعْلَمَ بِهِتِ  
الْآيَةِ، أَوْ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَتًّا<sup>(١)</sup>، وَمَا تَرَكَ أَحَدُهُمْ هَذَا إِلَّا لِأَمْرِ أَطْلَعَ عَلَيْهِ، سِوَاهُ  
كَانَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَذْهَبُهُمْ فِي الْجَوَابِ أَبَدًا<sup>(٢)</sup>.

٢٦٧ - فَإِنْ زِيدَ عَلَيْهِمْ، وَهَنُوا<sup>(٣)</sup> عَنِ الْمُنَازَعَةِ، إِلَى التَّشْنِيعِ، وَيَقُولُونَ عِنْدَ  
الْقَوْلِ بِالْمَرْسَلِ الْمُرَافِقِ لِمُصَاحِبِهِمْ: نَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَهَمَّ كَاذِبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ وَجَدُوا  
مِثْلَ مَرْسَلٍ<sup>(٤)</sup> مِثْلَهُ قَدْ خَالَفَ رَأْيَ صَاحِبِهِمْ، أَطْرَحُوهَا كُلَّهَا. نَعَمْ، فَإِنْ<sup>(٥)</sup> وَجَدُوا  
فِي ذَلِكَ الْمَرْسَلِ نَفْسَهُ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِهِ حُكْمًا مُخَالَفًا لِرَأْيِ صَاحِبِهِمْ،  
تَرَكَوْا ذَلِكَ الْحُكْمَ. وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، إِلَّا مُؤَوَّنَةً عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ؛ فَظَهَرَ كَذِبُهُمْ فِي  
ادِّعَائِهِمْ الْإِخْذَ بِهِ. وَإِنْ وَجَدُوا حَدِيثًا صَحِيحًا مُوَافِقًا لِقَوْلِ صَاحِبِهِمْ، أَظْهَرُوا أَنَّهُمْ  
يَأْخُذُونَ بِهِ، وَهَمَّ كَاذِبُونَ فِي ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ وَجَدُوا أَلْفَ حَدِيثٍ مِثْلَهُ قَدْ خَالَفَ  
رَأْيَ صَاحِبِهِمْ رَفَضُوهَا كُلَّهَا، وَلَمْ يَأْخُذُوا مِنْهَا بِكَلِمَةٍ مِمَّا لَا يُوَافِقُ رَأْيَ مَنْ قَلَّدُوهُ  
دِينَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدُوا فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوا بِهِ حُكْمًا  
مُخَالَفًا لِرَأْيِ صَاحِبِهِمْ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ<sup>(٧)</sup>؛ كَفَعَلْنَاهُمْ فِي حَدِيثِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ<sup>(٨)</sup>.

(٢) قَارَنَ بِمَا فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (٤٩١/٣).

(١) فِي (ب): «مَتًّا».

(٤) فِي (ب): «مِثْلَ مَرْسَلَةٍ».

(٣) فِي (ب): «وَهَنُوا».

(٥) فِي (ب): «فَلَوْ».

(٦) قَارَنَ بِمَا فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ» (٤٩١/٣).

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ب).

(٨) جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ عِلَّةُ أَحَادِيثَ مِنْهَا: حَدِيثُ الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ، وَهُوَ فِي  
«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٥٥٨)، ٤٦٠، (١٣٣٧)، وَ«مُسْلِمٍ» (٩٥٦).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ حَرَمٍ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ الْأَحْنَافِ السُّنَنُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَحْنَافَ  
يُرُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ إِذَا غَابَ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ نَفْسِ الْمَيِّتِ وَتَلَاشِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّدَ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَ الصَّلَاةَ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، انْظُرْ لِمَذْهَبِهِمْ مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ (ص ٤٢)، «مِفْتَاحُ الصَّنَائِعِ» (١/  
٣١٥)، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» (٢٢٣/٢)، (٢٢٤).

ثُمَّ وَجَدْتُ ابْنَ حَرَمٍ يَقُولُ فِي «الْإِعْرَابِ» (الفصل العاشر: فِي تَنَاقُضِ الْحَنَفِيِّينَ فِي تَسْوِيهِهِمْ بِالْجَنَابِ  
اتِّبَاعِ الصَّاحِبِ، وَأَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ فِي ذَلِكَ الْقَوْلَ مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ  
وَتَعْلِيمِهِمْ ذَلِكَ وَتَشْنِيعِهِمْ بِهِ حَتَّى أَنَّهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ كَثِيرًا، فَبِذَا فِيهِ الْخِلَافُ مِنَ الصَّحَابَةِ =

وغير ذلك كثير. وإن وجدوا حديثاً ضعيفاً موافقاً لرأي صاحبهم؛ قوّروه وكابروا في صحته، فإن وجدوا في تلك الطريق نفسها أحاديث مخالفة لرأي صاحبهم صدّلوها كلّها، وتركوها، كفعلهم في رواية عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup>، وابن لهيعة<sup>(٢)</sup>

• موجود ثابت، ثم غالفوا قول المصاحب أو الطائفة من الصحابة، لا يعرف الرواة المتبحرون في روايات الآثار بذلك القول مخالفاً من الصحابة أصلاً، قال ما نصه: «وصح من علي وعائشة أم المؤمنين وقرظة بن كعب وابن عمر وطائفة من الصحابة الصلاة على القبر بعد أن صلي على ذلك السبت قبل دفته، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة، فخالقوهم».

(١) يرى ابن حزم أن رواية عمرو بن شعيب صحيحة، وهي ليست بمعجزة عنه، فقال عنها في غير موطن من «المحلى» - مثل (٢٤٤/٢) و(١٦٢/٣) و(١٦٩/٤) و(١٧٩/٤) و(١٨٨/٥) و(٣٠٩/٥) و(١٣٧/٥) و(٤٠٦/٥) و(٤٠٠/٥) - «لا تصح»، وكذا قال في «الإحكام» (٥٤/٥).

وانظر مناقشته في الاحتجاج بالصحيفة في: «المنهج الحلي» عند الإمام ابن حزم الأندلسي» (ص ٢٥٨ - ٢٦٣).

وأما في حجية رواية عمرو بن شعيب، فقال ابن القيم في «الإعلام» (١٨٤/٢): «وند احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بـ «صحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» ولا يعرف في أئمة الفتوى إلا من احتج إليها، أو احتج بها، وإنما عمن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى، كأبي حاتم البستي<sup>(٣)</sup> وابن حزم وغيرهما».

قلت: ليس كذلك؛ فالشافعي لم يحتج بها، فيما نقله عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٩٦/٧) وكذلك أيوب السخيتاني، نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٨/٦) والمُعَلِّي في «الشفاه» (٢٧٣/٣) وأبو تارود الجسستاني، كما في «السير» (١٦٩/٥) و«الميزان» (٢٦٤/٣)، وابن عسلي في «الكامل» (١٧٦٧/٥).

ولي كلمة من أفرد حجية هذه الصحيفة، والانتصار لصحتها في تعليقي على «الكافي في علوم الحديث» لأبي الحسن التبريزي، نشر الدار الأثرية، الأردن.

(٢) ضعفه ابن حزم في غير موطن من «المحلى»، مثل (٢٨٦/١) و(١١/٤) و(٨٠/٩) بل قال عنه فيه (٦/٨): «في غاية السقوط» وقال في (١٥٢/٨): «لا يخبر به»، وقال في (٢٢٧/٦): «مطرح» و«مالك» والحق أنه اغتلط، ورواية العبادة عنه صحيحة، مشأها غير واحد من العلماء، والحق بعضهم بهم جمعاً بسبب قيام الأدلة أو القرائن على روايتهم عنه قبل اختلاطه، مثل: قتية بن سعيد، سفيان الثوري، شعبة بن الحجاج، الأزاهي، عثمان بن الحكم الجذامي، عمرو بن الحارث المصري، إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع، ليث بن سعد، لهيعة بن عيسى بن لهيعة (أخذ عنه فتية) من كتابه، عبد الرحمن بن عبد الله بن صبيد أبو سعد مولى بني هاشم، بشر بن بكر البجلي، -

وغيرهما، وإن وجدوا قياساً وعلّة يوافقان رأي صاحبه قوّهما<sup>(١)</sup>، وادّعوا أنّهم يأخذون بالقياس والعلل، وهم مبطلون في ذلك؛ لأنهم إن وجدوا قياساً مثله<sup>(٢)</sup>، وعللاً مثلهما، تخالف رأي صاحبه تركوها كلّها، ولم يقولوا بها، وإن وجدوا قول صاحب<sup>(٣)</sup> يوافق رأي صاحبه، ادّعوا أنّهم يأخذون به. وشنموا خلافاً<sup>(٤)</sup> وهم كاذبون في ذلك؛ لأنهم إن وجدوا قول ذلك الصّاحب وجماعة معه<sup>(٥)</sup> يخالف رأي صاحبه اّطرحوها كلّها، وتركوها، وهم يعلمون من أنفسهم هذا، وكلّ من يُشاهدهم يعلم ذلك منهم، فلو كانوا يأخذون بالقرآن وبالمسند<sup>(٦)</sup> وبالمرسّل، أو بالقياس أو بقول الصّاحب؛ لأخذوا بذلك في كلّ موضع، وافق ذلك رأي صاحبه أو خالفه، وهذا أمر لا يستجيزه من يدري أنّه مسؤول يوم القيامة، أو من يخاف الفضيحة العاجلة عند الخصوم.

٢٦٨ - فقد وضع أنّهم<sup>(٧)</sup> تاركون للقرآن وللمسند عن رسول الله ﷺ وللمرسّل والقياس وللصحابّة، ولجميع الأمتة. نعم ولصاحبه في نهيه إياهم عن تقليده، فلم يبقّ لهم متعلّق، ونعوذ بالله من الخذلان.

٢٦٩ - وأما نحن - والله الحمد كثيراً - : فإنّ أقوال جميع الصحابة والتابعين وكلّ من بعدهم من الفقهاء رحمهم الله عندنا واجب طلبها وضبطها<sup>(٨)</sup> والنظر فيها .....

١ - عثمان بن صالح السهمي، النضر بن عبد الجبار، والتفصيل في هذا يطول، وفي هذه الإشارة في هذا المقام كفاية، والله الموفق.

(١) في (ب): «قوّموهما».

(٢) في (ب): «مثلهما».

(٣) في الأصل، «صاحبه» لم يثبت «صاحب».

(٤) في (ب): «علاقم».

(٥) سقط من (ب).

(٦) بدلها في (ب): «والمسند».

(٧) في (ب): «أنّهم».

(٨) لأنه لا يمكن الوقوف على الصواب، إلا بذلك، قال ابن حزم في «الرسالة الباهرة» (ص ٤٧ - ٤٩): «ومن قرأ كتب العلماء والفقهاء والمالّفين والخالفين من المذكورين وغيرهم، وقف يقيناً على الألفه منهم، ولا سبيل إلى أن يعرف ذلك من اقتصر على رأي رجل منهم دون غيره، لأنه يحكم بما لا يدري فيما لا يدري، وهذا جور لا يحلّ. وأفقهم أنّهم اتّباعاً لأحكام القرآن وأحكام الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وأبنتهم عن رأيهم والقطع بظنّه، وعن التقليد لمعلمهم دون غيرهم، فمالك -

وأبو حنيفة متقاربان في هذا المعنى، وإن كان مالك أخبثاً للحديث وأحفظ منه، وأصح حديثاً وأثباتاً له، وأبو حنيفة أطرأ للقياص على ما عنده من ذلك، وأكثر منه في التحكم بالأدواء. وأحقهم بصفة الفقه داود بن علي لأن لا يفارق السنن والإجماع أصلاً، ولا يقول براهية البنية، ولا يفتقد أحداً. ثم أحمد بن حنبل وهو قليل الفخا لشدة توقُّفه وتورُّعه على صفة علمه بالسنن وأقوال الصحابة والتابعين. ثم الشافعي فإنه أول من انتقد الأقوال المختلطة وميز الفتاوى المختلفة، رعيَّ السنة من غيبة الرأي، وعلم استخراج البرهان من غيبة الاستحسان، ونهى عن التعصب للمعلِّمين وعن الحية للبلدان، وقعا إلى اتباع صحيح الحديث عن رسول الله ﷺ حيث كان. فالمؤمنون إخوة، وأكرمهم عند الله اتقاهم. وإنما فضل البر - بقصه وأشار إلى كيف يأتي القرآن مع السنن والخاص مع العام من الآي والسنن، فصار له بذلك فضل عظيم وسبق رفيع. واستبان بهذه المنهج التي نهج دقة ذهبه وقوة خاطره وجدة فهمه وتقرب.

ثم سلك أحمد رحمه الله هذه الطريق، وأرى على الشافعي بكثرة استعماله للسنن الثابتة، وشدة عبطه للروايات الصحاح، ثم تلاهما داود رحمه الله، فأكمل تلك الفضيلة ونمَّ تلك الحسنة وأوضح أن القرآن وكلام رسول الله ﷺ وأفعاله وإقراره وإجماع العلماء كلهم قد استوعبت هذه الوجوه جميع الشرائع ونوازل الأحكام كلها أوَّلها من آخرها، وأنه لا يشئ منها شيء من أمور الدين أصلاً، وأن كل ما يسأل عنه السائلون فيه وجود حكمه فيها تبييناً ونص لا يحتاج ولا يفتقر إلى قول أحد من الناس، وأن كل ذلك منصوبٌ عليه باسمه، وحكمه محكمٌ له غير ناقص ولا محفوف البيان، وإن الله تعالى لم يُخرج مع القرآن والسنة والإجماع إلى تكلف قياس ولا تشيُّف رأي ولا حكم بظن، ولا إحدائش لشرح. ثم أتبع هذه الجملة تفصيلها ووقى في وعده في تفسيرها، وبين ذلك بياناً كافياً، فكانت له بذلك حجة موفورة. وذخيرة الله عز وجل بها، وذخراً له، لحق بها المتقدمين، وأثر على المتأخرين، وأبنا ما دثر من أمثال الصحابة والتابعين لهم رضي الله عنهم أجمعين في اتباع السنن والقرآن فقط، وأبنا فساد الخط في الدين من الأخذ بما في مسألة من القرآن، وترك ما فيها من صحيح الحديث وفي اختها بصحيح الحديث، وترك ما فيها من القرآن، وفي أخذ بتقليد قائل وترك ما فيها من القرآن والسنة، وفي أخذهم بقياس وترك ما فيها من قرآن وحديث ونول قائل، وفي أخذهم بما استحسن العقلي، وترك ما فيها من نص أو قياس أو قول سلف. فاقنن الأجر في أهل الحق والإنصاف، وأقام الحق على الشدوة والغلال، وحوى بذلك خصل الجواد إذا استرلى على الأمد، وحصل على نصب السبق، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وإن كان قد أخطأ في كثير من فتاويه، فالمعصية من الخطأ ليست لأحد من الناس بعد رسول الله ﷺ، ولكن له بالتب عليه ما ذكرنا منزلة رفيعة، ومحلَّة عالية، ويستحق بذلك التقدم في الفقه. وليس ذلك بموجب تقليده، لما ذكرنا من أنه لم يُعصم من الخطأ بعد رسول الله ﷺ أحد من الناس، ولا يحل أن يقلد من يخطئ، وإن أصاب في كثير. وأكد هذا المعنى في رسائله (٩٧/٣) يقول: «ولا بد لطالب الحقائق من أن يسمع حجة كل قائل، فإذا أظهر البرهان لزومه الانقياد والرجوع إليه وإلا فهو»

وعرضها على القرآن والسنة<sup>(١)</sup>، كما أمرنا<sup>(٢)</sup> الله تعالى؛ إذ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَآَلِهِمُ الرَّسُولَ وَلِذَلِكَ الْكُفْرُ وَكَذَلِكَ نَنْزَعُكُمْ فِي حَرْوِ قُرُونِهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فلا يها ما شهد القرآن والسنة أخذنا به، ولم نترك قول أحد منهم إلا لما هو أفضل منه بيقين، وهو كلام الله تعالى وحكم رسوله ﷺ، فلن<sup>(٣)</sup> نترك القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وجميع أقوال الصحابة والتابعين وجميع أقوال الفقهاء كلها لرأي أبي حنيفة أو لرأي مالك أو لقول الشافعي، ونسأل الله العافية من مثل هذا البلاء، ونحمد الله على السلامة منه.

قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٤)</sup>:

٢٧٠ - ويكفي من ذلك قول الله عز وجل: ﴿إِنْ نَنْزَعُكُمْ فِي حَرْوِ قُرُونِهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فصح بهذا الأمر المفترض والقول المصادق يقيناً أن كل شيء<sup>(٥)</sup> تنازع فيه أهل الإسلام، فهو في القرآن وسنة

- فاسق... والبرهان لا يجوز أن يعارضه برهان آخر؛ فالحق لا يكون شيئين مختلفين، ولا يمكن ذلك أصلاً... والحق مبين في الملل والديانات بموجب العقل والبراهين الراجعة إلى أول الحس والضرورة؛ فلا بد لمن أراد الوقوف على الحقائق من طلب العلم المؤدي إلى معرفة البرهان... والحق يتبين في العمل بالرجوع إلى القرآن الذي انفتحت عليه الفرق، وإلى الإجماع العتيق؛ فلا بد لمن أراد الوقوف على الحقائق في ذلك الوقوف على ما أوجب القرآن وصح به الإجماع... والحق يتبين فيما اختلف فيه العلماء بالرجوع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من أحكام القرآن والسنة السندة إلى رسول الله ﷺ، فواجب على كل مسلم طلب ما يلزمه من ذلك والبحث عنه واعتقاده الحق إذا صح عنده... وكل هذا لا يترك بالأماني الفاسدة، ولا بالأهوار الباردة، ولا بالدعوى الكاذبة... لكن يطلب أحكام القرآن، والبحث عن الحديث وضبطه والاشتغال به عما لا يهدي ولا يضيء. وهذا يلقي مع قوله هنا: «عرضها على القرآن والسنة»، وليتأمل هل في هذا تأصيل للمقول بالقف المقارن، الذي استعمله ونوع في - على وجه لم يسبق إليه - العلامة البلقيني! فهو - عندي - مؤش، والله أعلم

(١) سقط من (ب). (٢) في (ب): «أمر».

(٣) كذا في (ب)، وفي الأصل: «لن». (٤) سقطت «تعالى» من الأصل.

(٥) نعم، لأن (شيء) في الآية تكرة في سياق الشرط، فهي من ألفاظ العزم.

رسول الله ﷺ إذ من الباطل أن يأمرنا بالرد إلى ما لا نجد فيه ما تنازعنا في حكمه، ومنع هذا من الرد إلى قياس أو إلى قول أحد دون الله تعالى ورسوله ﷺ، ويفتضي هذا أن القرآن والسنة كلها على ظاهر كل ذلك ولا بدء لأنه لو جاز الرد إلى تأويلهما<sup>(١)</sup> لما كان تأويل أحد المتنازعين أدلى من تأويل الآخر منهما، فكان التنازع باقياً بحسبه، والبيان غير واقع، ومعاذ الله تعالى من هذا.

٢٧١ - فصَحُّ يَقيِنَا أَنَّ الذي أمرنا الله تعالى<sup>(٢)</sup> بالرد إليه عند الاختلاف، هو ظاهر القرآن، و[ظاهر]<sup>(٣)</sup> السنة فقط الذي هو موضوعهما في اللسان العربي - فهو المرجوع إليه عند التنازع - وهو البيان الحاكم فيما اختلف فيه، وهذا الذي لا يسع خلافه - ولا الرجوع إلى سواء - وبالنسبة لندري أنه ليس إلا تأويل أو ظاهر، فإذا بطل التأويل كما ذكرنا، لم يبق إلا الظاهر، وهذا برهان ضروري<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب): «تأويلهما».

(٢) سقط من (ب).

(٣) قال ابن حزم في «النبذة» (ص ٦٧ - ٦٩): «ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً من ظاهره، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَيَسْأَلُ مَرْفُوعٌ لِّبْنِ﴾ [الشعراء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا لِلنَّوْمِ﴾ [التيسير: ١٣].

ومن أحوال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخره أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا يبان فيه، وقد خُفِّت كلام الله تعالى ووحى إلى نبيه ﷺ عن موضعه!

وهذا عظيم جداً مع أنه لو سلم من هذه الكيانات، لكان مُدَّعياً بلا دليل، ولا يحل أن يُخْرِقَ كلام أحد من الناس، فكيف كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الذي هو وحى من الله تعالى!

ومن شُغِبَ في هذا بقول قائل من العلماء، فليس قول أحد دون قول رسول الله ﷺ حجة.

وقد أوضحنا أن من شُغِبَ بهذا من هؤلاء، فإنهم أتوا خلق الله تعالى لقول الصحابة رضي الله عنهم، فضلاً عن غيرهم، وأن أصحاب الظاهر من أهل الحديث رضي الله عنهم أشدّ اتباعاً وموافقة للصحابة وهو أن الله عليهم منهم، وبيننا ذلك مسألة مسألة في كتابنا الموسوم بـ «الإيضاح» إلى فهم كتابنا الموسوم بـ «الخصال»، والحمد لله رب العالمين.

فالواجب أن لا يُحال نصر عن ظاهره إلا بنص آخر صحيح<sup>(٥)</sup>، مُبْتَدِئاً أنه على غير ظاهره، فتبع في -

(٤) ومنه تعلم ما في قول ابن العربي في «الممالك» في شرح موطأ مالك (٥٣٨/٧): «فإن الظاهرية خرجت عن الظاهر، حتى لم تقف منه على شيء» [١١٠] ونحوه في «عارضة الأحوذ» (٢٠٠/٧).



قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>:

٢٧٢ - وحدثت طائفة<sup>(٢)</sup> يكشرون من الاعتراض بما روي مستنداً من<sup>(٣)</sup>

«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»<sup>(٤)</sup>،

ذلك بيان الله تعالى وبيان رسوله ﷺ، كما بيّن عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الأنعام: ٨٢]، أن مراده تعالى به الكفر، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّكَ أَلَيْسَ لَكَ بِذَلِكَ جُنْدٌ أَكْثَرُ﴾ [الغمان: ١٢].

أو بإجماع متيقن، كإجماع الأمة على أن قوله تعالى ﴿يُؤَيِّدُكُم بِالْكَوْمِ﴾ [النساء: ١١]، أنه لم يؤدّ بذلك العيّد. ولا بني النبات مع وجود عاصب، ونحو هذا كثير. وضرورة مانعة من حمل ذلك على ظاهره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَافٍ﴾ [الأنعام: ١٢].

فيقضي الضرورة والمساعدة ندري أن جميع الناس لم يقولوا: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَافٍ﴾. برهان ما قلنا من حمل الالتفات على مفهومها وظاهرها قول الله تعالى في القرآن ﴿يَسْتَأْذِنُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُنْ مِنْ رُسُلِي إِلَّا مَلَكًا كَذِبًا﴾ [إبراهيم: ١٨]. فصح أن البيان لنا، إنما هو في تحمّل لفظ القرآن والسنة على ظاهرهما ومرجعهما، فمن أراد صرف شيء من ذلك إلى تأويل بلا نص ولا إجماع، فقد افترى على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، وعالف القرآن، وحصل في الدعوى، وخرف الكلم عن مواضعه. وأيضاً فيقال لمن أراد صرف الكلام عن ظاهره بلا برهان، إن هذا سبب إلى الشكوك، وإبطال الحقائق كلها، لأنه كلما قلت أنت وغيرك كلاماً، قيل لك: ليس هذا على ظاهره. بل لك غرض آخر. وكلما أكدت قيل لك: ليس هذا أيضاً على ظاهره، ولم يتفك حين يقول لك لعل إبطالك للظاهر ليس على ظاهره، وهذا كما ترى، وبالله التوفيق.

وانظر لزماً: «التدريج الكاشف» (٤/ ٣٠٤)، «البدر الطالع» (٢/ ٢٩٠)، (مهم)، «إعلام الموقنين» (٥/ ١٨٠) - بتحقيقي) ونشر للدكتور أحمد عيسى العيسر «الظاهر عند ابن حزم، دراسة أصولية فقهية»، وينظر منها (الفصل الأول) من (الباب الرابع) وهو بعنوان (القياس والاستحسان وحالاتهما بالظاهر) (ص ٢٣٥ وما بعد) و«ابن حزم وأراؤه الأصولية» (ص ١٣٨ وما بعد).

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من (ب).

(٣) أخرجه الدارقطني في «المؤلف والمختلف» (٤/ ١٧٧٨)، - ومن طريقه ابن عبد البر في «المجامع» (٢/ ٩٢٥) رقم (١٧٦٠)، - والمصنف في «الإحكام» (رقم ١٧٦٢ - بتحقيقي) من طريق سلام بن سليم عن الحارث بن حصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً، قال ابن عبد البر عقبه: «هذا إسناد لا تقوم به حجة، لأن الحارث بن حصين مجهول».



وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحوارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي،  
رسام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك.  
قلت: أبو سفيان أخرج له مسلم في «صحيحه»، وهو صدوق.

وقال ابن طاهر: هذه الرواية معلولة بسلام المذلقاني، فإنه ضعيف، نقله عنه الزيلعي في «تخريج  
أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٣٠)، وفيه أهله شيخنا الألباني في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٥٨).

وأخرجه الدارقطني في «خرائب مالك» من طريق جميل بن يزيد عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه  
عن جابر، ثم قال: هذا لا يثبت عن مالك، ورواه عن مالك مجهولون، أفاده ابن الملقن في «لبدر  
المتير» (٩/ ٥٨٥ - ٥٨٦)، والزيلعي وابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٠).

ورواه ابن عبد البر من هذا الوجه أيضاً، وذكره المصنف بدون إسناد في مواضع من «الإحكام» هي  
(١٣٨٦، ١٤٠٤، ١٧٤٢ - بتحقيق)، ووردت بالفاظ متقاربة عن جماعة من الصحابة وضوان الله عليهم،  
غير جابر هم:

حدث ابن عباس، أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» (رقم ١٤٢) - ومن طريقه البيهقي في  
«المدخل» (رقم ١٥٢) - والخطيب في «الكفاية» (٤٨)، والذيل في «الفردوس» (٤/ ٧٥) من طريق  
سليمان بن أبي كريمة عن جوير عن الضحاك به.

وإسناده ضعيف جداً، أفاده ابن أبي كريمة ضعيف، وجوير متروك، والضحاك لم يلق ابن عباس، ولذا  
قال الزركشي في «المعتبر» (ص: ٨٣): «وهذا الإسناد فيه ضعف».

وأخرجه البيهقي من حديث أبي زرعة ثنا إبراهيم بن موسى ثنا يزيد بن هارون عن جوير عن جواب بن  
عبد الله رفعه.

ثم قال البيهقي: «هذا حديث مشهور، وأسانيده كلها ضعيفة، لم يثبت منها شيء»، وأخرجه أبو زر  
الهروري في كتاب «السنة» من حديث مندل عن جوير عن الضحاك بن مزاحم منقطعاً، وهو في غاية  
الضعف فمندل وأبو جوير متروك، والضحاك ضعيف وهو مع ذلك منقطع، قاله ابن الملقن في  
«لبدر المتير» (٩/ ٥٨٦)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩١). ورواه ابن بطة في «الإبانة»  
(رقم ٧٠٢) من طريق آخر عن ابن عباس، وفيه حمزة بن أبي حمزة، وهو كذاب.

حدثت أبي هريرة، أخرجه القضاة في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٧٥) رقم ١٣٤٦، وهو معلول  
بجعفر بن عبد الواحد، وقد كتبه قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤١٢ - ٤١٣): «هذا الحديث من  
بلايا جعفر هذا» وانظر «لبدر المتير» (٩/ ٥٨٥).

حدث ابن عمر، أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (رقم ٧٨٣)، والدارقطني في «فضائل الصحابة» -  
كما قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٣١)، وابن الملقن في «تذكرة المحتاج» (ص: ٦٨)،  
وليس له وجود في القطعة المطبوعة من «فضائل الصحابة» وهي تشتمل (الجزء الحادي عشر) من  
أصله فقط - وابن بطة في «الإبانة» (رقم ٧٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٨٥، ٧٨٦)،  
وأبو زر في «السنة» - كما في «المعتبر» (ص ٨١) - من طريق حمزة الجزري عن نافع به، لكنه قال =

بذلك «أقلنهم»: «بأيهم أخلفتم بقوله اعتصمتم»، وهو هو.  
 وذكره ابن عبد البر في «الجامع» (رقم ١٧٥٩) عن ابن عمر معلقاً من طريق حمزة، وقال: «هذا إسناد لا يصح، ولا يرويه من نافع من يحتج به»، وصح ابن حزم في «الإحكام» (٨٣/٦) وقال: «لقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً، بل لا شك أنها مكثوبة» وأسهب في بيان بطلان هذا الحديث دراسة بكلام متين حسن، وكان قد بين قبل (٦٤/٥) تحت باب (ذم الاختلاف) بطلان هذا الحديث، وقال عنه: «وهذا الحديث باطل مكذوب، من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية» وساق ثلاثة منها، وسأني في تعليلنا على آخر فقرة (٢٧٥).

وقال ابن عدي في ترجمة (حمزة) وساق له أحاديث: «وكل ما يرويه أو عات متاكير موضوع، والبلاء منه»، وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤٦/٤)، وعزاه لعبد: «فيه ضعف جداً»، وقال ابن طاهر: «حمزة النصيب كذاب»، قال: «ورواه بشر بن الحسين الأصبهاني عن الزبير بن عتي عن أنس، ويشر هذا يروي عن الزبير الموضوعات»، أفاده الزيلعي.  
 وسأني كلام المصنف قريباً على (حمزة)، وانظر تعليلنا هناك.

حديث أنس، وعزاه ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤٦/٤) رقم (٤١٩٣) لابن أبي عمر في «مسنده» عن أنس، وقال: «إسناده ضعيف» وأسنده - أي: ابن حجر - في «موافقة الخبر الخبير» (١٤٧/١) من طريق ابن أبي عمر. وقال: «وفي إسناده ثلاثة ضعفاء في نسق سلام وزيد ويزيد، وأشداهم ضعفاً سلام» وكان قد ذكر أن سلاماً خالف عبد الرحيم بن زيد، فقال: «عن أنس»، وقال عبد الرحيم: «عن عمر»، وروايته هي الآتية قريباً.

حديث معاذ بن جبل، أخرجه النسفي في «الغند» (ص ٥٣٧) وإسناده واد جداً.  
 حديث عمر بن الخطاب، أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (رقم ٧٠٠)، والخطيب في «الكفاية» (٤٨) و«الفتاوى والمنقحة» (١٧٧/١)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ١٥١)، ونظام السلك في «الأمالي» (رقم ٦١ - بنحيفي)، وابن عدي في «الكامل» (١٠٥٧/٣)، والديلمي في «مسنده» (١٩٠/٣)، والضياء في «المنتقى من مسوعدة يبرو» (٢/١٦٦)، وكذا ابن عساكر (١/٣٠٣/٦)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبير» (١٤٧ - ١٤٦/١) من طريق نعيم بن حسان ثنا عبد الرحيم بن زيد اعني عن أبيه عن سعيد بن المسيب به.

وإسناده هالك - قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٧٠٠ - ٧٠١): «هذا حديث ضعيف من هذا الوجه» فإن عبد الرحيم بن زيد هذا كذبه ابن معين، وضعفه غير واحد من الأئمة. ثم قال: «إلا أن هذا الحديث مشهور في السنة الأصوليين وغيرهم من الفقهاء، يلجئون به كثيراً معتبرين به وليس بحجة، والله أعلم».

وأعله الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٢٣٢/٢)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٩٤/٢) بالمتي، وقال الأول: «وفيه أيضاً شائبة الانقطاع بين سعيد وعمر»، وقال الثاني: «والكلام أيضاً منك عن النبي ﷺ» وعزاه الزركشي في «المعبر» (ص ٨٠) للدارمي في «مسنده»، ولم اظفر به في -

«مسته» المطبوعة، وضعفه بالعتي والانتطاع، ورواه بقوله: «لكن ذكرت في باب الوتر من «الذهب الإبريز» ما يصحح سماحه منه وحكم عليه شيخنا في «الضعيفة» (رقم ٦٠) بالرفع، ومن كل حال الحديث ليس بصحيح، ومنه منكر، ولا يجوز الاحتجاج به.

ولا المشتات إلى تصحيح الشعراني له في «الميزان الكبير» (١/٣٠) بالكشف، فهي دعوى فارغة أدخلت شروراً وأفات ويلايا ورزاها لا تحصى.

وحكم عليه الحفاظ بالمضغ الشديد، وأن منه منكر، وهذا بعض من كلامهم:

قال البزار - وقد سئل عن هذا الحديث -: «منكر، ولا يصح عن رسول الله ﷺ»، نقله المصنف - كما سألني - وابن عبد البر وابن السلقين في «تذكرة المحتاج» (ص ٦٨) وفي «المدير المنير» (٥٨٧/٩) وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٥٤٣/٣) - بتحقيقه - وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/١٤٧)، والزرکشي في «المعتبر» (٨٣).

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٢٨٣): «هذا لا يصح».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٥٤٣/٣) وساق طريقه: «ولا يثبت شيء منها» ويؤيد نكرته بأربعة أمور تأتي قريباً.

وأشار ابن السلقين في «تنقيح المحتاج» (ص ٦٧ - ٦٨) إلى بعض طريقه، وقال «وتكلمها معلولة» وقال في «المدير المنير» (٥٨٤/٩): «هذا الحديث غريب، لم يروه أحد من أصحاب الكتب المنسقة، وله طرق، وذكرها، وختم بكلام ابن حزم الأتي عليه، وساقه بنسائه، ثم قال: «قلت: لكن في كتاب «الاحتفاء للمحافظ أبي بكر البيهقي»... وساق الكلام الأتي:

قال البيهقي في «الاعتقاده» (ص ٣١٩) بعد أن ذكر حديث أبي موسى السرقوع: «التجوم أمة السماء، فإذا ذهب التجوم أتى أهل السماء ما يوحدون، وأنا أمة لأصحابي، فإذا ذهب أصحابي أتى أصحابي ما يوحدون، وأصحابي أمة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوحدون»: «رواه مسلم في «صحيحه» رقم (٢٥٣١) بسناده، وروى عنه في حديث بإسناد غير قوي، وفي حديث منقطع، أنه قال: «مثل أصحابي كمثل التجوم في السماء، من أخذ بتجهم منهم اهتدى»، قال: «والذي رويها هنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه».

وتعقبه الزركشي في «المعتبر» (ص ٨٤) بقوله: «ولا يخلو عن نظراء» ويؤيد نكرته في «التلخيص الحبير» (٤/١٩١) وجهه، فقال: «هو - أي: حديث أبي موسى - يؤدي صفة التشبيه للمصاحبة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء، فلا يظهر من حديث أبي موسى».

وقال العلائي في «إجمال الإجابة» (ص ٥٨): «روى من طرق في كلها مقال».

بقي بيان وجه من قال بتكادته، وهو أنه لو كان صحيحاً ما خطأ بعضهم بعضاً ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع أحد إلى قول صاحبه، وإنما لقال كل لصاحبه: «بأننا اقتدى الآخر في قوله» فقد اهتدى، ولكن كل منهم طلب البيئة والبرهان على قوله؛ فثبت تكادته، أفاده المزني، ونقله عنه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/١١٠ - ط القدبة) وغيره، وللمصنف كلام مطول عليه، ويؤيد نكادته بمبادأة قوية، ارتضاها ونقلها عنه جمع، وسألني بيان ذلك كله إن شاء الله تعالى.

وهذا خبر - لو صحَّ - لكان مُبْطِلًا لكل ما ينصره الحنفِيُّونَ والمالِكِيُّونَ والشافعيُّونَ؛ لأنهم في كل مسألة من مسائل اختلافهم ينصرون قوله، ويُبطلون خلافه من أقوال الصحابة، فعلى هذا يُبطلون الهدى، وإبطال الهدى ضلال، ولكن إن حدث مَنْ يقول بهذا الخبر ويقرده<sup>(١)</sup>، ويُصَوِّبُ كُلُّ قَوْلٍ رَوِيَ عن أحد من الصحابة، وإن ضاده غيره عن آخر منهم، فليعلم - أولاً - أنه خبرٌ مكذوب موضوع باطل، لم يصحَّ قط.

٢٧٣ - ثنا ابن عبد البر، ثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد أن محمد بن أحمد بن مُفَرِّج<sup>(٢)</sup> حدّثهم قال: أنا محمد بن أيوب الصُّمُوت<sup>(٣)</sup> الرُّقِّي، ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار: سألتهم عن ما رَوِيَ عن النبي ﷺ ممّا في أيدي العامة، يروونه عن النبي ﷺ أنّه قال: «إنما مثل أصحابي كمثل النجوم»، [أر أصحابي كالنجوم]<sup>(٤)</sup>، فبأيّها اقتدوا اهتدوا.

٢٧٤ - وهذا كلام لم يصحَّ عن النبي ﷺ، رواه عبد الرحيم<sup>(٥)</sup> بن زيد

(١) نعرفت في (ب) إلى بطرونة.

(٢) في «الجامع»: «محمد بن أحمد بن يحيى» وفي مطبع «الإحكام» (٨٣/٦) للمصنف: «أبا عبد بن مفرج» وفي «إعلام الموقعين» (٥٤٣/٣): «أبا عبدالله بن مفرج» وفي «المعتبر» (٨٣) قال الزركشي: «أبو عبدالله محمد بن مفرج القاضي قال أبو عبيدة: صواب: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج القرطبي القاضي، محدث حافظ جليل، له مؤلفات كثيرة، توفي ليلة الجمعة حادي عشر من رجب سنة ٣٨٠هـ، رحمه الله، ترجمته في «جمهرة أنساب العرب» (٢٣٤)، «ترتيب المدارك» (١٧/١، ٤١)، «المقتبس» (٩١)، «جلاء المفتبس» (٤٠) «تاريخ الإسلام» (٣٦٩/٨)، «هبة الملتبس» (٤٩)، «تذكرة الحفاظ» (١٠٠٧/٣)، «الذبيح المنحجب» (٣١٤/٢). «أبو الوليد ابن القزحي عرض لشيوخه وروايته» (٩٠/٢ - ٩٢).

(٣) الصُّمُوت لقب لمحمد بن أيوب صاحب البزار، انظر: «الأنساب» (٣٢٨/٨)، «فتحة الألباب» (١/١٢٨).

(٤) سقط من (ب).

(٥) تصحّف في الأصل (ب) إلى: «عبد الرحمن» ونقله عن المصنف على الصواب: ابن الملقن في «البدع المنيرة» (٥٨٧/٩).

المعنى، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر<sup>(١)</sup>، عن النبي ﷺ. وإنما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم<sup>(٢)</sup>؛ لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.....

(١) كذا في الأصل (ب)، بإثبات (ابن) وهكذا نقله عن المصنف: ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/٥٨٧)، والطريق المذكورة من حديث عمر لا ابنه، كما سبق في التفریع، والله الموفق.

(٢) في الأصل: تعبد الرحمن؛ والتصويب من (ب) و«البدر المنير» (٩/٥٨٧) وكتب التراجم، وقال المصنف في «الإحكام» (٦/٢٤٤) عنه: «متروك» ووقع على الصواب في «ملخص إبطال القياس» للذهبي (رقم ٥٤ - بتحقيق)، وسبق كلام بعض أئمة الجرح والتعديل عليه في سبالي لتفريجه وطرقه وسبالي بعض نقولات المصنف في ذلك، والله الموفق.

(٣) بعد في «الجامع» لابن عبد البر: «ورد روي عن النبي ﷺ بإسناد صحيح: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، قطعوا عليها بالثواب». وهذا الكلام يمارض حديث عبد الرحيم لو ثبت، فكيف... ولا وجود لهذه القطعة، فيما نقله ابن الملقن في «البدر المنير» ولا أبو حيان الأندلسي في «تصيره»، وأوماً إلى بعض ما فيها الزركشي في «المعتبر» (ص ٨٣). وحديث: «عليكم بسنتي...»:

أخرجه أحمد في «المسند» (٤/١٢٦، ١٢٧)، وأبو داود في «السنن» (كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ٢٠٠/٤ - ٢٠١/٢) رقم ٤٦٠٧، والترمذي في «الجامع» (أبواب العلم، باب ما جاء في الأخط بالسنة واجتناب البدع، ٥/٢٤) رقم ٢٦٧٦، وابن ماجه في «السنن» (المقعدة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ١/١٥ - ١٦، ١٦، ١٧) رقم ٤٢ - ٤٤، وابن جرير في «جامع البيان» (١٠/٢١٢)، والدارمي في «السنن» (١/٤٤)، والبيهقي في «شرح السنة» (١/٢٠٥) رقم ١٠٢، وابن أبي حاتم في «السنن» (١/١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٩، ٣٠)، ومحمد بن نصر في «السنة» (ص ٢١، ٢٢)، والحدث بن أبي أسامة في «السنن» (ق ١٩ - مع بغية الباحث)، والآجري في «الشرعة» (ص ٤٦، ٤٧)، وابن حبان في «الصحيح» (١/١٠٤) رقم ٤٥ - مع الإحسان، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧)، و«المعجم الأوسط» (رقم ٦٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٢٢٢ - ٢٢٤)، والحاكم في «المستدرک» (١/٩٥ - ٩٦، ٩٦، ٩٧)، و«المنخل إلى الصحيح» (١/١)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٢٢٣)، و«الفقيه والمحقق» (١/١٧٦ - ١٧٧)، والبيهقي في «منابغ الشافعي» (١/١٠ - ١١)، و«إعتاده» (ص ١١٣)، و«دلائل النبوة» (٦/٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣)، و«المنخل إلى السنن الكبرى» (ص ١١٥ - ١٥٥، ١١٦/١١٦) رقم ٥٠، ٥١)، و«السنن الكبرى» (١٠/١١٤)، وابن وضاح في «البدع» (ص ٢٣، ٢٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/٢٢٠، ٢٢١ و ١٠/١١٤، ١١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٦٩)، و«اللائكاني» في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/٧٤، ٧٥)، والمهروي في «فهم الكلام» (١/٦٩) - ٢، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١/٢٦٥)، وأحمد بن منيع في «المسند» - كما في =

وَلَمْ يَنْبَغِ. وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَصَحُّ الْإِخْتِلَافُ بَعْدَهُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا نَصُّ<sup>(١)</sup> كَلَامِ الْبَزَّازِ<sup>(٢)</sup>. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: عَبْدُ الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup> بْنُ زَيْدٍ كَذَّابٌ خَبِيثٌ لَيْسَ

«المطالب العالية» (٨٩/٢) - من طرق كثيرة من البراء بن سارية عليه السلام.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: «وَهَذَا مِنْ أَجْوَدِ حَدِيثٍ فِي أَهْلِ الشَّامِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «حَدَّثَنَا ثَابِتٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «حَدَّثَنَا حَسَنٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «حَدَّثَنَا ثَابِتٌ»، وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ»، وَوَفَّقَهُ النَّهْيِيُّ، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ». وَصَحَّحَهُ الضُّيَا، الْمُقَلِّبِيُّ فِي «جَزءٍ فِي اتِّبَاعِ السُّنَنِ وَجَنَابِ الْبِدْعِ» (رَقْمُ ٢)، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَحْقِيقِ الْمَطَالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (رَقْمُ ٣٦): «صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: وَلَا أَحَدٌ لَهُ عِلَّةٌ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَالِظِ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَالدَّغُولِيُّ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ: هُوَ أَجْوَدُ حَدِيثٍ فِي أَهْلِ الشَّامِ وَأَحْسَنُهُ.

قُلْتُ: وَقَدْ احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لَمَّا مَثَلَ عَنْ قَعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَهَرَمٍ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْنَ سَنَةً. قَالَ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو فَاوَدَةَ: «وَقَالَ مَرَّةً: لَحَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلِبُكُمْ بِسِتِي وَسِتَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»، فَسَمِعَهَا سَنَةً... انْظُرْ: «مَسَائِلُ أَبِي دَاوُدَ» (ص ٢٧٧)، «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» (ص ١٨٧)، الْمُعْتَرِ (٧٦) لِلزُّرْكَشِيِّ، «إِرْوَاهُ الْغُلِيلُ» (١٠٧/٨) رَقْمُ ٢٢٥٥.

(١) فِي «الْجَامِعِ»: «أَخْرَجَ»، وَتَقَالُ ابْنُ الْمَلِّقِ فِي «الْبَلَدِ الْمُنِيرِ» (٥٨٧/٩) كَمَا خُتِنَ: «نَصُّ».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (٩٢٣/٢ - ٩٢٤) رَقْمُ (١٧٥٧).

وَكَلَامُ الْبَزَّازِ غَيْرُ مُوجِدٍ فِي مَطْبُوعٍ مُسْتَدْرَكٍ لَا فِي (سُنَدِ عَمْرِ) وَلَا فِي (مُسْنَدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ)، ثُمَّ وَجَدْتُ ابْنَ الْمَلِّقِ يَقُولُ فِي «الْبَلَدِ الْمُنِيرِ» (٥٨٦/٩): «رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي جَزءٍ لَهُ» ثُمَّ قَالَ (٥٨٧/٩): «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فِي «رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى فِي إِطْلَالِ الْقِيَاسِ وَالتَّقْلِيدِ وَغَيْرِهِمَا»... وَسَاقَ كَلَامَ ابْنِ حَزْمٍ: هَذَا خَبَرٌ مَكْدُوبٌ مُوضُوعٌ بِاطِلٍ... إِلَى آخِرِ مَا فِي الْفَقْرَةِ الْآتِيَةِ بِرَقْمِ (٢٧٥)، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَفْسِيرِهِ الْمَسْمُومِ «الْبَحْرُ الْمَحِيظُ» (٥٢٨/٥) إِلَّا أَنَّهُ سَمَّى الْكِتَابَ «إِطْلَالُ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِسْتِحْسَانِ وَالتَّلْمِيلِ وَالتَّقْلِيدِ» وَلَمْ يَسْمَعْ مَا فِي الْفَقْرَةِ (٢٧٥) وَقَالَ: «تَذَكَّرْتُ إِسْتِثْنَاءَهُ إِلَى الْبَزَّازِ، صَاحِبِ «الْمُسْنَدِ»...».

وَهَذَا النَّصُّ بِطَوَّلِهِ بِمَا فِيهِ كَلَامُ الْبَزَّازِ عِنْدَ ابْنِ الْمَلِّقِ حَرْفًا بِحَرْفٍ، وَاخْتَصَرَهُ فِي كِتَابِهِ «تَذَكُّرَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى أَحَادِيثِ الْمَنَاجِ» (ص ٦٨ - ٦٩)، فَأَوْدَعَ مِنَ الْبَزَّازِ قَوْلَهُ: «فَمَنْكَرٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ فِي «رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى فِي الْكَلَامِ عَلَى إِطْلَالِ الْقِيَاسِ وَالتَّقْلِيدِ وَغَيْرِهِمَا»: هَذَا حَدِيثٌ مَكْدُوبٌ مُوضُوعٌ بِاطِلٍ، لَمْ يَصِحَّ قَطُّ» وَتَقَالُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْإِحْلَامِ» (٥٤٣/٢) - بِتَحْقِيقِي: كَلَامُ الْبَزَّازِ بِوَاسِطَةِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْمُعْتَرِ» (ص ٨٣): «قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى فِي إِطْلَالِ الْقِيَاسِ»: وَهُوَ غَيْرُ مُوضُوعٍ كَذِبٌ بِاطِلٍ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفَرَّجٍ الْقَاضِي... وَسَاقَ كَلَامَ الْبَزَّازِ مُخْتَصَرًا، وَهَكَذَا صَنَعَ ابْنُ حَبَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (١٩١/٤)، وَلَمْ يَتَقَلَّ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ إِلَّا قَوْلَهُ: «هَذَا غَيْرُ مَكْدُوبٍ مُوضُوعٍ بِاطِلٍ»، وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ كِتَابِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ»، وَهُوَ خَطَأٌ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَوَقَعَ عَلَى الصَّوَابِ فِي (ب).



بشيء<sup>(١)</sup>. وقال البخاري: هو متروك<sup>(٢)</sup>. ورواه أيضاً حمزة الجَزْرِي<sup>(٣)</sup>، وحمزة هذا ساقط هالك متروك<sup>(٤)</sup>.

(١) كذا في «الضعفاء» لابن الجوزي (١٩١٥) وتهذيب التهذيب (٢٧٣/٦) وإكمال تهذيب الكمال (٢٦٠/٨)، والميزان (٦٠٥/٢).

وقال في «تاريخ الدوري» (٣٦٢/٢): «ليس بشيء» وقال ابن المعمر الصنعاني عن ابن معين: «ليس بشيء» تركوه، كذا في «الضعفاء» (٧٨/٣) للخطيب، وقال أبو داود عن ابن معين: «رأيت في جامع الرصافة فلم أجد عنه» كذا في «تاريخ بغداد» (٨٣/١١).

(٢) قال في «التاريخ الكبير» (١٠٤/١٦) و«التاريخ الأوسط» (٨٠٣/٤) - ط الرشد: «تركوه»، وترجمه في «الضعفاء الصغير» (رقم ٢٣٥). ونقل كلام البخاري: ابن حدي (٧٨٢/٥) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨٤/١١) والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٦/١٨)، وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٣٦٠): «غير ثقة». وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (٣٦٨): «متروك الحديث» وقال أبو داود في «سؤالات الأجرى» (٢٨٦/٣): «لا يكتب حديثه» وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤٠/٥): «ترك حديثه، منكر الحديث، كان يفسد أبا، يتحدث عنه بالطائشات» وفيه عن أبي زرعة قوله عنه: «واهي» ضعيف الحديث، وضيقه ابن المديني، كما في «تاريخ بغداد» (٨٤/١١)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٦١/٢): «يروي عن أبيه المجالِب، لا يشك من الحديث صناعته أنها معسولة أو مقلوبة كلها» وذكر الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٣٤٢) وترجمه الخطيب في «ضعفاء» (٧٨/٣) وابن حدي في «كامله» (٧٨٢/٥) وينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٢٦٠/٨)، «ميزان الاعتدال» (٦٠٥/٢).

(٣) انظر روايته فيما سبق، ورسمه في الأصل: «الحوزي» وبراء مهمل في (ب).

(٤) قال عنه المصنف في «الإحكام» (٢٤٤/٦): «مجهول»، وساء حمزة بن أبي حمزة ميمون الجوزي النصيب.

قال الدوري في «تاريخه» (١٣٤/٢) عن ابن معين: «لا يساوي قلساً» وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ليس حديث بشيء» كذا في «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٣) وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» (٨٨) و«التاريخ الكبير» (٥٣/٣): «منكر الحديث»، وقال النسائي في «ضعفاء» (١٣٩) والدارقطني في «سؤالات البرقاني» (رقم ١١٣): «متروك الحديث» وقال أبو زرعة: «هو ضعيف الحديث» وقال أحمد «سلروح الحديث» وقال أبو حاتم الرافعي: «ضعيف الحديث - منكر الحديث»، انظر «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٣).

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢٧٠/١): «ينفرد عن المقات بالموضوعات، حتى كأنه المستند لها، لا تحمل الرواية عنه».

وترجمه ابن حدي في «الكامل» (٧٨٥/٢)، وقال: «يفضح الحديث» وقال (٧٨٧/٢): «له أحاديث صالحة، وكل ما يرويه أو عامته متاكير موضوعة، والبلاء منه، ليس ممن يروي عنه، ولا ممن =



قال أبو محمد [تعالى] (١):

٢٧٥ - بل هو مما يقطع أنه كذب موضوع؛ لأن الصحابة اختلفوا، فحرم واحد منهم، وحل آخر منهم ذلك الشيء الذي حرّمه صاحبه، وأوجب غيرهم، وأبطل غيره منهم ما أوجب صاحبه، فلو كان هذا الخبر صحيحاً؛ لكانت أحكام الله تعالى متضادة في الدين، مختلفة: حراماً حلالاً معاً، والله تعالى قد أكذب هذا (٢) بقوله: ﴿وَلَوْ كُنَّ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فصَحَّ أن الاختلاف ليس إلا من عند غير الله تعالى (٣).

= يروي هو عنهم، وترجمه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٩٠)، ونظير «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٢٣) و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٠٦). وإلى هنا انتهى نقل أبي حيان في تفسيره (٥/ ٥٢٨) عن المصنف في كتابه هذا.

- (١) سقط من (ب).
- (٢) تعرفت العبارة في (ب) هكذا: «... حلالاً معاً الله تعالى، فقد كذب بقوله».
- (٣) إلى هنا انتهى نقل ابن الملقن في «اللبس المنير» (٩/ ٥٨٧) عن ابن حزم في كتابه هذا. وذكر المصنف في «الإحكام» (٥/ ٦٤) حديث «أصحابي كالنجوم» وقال عنه: «وأما الحديث المذكور، فباطل مكذوب من قول أهل القس، لوجوه ضرورية: أحدها: أنه لم يصح من طريق النقل. والثاني: أنه ﷺ لم يجز أن يأمر بما نهى عنه، وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسيره... وذكر أمثلة أخرى، وقال: «فمن المعال المستعج الذي لا يجوز البتة، أن يكون عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ» قال: «إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما روي عنه فهذا صحيح، لأنهم رضي الله عنهم كلهم ثقات، فمن أنهم نقل فقد اعتدى الناقل».

والثالث: أن النبي ﷺ لا يقول الباطل، بل قوله الحق، وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر، لأنه من أراد جهة مطلع الجدي، فأم جهة مطلع السرطان، لم يبتدأ، بل قد ضل ضلالاً بعيداً. وأخطأ خطأ فاسداً، وعسر عسراً مبيهاً، وليس كل النجوم يبتدى بها في كل طريق. فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحاً ضرورياً انتهى كلامه.

قلت: ثبت في صحيح مسلم (٢٥٣١) من حديث أبي موسى: «النجوم أمّة السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوحّدون، وأصحابي أمّة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوحّدون» وهذا يؤدي حجة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر فيه، نعم، يمكن أن يتلصّح ذلك من معنى الاقتداء بالنجوم، وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن المعاصرة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السنن، وظهور البدع، وفشور الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان. =



فَهِىَ إِذْنٌ ذَكَرَ، هَذَا لَا نَزَاعَ فِيهِ، فَلَمَّا أَمَرْنَا تَعَالَى أَنْ نَسْأَلَ أَهْلَ الذِّكْرِ [عَنِ الذِّكْرِ] <sup>(١)</sup> الَّذِي عِنْدَهُمْ، وَهِىَ السَّنُّ الْمَأْثُورَةُ، لَا عَنْ رَأْيِهِمْ <sup>(٢)</sup>.

٢٧٩ - وَأَيْضاً، فَقَدْ أَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِتَاوَى قَوْمٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَأَبِي السَّنَابِلِ بْنِ بَعْكَكٍ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِ أَبِي السَّنَابِلِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ <sup>(٥)</sup>. وَأَبْطَلَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: حَيْطُ عَمَلِ عَامِرِ بْنِ

التَّغْلِبِيِّ؛ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ: بَابُ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ السَّابِغِ رَقْمُ ٣٨٠٤ - مَخْتَصَرًا)، وَالدَّارَقُطْنِيِّ فِي «السَّنَنِ» (٢٨٧/٤)، وَابْنُ سَيَانَ فِي «الصَّحِيحِ» (رَقْمُ ٩٧ - مَوَارِدُ)، وَابْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ فِي «السَّنَةِ» (ص ١١٦)، وَالْخَطِيبِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقِمَةِ» (٨٩/١).

(١) سَفَطُ مَنْ (ب).

(٢) أَجَابَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الإِعْلَامِ» عَلَى اسْتِدْلَالِ الْمُقَلِّدِينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: «وَأَمَّا احْتِجَاجُكُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْتَلْزِمُوا قَوْلَ الْوَلِيِّ إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحْلُ: ٤٣] فَمَا ذَكَرْتُمْ بَعِيْنَهُ حُجَّةً عَلَيْكُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَمَرَ بِسُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ وَهُوَ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ، فَهَذَا الذِّكْرُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ مِنْ لَا هَلْمَ عِنْدَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَلِيُّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالذِّكْرِ، فَإِذَا أَخْبَرُوهُ بِهِ لَمْ يَسْمَعْ غَيْرَ اتِّبَاعِهِ، هَذَا كَانَ شَأْنُ أُمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَقْلَدٌ مُعَيَّنٌ يَتَّبِعُونَهُ فِي كُلِّ مَا قَالَ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ الصَّحَابَةَ عَنْ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ فَعَلَهُ، لَا يَسْأَلُهُمْ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَسْأَلُونَ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ خُصُوصاً عَائِشَةَ مِنْ نَعْلِهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَكَانَ الشَّابِعُونَ يَسْأَلُونَ الصَّحَابَةَ عَنْ فِعْلِ نَبِيِّهِمْ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ أُمَّةُ الْفَقْهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لِأَحْمَدَ: «أَنْتَ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِنْي، فَإِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَأَعْمَلْنِي حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ شَامِئاً كَانَ أَوْ كُوفِئاً أَوْ بَصْرِيّاً»، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَطْ يَسْأَلُ عَنْ رَأْيِ رَجُلٍ بَعِيْنَهُ، أَوْ مَذْهَبِهِ فَيَأْخُذُ بِهِ وَحْدَهُ وَيُخَالِفُ لَهُ مَا سِوَاهُ».

قُلْتُ: وَمَقُولَةُ الشَّافِعِيِّ فِي «أَبْوَابِ الشَّافِعِيِّ وَمَنَافِيهِ» (٩٥) وَ«الْحَلِيَّةِ» (١٠٧٠/٩) وَ«الْإِسْتِقْدَادِ» (٧٥) وَمَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ (٤٧٦/١) لِيُبَيِّنَ، وَ«مَعْنَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُطَّلِبِيِّ» (٧٤)، وَانْظُرْ «سَبِيلَ الرِّشَادَةِ» (٥٠/٤) - بِتَحْقِيقِيٍّ لِلْعَلَّامَةِ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٩١): كِتَابُ السَّغَايَرِ، بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بِدَوَاءٍ، وَمُسْلِمٌ (١٤٨٤): كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ انْقِصَاءِ هَذِهِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرِهَا يَوْضَعُ الْحَمْلَ، مِنْ حَدِيثِ سَبِيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٦) وَرَقْمُ (١١٧٢٥) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي حَاسِمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَبِهِ تَرَاوَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَمَا سَمِعَ الْحَبْرَ، وَحَسَنُهُ صَحِيحٌ.

(٥) وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٥٥٤/٣) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَمْرَانَةَ اسْتَشَارَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ عَلِيٌّ: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

وَانْظُرْ: «الْمَعْنَى» (٢٢٧/١١) لِابْنِ قَدَامَةَ؛ فَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَنْ الصَّحَابَةِ فِي السَّأَلَةِ، إِلَّا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الرَّجُوعَ، وَأَنَّ أَثَرَهُ عَلَى مُنْقَطِعٍ.

الأكوع<sup>(١)</sup>، وقد أجمعت الأمة على أنه قد كان من بعض الصحابة رضي الله عنه أشياء مغفورة لهم، فقد رجم رسول الله ﷺ ماعزاً والغامدية<sup>(٢)</sup> وهما - والله - من أهل الجنة، وقد قال مسطح ما قال<sup>(٣)</sup>، وهو بدري مقطوع له بالجنة. ولو أن امرأة تقول بذلك اليوم؛ لكان كافراً، وقد تجلد قدامة بن مظعون في الخمر<sup>(٤)</sup>، وهو بدري من أهل الجنة، أفيجل لأحد أن يقول<sup>(٥)</sup>: «مَن اقتدى في شيء من هذه الأمور بهؤلاء المتقدمين فهو مهتد، حاش لله من هذا، بل يكون<sup>(٦)</sup> من قال ذلك في بعضه كافراً، وفي بعضه فاسقاً بخلاف الفضلاء المغفور لهم<sup>(٧)</sup> بعض ذلك أو كله، الذين فازوا، ولو تصدق من بعدهم بمثل جبل أحد من ذهب لم يبلغ نصف مدّ شعير يتصدق به أحدهم<sup>(٨)</sup>».

- (١) أخرجه البخاري (٦١٤٨): كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، ومسلم (١٨٠٢): كتاب الجهاد والسير، باب غزوة (١٨٠٧): كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرة وغيرها، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.
- (٢) رواه البخاري (٦٨٢٤): كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقرر: لعلك لست أو سمعت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم (١٦٩٢): كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.
- (٣) في حادثة الإفك، وقد رواها البخاري (٢٦٦١): كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم بعضاً، وموطأ ابن أبي حنيفة (٢٧٧٠): كتاب النوبة، باب في حديث الإفك، وقبول توبة الغدق، من حديث عائشة رضي الله عنها.
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر - كما في «الدر المنثور» (١٧٤/٣) -، والقاضي إسماعيل في «الأحكام»، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥٦/٥)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٨٤٢/٢) - (٨٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣١٥/٨).
- (٥) في (ب): «أفجل لأحد يقول من».
- (٦) جاءت مكروية في (ب).
- (٧) كذا في (ب) وفي الأصل: «الله».
- (٨) يشير إلى الحديث المشهور الذي رواه البخاري (٣٦٧٣): كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً، ومسلم (٢٥٤١): كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه».



فلو كان ما قالوه في الفتيا أو في<sup>(١)</sup> ما يتعلق بها صواباً، وقد خطأ بعضهم بعضاً، لكان كلهم مخطئاً؛ لأن المخطئ منهم لصاحبه مصيب عند هذا القائل، وهذا كما ترى، وبالله تعالى<sup>(٢)</sup> التوفيق، إلا إن تقدّموا قائلين: ذلك حكمهم مع **﴿﴾** وفيما بينهم، فمهم مخصوصون بذلك، ولنا نحن فيهم كذلك، بل قولنا ما قدّمناه؛ إذ كل فرد منهم عندنا هذا حكمه.

قلنا لقائل<sup>(٣)</sup> هذا<sup>(٤)</sup>: نحن، إنما فرضنا الكلام - قبل - مع من فيه رمن؛ إما من عقل يدل على صحته: صحة قبولي الحواس. وإما من متابعة تدل على اتصافه بها خشية ما ينطق به لسانه من مَذَرِ القول<sup>(٥)</sup> الذي هو أدخل فيما لا يُعاب به من الكلام من دخوله في مخاطبة العقلاء مطلقاً<sup>(٦)</sup>، ناهيك عن مخاطبات الشرعية المقدسة<sup>(٧)</sup> عن دنس أعراض النفوس، ونحن نحمد الله على السلامة من حال يؤدي إلى مثل هذا.

٢٨٣ - فإن مؤه مُمَوَّه بكثرة من<sup>(٨)</sup> عندنا من القائلين بالقياس أو الرأي أو غير ذلك، فلنعلم أنه تائه<sup>(٩)</sup>؛ لأن الله تعالى يقول - وقد ذكر أهل الفضل -: **﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾** [آمن: ٢٢٤]، وذكر تعالى أهل الباطل، فقال: **﴿وَلَا تِلْكَ أَصْفَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَحْسِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَكْفُرُونَ إِلَّا الظُّلُّ وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَحْرُصُونَ﴾** [الأنعام: ١١٦]، فلم يتركنا - عز وجل - في إشكال، بل بين توجيه ضلالهم وإضلالهم، وأنه اتباعهم الظل، ونخرصهم في الذين.

٢٨٤ - فقد رُضِح لكل ذي فهم أن القول بالقياس والتعليل والاستسكان

قال: أفليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نهتج فنجعل لعنة الله على الكافرين، ما حكم الله بما قالوا، وهذا إسناده صحيح على شرط البخاري.

وروى البيهقي (٢٥٣/٦)، والحاكم (٣٤٥/٤) نحوه بياق طويل وليس فيه ذكر المباينة وانظر: [إرواه الغليل: ١٤٤/٦ - وما بعدها] وفي (ب): [بالقول: ١٢].

- |     |                                |     |                     |
|-----|--------------------------------|-----|---------------------|
| (١) | سقط من الأصل، وأثبت من (ب).    | (٢) | سقط من (ب).         |
| (٣) | كذا في الأصل؛ وصوابه: «لقائل». | (٤) | جاءت مكررة في (ب).  |
| (٥) | في (ب): «مطلقاً».              | (٦) | في (ب): «والمقدمة». |
| (٧) | في (ب): «دبابة».               |     |                     |



والرأي والتقليد اتباع الظنون في ذلك منهم، فهل في البيان أكثر من هذا، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يَدَأُ غَرِيباً، وَسَيَمُودُ غَرِيباً كَمَا يَدَأُ، نَطْوِيهِ لِلْغَرِيبِ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>:

٢٨٥ - وكلهم مجمّع على أنّ العلم يقلّ أبداً، فإنّ كان العلم ما هؤلاء<sup>(٣)</sup> المقلّدون عليه، فما كان العلم قطّ<sup>(٤)</sup> أكثر منه اليوم، فإنّ النّساء والصّبيان والرّعايا يدرون أكثر أحكامهم، وأكثر فتاويهم، وإنّ الأئمّين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون يقصدون عندهم النّشأ، ويتستون بالفقيه، وإنّ كان العلم يقلّ؛ فهو خلاف ما هم عليه اليوم، وهذا الذي قلّ - بلا شك - من اتباع القرآن والسّنن، وبالله تعالى<sup>(٥)</sup> التوفيق.

قال أبو محمد [عليه السلام]<sup>(٦)</sup>:

٢٨٦ - قد بلغنا حيث أقدرنا<sup>(٧)</sup> الله تعالى عليه من البيان، وأوجبه علينا من الذّعاء إلى الحقّ؛ إذ يقول تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْقَوْلِ الَّتِي عَلَيْهِمْ أَلْفَبَتْهَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿فَبَيَّنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمُ أَزْوَاجُ الْأَتَابِ﴾ [الزمر: ٢٨]، ففرض على من بلده موعظة من ربه تعالى أن ينتهي إن كان من الذين يتبعون أحسن القول، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَأَسَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى الْكَوْثَرِ وَرَبِّ هَؤُلَاءِ أُولَئِكَ أَمْحَاجٌ أَلْفَبَتْ هُمْ فِيهَا خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(١) أخرجه مسلم (١٤٥، ١٤٦): كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً، من

حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، وورد عن جمع ويزادات، انظرها مع تخريجنا لها في مطلع «الاعتصام» للشاطبي (٢/١ - ٢) نشر المكتبة الأثرية، الأردن - عمان.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في (ب): «كان العلماء هؤلاء».

(٤) في (ب): «القط».

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): «أقدرنا».



٢٨٧ - وليس في قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] مُتَعَلِّقٌ لِأَهْلِ القول بالاستحسان؛ لأن الله تعالى لم يقل: (ما استحسنوا) ولا (ما استحسن فلان)، لكن قال: ﴿أَحْسَنَهُ﴾، وأحسن القول ما شهد الله أنه أحسنه؛ إذ يقول تعالى: ﴿تَحَرَّيْكُمْ مَعَكُمْ مِثْلَهُ أَحْسَنَ الْقَمْعِينَ﴾ [يسف: ٢٣]، وإذا يقول تعالى: ﴿اللَّهُ تَزَكَّى لِحَسَنِ الْفَقِيرِ كَيْفَا تَشْتَبِيهَا تَشَابُهَا﴾ [الزمر: ٢٣]؛ فصَحَّ أن أحسن القول هو القرآن وكلام الرسول ﷺ.

٢٨٨ - وأما ما دون ذلك، فكلُّ يَدْعِي في قوله أنه الأحسن، فدعواؤهم كدعيا ساقطة، إلا ما عضده برهان القرآن والسنة<sup>(١)</sup>، وفرض على كلِّ أحد<sup>(٢)</sup> أن يطلب المخلص لنفسه ولا يغترَّ باتِّباع أبيه، قال الله تعالى ذاماً لقوم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَسْأَلُوا إِنْ مَا أَرْزَلَهُ إِلَيْكُمْ أَلْزَمُوا قَالَوا سَنَسُبَّكَ مَا وَجَدْنَا عَلَيْكَ بِآيَةً كَانُوا يَكْفُرُونَ لَا يَتَذَكَّرُونَ شَيْئاً وَلَا يَتَنَبَّهُونَ﴾ [البقرة: ١٠٤].

قال أبو محمد [رحمته]:<sup>(٣)</sup>

٢٨٩ - ما أحدٌ في اتِّباع ما نشأ عليه بأجدر من غيره، وكلُّ ضالٍّ في الأرض قَمِيعٌ لكلِّ ما نشأ فيه<sup>(٤)</sup> ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَتَرَى هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصر: ٥٠]، وقُلْد دِينَهُ<sup>(٥)</sup> مَنْ لَا يُغْنِي عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، وَلَا يَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يعطيه من حسناته حسنة، ولا يحقُّ عنه من سيئاته سيئة، والحمد لله على نعمه علينا بالإسلام، وله الشكر على ما منَّ علينا به من اتِّباع اليقين<sup>(٥)</sup> في النحلة

(١) قال المصنف في «رسائله» (٨٧): «وطريقة الفقه والكلام الصحيح إنما هي اتِّباع القرآن والسنة فقط، وما حدا ذلك فباطل، لا يجوز اتِّباعه، وبالله تعالى التوفيق».

(٢) سقط من (ب).

(٣) نعم، من طبع البشر وأخلاقهم أن يألَفوا ما أخفوه بالرضا والتسليم، ويأْتُوا به، فإذا وجدوا لهم مخالفاً فيه، تعصَّبوا له، ووجهوا قراهم إلى استنباط ما يؤيده ويثبت، وينفع عنهم حرج المخالفين لهم فيه، لا يلتفتون إلى تحري الحق، واستبانة الصواب، فيما تنازعوا فيه!!

(٤) في (ب): «في دينه». (٥) بدلها في (ب): «السنة».

والفتيا، والله الأمر من قبل ومن بعد، وحسبنا الله ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>.

(١) التقليد كالميتة لا يجوز إلا عند الضرورة، قال ابن عبد البر: «وأجمع العلماء على أن التقليد ليس بعلم».

وجعل ابن القيم في «الإعلام» (١٢/٢) التقليد (فتنة تمت فأحمت) وأقسم بالله على ذلك، فقال: «تالله إنها فتنة عمت فأعمت. ورتبت القلوب فأضمت، رتبي عليها الصغير، وحرمت فيها الكبير، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً، وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مطوراً، ولما عمت بها البلية، وعظمت بسببها الرزية، بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها ولا يعدون العلم إلا إياها، فطالب الحق من مظانهم مفتون، مؤثره على ما سواه عندهم مقبون، نصيرا لمن خالفهم في طريقهم الخبايل، وبعثوا له الغوائل، ورموه عن قوس الجهل واليقي والنعاد، وقالوا لإخوانهم: ﴿إِنِّي لَنَافٍ أَنْ يَبُولَ وَيَتَصَكَّمُ أَوْ أَنْ يُنْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْقَسَادُ﴾ [خاف: ٢٦].

فحقيق بمن نفسه عنده قلد وقيمة، ألا يلتفت إلى هؤلاء، ولا يرضى لها بما لديهم، وإذا دُفِعَ له علم السنة النبوية شمر إليه، ولم يخش نفسه عليهم، فما هي إلا ساعة حتى يتغير ما في القبور، ويحصل ما في الصدور، وتساوى أقدام الخلائق في القيام لله، وينظر كل عبد ما قدمت بده، وينفع التمييز بين المحققين، والمُبْطِلِينَ، ويعلم المعروضون عن كتاب ربهم، وسنة نبيهم أنهم كانوا كاذبين؟ قال أبو عبيدة: صدق ابن القيم وبر فيما قال، ولكن التقليد يحتاج إليه الطالب عند عجزه وعدم فهمه، وذلك في بدايات طلبه، وينفك عنه بمقدار التقدم ورسوخ القدم في التقعيد والتأصيل العلمي، واستحضار النصوص الشرعية.

وقد اشتك في هذا الباب اثنان هما على طرفي نقيض:

طرف<sup>(١)</sup>: نادى بنجديد القواعد والأصول المتبعة عند العلماء فهو يشكك في قواعد العلماء، وطرقهم في الاستنباط والترجيح، وفيما استقرّ - عندهم - من صحة «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، وشروط القياس، وما إلى ذلك.

(١) يُسَوِّونَ أَنفُسَهُمْ - زوراً - أصحاب (الفكر المستنير) (١١)

(٢) سوى أحرف يسيرة تُكَلِّمُ فيها، قاله ابن الصلاح وغيره، وهو مدار نقد المُعْتَبَرِينَ ممن لهم مكانة في النقد، واحترام كلامهم عند أهل الفن.

= وطرف: جعل قول الفقيه والعالم كأنه نصٌّ مُقَدَّمٌ، وتعامل مع المتن معاملة النصوص<sup>(١)</sup>.

نعم، التقليد ليس بعلم، ولكن إن ضاق الوقت في حق المجتهد، واحتاج حاجة ماسة إلى حكم يضيق الوقت عن بذله ما يستطيع من جُهدٍ حتى يقف على حكم الله فيه؛ فيُقلِّد - ضرورةً - فقط في مثل هذه الحالة، وما عدا ذلك فلا يجوز.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٨٨/٢٨): «متى أمكن في الحوادث المشكلة مسرفة ما دلَّ عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب، وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت، أو عجز الطالب، أو تكافؤ الأدلة عنده، أو غير ذلك؛ فله أن يُقلِّدَ مَنْ يرتضي دينه وعلمه»، وانظر: «المجموع» له - أيضاً - (٣٠٤/٢٠). والقول السديد في حقيقة التقليد (٧٧) للشتنيطي.

وهذا قول الجمهور من الفقهاء، والمشهور من قول الأصوليين في المسائل التي لم يُجْهَدَ فيها بعد، انظر: «الإحكام» للآمدي (٢٠٤/٤)، و«المحصول» (١١٥/٢/٢) و«البحر المحيط» (٢٨٥/٦) و«شرح الكوكب المنير» (٥١٦/٤) و«تيسير التحرير» (٤/٢٢٧)، و«التهذيب» (٥٢٤) للاستوحي.

ومنهم مَنْ قال: يجوز للعالم تقليد مَنْ هو أعلم منه، ولا يجوز له تقليد مَنْ هو دونه، قاله محمد بن الحسن، انظر: «نهاية السؤل» (٢٩١/٣)، و«البحر المحيط» (٢٨٦/٦). قال الإمام النجفي في «السير» (١٩١/١٨ - ١٩٢) مُعَلِّقاً على قول ابن حزم: «أنا أتبع الحق، وأجتهد، ولا أتقيد بمذهب»، قال:

(١) تمتاز النصوص بالشباهت والشمول والحاكمية؛ فهي تحكم على جميع الوقائع في سائر الأزمنة والأمكنة، وتصحيح النص بما هو وافق ومشاهد غفلة عن هذه السمات، وجعل كلام العلماء بمثابة النص، وإطراده في مسائل طرأ عليها مستجد أو تخلف قيد أو شركه، وإعماله بنيات وشمول النصوص غفلة منهجية، ورلة كلية يُصاد عنها التابهون اليفظون ممن يُعظم الذليل ويهجه، ويتنا - ولا قوة إلا بالله - نجد في دواوين المتعالمين والناشئة الغافلين استدلالاً بكلام العلماء لا تعلق له بالتليل القلي، من غير ذكر لما خفف، ولا على أيّ الأصول بنيها فأنزلوا كلام من يرضون ويحيون منزلة الوحي ويتكبرون على غيرهم صنع فلك مع آخرين! ولله في خلقه شؤون!

قلت: نعم؛ مَنْ بلغ رتبة الاجتهاد، وشهد له بذلك عدة من الأئمة، لم يَسُغْ له أَنْ يُقْلَدَ، كما أَنَّ الفقيه المبتدئ - والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغ له الاجتهاد أبداً؛ فكيف يجتهد؟ وما الذي يقول؟ وعلام يبنى؟ وكيف يطبر ولماً يُرْمَى؟

والقسم الثالث: الفقيه المنتهي، البقظ الفهم، المُحدَث، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع، وكتاباً في قواعد الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله، وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته؛ فهذه رتبة مَنْ بلغ الاجتهاد المُقَيَّد، وتأهَّل للنظر في دلائل الأئمة، فتمنى وضع له الحق في مسألة، وثبت فيها النص، وقبِلَ بها أحد الأئمة الأعلام؛ كأي حنيفة - مثلاً -، أو مالك، أو الثوري، أو الأوزاعي، أو الشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق؛ فَلْيَتَّبِعْ فيها الحق ولا يَسْلُكِ الرخص، وَلْيَتَوَرَّعْ، ولا يَسُغْ فيها - بعد قيام الحجة عليه - تقليد فإن خاف ممن يُشَقَّبُ عليه من الفقهاء فَلْيَتَكْتُمْ بها ولا يترأء بفعلها، فرمما أصعبت نفسه، وأحب الظهور، فثعاقب، ويدخل عليه الداخل من نفسه؛ فكم من رجل نَقَلَ بالحق، وأمر بالمعروف فَيُسَلِّطَ الله عليه مَنْ يُوْذِيهِ بِسِرِّهِ قَضِيهِ، وَخَبِيٍّ لِلرَّاسَةِ الدِّينِيَّةِ؛ فهنا داء خفيٌّ سارٌّ في نفوس الفقهاء، كما أَنَّهُ داء سارٌّ في نفوس المُتَفَنِّين من الأغنياء وأرباب الوقوف والثَّرب المزخرفة، وهو داء خفيٌّ يَسْرِي في نفوس الجند والأمراء والمجاهدين؛ فتراهم يلتفتون العُدُوَّ، وَيُضْطَلِمُ الجَمْعان وفي نفوس المجاهدين مخباتٌ وكماثرٌ من الاختيال وإظهار الشجاعة ليقال، والمعجب، وكُبِسَ الفراقل المذمبة، والمُخَوِّذ المزخرفة، والعُدَّة المُحَلَّاة على نفوس مُتَكَبِّرة، وقُرْسان مُتَجَبِّرة، ويتضاف إلى ذلك إخلالٌ بالصلاة، وظلم للرمية، وشرب للمسكر؛ فَأَنَّى يُصْرَوْنَ؟ وكيف لا يَحْتَلُونَ؟

اللَّهُمَّ فانصر دينك، ووفق عبداً؛ نَمَنَ طلب العلم للعمل كسر - الملم، ويكنى على نفسه، وَمَنَ طلب العلم للمدارس والإفناء والفخر والرياء؛ تحامق، واختال، وازدري بالناس، وأملكه المُعْجَب، وَمَنَقَشَةُ الأنفُس، «قَدْ أَلْقَى مَنْ ذَكَبَهَا ﴿١٠﴾ وَقَدْ حَاكَ مَنْ ذَمَّهَا ﴿١١﴾» [الشمس: ٩ - ١٠] أي: دَسَّسَهَا بِالْفُجُورِ وَالْمَعْصِيَةِ انتهى.

ورحم الله ابن القيم الغائل في مدارج السالكين (٢/٣٨٨ - ط الفقي): «ولقد =

- خاطبْتُ يوماً بعض أكابر هؤلاء، فقلتُ له: سألْتُك بالله! لو قُدِّر أن الرسول ﷺ حيٌّ بين أظهرنا، وقد واجهنا بكلامه وخطابه أكان فرضاً علينا أن نطيعه حتى نعرض ما سمعناه منه على آراء الناس وعقولهم؟

فقال: بل كان الفرض المبادرة إلى الامتثال من غير التفات إلى سواء!

فقلتُ: فما الذي نسخ هذا الفرض عنا؟! وبأي شيء نُسخ؟

فوضع إصبعه على فيه، وبقي باهتاً مُنحيراً، وما نطق بكلمة.

قال أبو حنيفة:

طالب العلم الشرعي في مسيرته العلمية يمرُّ في أطوار ثلاثة<sup>(أ)</sup>، يبدأ بالتقليد، ويتوسط بالإشكال - وهو أول الفهم -، وينتهي بالاستقرار وانسراح الصدر لما في النصوص، وأعوص الأطوار وأكثرها قلقاً واضطراباً الوسطى، ولا سيما إن لم يكن صاحبها عاملاً على تزكية نفسه، هاضماً لها، آخذاً بزمام تغلبتها، فتظهر منه الآفات، ويختفي التعصيل والحسنات، وقلَّ - في هذه الأزمنة - مَنْ يتجاوزها، ويصطبر عليها، لينتقل بعواقب، أو يملأ وقته<sup>(ب)</sup> بما يقطعها عنها.

والطالب في بداية طلبه يحتاج إلى الأستاذ والمعلم: فهو يحل المشكل ويثبت المجمل، ويسهل الصعب، ويُذلل العسير، في قافلة الخير ممن هم على الصراط المستقيم، من غير اعوجاج، ولا تنطع، ولا تساهل، ولا تعالم.

(والشيخ) - مع هذا - وسيلة؛ فعمله بمثابة الدلالة على الكعبة؛ فمَنْ رآها استغنى بها، فقوله: (مَنْ لا شيخ له؛ فالشيطان شيخه) أئمة! والأقبح منها قوله الصوفية: (المريد بين الشيخين كالمرأة بين الزوجين)<sup>(١)</sup>

قال الصنعاني في «إرشاد النقاد» (ص ١٠٥): «وُفِّرَ بين تقليد العالم في جميع ما قاله، وبين الاستعانة بفهمه؛ فإنَّ الأول يأخذ بقوله من غير نظر في دليل من كتاب =

(أ) مذكورة في «المواقفات» (٢٢٤/٥) وما يمدد بتصرف وزيادة واختصار.

(ب) سواء بدنياً زائلة، أو انشغال بأسرة فاضلة، أو رئاسة متوحشة؛ إمارة بلا حارة، زعامة بلا دهامة؛ وأسوأ الآثار التي ينبغي أن يحذر منها هذا الصنف: الحرص على الابتعاد عن البلاء وهورات الكلام، بل الواجب عليهم تربية أنفسهم وأقلامهم على الصدق والطهر والخير.

ولا سعة، والاستعانة بفهمه - وهو الثاني - بمنزلة الدليل في الطريق، والخبريت الماهر لابن السبيل، فهو دليل إلى دليل، فإذا وصل إليه استغنى بدلالته عن الاستدلال بنيره.

وتزداد المشكلة تعقيداً بقلة وجود العلماء الربانيين المتفرغين لمن في هذه الرتبة، ولا سيما لمن كان في أوائلها!! وإلى الله - وحده - المشتكى من غربة العلم وأهل السنة. وهذه الألوام هي:

الطور الأول: أن يقننه عقله إلى النظر فيما حفظ والبحث عن أسبابه، وإنما ينشأ هذا عن شعور بمعنى ما حصل، لكنه مجمل بعد، وربما ظهر له في بعض أطراف المسائل جزئياً لا كلياً، وربما لم يظهر بعد؛ فهو ينهي البحث نهايته وتعلمه عند ذلك بعينه بما يليق به في تلك الرتبة، ويرفع عنه أوماماً وإشكالات تمرض له في طريقه، يهديه إلى مواقع إزالتها ويطارحه في الجريان على مجراه، مثباً قدمه، ورافعاً وحشته، ومؤدباً له حتى يتسنى له النظر والبحث على الصراط المستقيم.

فهذا الطالب حين بقاءه هنا، ينازع الموارد الشرعية وتنازعه، ويعارضها وتعارضها، طمعاً في إدراك أصولها والاتصال بجنگمها ومقاصدها، ولم تلخص له بعد، لا يصح منه الاجتهاد فيما هو ناظر فيه؛ لأنه لم يتخلص له مُستند الاجتهاد، ولا هو منه على بينة بحيث ينشرح صدره بما يجتهد فيه؛ فاللزام له الكف والتقليد.

الطور الثاني: أن ينتهي بالنظر إلى تحقيق معنى ما حصل على حسب ما آداه إليه البرهان الشرعي، بحيث يحصل له اليقين ولا يعارضه شك، بل تصير الشكوك - إذا أوردت عليه - كالبراهين الدالة على صحة ما في يديه؛ فهو يتعجب من المشكك في محصوره كما يتعجب من ذي عينين لا يرى ضوء النهار، لكنه استمر به الحال إلى أن زل محفوظه عن حفظه حكماً، وإن كان موجوداً عنده؛ فلا يبالي في القطع على المسائل، أنصر عليها أو على خلافها أم لا.

فإذا حصل الطالب على هذه المرتبة؛ فهل يصح منه الاجتهاد في الأحكام الشرعية أم لا؟ هذا محل نظر والتباس ومما يقع فيه الخلاف، ولعله يتفاوت التقدم من باب إلى باب، وهو مخرج على مسألة (تجزؤ الاجتهاد).

الطور الثالث: أن يخوض فيما خاض فيه الطرفان ويتحقق بالمعاني الشرعية منزلة =

على الخصوصيات الفرعية، بحيث لا يصد التبحر في الاستبصار بطرف من التبحر في الاستبصار بالطرف الآخر؛ فلا هو يجري على عموم واحد منهما دون أن يعرضه على الآخر، ثم يلتفت مع ذلك إلى تنزل ما تلخص له على ما يليق في أفعال المكلفين؛ فهو في الحقيقة راجع إلى الرتبة التي ترقى منها، لكن يعلم المقصود الشرعي في كل جزئي فيها عموماً وخصوصاً.

وهذه الرتبة لا خلاف في صحة الاجتهاد من صاحبها، وحاصله أنه متمكن فيها، حاكم لها، غير مقهور فيها، بخلاف ما قبلها؛ فإن صاحبها محكوم عليه فيها، ولذلك قد استقر مبادئ الكلية عن الالتفات إلى الخصوصيات، وكل رتبة حكمت على صاحبها دلت على عدم رسوخه فيها، وإن كانت محكوماً عليها تحت نظره وقهره؛ فهو صاحب التمكن والرسوخ، فهو الذي يستحق الانتصاب للاجتهاد، والتعرض للاستنباط، وكثيراً ما يختلط أهل الرتبة الوسطى بأهل هذه الرتبة؛ فيقع النزاع في الاستحقاق أو عدمه، وأنه أعلم.

ويسمى صاحب هذه المرتبة: الرتاني؛ والحكيم، والراسخ في العلم، والعالم، والفقيه، والعامل؛ لأنه يربي بصفار العلم قبل كباره، ويوفى كل أحد حقه حسبما يليق به، وقد تحقق بالعلم وصار له كالوصف المجبول عليه، وفهم من الله مراده من شريعته.

ومن خاصيته أمران:

أحدهما: أنه يجيب السائل على ما يليق به في حالته على الخصوص إن كان له في المسألة حكم خاص، بخلاف صاحب الرتبة الثانية؛ فإنه إنما يجيب من رأس الكلية من غير اعتبار بخاص.

والثاني: أنه ناظر في المآلات قبل الجواب عن السؤالات، وصاحب الثانية لا ينظر في ذلك، ولا يبالى بالمآل إذا ورد عليه أمر أو نهى أو غيرهما، وكان في مساقه كلياً؛ ولهذا الموضع أمثلة كثيرة.

وخلاصة قول المحررين من العلماء في التقليد - وهو الذي قرره ابن تيمية في مواضع من كتبه، وجمع ابن القيم في «إعلام الموقعين» أطراف الكلام حوله - أن التقليد أقسام، هي كالآتي:



- القسم الأول يحرم التقليد فيه، والمصير إليه، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: الإعراض عما أنزل الله، وعدم الالتفات إليه اكفاءً بتقليد الآباء.

ويقول بهذا جميع العلماء الربانيين، وبصره جمع كبير وخصوه بالتصنيف والتأليف<sup>(١)</sup>، ومن أشهرهم: أبو شامة المقدسي - شيخ النووي وتلميذ ابن الصلاح رحم الله الجميع - في كتاب «مختصر الرد إلى الأمر الأول»، قال فيه في (فصل التغير من القول بالرأي) (ص ٦٤ - ٦٦) بعد كلام:

«فكثرت الوقائع والنوازل في التابعين ومن بعدهم، واجتهدوا بأرائهم من اضطر ومن لم يضطر، ووصلت إلى من بعدهم من الفقهاء، ففرعوا عليها واجتهدوا في إلحاق غيرها بها، فتضاعفت مسائل الفقه، وشككهم ووسوس في صدورهم.

واختلفوا اختلافاً كثيراً من غير تقليد» ثم قال:

«وكانت تلك الأزمنة مملوءة بالمجتهدين، فكل صنف على ما رأى، وتعضب بعضهم بعضاً مستعدين من الأصليين: الكتاب والسنة، وترجح المراجع من أقوال السلف المختلفة بغير هوى، ولم يزل الأمر على ما وصفت، إلى أن استقرت المذاهب المدونة» قال: ثم اشتهرت المذاهب الأربعة ومجر غيرها، نقصرت همم أتباعهم إلا قليلاً منهم فقلدوا بعدما كان التقليد لغير الرسل حراماً، بل صارت أقوال أئمتهم عندكم بمنزلة الأصليين وذلك معنى قوله تعالى: «الْفَكْدُوا أَعْيُنَكُمْ رَأَيْتُمْ أُزْجَا بِئِنْ دُوبِ أَكْو» (التوبة: ٣١).

فعدم المجتهدون وغلب المقلدون وكثر التعصب وكفر بالرسول» قال: «وحجروا على رب العالمين مثل اليهود، أن لا يبعث بعد أئمتهم ولياً مجتهداً، حتى آل بهم التعصب إلى أن أحدهم إذا أورد عليه شيء من الكتاب والسنة الثابتة على خلافه، يجتهد في دفعه بكل سبيل من التأويل البعيدة، نصرة لمذهبه ولقوله، ولو وصل ذلك إلى =

(١) انظر «معجم المؤلفات المطبوعة» (١/٣٢١ - ٣٢٢) وللمعلامة تقي الدين الهلالي في الجزأين (الثالث) و(الرابع) من كتاب القيم «سبيل الرشاد» كلمات مهمات في محاربة التقليد، وفيها ذكر كلمات سمان، ونقلات مهمات في هداه وفته، وبيان بعض الجهود في ذلك مع مدحها والثناء عليها، والمقام لا يتسع للتفصيل.

إمامه الذي يقلده لقايله ذلك الإمام بالتعظيم، وصار إليه وثيراً من رأيه، مستعيناً بالله من الشيطان الرجيم، وحمد الله على ذلك قال: «لَمْ تَقَامِ الْأُمُورُ، حَتَّى صَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يَرَوْنَ الْأَشْتَغَالَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَيُرَوْنَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْمَوَاضِعَ عَلَيْهِ، فَبَدَلُوا بِالطَّيِّبِ خَبِيثاً وَبِالْحَقِّ بَاطِلاً، «أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ قَلْبِكَ فَأَلْهَمْنَا فِكْمًا فَفُتِحَتْ بَعْدَهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ» [البقرة: ١٦].

الثاني: تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ قوله.

الثالث: التقليد بعد قيام الحجة، وظهور الدليل على خلاف قول المقلد. ودم ابن حزم للتقليد، منصب في مائتاً ذكر على النوع الأول والأخير من هذا القسم، وللمعز بن عبد السلام - وهو من المقلدين عند المقلدين، ولا سيما الشافعية منهم - كلمة مهمة ورائعة في «قواعد الأحكام» (٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥ - ط دار القلم أو فقرة رقم ٢٨٢٣ - بتحقيقي) هذا نصها: «العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يفت أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مذقماً، وهو مع ذلك يقلد فيه، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقضية الصحيحة لمذهبه، جُمُوداً على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع غواهر الكتاب والسنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده. وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذُكر لأحدهم خلاف<sup>(١)</sup> ما وظن نفسه عليه، تعجبت منه غاية العجب، من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه، ولو تذبذبه لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره، فالبحت مع هؤلاء ضائع، مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يُجديها.

وما رأيت أحداً منهم رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يُعير عليه مع علمه بضعفه وتغليوه. فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمسكه بمذهب إمامه قال: لعل إمامي وقف على دليل لم أوقف عليه، ولم أهتم إليه. ولا يعلم السكينة أن هذا مقابيل بمنته، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح.

فسبحان الله ما أكثر من أصنى التقليد بضرة، حتى جعله على مثل ما ذكرته. =

(١) هكذا صنع ابن القيم في «الإعلام» (٢/ ٤٥٨) - بتحقيقي، فكانه يريد.

وَقَفْنَا اللَّهَ لِاتِّبَاعِ الْحَقِّ أَيْنَمَا كَانَ، وَعَلَى لِسَانِ مَنْ ظَهَرَ. وَأَيُّنَ هَذَا مِنْ مَنَازِلَةِ السَّلَفِ وَمَشَاوِرَتِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ، وَمَسَارَعَتِهِمْ إِلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ إِذَا ظَهَرَ عَلَى لِسَانِ الْخَصْمِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا تَنَازَرْتُ أَحَدًا إِلَّا قُلْتُ: اللَّهُمَّ أَجِرِ الْحَقَّ عَلَى قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعِيَ أَتَيْتَنِي، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعَهُ أَتَيْتُهُ.

قَالَ أَبُو عِيْنَةَ: أَهْلُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لَا يَجُوزُ لَهُمْ تَوَلِّيُ الْفِتْوَى، وَلَا التَّصْدِيرُ لِلتَّحْرِيرِ، وَلَا تَوَلِّيُ مَنَاصِبِ الْقَضَاءِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: كُلُّ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ ﷺ فِيمَا صَحَّ مِنْهُ بِقَبُولِ أَخْبَارِهِمْ أَوْ أَقْوَالِهِمْ فَلَا يَدُّ مِنْ مَتَابِعَتِهِمْ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَقْلِيدًا. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الْإِعْلَامِ» (٣/٥٦٨):

فَوَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَقْلِيدُ الْأَعْمَى فِي الْقِبْلَةِ وَدُخُولِ الْوَقْتِ لغيرِهِ. وَقَدْ كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ لَا يُوْذَنُ حَتَّى يُقْلَدَ غَيْرُهُ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيُقَالُ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، وَكَذَلِكَ تَقْلِيدُ النَّاسِ لِلْمُؤَذِّنِ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ، وَتَقْلِيدُ مَنْ فِي الْمَطْمُورَةِ لِمَنْ يُتْلِمُهُ بِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَالْفِطْرِ وَالصَّوْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّقْلِيدُ فِي قَبُولِ التَّرْجُمَةِ وَالرِّسَالَةِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْجَرَحِ، كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِقَبُولِ الْمُخْبِرِ بِهَا إِذَا كَانَ عَدْلًا صَادِقًا، وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْهَدْيَةِ وَإِدْخَالِ الزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا، وَقَبُولِ خَيْرِ الْمَرْأَةِ ذَمِّيَّةٍ كَانَتْ أَوْ مُسْلِمَةً فِي انْقِطَاعِ دَمِ حَيْضِهَا لَوَقْتِهِ وَجَوَازِ وَطْنِهَا وَإِنْكَاحِهَا بِذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا تَقْلِيدًا فِي الْفِتْيَا وَالْحُكْمِ، وَإِنْ كَانَ تَقْلِيدًا لَهَا فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ شَرَعَ لَنَا أَنْ نَقْبَلَ قَوْلَهَا وَنَقْلُدَهَا فِيهِ، وَلَمْ يَشْرَعْ لَنَا أَنْ نَتَلَقَّى أَحْكَامَهُ مِنْ غَيْرِ رَسُولِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ نَتْرِكَ مَنَّةَ رَسُولِهِ لِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَقْدُمُ قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ عَدَاهُ مِنَ الْأُمَّةِ.

وَأَبُو ابْنِ حَزْمٍ أَنْ يَسْمَى هَذَا تَقْلِيدًا، وَلَهُ كَلِمَةٌ مَهْمَةٌ فِي «الْإِحْكَامِ» (٦/٦٤ - ٦٥) فِي ذَلِكَ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

«وَاحْتِجْ بَعْضُهُمْ بِأَنْ قَالَ: لَا يَدُّ مِنَ التَّقْلِيدِ، لِأَنَّكَ تَأْتِي الْجِزَارَ فَنَقْلُدُهُ فِي أَنَّهُ سَمِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِمَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمُ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْمَحْتِجُ بِهَذَا: إِمَّا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْحَمِيرِ فِي الْجَهْلِ، وَإِمَّا كَانَ رَقِيقَ الدِّينِ، لَا يَسْتَحْيِي وَلَا يَنْتَقِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنْ كَانَ مَا ذَكَرْتَ عِنْدَكَ تَقْلِيدًا: فَقُلْ كُلِّ فَاسِقٍ وَكُلِّ قَاتِلٍ، وَقُلْ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَاتَّبِعْ دِينَهُمْ، لَأَنَا كَذَلِكَ نَبَتَاعُ -

اللحم منهم ونصدقهم أنهم سموا الله تعالى على ذبيحتهم، كما نبتاعه من المسلم الفاضل ولا فرق، ولا فضل بين ابتياعه من زاهد عابد وبين ابتياعه من يهودي فاسق. ولا أثرة ولا فضيلة لضيعة العالم الورع على ذبيحة الفاسق الفاجر، فقلد كل قاتل على ظهر الأرض وإن اختلفوا كما نأكل ذبيحة كل جزار من مؤمن أو ذمي. فإن قال بذلك خرج عن الإسلام وكفى مؤنته، ولزمه ضرورة أن لا يقلد عالماً بعينه دون من سواه، كما أنه لا يقلد جزاراً بعينه دون من سواه.

وإن أمي من ذلك فقد أبطل احتجاجه بتقليد الجزار وغيره، وسقط تمويهه. ولكن ليعلم الجاهل أن هذا الذي شغب به هذا المموء - من تصديقنا الجزار والصانع ويأخذ سلعة بيده -: ليس تقليداً أصلاً، وإنما صدقناهم لأن النص أمر بتصديقهم، وقد سأل أصحاب رسول الله ﷺ عن هذه المسألة بعينها، فقالوا: يا رسول الله إن يأتي قوم حديثهم عهد بالكفر بديانح لا ندري أسموا الله تعالى عليها؟ فقال ﷺ: «سموا الله أنتم واكلوا أو كما قال ﷺ».

أمر تعالى بأكل طعام أهل الكتاب وديانحهم.

فإن أتونا في تقليد رجل بعينه بنص على إيجاب تقليده، أو بإجماع على إيجاب تقليده: صرنا إليه واتباعهم، ولم يكن ذلك تقليداً حيثل، لأن البرهان كان يكون حيثل قد قام على وجوب ابتياعه.

القسم الثالث: التقليد الذي يسرغ، وهذا النوع يخص العامي، فالواجب عليه أن يقلد أعلم من يظن، ولا يتخير بين أقوال المجتهدين؛ لتفليق باب التخيير، الذي ربما يفتح عليه باب المهوى، ولا مناص في حق العامي إلا هذا، وهو معذور في هذا التقليد، وسواء قلنا: إن العامي لا بد له من تقليد العالم، أو أوجبنا الاجتهاد في حقه، فإن مأل القولين واحد، والخلاف في التسمية دون الحقيقة، إلا في حق من يوجب عليه اتباع واحد بعينه<sup>(١)</sup>، يلتقي مع ما قلناه من النوع الأول من القسم الأول.

والإشكال يشتد عند وقوع التحير وعدم الوضوح، فهناك طبقة - بسبب انتشار العلم - لا هو طالب علم مؤهل، ولا هو عامي جاهل، فهو يتذبذب في الطلب، وهذا =

(١) قال ابن عابدين في «حاشيته» (٣٣/١)، «شاع أن العامي لا مدعب له».

## ٨ - فصل

قال أبو محمد رحمه الله:

٢٩٠ - ونحن ذاكرون - إن شاء الله تعالى - بعض ما جاء في إبطال الراي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد ما حضرنا من الآثار، لأن لا يظن جاهل أننا لم نتعلق في إبطال هذه المعاني بأمر، بل قد صرح بذلك من تصد منهم إلى الأعمار والجهال جرأة على الكذب، ومجاهرة به، فليعلم أهل الحق وغير أهل الحق<sup>(١)</sup> أننا من هذا الذي تكلمنا فيه على ما مضى عليه رسول الله ﷺ [وجميع الصحابة]<sup>(٢)</sup> وجميع التابعين وخيار الفقهاء - معنى في [إبطال التقليد، وعلى ما مضى عليه رسول الله ﷺ وجميع الصحابة وجمهور التابعين من]<sup>(٣)</sup> إبطال القياس، والحمد لله رب العالمين على نعمه.

## ٩ - الآثار الواردة في الراي

٢٩١ - روى البخاري في «صحيحه» عن عروة بن الربير قال: حج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعتة يقول: [سمعت رسول الله ﷺ يقول]<sup>(١)</sup>: «إن الله لا<sup>(٢)</sup> ينزع العلم بعد ما<sup>(٣)</sup> أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه<sup>(٤)</sup> منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيقي ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون»<sup>(٥)</sup>.

٢٩٢ - حدثنا حمام<sup>(٥)</sup>، .....

- النوع، منهم من يكون أقرب إلى الاتباع، ومنهم من يكون أقرب إلى التقليد، ومسألة (تجزؤ الاجتهاد) تبين في تفريق أفراد المسائل في حقهم، وخير مثال على هذا الصنف: أصحاب الدراسات الأكاديمية الشرعية، والحق أن أصحابها ليسوا سواء وانظر «شرحي على الورقات» (٦٤٠ وما بعد).

(١) سقط من (ب). (٢) في «الصحيح»: «أن».

(٣) في (ب): «ينتزعه».

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٠٧): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الراي وتكلف

القياس، وسلم (٢٦٧٣): كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل.

(٥) في (ب): «حمام».

ثنا عباس بن أصبغ<sup>(١)</sup>، ثنا ابن آيمن<sup>(٢)</sup>، ثنا أحمد بن أسلم<sup>(٣)</sup>، ثنا أبو ثور، ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينزع الله العلم من صدور الرجال، ولكن ينزع العلم بموت العلماء، يموت العالم<sup>(٤)</sup> فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا»<sup>(٥)</sup>.

(١) في «الإحكام» والنبله: بدلاً من (عباس بن أصبغ): «عبد الله بن محمد بن علي الباجي» وهو اللخمي الإشبيلي، المشهور بـ (ابن الباجي)، قال ابن الفريسي: «كان حافظاً ضابطاً، لم ألق مثله في القبط» وقال الذهبي: «العلامة الحافظ محدث الأندلس» توفي سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة.

ترجمته في «بنيّة الملتبس» (٣٣١) و«السيرة» (٣٧٧/١٦). وأما (عباس بن أصبغ) فهو ابن عبد العزيز الهمداني الجبّاري، أبو بكر القرطبي، كان ضابطاً لما كتب، هزيفاً طاهراً، قرأ عليه الناس كثيراً، توفي سنة ٣٨٦ هـ. ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥٩٢/٨).

(٢) هو محمد بن عبد الملك بن آيمن القرطبي، الإمام الحافظ العلامة، شيخ الأندلس، ومسندها في زمانه، ترجمته في «بنيّة الملتبس» (١٠٢)، «السيرة» (٢٤١/١٥ - ٢٤٣).

(٣) في «الإحكام»: «مسلم» ولا وجود له في «النبله»، والإسناد عندهما هو هو، ورد «أحمد بن مسلم» في مواطن عديدة في «المحلى» في الإسناد نفسه، انظر منه: (٣٩٧/٧، ٤١٤، ٤٧٠، ٤٠٦/٨) وكذلك في رسالة «التلخيص» له (ص ١٩٩).

(٤) كذا في الأصل، وفي «النبله» (ص ٤٠ - ط الكوثري): «يموت العلماء العلماء، فإذا لم يبق». وحلفت من طبعه المكتبة الأزهرية (ص ٤٢) كلمة «العلماء» الثانية، وحذفها أيضاً آخرنا الشيخ محمد ابن حمد النجدي من نشرته للكتاب نفسه (ص ١١٣) وكتب في الهامش: «تكررت في الأصل».

(٥) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٢٤ - بتحقيقي)، وفي «النبله» في أصول الفقه (ص ١١٢) عن حزام - وهو ابن أحمد القاضي - به. وأخرجه البخاري (١٠٠)، وفي «التاريخ الكبير» (٢٥٦/١/١) - ٢٥٧، ومسلم (٢٦٧٣) (١٣)، والنسائي في «الكبرى» - كما في «التحفة» (٣٦١/٦) - والترمذي (٢٦٥٢)، وابن ماجه (٥٢)، والدارمي (٧٧/١)، وأحمد (١٦٢/٢، ١٩٠)، وابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ٢٥٤)، وابن السبارك في «الزهدة» (٨١٦)، وأبو غيثمة في «العلم» (١٢١)، والطبراني في «الصغير» (٢٥٩ - مع الروض الداني)، و«الأوسط» (رقم ٥٥، ٩١٢، ٢٣٢٢)، وابن حبان (٤٥٧١، ٦٧١٩، ٦٧٢٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٩٦/١، ١٣٨/٢، ١٤٢)، و«الحلية» (٢٤/١٠ - ٢٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٨/١، ١٤٩ - ١٤٩، ١٤٩)، والبخاري في «شرح السنة» (١٤٧ و ٣١٦/١)، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» (٢٧٧١)، والداني في «الفتن» (٢٦٤، ٢٦٥)، والبيهقي (١١٦/١٠)، والقضاة في «مسند الشهاب» (١١٠٣ - ١١٠٧)، وابن جميع في «معجم شيوخه» (رقم ١٥٦، ١٦٤، ٢٤١، ٣٢٤)، والطحاوي -



قال أبو محمد رحمه الله تعالى (١):

٢٩٣ - وقد روي هذا الخبر، وفيه: «فاقتوا بغير علم» (٢)، وهو كله صحيح وهو كله معنى واحد، إن من أفتى بالرأي فقد أفتى بغير علم، ولا علم في الدين غير القرآن وحكم رسول الله ﷺ فقط، وهذا الخبر صريح بَيِّن في أنَّ الدين دَم رسول الله ﷺ هم القاصدون للرأي، المُفْتُونَ به، الجُهَّال بالقرآن والسُّنن، وهم هؤلاء المُعْتَرِفُونَ بأنَّهم قَلَّدُوا رأيَ مالِكٍ وأبي حنيفة، لجهلهم بالقرآن والسُّنن. وأما من أذاه اجتهداه إلى رأي رأي رآه، ولم يَقُمْ عليه [فيه] (٣) حُجَّة [بعده] (٤)، فليس مذمومًا، بل هو معذور، خالفًا أو سالفًا، إلا من قامَتْ عليه الحُجَّة، فمُعانَد (٥) وتَمَادَى على القُتْبَا برأي إنسانٍ بعينه (٦).

- في «المشكَّل» (١٢٧/١)، والخطيب في تلخيص المشابهة (٣٨٠/١)، و«تألي» (رغم ٢٦١ - بتحقيقي)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (ص ١٨٨ - ترجمة عبدالله بن الحسين بن خنجة ١٤٣/٧ - ترجمة أحمد بن فياض بن إسماعيل)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٣٨/١٨)، والرافعي في تاريخ قزوین (١٣٠/٣) والذهبي في «الميزان» (٣٠٦/٢) و«السير» (٣٦٦/٦) من طرق عن هشام بن عروة به. وأخرجه البخاري (٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣ بعد ١٣)، وأحمد (٢٠٣/٢)، والطبراني (١٢٩٢)، والنسائي في «الكبرى» - كما في «تحفة الأشراف» (٣٦٦/٦) - والطحاوي في «المشكَّل» (١٣٨/١). و١٢٩ (أبو نعیم في «أخبار أصبهان» (٣٢٠/٢)، وابن عبد البر (١٥٠/١)، و١٥١ و(٣٣/٢)، والبيهقي (٣١٦/١)، والحق قاضي في «الأباطيل» (١٠١)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٢٦٢)، (٢٦٣) من طرق عن عروة به.

قال الذهبي في «السير» (٣٦٦/٦): «هذا حديث ثابت، متصل الإسناد، هو في دواوين الإسلام الخمسة - ما عدا «سنن أبي داود» - وهو من ثلاثة عشر طريقًا عن هشام، من طريق أبي الأسود يتيم عروة عن عروة نحوه، وقد حدث به عن هشام عدد كبير سماهم أبو القاسم العيني». وساق الذهبي أربع مئة وإحدى وتسعين نفساً ممن رواه عن هشام، وانظر: «فتح الباري» (١٩٥/١) و(٢٨٣/١٢).

(١) سقط من (ب).

(٢) رواه البخاري (١٠٠١): كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ومسلم (٢٦٧٣): كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل، من حديث عبدالله بن عمرو، وقد سبق تخريجه.

(٣) في الأصل: فعنده والمثبت من (ب).

(٤) نقل هذا الكلام - بنحو لفظه - ابن القيم في «الإعلام» (٩٩/٣) - بتحقيقي، من عند: - وأما من أذاه اجتهداه... وقال: «وقالت طائفة من أهل العلم» ولم يصرح بنسب إلى ابن حزم.



٢٩٤ - ثنا ابن عبد البر: نا<sup>(١)</sup> عبد الله بن محمد القاضي<sup>(٢)</sup>، أنا محمد بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله الرازي، ثنا الحارث بن عبد الله، ثنا عثمان بن عبد الرحمن الواقسي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تعمل هذه الأمة برهة يكتب الله تعالى ويرعها بسنة رسوله ﷺ»، ثم يعملون بالرأي، فإذا فعلوا ذلك<sup>(٣)</sup> فقد ضلوا<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup>:

(١) جاء بعدها في سند ابن عبد البر في الجامع: حدثنا عبيد بن محمد، وجاء عند ابن حزم في الأحكام: حدثنا عبدالله بن محمد.

(٢) سقط من (ب). (٣) في (ب): «رسول الله».

(٤) روى المصنف في الأحكام (١٦٧٥ - بتحقيقي) عن ابن عبد البر في الجامع (١١٩٨) وإسناده ضعيف جداً، علته عثمان بن عبد الرحمن الواقسي قال فيه البخاري في تاريخه الصغير (١٦١/٢): «سكتوا عنه»، وقال في ضعفاته (٢٥٠) وفي التاريخ الكبير (٢٣٨/٦): «تركوه»، وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين (٤١٨) «متروك» وقال ابن معين: في تاريخ الدوري (٢٩٤/٢): «ليس بشيء»، وقال مرة - كما في «سؤالات ابن الجني» (رقم ٢٤٥) -: «يكذب» وضعفه ابن المديني جداً كما في تاريخ بغداد (٢٨٠/١١)، وقال ابن حدي: «وعامة أحاديثه منكرات إما إسناده أو مته منكر».

وقال الترمذي في جامعهم على إثر حديث (٢٢٨٨): «ليس بالقوي» وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٢١٦): «أسقطه» وقال ابن حبان في المجروحين (٩٨/٢): «كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به» وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل (١٥٧/٦): «متروك الحديث، فاهب الحديث، كذاب» وقال النسوي في «السرقة والمقاريخ» (٤٩/٣): «لا يكتب حديثه أهل العلم إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته» وقال أبو داود: «ليس بشيء»، كما في تاريخ بغداد (٢٨٠/١١) وقال الدارقطني في «السنن» (١٤٥/٣): «متروك الحديث» وترجمه في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٠٤) له، وقال الساجي: «بحثت بأحاديثه برأيه» وقال أبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث» وترجمه ابن شاهين في «ضعفاته» (٣٧٤) والمقبلي (١٢٠٩) كذلك، وابن الجوزي (٢٧١) والذهبي وأبو العرب التبرواني.

وانظر: تهذيب الكمالي (٤٣٥/١٩)، إكمال تهذيب الكمالي (١٦٤/٩ - ١٦٥).

ورواه أبو يعلى (٥٨٥٦) ومن طريقه ابن حدي (١٨٠٨/٥) والخطيب في «الفتاوى والفتاوى» (١٧٩/٢) من طريق الهذلي بن إبراهيم بن عثمان ب. ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٧٩/١) وقال: «وفيه عثمان ابن عبد الرحمن الزهري متفق على ضعفه». وعثمان هذا متابع لكن بإسناد ضعيف لا يتقوى به الحديث، انظر في الأحكام برقم (١٦٧٦ - بتحقيقي).

(٥) سقطت من الأصل.

٢٩٥ - لو ظفروا بمثل هذا؛ لأبدوا به<sup>(١)</sup> وأعادوا، وإنما عَمَدْتَنَا نحن على الخبر الذي قبله:

رُؤْيَاءُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، وَعَلَى الَّذِي نَذَكِرُهُ الْآنَ، لَا عَلَى رِوَايَةِ الْوَقَّاصِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهَا لِمَا ذَكَرْنَا مِمَّا أوردْنَا مِنْ أَنَّهُمْ لَوْ وَجَدُوا مِثْلَهَا مَا قَصَرُوا فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّا سَفَوَتَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

٢٩٦ - ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا أَبُو ذَرٍّ، ثَنَا السُّرْتُخْسِيُّ، ثَنَا ابْنُ خُرَيْمٍ الشَّاشِيُّ، ثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَ، فَلْيَجِبُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ب): «لَهُ». (٢) وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهَا.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْاِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٦٣٢ - بِحَقِيقَتِي) وَاسْتَنَادَهُ ضَعِيفٌ، لَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى هُوَ ابْنُ عَامِرٍ التَّلْعَبِيُّ ضَعَفَهُ أَثَمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّصْدِيلُ، مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِهْدِيٍّ وَالتَّقَطَّانُ وَأَحْمَدُ، فَقَالَ: «مَنْكَرُ الْحَدِيثِ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَعِينٍ وَالمُعْتَمِدِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفِيَانَ وَابْنُ سَعْدٍ وَالدَّارِقُطَنِيُّ، وَصَحِيحُ الطَّبْرِيِّ حَدِيثُهُ فِي الْكُفُوفِ، وَحَسَنٌ لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحِيحٌ لَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ مِنْ تَسَاهُلِهِ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خَبْرٍ فِي «التَّلْهِيبِ» فَالرَّجُلُ ضَعِيفٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَأِهِ (١/٢٢٣ وَ ٢٦٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٥) فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبَرَى» (٨٠٨٤) وَ (٨٠٨٥) كِتَابُ فُضَائِلِ الْقُرْآنِ: بَابٌ مِنْ قَالِ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالتَّبْرِيُّ فِي «مَقْلَعَةِ تَفْسِيرِهِ» (٥٨/١) وَالتَّبْرَانِيُّ (١٢٣٩٢) وَالبُخَارِيُّ (١١٨) مِنْ طَرِيقِ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ بِهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ!!

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٢٣ وَ ٣٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٦) وَالتَّيْمِيُّ (١/٧٦) وَأَبُو يَعْلَى (٢٣٣٨) وَ (٢٧٢١) وَأَبُو دَاوُدَ فِي مُسْتَدْرَأِهِ بِرِوَايَةِ ابْنِ الْعِيدِ - كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٤/٤٢٣) - وَالتَّبْرِيُّ (٥٨/١) وَالتَّقَضَائِيُّ فِي «مُسْتَدْرَأِ الشَّهَابِ» (٥٥٤) وَابْنُ بَلَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» (٧٩٩) مِنْ طَرِيقِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بِهِ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ تَحْسَنٌ. وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (٥٨/١) مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَتَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بِهِ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ وَاضْطِرَابِ عَبْدِ الْأَعْلَى إِذَا قِيلَ لَهُ مَوْقُوفًا وَمَرَّةً مَرْقُوعًا!

وَمَا أَجْمَلَ قَوْلَ أَبِي زُرْعَةَ فِيهِ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رُبَّمَا وَفَعَ الْحَدِيثَ رُبَّمَا وَقَعَهُ». وَرَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (٥٨/١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ جَبْرِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ بَكْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ مَوْقُوفًا وَاسْتَنَادَهُ ضَعِيفٌ أَبْهَضًا، مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ هُوَ الرَّازِيُّ قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: «حَافِظٌ ضَعِيفٌ وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ».

قال أبو محمد [ثقة] (١): فهذان أشران صحيحان، وأما عن الصحابة، فكما:

٢٩٧ - رَوَيْنَا بِسَنَدِنَا عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ نَافِعٍ (٢) بْنِ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ثَلَيْحَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: «أَيُّ أَرْضٍ تُقْلَنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُقْلَنِي، إِذَا قُلْتُ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِرَأْيِي، أَوْ بِمَا لَا (٣) أَصْلَ» (٤).

وقد وقع محقق «مسند أبي يعلى» بأمر عجيب إذ خفي عليه حال محمد بن حميد الرازي هذا فصَحَّح هذا الموقوف، بل والأعجب من هذا أنه ظنه مرفوعاً!! وجعل رواية بكر - وهو ابن سودة - متبعة لرواية عبد الأعلى فصَحَّح الحديث مع أن أحدهما موقوف والأخر مرفوع! وفي الموقوف ضعف كما رأيت!!

وستأتي للموقوف عند المصنف طريق أخرى من لَيْث، انظرها برقم (٣١٢) وَلِلحديث شاهد لا يفرح به من جندب بن عبدالله الجبلي مرفوعاً، بلفظ: «ومن قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ». أخرجه الترمذي (٢٩٥٢): كتاب الضمير، باب في الذي يفسر القرآن برأيه، وأبو داود (٣٦٤٢): كتاب العلم، باب الكلام في كتاب الله بغير علم، والثاني في «فضائل القرآن» (رقم ١١١)، وأبو يعلى في «المستدرك» (٩٠/٢)، رقم (١٥٢٠)، و«المفاري» (رقم ٣٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٦١٤/٢) رقم (٧٩٨).

وإسناده ضعيف - أيضاً -، فيه سهيل بن أبي حزم ليس بالقوي، قال الترمذي: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم» اهـ.

وانظر: «الإيمان» (ص ٢٧٣) لابن تيمية، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٦٧) و«رفع الأسارة» (١١١). سقط من (ب).

(٢) في الأصل بعدها: «هن»! وفي (ب): «من نافع من ابن الجهمي»! وهو خطأ من الناسخ، وقد وقع في «الإعلام» (٩٩/٢ - بتحقيقي): «من نافع من عمر الجهمي»! فليصوب.

(٣) في (ب): «برأبي فيما لا».

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأحكام» برقم (١٦١٣ - بتحقيقي)، بسنده إلى عبد بن حميد، ولفظه هناك: «إن قلت في آية من كتاب الله بغير ما أَرَادَهُ، وله طرق كثيرة متصلة عن أبي بكر، وهي لا تغلو من كلام أو انقطاع، ولكنه بمجموعها يصل إلى درجة الحسن - إن شاء الله تعالى -، كما قال الحافظ ابن حجر وغيره، وهذا التفصيل:

أخرجه مسند في مسنده كما في «المطالب العالية» (ق ١٣٥/ب ٣/٣٠٠) رقم ٢٥٢٧ (المطبوعة) من طريق عبدالله بن مرة، والطبري في «تفسيره» (٧٨/١) رقم ٧٨، ٧٩ من طريق إبراهيم النخعي، وعبدالله بن مرة، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٨٣٣/٢ - ٨٣٤) رقم ١٥٦١ - ط ابن الجوزي من طريق إبراهيم النخعي عن أبي معمر عن أبي بكر به.

وإسناده منقطع، أبو معمر هو عبدالله بن سَحْبَةَ الأزدی، لم يسمع من أبي بكر، وستأتي هذه -

٢٩٨ - ثنا محمد بن سعيد بن نبات<sup>(١)</sup>، ثنا أحمد بن عوف الله<sup>(٢)</sup>، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام الحُفَني، ثنا بُنْدَار، ثنا محمد بن أبي

الطريق مسنداً عند المصنف، وهي الآتية. وهما البيهقي في «الدر المشو» (٣١٧/٦)، وابن حجر في «الفتح» (٢٧١/١٣) لعبد بن حميد من طريق النخعي عن أبي بكر - من غير ذكر أبي معمر - قال ابن حجر: وهذا مقطع بين النخعي والصدوق. وذكر مثل هذا عن أبي بكر الصدوق: ميمون بن مهزيب، وعامر الشعبي، وابن أبي مليكة.

قلت: أخرجه من طريق ابن أبي مليكة: سعيد بن منصور في مسنده (١/١٦٨) رقم ٣٩ - ط الصوري - ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (رقم ٧٩٢) - بإسناد صحيح إلى ابن أبي مليكة - وهو لم يسم من أبي بكر الصدوق - رضي الله عنه -.

وأخرجه من طريق الشعبي: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٥١٢) رقم ١٠١٥٢، والخطيب في «الجامع» (٢/١٩٣) رقم ١٥٨٥، وروايته عن أبي بكر مرسلة، وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (رقم ٨٢٤ وص ٢٢٧ - ط غاوي)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٥١٣) رقم ١٠١٥٦، وعبد بن حميد في «تفسيره»، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره»، قاله الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٥٨/٤) بإسناد صحيح إلى العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي به.

والعوام ثقة ثبت، بإسناد صحيح إلا أنه منقطع بين التيمي وأبي بكر، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مقدمة أصول التفسير» (ص ١٠٨)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/٣٧٢)، والزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٥٨/٤)، وابن كثير في «تفسيره» (٥/١، ٤/٤٧٣)، وابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٧١).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/٢٨٨) رقم ٢٠٨٢ من طريق علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن محمد أن أبا بكر الصدوق - ... - وذكر نحوه. وإسناده ضعيف، فيه ابن جدعان وهو ضعيف، والقاسم بن محمد وروايته عن جد مرسلة، كما كان العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٣١٠).

والأثر بمجموع هذه الطرق لا ينزل عن مرتبة الحسن؛ فقد ساقه ابن حجر في «الفتح» من طريق التيمي والنخعي، وأعلها بالانقطاع، وقال: «لكن أحصاه بقوي الآخر».

(١) في (ب): بيان!

(٢) هو أحمد بن عوف الله بن حنبل بن يحيى، أبو جعفر القرطبي الزَّاز، كان صدوقاً صالحاً، شديداً على المبتدعة، لهجاً بالسنَّة، صبوراً على الأذى، له رقائع مشهورة مع أهل البدع، وعنه أخذ أبو عمر القائلون. توفي ليلة السبت ثلاث عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة. ترجمته في «تاريخ دمشق» (٥/١١٧ - ١٢٠)، «تاريخ ابن القزويني» (١/٦٧ - ٦٨)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/٤٤٧ - ٤٤٨)، وانظر كلامنا عليه في (ثبت الشيوخ)، في التقديم للكتاب.

عدي<sup>(١)</sup>، ثنا شعبة عن الأصمش، عن عبد الله بن مَرَّة، عن أبي معمر، عن أبي بكر الصديق، قال: «أَيُّ أَرْضٍ تُقْلَنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي إِنْ<sup>(٢)</sup> قُلْتُ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> بِرَأْيِي أَوْ بِمَا لَا أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>».

٢٩٩ - ثنا يوسف بن عبد الله قال: ذكر الحسن بن علي الحلواني ثنا عارم، ثنا حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة<sup>(٥)</sup>، عن ابن سيرين قال: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ<sup>(٦)</sup> أَثْبَتَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ أَثْبَتَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ<sup>(٧)</sup> عُمَرَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ قَضِيَّةٌ فَلَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> مِنْهَا أَصْلًا وَلَا فِي السُّنَنِ أَثَرًا اجْتَهَدَ رَأْيَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا رَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ [صَوَابًا] فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ<sup>(٩)</sup> خَطَأً فَمَنِّي، وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ<sup>(١٠)</sup>».

٣٠٠ - ثنا يونس بن عبد الله القاضي، ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، ثنا أحمد بن خالد، ثنا محمد بن عبد السلام الحُشَنِي، ثنا محمد بن بشار، ثنا يونس بن عُبيد اليعمرِي، ثنا المُبَارَكُ بْنُ قُضَالَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ!

(١) تصحف في الأصل (ب) إلى: «محمد بن عيسى»! وليس في تلاميذ شعبة محمد بن عيسى، وإنما هو ابن أبي عدي من رجال الشيخين.

(٢) في (ب): «إِذَا». (٣) سقط من (ب).

(٤) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٤٤ - بتحقيقي)، وقد سبق تخريجه.

(٥) تصحف في الأصل (ب) إلى: «عروبة»! والتصحيح من «الجامع»، و«الإحكام»، و«الإعلام»، ومصادر التفرج، وسناني.

(٦) في (ب): «أَحَدٌ أَثْبَتَ لِمَا لَا يَعْلَمُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ».

(٧) سقط من (ب).

(٨) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٧٣ - بتحقيقي)، وهو عند ابن عبد البر في «الجامع» (٢/٨٣٠) رقم (١٥٥٥).

والسند المذكور رجاله ثقات، لكنه معلق فقد علقه ابن عبد البر، ثم إن ابن سيرين لم يدرك أبا بكر، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٤/١٩٥) وقال: «أَخْرَجَهُ قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِ «الْحِجَّةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُقَلِّدِينَ»، وَهُوَ مُقَطَّعٌ، رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٣/١٧٧) عَنْ عَارِمِ بْنِ الْفَضْلِ، وَابْنِ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٣/١٧٧) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ.

أثمهموا الرأي على الدّين، فلقد رأيته وأني لأردّ أمر رسول الله ﷺ برأي اجتهده<sup>(١)</sup> ولا آلو، وذلك يوم أبي جندل، والكاتب يكتب، فقال: اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم، فقالوا: نكتب باسمك اللهم، فرضي رسول الله ﷺ وأبى، فقال: «يا عمر تراني قد ربيت وثأبي»<sup>(٢)</sup>.

٣٠١ - ثنا المهلب [عن<sup>(٣)</sup> ابن مناس<sup>(٤)</sup>، ثنا محمد بن مسرور، ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، ثنا يونس<sup>(٥)</sup> بن يزيد، عن الزهري أن عمر بن الخطاب قال - وهو على المنبر -: «يا أيها الناس إني الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مُصيباً، لأن الله تعالى كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف»<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>.

(١) في (ب): «اجتهده».

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (٥٥٨)، والبيار في «المسند» (٢٥٣/١)، وأبو بكر القطامي في «جزء الألف دينار» (ص ٤٥٠)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٥٦/١) رقم (٢١٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٢/١)، والبيهقي في «المدخل» (٢١٧)، واللائلكاني في «أصول اعتقاد أهل السنة» (١/١٢٦)، وأبو إسحاق الهروي في «ذم الكلام» (١١٤/٢)، والدرواهي في «الكنى» (٨٦/٢)، وابن الأثير في «المعجم» (رقم ١١٠٨) من هذا الطريق، وقد قال البيار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروي من غير إلا من هذا الوجه، ولم يشارك مباركاً في روايته عن عبيد الله في هذا الحديث أحد، وقد رواه غير عمر»، وقال الهيثمي (١٧٩/١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة وهو مفلس، وقد عمن وصححه المصنف في «النبذة» (١١٤٥) وله عن عمر طرق، انظر ما يأتي».

(٣) سقط من الأصل و(ب) واستلوكته من «الإحكام».

(٤) مناس بنون خفيفة. هو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن مناس القيرواني. محدث. ترجمته في

«الإكمال» (٧٢/٧)، «توضيح المشتبه» (٣١١/٨)، وفي (ب): «مياس» ١١

(٥) في الأصل و(ب): «يونس بن ابن يزيد» وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

(٦) في الأصل و(ب): «مزانة تكليف»، والتصويب من «الإحكام» و«الإعلام».

(٧) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٤٥ - بتحقيقي)، وإسناده منقطع، فإن الزهري لم يترك عمر بن

الخطاب، ورواه البيهقي في «المدخل» (٢١٠)، و«السنن الكبرى» (١١٧/١٠) من طريق محمد بن عبد الله

ابن عبد الحكم، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٠٠) من طريق سحنون، كلاهما عن ابن وهب به.

وقال ابن القيم في «الإعلام» (١٠٦/١ - بتحقيقي) عقبه: «قلت: مراد عمر رضي الله عنه: قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ بِالْقَلَمِ وَأَنْزَلْنَاكَ بِاللِّسَانِ وَإِنَّا نَرَاكَ عَنِ الْوَسْطَى﴾ [النساء: ١٠٥]، فلم يكن له رأي غير

ما أراه الله إياه، وأما ما رأى غيره فظن وتكلف».



٣٠٢ - لَوْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ عَلَى الْمَنِيرِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الرَّأْيَ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَصِيئًا»<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يُرِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَتَا الظَّنِّ وَالتَّكَلُّفِ<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

٣٠٣ - ثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٤)</sup>، ثَنَا أَبُو عَمْرِو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاجِي<sup>(٥)</sup>، ثَنَا أَبِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُطَيْبٍ الْإِلْبِيرِيُّ<sup>(٦)</sup>، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْأَوْدِيُّ<sup>(٧)</sup>، ثَنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ صَمْرُو بْنِ حَرْثٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَا تَأْكُمُوا أَصْحَابَ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ، أَغْيَتُهُمُ الْإِحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وَأَخْلَوْا»<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ: «سَنَاءً وَالصَّوَابُ الْمَثَبُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «التَّكْلُيفُ» وَهُوَ عَقْدٌ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٦): كِتَابُ الْأَقْضِيَا، بَابُ فِي قَضَاءِ الْقَاضِي إِذَا أَخْطَأَ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ضَعْفِ إِسْنَادِهِ.

(٤) يَدُلُّ مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَيْنِ فِي (ب): «ثَنَا ابْنُ حَمْرٍ».

(٥) فِي (ب): «... عَمِيدُ اللَّهِ النَّاجِي».

(٦) كَانَ ابْنُ قُطَيْبٍ ضَابِطًا نَبِيلاً صَدُوقًا، عَرُفًا بِمَلْعَبِ مَالِكٍ، قَالَ الْحَمِيدِيُّ: «مَنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَهُ رَحْلَةٌ، تَوَفَّى فِي شَوَالِ سَنَةِ ثَمَنٍ عَشْرَةٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَنِينَ سَنَةً، تَرَجَمَتْهُ فِي «جَدْوَلَةِ الْمُتَقَاتِلِينَ» (١٣٩/١)، «تَارِيخُ ابْنِ الْفَرُغِيِّ» (١٢٠٥)، «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٣٦٠/٧) لِلدَّهْلِيِّ.

(٧) وَرَقَّعَ فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «أَبُو أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى» وَصَوَّاهُ الْمَثَبُ، وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ الْعَابِدُ تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثَ وَسِتِينَ، وَقَبِلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ وَمِائَتَيْنِ، تَرَجَمَتْهُ فِي «تَهْلِيلِ الْكَمَالِ» (٥١٧/١ - ٥١٨)، «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهْلِيِّ (٢٨٢/٦).

(٨) رَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمِ (١٦٤٧ - بِتَحْقِيقِي)، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (٢٠٠٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقْهِ وَالْمُظَنَّةِ» (١٨٠/١)، وَاللَّاتِكَاثِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (رَقْمُ ٢٠١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ» (٢١٣) مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيكٍ الْقَاضِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَجَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُوهُ وَمَجَالِدٌ ضَعْفَاءُ.

نَعَمْ هُوَ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ وَلَهُ طَرِيقٌ أُخَرَى عِنْدَ الدَّارِمِيِّ فِي «السُّنَنِ» (٤٩/١)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (رَقْمُ ٤٨، ٥٢، ٧٤)، وَابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ فِي «السُّنَّةِ» (رَقْمُ ٧)، وَالتَّبِيسِيُّ فِي «الْحَقِيقَةِ» (٢٠٥/١، ٣١٢)، -



٣٠٤ - ثنا الْمُهَلَّبُ، ثنا ابن مَنَاسٍ<sup>(١)</sup>، ثنا ابن مسرور، ثنا يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عمر بن الخطاب قال: «أصبح أصحابُ الرأي أعداءَ السُّنَنِ، أُخِيَّتْهُمُ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَكُونُوا، وَتَقَلَّتْ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَزُودُوا، فَاسْتَبَقُوا بِالرَّأْيِ<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

٣٠٥ - ثنا محمد بن سعيد بن ثبات<sup>(٥)</sup>، ثنا أحمد بن عبد البصير<sup>(٦)</sup>، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام الحُصْنِي، ثنا محمد بن الْمُقْتَنِي، ثنا مُؤَمِّلُ بن إِسْمَاعِيلَ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عن أبي الصُّحَيْحِ عن مُسْرُوقٍ قال: كَتَبَ كَاتِبٌ لِعُمَرَ<sup>(٧)</sup>: «هَذَا مَا رَأَى اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> وَرَأَى عُمَرُ»، فَقَالَ عُمَرُ: «يَسْ مَا قُلْتَ، [قُل: هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ]<sup>(٩)</sup> إِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَيَنْ أَلَّهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup>».

- وابن بطنة في «الإبانة» (رقم ١٨٣، ٨٤، ٧٩٠)، والهروري في «ذم الكلام» (ص ٦٨)، وأبي الفضل المقرئ في «ذم الكلام» (ص ١٠٤ - ١٠٤)، والملائكاني في «المسنة» (رقم ٢٠٢)، وابن النجار - كما في «كنز العمال» (١/٣٧٥) - بألفاظ متقاربة، وانظر تعلقي على «المواقفات» (٢٢٧/٤) للشاطبي.

(١) في (ب): «ابن مياس».

(٢) في (ب): «وقلت».

(٣) في (ب): «بإلاري».

(٤) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم ١٦٤٩ - بتحقيقي بسننه ومثله سواء، وُبرقم (١٦٥٠) بسند آخر من طريق أبي بكر بن أبي داود عن محمد بن عبد الملك القزّاز، عن ابن أبي مريم وثاقب بن يزيد عن ابن الهاد به، وهذا إسناد جيد. وهو عند ابن عبد البر في «المجامع» (٢٠٠٥).

(٥) في (ب): «بيان».

(٦) كذا في الأصل، وله بهذا الاسم (أحمد بن عبد البصير) ترجمة عند الحميلي في «جدوة المفتيس» (٢٠٧/١) واقتصر على قوله: «روى عن قاسم بن أصبغ». روى عنه أبو عبد الله محمد بن سعيد بن ثبات، وسيأتي ذكره بالسند نفسه برقم (٣٨١)، وهكذا ورد في مواطن من «المحلى»، منها (١/٨٣، ٨٤، ١٣٩، ١٤٢، ٢٠٣، ٦/١٥، ٢٣، ٣٤، ٨/١٧٢، ٩/٤٤٤، ٤٧٤، ٥٩٣، ١٠/١٠، ١١، ٤٤، ١١/٣٥، ١٧٣، ٢٢٨، ٣١٤، ٣٢١) و«الإحكام» (٣٢٧/٣، ٥٤٩/٤، ٦٩٠/٥، ٧٥٧/٦، ٧٨٤، ٨/١٠٧٢، ١٠٧٥).

(٧) كذا في الأصل، وفي (ب): «كنت كاتباً لعمر، فكتبته».

(٨) سقط من (ب).

(٩) سقط من الأصل. وهو في (ب).

وَأَنْ يَكُنْ خَطَا فَمِنْ عَمْرٍ (١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٢): هَذَا أَثَرٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَهُوَ (٣) نَصُّ قَوْلِنَا، وَالْمَقْطُوعُ عَلَى صَحَّتِهِ؛ لِمَا قَدْ مَنَاهُ.

٣٠٦ - ثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، ثَنَا أَبُو زَيْدٍ الْعَقَّارُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْرُورٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثَنَا سُخْنُونُ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ: «السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لَا تَجْعَلُوا خَطَا الرَّأْيِ سُنَّةً [لِأَمَّةٍ]» (٤) لِلْأَمَّةِ (٥).

٣٠٧ - ثَنَا حُمَامٌ (٦)، ثَنَا الْبَاهِجِيُّ، أَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْمُرَادِيُّ، ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَعْمَرٍ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ مَوْلَى بَنَاتِ صَفْرَانَ، عَنْ عُبَيْدِ (٧) بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يُثْنِي النَّاسَ بِرَأْيِهِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ عَمْرٌو: عَلَيَّ بِهِ. فَجَاءَ زَيْدٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ عَمْرٌو،

(١) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأَحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٦٦٧ - بِتَحْقِيقِي)، وَمُؤَمَّلٌ بِنِ إِسْمَاعِيلَ سَيِّدِ الْحَفَظِ وَيَأْقِي رَوَاتِهِ مِنْ رِوَاةِ الصَّحِيحِ، وَمُؤَمَّلٌ هَذَا تَرْجِيحٌ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ (١١٦/١٠) وَلَفْظُهُ: عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كَتَبَ كَاتِبٌ لِعَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَذَا مَا أَرَى أَنَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٌو نَافِثُهُ... ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٩٥/٢) وَقَالَ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

وَرَوَاهُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «نَهْجِ الْكَلَامِ» (١٠٣/٢) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ بِهِ.

(٢) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٣) فِي (ب): «هُوَ».

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(ب)، وَلَيْسَتْ فِي «الْأَحْكَامِ» وَلَا «الْجَامِعِ» وَلَا «الْإِعْلَامِ».

(٥) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأَحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٦٧٧ - بِتَحْقِيقِي)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (٢٠١٤)، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، وَابْنُ لَهِيْعَةَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى عَنْ أَحَدِ الْمُبَادِلَةِ كَمَا هُوَ هُنَا، لَكِنَّهُ مُقْطَعٌ بَيْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَعَمْرٍو.

وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو بَلْعَى فِي «الْمَعْنَى» (١٣٠٥/٤) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، لَا مِنْ عَمْرٍو.

(٦) فِي (ب): «عَمَامٌ».

(٧) تَعَرَّفَ فِي الْأَصْلِ وَ(ب) إِلَى عُبَيْدَةَ!

قال<sup>(١)</sup>: «أي عدي نفسه!! قد بلغت أن تفتي الناس برأيك؟ قال: والله يا أمير المؤمنين ما فعلت، ولكن سمعت من أعمامي حديثاً، فحدثت به، من أبي أيوب ومن أبي بن كعب. ومن رفاعة بن رافع، فأقبل عمر على رفاعة بن رافع، فقال: وقد كنتم تفعلون ذلك، إذا أصاب أحدكم من المرأة، فأكسل<sup>(٢)</sup>، لم يغتسل، فقال: فقد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ، فلم يأتنا فيه من الله تعالى تحريم، ولم يكن فيه من رسول الله ﷺ نهْي، فقال عمر: ورسول الله ﷺ يعلم<sup>(٣)</sup> ذلك؟ قال: لا أدري، قال: فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار، فجميعوا له، فشاؤهم، فأشار الناس أن لا تُغسل إلا ما كان من معاذ وعلي، فإتھما قالا: [إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل]، فقال عمر: هذا وأنتم<sup>(٤)</sup> أصحاب بدر قد اختلفتم، فمن بعدكم أشد اختلافاً. فقال<sup>(٥)</sup> علي: يا أمير المؤمنين، إنه ليس أحد أعلم بهذا من شأن رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة، فقالت<sup>(٦)</sup>: لا [أعلم، أو]<sup>(٧)</sup> لا أعلم لي بهذا، وأرسل إلى عائشة، فقالت: «إذا جاوز الختان الختان، [فقد] وجب الغسل»، فقال عمر: «لا أسمع برجل<sup>(٨)</sup> فعل ذلك إلا أوجعته ضرباً»<sup>(٩)</sup>.

- (١) سقطت من الأصل.
  - (٢) أي: جامع ولم يتزل.
  - (٣) من هنا تبدأ لوحة (٩/ب) من نسخة غوطا/ ألمانيا الشرقية، وسبقها ما في هذه النسخة بترتيب أوداها لوحة (١٨/ب) وحتى ما فيها أن يكون هو (٩/ب) - وانتهى هذا الموطن في فقرة (٨٢) عند قوله: «ولم يبق إلا الرد إلى القرآن والسنة» - وما بعده إلى هنا مفقود من هذه النسخة، وهي مشوشة الترتيب.
  - (٤) في نسخة غوطا: «وأنتم».
  - (٥) في الأصل: «قال» والمثبت من نسخة غوطا.
  - (٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.
  - (٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب).
  - (٨) في الأصل: «رجل»، والمثبت من نسخة غوطا ومصادر التخریج، وفي (ب): «رجلاً».
  - (٩) أخرجه أحمد (١١٥/٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٠/١)، ١١١ - ط. دار الفكر والطحاوي في «المشكّل» (٣٤٨/٦ - ٣٤٩)، وأشرح معاني الآثار (٥٨/١ - ٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٥/٣٤ - ٣٥) رقم (٤٥٣٦)، بسند رجاله ثقات غير ابن إسحاق وهو منسوخ وقد حُسن.
- وبعد ما في نسخة غوطا ورمز «ب» كأنها إشارة إلى بقي بن مخلد، والله أعلم.

٣٠٨ - [ثنا عبد الله بن ربيع، ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، ثنا أحمد بن خالد، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا الحجاج بن المنهال، ثنا حماد بن سلمة، عن حميد<sup>(١)</sup>، عن<sup>(٢)</sup> أبي رجاء الطاطري أن أبا<sup>(٣)</sup> موسى الأشعري، قال: (مَنْ كَانَ عَنْده عِلْمٌ، فَلْيُعَلِّمِهِ النَّاسَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ<sup>(٤)</sup> فَلَا يَقُولَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، فَيَكُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ، وَيَفْرُقَ مِنَ الدِّينِ<sup>(٥)</sup>).

[قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup>: ما لم يكن من القرآن علم في النازلة، ولا من السنة، فمن تكلم به فقد تكلم بما ليس له به علم]<sup>(٧)</sup>.

٣٠٩ - ثنا ابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، قال: قال يعقوب بن شيبة، ثنا [محمد بن] حاتم بن ميمون، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد<sup>(٩)</sup> الزُّهري، ثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، ثنا يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير قال: إني<sup>(١٠)</sup> - والله - لسمعت عثمان [بن عفان]<sup>(١١)</sup> بالجُحُفَةِ، إذ قال عثمان - وقد ذُكِرَ<sup>(١٢)</sup> له التَّمَنُّعُ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ -: «أَنْ أَتَمُّوا الْحَجَّ، وَخَلَّصُوهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَوْ أَخَّرْتُمْ هَذِهِ الْعِمْرَةَ حَتَّى تَزُورُوا<sup>(١٣)</sup> هَذَا الْبَيْتَ زَوْرَتَيْنِ<sup>(١٤)</sup> كَانَ أَفْضَلَ،

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٢) في (ب): «بن»!! (٣) في نسخة غوطا: «أخبرنا أبو - .».

(٤) كذا في نسخة غوطا، وهو الصواب، وفي الأصل و(ب): «فيكن».

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/١٠٩ - ١١٠): أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء المجلبي،

حدثنا حميد الطويل: عن أبي رجاء، عن أبي المهلب، قال: سمعت أبا موسى - على منبره وهو يقول

- وذكره - وإسناده حسن، رجاله كلهم ثقات، غير عبد الوهاب، وهو صدوق، وأبو المهلب هو

الجزمي. ولم يزه في «المدر المتور» (٧/٢٠٩) إلا لابن سعد.

(٦) من (ب) فقط. (٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٨) في نسخة غوطا: «حدثنا يوسف بن جده الله التثري» قلت: وهو ابن عبد البر رحمه الله تعالى.

(٩) سقط من الأصل و(ب): «واستدركناه من نسخة غوطا والجامع» و«الإحكام».

(١٠) في الأصل ونسخة غوطا و(ب): «صيد» والثبت من «الجامع» و«الإحكام».

(١١) في نسخة غوطا: «إنا». (١٢) سقطت من الأصل و(ب).

(١٣) في نسخة غوطا: «ذكروا». (١٤) في نسخة غوطا: «نزورا».

(١٥) كذا في نسخة غوطا، وفي الأصل و(ب): «مرتين».

فإن الله [تعالى] <sup>(١)</sup> قد أوسع في الخير، فقال له علي بن أبي طالب: «صدت إلى سنة رسول الله ﷺ ورخصة رخص الله [تعالى] <sup>(٢)</sup> للعباد بها في كتابه تضيئ عليهم فيها، وتنهى عنها، وكانت لذي الحاجة، والثاني <sup>(٣)</sup> الدار، ثم أهل علي <sup>(٤)</sup> بعمرة وحج معاً، فأقبل عثمان على الناس، فقال: «لما نهيت عنها <sup>(٥)</sup>، إني لم أنة عنها، إنما كان رأياً أشرت به، فمَنْ <sup>(٦)</sup> شاء أخذه، ومَنْ شاء تركه» <sup>(٧)</sup>.

٣١٠ - [ثنا عبد الله بن ربيع، ثنا ابن السليم، ثنا ابن الأعرابي، ثنا أبو داود، ثنا أبو ثريب <sup>(٨)</sup> محمد بن العلاء، ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق السبيعي] <sup>(٩)</sup>، عن عبد خير عن علي بن أبي طالب قال <sup>(١٠)</sup>: «لو كان

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا و(ب).

(٢) في «الجامع» و«الإحكام» - وبعض نسخ «الإعلام»: «ثاني». دون راو في أوله.

(٣) سقط من (ب).

(٤) في «الجامع» و«الإحكام»: «أهل نهيت عنها»، وفي نسخة غوطا و«الإعلام»: «أنهت عنها».

(٥) في (ب): «من».

(٦) حلقه ابن عبد البر (١٤٢٧) - كما هو ظاهر - عن يعقوب بن شيبه صاحب «المستد الكبير» الذي قال فيه

الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «المدني الظهير، المستد الممثل، ويعسوب هذا متقدم ولد في حدود السنة وثمانين فكان ابن عبد البر نقله من كتابه، واختلاف علي وعثمان ثابت بغير هذا السياق في «صحيح البخاري» (١٥٦٣، ١٥٦٩): كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد في الحج.

وقال ابن القيم في «الإعلام» (١٠٨/٢ - بتحقيقه) على إثره: «فهذا عثمان يخبر عن رأيه ليس بلازم للأمة الأخذ به، بل من شاء أخذه به، ومن شاء تركه، بخلاف سنة رسول الله ﷺ فإنه لا يتخ أحد تركها، لقول أحمد كاتباً من كان». وهو في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٢٧).

وأخرجه من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه: أحمد في «المستد» (٩٢/١) واليزار في «البحر الزخار» (٤٧٣)، وقال: «وهذا الحديث يروى عن علي من وجوه. وهذا أحسن إسناد يروى عن علي في ذلك وأرقه، ولا نعلم أسند ابن الزبير عن علي غير هذا الحديث».

قلت: ورواته ثقات غير ابن إسحاق وهو حسن الحديث، إذا شُرح بالسمع، كما هو هنا.

(٧) في (ب): «أبو بكر».

(٨) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٩) سقطت من الأصل و(ب).

الذين بالرأي، لكان أسفل الخفّ أزلّى بالمسح من أعلاه<sup>(١)</sup>.

٣١١ - [ثنا ابن ربيع، ثنا ابن مُقَرَّج، ثنا ابن<sup>(٢)</sup> السّكن، ثنا الفيزبري، عن البخاري، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا أبو عَوّانة، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال سهل بن حنيف<sup>(٣)</sup>: «أيها الناس! اتّهموا رأيكم على دينكم، فلقد<sup>(٤)</sup> رأيته يوم أبي جندل لو<sup>(٥)</sup> أستطيع [أن أرد]<sup>(٦)</sup> أمر رسول الله ﷺ لردّدته<sup>(٧)</sup>».

(١) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (١٦٥٠ - بتحقيق)، وَ«المحلى» (١١١/٢) وَهُوَ فِي «مسنن أبي داود» (١٦٢) وَ(١٦٤) فِي (الطهارة): بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ.

وَرَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ - أَيْضاً - ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨١/١) - وَمِنْ طَرِيقَةِ الْهَرَوِيِّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (١٠٦/٢) - (١٠٧) - وَالدَّارَقُطْنِي (١٩٩/١، ٢٠٤) وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١١١/٢) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٩٢/١)، وَفِي «الْمُدْخَلِ» (٢١٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩/١) وَأَحْمَدُ (١٥/١) وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (١١٤/١، ١٢٤)، وَأَبُو يَعْقِبَ (٦١٣، ٣٤٦) وَمُحَاسِنُ: عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (١٠٦/٢) وَقِم (٦٦٢).

وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٦٣) وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٢٩٢/٢)، وَعَبَسُ بْنُ يُونُسَ، عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» - كَمَا فِي «التَّحْقِيقِ» (٤١٩/٧) - وَابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْمُحَدِّثِينَ» (٥٦) - وَمِنْ طَرِيقَةِ النَّعْمِيِّ فِي «السِّيَرِ» (٣٠٠/١٣) - وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المحلى» (٥٦/٢).

وَتَوْجَعُ الْأَعْمَشِ، لَرَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ يُونُسَ، كَمَا عِنْدَ: أَحْمَدُ (١٤٨/١)، وَالدَّارِمِيُّ (١٨١/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٩٢/١)، وَأَبُو نَعِيمٍ (١٩٠/٨)، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ أَيْضاً، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (١٩٢/١) وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، ابْنُ - قَبْلَ اسْمِهِ الْمَسِيْبِ أَنَاذَةُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ - عِنْدَ الْحَمِيدِيِّ (٤٧) - وَمِنْ طَرِيقَةِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (١٤٩/١١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (٢٦٣) - وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (١٥١/٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «تَزْوَادِ الْمُسْنَدِ» (١٢٤/١١٤)، وَابْنُ جُرَيْرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٨٢/٦)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (١٢٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (٢/١٠٧).

وَرَوَاهُ شَرِيكَ عَنْ الشُّبِّيِّ عَنْ عَبْدِ غَيْرِ بْنِ حَرْوَةَ، عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ فِي «شرح معاني الآثار» (٣٥/١). قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيفِ»: عَنْ هَذَا الْأَثَرِ (١٦٠/١): «إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»، وَانْظُرْ مُفَصَّلاً مُلْحَقًا لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٤٤/٤).

(٢) فِي (ب): «ابْنُ أَبِي»

(٣) بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمُتَوَقِّفَيْنِ فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ».

(٤) فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «لَقَدْ».

(٥) فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «فَلَوْ».

(٦) مَقْطُوعٌ مِنْ (ب).

(٧) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (١٦٥٨ - بتحقيق)، بِسَنَدِهِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَرَوَاهُ بِرَقْم =

قال أبو محمد [رحمته] <sup>(١)</sup>: وهذا خبر <sup>(٢)</sup> في نهاية الصحة، وفي ذلك بيان جلي على أن الرأي جملة منهم على الذين.

٣١٢ - ثنا أحمد بن عمر، ثنا أبو ذر <sup>(٣)</sup>، ثنا السرخسي <sup>(٤)</sup>، ثنا إبراهيم بن عزي <sup>(٥)</sup>، ثنا عبد بن حميد، ثنا حسين <sup>(٦)</sup> بن علي الجعفي: عن زائدة، عن ليث، عن بكر، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، قال: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من جهنم» <sup>(٧)</sup>.

(٩٢١ - بتحقيقي) من طريق مسلم.

وقد رواه البخاري في «الصحیح» (٣١٨١): كتاب الجزية والموادعة، باب منه، و(٤١٨٩): كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، و(٤٨٤٤): كتاب التفسير، باب (إذ يبايعونك تحت الشجرة)، و(٧٣٠٧): كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ومسلم في «الصحیح» (١٧٨٥): كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية، وأحمد في «المسند» (٨٥/٣)، والحميدي في «المسند» (رقم ٤٠٤)، والبيهقي في «السنن» (٢٢٢/٩).

(١) ما بين المتوقفين سقط من نسخة غوطا (ب).  
(٢) في نسخة غوطا: «الخبر» ويعد فيها ثابتاً ولا وجود لها في الأصل (ب).  
(٣) تحرف في الأصل (ب) إلى: «أبو داود» والتصحيح من «الإحكام» وهو عبد بن أحمد الهروي، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٥٤٠/٩).  
(٤) في «الإحكام»: «عبد الله بن أحمد»، وهو ابن خثومة بن يوسف بن أغثين أبو محمد، قال أبو ذر: «قرأت عليه، وموثقة، صاحب أصول حسان»، سمع من إبراهيم بن عزي «مسند عبد بن حميد» و«تفسير»، توفي سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٥٢٠/٨).  
(٥) أبو إسحاق الشافعي، راية عبد بن حميد، شيخ مستور مقبول، روى عن عبد: «مسند الكبير» وقد سمع من ابن خثومة بالشافعي في سنة ثمان عشرة وثلاث مئة في شعبان. وكان مساعداً من عبد في سنة تسع وأربعين وثمانين، انظر «تاريخ الإسلام» (٣٨٠/٧).

(٦) في مطبوع «الإحكام»: «حسن»، وهو غلط، وفي بعض الأصول المخطئة له «الإحكام» على الصواب «حسين»، وكذلك هو في «الإعلام»: «حسين»، وله ترجمة في «الشفات» (١٨٤/٨) لابن حبان، والشفات (٣٠٢/١) للمعجلي.

(٧) في (ب): «في».

(٨) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٦٠ - بتحقيقي)، وقد رواه الطبري (٣٥/١) من طريق عبد ابن حميد بهذا الإسناد، وهو إسناد ضعيف، لضعف ليث وهو ابن أبي سليم، ورواه من طريق عمرو بن قيس عن عبد الأعلى، عن سعيد بن ابن عباس، وهو ضعيف - أيضاً - لضعف عبد الأعلى وهو ابن عامر التميمي، وقد روي سرقوا، وتقدم عند المصنف برقم (٢٩٦) وتخريجه هناك، وسبق هناك في التخريج ذكره مرفوعاً من طريق أخرى عن ليث.



٣١٣ - ثنا المهلب، ثنا ابن مناصب<sup>(١)</sup>، ثنا ابن<sup>(٢)</sup> مسرور، ثنا ابن عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، أخبرني يشر بن بكير، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي ثبابة<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس قال: «مَنْ أَخَذَ رَأْيًا [لَيْسَ]»<sup>(٤)</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٥)</sup> وَلَمْ تَقْضِ بِهِ شَيْءٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَذِرْ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ»<sup>(٦)</sup> إِذَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى»<sup>(٧)</sup>.

٣١٤ - [وقال الثَّانِي: أَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ]»<sup>(٨)</sup>، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ أُنُوهُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَيَمُنْ مَاتَ وَلَمْ يَفْرَضْ صَدَاقٌ لَامْرَأَتِهِ، فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ شَهْرًا، ثُمَّ قَالُوا<sup>(٩)</sup> فِي آخِرِ ذَلِكَ: مَنْ نَسَأَ إِذَا لَمْ نَسْأَلْكَ، وَأَنْتَ أَخْبِرْ<sup>(١٠)</sup> أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «سَأُولُ نَيْهَا بِجَهْدِ رَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمَعِيَ وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ»<sup>(١١)</sup>... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(١) في (ب): «ابن ييس» (٢) في (ب): «أبو»

(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٤) سقط من الأصل (ب) واستتركت من نسخة غوطا والإحكام والإعلام (١٠٨/٢).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٦) كذا في نسخة غوطا والإحكام والإعلام، وفي الأصل (ب): «فيه».

(٧) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإِسْكَام» بِرَقْم (١٦٦١ - بتحقيقي)، وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ؛ وَلَكِنْ أَخْشَى أَنْ لَا يَكُونَ حَيْدَةً سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حُجْرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٣٦٦/٧)؛ فَقَالَ: «وَهُوَ مُنْقَطِعٌ».

وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٥٧/١)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (٢١٦/٢) رَقْم (٢٨٠)، مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهِ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُدْخَلِ (١٩٠) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدٍ الصَّفَّارِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِي نَسْخَةِ غُوطَا: «عَزَّ وَجَلَّ» بَدَلُ «تَعَالَى».

(٨) بدلها في نسخة غوطا: «قَالَ لَهُ».

(٩) كذا في نسخة غوطا، وهي محتملة في الأصل، في (ب): «أحب».

(١٠) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإِسْكَام» بِرَقْم (١٦٦٣ - بتحقيقي) يَسْتَدِلُّ بِهِ إِلَى الثَّانِي، وَهُوَ عَنْهُ فِي «الْمَجْنِيِّ» (٣٣٥٨) كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ إِبَانَةِ التَّزْوِجِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَهُوَ الْكَبِيرِيُّ (٣١٧/٣).

وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ (٤١٠١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَوْثَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ بِهِ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢/١٨٠)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٢٤٥/٧) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ بِهِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَوَافَقَهُ الدَّهْلِيُّ.

قال أبو محمد [رحمه الله تعالى] <sup>(١)</sup>: هذا أثر <sup>(٢)</sup> لا متعمز فيه؛ لصحة

إسناده.

٣١٥ - [ثنا يونس بن عبد الله، ثنا أحمد بن عبد الله، ثنا أحمد بن خالد، ثنا الحسن <sup>(٣)</sup>، ثنا محمد بن بشر، ثنا يحيى بن سعيد القطان، ثنا مجالد، عن الشعبي، عن مسروق قال] <sup>(٤)</sup>: قال ابن مسعود: «يذهب العلماء، ويبقى قوم يقولون برأيهم» <sup>(٥)</sup>.

٣١٦ - [ثنا يونس بن عبد الله والمهلب - قال يونس: - نا يحيى بن مالك بن عائد، ثنا أبو عيسى عبد الرحمن بن إسماعيل <sup>(٦)</sup> الخشاب، ثنا أحمد بن محمد الطحاوي.

وقال المهلب: أنا ابن مئس <sup>(٧)</sup>، ثنا ابن مسعود، ثم اتفقا <sup>(٨)</sup> الطحاوي وابن

- ررواه ابن أبي شيبة (٣٠١/٤ - ٣٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٣١/٢٠) من طريق داود بن أبي هند <sup>(٩)</sup>.

ورواه عبد الرزاق (٢٩٤/٦)، وأحمد (٤٧٩)، والترمذي (١١٤٥): كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرس لها، والنسائي (٣٣٥٥، ٣٣٥٤): كتاب النكاح، باب إبانة الزوج بغير صداق، والكبرى (٣٩٢/١)، من طريق علقمة من ابن مسعود به. ورواه أحمد (٢٧٩/٤) من طريق عبدالله بن عتبة عن ابن مسعود به، وقال ابن القيم في الإعلام (٢/١٠٧) مناهجاً المصنف في تصحيحه: فوضع منه - أي: ابن مسعود - في المفردة أنه قال: أقول فيها... وذكر مختصراً.

(١) ما بين المعقوفين مقتطع من نسخة غوطا و«تعالى» من (ب): فقط.

(٢) في (ب): «أمر».

(٣) في الأصل: «أحمد بن خالد الخشبي» ولي (ب): «خالد الخشبي» وكلاهما غلط، والتصويب من الإحكام.

(٤) ما بين المعقوفين مقتطع من نسخة غوطا.

(٥) رواه ابن حزم في الإحكام برقم (١٦٦٨) - بتحقيقي، وإسناده ضعيف؛ لضعف مجالد، ورواه الدارمي (٦٥/١)، وابن عبد البر (٢٠١٠) من طريق مجالد.

(٦) في الأصل و(ب): «ابن مالك» والتصويب من الإحكام، وهو أبو عيسى عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبدالله الخشاب النحوي العروضي. انظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٢٥٧/٨).

(٧) في (ب): «ابن مياس» (٨) في (ب): «اتفقا»

مسرور كلاهما يقول: ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث أن عمرو بن دينار قال: أخبرني طاوس<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا لم يبلغه في الأمر شيء، فيسأل عنه، قال: «إِنْ شِئْتُمْ أَخْبِرْتُكُمْ بِالْقُلْنِ»<sup>(٢)</sup>. وهذا<sup>(٣)</sup> إسناده في غاية الصَّحَّةِ.

٣١٧ - [ثنا ابن عبد البر، ثنا الباجي، ثنا الحسن بن إسماعيل الضَّرَاب، ثنا عبد الملك بن بحر<sup>(١)</sup>، ثنا محمد بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، ثنا سُتَيْد بن داود، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسماعيل بن أبي خالد<sup>(٣)</sup>، عن الشَّعْبِي قال: أُمِّي قَوْمٌ نَهَدَ بَنَ ثَابِتٍ<sup>(٤)</sup> فَسَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَأَخْبَرَهُمْ بِهَا، فَكَتَبُوهَا، ثُمَّ قَالُوا: لَوْ أَخْبَرْنَا<sup>(٥)</sup>، قَالَ: فَأَتَوْهُ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «أَعْدَرَأ<sup>(٦)</sup> ١٢ لَعَلَّ كُلَّ شَيْءٍ حَدَّثْتُكُمْ

(١) ما بين المقولتين سقط من نسخة غوطا.

(٢) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم ١٦٦٩ - بتحقيقي عن المهلب وحده، ويرقم (١٦٧٠ - بتحقيقي) عن يونس وحده. وإسناده صحيح كما قال المصنف، وقد حلقه ابن عبد البر عن ابن وهب (١٤١٣).

(٣) قبلها في نسخة غوطا: «قال أبو محمد».

(٤) في الأصل و(ب): «عبد الملك بن أبجر»، وأثبت كذلك محقق «الجامع» (٢٠٦٩): «أبجر» وقال: «وفي النسختين: بحر، وما أثبتناه هو الصواب»، قلت: بل هو عبد الملك بن بحر، كما في «الإحكام» ونُسَخَتِي «الجامع» وهو شيخ الضَّرَاب، توفي سنة ٣٣٤ هـ وهو الجَلَّاب، وله ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٦٧٩/٧)، وأما عبد الملك بن أبجر فهو ابن سعيد بن حيان بن أبجر الهمداني، ثقة من رجال مسلم، وهو أعلى طبقة من ابن بحر فإنه يروي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، والشَّعْبِي، وهو من شيوخ السَّيِّاتِي.

(٥) هو محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ، وهو من تلاميذ سُتَيْد كما في «تهذيب الكمال»، فالمعجب للإمام ابن القيم حيث قال في «الإعلام» (١١١/١) - بتحقيقي: «قال البخاري: حدثنا سُتَيْد بن داود! نعم للبخاري رواية عن سُتَيْد خارج «الصحيح»، ولكن ليس البخاري من شيوخ عبد الملك بن بسر، والله أعلم».

(٦) بدل ما بين المقولتين في نسخة غوطا: «و».

(٧) في نسخة غوطا: «أُمِّي زَيْد بن ثَابِت قَوْمٌ».

(٨) في الأصل: «أَنَا» والصواب من نسخة غوطا و«الإحكام» و«الجامع».

(٩) كنا في نسخة غوطا، وهي في الأصل: «أَعْدَرَأ بِأَعْمَالِ الْعَيْنِ وَالْمَالِ! وَكُنْتُ قَرَأْتُهَا: «أَعْدَرَأ! ١١

به<sup>(١)</sup> خطأ، إنما أجهد لكم رأيي<sup>(٢)</sup>.

وهذا<sup>(٣)</sup> سندٌ جيّد.

٣١٨ - [ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، ثنا إبراهيم بن أحمد، [ثنا الفريرى]<sup>(٤)</sup>، ثنا البخاري، ثنا أبو اليمان - وهو الحكم بن نافع - ثنا شعيب - وهو ابن أبي حمزة - عن الزهري، قال<sup>(٥)</sup>: كان [مُحمّد بن]<sup>(٦)</sup> جُبَيْر بن مُظَلِّم [يحدّث أنّه كان]<sup>(٧)</sup> عند معاوية في وفدٍ من قُرَيْش، فقام معاوية، فحمد الله، وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد، فإنّه بَلَغني أنّ رجلاً منكم<sup>(٨)</sup> يتحدّثون أحاديثَ ليست في كتاب الله [تعالى]<sup>(٩)</sup>، ولا تُؤثّر عن رسول الله ﷺ، فأولئك جُهاَلُكم<sup>(١٠)</sup>... وذكر باقي الحديث<sup>(١١)</sup>».

٣١٩ - [ثنا عبد الله بن ربيع، ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان<sup>(١٢)</sup>، ثنا

(١) سقطت من نسخة غوطا.

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٧٨ - بتحقيقي)، وهو في «جامع بيان العلم وفضله»، (٢٠٦٩)، وتسنيد قال عنه الحافظ: «ضعف مع إسناده ومعرفة». ورواه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٩/٣٢٩): أنا محمد بن سعد أنا شهاب بن جُبَاد العبدي، نا إبراهيم بن حميد الرّؤاسي عن إسماعيل عن حامر الشعبي به، وهذا إسناده جيّد؛ ومحمد بن سعد هو كاتب الواقدي صلّو، فصّح الأثر، وفي الحمد والمئة، ولم أشر على هذه الطريق أثناء تحقيقي له «الإعلام»، فاكثفت هناك بقولي (١١١/١): «تسنيد ضعيف»، فليتبّه لذلك. ووقانا الله الشرور والمهلك.

(٣) قبلها في نسخة غوطا: «قال أبو محمد».

(٤) سقط من (ب). (٥) في الأصل: «مروا».

(٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٨) سقطت في الأصل و(ب).

(٩) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٥٨ - بتحقيقي)، وهو في «مصحح البخاري» (٣٥٠٠): كتاب المناقب، باب مناقب قُرَيْش، و(٧١٣٩): كتاب الأحكام، باب الأمراء من قُرَيْش.

(١٠) بعده في نسخة غوطا: «وأخرجه البخاري».

(١١) وقع في مطبوع «الإحكام» (ص ١٠٧٢): «عبد الله بن ربيع بن محمد بن عثمان» والمثبت هنا هو الصواب على ما جاء في الأصل و(ب): «فليصحح».

أحمد بن خالد، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا الحجاج بن المنهال، ثنا حماد بن سلمة، ثنا أيوب السخني عن أبي قلابة عن يزيد بن عمية<sup>(١)</sup> عن معاذ بن جبل قال: «تكون فتنة فيكثر فيها المال، ويُفتن فيها<sup>(٢)</sup> القرآن<sup>(٣)</sup> حتى يقرأه الرجل والمرأة، والصغير والكبير، والمؤمن والمنافق<sup>(٤)</sup>، فيقرأه الرجل ولا يتبع، فيقول: والله لأقرأنه علانية، فيقرأه<sup>(٥)</sup> علانية، فلا يتبع، فيتخذ مسجداً ويتدع كلاماً ليس [هو]<sup>(٦)</sup> من كتاب الله عز وجل ولا من سنة رسوله<sup>(٧)</sup> ﷺ، فليأكلكم وليأه، فإنه بدعة وضلالة»، قاله معاذ ثلاث مرات<sup>(٨)</sup>.

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٢) في نسخة غوطا: «فيه».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في نسخة غوطا: «والسائق والمؤمن».

(٥) في الأصل و(ب): «فيقرأ».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا و(ب): «رسول الله».

(٨) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٥٩) - بتحقيقه، وأخرجه لحاكم (٤/٤٦٦)، وابن وهب في «البدع والنهي عنها» (رقم ٦٣) عن حماد بن سلمة به، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وهو كما قال.

وأخرجه التميمي في «الحجة» (١/٣٠٣ - ٣٠٤)، واللالكائي في «السنة» (١/٨٩ - رقم ١١٧) عن حماد ابن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن معاذ بن عمرو، وأسقط (يزيد بن عمية).

وأخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (رقم ٢٨٤) عن عبيد الله بن عمر، والهروي في «ذم الكلام» (ص ١٨٧) عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي كلاهما عن أيوب به مختصراً.

ورواه أبو داود في «السنة»: باب لزوم السنة (٤٦١)، والفسي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٢٢)، والبيهقي في «المسند» (٨٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٢٣٣) - ومن طريقه الذهبي في «السير» (١/٤٥٦) - والفسي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٢١) والقرطبي في «صفة السنافر» (رقم ٤١) - ومن طريقه العمري في «تهذيب الكمال» (٢١٩/٣٢) والذهبي في «السير» (٨/١٤٣) - من طريق الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب أن أبا إهرس النخولاني عاتذ الله أخبره أن يزيد بن عمية: وكان من أصحاب معاذ قال: كان معاذ لا يجلس مجلساً...، ومسنده صحيح.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١/٢٣٢) من طريق ابن عجلان عن الزهري به دون ذكر يزيد بن عمية. وحلقه ابن عبد البر في «الجامع» (١٨٢١) من طريق الليث عن ابن عجلان عن ابن شهاب أن معاذ...، وابن شهاب لم يذكر معاذ بن جبل.

ورواه جمع عن الزهري موصولاً غير عقيل بن خالد، منهم:

قال أبو محمد لإرحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>:

٣٢٠ - ونحن على ما قال معاذ، وبيقين يلدي كلُّ مَنْ تَصَحَّ نَفْسُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالتَّعْلِيلَ لَمْ يَكُونَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي سُنتِ رَسُولِهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>، وَلَا قَالَ بِهِمَا فَكَأَحَدٍ<sup>(٣)</sup> مِنَ الصَّحَابَةِ، فَهَؤُلَاءِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الصَّحَابَةِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]<sup>(٥)</sup>: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ<sup>(٦)</sup> وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَسَهْلُ بْنُ حَنْتَيْفٍ الْبَدْرِيُّ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَعَاوِيَةُ<sup>(٧)</sup>؛ كُلُّهُمْ يَتَّبِعُونَ مِنَ الرَّأْيِ وَيَذْنُوهُ، وَيَحْذَرُ مِنْهُ، لَوْ يَنْهَى عَنْ التَّدْيِينَ بِهِ، وَيَمَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي سُنتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُخْبِرُ أَنَّهُ ظَنٌّ، وَأَنْ مَا وَقَعَ لَهُمْ<sup>(٨)</sup> مِنْهُ، فَلَا يَنْقُضُونَ بِهِ، وَلَا يُوجِبُونَهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُوجَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ خِلَافَ لَهُؤُلَاءِ، وَلَا أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ صَحَّحَ الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ وَأَثَبَتْهُ، بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَعَلُوا رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ دِينًا، يَتَرَكُونَ لَهُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَيَضِلُّونَ مَنْ

- \* معمر بن راشد، وعنه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٠٧٥٠)، ومن طريقه: الأجرى في «الشرعة» (٤٧)، واللائكاني في «السنة» (رقم ١١٦) وابن بطّة في «الإبابة» (١٤٣).  
\* جعفر بن برقان، ومن طريقه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (رقم ٥٩).  
\* صالح بن كيسان، ومن طريقه القريائي في «صفة المناقب» (٤٢).  
\* شعيب، ومن طريقه الخطيب في «تألي التلخيص» (٢/ ٤٩٧ - ٤٩٨ رقم ٣٠٠ - بتحقيقه).  
وأخرجه الشارح في «السنن» (١/ ١٧) أو رقم ٢٠٥، وأبو ذر الهروي في «مجموع الكلام» (ص ١٨٧) عن مروان بن محمد، حدثنا سعيد - وهو ابن عبد العزيز - عن ربيعة بن يزيد، عن معاذ به.  
وإسناده منقطع، ربيعة لم يرو إلا عن متأخري الصحابة، ومعاذ مات سنة (١٧) أو (١٨)، فهو لم يلزمه، والله أعلم.

وسعيد بن عبد العزيز أخطأ، والخلاصة أن الأمر صحيح.

- (١) سقطت «تعالى» من الأصل.  
(٢) في (ب): «ولا قالهما أحد قط».  
(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «صدق معاذ رضوان الله عليه، وهؤلاء...».  
(٤) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.  
(٥) في نسخة غوطا: «ومعاوية وابن عباس».  
(٦) سقط من (ب).

خالفه، وَاتَّبَعَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا مَضَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]<sup>(٢)</sup>:

٣٢١ - وَأَمَّا التَّابِعُونَ، فَكَثِيرٌ جَدًّا:

٣٢٢ - ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ،

[ثَنَا] الْخَشَنِيُّ<sup>(٣)</sup>، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَقْدَرٍ، ثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ  
قَالَ<sup>(٤)</sup>: «لَعَنَ اللَّهُ أَرَأَيْتَ»<sup>(٥)</sup>.

٣٢٣ - [قَالَ<sup>(٦)</sup>]: وَثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ<sup>(٧)</sup>: سَأَلْتُ

الشَّعْبِيَّ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي التُّكَّاحِ، فَقَالَ: «إِنْ أَخْبَرْتُكَ بِرَأْيِي، قَبِلْ عَلَيْهِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا، ما نصه:

«وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا ذَمَّ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّأْيَ الْمَجْرَدَ، لَا الرَّأْيَ الْمَقْيَسَ عَلَى أَصْلٍ.

قُلْنَا: هَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا أَقْبَى مِنْ أَقْبَى مِنْهُمْ بِالرَّأْيِ عَلَى وَجْهِ أَنْ أَحْيَا مَتَّ، لَا عَلَى وَجْهِ الشَّرْحِ بِهِ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٣) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ أَبُو الْحَسَنِ، الْأَنْدَلُسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، الْحَافِظُ الشُّعْرِيُّ، صَاحِبُ

التَّصَانِيفِ، كَانَ ثَقَّةً، كَبِيرَ الْقُدْرِ، وَرَوَى بِالْأَنْدَلُسِ عِلْمًا كَثِيرًا، أُرِيدَ عَلَى قَضَاءِ قُرْبَةِ قَانَتِغ. تُوُفِيَ سَنَةَ

سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِئَتَيْنِ وَفَدَّ شَاخَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، تَرَجَمَتْ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٨١٢/٦)، وَمَا بَيْنَ

الْمَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَ(ب).

(٤) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «قَالَ الشَّعْبِيُّ».

(٥) رَوَاهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمِ (١٦٦٨) - بِتَحْقِيقِي، وَقَدْ رَوَاهُ عَفِيبُ أَمْرِ ابْنِ مَسْمُودٍ: «بَلَّغَ

الْعُلَمَاءُ».

وَرَوَاهُ أَبُو تَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣٢٠/٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ الْقَطَّانِ بِهِ، وَفِيهِ مَجَالِدٌ وَهُوَ

ضَمِيمٌ، وَذَكَرَهُ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْمُحَافِظِ» (٨٧/١)، وَفِي تَرَجُمَتِهِ مِنْ «السِّيَرِ» وَ«التَّارِيخِ». وَرَوَى

ابْنُ مَعِينٍ فِي «تَارِيخِهِ» (٤٣٩/٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَدَنِيِّ» إِلَى السَّنَةِ الْكُبْرَى (رَقْمُ ٢٢٦)، وَابْنُ عَبْدِ

الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (٢٠٩٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَارِيخِهِ» (٢٤٩/٢) رَقْمُ (٢٧١٩)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي

«الْإِبَانَةِ» (رَقْمُ ٦٠٥)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «الْتِّقَاتِ» (٦٥٠/٧)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَشْجَعِيِّ

بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «مَا كَلِمَةٌ أَبْقَضَ إِلَيَّ مِنْ رَأْيَتِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٦) الْقَائِلُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، بِإِسْنَادِ الْمَصْنُفِ السَّابِقِ إِلَيْهِ.

(٧) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «قَالَ صَالِحُ بْنُ مُسْلِمٍ».

(٨) رَوَاهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمِ (١٦٨١) - بِتَحْقِيقِي، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «



فهذا قول الشعبي<sup>(١)</sup> في رأيه، وهو من كبار التابعين، لقي مئة وعشرين من الصُّحابة، وأخذ عن جمهورهم<sup>(٢)</sup>، فكيف رأي<sup>(٣)</sup> من بعده؟

٣٢٤ - [ثنا يونس بن عبد الله، ثنا يحيى بن مالك بن عائذ، ثنا هشام بن محمد بن قُرَّة<sup>(٤)</sup>، ثنا<sup>(٥)</sup> الطَّحَاوي، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثنا خالد بن عبد الرحمن<sup>(٦)</sup>، ثنا مالك بن مغول، عن الشعبي أنه كان إذا سُئِلَ عن مسألة، قال: ماذا قال فيها الحكم البائس<sup>(٧)</sup>؟ قال: فإذا عرف، قال: أجسر جسار،

- «الحلية» (٣١٩/٤) من طريق عبد الرحمن بن سعاد الشَّيْبِي (في المطبوع: الشعبي، وهو خطأ): حدثنا صالح ابن مسلم به نحوه، وليس فيه أذ المسألة في النكاح، ونحوه في طبقات ابن سعد (٦/٢٥٠) من طريق محمد بن جَعَادَةَ عن الشعبي. وروى عبد الرزاق في مصنفه (٢٥٦/١١) (٢٠٤٧٦) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٩/٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٤٣٨) - والبيهقي في «المُدخل» (٨١٤) عن الثوري، ومصر عن ابن أبي نَجْرٍ قال لي الشعبي: «ما حدثوك عن أصحاب رسول الله ﷺ فخذ به، وما قالوا برأيهم قبل عليه» وإسناده صحيح.

وأخرجه القسوي في «المعرفة والتاريخ» (٥٩٢/٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٥١/٦) من طريق ابن أبي السَّكَنِ، والخطيب في «الجامع» (١٩٠/٢) رقم ١٥٧٥ من طريق أبي نعيم، وابن بطة في «الإبانة» (٥١٧/٢) رقم ٦٠٧ من طريق ابن إدريس، جميعهم عن الشعبي بالفاظ متقاربة.

(١) في نسخة غوطا: فقال أبو محمد: عفا ما يقول الشعبي رحمه الله.

(٢) نقل ابن القيم في «الإعلام» (١٢٨/٢): «فهذا قول الشعبي»: إلى هنا، وقال قبله على لسان الماتمين من الرأي: «قالوا»، وهذا يؤكد أنه ينقل من كتابنا هذا، وقد يَنْتُ ذلك بما لا مزيد عليه في تقديمه لهذا الكتاب. والله الموفق للصواب. وينظر لتأكيد صحة ما عند ابن حزم: «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٠ - ٤١).

(٣) في نسخة غوطا: جمهورهم، فما قوله في رأي.

(٤) هو أبو القاسم الرُّمَيْنِيُّ المَصْرِيُّ، كان ثقة، توفي في ذي القعدة سنة ست وسبعين وثلاث مئة. ترجمته في «تاريخ الإسلام» للشَّيْبِي (٤٣٤/٨) «طبقات الفراء» (٣٥٦/٢) لابن الجزري، «الإكمال» (٨٣/٣)، «توضيح المشتبه» (١٣٦/٣).

(٥) سقط من (ب).

(٦) في الأصل (وب): «عبد الرحمن بن خالد» ولم أجد شيخاً لسليمان بن شبيب في «المشكّل» ولا «المعاني» اسمه عبد الرحمن بن خالد! بل هو خالد بن عبد الرحمن، وهو أبو الهيثم الخراساني، وهو من تلاميذ مالك بن مغول، ومن تلاميذ سليمان بن شبيب الكيساني، وهو صدوق له أوام.

(٧) (ب): «الناس»

[سَمَيْتَكَ] <sup>(١)</sup> الفسّاس إذ لم تَقْطَعْ، يعني: الحكم بن حُصَيَّة <sup>(٢)</sup>.

٣٢٥ - [ثنا ابن عبد البر، ثنا أحمد بن عبد الله الباجي، ثنا الحسن بن إسماعيل الضَّرَاب، ثنا عبد الملك بن بحر، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا سُنيْد بن داود، ثنا حَمَّاد بن زَيْد، عن عَمْرٍو بن دينار قال <sup>(٣)</sup>: قيل لجابر بن زَيْد: إِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ مَا يَسْمَعُونَ مِنْكَ، قَالَ: إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، يَكْتُبُونَ رَأْيًا <sup>(٤)</sup>، أَرْجِعْ عَنْهُ غَدًا <sup>(٥)</sup>.

٣٢٦ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا عبد الوارث بن سُفيان، ثنا قاسم بن أَصْبَغ، ثنا أحمد بن زُهَيْر <sup>(٦)</sup>، ثنا الحَرَوَظي، ثنا إسماعيل بن عِيَّاش، عن سَوَادَة بن زياد وعَمْرٍو بن مُهَاجِر <sup>(٧)</sup> عن عُمَر بن عبد العزيز أنه كتب إلى النَّاس: «إِنَّهُ لَا رَأْيَ لِأَحَدٍ مَعَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» <sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من الأصل (وب) واستركه من «المحلى».

(٢) لم أجد سنداً عند غيره، وقد ذكره بدون إسناده في «المحلى» (٤٢٣/١١)، وشيخ الطحاوي قال عنه الذهبي في «التاريخ» (١٢٩/٥): «وكان موثقاً»، ويدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وهو الشخصي قال: ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله ﷺ فخذوه، وما كان من رأيهم فاطرحوه في المحلى».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) بدلها في نسخة غوطا: «وإنما».

(٥) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٧٩ - بتحقيقي)، وهو عند ابن عبد البر (٢٠٧٠)، ربه سُنيْد، وقد عرفت ما فيه في التعليق على رقم (٣١٧). وذكره ابن القيم في «الإعلام» (١٣٨/٢) هكذا: «وقال البخاري: حدثنا سُنيْد، وسأقه، وانتظر ما علقناه على (محمد بن إسماعيل) في السند المتقدم برقم (٣١٧)، وفي نسخة غوطا بعدها: «قال إسحاق بن راهويه قال سُفيان بن عيينة: اجتهد الرأي هو مشاور أهل العلم لا أن يقول برأيه».

(٦) في (ب): «زاهر».

(٧) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وه».

(٨) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٨٤ - بتحقيقي)، وهو عند ابن عبد البر (١٤٥٦)، وأخرج ابن أبي خيثمة (أحمد بن زُهَيْر) في «التاريخ الكبير» (٢٤٩/٣ - ٢٥٠) رقم (٤٦٩٧) ثنا الحَرَوَظي به. وإسماعيل بن عِيَّاش لا بأس به في روايته عن أهل الشام. وعَمْرٍو بن المهاجر دمشقي من الثقات. وسَوَادَة بن زياد هو البَرَجِيُّ الحمصي، انظر «الإكمال» (٤٢٠/١).

٣٢٧ - [ثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ مُفَيَّانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ هَدِيٍّ، ثَنَا قَبِيذَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ<sup>(١)</sup>: قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: «يَأْكُمُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ<sup>(٢)</sup> لشيءٍ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا، أَوْ نَهَى عَنْهُ، فَيَقُولَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كَذَبْتَ لَمْ أَحْرَمْهُ، وَلَمْ أَنُهِ عَنْهُ، أَوْ يَقُولَ<sup>(٣)</sup>: إِنَّ اللَّهَ [عَزَّ وَجَلَّ]<sup>(٤)</sup> أَحَلَّ هَذَا أَوْ أَمَرَ بِهِ<sup>(٥)</sup>، فَيَقُولَ اللَّهُ [عَزَّ وَجَلَّ]<sup>(٦)</sup>: كَذَبْتَ لَمْ أَحْلِلْهُ وَلَمْ أَمُرْ بِهِ<sup>(٧)</sup>».

٣٢٨ - [ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ بْنُ عَائِذٍ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ قُرَّةَ، أَخْبَرَنِي [أَبُو] <sup>(٧)</sup> جَعْفَرُ الطُّحَاوِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبُو حَقِيلٍ، ثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ<sup>(٨)</sup> عَنْ أَبِي نَضْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَقُولُ لِلْحَسَنِ [بْنِ أَبِي الْحَسَنِ]<sup>(٩)</sup>

= وانظر «إعلام الموقعين» ١٣٩/٢ - بتحقيقي، وتعليقي على «الموافقات» ٢٩/٣ - ٣٠، (٤) ٢٦٠ - (٤٦١).

- (١) يدل ما بين المعقوفين سقط في غوطا: «و».
- (٢) في نسخة غوطا: «رجل».
- (٣) في الأصل (وب): «ويقول» والمثبت من نسخة غوطا.
- (٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل (وب).
- (٥) في الأصل: «مره» فرسها أقرب إلى «مره» والتصويب من نسخة غوطا (وب) و«الجامع» و«إعلام الموقعين» ٨٣/٢ - بتحقيقي، وما سباني يرقم (٣٧٧).
- (٦) رواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٩٠).
- وأخرجه الخطيب في «المغني» (٢١٨/١) من طريق ابن وصاح - وليس في مطبوعات «البلد» له - به، وعطاء بن السائب اختلط، وتعبئة ممن روى عنه بعد الاختلاط، وله طريق أخرى عند أبي إسحاق الهروي في «مجموع الكلام» (١٣٩/٢) رقم ٢٨٩ ط الشبل (أو رقم ٢٩٧ - ط الغريام)، وورد نحوه عن ابن مسعود قوله، في «المعجم الكبير» (٢٣١/٩) رقم (٨١٩٥)، وفيه من لم يسم، كما في «المعجم» (١٧٧/١).

(٧) سقط من الأصل.

(٨) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٩) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا.

البصري: «بلغني [عنك]»<sup>(١)</sup> أَنْكَ تَفْتِي بِرَأْيِكَ، فَلَا تُفْتِي<sup>(٢)</sup> بِرَأْيِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّةً عَنْ<sup>(٣)</sup> رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ كِتَاباً مُنْزَلاً<sup>(٤)</sup>.

٣٢٩ - [ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا أَبُو ذَرٍّ، ثَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا زَنْجَوِيَّةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، نِي مُحَمَّدُ بْنُ مَخْبُوبٍ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ<sup>(٥)</sup>، ثَنَا الزُّبَيْرِيُّ<sup>(٦)</sup>، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ<sup>(٧)</sup>، وَابْنُ شَقِيقٍ<sup>(٨)</sup>، وَابْنُ سُلَيْمَةَ قَالَ: «إِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ مَنْ يَقُولُ أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ»<sup>(٩)</sup>.

(١) مَا بَيْنَ الْمُتَوَقِّفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا وَ(ب).

(٢) فِي الْأَصْلِ: تَفْتِي، وَالصَّوَابُ: «تَفْتِي» وَ(ب) يَعْتَفِ الْيَاءُ - كَمَا فِي نَسْخَةِ غُوطَا وَ(ب) وَ(إِلْحَاكَام).

(٣) فِي (ب): مِنْ.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «إِلْحَاكَامٍ» بِرَقْمِ (٦٩١) - بِتَحْقِيقِي.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٥٨/١) - وَمِنْ طَرِيقَةِ الْهَرَوِيِّ فِي «دَمِ الْكَلَامِ» (رَقْمُ ٣٢٨ - طُ الْمُرَامَا) - عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.

وَأَبُو هَفِيبٍ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ بَشِيرُ بْنُ عَقَّةَ الدُّورِيِّ فَهُوَ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ، يَرْوِي عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَاهِيدِيِّ، وَيَرْوِي هُوَ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ التَّنْزَلِيِّ بْنِ مَالِكٍ بَيْنَ قِطْعَةٍ بَلَدُونَ وَاسْطَةً، وَهَذَا رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةِ، وَهَذَا مُمْكِنٌ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، سَعِيدُ الْجُبَيْرِيِّ مُخْتَلَطٌ، وَلَمْ تَتَمَيَّزْ رِوَايَةُ أَبِي عَقِيلٍ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَكِنَّهُ تَوَبَّعَ، تَابِعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَرَوَى عَنْ الْجُبَيْرِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَأَخْرَجَ رِوَايَتَهُ: الْفُسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (١٥٥٩/١ - ٥٦٠) وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقْهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٣٤٥/٢ - ٣٤٥) رَقْمُ (١٠٧١)، فَصَحَّ إِسْنَادُهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ عَلَى إِثَرِهِ: «قُلْتُ: وَلَنْ يَنْقُضَ الْمُفْتِيَّ عَلَى هَذَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَكْثَرَ مِنْ كِتَابَةِ الْأَثَرِ، وَسَمَّاهُ الْحَنِيئَةَ».

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «عَبْدُ الْعَزِيزِ» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «إِلْحَاكَامٍ»، وَ(إِلْحَاكَامٍ) (١٣٩/٢) - بِتَحْقِيقِي وَهُوَ عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زَيْدِ الْبَدِيِّ مَوْلَاهُمُ، قَفَّةٌ، أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ، تَرْجَمَتْهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٤٥٠/١٨).

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «الْبُرَّانُ» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «إِلْحَاكَامٍ»، وَ(إِلْحَاكَامٍ) (١٣٩/٢) - بِتَحْقِيقِي وَلَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤٣٦/٢)، «الْبَحْرُ وَالْتَّعْدِيلُ» (٦١٠/٣).

(٧) يَدُلُّ مَا بَيْنَ الْمُتَوَقِّفَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَعَنْ أَبِي».

(٨) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «إِلْحَاكَامٍ» بِرَقْمِ (١٦٩٣) - بِتَحْقِيقِي، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (٣٧٤/١) رَقْمُ ٨٣١/ طُ الصِّمِيِّ أَوْ ٤٣/٣ - ٤٤ رَقْمُ ٧٠ - طُ الرُّشْدِ، رِوَايَةُ الْخَفَافِ وَمِنْ طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ وَفِيهِ عَنْ الزُّبَيْرِيِّ قَالَ: «سَبَّبَ يَوْمًا الْحِجَابَ عِنْدَ أَبِي وَائِلٍ، فَقَالَ: «لَا تُسَبِّحْ، لَعَلَّهُ قَالَ يَوْمًا: أَقْلَهُمْ أَوْحَمَنِي، فَرَحِمَهُ، إِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ...» وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٦٦/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْمَدِخَلِ» (٢٢٩) -

٣٣٠ - [ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا أحمد بن خليل، ثنا خالد بن سعيد، أخبرني محمد بن عمر<sup>(١)</sup> بن ثبابة، أخبرني أبان بن عيسى بن دينار<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن ابن القاسم<sup>(٣)</sup> عن مالك، عن ابن شهاب قال: «دَعُوا السُّنَّةَ نَمُضِي لَا تَعْرَضُوا لَهَا بِالرَّأْيِ»<sup>(٤)</sup>.

٣٣١ - [ثنا المُهَلَّب<sup>(٥)</sup>، ثنا ابن مناس<sup>(٦)</sup>، ثنا ابن مسرور، ثنا يونس بن

- وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٨٢ رقم ٣٦٨) من طريق يحيى بن سعيد عن الزُّبَيْرِ بْنِ وَثْلَةَ صَحِيح.

ورواه أبو خيثمة في «تاريخه» (٣/ ١٨٥) رقم (٤٤٠٦) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (رقم ٢٠٩٤ ص ١٠٧٦) وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٥١ رقم ٤٢٩) من طريق علي بن هاشم بن البريد، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٢) وابن بطة (رقم ٤١٥) من طريق عبدة بن سليمان الكلبي، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٥٨) من طريق سعيد بن محمد الثقفي جميعهم عن الزُّبَيْرِ بْنِ وَثْلَةَ. والزُّبَيْرِ بْنِ وَثْلَةَ ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٣٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تديلاً، ثم وجدت أن الإمام أحمد وابن معين وثقه، وقال ابن المديني: قلت ليحيى: إن سفيان كان لا يحدث عن الزُّبَيْرِ بْنِ وَثْلَةَ؟ قال: لأنه لم يره، ليت كان من يحدث عنه سفيان كان ثقة مثل الزُّبَيْرِ بْنِ وَثْلَةَ؟ قلت: كان ثقة؟ قال: كان صاحب حديث، وكلمة «وأرايت» في آخر الأثر من نسخة غوطا فقط.

(١) تصحيف في الأصل إلى: «عمرو»!

(٢) عنه في (ب): «ابن مياس»!

(٣) سقط من مطبوع «الإحكام» (ص ٧٨٩): «ابن»، والمثبت من الأصل (ب)، و«الإعلام»، (٢/ ١٤٠ - بتحقيق)، ومنه ما بين السطرين في نسخة غوطا: «و».

(٤) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٩٥) - بتحقيق، ورواه عن ابن حزم تلميذه الحميدي في «جذوة المقتبس» (١/ ٢٦٥)، وعيسى بن دينار ترجمه القاضي عياض في «ترتيب المفارك» (٢/ ١٨) قال: «لم يذكر أحد من أصحاب علم الرجال والأثر سماعة لعيسى من مالك، ولا أثبتوه، ولا روى أحد من الفقهاء وعلماء الرأي والمسائل له مقالاً عن مالك، ولا رفعوا له عنه فية، وعيسى في شهرته لا يخفى مثل هذا من فضائله، وبعد أول مناقبه» كذا في «مجرد أسماء الرواة عن مالك» (٣٢٥ رقم ١٣٣٥) لرشد الدين العطار، وهو يروي هذا الأثر عن مالك بواسطة ابن القاسم. وابنه أبان ترجم له الحميدي في «جذوة المقتبس» (١/ ٢٦٥)، وقال عنه: «من الفقهاء الصالحين، يروي عن أبيه، أندلسي، مات بها سنة الثنتين وستين ومئتين».

(٥) في الأصل (ب): «ابن المهلب»! ولا داعي لـ «ابن» والتعريب من «الإحكام»، وسبقت له روايات عديدة، انظرها بالأرقام (٣٠١، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٦، ٣٣١، ٣٧٠، ٣٧٠، ٣٨١).

(٦) في (ب): «ابن مياس».

عبد الأعلى، ثنا ابن وهب، أخبرني سعيد بن [أبي] أيوب، عن أبي الأسود - وهو (٢) محمد بن عبد الرحمن بن مؤفل - قال: سمعتُ (٣) عروة بن الزبير يقول (٤): «ما زال أمر بني إسرائيل مُعتدلاً» (٥) حتى نشأ فيهم المولودون - أبناء سبأيا الأمم - فأخذوا فيهم بالرأي، فأضلُّوهم» (٦).

(١) سقط من الأصل و(ب)، واستدركه من «الإحكام».

(٢) في الأصل و(ب): «عن» ١٤ والتصويب من «الإحكام» - وه الإعلام، ١٤٠/٢ - بتحقيقي.

(٣) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وهن».

(٤) في نسخة غوطا: «قال».

(٥) في (ب): «ما زال الأمر بيني معتدلاً».

(٦) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٩٦) - بتحقيقي، ورواه الدارمي في «مفصلة السنن» (٥٠/١) من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن محمد بن عبد الرحمن به، وإسناده صحيح.

ورواه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٨٨/١) رقم (٢٣٥) في المقدمة، في ذم الاقتداء بمن لم يؤمر

بالإقتداء به، وفي «المدخل» (٢٢٢)، وابن عبد البر في «المجامع» (٢٠٣١)، والخطيب في «تاريخ

بغداد» (٣٩٤/٣) و(٤١٣/١٣) من طريق سفيان بن عيينة، والقسري في «المعرفة والتاريخ» (٣٩٣/٣)

ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤١٣/١٣) من طريق إسماعيل بن عباس كلاهما عن هشام بن

عروة عن عروة قوله به، وذكره ابن عبد البر (٢٠١٥) من طريق هشام عن أبيه به.

وخالف أصحاب هشام: وكيع، فرواد عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قوله، أخرجه ابن أبي

شبة (١٧٧/١٥) رقم (١٩٤٣٨).

وخالفهم قيس بن الربيع، فرواه عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن عمرو رفعه، أخرجه البزار في

«مسنده» (٩٦/١) - «كشف الاستار»، وقال: «لا تعلم أحداً»، قال: عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن

عمرو إلا قيس، ورواه غيره مرسلًا.

وحواه الهيثمي في «المجموع» (١٨٠/١) للبزار، وقال: «فيه قيس بن الربيع، وثقه شعبه، والثوري،

ووثقه جماعة»، وقال ابن القطان: هذا إسناده حسن.

أقول: قيس بن الربيع لا يُحسَن حديثه! والمعجب أنه ذكره في الزوائد مع أن ابن ماجه أخرجه.

فرواه (٥٦) من طريق سويد بن سعيد ثنا ابن أبي الرجال عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن

عبدالله بن عمرو رفعه. قال البوصيري في «الزوائد» (٥٠/١): «هذا إسناده ضعيف لضعف ابن أبي

الرجال قلت: «لأنه أنه مطلق» فإن عبدة لم يلحق ابن عمرو، قال المزني في «التحفة» (٣٦٠/٦).

وأخرجه القسري (٢٠/٣ - ٢٦) قال: حدثنا أبو بكر الحميدي حدثنا سفيان عن هشام بن عروة - وقد

ذكر إسناده للم أحفظه - قال: قال النبي ﷺ - وذكره، وهذا مرسل، وظاهر إسناده الصحة، ولكنه

خالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً، والصواب أنه من قول عروة، كما رواه جماعات عن سفيان.

وروي من حديث عائشة - أيضاً - رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٨٠/١)، وفيه عبدالله بن محمد

ابن يحيى بن عروة، وهو متروك.

٣٣٢ - [قال ابن وهب<sup>(١)</sup>: «ونا بكر<sup>(٢)</sup> بن مضر عن رجل من قريش قال: سمعت<sup>(٣)</sup> ابن شهاب وهو يذكر ما منع الناس فيه من هذا الرأي، وتركهم السنن، فقال: «إن<sup>(٤)</sup> اليهود والنصارى، إنما انسلخوا<sup>(٥)</sup> من العلم الذي بأيديهم حين اشتقوا<sup>(٦)</sup> الرأي وأخذوا فيه<sup>(٧)</sup>».

٣٣٣ - [قال ابن وهب<sup>(٨)</sup>: «وحدثني ابن لهيعة أن رجلاً سأل سالم<sup>(٩)</sup> بن عبد الله بن عمر عن شيء، فقال: «لم أسمع في هذا شيئاً»، فقال له الرجل: فأخبرني<sup>(١٠)</sup> - أضلحك الله - برأيك، فقال<sup>(١١)</sup>: لا. ثم أعاد<sup>(١٢)</sup> عليه، فقال: إني أرى برأيك، فقال سالم: «إني لم أرى أن أخبرك<sup>(١٣)</sup> برأيي، ثم تذهب، فأرى بعد ذلك رأياً<sup>(١٤)</sup> غير<sup>(١٥)</sup>ك، فلا أجندك<sup>(١٦)</sup>».

• روى البيهقي في «المعرفة» (١/١٠٩) نحوه من عمر بن عبد العزيز. وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٤٣٣٦) وآخر كلمة في الأثر في نسخة غوطا: «وأصلهم».

(١) بالإسناد السابق.

(٢) سقطت من (ب)، وفي الأصل: «وهب» والنصوب من «الإعلام» (٢/١٤٧ - بتحقيقي)، ومصادر التخریج.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وقال».

(٤) سقطت من الأصل و(ب)، وأثبتها من نسخة غوطا.

(٥) في نسخة غوطا و(ب): «استحلوا». (٦) في نسخة غوطا: «اتبعوا»، في (ب): «اشتقوا».

(٧) ذكره ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٢٨)، معلقاً من ابن وهب، وفيه المراءى المبهم.

(٨) في «الإحكام»: «وبه إلى ابن وهب يعني بسند أثر عروة بن الزبير المتقدم قريباً».

(٩) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وسأل رجل لسالم» كذا.

(١٠) في الأصل: «فأني» والنصوب من نسخة غوطا و(ب) و«الإحكام» و«الإعلام» (٢/١٤١ - بتحقيقي).

(١١) في نسخة غوطا: «نأل».

(١٢) في الأصل و(ب): «هاده» دون حمزة في أوله، وهي مثبتة في نسخة غوطا.

(١٣) في «الإحكام» و«الإسلام»: «إن أخبرتك» والمثبت من الأصل و«جامع بيان العلم»، ونسخة غوطا و(ب).

(١٤) سقطت من نسخة غوطا.

(١٥) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٩٧ - بتحقيقي)، وإسناده منقطع بين ابن لهيعة وسالم بن عبد الله

ابن عمر، ولكن علقه ابن عبد البر في «الجامع» (١٤٤٢) فقال: «وذكر ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن

خالد بن أبي عمران، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن رجلاً سألته عن شيء...» ورواية ابن وهب

عن ابن لهيعة قبل اختلاطه، وخالد صدوق لقبه، فالإسناد حسن متصل.



٣٣٤ - [ثنا أحمد بن عمر، ثنا علي بن الحسن بن فهر<sup>(١)</sup>، ثنا أبو طاهر محمد بن أحمد<sup>(٢)</sup> الذهلي قاضي مصر، ثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأوتيسي، ثنا<sup>(٣)</sup> مالك بن أنس قال: كان ربيعة يقول لابن شهاب: «إن حالي ليس<sup>(٤)</sup> يشبه حالك، أنا أقولُ برأيي، مَنْ شاء أخذه، وعمل به، ومن شاء تركه»<sup>(٥)</sup>.

٣٣٥ - [فهذا<sup>(٦)</sup> وصف ربيعة للرأي - كما ترى - على الخيار في الدين، ولا نزاع عند كلِّ مسلم أن الدين الذي هو الشرع اللازم لكلِّ مسلم، لا تخيير في قبوله، ولا في لزومه، فلا خيار حينئذٍ في الدين، والدين كله واجب أخذه، وصحَّ أن الرأي ليس من الدين؛ فإذا ليس هو من الدين، والذين من عند الله، فليس الرأي من عند الله، وهذا<sup>(٧)</sup> واضح لمن نصَّح نفسه، ولعمري إن الرأي [ليس]<sup>(٨)</sup> من الدين في شيء، وإنما هو وَهْلَةٌ فاضل، وزَلَّةٌ عالمٌ مَن سلف<sup>(٩)</sup>، وبدعةٌ مقلدٌ مَن خَلَفَ فقط.

٣٣٦ - ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا محمد بن خليفة، ثنا محمد بن الحسين

(١) هو من شيوخ البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٧٤/٤ و ٣٢٨/٥ و ٣٤٠/٧ وفي «المعتمد» ٣٣١/١) وسبق ذكره في الإسناد برقم (٩٤)، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» ٣٣٢/٩، قال: «سمع من جماعة، وكان بمصر، وقد صَنَّفَ فضائل مالك» في اثني عشر جزءاً، وسمع بالمشرق، توفي في حدود سنة ٤٤٠ - وله ترجمة في «الوافي بالموتيات» (٣٥/١٢).

(٢) في الأصل و(ب): «أحمد بن محمد» والمثبت من «الإحكام»، ومصادر الترجمة.

(٣) بذلك ما بين المعرفين في نسخة غوطا: «ومن».

(٤) كذلك في نسخة غوطا و«الإحكام» و«الإعلام»، (٢/١٤١ - بتحقيق) و«التاريخ الكبير»، وفي الأصل و(ب): «إن».

(٥) رواه ابن حزم في «الإحكام» رقم (١٩٥٤) - بتحقيق، وهو في «التاريخ الكبير» (٣/٢٨٦ - ٢٨٧) هكذا: «قال عبد العزيز بن عبد الله»، ورواه ثقات. وذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» في ترجمة «بيعة الرأي»، وقد سقطت ترجمته من مطبوع «تاريخ دمشق» والله المستعان.

(٦) في (ب): «هذا».

(٧) سقط من الأصل، وهو في (ب).

(٨) اضطرب قول ابن حزم في إعمال الصعوبة للرأي، وتوجيهه لذلك: انظر ما ذكرناه في المقدمة.

الآجري، ثنا جعفر بن محمد القزويني، ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: سمعت حماد بن زيد يقول<sup>(١)</sup>: قيل لأيوب السخثياني: «ما لك لا تنظر في الرأي؟» فقال<sup>(٢)</sup> أيوب: «[قيل للحمار:]<sup>(٣)</sup> ما لك لا تجتر؟»<sup>(٤)</sup> قال: أكره مضغ الباطل<sup>(٥)</sup>.

قال أبو محمد [عليه السلام]<sup>(٦)</sup>:

٣٣٧ - فهؤلاء التابعون<sup>(٧)</sup>: الشعبي، والربيع بن خثيم، وأبو وائل، [و] جابر بن زيد، وعمر بن عبد العزيز، وسالم بن عبد الله [بن عمر بن الخطاب]<sup>(٨)</sup>، وأبو سلمة بن عبد الرحمن [بن عوف]<sup>(٩)</sup>، وعروة بن الربيع، [والزهري]<sup>(١٠)</sup>، وأيوب السخثياني، وبيعة؛ كلهم يذم الرأي، ولا يوجب اتباعه، [ولا سبيل إلى أن يوجد عن أحد من التابعين أنه جعل الرأي ديناً، فضلل مَنْ خالفه، كما يفعل هؤلاء، وصح]<sup>(١١)</sup> أنهم قد خرقوا الإجماع في ذلك بلا شك<sup>(١٢)</sup>.

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٢) في (ب): «قال».

(٣) سقط من الأصل واستلركه من «الجامع»، والإعلام (١٤٢/٢) - بتحقيقي.

(٤) من الاجترار والجرّة - بالكسر -: ما يخرج البعير للاجترار، فيأكله ثانية.

(٥) حلقه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٢٨٣) - بتحقيقي، فقال: قال القزويني... بعد ذكر سنده هنا لا أثر

آخر، فلملّه أراد الاختصار، وهو في «جامع بيان العلم» (٢٠٨٥)، وإسناده صحيح.

وأخرجه الديوري في «المجالسة» (٢٩٥٠) - بتحقيقي من طريق الدورقي به.

وأخرجه أبو زوعة الدمشقي في «تاريخه» (١٢٢٩، ١٣٣٨) من طريق آخر عن ابن مهدي، وهو في

«تذكرة الحفاظ» (١٣١/١).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا: «فهؤلاء من التابعين».

(٨) سقط من الأصل، وهي مثبتة في نسخة غوطا و(ب).

(٩) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(١٠) كذا في الأصل و(ب)؛ ولعل الصواب: «ففضح».

(١١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

٣٣٨ - وأما مَنْ دون الثَّابِعِينَ :

٣٣٩ - [فحدَّثنا ابنُ عبد البرِّ، ثنا محمد بن خليفة، ثنا محمد بن الحسين الآجري، ثنا جعفر الفريابي، ثنا العباس بن الوليد بن مَزِيد، ثني أبي قال : سمعتُ الأوزاعي يقول<sup>(١)</sup> : «عليك بأثَّار مَنْ سَلَفَ<sup>(٢)</sup>» ، وإنْ رَفَضْتَ النَّاسَ ، وإِنَّكَ وداءُ الرُّجَالِ ، وإنْ زُخِرَ قَوْلُكَ القَوْلُ<sup>(٣)</sup> .

٣٤٠ - [ثنا أحمد بن عمر، ثنا [أحمد بن<sup>(٤)</sup> محمد بن عيسى البَلَوِي<sup>(٥)</sup> ، ثنا خَلَف بن القاسم ، ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد [الله بن عمر<sup>(٦)</sup> بن راشد البَجَلِي ، ثنا أبو زُرعة عبد الرحمن بن عمرو<sup>(٧)</sup> ، (ثنا أبو مُنْهَر قال<sup>(٨)</sup> :

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا : قال الأوزاعي .

(٢) في (ب) : «بأثَّار السلف» .

(٣) ورواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٨٢ - بشقيفي) ، وإسناده جيّد . ورواه كلهم ثقات ، سوى العباس ابن الوليد وهو صدوق . والأثر عند ابن عبد البر في «الجامع» (٧٧-٢) : «وروى محمد بن خليفة» ومحمد هذا شيخ ابن عبد البر ، وفي مطبوع كتابه : «محمد بن الحسن» والصواب ابن الحسين وهو الآجري ، والأثر في كتابه «الشرحة» (٤٤٥/١) رقم (١٢٧) .

ورواه البيهقي في «المذخل» (٢٣٣) من طريق محمد بن يعقوب عن العباس به .

وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨) ، والهيروي في «ذم الكلام» رقم (١١٦) ، (١٣٧) من طريق العباس بن الوليد به .

وذكره الذهبي في «المعجم» (ص ١٣٨) ، وابن قدامة في «ذم التنازل» (ص ٦٧) .

(٤) سقط من الأصل و(ب) واستدركته من «الإحكام» وانظر الهامش الآتي .

(٥) بعدها في مطبوع «الإحكام» للمصنف في هذا الإسناد لهذا الأثر : «حدثنا محمد بن عُثْمَر» وهو خطأ ، وسيأتي برقم (٣٨٢) من شيخ المصنف أحمد بن عمر : «ثنا محمد بن عيسى البلوي عُثْمَر» وهو ناقص ، وصوابه [أحمد بن] محمد بن عيسى البلوي عُثْمَر ، وهو أبو بكر البلوي القُرطبي ، وعرف به (ابن الجبَّار)، محدث ، حافظ ، ولما رأى عبد الغني بن سعيد الحافظ خذقه واجتهاده لم يبه عُثْمَر . توفي في حدود سنة ثمان وعشرين وأربع مئة ، وكان مولده في سنة خمس وستين .

ترجمته في «الصلة» (٨٩) لابن بشكوال ، «جذوة المقتبس» (١٨٢/١) رقم (١٨٨) ، «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣٤/٩) .

(٦) سقط من (ب) .

(٧) في (ب) : «عمر» بضم العين والصواب فيها .

(٨) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا : «ر» .

«كان سعيد بن عبد العزيز إذا سُئِلَ»<sup>(١)</sup> لا يجيب حتى يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»<sup>(٢)</sup>، هذا رأيي، والرأي يُخطئ» و«صيب»<sup>(٣)</sup>.

٣٤١ - ثنا ابن نبات<sup>(٤)</sup>، ثنا عبد الله بن محمد القلعي<sup>(٥)</sup>، ثنا محمد بن أحمد الصواف، ثنا بشر بن موسى الأسدي، ثنا أبو بكر عبد الله بن الرُّبِير الحُمَدي قال: قال سُفيان بن عُيينة: «ما زال أمرُ الناس مُعتدلاً حتى غيّر ذلك أبو حنيفة [بالكوفة]<sup>(٦)</sup>، والبتّي<sup>(٧)</sup> بالبصرة، وربيعَةُ بالمدينة»<sup>(٨)</sup>.

(١) بدل ما بين الهلالين في «الإحكام»: «ثنا أبو مسهر: ثنا سعيد بن عبد العزيز قال: كان إذا سُئِلَ»، وفي «الإعلام» (١٤٢/٢) - بتحقيقي: «ثنا أبو زرعة: ثنا أبو مسهر: قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز: عن مكحول أنه كان إذا سُئِلَ»، وهو مخالف لبعض النسخ المخطوطة لـ «الإعلام» واستتركه هناك من «تاريخ» أبي زرعة.

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٣) رَواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٧٠٥ - بتحقيقي)، عن سعيد بن عبد العزيز قوله، ونسب إليه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢١٩/١). ورواه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٣٢٦/١) رقم (١٢٢) - ومن طريقه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٢١٧/٦٠ - ٢١٨) - والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٩٩)، عن مكحول، وكذلك ذكره الذهبي في «السيرة» (١٦١/٥)، وهو في «طبقات الفقهاء» (١/ ٧٠)، و«وفيات الأعيان» (٢٨١/٥)، ورواه ثقات.

(٤) في نسخة غوطا: «حدثنا محمد بن سعيد بن نبات وفي (ب): «ابن يان»!

(٥) هو عبد الله بن محمد - وليس ابن عمر، كما في نسخة غوطا - ابن القاسم بن حزم، أبو محمد الأندلسي الفلاني، كان شيخاً جليلاً زاهداً شجاعاً مجاهداً، وكان فقيهاً شلياً في الحق، ورعاً، «انوا يُشبهونه بسفيان الثوري في زمانه، وكان ثقةً مأموناً، أخذ الناس عنه الكثير، توفي بفلمة أيوب في ربيع الآخر سنة ثلاث وثمانين وثلاث مئة، ترجمته في «تاريخ ابن الغضضي» (٧٥٣)، «تاريخ الإسلام»، للذهبي (٥٤٥/٨).

(٦) سقط من (ب).

(٧) هو عثمان بن سليمان بن جرموز، أبو عمرو الثقفي مولاهم، أحد كبار فقهاء البصرة في منتصف القرن الثاني، ترجمته في «التعليب» (١٥٤/٧)، «تاريخ بغداد» (٤٩٥/١٣)، «الأنساب» (٨٢/٢)، «الميزان» (٥٩/٣).

(٨) رَواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٩٨، ١٩٩٦ - بتحقيقي)، ورواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢١/٣) ورواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢١٠٤) مختصراً، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤١٤/١٣) أو (٥٤٣/١٥) ط دار الغرب من طرق عن الحميلي به. وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٥٠٨/١) رقم (١٣٣٩) من طريق محمد بن أبي عمر عن -

٣٤٢ - وذكر الطَّحَاوِي ثنا القاضي أَبُو حَازِمٍ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبِي أَبِي عِمْرَانَ<sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ أَبُو حَازِمٍ: ثنا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي هُبَيْرٍ الصُّرَيْفِيُّ<sup>(٢)</sup>، ثنا الحسن بن زياد اللؤلؤي:

قال ابن أبي عمران: ثنا محمد بن شجاع البلخي، ثنا الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف القاضي، ثم اتفق أبو<sup>(٣)</sup> يوسف والحسن بن زياد قالا جميعاً: قال أبو حنيفة: «علَّمتنا هذا رأي<sup>(٤)</sup>»، وهو أحسن ما قَدَرْنَا عليه، وَمَنْ جَاءَنَا بِأَحْسَنَ مِنْهُ قَبَّلْنَاهُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

[قال أبو محمد ﷺ:

٣٤٣ - أَحْكَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ، وَأَحْكَامُ رَسُولِهِ ﷺ الثَّابِتَةُ مِنْهُ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ الرَّأْيِ، فَقَدْ أَتَيْنَاهُمْ بِخَيْرٍ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ بِلَا شَكٍّ، فَوَاجِبٌ

ابن عيينة به، وزاد لي آخره: «فَنَنْظُرُنَا، فَنُجِدُّهُمْ مِنْ أَيْنَهُ سَبِيلًا أَلَمْ يَمْ» وفي نسخة غوطاً زيادة في آخره: «وأحمد بن أبي عمر».

(١) في الأصل (ب): «أبو حازم ثنا عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي عمران قال... وهو غلط، والصواب ما أثبت، فهنا شيخان للطحاوي؛ أما الأول؛ فهو أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز؛ ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/٦٦)، وكناه: «أبو حازم» بالمعجمة - وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/٧٨)، وقال: «وكان ثقة».

وأما الثاني؛ فهو أبو جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى الفقيه، قال عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١٤١): «وكان ثقة».

(٢) في الأصل (ب): «الصيرفي» والتصويب من مصادر الترجمة، انظر: «تاريخ الإسلام» (٦/٣٤٦)، «التفريعة» (٢٧٤٤).

(٣) بدل ما بين المحققين في نسخة غوطا: «وهو أبي».

(٤) في نسخة غوطا: «الرأي».

(٥) ذكره ابن حزم في «الأحكام» برقم (١٧٠٧، ١٩٥٥، ٢٣٧٨ - بتحقيقي) تعليقاً، وإستناد الأثر لا يصح؛ فإن في السند الأول الحسن بن زياد؛ كُتِبَ يحيى بن معين، وأبو دارد، وقال أبو حاتم: «ليس بثقة»، وقال ابن المني: «لا يكتب حديثه»، وقال النصارى: «ضعيف متروك». انظر: «لسان الميزان» (٢/٢٠٨).

وفي سنده الآخر محمد بن شجاع البلخي؛ انهم ابن حدي بالوضع، انظر: «لسان الميزان» (٧/٣٦١). ولقد فاتني تخريجه في «الإعلام» (٢/١٤٣).

على أصحابه أن يقبلوه، كما أخبر مُعَلِّمُهُمْ عن نفسه<sup>(١)</sup>.

٣٤٤ - وذكر الطحاوي قال<sup>(٢)</sup>: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا أشهب بن عبد العزيز قال: كنت عند مالك، فُسِّلَ عن البتة<sup>(٣)</sup>، فقال: هي ثلاث، فأخذت الواحي لأكتب ما قال لي<sup>(٤)</sup>، فقال لي مالك: «لا تفعل، لعل<sup>(٥)</sup> في الغيبي أقول إنها واحدة»<sup>(٦)</sup>.

٣٤٥ - [ثنا ابن عبد البر، ثنا ابن عبد المؤمن - هو ابن الزيات - ثنا محمد بن أحمد القاضي البصري، ثنا مرسى<sup>(٧)</sup> بن إسحاق، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا<sup>(٨)</sup> مَعْن بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «إنما أنا بشرٌ أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكلُّ ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة، فاتركوه»<sup>(٩)</sup>.

[قال أبو محمد رحمه الله:]

٣٤٦ - هذا هو الحق، وإلى هذا ندعو أصحابه<sup>(١٠)</sup>؛ نهذه من أفضل وصية

(١) ما بين المقتولين سقط من نسخة غوطا.

(٢) من نسخة غوطا فقط.

(٣) البتة: يريد طلاق البتة، وهو أن يقول الرجل لزوجته: أنت طالق البتة، أي: لا رجعة لك.

(٤) بدلها في نسخة غوطا: «فمسي».

(٥) رواه ثقات، ونحوه في «ترتيب المدارك» (١/١٥٠)، و«الموافقات» (٥/٣٣١، ٣٣٢)، و«إعلام الموقمين» (٢/١٤٣).

(٦) في الأصل (وب): «محمد»، والتصويب من الأحكام و«الجامع».

(٧) بدل ما بين المقتولين في نسخة غوطا: «وهي».

(٨) رواه ابن حزم في «الأحكام» برقم (١٦٩٩ - بتحقيقي)، ورواه ابن عبد البر (١٤٣٥)، و (١٤٣٦) من طريق أخرى عن ابن المنذر به. ولإسناده حسن، وذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/١٤٦ - ١٤٧)، والشاطبي في «الموافقات» (٥/٣٣١ - بتحقيقي)، وابن القيم في «إعلام الموقمين» (٢/١٤٣ - بتحقيقي) وقال على إثر ما تقدم:

«فرضي الله عن أئمة الإسلام، وجزاهم عن نصيحتهم للأمة خيراً، ولقد امتثل وصيحتهم، وبسلك سبيلهم أهل العلم والدين من أتباعهم، ثم تكلم عن المتعصين، وأنهم عكسوا القضية».

(٩) يعني أصحاب مالك.

أوصاهم بها لو قِيلَوا، ونحن نناشدُهم الله واحداً واحداً هل يفعلون هكذا؟ فوالله إن قالوا نعم، ليعلمنَّ الله تعالى وهم<sup>(١)</sup> أنفسهم أنهم كاذبون، وإن قالوا: لا، أو سكتوا، - وهو فعلهم عند التبكيت أبداً، هذا مشاهدٌ منهم في مجالسنا مع عظمائهم الذين اتَّخذوهم وليجة، لا يعضون سنة إلا إن كانت من جانب مَنْ رأوا أن يَقلِّدوه، وهم بلا شك قد خالفوا من يدَّعون اتِّباعه، ويتهافون على أمر يُلغون عنه في أوكد<sup>(٢)</sup> مَنْ رأوا أن يَقلِّدوه ما أمرهم به، ومُقلِّدون مَنْ لم يُقلِّده -<sup>(٣)</sup>.

٣٤٧- ثنا عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> بن سلمة، ثنا أحمد بن خليل، ثنا خالد بن سعد<sup>(٥)</sup>، ثنا عبد الله بن يونس<sup>(٦)</sup> المرادي، ثنا يحيى بن مخلد، عن سحنون والحارث بن يسكين<sup>(٧)</sup> عن ابن<sup>(٨)</sup> القاسم عن مالك أنه كان يُكثر أن يقول: «إِنْ لَطُنْ إِلَّا لَطُنًا وَمَا حَرُّ يَسْتَقِيرِينَ»<sup>(٩)</sup> [الجبابة: ٣٢].

(١) بدلها في (ب): «منهم».

(٢) في (ب): «أولاً».

(٣) هكذا العبارة في الأصل و(ب) ومعناها غامض شيئاً ما وتأمل أنه لم يذكر جوابه عليه أن قالوا: لا، أو سكتوا؟ فعمل في العبارة سقطاً، راه أعلم.

(٤) في الأصل و(ب): «عبد الله» والتصويب من «الإحكام»، وهو على الجادة في الإسناد الأنبي برقم (٣٤٨) و(٣٥٩) و(٣٦٤) و(٤٠٣)، وتقدم على الصواب أيضاً برقم (٣٣٠) وتقدمت ترجمته عند كلامنا على (شيخ المصنف) في مقدمة التحقيق، والله ولي التوفيق.

(٥) أثبت ناسخ الأصل هنا وفي الإسناد الأنبي برقم (٣٤٨) وفي (٣٥٩): «ابن سعيد» وصوابه: «ابن سعد» وهكذا آتت بالأرقام (٣٣٠، ٣٦٤، ٤٠٣)، وهو أبو القاسم الأندلسي، له كتاب في رجال الأندلس، وكان إماماً في الحديث، حافظاً بصيراً بالعلل، مُتَقَدِّماً على أهل زمانه بقرطبة، وكان أحد الأذكياء؛ قيل: إنه حفظ من شُعبة واحدة عشرين حديثاً. وكان المستنصر بالله يقول: إذا فاضلنا أهل المشرق يحمي بن معين، فاضلناهم بخالد بن سعد، كذا في «تاريخ الإسلام» (٤٥/٨) للذهبي. وله ترجمة في: «تاريخ ابن القزويني» (٣٩٨)، «جدوة المتقرب» (٣١٩/١) وفي (ب) أيضاً: «ابن سعيد».

(٦) في الأصل و(ب): «عبد الله بن موسى» وهو خطأ، وصوابه - كما في مصادر التفرج - ابن يونس، وهو ابن محمد بن عبيد الله، أبو محمد القُتَيْبِيُّ الأندلسي المرادي، أصله من (قُرْبَة)، سمع الكثير من يقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الحُسَيْنِي، وجماعة، توفي رمضان سنة ثلاثين وثلاث مئة عن سبع وسبعين سنة.

ترجمته في «تاريخ ابن القزويني» (٦٨٠)، «تاريخ الإسلام» (٥٩٢/٧).

(٧) بدل ما بين السعوتين في نسخة غوطا: «و».

(٨) سقطت من نسخة غوطا.

(٩) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٥٩٧، ١٧٠٢ - بتحقيق)، وعنه الحميدي في «جدوة» -



٣٤٨ - [ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا أحمد بن خليل، ثنا خالد بن سعد<sup>(١)</sup> قال: سمعت محمد بن عمر<sup>(٢)</sup> بن ثبابة يقول: أخبرني أبو خالد مالك بن علي القرشي القطني<sup>(٣)</sup> الزاهد - وكان فاضلاً - قال: أنا<sup>(٤)</sup> الفُحَيْفِيُّ قال: دخلتُ على مالك بن أنس في مرضه الذي مات فيه، فسَلَّمْتُ عليه<sup>(٥)</sup>، ثم جلستُ، فرأيتُه يبكي، فقلتُ له<sup>(٦)</sup>: يا<sup>(٧)</sup> أبا عبد الله ما الذي يُبْكِيكَ؟ فقال لي: يا ابن فُحَيْفٍ وما لي لا أبكي، وَمَنْ أَحَقُّ بالبكاء مِنِّي، والله لو حدثتُ أني ضربتُ بكلِّ مسألة أَقْبَيْتُ فيها برأيي بسوط<sup>(٨)</sup> سَوَاطٍ، وقد كانتُ لي السَّعة<sup>(٩)</sup> فيمَا قد سبقتُ إليه،

- المقتبس (٤٢١/٢)، وله سند آخر عند أبي نعيم في «الحلية» (٢٢٣/٦): حدثنا أبو محمد بن حبان ثنا موسى بن هارون، ثنا نصر بن داود بن طوق، قال: سمعت سعيد بن سليمان يقول: قلما سمعت مالكا يبكي بشيء إلا تلا هذه الآية...

وقد ذكره ابن عبد البر تعليقا بصيغة التبريس في «الجامع» (٢٩٠٢)، وهو في «ترتيب المدارك» (١٤٨/١)، و«المواقفات» (٣٢٩/٥)، و«إعلام الموقعين» (٨٣/٢، ١٤٤).  
(١) في الأصل و(ب): سعيد، والتصويب من «الإحكام» ومصادر الترجمة، وانظر أول تعليق على رقم (٣٤٧).

(٢) في الأصل و(ب): «عمرو» والتصويب من «الإحكام»، ومصادر ترجمت مثل «جدوة المقتبس» (١/١٢٧) للحميدي، وفيه عنه: «كان من الأئمة في الفقه»، روى عن مالك بن علي القرشي الزاهد... روى عنه... وخالد بن سعد وغيرهما، ذكره أبو محمد علي بن أحمد (بريد المصنف ابن حزم) فأنش عليه، وقال: وإذا أشرنا إلى محمد بن يحيى بن عمر بن ثبابة وعنه محمد بن حمزة، وقُضِلَ بن سلمة، لم نناطع بهم إلا محمد بن عبد الله بن الحكم، ومحمد بن سحنون، ومحمد بن عيلوس، مات بالأندلس سنة أربع عشرة وثلاث مئة، وأسد الحميدي عن شيخه ابن حزم بالسند المذكور عنه ما قال: «الحق الذي لا شك فيه كتاب الله وستة رسوله ﷺ»، وأما الرأي فمرة يصيب، ومرة كالقبي يتكاهن.

(٣) في (ب): «القرطبي» وكلاما صحيح، ووقعت كنيته في الأصل و(ب): «أبو طالب»، والذي رأيته في مصادر ترجمته، «تاريخ ابن القرشي» (١٠٩٣): «... القرشي القطني الزاهد، من أهل قرطبة، يكنى أبا خالد، وقال أحمد: يكنى أبا القاسم» وكذا في «جدوة المقتبس» (٥٥٢/٢) و«تاريخ الإسلام» (٤٢٩/٦) ط دار الغرب.

(٤) ما بين المعطوفين سقط من نسخة غوطا. (٥) من نسخة غوطا فقط.

(٦) من نسخة غوطا فقط.

(٧) سقطت من نسخة غوطا. (٨) في (ب): «سعة».

وليتني لم أقت بال رأي<sup>(١)</sup>، أو كما قال.

[قال]<sup>(٢)</sup> أبو محمد [رحمه الله تعالى]<sup>(٣)</sup>: هذا رجوع منه - [غفر الله له]<sup>(٤)</sup> - عن كل ما أفتى فيه برأيه، [وأمر فيه بالرجوع إلى القرآن والسنة]<sup>(٥)</sup>، وهذه آثار في غاية الصحة عنه.

٣٤٩ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا محمد بن خليفة، ثنا الأجرى، ثنا ابن أبي داود، ثنا]<sup>(٦)</sup> أحمد بن سنان، قال: سمعت الشافعي يقول<sup>(٧)</sup>: «مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه، مثل المجنون الذي [قد]<sup>(٨)</sup> غولج، حتى برأ فاعقل<sup>(٩)</sup> ما يكون قد حاج به»<sup>(١٠)</sup>.

٣٥٠ - [وإلى ابن أبي داود]<sup>(١١)</sup> عن عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(١٢)</sup>، قال: سمعت أبي<sup>(١٣)</sup> يقول: «لا تكاد ترى أحداً نَظَرَ في الرأي إلا وفي قلبه ذَلَل»<sup>(١٤)</sup>.

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٧٠٣ - بتحقيقي)، ورواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٨١) من طريق مالك بن علي ١٤، وفي سنة محمد بن صبر بن ليابة ضعيف لرواية. وأسنده من طريق القسبي: الحميدي في «إبداء المقتبس» (٥٥٢/٢ - ٥٥٣)، وَالْقَسْبِيُّ في «البغية» (ص ٤٦٤)، ونحوه في «ترتيب المدارك» (١٤٩/١ - ١٥٠)، و«الموافقات» (٣٣٠/٥) و«إعلام الموقعين» (١٤٤/٢).

(٢) سقط من الأصل، وأثبتته من نسخة غوطا و(ب).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) في (ب) فقط. (٥) سقط من (ب).

(٦) في مطبوع «الإحكام» (ص ٧٨٨): «أخفل» والمثبت هو الصواب كما في الأصل، و«الجامع» و«الإعلام».

(٧) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٨٦ - بتحقيقي)، وهو عند ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٣٤)، وسنده حسن، رانظر: «إعلام الموقعين» (١٤٤/٣).

(٨) كذا في الأصل ونسخة غوطا و(ب)، و«الإعلام» وفي «الجامع» و«الإحكام»: «ابن أبي داود: سمعت أبي يقول: سمعت أسد بن حنبل يقول، فإذا أن يكون سداً آخر، وإما أن يكون وصفاً من ابن حزم نفسه.

(٩) نعمت المصنف في كتابه «جمهرة نسب العرب» (ص ٣١٩) الإمام أحمد بقوله: «الشيخ الجليل أبو عبد الله»، وقال عنه في «الإحكام» (٢٧٣/٦): «لا خلاف بين أحد من علماء أهل السنة أصحاب الحديث منهم، وأصحاب الرأي في سعة علمه، وتبحره في حديث النبي ﷺ وفتاوى الصحابة والتابعين، وفقهه، وفصله، وورعه، وتحفظه في الفتيا».

(١٠) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٨٧ - بتحقيقي)، وهو عند ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٣٥)، وسنده حسن، رانظر: «إعلام الموقعين» (١٤٤/٣).

قال أبو محمد [رحمه الله تعالى] <sup>(١)</sup>:

٣٥١ - صدق أحمد رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> قد جُرِّيناهم، فوجدناهم كذلك، إلا [من وقى الله تعالى، وقليل ما هم، ولقد سمعتُ كثيراً من أهل الإنصاف منهم يقول: إنَّ هذا الرَّأْيَ يُقْسِي القُلُوبَ.

٣٥٢ - قال محمد بن سعيد بن نبات <sup>(٣)</sup>، ثنا إسماعيل بن إسحاق البصري، ثنا أحمد بن سعيد <sup>(٤)</sup>، ثنا محمد <sup>(٥)</sup> بن إبراهيم بن حَيُّون <sup>(٦)</sup> النحجاري <sup>(٧)</sup>، ثنا <sup>(٨)</sup> عبد الله بن أحمد [بن حنبل] <sup>(٩)</sup> قال: سمعتُ أبي يقول: «الحديث الضَّعِيفُ أَحَبُّ [إِلَيَّ - وَفِي رِوَايَةٍ] <sup>(١٠)</sup>: إلينا - مِنْ الرَّأْيِ» <sup>(١١)</sup>.

(١) ما بين المقرونتين سقط من نسخة غوطا.

(٢) من (ب) فقط.

(٣) كنا في الأصل (وب) «والمحلى»، وفي الأحكام: «خالد بن سعد» وهو أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس. أبو عمر الضُّدِّي الأندلسي، كان أحدَ مَنْ هُني بالشتن والآثارُ صُنِّف تاريخاً في المجلدَيْن بلغ فيه الغاية، ولم يزل يحدث إلى أن مات سنة خمسين وثلاث مئة، ترجمته في تاريخ ابن الغرضي <sup>(١٤٢)</sup>، «تاريخ الإسلام» (٨٨٣/٧) للذهبي، «جدوة المقتبس» (١٩٨/١)، «المسير» (١٠٤/١٦).

(٤) تصحَّف في الأصل (وب) إلى «أحمد»، والتصويب من «الإحكام» و«المحلى»، وانظر الهامش بعد الآتي.

(٥) تصحَّف في الأصل (وب) إلى «جعفر»، والتصويب من «الإحكام» و«المحلى»، وانظر الهامش الآتي.

(٦) في الأصل «و«الإحكام» و«المحلى»: «الحجازي» بالزَّوْاِي الممجمة وصوابه بالراء المهملة، نسبة إلى وادي التجارة: مدينة بالأندلس، انظر «معجم البلدان» (٣٤٣/٥) وتوضيح المشتبه (٢٣١/٢) وكان من الحفاظ النقاد، وفيه تشيُّع بلا غُلُو، روى عنه خالد بن سعد، وكان يقول عنه: «لو كان الصدق إنساناً، لكان ابن حَيُّون»، قال ابن الغرضي في «تاريخه» (١١٦٦): «لم يكن بالأنفلس قبله أبصر بالحديث منه» قال الذهبي في «المسير» (٤١٣/١٤) على إثره: «قلت: قد كان قبله مثله بقي بن مخلد، وابن وضاح، وما قال ابن الغرضي هذا القول إلا وابن حَيُّون رأس في الحفاظ مات في آخر الكهولة في سنة خمس وثلاث مئة. له ترجمة في «جدوة المقتبس» (٧٨/١)، «بغية الملتبس» (٥٥)، «تذكرة الحفاظ» (٧٨١/٣)، «تاريخ الإسلام» (٩٤/٧).

(٨) سقط من غوطا.

(٩) ما بين المقرونتين سقط من نسخة غوطا.

(١٠) ما بين المقرونتين من نسخة غوطا فقط.

(١١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٧٠٨ - بتحقيقي)، و«المحلى» (٦٨/١)، وقال فيه: «حدثنا محمد ابن سعيد بن نبات، وإسناده صحيح.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] <sup>(١)</sup>:

٣٥٣ - صَدَّقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] <sup>(٢)</sup>: لَأَنَّ الرَّأْيَ لَا يَصَحُّ بِنَفْسِهِ أَبَدًا، وَأَمَّا الضَّعِيفُ الْحَدِيثُ؛ فَقَدْ يُوجَدُ [قَوِيًّا] <sup>(٣)</sup> صَحِيحًا يَوْمًا مَا <sup>(٤)</sup>.

[قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ] <sup>(٥)</sup>: فَهَؤُلَاءِ عُمْدَةُ الْفُقَهَاءِ: الْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، كُلُّهُمْ يَذَمُّ الرَّأْيَ.

٣٥٤ - [ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ الْهَمْدَانِيُّ] <sup>(٦)</sup>، ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ التَّجِيرِمِيُّ <sup>(٧)</sup> بِالْبَصْرَةِ، أَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ <sup>(٨)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ <sup>(٩)</sup> سَلَمَةَ بْنَ شَبِيبٍ يَقُولُ: [سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: <sup>(١٠)</sup>] «رَأْيِي

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٣) هذا توجيه العلامة ابن حزم، وهو يدل على أن العلم بحث عندنا، وهو لا يقبل المجسود، بينما وجهه ابن القيم في «الإعلام» (١٤٦/٢) - بتحقيقي - بقوله: «وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يُسَمِّيهِ المتأخرون حسناً قد يستقيمه المتقدمون ضعيفاً».

(٤) في «الإحكام» (ص ٧٨٨): «الهمداني» بالذال المعجمة، وصوابه بالمهملة، وهو أبو القاسم الهمداني، المعروف بـ (ابن الخزاز)، روى عنه ابن عبد البر، والمصنف أيضاً برقم (٣١٨). وهذا ترجمته في (شيوخ المصنف) في تقديمها للكتاب، وهناك مصادر ترجمته، وما بين المعقوفين من (ب) لفظ.

(٥) في الأصل: «المعتمري» وفي (ب) «الحرمي» || التصويب من «الإحكام» و«الجامع»، وهو يوسف بن يعقوب بن إسماعيل خزاز، أبو يعقوب التجيرمي البصري اللخري، نزيل مصر، من بيت العلم والأدب، وله خط في غاية الإتقان، يرغب فيه الفضلاء، حتى بيع «ديوان جرير» بخطه بعشرة دنانير، مات سنة ثلاث وخمسين وأربع مئة، ترجمته في «وفيات البحال» (٢٥٦)، «تاريخ الإسلام» (٣٩٥/٩).

(٦) في الأصل و(ب): «أبو العباس الفضل»، والتصويب من «الإحكام» و«الجامع». ومن مصادر ترجمته، مثل: «تاريخ بغداد» (١٥٣/١٢)، «تاريخ دمشق» (٣٨٦/٢٦)، «السيرة» (٢٩٥/١٥)، «تاريخ الإسلام» (٦٠٥/٧).

(٧) سقط من الأصل و(ب)، ونسخة غوطا، واستدركته من «الإحكام» و«الجامع» و«إعلام الموقنين» (٢/ ١٤٩ - بتحقيقي).

الشافعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كله<sup>(١)</sup> رأي، هو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار<sup>(٢)</sup>.

٣٥٥ - [ثنا حُمام<sup>(٣)</sup>، ثنا عباس بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن، ثنا<sup>(٤)</sup> عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت [أبي]<sup>(٥)</sup> عن الرجل يكون بئلي لا يكون<sup>(٦)</sup> فيه إلا صاحب حديث، لا يعرف صحيحه من سقيم، وأصحاب رأي، فتتزل به التنازلة، مَنْ يسأل؟ فقال أبي: «يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة»<sup>(٧)</sup>.

قال أبو محمد [رحمه الله]<sup>(٨)</sup> تعالى<sup>(٩)</sup>:

٣٥٦ - وبهذا نقول<sup>(١٠)</sup>، لأنَّ مَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ [رُؤْي] <sup>(١١)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَصَحِّحَهُ هُوَ<sup>(١٢)</sup> أَمَّ سَقِيمٍ، فَقَدْ أَجَرَ عَلَى قَضَائِهِ [إِلَى]<sup>(١٣)</sup> طَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَجْرًا

(١) في نسخة غوطا: «كلهم».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْم (١٦٨٨ - بتعقيتي)، وَهُوَ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَقَضَائِهِ» (٢١٠٧)، وَنَسْنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٣) فِي (ب): «حُمام» (٤) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّقَيْنِ سَفْطٌ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٥) بَدَّلَهَا فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «يَجِدُ».

(٦) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْم (١٧٠٩ - بتعقيتي)، وَالَّذِي وَجَدْتُهُ فِي أَسْأَلِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٤٣٨): «سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَرِيدُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ مِمَّا يَسْتَلِ بِهِ مِنَ الْإِسْنِ فِي الْمَطْلَاقِ وَغَيْرِهِ، وَفِي مَصْرٍ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَمِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لَا يَحْفَظُونَ، وَلَا يَعْرِفُونَ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ، وَلَا الْإِسْنَادَ الْقَوِيَّ، فَلَمَنْ يَسْأَلُ؟ لِأَصْحَابِ الرَّأْيِ، أَوْ لِهَؤُلَاءِ - أَهَنِي - أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، عَلَى مَا قَدْ كَانَ مِنْ قِلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ؟ قَالَ: يَسْأَلُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، لَا يَسْأَلُ أَصْحَابَ الرَّأْيِ؛ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ مِنْ رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ فِي «السُّنَّةِ» (٣٦/١) لِعَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَاهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَحْمَدَ بَنَصْرَةَ: الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (١٣/٤١٨)، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (٢/١٧٩ - ١٨١ رَقْم ٣٢٦)، وَبَدَّلَهَا فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْمَجْبُوبُ أَنْ يَسْأَلَ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ مَجْمُوعُونَ عَلَى أَنْ يَلْعَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَضَعِفَ الْحَدِيثَ أَوَّلَى عِنْدَهُ مِنَ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ مَخَالَفَةً لَهُ».

(٧) مِنْ (ب) قَطَطٌ.

(٨) قَرَّرَ فِي «الْمَحَلِّ» (٤/٢٠٥) أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ مُقَدَّمٌ عَلَى الرَّأْيِ، وَمِنْ مَنَاجِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا صَحِيحًا فَرَعَ إِلَى الْإِسْتِصْحَابِ، فَأَعْتَمَدَ بِالضَّعِيفِ يَخَالَفُ مَنَاجِهِ، وَنَقَطَ بِمَا يَسْتَلِ بِهِ عَلَى حِجَابِ الْإِسْتِصْحَابِ. وَأَنْظَرَ «ابْنَ حَزْمٍ خِلَالَ أَلْفِ عَامٍ» (٤/١٣٩).

(٩) سَقَطَ مِنْ (ب).

مضموناً، فَإِنْ أَخْطَأَ، فَلَا يَثْمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ حِفْظاً<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَصَابَ الْحَقَّ<sup>(٢)</sup>، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَهُوَ قَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ [مِنْ ذَلِكَ]<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا مَنْ أَتَى بِالرَّأْيِ، وَأَخَذَ بِهِ، فَأَثِمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِنْ أَصَابَ الْحَقَّ، فَعَلَيْهِ إِثْمُ التَّقْلِيدِ، وَأَخَذَ رَأْيَ مَنْ<sup>(٥)</sup> دُونِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٦)</sup>، وَإِنْ أَخْطَأَ، فَعَلَيْهِ إِثْمَانِ، إِثْمُ الْخَطَا، وَإِثْمُ الْعَمَلِ بِخِلَافِ الْحَقِّ<sup>(٧)</sup>.

٣٥٧ - [كُتِبَ إِلَيَّ التَّمَرِّي يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَنْشَدَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ<sup>(٨)</sup> بْنُ الْخَضِرِ الْأَسْبُوطِي بِمِثْلِهِ: أَنْشَدَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَخْبَارِي]<sup>(٩)</sup>، أَنْشَدَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ [رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١٠)</sup> تَعَالَى]<sup>(١١)</sup>:

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ<sup>(١٢)</sup> نِعَمَ الْمَطِيئَةِ لِلْقَسَى الْأَنْوَارُ<sup>(١٣)</sup>  
لَا تَرْغَبَنَّ عَنْ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارٌ  
وَلَرُبَّمَا جَهْلُ الْقَسَى أَثَرُ الْهُدَى وَالشَّمْسُ بِمَازُةٍ<sup>(١٤)</sup> لَهَا أَنْوَارُ<sup>(١٥)</sup>

(١) كُتِلَا مَجْرُودَةٌ فِي نَسْخَةِ غُوطَا، وَفِي الْأَصْلِ (ب): «حِفْظٌ»

(٢) مِنْ (ب) نَقَطَ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٤) فِي (ب): «هُوَ».

(٥) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «رَسُولُ اللَّهِ».

(٦) فِي (ب): «وَأَتَى الْمَدْلَ غَيْرَهُ».

(٨) فِي الْأَصْلِ: «أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ النَّصِيبِ مِنَ «الْجَامِعِ»، وَ«الْإِسْلَامِ» (١٤٩/٢) - بِتَحْقِيقِي وَمَصَادِرُ

تَرْجَمَتْ، مِثْلُ: «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (١٩٤/٨) وَفِيهِ عَنْهُ: «حَدَّثَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ»، وَكَانَ

صَاحِبَ حَدِيثٍ، وَتُوفِيَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ، سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

(٩) مِنْ (ب) نَقَطَ.

(١٠) كَذَا فِي «الْجَامِعِ» لِأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَنَسْخَةِ غُوطَا. وَفِي الْأَصْلِ وَ(ب): «أَنْوَارُ».

(١١) كَذَا فِي «الْجَامِعِ» وَنَسْخَةِ غُوطَا، وَفِي الْأَصْلِ وَ(ب): «الْأَخْبَارُ».

(١٢) كَذَا فِي «الْجَامِعِ» نَسْخَةِ غُوطَا، وَفِي الْأَصْلِ وَ(ب): «طَاعِمَةٌ» وَفِي الْعَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ فِي الْهَوَاشِ

وَافَقَ ابْنَ الْقَيْمِ مَا فِي الْأَصْلِ.

(١٣) هُوَ فِي «الْجَامِعِ» (١٤٥٩) لِأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَنَسَبَ الشُّطَيْبُ الْبَغْدَادِي فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» - وَمِنْ

طَرِيقَةِ الصَّفَدِيِّ فِي «أَعْيَانِ الْمُعَصِّرِ» (٢١٥/٥ - ٢١٦) وَ«الْوَاقِعِي بِالْوُفَايَاتِ» (٢٣٣/١ - ٢٣٤) - عَلَيْهِ

الْأَبْيَاتُ لِعَبِيدَةِ بْنِ زُهَادٍ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ يَتِمَثَّلُ بِهَا: أَبْشَاهُ - كَمَا =

٣٥٨ - [ثنا يوسف بن عبيد الله، ثنا عبد الرحمن بن يحيى، ثنا أحمد بن سعيد بن حزم، ثنا عبيد الله<sup>(١)</sup> بن يحيى، [عن أبيه]<sup>(٢)</sup> أنه كان يأتي ابن وهب، فيقول له: من أين؟ فيقول: من عند ابن القاسم، فيقول له ابن وهب: «اتق الله، فإن أكثر هذه المسائل رأي»<sup>(٣)</sup>.

٣٥٩ - ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا أحمد بن خليل، ثنا خالد بن سعد<sup>(٤)</sup>، أخبرني محمد بن عمر بن لُبابة، ثنا<sup>(٥)</sup> أبان بن عيسى بن دينار [قال]<sup>(٦)</sup>: «كان أبي قد أجمع على ترك الفتيا بالرأي، وأوجب<sup>(٧)</sup> الفتيا بما

- عند أبي إسحاق الهروي في دمع الكلام، (١٩٣/٢ - ١٩٤) رقم (٣٤٧) بسنده إليه. وذكرها ابن جميع الشيداعي في معجمه (رقم ١٦١) والطبري في الطوريات (رقم ٩٧٦ - انتخاب السلفي) والقاضي عياض في «الإلحاح» (ص ٣٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/٥ - ٢١) من قول محمد بن الزُّرقان. وأوردها ابن رجب في «فصل طبقات الحنابلة» (٢٢/١ - ٢٣) واللائكاني في «السنن» (٣١١) على لسان أبي في مجلس أبي زرعة الرازي، فقَّدها أبو زرعة. وذكر صديق حسن خان في «الحظ» (ص ٨١) إنشاء الإمام أحمد لها.

وكان السلفي يتشد في معناه:

دِينُ الْمَرْسُولِ وَشَرْعُهُ أَغْبَاهُ وَأَجْمَلُ عِلْمٍ تُفْتَقِرُ آثَارُهُ

مَنْ كَانَ مُشْتَغِلًا بِهَا وَمَشْغَرًا بِلَيْسَ الْبَرِّيَّةِ لَا غُلَّتْ آثَارُهُ

فكرها في «المجالس الخمسة السامية» (ص ٧٠ - بتحقيق) وعنه السمعاني في «الأنساب» (ق ٣٠٢) وقال قبله: «هو من شعر السلفي الطليح الحسن».

(١) في الأصل (وب): «عبد الله»، وكذا في بعض نسخ جامع بيان العلم، والصواب: عبيد الله، وهو:

ابن يحيى بن يحيى بن كثير اللبني، وفاته في «الإعلام» (١٤٧/٢) فأئنه: «عبد الله» فليصوب.

(٢) سقط من (ب).

(٣) روى ابن عبد البر في «الجامع» (٢١٧٥) ونفي أوله: «وكتبت أنتي ابن القاسم فيقول لي: من أين؟

فأقول: من عند ابن وهب، فيقول: الله الله، اتق الله» فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل.

قال: ثم أتى ابن وهب... وإسناده صحيح.

والغير في «ترتيب المدارك» (٥٤١/١) ط مكتبة الحياة.

(٤) في الأصل (وب): «سعيد» وكذا في «الإعلام» (١٤٧/٢ - بتحقيق) وللتصويب من «الإحكام» وانظر

التعليق على رقم (٣٤٧).

(٥) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وقال».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا و«الإحكام» و«الإعلام»: «وأوجب».



رُوي من الحديث<sup>(١)</sup>، فأعجلته المنية عن ذلك<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو محمد [عليه السلام]<sup>(٣)</sup>:

٣٦٠ - هذه سبيل الناس، [ولا سبيل أن يوجد عن أحد من المتقدمين تحقيق الحكم في الدين بالرأي، ولا القول بأن الله تعالى أمر بذلك، وحتى لو وجدوا ذلك - ولا سبيل إلى وجوده - لما ظمموا في أن يجدوا عن أحد من أئمة الذين ممن ذكرنا فيمن قدمنا تصويب رأي أبي حنيفة أو رأي مالك، والقطع بهما دون غيرهما، وبالله تعالى التوفيق]<sup>(٤)</sup>.

### ١٠ - الآثار في القياس

٣٦١ - ثنا أحمد بن قاسم، [ثنا أبي: (القاسم بن)<sup>(٥)</sup> محمد]<sup>(٦)</sup>، ثنا جدي قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، ثنا نعيم بن حماد، ثنا عبد الله بن المبارك، ثنا عيسى بن يونس [بن أبي إسحاق السيمى]<sup>(٧)</sup> عن خريز بن عثمان،

- (١) في (ب): «روي للحديث»
- (٢) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٦٩٥ - بتحقيقي)، والخبر في (ترتيب المدارك) (١٩/٢) - طحكة الحياة، و«سبر أعلام النبلاء» (١٠/٤٤٠)، وساق ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٤٧/٢) - بتحقيقي، سند ابن حزم قائلًا: «وقال الحافظ أبو محمد...»
- (٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة خوطا و(ب).
- (٤) قال ابن القيم في «الإعلام» (٢/١٤٦ - ١٤٧) بعد سوجه جملة من الآثار التي عند المصنف: «والمقصود أن السلف جميعهم على دَمِ رأي والقياس المخالف للكتاب والسنة، وأنه لا يعلل العمل به لا قنًا ولا قنًا، وأن الرأي الذي لا يعلم مخالفة للكتاب والسنة، ولا موافقة، فقاينه أن يسوغ العمل به عند الحاجة إليه، من غير إلزام ولا إنكار على من خالفه».
- (٥) قال أبو حنيفة: هذا هو الحق الذي لا يحصى عنه، وبه يستقيم جميع ما ورد عن السلف، وهو يهدم التشعب والتعصب والتعزُّب، وبه يتحقق مراد ابن حزم من سوجه للآثار في إبطال التقليد، والله ولي التوفيق والتشديد.
- (٦) وما بين المعقوفين سقط من نسخة خوطا.
- (٥) سقط من الأصل و(ب) واستدركتها من «الإحكام»، ومما تقدم برقم (٢١٣)، وتنتظر ترجمة شيخ المصنف في تقديم الكتاب، والله الهادي والموفق للصواب.
- (٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة خوطا.
- (٧) ليست في «الإحكام» ولا «الإعلام» (٢/١٧) وتصحفت من «في الأصل» و(ب) إلى «من»

عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَكْثَرُهَا فِتْنَةٌ عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَمَيِّسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَيَحِلُّونَ<sup>(١)</sup> الْحَرَامَ، وَيَحَرِّمُونَ الْحَلَالَ<sup>(٢)</sup>»، وَأَمَّا:

(١) فِي نَسْخَةِ هُوَ: «فَيَحِلُّونَ».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٣٤٣ - بِحَقِيقَتِي)، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٠/١٨)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (رَقْمٌ ١٠٧٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣/١٢٦٤ وَ ٧/٢٤٨٣)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤/٤٣٠)، وَالزَّيْلَعِيُّ فِي «السَّنَدِ» (رَقْمٌ ١٧٢ - زَوَاتِدُهُ)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٣/٣٠٧ - ٣٠٨)، وَالدَّقِيقِيُّ وَالتَّنَقُّحِيُّ (١/١٧٩ - ١٨٠)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْمُدْخَلِ» (رَقْمٌ ٢٠٧)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (ص ٨٣)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» (رَقْمٌ ٨١٣)، وَابْنُ حِبْدٍ فِي «الْجَامِعِ» (رَقْمٌ ١٦٧٢)، مِنْ طَرَفِ عَنِ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ بِهِ، وَالْحَبِيبُ ضَعِيفٌ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ فِي «السُّوْفَاتِ» (٥/١٤٧ - بِحَقِيقَتِي) يَقُولُهُ: «ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَنَدٍ لَمْ يَرْضَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَأِنْ كَانَ غَيْرَهُ<sup>(١)</sup> قَدْ حَوَّنَ الْأَمْرَ فِيهِ».

قُلْتُ: الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ أَفْتَهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الْحَفَظُ فِيهِ بِسَبِيهِ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَهَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُ يَنْعِمُ بْنُ حَمَادٍ» رَوَاهُ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ فَتَكَلَّمَ النَّاسُ بِحِجْرَاهُ، ثُمَّ رَوَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، يُقَالُ لَهُ: الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، يَكْنَى أَبَا صَالِحٍ، يُقَالُ لَهُ: «الْخَوَاشِئِي»، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ سَرَفَهُ قَوْمٌ ضَعْفَاءُ مِمَّنْ يَعْرِفُونَ سَرَقَةَ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ: عَبْدِ الْوَهَّابُ بْنُ الضُّحَّاكِ، وَالتَّغْيِيرُ بْنُ طَاهِرٍ، وَثَالِثُهُمْ سُوَيْدُ الْأَنْبَارِيِّ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَيْهِ: «تَفَرَّدَ بِهِ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، وَسَرَفَهُ هُنَا جَمَاعَةٌ مِنَ الضَّعْفَاءِ، وَهُوَ مَنكُورٌ، وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْمُصْحَاحِ الْوَارِدَةِ فِي مَعْنَاهُ كُفَايَةٌ، وَبِإِلَاحِ التَّرْفِيقِ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: «هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ حَمَلُوا فِيهِ عَلَى نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ عَمِيْنٍ: حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ هَذَا لَا أَصِلُ لَهُ، وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ السَّلَفِ فِي ذِمِّ الْقِيَاسِ، فَهُوَ عِنْدَنَا قِيَاسٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلِ أَوْ قِيَاسٌ يُرَدُّ بِهِ الْأَصْلُ».

قُلْتُ: مُرَادُ أَحْمَدَ وَيَحْيَى هَذَا الْحَدِيثُ بِلَفْظِهِ الْمَذْكُورِ، وَفِيهِ ذِكْرُ وَذِمِّ الْقِيَاسِ، وَإِلَّا، فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ فِي «السَّنَنِ» (رَقْمٌ ٣٩٩٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (رَقْمٌ ١٣)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَسْوَدَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ» (رَقْمٌ ١٤٩) بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ مَرْفُوعاً: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ لِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَإِحْدَى وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ، وَالَّذِي تَفْسِي يَدُهُ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ».

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «هُمُ الْجَمَاعَةُ».

وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِهِ - أَيْضاً - الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/١٢٨ - ١٢٩) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَلَكِنْ:

(١) مِثْلًا صَنَعَ ابْنُ التِّيمِّ فِي «الْإِعْلَامِ» (٢/٤٥٨ - بِحَقِيقَتِي)، فَكَانَهُ يَرِيدُ:

## ١١ - الصحابة [ع] (١)

٣٦٢ - [فحدثنا ابن عبد البر، ثنا عبد الوارث بن سُفيان<sup>(٢)</sup>، أنا قاسم بن أضيغ، ثنا أبو بكر بن أبي خيثمة، ثنا أبي - هو زهير بن حَرْب - ثنا جبرير عن ليث<sup>(٣)</sup>] عن مجاهد قال: نهى عمر بن الخطاب عن المكايلة، فقال<sup>(٤)</sup> مجاهد: هي المقايسة<sup>(٥)</sup>.

- فيها كثير بن عبدالله المزني، لا تقوم به الحجة.

ولحديث عوف شواهد عديدة من حديث أبي هريرة، ومعاوية، وأنس وعبدالله بن عمرو، وقد صححه سبع من الحفاظ، كما بين ذلك بطويل وتحقير اثنين شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٢٠٣، ٢٠٤).

وقد ضعف حديث عوف - بلفظ المصنف - الزركشي، فقال في «المستدر» (ص ٢٢٧): «هذا حديث لا يصح، مناره، على نعم بن حماد، قال المحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخه» [٣١١/١٣]: بهذا الحديث سقط نعم بن حماد عند كثير من أهل الحديث، وكان يحيى بن معين لا ينسبه إلى الكلب، بل إلى الروم، وقال النسائي ليس بثقة».

وقال أبو زرعة: قلت ليحيى بن معين في حديث نعم هذا، وسأته عن صحته فأكرهه، قلت له: من أين يؤتى؟ قال: شبه له، وقال محمد بن علي بن حمزة المروزي: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، قال: ليس له أصل، قلت: فنعم بن حماد؟ قال: نعم ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له.

(١) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٢) في «الإحكام»: عبد الوارث بن جبرون، قلت: وهو نفسه عبد الوارث بن سفيان بن جبرون، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/٨٤).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وفي (ب): «الليث».

(٤) في نسخة غوطا: «قال».

(٥) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٥٠ - شعفي)، ورواه أبو خثيمة في «العلم» (٦٥) - ومن طريقه الخطيب في «الفتاوى والمنقذ» (١٨٢/١) أو (٥٥/١) رقم ٤٨١ - ط دار ابن الجوزي -.

ورواه الدارمي (١٦/٦٦)، والبيهقي في «المنخل» (٢١١)، من طريق سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليمان عن مجاهد عن عمر.

وليث ضعيف جداً، ولكنه توبع، وأخرجه الخطيب في «الفتاوى والمنقذ» (٥٥/١ - ٤٥٦) رقم (٤٨٢) من طريق الأثرم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن أبيه عن مجاهد قال: قال عمر: «إياك والمكايلة يعني: المقايسة».

وتبقى حلة الانقطاع، مجاهد لم يترك عمر، وفيه والد حفص، وهو غياث بن ظفلق، ليس معروفاً بالرواية.

٣٦٢م - [أَنَا لِمَهْلَب، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنَاسٍ<sup>(١)</sup>، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُورٍ، أَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ<sup>(٢)</sup> ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> قَالَ<sup>(٥)</sup>: «لَيْسَ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ<sup>(٦)</sup> مِنْهُ، لَا أَقُولُ عَامٌ أَمْطَرُ<sup>(٧)</sup> مِنْ عَامٍ، وَلَا عَامٌ أَحْصَبَ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، وَلَكِنْ ذَهَابُ خِيَارِكُمْ وَعِلْمَانُكُمْ ثُمَّ يَتَخَذُ قَوْمٌ يَقْبِضُونَ الْأُمُورَ بَأْرَانِهِمْ<sup>(٨)</sup>، فَيُهْدِمُ الْإِسْلَامَ وَيَتَنَلَّمُونَ<sup>(٩)</sup>».

(١) فِي (ب): «مَيَّاس».

(٢) بِدَلٍّ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَقَالَ».

(٣) كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «وَفِي الْإِحْكَامِ: «ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَفْيَانَ بْنَ هِشَامٍ يَحْدُثُ عَنْ مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا. (٥) مِنْ (ب) قَطْعٌ.

(٦) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «أَشْرٌ». (٧) فِي (ب): «أَنْظُرُوا».

(٨) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «بِرَأْيِهِمْ».

(٩) رَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْإِسْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٣٥٣ - بِتَحْقِيقِي)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (١/٦٥)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩/١٠٩ رَقْم ٨٥٥١)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْبَيْعِ» (رَقْم ٧٨، ٢٤٨)، وَابْنُ أَبِي زَيْمٍ فِي «السُّنَنِ» (رَقْم ١٠)، وَالدَّهْلَوِيُّ فِي «الْفَتْحِ» (رَقْم ٢١٠، ٢١١)، وَالفُسَوِيُّ فِي «السُّمَرْقَةِ» (٣/٣٩٣)، وَالخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالتَّفَقُّهِ» (١/١٨٦)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» (١/٢٦ ب)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ» (رَقْم ٢٠٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (رَقْم ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، وَالهَرَوِيُّ فِي «قَدَمِ الْكَلَامِ» (٢/١٢٩ رَقْم ٢٨٠)، مِنْ طَرُقٍ مُتَّحِدَةٍ عَلَى مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ.

وَأَسْنَدُهُ ضَعِيفٌ لِضَعْفِ مَجَالِدٍ وَاسْتِخْلَاطِهِ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١/١٨٠): «وَفِيهِ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ وَقَدْ اخْتَلَطَ». وَمَعَ هَذَا: فَقَدْ جَوَّدَهُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٣/٢٠).

نَعَمْ، هُوَ جَيِّدٌ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى، أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، أَقْبَاهُ ابْنُ حَبَرٍ - أَيْضاً - (١٣/٢٠)، وَانْظُرْ: «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (٣/٣٦٣).

وَأَوَّلُهُ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «مُصَحِّحِهِ» (كِتَابُ الْفَتَنِ): بَابُ لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، (١٣/١٩ - ٢٠ رَقْم ٧٠٦٨)، وَغَيْرُهُ يَسْتَنْدُ إِلَى الزُّبَيْرِ بْنِ هَدِيٍّ قَالَ: «أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَ مِنَ الْحِجَاجِ فَقَالَ: اصْبِرُوا فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رِبْكَمَ، سَمِعْتُمْ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ».

وَالْأَثَرُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢/١٠٥، ١٠٦ - بِتَحْقِيقِي) - وَفِيهِ «شَقِيقُ» بِدَلٍّ «سَفْيَانَ» فَلَيْسَ مُنْصَوِّبًا، وَ«الْإِعْتَصَامُ» (١/١٢٦) نَشَرَهُ الْعِدَارُ الْأَثَرِيَّةُ، الْأُرْدُنُّ.

٣٦٣ - [ثنا أحمد بن عمر، ثنا أبو قز، ثنا أحمد بن عبدان الحافظ  
النسابوري بالأهواز، ثنا محمد بن سهل المقرئ، ثنا] <sup>(١)</sup> محمد بن إسماعيل  
البخاري قال: قال لي صدقة عن الفضل بن موسى عن ابن عثبة عن الضحاك عن  
جابر بن زيد، قال: لقيتني ابن عمر، فقال: يا جابرا إنك من فقهاء البصرة،  
[لمستغنى عندك] <sup>(٢)</sup>، فلا تفتن إلا بكتاب ناطق، أو سنة ماضية <sup>(٣)</sup>.

= وبعد هذا الأثر في نسخة غوطا قول لابن مسعود وجملته آثار عن أئمة العربية في القياس، وهذا نص ما  
فيها برسمه وفقه:

وقال ابن مسعود: إياكم وأرايت أرايت، فإنما هلك من كان قبلكم بأرايت أرايت، ولا تنسوا شيئا  
بشيء، فترى فتم بعد ثبوتها، وإذا شئ أحدكم مما لا يعلم، فليقل لا أعلم، فإنه ثلث العلم.  
عن الأصمعي أنه ذكر له أن الخليل كان يقول: القياس باطل. قال الأصمعي: هذا أخذه عن إياس بن  
معاوية - هو القاضي -.

فإن قيل: كان الخليل يقيس في النحو.

قلنا: قد صح عنه أنه لم يقطع به، فإنما جملة طنا.

فإن قيل: كان إياس يقيس في قضائه.

قلنا: باطل، إنما كان يستدل بدلائل ظاهرة، لا تحتل إلا ما يقض به من تأملها. وهذا إسناد صحيح  
عن الخليل. فإن قيل: إن ثعلبا روى عنه أنه قال: العبرة القياس قلنا: هذا لا يصح عن ثعلب، ولو  
صح كان رأيا منه، لأن القياس الذي اختلفا فيه في الدين لم يعرفه العرب قط، إنما هو لفظ حدث في  
أهل الشرع على معنى شرعي.

قال أبو حبيبة: انظر (الباب الثاني: القياس في الأسماء عند اللغويين) (ص ٧٩ - ١٣٣) من كتاب  
«القياس من الأسماء»، مفهومه وبحثه: لمحمد بن سعيد الحويطي، فقد بين موقف أهل اللغة وأئمتهم  
من القياس، وخلص إلى أن التسع كان مرفوفاً منعهم في أشياء بعضها، وأنه صحيح بالجملة عندهم،  
وأنه يتصل أساساً بتطور دلالة الاسم واستعماله لأكثر من معنى، وأن اللغويين لم ينظروا إليه نظرة  
معارية أمثلها عليهم فكرة الخوف على اللغة العربية التي نزل بها القرآن من العيب بها، ولم ينظروا إلى  
الجانب المفيد الذي يمكن أن تستخدمه بهذا النوع من القياس.

(١) يدل ما بين المختلفين في نسخة غوطا: «عن».

(٢) في نسخة غوطا: «لقد غنى».

(٣) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٥٥ - بتحقيقي)، ورواية البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/  
٢٠٤)، وسنده صحيح، رجاله كلهم ثقات. وأخرجه الخطيب في «الغنية والمتن» (١٦٣/٢)، وأبو  
نعيم في «الحلية» (٨٦/٣)، من طريق آخر عن الفضل بن موسى به.  
وأخرجه الدارمي (١٦١/٢) رقم ١٧١ - مع «المتح السنان»، والهرودي في «م الكلام» (٢١٧/٢) =

٣٦٤ - [ثنا عبد الرحمن بن سَلَمَةَ، ثنا أحمد بن خليل<sup>(١)</sup>، ثنا خالد بن سعد، ثنا طاهر بن عبد العزيز، ثنا مُسْعِدَةُ الْعُقَاطَرِ يَمْكَةُ - وكان طاهر وأحمد بن خالد يحستان الثناء عليه - ثنا الحزامي - هو إبراهيم بن المنذر - ثنا طاهر بن عاصم<sup>(٢)</sup> - قال طاهر بن عبد العزيز: وكان ثقة - عن مالك بن أنس، عن نافع<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر أنه قال: «الْعِلْمُ»<sup>(٤)</sup> ثلاث: كتاب ناطق<sup>(٥)</sup>، وسنة ماضية، ولا أدري<sup>(٦)</sup>.

= رقم (٢٨٢) من طريق آخر عن الضحاك به.

وانظر: «إعلام الموقعين» (١/١١٠ - بتحقيقي).

(١) تعرف على نافع (ب) إلى «حبيل»

(٢) كذا في الأصل (وب)، وفي «الإحكام» و«الطبوريات»: «ابن عاصم»، ولم يذكره رشيد الدين العقطار

في «مجرد أسماء الرواة عن مالك»، ولم أجد له ترجمة، ولعله محرف، كما سيأتي في التخریج، والله أعلم.

(٣) يدل ما بين المتوفين في نسخة غوطا: «و». (٤) سقط من (ب).

(٥) في نسخة غوطا: «كتاب الله الناطق».

(٦) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٥٦) - بتحقيقي. وأخرجه الطبري في «الطبوريات» (٣/٨٤١)

رقم (٧٥٥) من طريق الزبير بن بكار حدثنا إبراهيم بن المنذر عن ابن عاصم عن مالك به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٨٠) حدثنا عبد الله بن موسى بن الصقر عن إبراهيم بن المنذر الحزامي عن عمرو بن عاصم عن مالك به.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/٣٩٢) - ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/٣٦٦)

رقم (١١١١) - من طريق إبراهيم بن المنذر وفيه: «عمر بن عاصم» وترجمه عن أبي حاتم في «المرح

والتعديل» (٦/١٢٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو ممن روى عن مالك، كما تراء في «مجرد

أسماء الرواة عن مالك»، (ص ١١٣ رقم ٥٢٨) وترتيب المذكور (٢/٢٠٨).

ورواه الطبراني في «الأوسط» (١٠٠٥) من طريق إبراهيم بن المنذر، حدثنا عمر بن الحارث، قال:

حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٧٢): «وفيه حصين غير منسوب، رواه عن مالك بن أنس روى عنه

إبراهيم بن المنذر ولم أر من ترجمه».

كما قال والموجود «عمر بن الحارث» واستظهر محقق «جامع بيان العلم» أنه عمرو بن الحارث<sup>(٧)</sup>.

(١) ترجمته في: «الكامل» لابن عدي (٥/١٧٩٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٩٠) للدارقطني، «تهذيب

الكامل» (٢١/٥٨٧ - ٥٨٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/٨٩٥ - ٨٩٦).

٣٦٥ - [ثنا عبد الله بن ربيع، ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، ثنا أحمد بن خالد، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا الحجاج بن الينثال، ثنا حماد بن سلمة، ثنا أيوب السخيتي، عن أبي قلابة، عن يزيد بن عميرة، عن معاوية بن جبل قال: «تكون قسراً، فيكثر فيها الماء»، وذكر الحديث على ما قد أوردناه آنفاً، وآخرون: «ويستدع كلاماً ليس<sup>(١)</sup> من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسوله ﷺ، فإنماكم وإياه، فإنه بذقة وضلالة»<sup>(٢)</sup>].

قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(٣)</sup>:

٣٦٦ - التعليل الذي لا يبي أصحاب القياس<sup>(٤)</sup> قياسهم إلا عليه لا يمكن [البتة]<sup>(٥)</sup> أن يوجد .....

- المتروك!! ولعله هو فهو في نفس الطبقة، ثم وجدت رشيد الدين المطار ذكره في كتابه «مجرد أسماء الرواة عن مالك» (ص ٣١٧ رقم ١٣٠٨) في ترجمة (عمر بن حفص أبو حفص المديني) وهذا قال عنه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣٤٤/٧) «كان ضيقاً حدهم في الحديث كثيراً، وركوه، وما يؤخذ من التخصيص مقدم على ما يؤخذ بالاستنباط».

ثم وجدت في «الطبقات» (رقم ٧٥١) من طريق الزبير بن بكار حدثنا سعيد بن داود بن زهير - وهو ضعيف له منكر من مالك - عن مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن طاوس عن ابن عمر، وهكذا أخرجه ابن عبد البر في «المتمم» (٢٦٦/٤) و«الجامع» (١٣٨٧) وابن حزم في «الإحكام» (٨/٢٩ - ٣٠) من طريق سعيد بن داود به.

فأخشى أن يكون سوابه (داود بن الحصين) وهو أبو سليمان المديني، ثقة إلا في حكمة. وتابع ابن عسار: أبو حذافة عن مالك به، خلفه ابن عبد البر (١٢٨٧) ووصله ابن عدي في «الكامل» (١٧٥/١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣/٤) وأبو حذافة هذا روايته للموطأ صحيحة، وخلط في غيرها، وهو أحمد بن إسماعيل بن محمد الشامي المديني، قال ابن عدي عقب روايته: «وهذا الحديث بهذا الإسناد يرويه شيخ، يقال له: عمرو بن عسار عن مالك، وأنكر ما رأيت لأبي حذافة هذا عن مالك أحاديث منكر، وما رواه عن غيره فيحتمل».

ثم أورد طريق عمرو بن عسار - وتقدم في أول التخرج - وقال: «وأبو حذافة سرقه منه».

ورواه ابن عبد البر (١٣٨٧) (ص ٧٥٣) من طريق آخر فيه راويان ضعيفان.

(١) بعدها في «الإحكام»: «هو».

(٢) مضى تخريجه برقم (٣١٩)، وما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٣) من (ب) فقط. (٤) سقط من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.



[من مشروعيته<sup>(١)</sup> شيء في القرآن ولا في<sup>(٢)</sup> سنة رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>]، وهذا الخبر يكذب رواية الحارث بن عمرو المجهول [عن المجهولين الذين لا يعرفون]<sup>(٤)</sup> عن معاذ<sup>(٥)</sup> [في الخبر الذي فيه]<sup>(٦)</sup>: «أجتهد رأيي ولا ألو»<sup>(٧)</sup>؛ [إذ لو كان ذلك عند معاذ لما حكم بأن ما لا يوجد في القرآن ولا في السنة<sup>(٨)</sup> هو بدعة وضلالة، وهذا هو الحق الذي لا يليق بمعاذ غير<sup>(٩)</sup>].

٣٦٧ - [قال علي<sup>(١٠)</sup>]: فهو لا من الصحابة [و] مبطلون القياس، ولا مخالف لهم من الصحابة [أصلاً]<sup>(١١)</sup>، ولا يوجد أثر صحيح عن أحد منهم [بتصريب القياس].

٣٦٨ - وقد جاء عن جماعة من الصحابة غير ما ذكرنا عن من<sup>(١٢)</sup> وصفنا ما يدل على إبطال القياس.

## ١٢ - التابعون

٣٦٩ - ثنا يونس بن عبد الله، أنا يحيى (بن مالك بن عاتق، ثنا هشام بن محمد بن قرة، ثنا أبو جعفر الطحاوي، ثنا الحسن بن غليب<sup>(١٣)</sup>، ثنا عمران بن

(١) في نسخة غوطا: «له»، وفي (ب): «من شريته».

(٢) في (ب): «من».

(٣) سقط من (ب).

(٤) من معاذ سقطت من (ب).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٦) مضى تخريجه وبيان ما فيه، انظر رقم (٥١)، وهناك كلام مفصل على (الحارث بن عمرو)، وعلى أصحاب معاذ، وهل جهالتهم تضر أم لا؟

(٧) في (ب): «في القرآن والسنة».

(٨) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا:

«فإن يقول معاذ ويبتدع كلاماً ليس من كتاب الله عز وجل ولا من سنة رسول الله ﷺ؛ فإنهاكم ولية».

فإنه بدعة وضلالة، لأن ما لا يوجد في القرآن ولا في السنة بدعة وضلالة.

(٩) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(١١) سقط من (ب).

(١٢) هو الحسن بن غليب بن سعيد بن مهران الأزدي مولاهم، ليس به بأس. ترجمت في «التقريب»، وهو

من شيوخ الطحاوي، انظر «تهذيب الكمال».

أَبِي عِمْرَانَ<sup>(١)</sup>، ثَنَا يَحْيَى<sup>(٢)</sup> بَنَ سُلَيْمٍ<sup>(٣)</sup> الْقَطَّانِي، ثَنِي<sup>(٤)</sup> [٤١] (٥) دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: «الْقِيَاسُ شَوْمٌ، أَوَّلُ<sup>(٦)</sup> مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ، وَإِنَّمَا عُيِدَتْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالْمَقَاسِ»<sup>(٧)</sup>.

٣٧٠ - [ثَنَا الْمُهَلَّبُ، ثَنَا ابْنُ مَنَاسٍ<sup>(٨)</sup>، ثَنَا ابْنُ مَسْرُورٍ، ثَنَا يُونُسُ، ثَنَا ابْنُ

(١) هو عمران بن حارون أبو موسى الصوفي من أهل الرملة، قال ابن حبان في «الثقات» (٤٩٨/٨): «وهو الذي يقال له: عمران بن أبي عمران»، وعمران بن حارون هذا من شيوخ ابن خليب، انظر: «تهذيب الكمال».

(٢) ما بين الهلالين سقط من (ب).

(٣) تصحف في مطبع «الإحكام» (ص ١٠٧٣) إلى: «سليمان».

(٤) في الأصل و(ب): «ثني محمد بن مني»، وقد ضرب على الاسم، وإنما هو داود بن أبي هند.

(٥) بدل ما بين المقتولين في نسخة غوطا: «والحمد لله، ومن...».

(٦) في نسخة غوطا: «أول».

(٧) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْمٍ (٢٣٦١ - بِتَحْقِيقِي)، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٦٥/١)، وَابْنُ حِبْدٍ الْبَرِّي فِي «مِجَاسِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (١٦٧٥ ص ٨٩٢)، وَالطَّبْرِيُّ (٩٨/٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقْهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٤٦٦/١) رَقْمٌ (٥٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ» (٢٢٣)، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُهْرِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (رَقْمٌ ٣٥٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ هـ.

وَيَحْيَى هَذَا قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ: «صَدُوقٌ يَخْطِئُ»، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحِينَ»، وَبِإِثْنِ رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ؛ فَاسْتَدَاهُ حَسَنٌ.

وَوَفَّعَ الْإِسْنَادُ فِي نَشْرَتِي مِنَ «إِهْلَامِ الْمُؤْتَمِنِينَ» (٤٦٧/٢) حِكْمًا: أَقَالَ الطُّحَاوِيُّ: ثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنِي هَمْرُو بْنُ أَبِي عِمْرَانَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّافِي... فُلْيُصُوبُ «ابْنُ حَالِيَّةٍ» وَهَمْرُو كَمَا أَتَيْنَا.

(تَنْبِيْهُ) ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ الْمَكِّي فِي «مَنْاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ» (٧٤) وَالْمَكْرَدِيُّ فِي «مَنْاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ» (١٦٢) عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَبْيَضِ بْنِ الْأَخَرِ يُقَاسِمُهُ فِي مَسْأَلَةٍ يَدْبُرُونَهَا فِيمَا بَيْنَهُمَا، فَصَاحَ رَجُلٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ: «كُنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: مَا لِهَذِهِ الْمَقَاسِمَاتِ؟» دَعَا هَذَا أَوَّلَ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: «أَبَا هَذَا وَضَعْتَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، إِبْلِيسُ رَدَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَمْرَهُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَلَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ كَيْفَ هُمْ فَهُمْ لَكُنْتُمْ أَهْلًا يَحْكُمُونَ» كَذَلِكَ قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْنُ نَقِيسُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أُخْرَى لَنَرَوْهَا إِلَى أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الْكِتَابِ أَوْ الْمَسْئَةِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، فَتَجَنَّبْ وَتَدْرُجْ حَوْلَ الْإِتِّبَاعِ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ؟» فَصَاحَ الرَّجُلُ وَقَالَ: «تَبِتَ مِنْ مَقَالَتِي، نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَكَ كَمَا نَوَّرْتَ قَلْبِي».

وَأَخَّرَ كَلِمَةً فِي هَذَا الْأَثَرِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «بِالْقِيَاسِ» وَلَيْسَتْ «بِالْمَقَاسِ».

(٨) فِي (ب): «ابْنُ أَبِي مَيَّاسٍ».

وَقَب، ثني<sup>(١)</sup> مَسْلَمَةَ<sup>(٢)</sup> بن علي أَنَّ شُرَيْحاً الْقَاضِي قَالَ: «الشُّنَّةُ مَبَقَّتْ قِيَّاسَكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

٣٧١ - [ثنا يوسف بن عبد الله الثُمري، ثنا خَلْفُ بن القاسم، ثنا ابن شعبان<sup>(٤)</sup>، ثنا محمد بن محمد، ثنا أبو ممام<sup>(٥)</sup>، [ثنا<sup>(٦)</sup> الأشجعي عن جابر<sup>(٧)</sup> عن الشعبي عن مسروق قال: «لا أقيس شيئاً بشيء»، قلت له: لِمَ؟ قال: «أخاف»<sup>(٨)</sup> أن تَزُولَ رِجْلِي<sup>(٩)</sup>].

٣٧٢ - [ثنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الطُّوفِي الرَّاظِي، ثنا عبد الرحمن بن التحاس بمصر، ثنا أبو سعيد بن الأضرابي<sup>(١٠)</sup>، ثنا عبد الله بن محمد العُثْكِي، ثنا

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وعن».

(٢) في (ب): «مسلمة».

(٣) رَوَاهُ ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦١) - بتحقيقي، وإسناده ضعيف جداً؛ فإن مسلمة بن علي - وهو الخشني - متروك كما في «التقريب».

رواه الدارمي (١١٦/١) من طريق أبي بكر الهذلي عن الشعبي عن شريح، وفيه كلام طويل، وأبو بكر الهذلي إخباري متروك، كما قال ابن حجر.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٨٥/٩) - مختصراً دون الشاهد -، وعزاه ابن حجر في «الفتح» (٢٣٦/١٢) لابن المنذر، وقال: استنده صحيح.

وذكره ابن عبد البر (٢٠٢٤) عن شريح دون إسناد.

(٤) في (ب): «ابن شعبان».

(٥) في (ب): «أبو حمام».

(٦) سقط من الأصل (ب)، واستدركته من «الإحكام»، وفي مطبوع «جامع بيان العلم» (٢٠١٨): «أبو حاشم الأشجعي» وكذا أثبتنا المحقق! الصواب ما أثبت؛ وأبو حمام هو: الوليد بن شعاع السكوني - والأشجعي هو: أبو عبد الرحمن عبيد الله بن عبد الرحمن، وكلاهما ثقة من رجال «الكمال».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٨) ما بين المعقوفين سقط من الأصل (ب) وفيهما: «وجل»! والثبت من نسخة غوطا ومصادر الشريح.

(٩) رَوَاهُ ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٣) - بتحقيقي، وهو عند ابن أبي شيبة في «التاريخ الكبير» (١١١/٣) رقم (٤٠٤٣)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠١٨)، و(١٦٧٧) من طريق أخرى عن جابر

وهو الجعفي ضعيف، لكنه قد تويع، تابعه إسماعيل بن أبي خالد؛ رَوَاهُ الدارمي (٧٦/١) وابن أبي شيبة في «التاريخ الكبير» (١١١/٣) رقم (٤٠٤١) والمخطيب في «الفتح والمصنف» (٤٩٠) وابن عبد البر

(١٦٧٦)، للأثر صحيح، وانظر الأثر الآتي.

(١٠) سقط من (ب).

إبراهيم بن الحجاج، ثنا أبو عوانة، عن إسماعيل بن أبي خالد<sup>(١)</sup> عن الشعبي قال: قال مشروق: «إني أخاف أن أقبس» <sup>(٢)</sup> «فَقَرَّلَ قَدَمَ» <sup>(٣)</sup> «بَعْدَ ثِيَابِهَا» <sup>(٤)</sup> [التعليل: ٩٤].

٣٧٣ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا عبد الرحمن بن يحيى العطار، ثنا علي بن محمد بن مشرور، ثنا أحمد، ثنا سحنون، ثنا ابن وهب، ثني يحيى بن أيوب]<sup>(١)</sup>، عن عيسى بن أبي عيسى [عن الشعبي أنه سمعه]<sup>(٢)</sup> يقول: «إياكم والمقايسة، فولذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة؛ لثجلن الحرام، ولثعرمن الحلال، ولكن»<sup>(٣)</sup> ما يلقكم عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ فاحفظوه»<sup>(٤)</sup>.

٣٧٤ - [ثنا يونس بن عبد الله، ثنا يحيى بن مالك، ثنا ابن أبي خليفة]<sup>(١)</sup>، ثنا الطحاوي، ثنا يوسف<sup>(٢)</sup> بن يزيد القراطيسي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا جبرير بن عبد الحميد]<sup>(٣)</sup>.....

(١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٢) في نسخة غوطا: «فدعي».

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٠٨/٣) رقم (١٩٠٤) ومن طريقه المصنف. وأخرجه ابن أبي عيثة في «تاريخه» (١١١/٣) رقم (٤١٤١) حدثنا محمد بن محبوب قال أنا أبو عوانة به. وإبراهيم بن الحجاج، وليس ابن أبي الحجاج كما في مطبع «معجم ابن الأعرابي» وهو الثبلي، وثقه الدارقطني وابن حبان، وانظر «تهذيب الكمال» (٧١/٢)، والمهامش السابق.

(٤) في نسخة غوطا: «أنه سمع الشعبي».

(٥) في الأصل و(ب): «والزموا» والمثبت من نسخة غوطا و«الإحكام» و«الجامع» و«الإعلام» (٤٦٨/٢).

(٦) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٤) - يتحفظني، وهو في «الجامع» (٢٠٢٥)، ورواه الدارمي (٤٧/١)، والخطيب في «الفتاوى» و«المفتق» (١٨٣/١ - ١٨٤)، والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢٢٥)، من طرق عن عيسى بن أبي عيسى عن الشعبي به.

وعيسى هذا هو الحنط، ويقال: الخياط، متروك الحديث. وله طريق آخر، عند ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٧)، والبيهقي في «المدخل» (٢٢٥)، والهيروي في «فهم الكلام» (٣٥٨)، ورواه ثقات.

(٧) تعرف في «الإحكام» إلى «ابن أبي حنيفة» وصوابه الميث وهو هشام بن محمد بن قرة راوية الطحاوي انظر «الإكمال» لابن ماكولا (٨٣/٣)، «توضيح المشبه» (١٣٦/٣)، وتقدمت ترجمته في تعليقنا على رقم (٣٢٤)، انظر رقم (٣٩٦) والتعليق عليه.

(٨) في الأصل و(ب): «يونس» وهو عطاء، والنصوب من «الإحكام» ومصادر الترجمة، وهو من رجال «الكامل»، وهو ثقة، انظر «التقريب» (٧٨٩٣).

(٩) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

عن المغيرة بن اليقظم<sup>(١)</sup> عن الشعبي، قال: «السنّة لم توضع بالمقاييس»<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو محمد [رحمه الله]<sup>(٣)</sup> تعالى<sup>(٤)</sup>:

٣٧٥ - لم يُروَ ما ذكر من مقايضة عمر<sup>(٥)</sup> بن الخطاب [وعليّ وزيد]<sup>(٦)</sup> في الجدل إلا من طريق عيسى بن أبي عيسى<sup>(٧)</sup> عن الشعبي، وأخرى مثلها<sup>(٨)</sup>، وهذا قول الشعبي في إبطال القياس، فينبغي على أصلهم أن يقولوا: إنه لم يترك بما روي عن هؤلاء الصحابة<sup>(٩)</sup>، إلا بما هو أقوى منه، فكثيراً<sup>(١٠)</sup> ما يقولون مثل هذا إذا وافق تقليدهم.

٣٧٦ - [ثنا يونس بن عبد الله، ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، ثنا أحمد بن خالد<sup>(١١)</sup>، ثنا محمد بن عبد السلام الخشني، ثنا محمد بن بشر بنندار، ثنا يحيى بن سعيد القطان، ثنا [صالح بن]<sup>(١٢)</sup>.....

(١) في نسخة غوطا: «مقسم» وفي (ب): «من اللباس»

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٥) - بتحقيقي، ورواه ثقات، ورواه البيهقي في «المدخل» (رقم ٢٢٧) من طريق أحمد بن نجدة، وابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٦) - بتحقيقي، من طريق محمد بن علي الصانع، كلاهما عن سعيد بن منصور به، وإسناده صحيح.  
وعلقه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٢٥) عن عمرو بن ثابت عن المغيرة به.

(٣) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٤) من (ب) فقط. (٥) في (ب): «من المقايضة عن عمر».

(٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «علي».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) مضى تخريجه مذكوراً أول الكتاب فقرة رقم (٢٤).

(٩) بعدها في نسخة غوطا: «إلا ما روي عن هؤلاء الصحابة» ولا معنى لها.

(١٠) في نسخة غوطا: «فكثير».

(١١) في الأصل و(ب): «خالد به أحمد»! والمثبت هو الصواب، وهكذا جاء في موطنين من الكتب، انظرهما بالأرقام (٣٠٠، ٣٢٢)، وهو: أحمد بن خالد بن يزيد يعرف بابن الجباب، كنيته أبو عمر، جياتي الأصل، سكن فرطية، كان حافظاً متقناً، ورواية الحديث مكثرأ. انظر تجلوة المقتبس (١/ ١٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٠)، وقال عنه الذهبي: «كان من أفراد الأئمة، عديم التغير»، وقال: «وكان في الحديث لا ينازع».

(١٢) سقط من الأصل و(ب)، واستدرته من «الإحكام» والإعلام (٢/ ٤٦٨)، وصالح هذا هو ابن حنبل.  
الفقيه المشهور، وانظر الهامش الآتي.

مسلم<sup>(١)</sup> قال: قال [الي]<sup>(٢)</sup> الشعبي: «إنما هلكتم حين تركتم الآثار، وأخذتم بالمقاييس، لقد بغض إلي<sup>(٣)</sup> هذا المسجد<sup>(٤)</sup> - فلهو أبغض إلي من كناسة أهل [هؤلاء]<sup>(٥)</sup> - الصعافقة<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

قال أبو محمد [تلكه]<sup>(٨)</sup>: «سألت خُمام بن أحمد عن الصعافقة<sup>(٩)</sup>؟ فقال لي كلاماً معناه: «إنهم الذين يتجرون تجارة غير محدودة، ويتفحمون<sup>(١٠)</sup> في المضائق بلا روية<sup>(١١)</sup>» ■.

(١) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «عن محمد بن مسلم»، وصوابه «صالح بن مسلم» كما في الهامش السابق.

(٢) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا قطع.

(٣) في نسخة غوطا: «لي».

(٤) لقد قلم ناسخ نسخة غوطا، فأثبتها: «المسجد».

(٥) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٧) - بتحقيقي، ورواه ثقات مشهورون، وأخرجه ابن بطة في

«الإبانة» (٦٠٣) من طريق محمد بن مسعود ثنا يحيى بن سعيد به.

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (رقم ٦٠٢) والبيهقي في «المدخل» (٢١٥) من طريق مياوك بن سعيد والخطيب

في «الغقبه والمنقبة» (١/١٨٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠١٧) من طريق إسحاق بن علي، وأبو

نعيم في «الحلية» (٤/٣٣٠) من طريق أيوب بن رشد، ومن طريق عبد الرحمن بن حماد، والخطيب في

«الغقب والمنقبة» (١/١٨٤) - ط المصرية القديمة أو رقم (٥٠٠) من طريق محمد بن كناسة، وابن سعد (٦/

٢٥١) من طريق محمد بن عبيد الله الأنصاري، جميعهم عن صالح بن مسلم به بالفاظ متقاربة.

ورواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/٢٥١)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٩٧) وابن بطة في

«الإبانة» (٦٠٠، ٦٠١)، من طرق أخرى عن الشعبي، بالفاظ متقاربة، وفي بعضها زيادة.

وانظر: «لاحتصاص» (١/١٧٢)، نشر الدار الأثرية، عمان، «المواقف» (٢/٤٧٣) كلاهما بتحقيقي.

(٦) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا.

(٧) في (ب): «الصعافقة! وكذا في الموطن السابق».

(٨) في نسخة غوطا: «يتفحمون»، دون واو في أوله.

(٩) الصعافقة: القوم يشهدون السوق للتجارة بلا رأس مال، فإذا اشترى التجار شيئاً دخلوا معهم،

الواحد: صَفَقِي، وَصَفَقُوا، والقاموس المحيط: «المسك» لابن سيده. «النهاية» (٣/٣١)،

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٢/٥١٤): «الصعافقة: هم الذين يقدون إلى الأسواق في زِيّ التجار، ليس

لهم رؤوس أموال، إنما رأس مال أحدهم الكلام، والعامّة تستي من كان هذا (مهمل)».

■ قال عيسى بن سهل الجبائي في «التهنئة على شلوة ابن حزم» (ق ٢٢٢):

(\*) الصعافقة: الرقاة، وقيل: التجار بلا رأس مال. [الفهري].

«وقال في كتاب «النكت» تأليفه المتقدم ذكره في أول كتابنا هذا: «هن يحيى بن سعيد القطان عن محمد صالح بن مسلم قال: قال لي الشعبي: إنما ملكتم حين تركتم الآثار، واغلبتم بالمقاييس، لقد بغض إلي هذا المسجد هؤلاء الصعافقة، فلهو أبغض إلي من كئاسة أهلي».

أدخل ابن حزم هذا طاعناً على المقتنين بالنظر والقياس، وهم أئمة الناس! وقال: «سألت حُمام بن أحمد عن معنى الصعافقة، فقال لي كلام معناه: إنهم الذين يتجرون تجارة غير محمودة، يتخضمون في المضائق بلا روية». هذا كلامه الذي بان به جهله، وجهل حُمام إمامه. أما جهله هو، فسواله من ذكر، ولم يعلم أن أبا عبيد بن سلام شرحه في كتابه<sup>(أ)</sup>.

وقال عن الأصمعي في شرحه: «الصعافقة قوم يحضرون السوق للتجارة، ولا تأخذ معهم، ولا رؤوس أموال، فإذا اشترى التجار شيئاً [دخلوا معهم فيه] والواحد ضغفوقي، وقال خيرة: ضغفوق، وكذلك [كل] من [لم يكن له رأس مال في شيء، وجمعه: صعافقة، وصعافق]»<sup>(ب)</sup>.

وقال في قول أبي النجم<sup>(ج)</sup>:

ولبت الخيل وقطبت الزنجر

من الضمائم التي وأدركنا الوعر

[أراد بالصعافق أنهم ضمفاء، ليس بهم شجاعة، ولا قوة على قتالنا، وكذلك أراد الشعبي أن هؤلاء ليس عندهم لفة ولا علم، بمنزلة أولئك التجار الذين ليس لهم رؤوس أموال].

(أ) في كتابه «غريب الحديث» (٤/٤٤٣)، وما بين بين المعقوفين فيما يأتي منه، ولم يظهر في المخطوط.  
(ب) وقال ابن الأحرابي: وجب ضغفوقي. قال: والصعافقة - يقال: قوم من بقايا الأهم الخالية بالبيعة، ضلّت أنسابهم.

قال أبو العباس: وغيره يقول: هم الذين يدخلون السرق بلا رأس مال، كذا في «تهذيب اللغة» (٣/٤٨٢).  
وقال الخطابي في «غريب الحديث» (٣/١١٨): «والصعافقة: أزدك الناس ضغفارهم، واحدهم ضغفوق».

(ج) الرجز في «تهذيب اللغة» و«اللسان» (مادة ضغفوق)، وأوله: يوم قدرنا والعزير من قدر.



٣٧٧ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا عبد الوارث بن جبرون<sup>(١)</sup>، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن رضاء، ثنا يوسف بن عدي، ثنا عبيدة بن حميد<sup>(٢)</sup>، عن عطاء بن السائب قال: قال [الي]<sup>(٣)</sup> الربيع بن خثيم: «إياكم أن يقول الرجل لشيء: إن الله حرم [هذا]<sup>(٤)</sup>، أو نهى<sup>(٥)</sup> عنه، فيقول الله عز وجل: كذبت لم [أحرمه، ولم أنه عنه، أو يقول لشيء]<sup>(٦)</sup>: إن الله تعالى قد [أحل هذا، أو أمر به، فيقول الله عز وجل]<sup>(٧)</sup>: كذبت لم<sup>(٨)</sup> أحلله ولم أمر به<sup>(٩)</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو محمد [تفقه]<sup>(١١)</sup>: هذه صفة ما حرم وأجل<sup>(١٢)</sup> بالقياس بغير نص من قرآن أو سنة<sup>(١٣)</sup>.

٣٧٨ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا محمد بن خليفة، ثنا محمد بن الحسين الآجري، ثنا أحمد بن سهل الأشناني، ثنا الحسين بن علي [بن]<sup>(١٤)</sup> الأسود، ثنا يحيى بن آدم، ثنا ابن المبارك، عن عبد الملك بن أبي سليمان<sup>(١٥)</sup>، عن عطاء بن أبي رباح في قوله تعالى<sup>(١٦)</sup>: «لَمَّا تَزَوَّجْتُمْ فِي حَقِّهِمْ وَرَدُّهُ إِلَى آقُو وَارْتُولُوا لَهُمْ تَوَمُّونَ

(١) في مطبوع «جامع بيان العلم»: «عبد الوارث بن سفيان»، وقد سبق بيان أنهما واحد، اسمه: «عبد الوارث بن سفيان بن جبرون»، وفي (ب): «ابن جبرون».

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا، «و».

(٣) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٥) أو نهى، كررت في (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) في الأصل: «لم أحرمه ولم أنه عنه» وهو خطأ، صوابه المشب كما في نسخة غوطا، ونقدم على الصواب برقم (٣٢٧)، وفي (ب): «لم أحله ولم أمر به».

(٨) رواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٠٩٠).

(٩) في (ب): «أحل وحرم».

(١٠) في (ب): «من قرآن ولا سنة».

(١١) سقط من الأصل و(ب)، وستأتي ترجمته.

(١٢) في نسخة غوطا: «في قول الله عز وجل».

يُنْفِذُ وَيُؤَيِّدُ الْآخِرَ» [النساء: ٥٩]، قال: «إلى كتاب الله عز وجل»<sup>(١)</sup>، وإلى سنة رسوله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

٣٧٩ - [ثنا يوسف بن عبد الله، أنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن وضاح، ثنا موسى بن معاوية، ثنا وكيع، ثنا جعفر بن برقان]<sup>(٣)</sup> عن ميمون بن مهران في قول الله عز وجل<sup>(٤)</sup>: «قُرْءُونَ لَكُمْ آتُوهُا وَلَكُمْ فِيهَا نَفَسٌ» [النساء: ٥٩]، قال: «إلى كتاب الله وإلى رسوله ﷺ»<sup>(٥)</sup> ما دام حياً، فإذا قُبِضَ فإلى سنته<sup>(٦)</sup>.

(١) في نسخة غوطا: «تعالى» وسقطت من (ب).

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٨ - بتحقيق)، وهو عند ابن عبد البر في «الجامع» (١٤١٣)، وأخرجه محمد بن الحسين الأجرى في «الشريعة» (٥٣/١). ورواه ابن بطّة في «الإبانة» (٨٦).

وفي إسناده مقال: الحسين بن علي بن الأسود قال أحمد: «لا أرفعه»، وقال أبو حاتم في «المرجع والتعديل» (٥٦/٣)، ورم (٢٥٦): «صدوق»، وقال ابن عدي في «الكامل» (٧٧٨/٢): «يسرق الحديث وأحاديث لا يتابع عليها» وقال الأزدي: «ضعيف جداً يتكلمون في حديثه»، وقال ابن حبان في «الطقات» (١٩٠/٨): «ربما أعطاه»، وانظر: «تاريخ بغداد» (٦١٧/٨ - ٦١٨)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧٣/٦ - ٧٤).

ولكنه توثيق، إذ أخرجه الطبري (٩٨٥٤) من طريق سويد بن عبد العزيز، والطحاوي في «المشكّل» (٤/ ١٨٤) ط مؤسسة الرسالة) من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن ابن المبارك به. والآخر صحيح، وأخرجه ابن جرير (٩٨٥٢) من طريق مشيم وابن جرير (٩٨٥٣) وابن المنذر (٧٦٦/٢) رقم (١٩٣٢) كلاهما في «التفسير» من طريق يعلى بن عبيد، واللائكاني في «السنة» (٧٥) من طريق هشام ابن علي لئلا يفتنهم عن عبد الله به.

(٣) يدل ما بين المعقوفتين في نسخة غوطا، «و».

(٤) في نسخة غوطا: «في قوله تعالى».

(٥) في نسخة غوطا: «إلى كتاب الله تعالى وإلى الرسول».

(٦) من (ب) فقط.

(٧) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٦٩ - بتحقيق)، وهو في «جامع بيان العلم» (١٤١٤).

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١١٤/١) واللائكاني في «السنة» (٧٦) من طريق أبي سعيد الأشج، وأبو إسماعيل الهروي في «دُم الكلام» (٢٢٢) عن عبد الله بن أبي شيبه، وابن بطّة في «الإبانة» (٥٩، ٨٥) من طريق محمد بن إسماعيل الحساني، وابن المنذر في «التفسير» (٧٦٨/٢) من طريق إسحاق جيمهم عن وكيع به.

وإسناده جيد، رواه كلهم ثقاته، وجعفر بن برقان، قال فيه الحافظ: «صدوق بهم في حديث الزهري».

وقد أخرج له مسلم

٣٨٠ - ثنا أحمد بن عمر، ثنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس، ثنا عمر [بن محمد] <sup>(١)</sup> بن أحمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف الجُمَحِيِّ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو الوليد القرشي <sup>(٢)</sup>، [ثنا محمد بن عبد الله بن بكار] <sup>(٣)</sup>، ثنا سليمان بن جعفر، ثنا محمد بن يحيى الرُّبَيْعِيُّ <sup>(٤)</sup>، عن ابن شبرمة أن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين [بن علي بن أبي طالب عليه السلام] <sup>(٥)</sup> قال لأبي حنيفة: «أَتَيْتُ اللَّهَ، وَلَا تَقْسِمُ [يَا أَبَا حَنِيفَةَ، فَنَدَا نَقْفًا] <sup>(٦)</sup> [نَحْنُ وَمَنْ خَالَفَنَا] <sup>(٧)</sup> بَيْنَ يَدَيَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» <sup>(٨)</sup>، فنقول [نَحْنُ] <sup>(٩)</sup>: قال الله عَزَّ وَجَلَّ <sup>(١٠)</sup>، قال <sup>(١١)</sup> رسول الله ﷺ، وتقول أنت وأصحابك: سمعنا وروينا، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء» <sup>(١٢)</sup>.

= رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ (٩٨٨٣) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٣٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ يَزِيدَ (وَقَدْ تَحَرَّفَتْ فِي مَطْبُوعٍ تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ إِلَى مَرْوَانَ) بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الصَّغَاوِيُّ فِي «الْمُسْتَكْلَ» (١٨٣/٤) وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (٢٢٢) وَابْنُ شَاهِينَ فِي «السُّنَنِ» (٤٥) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٣٢٨) وَالْخَطِيبُ (١٤٤/١) وَابْنُ بَطَّةٍ (٥٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَاسَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.

رَوَاهُ أَيْضاً ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ لُبِّ بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ بِهِ، وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْإِعْظَامِ» (ص ١٢٩) وَأَسْتَدَ فِي «الْمُدْخَلِ» كَمَا فِي «مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ» (ص ٢٠)، وَانْظُرِ «الْمُؤَافَقَاتِ» (١٩١/٤) - بِتَحْقِيقِي.

(١) زِيَادَةُ مِنْ «الْإِحْكَامِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(ب): «الْجَمْعِيْنَا أَبُو الْوَلِيدِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقُرَشِيُّ» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْإِحْكَامِ» وَ«الْإِعْلَامِ».

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَ(ب)، وَاسْتَدْرَكَهُ مِنْ «الْإِحْكَامِ» وَ«الْإِعْلَامِ».

(٤) بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «و».

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٦) بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «لَمَّا نَقَفَ قَدَا».

(٧) سَقَطَ مِنْ (ب).

(٨) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «تَعَالَى».

(٩) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَقَالَ».

(١٠) رَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٣٧١) - بِتَحْقِيقِي وَرَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ مَطْوَلَةً جِدًّا: الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُنْتَخَبِ» (١٨٥/١ - ١٨٨) أَوْ ٤٦٤/١ - ٤٦٦ وَرَقْمٌ ٥٠٥ - ط دَارُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاعِظِ ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْجَمْعِيِّ بِهِ.

وَيُؤَيِّدُ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَبَّارِ عَنْ مَشَافٍ بْنِ عِمَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ عَنْ ابْنِ شَبْرَمَةَ قَدْ ذَكَرَهُ.

٣٨١ - [ثَنَا ابْنُ نَبَاتٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ<sup>(١)</sup>، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، ثَنَا الْخَشَنِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثَنَا<sup>(٢)</sup> سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ [أَبِي] إِبْرَاهِيمَ الْبَزْزَرِيِّ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثَيْدٍ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي<sup>(٤)</sup>: «لَمْ يَدْعُ اللَّهُ [تَعَالَى]<sup>(٥)</sup> شَيْئاً إِلَّا بَيَّنَّهُ، فَمَا نَالَ اللَّهُ فَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ<sup>(٦)</sup> كَمَا قَالَ، وَمَا لَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٧)</sup> [وَلَا]<sup>(٨)</sup> رَسُولُهُ ﷺ<sup>(٩)</sup>» فَعَفَرَ اللَّهُ [تَعَالَى]<sup>(١٠)</sup> وَرَحِمْتَهُ، فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا<sup>(١١)</sup>.

٣٨٢ - [ثَنَا أَحْمَدُ<sup>(١)</sup>، بَنَ عُمَرُ بْنُ أَنَسٍ، ثَنَا [أَحْمَدُ بْنُ] مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى

وله طريق أخرى عند الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٦٤)، وأبي نعيم في «الحلية» (٣/ ١٩٦)، وأبي إسماعيل الهروي في «مجموع الكلام» (رقم ٣٥٤).

(١) تحرف في الأصل (وب) إلى «محمد بن عبد الرحمن البصير» والتصويب من «الإحكام» وانظر ما قدمناه عند كلامنا على «مصادر المصنف وموارده في الكتاب».

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وعنه».

(٣) سقط من الأصل (وب) «و نسخة غوطا واشتركتا من مصادر الترجمة، مثل: «الجرح والتعليل» (٩/ ٩٦) رقم (٣٩٩) وتاريخ الإسلام» (٢٤٦/٤) وفيه: «وثقه أبو حاتم وغيره، ثم يقع له شيء في الكتب».

(٤) تحرف في الأصل (وب) إلى: «اليزدي» والتصويب من نسخة غوطا «و لإحكام» ومصادر الترجمة، والبربري لقب لهارون، ولم يكن بربرياً، قاله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٤٦/٤)، وكان ضحماً ذا لحية يشبه البرابرة، فسُمِّيَ به، قاله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعليل» (٩/ ٩٦)، ومع هذا لم يذكره في «ذات القباب في الألقاب» ولا ابن الجوزي في «كنف القباب» ولا ابن حجر في «نزعة الألباب».

(٥) تحرف في الأصل (وب) إلى: «أبوب» وليس له رواية عنه، وإنما روايته عن أبيه، وهو الموافق لما في نسخة غوطا و«إحكام».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا: «... شيئاً أن يبين أن يكون بسنة، فما قال الله عز وجل فهو كما قال، وما قال رسول الله عليه السلام فهو...».

(٨) من (ب) فقط...

(٩) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا (وب).

(١٠) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٧٢)، ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥١٧/٤) من الثوري به، وإسناده صحيح. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٨/٣) من طريق عطاء عن عبيد بن عمير.

(١١) في (ب): «محمد».

البيلوي غندر<sup>(١)</sup>، ثنا خلف بن القاسم، ثنا أبو الميمون، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، ثنا يزيد<sup>(٢)</sup> بن عبد ربه سمعت<sup>(٣)</sup> وكيع بن الجراح [يقول]<sup>(٤)</sup> ليحيى بن صالح الوحاظي<sup>(٥)</sup>: أحذر<sup>(٦)</sup> الرأي، فإني سمعت أبا حنيفة يقول: «البول في المسجد أحسن»<sup>(٧)</sup> لي من بعض قياسهم<sup>(٨)</sup>.

٣٨٣ - [ثنا القاضي أبو بكر حُمام بن أحمد، ثنا عبد الله بن محمد الباجي، ثنا أحمد بن خالد، ثنا عُبيد بن محمد الكَشُورِي<sup>(٩)</sup>، ثنا محمد بن يوسف الحُدَّاقِي<sup>(١٠)</sup>، ثنا عبد الرزاق قال: قال لي<sup>(١١)</sup> حماد بن أبي حنيفة: قال [لي]<sup>(١٢)</sup>

(١) في الأصل (و(ب): «محمد بن عيسى البيلوي وغندر»، وفي «الإحكام»: «أحمد بن محمد بن عيسى غندر»، والتصويب من «الإحكام»، وأبو غلط؛ فإن غندر لقب البيلوي. انظر «جدوة المقيس» (١/ ١٨٢)، وما علقناه على رقم (٣٤٠).

(٢) في الأصل (و(ب): «زيد»، والتصويب من «الإحكام» و«الإعلام» (٤٧١/٢) ومصادر التخريج.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وهن».

(٤) بدلها في نسخة غوطا: «أنه قال»: (٥) في (ب): «البرخاطي» II.

(٦) في (ب): «أحذروا».

(٧) كذا في نسخة غوطا وتاريخ أبي زرعة و«الإحكام» و«الإعلام» وفي الأصل (و(ب): «أحب إلي».

(٨) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٧٦ - بتحقيقه) ورواته ثقات، وأخرجه الخطيب في «الفتاوى والمتفق» (٥٠٩/١ - ٥١٠) رقم (٥٦٠) حدثني عبد العزيز بن أبي طاهر أنا أبو الميمون عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن وهب الجبلي نا أبو زرعة به، وأخرجه أبو زرعة القمشي في «تاريخه» (٥١٧/١) رقم (١٣٣٧) حدثنا يزيد به. وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٦٧٣/١)، والخطيب في «الفتاوى والمتفق» (٥٠٩/١) رقم (٥٥٩)، والبيهقي في «السنن» (٢٤٣) من طرق عن وكيع به.

(٩) هو أبو محمد الصنعاني، عالم حافظ، له مصنفات، كان يقال: له «تاريخ اليمن»، من شيوخ الطبراني، لم يترك إلا عن عبد الرزاق، توفي سنة أربع وثمانين ومئتين، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٧٧٨) للذهبي، وفي (ب): «الكشور»!

(١٠) في الأصل (و(ب): «الحراشي»! وفي مطبوع «الإحكام» وأصوله الخطية: (الحُدَّاقِي) وضبطها الذهبي في «المشبه بقوله» بضم أوله، وفتح الذال المعجمة، وبعد الألف فاء مكسورة وصوبه ابن ناصر الدين في «توضيح المشبه» (١٣٩/٣) بقوله: «وهذا تصحيف، إننا هذه الترجمة بالقاف، لا أعلم في ذلك خلافا» وكذا هو عند السمعاني في «الأنساب»: (حُدَّاقِي).

(١١) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وهن».

أبي: «مَنْ لَمْ يَدَّخِ الْقِيَاسَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَمْ يَقْفَهُ»<sup>(١)</sup>. [قال أبو محمد بكلفة:

٣٨٤ - مَنْ قَالَ: هذه<sup>(٢)</sup> الآثار إنما هي في منع بعض الرأي من بعض، ومنع بعض القياس من بعض، فقد كذب على كُلِّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِمُ بِالظَّنِّ وَبِمَا لَمْ يَقُولُوهُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ أَرَادُوا مَا قَالُوا هَؤُلَاءِ لَيُتَوَّهَ، وَلَعَرَفُوا كَيْفِيَّةَ اخْتِذِ الصَّحِيحِ مِنْهُ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ قَدَّمْنَا فِي الْعَمَلِ بِالرَّأْيِ وَبِالْقِيَاسِ مِنْ طَرِيقٍ مَعْلُومٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ]<sup>(٣)</sup>.

### ١٣ - الآثار في التَّحْلِيلِ

٣٨٥ - [ثنا محمد بن سعيد بن نَبَات<sup>(٤)</sup>، ثنا عبد الله بن محمد الباكي<sup>(٥)</sup>]، [ثنا أحمد بن خالد]<sup>(٦)</sup>، ثنا الحسن بن أحمد، ثنا محمد بن عُبيد بن جَسَّاب، ثنا حماد بن زيد، عن المثنى بن سعيد رَدَّهُ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: قَالَ<sup>(٧)</sup> لِي<sup>(٨)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَيْلٌ لِلْإِتِّبَاعِ مِنْ عَشْرَاتِ<sup>(٩)</sup> الْعَالَمِ»، وَقِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «يَقُولُ الْعَالِمُ مَنْ قَبَّلَ رَأْيَهُ، ثُمَّ يَبْلُغُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»<sup>(١٠)</sup>، فَيَأْخُذُ بِهِ، وَتَمْضِي الْإِتِّبَاعُ بِمَا سَمِعَتْ»<sup>(١١)</sup>.

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٣٧٧) - بتحقيقي، وهو عند عبد الرزاق في «المصنف» (٢١٤/٨)، وحماد ضعيف، انظر: «لسان الميزان» (٣٤٦/٢).

وخلق ابن حزم في «الإحكام» (٣٦/٨) على هذه الرواية بقوله: فقها أبو حنيفة يقول: إنه لا يقفه من لم يترك القياس في موضع الحاجة إلى تعريف الفقه، وهو مجلس القضاء، فتباً لكل شيء لا يقفه المرء إلا بتركه، ونقلها ابن القيم في «الإعلام» (٤٧١/٢) دون حذر.

(٢) قبلها في (ب): «إن». (٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) في (ب): «بيان». (٥) في (ب): «الناجي».

(٦) سقط من الأصل و(ب) واستدرسته من «الإحكام»: ومن الإسناد الآتي برقم (٣٩٥) وسبقت ترجمته في التعليق على رقم (٣٧٦).

(٧) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «عن».

(٨) من (ب) فقط.

(٩) في نسخة غوطا: «عشرات».

(١٠) في نسخة غوطا: «عليه السلام».

(١١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٨٨٥) - بتحقيقي، ورواه البيهقي في «المدخل» (٨٣٥)، والخطيب في «الفتاوى» (١٤/٢)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٨٧٧) من طريق حماد بن زيد به، ورواه ثقات، والمثنى بن سعيد - ويقال ابن سعد - هو الطائي يروي عن أبي تيمية الهجبي، ينظر في «

٣٨٦ - [ثنا يوسف بن عبد الله الثمري، أنبأ عبد الله بن محمد الباجي، ثنا عبد الله<sup>(١)</sup> بن يونس المرادي، ثنا يحيى بن مخلد، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة حماد بن أسامة، عن كُهمس، عن عبد الله بن بُريدة قال: رأى [أبي]<sup>(٢)</sup> ناساً يمرُّ بعضهم بين يدي بعض في الصلاة، قال: «تري أبناء هؤلاء إذا أدركوا [يقولون]<sup>(٣)</sup>: إنا وجدنا آباءنا كذلك يفعلون»<sup>(٤)</sup>.

٣٨٧ - ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن وهب، ثنا موسى بن معاوية، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة قال: قال<sup>(٥)</sup> معاذ<sup>(٦)</sup> في حديث طريل: «أما العالم، فإن اعتدى، فلا تقلدوه دينكم، وإن افترى، فلا تقطعوا منه إياسكم»<sup>(٧)</sup>.

- سماعه من أبي العالية، وظاهر قوله هنا: «رفعه إلى أبي العالية»، يشعر بعدم سماعه منه، ووجدت له طريقاً آخر عند البيهقي (٨٣٦) بإثبات أبي تميم بين الثمري وأبي العالية وأبو تميم ثقة، وأبو العالية كثير الإرسال، وقد جاء تصريحه بالسماع من ابن عباس عند ابن عبد البر، فالأثر صحيح، وانظر: «إسلام المؤلفين» (٤/٥٥٥ - بتحقيق)، «المواصفات» (٤/٩٠ و ٥/١٣٤ - بتحقيق).

(١) في (ب) قيلوا: «أبو» وفي الأصل: «ثنا أبي» ثنا عبد الله والمصواب حذف ما بين المعنيتين فبعد الله بن محمد بروي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عبد الله بن يونس المرادي دون واسطة أبيه. هكذا وقع لابن حزم فيما تقدم برقم (٣٠٧)، ومكنا إسناده في «المحلى» والإحكام في مواطن عديدة جداً، وهذا هو المذكور في كتب اقتراجم، وينظر ما أثبتناه في التقديم عند الكلام على مصادر المصنف وموارده في الكتاب.

(٢) سقط من الأصل (ب) واستدركته من «المصنف».

(٣) سقط من الأصل (ب) واستدركته من «المصنف».

(٤) روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦/٢٥٣ - ط. الحوت أو ٥٢٧/٢ رقم ٢٩٢٩ - ط حواصة). وإسناده على شرط مسلم، ورجاله رجال الشينين.

(٥) سقط من (ب).

(٦) بدل ما بين المسقوفتين في نسخة غوطا: وعن عامر بن مطر قال: قال لي حليفة في كلام ذكره، فأمسك بما أنت عليه اليوم، فإنه الطريق الواضح، كيف أنت يا عامر بن مطر إذا أخذ الناس طريقاً والقرآن طريقاً مع أئمتنا نكون. فقلت له: مع القرآن، أحسب معه، وأموت معه قال له حليفة: أنت إذا أنت. وقال معاذ رضي الله عنه...<sup>(٧)</sup>

(٧) في نسخة غوطا: «رجاءكم».



فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَفْتَنُ ثُمَّ يَتُوبُ»<sup>(١)</sup>.

٣٨٨م - [ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَرَّجٍ<sup>(٢)</sup>، ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِمَكَّةَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ<sup>(٣)</sup>، ثَنَا الْحُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ<sup>(٤)</sup>: قَالَ سُلَيْمَانُ الْفَارَسِيُّ فِي حَدِيثٍ: «فَأَمَّا زَلَّةُ الْعَالَمِ، فَإِنْ اهْتَدَى فَلَا تَقْلُدْهُ يَتَّبِعُكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

٣٨٨م - [ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْمُرَوَّانِيُّ<sup>(٦)</sup>، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٠٤٨) - (بَحْثِي)، وَهُوَ فِي «الْجَامِعِ» (١٨٧٢).

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ (رَقْمُ ٧١)، وَأَبُو دَاوُدَ (رَقْمُ ١٩٣) كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ»، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلَبَةِ» (٩٧/٥) وَابْنُ سَأْدٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٤٣٨/٥٨)، مِنْ طَرِيقٍ شَعْبَةٍ بِهِ، وَسَمِعَهُ حَسَنٌ، وَرَوَاهُ اللَّالِكَايْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (١١٦/١ - ١١٧، ١٢٢) رَقْمُ (١٨٣) (١٩٨) مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ مَعَاذِ بَنِيهِ مَخْصَرًا.

وَرَوَى مَرْغُوعًا، وَلَا يَصِحُّ، قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الْمَعْلُ» (٦/٨١ رَقْمُ: ٩٩٢)، ثُمَّ وَجَدْتُ لِلْمَرْغُوجِ طَرِيقًا آخَرَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٨٢/١٠٠)، وَفِي «الصَّغِيرِ» (١٠٠/١)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» (رَقْمُ ٦٥٧٥)، وَتَمَامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (١٠ - تَرْثِيهِ)، وَالدَّيْلَمِيُّ فِي «الْفَرُوسِ» (٩٣/١)، وَاسْتَدَاهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (١٨٦/١): «فَبِهِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنُ مَنصُورٍ، وَهُوَ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ فِيهِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا، وَنَظَرْتُ فِي: «إِعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ» (٤٥٦/٣) - (بَحْثِي).

وَقَدْ قَلَمْتُ نَاسِخَ نَسْخَةٍ غَرِيبًا فَأَلَيْتُ «يَمُوتُ» ثُمَّ «يَتُوبُ».

(٢) فِي «الْجَامِعِ»: «مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى»، وَهُوَ نَفْسُهُ لِأَنَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَرْجٍ.

(٣) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرْجِ وَلِتَعْدِيلِ» (٢٢/٣): «كُنَّا عَنْهُ، وَهُوَ صَدُوقٌ» وَوَقَّعَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٨١/٨)، وَتَرَجَمْتُهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢٥٧/٦) وَ«السِّيَرِ» (٢٤/١٣).

(٤) بَدَّلْتُ مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِفَيْنِ فِي نَسْخَةِ غَرِيبًا: «وَا».

(٥) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (٢٠٤٩) - (بَحْثِي)، وَهُوَ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ» (١٨٧٣) وَعَطَاءُ اخْتَلَطَ، وَزَائِدَةُ يَظْهَرُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَالِ الْإِخْتِلَاطِ، وَتَوَبَّعَ قَدْ تَابَهُ حَسَادُ بْنُ سَلَمَةَ رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٩٩٩) - (بَحْثِي)، وَحَسَادٌ سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ وَبَعْدَهُ، وَمَا لَمْ يَسْمَعْ السَّمَاعُ، فَلَا يَصِحُّ، وَقَالَ شُعْبَةُ: «فَمَا حَدَّثَكَ عَطَاءُ عَنْ رَجَالِهِ زَائِدَانَ وَمَيْسَرَةَ وَأَبِي الْبَخْتَرِيِّ» فَلَا تَكْتَبُهُ وَانْظُرْهُ بِشَاكِهِ فِي: «إِعْلَامُ الْمُؤَلِّفِينَ» (٤٥٦/٣ - ٤٥٧) - (بَحْثِي).

(٦) فِي (ب): «الْمُرَادِيُّ»

سعيد<sup>(١)</sup> بن سليمان المروزي، ثنا عاصم بن علي، ثنا قيس، ثنا هلال  
الوزان<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن عُكَيْمٍ<sup>(٣)</sup> قال: كان عمر بن الخطاب إذا كان [قبل]<sup>(٤)</sup>  
رمضان صَلَّى المغرب، ثم أَقْبَلَ علينا بوجهه، فذكر كلاماً كثيراً، وفيه: «مَنْ  
استطاع منكم أن يقوم، فَلْيُكِّمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَتَمَّ عَلَى فَرَاشِهِ، وَلْيَتَيَّ أَحَدُكُمْ أَنْ  
يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ فَلَان، وَأَقُومُ إِنْ قَامَ فَلَان، فَمَنْ صَامَ مِنْكُمْ أَوْ قَامَ  
فَلْيُخْلِصِ»<sup>(٥)</sup> ذَلِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وذكر الحديث<sup>(٦)</sup>.

٣٨٩ - [وثنا ابن نبات<sup>(٧)</sup>، ثنا أحمد بن عَوْنُ الله، (ثنا قاسم بن أَصْبَغ، ثنا

(١) كذا في الأصل و(ب)، وهو خطأ، صوابه: «محمد بن يحيى» كما سيأتي في فقرة رقم (٣٩٤). وهو  
أبو بكر المروزي، صاحب أبي عُيد القاسم بن سلام، وهو من شيوخ أبي بكر الشافعي والخبراني ومن  
كبار شيوخ الإسماعيلي، قال الدارقطني في «سؤالات الحاكم» (١٨٣) عنه: «صنف» توفي ببغداد في  
شوال سنة ثمان وتسعين ومئتين، ترجمته في «تاريخ بغداد» (٦٦٨/٤)، «تاريخ الإسلام» (١٠٥٢/٦) لـ  
ط ناز الغريب.

(٢) في الأصل و(ب): «ثنا قيس بن هلال الوزان»، وحلال هو ابن أبي حنيفة الكوفي الميرفي الجبيلة  
المعروف بـ (الوزان)، روى عنه ابن عيينة - هذا الخبر يعينه مما سيأتي في التخريج، ويحتمل أن يكون  
(قيس) محرفاً عن (سفيان) ولا ذكر له في «الرواة عن (الوزان)» في «تهذيب الكمال» (٣٢٩/٣٠)  
ولكن فيه (٥١٠/١٣) فيمن روى عنه عاصم بن علي: (قيس بن الربيع) وهو الأسدي، أبو محمد  
الكوفي، صنف تأثير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، كذا في «الترغيب» (ص  
٤٥٧/٤٥٧ رقم ٥٥٧٣). وبذلك ما بين المعرفتين في نسخة غوطا: «و».

(٣) في نسخة غوطا: «حكيم».

(٤) ما بين المعرفتين سقط من نسخة غوطا.

(٥) في نسخة غوطا و(ب): «فلْيُجْلِلْ».

(٦) رواه ابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (رقم ٣٦)، والخلال في «المجالس العشرة» (رقم ٦٨) من  
طريق سفيان عن هلال الوزان به، وإسناده صحيح.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٤ - ٢٠٩) من طريق المسمودي عن هلال، ورواه  
عبد الرزاق في «المصنف» (٢٦٥/٤) عن الثوري عن عبد الله بن خلاد عن ابن حكيم به. وعبد الله بن  
خلاد، لم أجد له.

ورواه البيهقي في «فضائل الأوقات» رقم (٦٠) من طريق مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عمر.  
وعلقه ابن نضر المروزي في «قيام رمضان» (ص ٢٩ - ٣٠ مختصر) عن مسروق قال: كان عمر إذا  
حضر شهر رمضان غلب، ... يتعوه.

(٧) في (ب): «ابن بيان».

محمد بن عبد السلام، ثنا محمد بن المثنى، أنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله<sup>(١)</sup> بن طاوس، عن أبيه قال<sup>(٢)</sup>: قال معاوية لابن عباس: «أنت على<sup>(٣)</sup> ملة علي؟» قال: «لا، والله، ولا على ملة عثمان، أنا على ملة رسول الله<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

٣٩٠ - ولَّبه إلى محمد بن المثنى، ثنا مؤمل بن إسماعيل، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه<sup>(٦)</sup>، عن ابن عباس قال: قال لي معاوية: أنت علوي؟ فقلت: «ما أنا بعلوي، ولا عثمان<sup>(٧)</sup>، ولكني<sup>(٨)</sup> على ملة رسول الله<sup>(٩)</sup>».

(١) ما بين الهاليتين سقط من (ب).

(٢) بدل ما بين المعقوفين لي نسخة غوطاء: «و».

(٣) سقط من (ب). (٤) في نسخة غوطاء: «الذي».

(٥) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٢٨٠) - بتحقيق، بسند هذا، ويرقم (٢٠٢٦) وابن بطه في «الإبانة» (٢٣٧) بسند هذا وسند آخر من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس به، وإسناده صحيح.

ورواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» رقم (١٣٢) من طريق أحمد بن سنان عن ابن مهدي به. ورواه أيضاً (١٣٢) من طريق إسحاق بن يوسف عن سفيان به.

وهو عنه حكاه: عن ابن طاوس عن طاوس عن ابن عباس أن معاوية قال له:

وأخرجه ابن أبي عمير العجلي في «مسنده» قال: حدثنا سفيان عن ابن طاوس به، كذا في «المطالب

العالية» (١٢/٢٧) رقم ٢٩٤٠ - ط العاصمة.

وأخرجه البلاخري في «أنساب الأشراف» (٣/٣٥) من طريق يحيى بن يمان، وأبو نعيم في «الحلية»

(١/٣٢٩) من طريق عباد بن موسى كلاهما عن سفيان به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/٤٥٣) رقم (٢٠٩٨٣) عن معمر، وابن بطه في «الإبانة»

(٢٣٨) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن ابن عيينة عن معمر عن ابن طاوس به.

وأخرجه ابن بطه (٢٣٧) عن ليث بن أبي سليم عن طاوس به.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطاء.

(٧) في الأصل: «عثمان».

(٨) في الأصل: «ولكن» والمثبت من نسخة غوطاء.

(٩) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٠٢٧) بعد الأثر السابق؛ بقوله: «قال محمد بن المثنى...»

بصيغة التعليل، وهو موصول كما ترى، وإسناده صحيح، وانظر الأثر السابق، وسقط هذا الأثر بتمامه

من نسخة (ب).

٣٩١- [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا سعيد بن نصر، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا ابن وضَّاح، ثنا موسى بن معاوية، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان الثوري، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة عن ابن مسعود قال<sup>(١)</sup>: «كيف أنتم إذا لَيْسَتْكُمْ<sup>(٢)</sup> فتنة، يَرْبُو فيها الصَّغِير ويهرم فيها الكبير، وتُتخذ<sup>(٣)</sup> سُنة مُبتدعة<sup>(٤)</sup>، يجري عليها<sup>(٥)</sup> النَّاسُ، فإذا غَيَّر فيها شيء، قيل<sup>(٦)</sup>: غَيَّرَتِ السُّنة. قيل: ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن<sup>(٧)</sup>؟ قال: إذا كَثُرَ قُرَاؤُكُمْ، وَقَلَّ فَهْمُكُمْ، وكَثُرَ أَمْرَاؤُكُمْ، وَقَلَّ أَمْنَاؤُكُمْ، والتَمَسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ<sup>(٨)</sup>».

(١) بدل ما بين الموقوفين في نسخة غوطا: «وقال ابن مسعود».

(٢) في نسخة غوطا: «لَيْسَتْكُمْ» وفي (ب): «لَيْسَتْكُمْ».

(٣) في (ب): «تُتخذ».

(٤) في الأصل و(ب): «السُّنة بدعة» والتصويب من نسخة غوطا و«الإحكام» و«الجامع».

(٥) في نسخة غوطا: «فيها». (٦) في نسخة غوطا: «لِذَا غَيَّرَتْ مِنْهَا قِيلَ».

(٧) في نسخة غوطا: «ذلك حدثنا أبو عبد الرحمن».

(٨) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (٢٠٩) - بِتَحْقِيقِي، وَهُوَ فِي «الجامع» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالدَّبَّعِ وَالنَّهْجِ عَنْهَا (٢٨٥) لِابْنِ وَضَّاحٍ (١١٣٥).

وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٧٥/١)، مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَاللَّائِكَايَ (رَقْم ١٢٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَضِيلٍ كِلَاهُمَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ بِهِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ لضعف يزيد.

وَقَدْ خَوَّلَفَ سَفْيَانَ وَابْنَ فَضِيلٍ وَخَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ مُخَالَفَةً لَا تَضُرُّ. فَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الحلية» (١٣٦/١٠٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ نِيْهَانَ عَنْ يَزِيدَ بِهِ مَرْفُوعاً.

فَالْأَبُو نَعِيمِ عَقِبَهُ: «كَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نِيْهَانَ مَرْفُوعاً» وَالْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفٌ، قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، ابْنُ نِيْهَانَ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي «لسان الميزان» (٤٣٦/٥)، فَلَا أَثَرَ لِمُخَالَفَتِهِ، وَلَا سِيَّامَا هُمُ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَأَكْثَرُ حَدَّثاً.

وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٧٥/١)، وَالْحَاكِمُ (٥١٤/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٥٢/٧) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَالشَّاشِي فِي «السند» (٦١٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٦١/٥) ط الكتيب الحليّة) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَعِيمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣٥٩/١١) (رَقْم ٢٠٧٤٢) - وَمِنْ طَرِيقِ الْخَطَّابِيِّ فِي «المزلة» (١١١) وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الإبانة» (٥٤٩/٢) - عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ، قَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ أَبِي.

وَأَخْرَجَهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي «الفتن» (٦٩) عَنْ أَبِي بَلْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْسُونٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ طَرِيقٌ آخَرٌ عِنْدَ الشَّجَرِيِّ فِي «أماله» (٢٧٣/٢).

٣٩٢ - [ثنا محمد بن سعيد بن ثبات<sup>(١)</sup>، أنا أحمد بن عون الله<sup>(٢)</sup> ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا الخشنى ثنا محمد بن بشار بُنْدَارُ ثنا محمد بن أبي عدي، أنبأ شعبة<sup>(٣)</sup>، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي الأحوص<sup>(٤)</sup>، عن ابن مسعود قال: «لا تكونن<sup>(٥)</sup> إمعة<sup>(٦)</sup>، تقول: أنا مع الناس، ليوطن أحدكم نفسه،

(١) في (ب): «ابن بيان» - (٢) في (ب): «ابن عبد الله».

(٣) تصحفت في الأصل و(ب) إلى: «سعيد» والتصريب من «الإحكام».

(٤) بدل ما بين المسقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٥) في نسخة غوطا: «تكون» وفي (ب): «يكون».

(٦) في «الإحكام»: «لا يكونن أحدكم إمعة»، وقال الفسوي في «المعرفة» (٣/٣٩٩) عقبه: «قال أهل العلم: الإمعة: أهل الرأي».

وقال أبو عبيد في «تريب الحديث» (٤/١٩ - ٥٥٠) وذكر حديث عبدالله بن مسعود مختصراً: «لم يكره عبدالله من هذا الكيونة مع الجماعة، ولكن أصل الإمعة: هو الرجل الذي لا رأي له ولا هزم، فهو يتابع كل أحد على رأيه ولا يثبت على شيء، وكذلك الرجل الإمعة: هو الذي يوافق كل إنسان على ما يريد من أمره كله».

وقال الزمخشري في «اللسان» (١/٥٧):

«الإمعة: الذي يتبع كل ناقل، ويقول لكل أحد: أنا معك، لأنه لا رأي له يرجع إليه».

(قالند): بين الإمعة والطفيلي.

كان لظهور الإسلام تأثير سريع في تطوير اللغة بما أضاف من اصطلاحات دينية، واجتماعية، وسياسية.

ومن باكورات هذا التطوير كلمة «الإمعة» وهو الرجل الضعيف الرأي لمتهافت، الذي يقول لكل أحد: أنا معك، ولم يكن العرب قبل يعرفون الكلمة بهذا المعنى، وإنما يعرفونها بمعنى الرجل الذي يتبع الناس إلى موارد الطعام من غير أن يدعى، ويروون في ذلك عن عبدالله بن مسعود قوله: «كنا في الجاهلية نعد الإمعة الذي يتبع الناس إلى موارد الطعام من غير أن يدعى، ألا وإن الإمعة فيكم اليوم الشحطب الناس دينه» أي: الذي كأنه يضع دينه في حقيبته خيراً؟ فغيره هو الذي يوجه في أمور دينه وتقلبات رأيه.

وتسمية من يتبع الناس إلى الطعام (الإمعة) أقدم بلا ريب من تسمية (الطفيلي)؛ لأن الإمعة كلمة جاهلية، يرادفها أيضاً كلمة (الوارش)، وهو الذي يدخل على القوم في طعام لم يُدْعَ إليه.

وأما الطفيلي؛ فهي كلمة إسلامية بلا ريب، ونسبها إلى رجل كوفي من بني عبدالله بن عطفان، كان طفيل الأعراس أو العرائس، واسمه طفيل بن دلال، كان يأتي الولائم دون أن يدعى إليها، وكان يقول: «لو حدثت أن الكوفة كلها بركة مصهوجة؛ فلا يخفى عليّ شيء منها» فكان العرب يقولون في أمثالهم: «أول من طفيل»، و«أطعم من طفيل».

إِنْ كَفَرَ النَّاسُ لَا يَكْفُرُ<sup>(١)</sup>.

= انظر: «كتاشة التواضع» (ص ٤٣ - ٤٤) لعبد السلام هارون، وفيه مبررة الأمثلة (٣/ ٣٥٠) للمسكوي، وما سيأتي في التبريج من ألفاظ للأثر.

(١) روى ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٩٩٢ - بتحقيقي)، وأخرجه الطبراني (٨٧٦٤) عن زائدة عن الأحفش عن سلمة بن كهيل و(٨٧٦٦) عن عمرو بن عبد الغفار عن الأحفش عن أبي إسحاق، و(٨٧٦٧) عن عمرو بن حكام عن شعبة عن إبراهيم الهجري جميعهم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود بالفاظ متقاربة.

وروى عن ابن مسعود جماعة، هم:  
أولاً: زر بن حبیش ورفقه مع أبي الأحوص: سفيان، وهذا البيان: أخرجه النسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٩٩)، وسعدان بن نصر في «جزئه» (رقم ١٤٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٨٨)، والخطيب في «التعليل» (ص ٦٤ - ٦٥)، والحناني في «تفائده» (رقم ١٠٦ - بتحقيقي)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٤٥) و(١٨٧٤ - ١٨٧٦)، والبيهقي في «المدخل» (٣٧٨)، من طريق سفيان الثوري عن عاصم عن زر قال عبادة: «أخذ عالماً أو متعلماً، ولا تند إتعة بين ذلك» وقال سفيان على إثره: قال أبو الزهراء - وهو عمرو بن عمرو بن فضلة ابن أخي أبي الأحوص - عن أبي الأحوص قال: قال عبادة: كنا ندمر الإتعة في الجاهلية: الرجل الذي يذهب إلى الطعام، فيذهب بأخيه معه لم يذبح وزاد بعضهم: «قال عبادة: هو فيكم اليوم المسقط»<sup>(٢)</sup> الرجال ده.

ثانياً: أبو حنيفة بن عبادة بن مسعود: روى أبو بكر بن أبي شيبة (٨/ ٥٤١)، وكيع في «الزهدة» (٣/ ٨٢٩)، وأبو خيثمة في «العلم»، والنسوي (٣/ ٣٩٩)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٣٩ - ١٤٧).

وأبو حنيفة لم يسمع من أبيه.  
ثالثاً: عبد الملك بن عمير: روى الطبراني في «الكبير» (٨٧٥٢).  
قال الهيثمي (١/ ١٢٢): «رجاله رجال الصحيح إلا أن عبد الملك بن عمير لم يترك ابن مسعود»  
وأبوا: سهل الفزاري، ولفظه: «أخذ عالماً أو متعلماً أو مشيخاً ولا تكونن الرابع فتهلك»، روى أبو خيثمة في «العلم» (١١٦) وعنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٩٩) وسهل هنا مجهول كما قاله أبو حاتم الرازي: انظر: «الجرح والعديل» (٤/ ٢٠٦) «الميزان» (٢/ ٢٤١).  
خامساً: هارون بن رباب: روى الدارمي (١/ ٩٧)، والنسوي (٣/ ٣٩٩)، وابن عبد البر (١٢٦).

وهارون لم يسمع من ابن مسعود.  
سادساً: الحسن البصري: روى وكيع في «الزهدة» (٥١٣)، والدارمي (١/ ٧٩)، والبيهقي في «المدخل» (٣٨٠)، وقال: وهو مقطوع، لأن الحسن لم يسمع من ابن مسعود.  
سابعاً: الضحاك بن مزاحم: روى الدارمي - ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» =

(١) المخيق: الذي يفتد دينه لكل أحد، أي: يجعل دينه تاباً لدين غيره بلا حجة، ولا برهان، ولا روية، كذا في «النهاية» (١/ ٤١٢).

٣٩٣ - [ثَنَا حُصَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا الْكُشُورِيُّ<sup>(٢)</sup>، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ الْحُدَّاقِيِّ<sup>(٣)</sup>، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ<sup>(٤)</sup>، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ عَمْرِو] قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ مَنَعَةِ الْحَيِّ؟ فَأَمَرَ بِهَا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تَخَالِفُ أَبَاكَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ، قَالَ: «أَفْكَتَابُ»<sup>(٥)</sup> اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ<sup>(٦)</sup> أَمَ عَمْرٍو<sup>(٧)</sup>؟<sup>(٨)</sup>

(١/٢) (٤٦٣) - والصَّحَّاحُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَهُوَ كَثِيرُ الْإِسْرَافِ.

ثَامَةً: يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: رَوَاهُ الْخُرَاطِيُّ فِي «اعْتِلَالِ الْقُلُوبِ» (١/١٨٤) عَنْهُ بَلْفُظٌ: «لَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ إِمْعَةً، قَالُوا: وَمَا الْإِمْعَةُ؟ قَالَ: «يَجْرِي مَعَ كُلِّ رِيحٍ».

ثَانِسًا: طَرَفَةُ الْمَسْلِيِّ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤/٣٦٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ» (رَقْمُ ١٤٤).

حَاشِرًا: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ: رَوَاهُ الْخُرَاطِيُّ فِي «اعْتِلَالِ الْقُلُوبِ» (رَقْمُ ٣٨١) وَ«الطَّيْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٦/٩ - ١٦٧ - رَقْمُ ٨٧٦٥) وَأَبُو تَعْمِيزٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» (١/١٣٦ - ١٣٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «صَفَةِ الصُّفُوَّةِ» (١/١٢٤) وَلَفْظُهُ: «لَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ إِمْعَةً، قَالُوا: وَمَا الْإِمْعَةُ؟ قَالَ: يَجْرِي مَعَ كُلِّ رِيحٍ».

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ تُوَكَّدُ أَنَّ لَهُ أَصْلًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ب): «الْبَاجِي».

(٢) هُوَ حَبِيبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، تَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٣٨٣) وَتَرَجَمَتْ هُنَاكَ.

(٣) الْحُدَّاقِيُّ بِالْقَافِ، وَتَقَدَّمَ كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَفِي (ب): «الْمُجْدَامِيُّ».

(٤) يَدُلُّ مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «و».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ خُوطَا نَقَطَ.

(٦) فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «كُتَابُ». (٧) فِي نَسْخَةِ خُوطَا: «يَتَّبِعُونَهُ».

(٨) ذَكَرَهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمِ (١٩٦ - تَهْنِئَتِي) مُمْلَقًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «وَرَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ... ثُمَّ كَرَّرَهُ بِلاَ سَنَدٍ بِرَقْمِ (١٤٠٩ - تَهْنِئَتِي). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٥١) مُخْتَصَرًا: وَالتَّهْنِئَتِي فِي «الْمَسْنَدِ الْكَبِيرِ» (٥/٢١) مِنْ حَرْثِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِهِ.

وَهَذَا إِسْتَدَادَ عَلَى شَرْطِ الْمُتَّبِعِينَ.

وَرَوَاهُ مَطْوُوعًا بِنَحْوِهِ مِنْ طَرِيقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَحْمَدُ (٢/٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٢٤): كِتَابُ الْحَيِّ، بَابُ الشَّمْعِ - وَقَالَ: «حَدَّثَ حَسَنٌ صَحِيحٌ» - وَأَبُو حَوَاةَ (٣/٢٦ أ)، وَ«الطَّعَامِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٢/١٤٢، ١٩٨)، وَانْظُرْ «إِتِّحَافَ الْمَهْرَةِ» (٨/٣٩٧) رَقْمُ (٩٦٣١).

وَيَنْظُرُ مَذْهَبُ ابْنِ عَمْرٍو فِي «صَحِيحِ سَلَمٍ» (١٢١٧) وَ«الْمَطْوَعِ» (١/٣٤٤، ٣٤٧).

وَيَنْظُرُ مَذْهَبُ عَمْرٍو فِي «صَحِيحِ سَلَمٍ» (١٢٢٦) وَ«الْمَجْنِيِّ» (٥/١٥٣، ١٥٥).



٣٩٤ - [ثنا عبد الله بن ربيع، ثنا محمد بن معاوية، ثنا محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، ثنا عاصم بن علي، ثنا ابن أبي ذئب<sup>(١)</sup>، عن الزهري قال: بلغنا أن أبا هريرة استفتاه قومٌ محرمون في صيد وجدوه<sup>(٢)</sup>؟ فأفتاهم بأكله، فوقع في نفسه شيء، فسأل عمر بن الخطاب، فقال<sup>(٣)</sup>: فما أفتيتهم به؟ قال: بأكله، فقال له عمر: لو أفتيتهم بغيره<sup>(٤)</sup> لا وَجَعْتُكَ ضريباً<sup>(٥)</sup>. قال الزهري: فحدث<sup>(٦)</sup> سالم أنه سمع أبا هريرة يحدث عن عمر بذلك، فلم يقبل<sup>(٧)</sup> ابنُ عمر ذلك<sup>(٨)</sup>، وكان لا يأكله<sup>(٩)</sup>.

٣٩٥ - [ثنا ابن نبات<sup>(١٠)</sup>، ثنا الباجي، ثنا أحمد بن خالد، ثنا الحسن بن أحمد، ثنا محمد بن عبيد بن حساب، ثنا حماد بن زيد، ثنا<sup>(١١)</sup> الثَّعْمَانُ بن

(١) بدل ما بين المقروئين في نسخة غوطا: «و».

(٢) في نسخة غوطا هنا زيادة: «يأكله أهله».

(٣) في نسخة غوطا: «قال». (٤) في نسخة غوطا: «بغير ذلك».

(٥) سقطت من الأصل و(ب)، وأثبتها من نسخة غوطا.

(٦) في الأصل و(ب): «ثني» والمثبت من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا: «يعمل». (٨) في نسخة غوطا: «بذلك».

(٩) روى مالك في «الموطأ» (٣٥٢/١) - رواية يحيى ورقم ٦٣٧ - القعني ١١٤٩ - رواية سويد ١١٤١ - رواية أبي مصعب - ومن طريقه محمد بن الحسن في «موطأه» (١٥٠) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧٤/٢) والبيهقي في «الكبرى» (١٨٩/٥) - عن ابن شهاب به.

وروى عبد الرزاق في «المصنف» (٤٢٢/٤) عن معمر، والطبراني في «معتمد الشاميين» (٢٣٦/٤) عن شبيب كلاهما عن الزهري به. وكلها على شرط الشيخين.

ورفع التصريح بالسائلين في «الموطأ» (٣٥٢/١) و«شرح معاني الآثار» (١٧٤/٢) و«تفسير ابن جرير» (٤٧/٧) و«السنن الكبرى» (٢٥٤/٩ - ٢٥٥) من طريق يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحرين، حتى إذا كان بالرَّيْثَةِ (قرب المدينة النبوية) وجد ركباناً من أهل العراق شمرين، فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الرَّيْثَةِ، فأمرهم بأكله... إلخ القصة بنحوه، وكذا كره أهل العلم للمسلم شراء أو أكل الصيد الذي صيد من أجله غاصّة، ونص عليه مالك في «الموطأ»، وانظر له «إعلام الموقعين» (٥٢٠/٤) - بتحقيق، ولي آخره في (ب): «لا يله».

(١٠) في (ب): «ابن بيان».

(١١) بدل ما بين المقروئين في نسخة غوطا: «عن».

راشد، قال: كان الزهري ربما أملى عليّ حتى إذا جاء الرأي فبقول: «اكتب إنه» رأي ابن شهاب، لعلك إن بلغك الشيء فتقول: ما قاله ابن شهاب إلا بأثر، فتعلم أنه رأي<sup>(٢٢)</sup>.

قال أبو محمد [رحمه الله]<sup>(٢٣)</sup> تعالى<sup>(٢٤)</sup>: هذا يكذب [قول]<sup>(٢٥)</sup> هؤلاء في كل [قولهم: إن كل]<sup>(٢٦)</sup> ما قاله من قلده [إنهم لم يقولوا]<sup>(٢٧)</sup> إلا عن أثر!!

٣٩٦ - [ثنا يونس بن عبد الله، ثنا يحيى بن مالك، ثنا هشام بن محمد بن أبي خليفة<sup>(٢٨)</sup>، ثنا الطحاوي، ثنا يوسف بن يزيد القَرَاطِيسِيّ، ثنا سعيد بن منصور، ثنا هُشَيْم، عن المغيرة بن مَيْسَم<sup>(٢٩)</sup>، عن إبراهيم التَّخَمِيّ قال: «كان يُكره أن يقال سنة أبي بكر وعمر، ولكن سنة الله [عز وجل]<sup>(٣٠)</sup> وسنة رسوله<sup>(٣١)</sup>» [في]<sup>(٣٢)</sup> (١١).

(١) في نسخة غوطا: «فإنه».

(٢) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٨٨٦) - بتحقيقي بقوله: قال حماد بن زيد والأثر الذي قبله (١٨٨٥) بسنده إلى حماد؛ فأغنى عن تكراره.

ورواه ثقات، والحسن بن أحمد هو ابن حبيب الكرمانى لا بأس به.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) من (ب) فقط.

(٥) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٨) نصّح في مطبوع «الإحكام» (ص ٥٧٤) إلى: «الحسين بن أحمد بن أبي خليفة» والمثبت هو الصواب كما في الأصل و(ب)، وهو: هشام بن محمد بن قُرّة أبو القاسم الرُّهَيْبِيّ المصري، رواية الطحاوي، وكان ثقة، ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٤٣٤/٨)، وانظر ما حلقناه على رقمي (٣٢٤)، (٣٧٤).

(٩) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «هو».

(١٠) في (ب): «ورسوله دون سنة».

(١١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٢٨١) - بتحقيقي، رواية الطحاوي ثقات، ولكن هشيماً وهو ابن بشير بن القاسم السلمي؛ ثقة ثبت كثير التّليّس والإرسال الخفي.

ووجدت هذا الأثر عند الجاحظ في «الحيوان» (٣٣١/١) معزواً للتخمي مكفاً: «كانوا يكرهون أن يقال: قراءة عبدالله، وقراءة سالم، وقراءة أبيه، وقراءة زيد. وكانوا يكرهون أن يقولوا: سنة»

[قال أبو محمد رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>: فكيف لو أدرك من يعادي مَنْ يقول سنة الله وسنة رسوله، ولا يقول: أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي.

٣٩٧ - ثنا أحمد بن عمر، ثنا أبو ذر، ثنا الشَّرْحَسِي، ثنا ابن حُرَيْم، ثنا

- أبي بكر وعمر، بل يقال سنة الله وسنة رسوله، ويقال فلان يقرأ بوجه كذا، وفلان يقرأ بوجه كذا، وقال ابن فارس في «المصاحبي» (ص ١٠٦) ينحوه، وعبأوته: «ومما كرهه العلماء قول من قال: سنة أبي بكر وعمر، إنما يقال: فرض الله عز وجل، وسنة رسول الله ﷺ» وعلق عليه محققه العلامة السيد أحمد صقر بقوله: «أعلنت العصبية ابن فارس في قوله هذا، وكيف يكره العلماء تعبيراً حبر به رسول الله ﷺ، إذ يقول: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» وقد اقتدى سلفه الإسلام بالرسول فقالوا كثيراً: هذا من سنة أبي بكر وعمر» وهذا من سنة العمرين. أما الرافضة وغلاة الشيعة فقد دفعهم الحق على الشيعين إلى ابتكار هذا التعبير، هذا وقد قرأت في «كتاب سيوف» (١/٢٦٨): «وأما قولهم أعطيتكم سنة العمرين، وإنما أدخلت الألف واللام على عمرين ومما نكرا فصارا معرفة بالألف واللام، واختصا به، كما اختص النجم (بريد الثريا) بهذا الاسم، وكأنهما جملا من أمة كل واحد منهم عمر، ثم حرفا بالألف واللام فصارا بمنزلة النسرين، إذا كتبت تعني النجمين» انتهى كلامه. قال أبو حبيبة: انتفاده شديد، وموافقته صواب، ولذا قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/١٨٦) - ط (الفضيلة) عقب كلام ابن فارس السابق: «ورجاء عن هذا: بأن النبي ﷺ قد قال في الحديث الصحيح: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين» عليها بالتواضع ويسكن أن يقال: إنه ﷺ أراد بالسنة هنا الطريقة قلت: وعلى فرض هذا الإمكان، فالقول بالكراهة معترض بما نقله أبو حنيفة الحاكم عن يحيى بن آدم في قول السلف الصالح: «سنة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما»؛ أن المعنى فيه: «أن يعلم أن النبي ﷺ مات وهو على تلك السنة، وأنه لا يحتاج مع قول النبي ﷺ إلى قول أحده»<sup>(٢)</sup>.

ونقله الشاطبي في «الاعتصام» (١/١٦٦) - بتحقيقه وقال على إثره: «وما قاله صحيح في نفسه، فهو مما يحتطه حديث المرباض - رضي الله عنه - فلا زائد إذن على ما ثبت في السنة النبوية، إلا أنه قد يخاف أن تكون منسوخة بسنة أخرى، فانتظر العلماء إلى النظر في حمل الخلفاء بعده؛ ليعلموا أن تلك هو الذي مات عليه النبي ﷺ من غير أن يكون له ناسخ» لأنهم كانوا يأخذون بالأحدث للأحدث من أمره وقال:

«وعلى هذا المعنى هو مالك بن أنس في احتجاجه بالعمل، ورجوعه إليه عند تعارض المتن».

(١) من (ب) فقط.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٨٤ - ٨٥) والبيهقي في «المدخل» (رقم ٢٩) والخطيب في «التقيي والمنقذ» (١/٢٢٢).

عبد بن حميد، ثنا محمد بن بشر العبدي، عن الحسن بن صالح بن حي، عن أبي الصباح<sup>(١)</sup>، عن إبراهيم النخعي قال: لا طاعة مفترضة<sup>(٢)</sup> إلا للهي<sup>(٣)</sup>.

٣٩٨ - [وفى البخاري]<sup>(٤)</sup> عن عائشة قالت: كآني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم<sup>(٥)</sup>.

٣٩٩ - [ثنا ابن نبات، ثنا أحمد بن عوف الله، ثنا قاسم بن أضرغ، ثنا الحُسن، ثنا محمد بن بشار، ثنا أبو داود الطيالسي، ثنا شعبة، عن منصور بن المعتمر]<sup>(٦)</sup> عن سعيد بن جبير أنه قال في الوهم<sup>(٧)</sup> يُعذ، قال: فذكرت ذلك

(١) يدل ما بين المعقوفين من نسخة غوطا: «و».

(٢) كذا في نسخة غوطا والإحكام وفي الأصل (ب): «مفروضة».

(٣) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٩٢١ - بتحقيقي)، وفيه أبو الصباح سليمان بن يسير النخعي مولى إبراهيم النخعي، ضعيف. وفي نسخة غوطا: «إلا للهي».

(٤) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا.

(٥) وعن سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر يقعن بالزيت، فذكرته لإبراهيم النخعي، فقال: ما تصنع بقوله: حدثني الأسود... .

(٦) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٩٢٢ - بتحقيقي)، والحديث في «صحيح البخاري» (١٤٣٧) و(١٥٣٨): كتاب الحج، باب الطيب عند الإحرام، و«صحيح مسلم» (١١٩٠): كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام.

ولفظ البخاري يسنه إلى سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما يذعن بالزيت، فذكرته لإبراهيم، قال: ما تصنع بقوله: حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: ... وذكره، وهكذا أورده المصنف في «الإحكام»، وفيه يحصل المطلوب، ولعل الناسخ تصرف فيه! وانظر رقم (٤٠٥).

(٧) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٨) كذا في نسخة غوطا (ب) و«الإحكام»، ورسما محتمل أن تكون هكذا في الأصل! وتحتل «المؤمن» ولفظة: «الوهم» يراد بها سجدة السهر، وهي معروفة هكذا على لسان الثابطين، كما تراء - مثلاً - في «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٤٣/٣). وهذه واضحة مجودة في (ب) والأصل، ورسما في بعض أصول «الإحكام»: «يمس» وإذا علق العلامة أحمد شاكر عليه ما بيّن المقصود منه، قال: «وأنا أظن أن صوابها «يمس»، وأن المراد: إذا وهم في الصلاة أعادها ولم يسجد للسهر، ولكني لم أر هذا القول منقولاً عن سعيد بن جبير، وقد قال به غيره، فإله أعلم بصوابه» انتهى.

قال أبو عبيدة: أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣٥/٣ - ط حواصة) حديثاً جريراً عن منصور قال: سألت سعيد بن جبير عن الشك في الصلاة؟ فقال: «أما أنا، فإذا كان لي المكتوبة، قلني أعبد».

لإبراهيم التَّخَمِي، فقال: «ما تصنع بحديث ابن جُبَيْر مع قول رسول الله <sup>(١)</sup> ﷺ» <sup>(٢)</sup>.  
قال أبو محمد [رحمه الله] <sup>(٣)</sup> تعالى <sup>(٤)</sup>:

٤٠٠ - هذه الحقائق التي صَحَّتْ، ورواها الثقات عن إبراهيم التَّخَمِي،  
والمفيرة <sup>(٥)</sup> بن بَقَسَم، ومنصور بن المعتمر، لا كالكذب <sup>(٦)</sup> الذي رواه [عن  
إبراهيم التَّخَمِي] <sup>(٧)</sup>: أبو حمزة ميمون - الضعيف بإجماع، المُطَرِّحُ <sup>(٨)</sup> - إذ روى  
عنهم <sup>(٩)</sup>:

وأُسند عن عاصم عن الشعبي وعن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال: «إذا صلى فأنصرف، فلم يدرك  
صلى شفعاً أو وزراً، فليعد».  
وأُسند أيضاً <sup>(١٠)</sup> (٤٣٦/٣) عن عبد الكريم وسعيد بن جبيرة وميمون أنهم كانوا إذا هموا في الصلاة  
أعادوا.  
وأُخرج محمد بن الحسن في «الحجة» (٣٣٢/١) عن علي بن جليمة عن طاوس وسعيد بن جبيرة أنهما  
قالا في الرجل يمس في صلاته، فلا يدري زاد أم نقص، قال: «يعيد».  
ونقل ابن السكيت في «الأوسط» (٢٨١/٣) و«الإشراف» (٦٢/٢) الإعادة إذا لم يدرك صلى حتى  
يحفظ عن ابن عمر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وشريح، والشَّعْبِي، وعطاء، وسعيد بن جبيرة،  
وميمون، وبه قال الأوزاعي في رجل سها في صلاته، فلم يدرك صلى.  
وقال في «الأوسط» (٢٨٢/٣) و«الإشراف» (٦٢/٢) أيضاً: «وقالت طائفة: يعيد السكتونة، ويسجد  
سجدتي السهو للتلطُّع». روي هذا القول عن سعيد بن جبيرة، بخلاف الرواية التي وافق فيها شريح  
والشَّعْبِي.

في نسخة غوطا: «التي».  
(٢) رواه ابن حزم في «الإسكاف» برقم (١٩٩٥) - بتحقيقي، ورواه الطيالسي لقات.  
وأُخرج محمد بن الحسن في «الحجة على أهل المدينة» (٢٣١/١) وفي «الأثر» رقم (١٧٢) قال:  
أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بن نسي الفريضة، فلم يدرك أربعاً صلى أم ثلاثاً؟ قال: «إن كان  
أول نسياته أعاد الصلاة، وإن كان يكثر النسيان تحرى الصواب، فإن كان أكثر إليها واحدة، ثم يسجد  
سجدتي السهو».

وانظر: «الأثر» لأبي يوسف (رقم ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا. (٤) من (ب) فقط.  
(٥) في الأصل: «المفيرة» دون واو في أولها. (٦) في (ب): «الكذب».  
(٧) سقط من (ب). (٨) في (ب): «الضعيف المطرح بإجماع».  
(٩) كذا في الأصل ونسخة غوطا ولعل الصواب: «هذه» وهكذا صوّبها ناسخ (ب)، إذ جعل (عنهم):  
«هذه» بالضرب عليها.

«لو رأيتهم يتوضؤون إلى الكوعين ما بلغت المرفقين»<sup>(١)</sup>. وحاش<sup>(٢)</sup> لله من [هذا]<sup>(٣)</sup> أن يقول إبراهيم [التخمي]<sup>(٤)</sup> هذا الباطل، فكيف لو أدرك إبراهيم [نقله]<sup>(٥)</sup> من يستغني بقول أبي حنيفة ومالك والشافعي عن قول رسول الله ﷺ.

٤٠١ - [ثنا حُمام، ثنا الأصيلي<sup>(٥)</sup>، ثنا المروزي<sup>(٦)</sup>، ثنا الفيريزي، ثنا البخاري، ثنا المعلّى بن عبد الجبار، ثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، قال]<sup>(٧)</sup>: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ [فاكتبه]<sup>(٨)</sup>، فلأنّي خفت دُروسَ العلم، وذهاب

(١) ذكره ابن حزم في «الإحكام»<sup>(١)</sup> برقم (١٩٢٠ - بتحقيقي)، ولم أجده مستنداً، ولكن ميموناً هذا هو ميمون أبو حمزة الأهور القصاب الكوفي الراعي: ضعيف، كما قال المصنف في «المعلّى» (٤١/٦) وقال فيه (١٧٤/٨): «ليس بشيء» وقال في «الإحكام» (٦/٢٦٣): «ما نط جفاً غير ثقة» ووجدت بن أبي زيد القيرواني في كتابه «الجامع» (ص ١٥٠) ينقله عن التخمي هكذا: «لو كانت الصحابة يتوضؤون إلى الكوعين لتوقأت كذلك، وأنا أقروها: [يُكَلِّمُ التَّوَكُّلَ]» [الساجدة: ٤٦] ثم قال على إثره: «ومثل ذلك لا يقيمون في ترك السنن، وهم أرباب العلم، وأحرص خلق الله على اتباع سنة رسوله ﷺ، ولا يظنون بهم ذلك أحد إلا ذر رية في دينه» ونقله عنه القراني في «الفخيرة» (١٣/٣٢٥).

(٢) كما في الأصل (وب) وفي نسخة غوطا: «وحاشا».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٤) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

(٥) في «الإحكام»: عبدالله بن إبراهيم وهو الأصيلي نفسه.

(٦) كما في الأصل، وفي «الإحكام»: «أبي أحمد الجرجاني»؛ فأما المروزي فهو أبو زيد المروزي محمد ابن أحمد بن عبدالله بن محمد راوي «الصحيح» عن الفيريزي، وروى عنه الأصيلي، انظر سير أعلام النبلاء (١٦/٣١٣ - ٣١٤).

وأما أبو أحمد الجرجاني فإنه محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، حدث بالبخاري عن الفريري وروى عنه الأصيلي، انظر تاريخ الإسلام (٨/٣٩٥ - ٣٩٦)، فعمل ابن حزم رواه من الطريقين، والله أعلم.

(٧) يدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٨) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا، وسقط من (ب) وما بعده لأخر الأثر.

(١) حصلت عدة نسخ خطية منه، ومكثت فترة وأنا أطلبها، واجتمعت عندي لغاية كتابة هذه السطور خمسة منها، والعمل جار على المقابلة، لإخراجه على وجه يليق به من التعليق والتخريج، والله الموفق والمساعد، لا رب سواه، ولا معبود بحق إلا إياه.

العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

٤٠٢ - [ثنا ابن ثبات<sup>(٢)</sup>، ثنا أحمد بن حنبل، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي، ثنا محمد بن يشار، ثنا سعيد بن عامر، ثنا شعبة<sup>(٣)</sup> عن الحكم بن عتيبة قال: «ليس أحد من الناس إلا وأنت أخذ من قوله وتارك، إلا النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

٤٠٣ - ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا أحمد بن خليل، ثنا خالد بن سعد، أخبرني أسلم<sup>(٥)</sup> بن عبد العزيز وسعيد بن عثمان الأحناف<sup>(٦)</sup> قالوا جميعاً: ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح<sup>(٧)</sup>، عن مجاهد [قال]<sup>(٨)</sup>: «ليس أحد إلا ويؤخذ» من قوله ويترك إلا النبي ﷺ<sup>(٩)</sup>.

(١) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٩٢٤) - بتحقيقي، وهو في «صحيح البخاري» قبل (رقم ١٠٠) كتاب العلم، باب كيف يقضى العلم، معلقاً ثم ذكر مستد.

(٢) في (ب): «ابن يان».

(٣) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٤) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٠٤٣) - بتحقيقي: كتب إلي النمرى: ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ. ثنا أحمد بن زهير حدثني أبي عن سعيد بن عامر به. وهو في «الجامع» (١٧٦١)، وإسناده صحيح.

وذكره أبو شامة المقدسي في «مختصر المزمّل» (ص ٦٦).

(٥) في (ب): «سالم».

(٦) تصحف في مطبع «الإحكام» (ص ٨٥٧) إلى: «العتاني»، وفي (ب): «الأيامي». والصواب كما هنا: «الأحناف»، ترجمته في «جفوة المقتبس» (٣٥٨/١)، وأشار محققه إلى أن «الأحناف» تصحيف، والصواب: «الأحناف»<sup>(١)</sup> وليس كذلك فإنه في «تاريخ الإسلام» (٨٧/٧ - ٨٨): «الأحناف»، وقال عنه: «كان ورعاً زاهداً، حافظاً بصيراً يملأ الحديث ورجاله. لا علم له بالفقه» وترجمه ابن الفرسي في «تاريخه» (٤٨٦) وقال: «الأحناف»، ويقال أيضاً: «العتاني»، من أهل قرطبة.

(٧) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٨) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٩) في نسخة غوطا: «يؤخذ» دون «أو» في أوله.

(١٠) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (١٩٨٧) - بتحقيقي، ورواه برقم (٢٠٤٤) - بتحقيقي من طريق أبي زرعة عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة به.



٤٠٤ - [ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثَنَا دُحَيْمٌ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ<sup>(١)</sup> لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ [الصَّدِيقِ]<sup>(٢)</sup>: «عَجَبًا لِعَائِشَةَ كَانَتْ تَصَلِّي فِي الشُّفْرِ أَرْبَعًا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِّي [فِي الشُّفْرِ]<sup>(٣)</sup> رَكْعَتَيْنِ». فَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي! عَلَيْكَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ وَجَدْتَهَا، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُعَابِ<sup>(٤)</sup>».

٤٠٥ - [ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، أَنَا الْحُمَيْدِيُّ<sup>(٥)</sup>، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ<sup>(٦)</sup>: قَالَ صَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «إِذَا رَمَيْتَ

= رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١٧٦٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ بِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (١٧٦٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مَرْفُوعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ قَالَا: ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بِهِ، لَكِنْ وَفَّعَ فِي إِسْنَادِهِ: (عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكِ الْجَزَرِيُّ) بَدَلًا مِنْ (أَبِي نَجِيحٍ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءٍ «وَفَّعَ الْبَيْهَقِيُّ» (رَقْمُ ١٠٧) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١٧٦٣، ١٧٦٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَتْحِ وَالْمُسْتَفْقَ» (رَقْمُ ٤٦٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» (٣٠٠/٢) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ» (٣٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَفْيَانَ بِهِ، وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ، وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ، فَقَالَ: «وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ جَمِيعًا عَنْ مَجَاهِدٍ». وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا - وَهُوَ فِي أَصْلِ كِتَابِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ -:

«قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَحَلَّى هَذَا أَدْرَكْنَا شَيْخَنَا، لَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا أَحَدٌ إِلَّا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ قَوْلُهُ كُلُّهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ مِنْهُ. فَقُلْتُ لَهُ: وَأَنَا حَيْثُ لَمْ أَتَكْمَلْ سِتَّةَ عَشَرَ عَامًا -: وَيُتْرَكُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مَالِكٌ وَخَيْرُ مَالِكٍ».

(١) بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِفَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَقَالَ رَجُلٌ».

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِفَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا قَطْعٌ.

(٣) مِنْ (بِ) قَطْعٌ.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» بِرَقْمِ (١٩٨٨ - بِتَحْقِيقِي)، وَهُوَ فِي «الْجَامِعِ» (٢٣٧٤)، وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ، غَيْرَ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَهُوَ جِدُّ الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى عَنْ أَحَدِ الْعِبَادَةِ - كَمَا هُوَ هُنَا -: «فَالْأَثَرُ صَحِيحٌ».

(٥) سَقَطَ مَا يَلِيهِ مِنْ نَسْخَةِ (بِ) إِلَى قَوْلِهِ فِي النُّفْرَةِ الْآيَةُ بِرَقْمِ (٤١٣): «مَنْ أَلْفَقَهُ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ» وَبَدَلُ النِّقْصِ فِيهَا مَا سَبَقَ فِي (ق) (١/٢٥) إِذْ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَوْضِعَ مَكْرُورًا.

(٦) بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِفَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «و».

الجمرة وذبحتم وحلقتهم<sup>(١)</sup>، فقد حلّ لكم كل شيء إلا الطَّيْبَ والنِّسَاءَ. قال سالم [بن عبد الله]<sup>(٢)</sup>: قالت<sup>(٣)</sup> عائشة: «أنا طَيِّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَحْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»، قال سالم [بن عبد الله]<sup>(٤)</sup>: «فَسَنَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَقَّ أَنْ تُنَبِّعَ»<sup>(٥)</sup>. قال أبو محمد [ثُمَّلَّة]<sup>(٦)</sup>:

٤٠٦ - هَكَذَا فَلْيَكُنْ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْذِّينِ، هَذَا الْقَاسِمُ [بْنُ مُحَمَّدٍ]<sup>(٧)</sup> يَتْرُكُ قَوْلَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَفَعَلَهَا لُسْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَتْرُكُ قَوْلَ جَدِّهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ [بْنِ الْخَطَّابِ]<sup>(٨)</sup> لُسْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا كَمَنْ يَتْرُكُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِرَأْيِ [أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَلِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْبَلَاءِ، فَإِنْ كَانُوا لَيْسُوا كَذَلِكَ، فَقَدْ خَالَفُوا مَنْ يَدْعُونَ تَقْلِيدَهُ، وَحَصَلُوا عَلَى لَا شَيْءٍ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْإِخْلَافِ.

٤٠٧ - ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْغُذَرِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَقَالٍ، ثَنَا حُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ<sup>(٩)</sup>، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْخُثَلِيِّ، ثَنَا [عُمَرُ بْنُ] مُحَمَّدِ بْنِ

(١) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَحَلَقْتُمْ».

(٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «فَقَالَتْ».

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْأَحْكَامِ» بِرَقْمٍ (١٩٨٩ - بِتَحْقِيقِي)، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (٢٣٨٢) مِنْ طَرِيقِ الْحَمِيدِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ عَنْ مَفْيَازِ بْنِ عَيْنَةَ بِهِ. وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ الْحَمِيدِيِّ» (رَقْمٌ ٢١٢)، وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ (حَرْصٌ ١٢٠، ١٨٥).

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٣٥/٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ بِهِ، وَالْأَثَرُ صَحِيحٌ وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ. وَلَهُ تَقْدِيمٌ بِرَقْمٍ (٣٩٨).

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤١٠/١) - رَوَايَةُ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ (١٤٣٢) - رَوَايَةُ أَبِي مَعْصُوبٍ (١٢١٩) - رَوَايَةُ سُوَيْدٍ (٤٩١) - رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ (مِنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (رَقْمٌ ١١٥)) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٠٤/٥) مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ مُخْتَصَرًا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحْطَائِيُّ فِي «تَرْجُومَةِ الْأَنْبَاءِ» (٢٣١/٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٦) بَغْدَادِيُّ نَبِيلٌ، لَمْ يَذْكُرْهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ»، قَالَ سَعْدُ الزَّنْجَانِيُّ: كَانَ السَّقَطِيُّ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَهُ مَجَاوِرَةَ أَرْبَعِ سَنِينَ، فَجَاوَزَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَرَأَى رُؤْيَا، كَأَنَّهُ قَائِلًا يَقُولُ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ! طَلَبْتَ أَرْبَعَةً وَقَدْ أَعْطَيْتَكَ أَرْبَعِينَ، لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمَثَالَهَا، وَمَاتَ لِسَنَةٍ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً سِتٍّ وَأَرْبَعٍ مِثْلًا. تَرْجُمَتُهُ =

عيسى السُّدَّابِيُّ<sup>(١)</sup>، ثنا<sup>(٢)</sup> أحمد بن محمد الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر الغرضي الأعمش وأتباعه، قول مالك وتركه ما سواه. فقال أحمد: «لا يلتفت إلى الحديث قوم يفتنون هكذا يتقلدون قول الرجل ولا يُبالون بالحديث»<sup>(٣)</sup>.

فهذا<sup>(٤)</sup> أحمد يرى [أن]<sup>(٥)</sup> من اتبع مالكاً وحده أو إنساناً بعينه، [وسقاه]<sup>(٦)</sup> مفتوناً، وصدق في ذلك.

٤٠٨ - [ثنا يوسف بن عبد الله، ثنا خلف بن القاسم، ثنا الحسن بن رشيق، ثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا محمد بن المثنى، ثنا عيسى بن إبراهيم قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول]<sup>(٧)</sup>: «مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الاختلاف فلا تعدَّ عالماً»<sup>(٨)</sup>.

= في اذيل تاريخ بغداد (١١١/٢) رقم (٣٥٥) لابن النجار، وتاريخ الإسلام، للذهبي (١٠٦/٩).

وفي الأصل: «عبد» بالنكسر مع الإضافة، وصوابه التثنية بالتصغير مع الإضافة.

(١) سقط من الأصل، واستدركته من «تاريخ بغداد» (٧٤/١٣ - ط دار الغرب) وتاريخ الإسلام، (٣٩١/٧) و«الأنساب» (السُّدَّابِيُّ)، و«ميزان الاعتدال» (٢٢١/٣)، وهو مذكور في ترجمة (الأثرم) من «تهذيب الكمال» (٤٧٧/١) ضمن الرواة عنه؛ وقال عنه الخطيب: «وفي بعض حديثه نكرة».

تحرف في بعض أسانيد «المجلد» إلى «السُّدَّابِيُّ» فليصوب.

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «بعض العلماء» و«هن».

(٣) ذكره عن أحمد: ابن مفلح في «أصول الفقه» (١٥٧٢/٤) وفي «الفروع» (١٠٦/١١) هكذا: «ونقل عنه - أي: عن أحمد - الأثرم: «قوم يفتنون هكذا، يتقلدون...» ولعل قوله: «وذكر الغرضي الأعمش وأتباعه» مقحمة وتأكد لي ذلك لما وجدت السيوطي قد نقلها في كتابه «الرد على من أخذ إلى الأرض» (١٣٤) من كتابنا هذا، دونها.

(٤) في الأصل: «هذا» والمثبت من نسخة غوطا.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٦) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وقال».

(٧) رواه ابن حزم في «الإحكام» برقم (٢٠٣٧ - بتحقيقي)، وهو في «جامع بيان العلم» (١٥٣٦)، وإسناده جيد.

ورواه ابن عبد البر (١٥٢١) من طريق عبيد الله بن عمر عن يزيد بن زريع به، ورواه ثقات.

٤٠٩ - [ثنا يوسف بن عبد الله، أنا خَلْفَ بن قاسم، ثنا محمد بن شَعْبَانَ القُرظِيُّ<sup>(١)</sup>، ثنا إبراهيم بن عثمان، ثنا<sup>(٢)</sup> عباس بن محمد الدُّورِيُّ، قال: سمعتُ قَيْصَةَ بن عَفَّةَ يقول: «لَا يَفْلَحُ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْاِخْتِلَافَ»<sup>(٣)</sup>.

٤١٠ - [قال ابن عبد البر: روى عيسى بن دينار<sup>(٤)</sup> عن ابن القاسم قال: سئل مالك: لمن تجوز القُتْيَا؟ قال: «لَا تجوز القُتْيَا إِلَّا لِمَنْ عَلِمَ مَا اِخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ»<sup>(٥)</sup>، قيل له: اختلف أهل الرأي؟ قال: [لا]<sup>(٦)</sup>، «اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن وحديث رسول الله ﷺ، وبعد ذلك<sup>(٧)</sup> يفتي»<sup>(٨)</sup>.

قال أبو محمد [بمثل]<sup>(٩)</sup>:

٤١١ - هذا<sup>(١٠)</sup> [قول مالك في أنه لا يجوز لأحد أن يقضي ولا أن يفتي إلا أن يكون عالماً بالحديث وبالفقه<sup>(١١)</sup>، فإن كان عالماً بأحدهما، لم يجز له أن

(١) في الأصل: «القرظي»؛ والتصويب من «الجامع» و«الإحكام».

(٢) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «وعن».

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (٢٠٣٨) - بِتَحْقِيقِي، وَهُوَ فِي «الجامع» (١٥٣٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ شُعْبَانَ قَالَ عَنْ الْقُتَيْبِيِّ فِي «السِّير» (٧٩/١٦): «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ طَائِلٌ فِي الرِّوَايَةِ»، وَإِبْرَاهِيمُ لَمْ أَحْرِفْهُ. وَرَوَاهُ الْمُطَّلِبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّه» (رَقْم ٦٦٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ النَّوْرِيِّ بِهِ، وَالْمَدَائِنِيُّ وَتَقَى الدَّارِقُطَنِيُّ وَغَيْرُهُ، انْظُرْ تَارِيخَ الْإِسْلَامِ (٧/٢٤٠) وَأَخْرَجَهُ عَبَّاسُ الدُّورِيُّ فِي «تَارِيخِ ابْنِ مَعِين» (٤/٢٧١) رَقْم (٤٣٢٩).

(٤) بدل ما بين المعقوفين في نسخة غوطا: «و».

(٥) في نسخة غوطا: «الناس فيه».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٧) في نسخة غوطا و«الإحكام» و«الجامع»: وكذلك؛ والنسب من الأصل، ولكل وجه.

(٨) رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الإحكام» بِرَقْم (٢٠٣٥) - بِتَحْقِيقِي، وَهُوَ فِي «الجامع» (١٥٢٩) بِصِيغَةِ التَّمْلِيلِ.

(٩) في نسخة غوطا: «وملا».

(١٠) نقله السيوطي في «الرد على من أدخل إلى الأرض» (ص ١٣٥) عن المصنف في رسالته هذه هكذا: ... عالماً بالحديث والفقه والاختلاف، فإن كان عالماً بأحدهما ... .

يفتي ولا أن يقضي، وهو<sup>(١)</sup> قول أبي حنيفة والشافعي بلا خلاف<sup>(٢)</sup>، فلْيَنْظُرْ حُكْمَهُمْ ومفتوهم اليوم: أهذه صفتهم أم لا؟ فَإِنْ كَانُوا لَبَسُوا كَذَلِكَ، فقد خالفوا مَنْ<sup>(٣)</sup> ادَّعُوا تَقْلِيدَهُ، وحصلوا على لا شيء، [ونعوذ بالله من الخذلان]<sup>(٤)</sup>.

٤١٢ - [فَإِنْ قَالُوا: نحن إنما حكمنا وأفتينا بقول مَنْ صدقت عليه الصفات التي تقدّمت، قيل لهم: قد نهاكم مَنْ دنتم بقوله عن تقليده، فهلا قلّدتموه في نهيه إِيَّاكم عن التقليد، وهذا لا مخلص لكم منه.

قال أبو محمد رحمه الله:

٤١٣ - والآثار تكثر بنا جدّاً، وإنما ذكرنا منها طرفاً؛ ليرى المقلّدون لأصحاب الرأي والقياس، وأنهم أيضاً على خلاف جميع ما أجمع عليه الصحابة من هذا الحكم يبقين في التعليل والقياس، وأنهم أيضاً على خلاف ما أجمع عليه الصحابة والتابعون وجميع تابعي التابعين في التقليد، وأنهم على خلاف إجماع الكل في القطع في الدّين بالرأي؛ لأنهم لا يجدون واحداً من الصحابة ولا من التابعين ولا من تابعي التابعين على ما هم عليه اليوم، ولا أنتمهم، بل ولا أصحاب أنتمهم، فقد خالفوهم، ونقلوا عنهم أنهم نُهَووا عن أن يقلّدوا، أو أن

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة غوطا.

(٢) كثير من الأصوليين لم يذكروا شرط معرفة الخلاف عند حجتهم على شروط المجتهد، واكتفوا بضرورة معرفة الإجماع، لأنه مقابل له، والأشياء تعرف بأضدادها وأورد الشاطبي في «الموافقات» (٥/١٢٢) - (١٢٣) أثر سعيد بن أبي هريرة وقيصة بن عتبة ومالك بن أنس وغيرهم، وقال على إلزامها:

«وكلام الناس هنا كثير، وحاصله معرفة مواقع الخلاف، لا حفظ مجرد الخلاف، ومعرفة ذلك إنما نحصل بما تقدم من النظر، فلا بد منه لكل مجتهد، وكثيراً ما تجد هذا للمحققين في النظر كالمازري وغيره قلت: المازري وابن عبد البر والشاطبي والقرافي من مطّقي المالكية. وتجد مثله لجماعة من محققي الشافعية، كالنوري والعز والعراقي والسبكي والبلقيني وابن حجر العسقلاني. وهكذا لجماعة من الحنابلة، وعلى رأسهم ابن تيمية وابن القيم ومنوسمتهم المباركة، فالعليل هو عمدتهم في جلّ اختياراتهم، رحمهم الله جميعاً، وألحقنا بهم في الصالحين.

(٣) في نسخة غوطا: «ما». (٤) ما بين المعقوفين من نسخة غوطا فقط.

يَقْلُدُ إِنْسَانٌ بَعِيْثُهُ فِي كُلِّ مَا قَالَ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَلَهُ<sup>(١)</sup> فِي الدِّينِ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
وَأِنَّمَا احْتِجَّ إِلَى مَعْرِفَةِ الْاِخْتِلَافِ لثَلَا يَخْفَى قَوْلَ مَنْ تَقَدَّمَ، فَيُظَنُّ الْمَرْءُ خِلَافَ  
ذَلِكَ الْقَوْلِ إِجْمَاعاً؛ فَيُخْطِئُ. وَرَبِّمَا أَوْجِبَ الْبَرْهَانَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ قَوْلَ ذَلِكَ  
الْقَائِلِ، فَيُعْظَمُ غُلَطُ مَنْ ظَنَّ ذَلِكَ خِلَافاً لِلْإِجْمَاعِ، وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا فِي  
هَذِهِ الْمَادَّةِ قَوْلَ جَامِعٍ، وَهُوَ: إِنَّهُ لَيْسَ رَأْيُ إِنْسَانٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ  
رَأْيِ غَيْرِهِ، وَلَا قِيَاسُ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِ غَيْرِهِ مَتَّنٌ خَالَفَهُمْ مِنْهُمْ، وَلَا  
تَعْلِيلُ أَحَدِهِمْ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِ آخَرٍ مِنْهُمْ، وَلَا اسْتِحْسَانُ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ  
مِنْ اسْتِحْسَانِ آخَرٍ مِنْهُمْ، مَتَّنٌ هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ، وَلَا تَقْلِيدُ أَحَدٍ مِنْهُمْ  
بِأَوْلَى بِالْحَقِّ مِنْ تَقْلِيدِ آخَرٍ مِنْهُمْ، مَتَّنٌ هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلُهُ، أَوْ دُونَهُ؛ فَإِذَا لَا شَكَّ فِي  
كُلِّ هَذَا، فَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَكَلَامُ رَسُولِ<sup>(٢)</sup> ﷺ فَقَطْ، وَمَا عِدا هُمَا  
فِبَاطِلٌ يَبْقَيْنَ كَمَا ذَكَرْنَا.

٤١٤ - فَإِنْ قَالُوا: نَرْجِّحُ قِيَاسَنَا وَرَأْيَنَا، قُلْنَا: بِمَاذَا؟ أَبْقِيَاسٍ وَرَأْيٍ<sup>(٣)</sup>؟ فَهُوَ  
دَعْوَى بِاطْلَةٍ تُنْصَرُ<sup>(٤)</sup> بِمِثْلِهَا، وَفِي الْأَوَّلَى الَّتِي نَازَعْنَاكُمْ فِيهَا مَا فِي الثَّانِيَةِ. وَإِنْ<sup>(٥)</sup>  
قُلْتُمْ: بِنَصٍّ. قُلْنَا: النَّصُّ حَقٌّ، وَهُوَ حِينَئِذٍ حُكْمٌ بِنَصٍّ لَا بِقِيَاسٍ وَلَا بِرَأْيٍ وَلَا  
بِتَقْلِيدٍ<sup>(٦)</sup>.

٤١٥ - وَقَوْلُ آخَرٍ جَامِعٌ أَيْضاً، وَهُوَ:

إِنَّ مِنَ الْمَحَالِّ الْبَاطِلَ الْمُسْتَنْعَى الَّذِي لَا يَجُوزُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى  
يَأْمُرُنَا<sup>(٧)</sup> بِالْقِيَاسِ [أَوْ بِالِاسْتِحْسَانِ]<sup>(٨)</sup> أَوْ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالرَّأْيِ أَوْ بِالتَّقْلِيدِ، ثُمَّ لَا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ: وَلَمْ يَلَمْزِ الصَّوَابَ: «رَأْيِهِ».

(٢) فِي (ب): رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٣) فِي (ب): «بِقِيَاسٍ أَوْ بِرَأْيٍ».

(٤) فِي (ب): «تَقْصُرُ».

(٥) فِي (ب): «إِذَا».

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٧) فِي (ب): «يَأْمُرُ».

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

يَبِينُ لَنَا: مَا الْقِيَاسُ؟ وَمَا التَّعْلِيلُ؟ وَمَا الِاسْتِحْسَانُ؟ وَمَا الرَّأْيُ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ نَقِيسُ؟ وَبِأَيِّ شَيْءٍ نَعْلِلُ؟ وَبِاسْتِحْسَانٍ مَنْ نَأْخُذُ؟ وَرَأْيٍ مَنْ نَقْبِلُ؟ وَمَنْ نَقْلُدُ؟ لِأَنَّ هَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَيْسَ فِي الْوَسْعِ، وَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَا إِلَى تَأْدِيتِهِ؛ فَإِذَا لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ [كُلَّهُ] <sup>(١)</sup>، فَقَدْ بَطَلَتْ <sup>(٢)</sup> جَمِيعُ هَذِهِ الْوُجُوهِ بِبَيِّنٍ لَا شَكَّ [فِيهِ] <sup>(٣)</sup> [وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ كَثِيرًا] <sup>(٤)</sup>.

٤١٦ - وَأَيْضًا، فَكُلُّ مَا ذَكَرُوهُ <sup>(١)</sup> مِنْ أَنَّهُ فِي [الْقُرْآنِ] <sup>(٢)</sup> أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَ أَمْرَ كَذَا لِأَجْلِ كَذَا <sup>(٣)</sup>، أَوْ كُلُّ <sup>(٤)</sup> خَبَرٍ ذَكَرُوهُ <sup>(٥)</sup> فِيهِ تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ [آخِرًا] <sup>(٦)</sup>، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: كُلُّ مَا [قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -] <sup>(٧)</sup> مِنْ ذَلِكَ وَرَسُولُهُ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، بِهِ <sup>(٨)</sup> تَقُولُ، وَكُلُّ مَا عَلَّمْتُمْ أَنْتُمْ بِمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ، وَكُلُّ مَا حَكَمْتُمْ أَنْتُمْ بِهِ <sup>(٩)</sup> تَشْبِيهًا بِحُكْمٍ آخَرَ بِغَيْرِ نَصٍّ، فَهُوَ الْبَاطِلُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدُّ <sup>(١٠)</sup> لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١١)</sup>، [قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾] <sup>(١٢)</sup> [الْعَلَّاقُ: ١]، [وَفِي هَذَا] <sup>(١٣)</sup> إِقْرَارُ مِنْكُمْ بِأَنَّهُ لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرَ كَذَا، وَأَوْجَبَ أَمْرَ كَذَا، [وَأَصَابَ] <sup>(١٤)</sup> [فِي] <sup>(١٥)</sup> ذَلِكَ مَا أَرَادَ مِمَّا عَلَّمَهُ مِنَ الْخَيْرِ لِعِبَادِهِ وَتَعَبُّدِهِمْ بِهِ <sup>(١٦)</sup>.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا.

(٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا وَ(ب): «يَطْلُ». (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا فَقَطْ.

(٤) كَذَا فِي نَسْخَةِ غُوطَا، وَلِي الْأَصْلُ وَ(ب): «ذَكَرْنَاهُ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا وَسَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَ(ب).

(٦) فَبَلَّهَا فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «أَمْرٌ». (٧) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَكُلُّ».

(٨) فِي (ب): «ذَكَرُوا». (٩) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «قَالَ تَعَالَى».

(١٠) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَبِهِ». (١١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(١٢) فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «يُعَدِّي». (١٣) مِنْ نَسْخَةِ غُوطَا فَقَطْ.

(١٤) بَيَّضَ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب).

(١٥) بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ فِي نَسْخَةِ غُوطَا: «وَهُ».

(١٦) بَيَّضَ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب).

(١٧) لِلْمَصْنُفِ فِي «السُّحُلَى» (٥٧/١) كَلِمَةٌ يَظْهَرُ بِهَا مُرَادُهُ مِنْ هَذِهِ الْفَقْرَةِ، قَالَ فِيهَا مَا نَحْنُ: «فَإِنْ ذَكَرُوا أَحَادِيثَ وَآيَاتٍ فِيهَا تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ وَأَنَّ اللَّهَ نَضَى وَحُكْمَ بِأَمْرٍ كَذَا مِنْ أَجْلِ أَمْرٍ كَذَا. قُلْنَا لَهُمْ: كُلُّ مَا قَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ ﷺ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافَهُ وَهُوَ نَصٌّ بِهِ تَقُولُ، وَكُلُّ =



٤١٧ - قلت أنتم: ونحن أيضاً<sup>(١)</sup> نُعلّل فنوجب أمراً آخر، ونحرّم<sup>(٢)</sup> أمراً آخر غير ما أمر [به تعالى]<sup>(٣)</sup>، وهذا هو غير أمر الله تعالى، وهذا لا يحل أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

تَجَزَّتْ الرِّسَالَةُ الْمُبَارَكَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلَّمَ<sup>(٤)</sup>.



قال أبو عبيدة - عفا الله عنه -: فرغت من نسخه قبيل ظهر يوم الثلاثاء في الثامن والعشرين من شهر الله المحرم ذي الحجة، سنة خمس وعشرين وأربع مئة وألف، وكنت قد ابتدأت نسخه في التاسع عشر من شوال في السنة نفسها، في الطائرة في الأردن في رحلة علمية إلى أندونيسيا، مع بعض إخواني المشايخ - حفظهم الله - وتمّ النسخ في أجواء الأردن، وفي نزولنا ببدي، ومنها إلى بانكوك، ومن بانكوك إلى جاكرتا، ومنها إلى سورابايا، ومنها إلى مالانك (مكان الدورة للعلوم الشرعية)، ومنها إلى لومبك، وفي لومبك على شاطئ المحيط الأطلسي،

- ما تريدون أن تشبهوه في الدين وأن تعطلوه مما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد، وفرع لم يأذن الله تعالى به، وهذا يبطل عليهم تهويلهم بذكر آية جزاء الصيد «وَأَرَأَيْتَ لَوْ مَضَّيْتُ» «وَلَوْ أَنَّ قُلُوبَنَا عَنْ رَبِّهِمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ» وكل آية وحديث موهوم بإبراده هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب «الأحكام لأصول الأحكام» وفي كتاب «النكت» وفي كتاب «الدرة» وفي كتاب «النبذة» انتهى كلامه.

- (١) سقطت من (ب).
  - (٢) بدل ما بين المعقوفتين في نسخة غوطا: «أوجبنا نحن أمراً آخر، ونحرّمنا نحن».
  - (٣) في نسخة غوطا: «أمر الله تعالى به».
  - (٤) في (ب): «تجزّت الرسالة المباركة السماة به الضاد في الرد على من قال بالتقليد والرأي والقياس والتعليل»، ليلة الثلاثاء لست بقين من المحرم افتتح عام ألف ومئتين وخمسة عشرة من هجرة النبي ﷺ على يد مالكه الفقير إلى مولاه الفتي صالح بن محمد القلاني البصري، لطف به الله، وجعل يومه خيراً من أمسه.
- وفي نسخة غوطا: «كملت هذه الرسالة، والحمد لله وحده، وصلاته على سيدنا محمد وآله، ورضي الله عن صحبه، رحمتنا الله ونعم الوكيل».

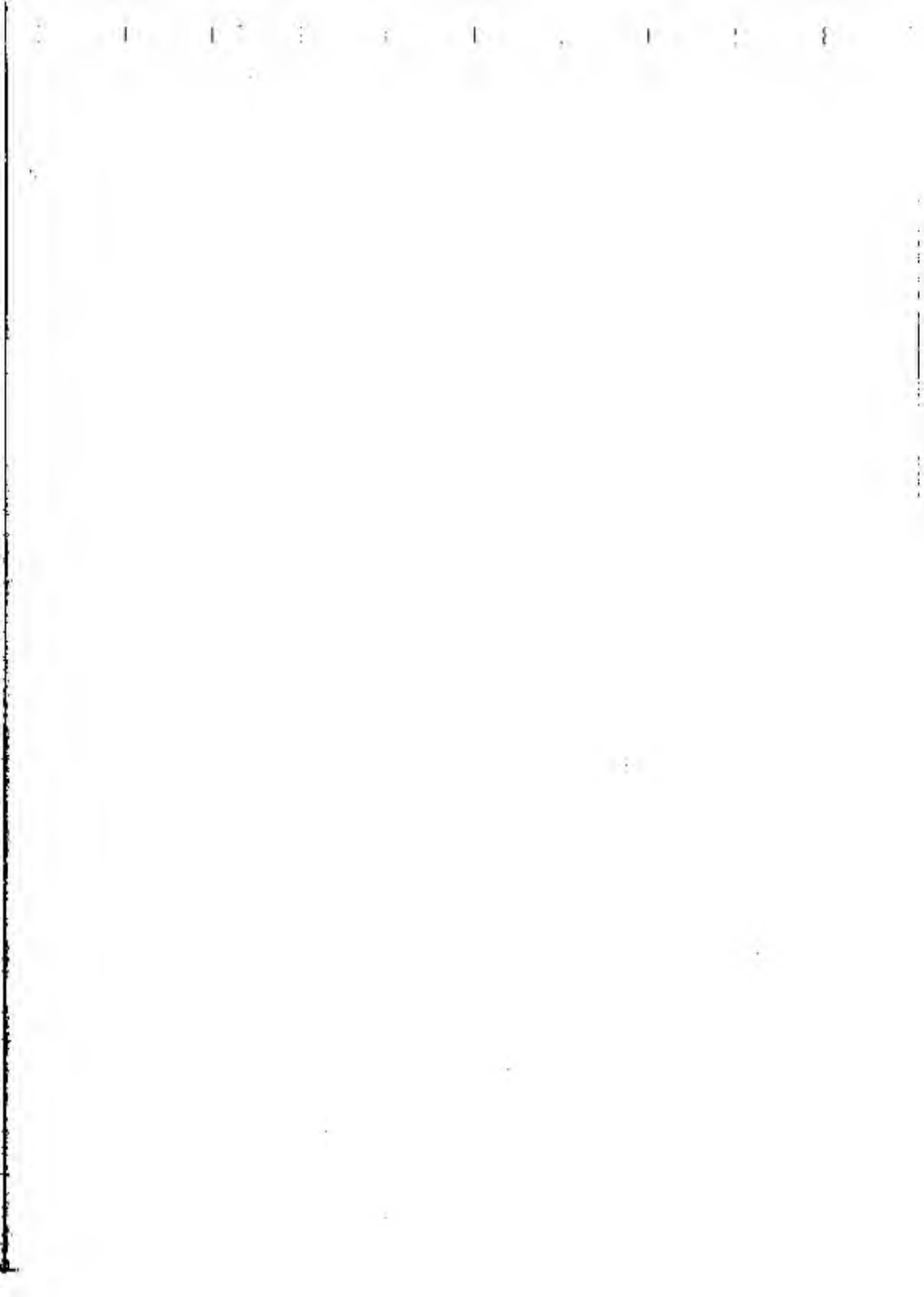




## الفهارس (\*)

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار، مرتب على الحروف.
- ٣ - فهرس الآثار والمطبوعات، مرتب على قائلين.
- ٤ - فهرس الكتب ومؤلفات.
- ٥ - فهرس الجماعات والفرق والمذاهب.
- ٦ - فهرس الأعلام.
- ٧ - فهرس الفجر والتعديل.
- ٨ - فهرس الأماكن.
- ٩ - فهرس المصطلحات.
- ١٠ - فهرس للمسائل الفقهية، مرتبة على الأبواب.

(\*) جميع الفهارس لصلى كتاب ابن حزم، دون المقدمة والهوامش، وهي - جميعاً - بأرقام الفقرات. وما وضع أمامه (\*) فهو من تعقيبات الذهبي على ابن حزم في الهامش على بعض الفقرات وقبلها في جميع المواطن (\*).



## فهرسة الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الفقرة
﴿عَرَّ الْأَرْضَ خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ حَبِيبًا﴾	البقرة	٢٩	٢٢٢
﴿قُلْ هَاسِؤُا يُفْتَضِّلُكُمْ إِنْ حَسُنْتَ صَدُوقٌ﴾	البقرة	١١١	١٨٥
﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾	البقرة	١٢٣	١
﴿تَنْتَقِبُ﴾			
﴿إِنَّا بِأَعْيُنِنَا وَالْقَوْمُ﴾	البقرة	١٦٩	٢٠٦
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمَةٌ لِيُتَّقَى الْأَنْتَبَ﴾	البقرة	١٧٩	٢٢٧ - ٢٣٠
﴿كُنْتُ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾	البقرة	١٨٠	١٥٨
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾	البقرة	١٨٨	١٣٤ - ١٥٧
﴿وَصَرَّ أَنْ تُكْفِرُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة	٢١٦	٢٤٧
﴿إِنْ عَلِقَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَكَمَا﴾	البقرة	٢٣٠	١٣٧ - ١٦٠
﴿عَلَّصَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَكُونُونَ﴾	البقرة	٢٣٩	٢٠٦
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوَظَلٌّ مِنْ دُونِهِ ... خَذِلْهُ﴾	البقرة	٢٧٥	٢٨٦
﴿لَا يَكُلِبُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	البقرة	٢٨٦	١٨٩
﴿وَأَعْيِزُوا يُحِبُّهُ جَبِينًا وَلَا تَقْرُؤُوا﴾	آل عمران	١٠٣	٣
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْرِ ... الْفُلُيُوتِ﴾	آل عمران	١٠٤	٢٨٦
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّوْا وَخَتَلَفُوا ... عَدَاةً عَظِيمَةً﴾		١٠٥	٣
﴿وَمَا تَحْشُرُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	آل عمران	١٤٤	١٠٩
﴿وَيُؤَدِّعُهُمْ فِي الْأَكْمُ﴾	آل عمران	١٥٩	٥٢ - ٥٥
﴿إِنْ لَا أُلَهِجُّ صَدَّ عَيْلِي مِنْكُمْ﴾	آل عمران	١٩٥	١٥٦

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الفقرة
﴿وَمِنْ بَيْنِهِمْ يُونُسَ إِذَا فِي بَطْنِ الْحُوتِ﴾	النساء	١٢	١٣٥ - ١٥٨ - ١٦٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	النساء	٥٩	٢٢٣ - ٢٠٩ - ٨٢ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٣٧٩ - ٣٧٨
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عَمِلٍ آتٍ لَوَجَدُوا فِيهِ آمْنًا﴾	النساء	٨٢	٢ - ٢٢٩ - ٢٤١ - ٢٧٥
﴿لَقِيلَ لَهُ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِهِمْ﴾	النساء	٨٣	٨٢
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَخُذْ الْكِتَابَ بِحَقِّ﴾	النساء	١٠٥	٥٣
﴿وَلَا يَكُنْ لِلْكَافِرِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾	النساء	١٦٥	٢٣٦
﴿الَّذِينَ آمَنُوا لَكُمْ فِيكُمْ﴾	المائدة	٣	١٧٧
﴿وَأَن لَّكُمْ فِيهِمْ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ﴾	المائدة	٤٩	١٧٧
﴿إِنَّا لَنَرَى الْفَرِّ وَالْبَيْتَ وَالْأَصْنَافَ وَالْأَلْفَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ﴾	المائدة	٩٠	١٦١
﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا قَتَلْتُمْ مِنْهُمْ﴾	المائدة	٩٥	١٣٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ أَمْثَلُ...﴾	المائدة	١٠١	٢٢٢
﴿وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾	المائدة	١٠٢	٢٢٢
﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ... كَذِبٌ﴾	المائدة	١٠٤	٢٨٨
﴿وَأَمَّا قَوْلُكَ فِي الْكِتَابِ...﴾	الأنعام	٣٨	٣ - ٦٨ - ١٩٦ - ٢٢٠
﴿وَلَا تَطْعَمُ أَعْيُنُكَ فِي الْأَرْضِ... إِلَّا بِرُؤْيُوتٍ﴾	الأنعام	١١٦	٢٨٣
﴿وَقَدْ فَسَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا...﴾	الأنعام	١١٩	٢٢٣ - ٢٢٤
﴿وَلَكِنَّهُ هُوَ آتَمُّ بِالْمَعْلُومِ﴾	الأنعام	١٤٠	١٥٧
﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾	الأنعام	١٤١	١٨٥



الآية	السورة	رقم الآية	رقم الفقرة
﴿فَالَّذِينَ يَخُشُونَ﴾	الأنعام	١٤٥	١٦١
﴿ثُمَّ مَا أَزِلْ إِلَيْكُمْ مِنْ ذِكْرٍ ... مَا تَذَكَّرُونَ﴾	الأعراف	٣	٢٦٤
﴿وَمَا تَهْتَكُنَّ مِنْهُ حَرْماً جَدِيداً ... مِنْ لَدُنِّي﴾	الأعراف	٢٠	٢٤٢
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ... وَلَدٌ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	الأعراف	٣٣	١٨٣ - ١٧٧ - ٢٢ - ٢٤١
﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ الْقِصَّةَ﴾	الأعراف	٥٧	١٥٤ - ١٢٩
﴿وَيَسْأَلُونَكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الأنفال	٣٩	١٧٧
﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ... سَبِيلَهُمْ﴾	التوبة	٥	١٧٥
﴿يُحِلُّونَ مَا نَهَى عَنْهُ عَالِمًا﴾	التوبة	٣٧	٢٣٤
﴿وَلَا يَرْجِعُونَ مَغْلُوبِينَ﴾	هود	١١٨	٣
﴿إِلَّا مَنْ نَجِمَ رَبُّكَ وَلَئِكَ خَلَقْنَاهُ﴾	هود	١١٩	٣
﴿فَمَنْ نَقَضَ عَلَيْهِمْ آمَنَهُمُ﴾	يوسف	٣	٢٨٧
﴿لَقَدْ كُنَّا فِي تَصَافِهِمْ﴾	يوسف	١١١	١٥٢
﴿مَنْ يَمَسَّ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ ... غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	إبراهيم	٣٦	٧٥
﴿فَسَتَلْقَوْنَ أَهْلَ الْاِثْمِ بِدُنَى كُفْرٍ لَا تَعْلَمُونَ﴾	النحل	٤٣	٢٧٨
﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْنَا الْكُفْرَ فَجَاءَنَا بِهَا زِينَةً﴾	النحل	٤٤	٢٧٨ - ٦٨ - ٣
﴿وَلَقَدْ لَعْنُوا فِي الْكِتَابِ لَعْنَةً كَثِيرَةً﴾	النحل	٦٦	١٥٢
﴿وَمَنْ يَمَسَّ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ ... غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	النحل	٦٧	١٥٢
﴿فَلَا تَقْرَبُوا مَا فِي هَذِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾	النحل	٧٤	١٥٣
﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكُمْ يَأْمُرُونَ بِفَحْشٍ وَرَأْسُكُمْ زَانٍ﴾	النحل	٧٨	٢٠٦
﴿يَنْتَهَى إِلَيْكُمْ شَرٌّ﴾	النحل	٨٩	١٩٦

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الفقرة
﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ لَغَيْثًا﴾	النحل	٩٤	٣٧٢
﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ حَتَّى تَتْلُوهُ أَوْ يُخَرِّجَ عَلَيْكُمْ سُورَةَ الْقُرْآنِ أَوْ تُبَشِّرَ بِنَزْلِهَا﴾	النحل	١١٦	١٨٠
﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ حَتَّى تَتْلُوهُ أَوْ يُخَرِّجَ عَلَيْكُمْ سُورَةَ الْقُرْآنِ أَوْ تُبَشِّرَ بِنَزْلِهَا﴾	الإسراء	٢٣	١٣١ - ١٥٥
﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ حَتَّى تَتْلُوهُ أَوْ يُخَرِّجَ عَلَيْكُمْ سُورَةَ الْقُرْآنِ أَوْ تُبَشِّرَ بِنَزْلِهَا﴾	الإسراء	٣١	١٣٣ - ١٥٧
﴿وَمَا لَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ حُجْرَةٍ وَلَا جَنَّةٍ فِي شَكٍّ﴾	الكهف	٢٦	٨٦
﴿وَمَا لَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ حُجْرَةٍ وَلَا جَنَّةٍ فِي شَكٍّ﴾	الكهف	٤٩	١٥٦
﴿وَمَا لَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ حُجْرَةٍ وَلَا جَنَّةٍ فِي شَكٍّ﴾	الأنبياء	٧	٢٧٦
﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ الْفِتْنَةَ﴾	النور	٤	١٧٧
﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ الْفِتْنَةَ﴾	النور	٥٤	١١٠
﴿إِنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَوْ يُسْقُوا مِنْ عَمَلِهِمْ﴾	النور	٦١	١٣٦ - ١٥٩
﴿وَمَنْ أَسْلَمَ يَمُوتْ أَلْحَ هَوْنَهُ بِمَنْزِلِ اللَّهِ﴾	القصص	٥٠	٢٨٩
﴿وَمَنْ أَسْلَمَ يَمُوتْ أَلْحَ هَوْنَهُ بِمَنْزِلِ اللَّهِ﴾	العنكبوت	٢٣	١٥٣
﴿وَمَا لَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ حُجْرَةٍ وَلَا جَنَّةٍ فِي شَكٍّ﴾	السجدة	٤	٨٦
﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبَشِّرَ بِهِمْ﴾	الأحزاب	٣٦	٢٤٧
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾	سبا	٢٨	١٨٠
﴿كَذَلِكَ أُنزِلَتْ السُّورَةُ﴾	فاطر	٩	١٣٠ - ١٤٤
﴿قَالَ مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ لَغَيْثًا﴾	يس	٧٨	١٢٨ - ١٥٤
﴿إِلَّا الْوَيْلُ لِلَّذِينَ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾	ص	٢٤	٢٨٣
﴿فَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ غَلَاظٍ فِي الْإِيمَانِ﴾	الزمر	١٧ - ١٨	٢٨٦
﴿فَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ غَلَاظٍ فِي الْإِيمَانِ﴾	الزمر	١٨	٢٨٧
﴿إِنَّ اللَّهَ زَلَّ السَّعْيَ لِلَّذِينَ كَانُوا يُشْكِكُهَا﴾	الزمر	٢٣	٢٨٧
﴿إِنَّ اللَّهَ زَلَّ السَّعْيَ لِلَّذِينَ كَانُوا يُشْكِكُهَا﴾	فاطر	١٩٥	١٥٦



## فهرس الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة

الفقرة

الصحابي

الحديث

### حرف الألف

- أتقوا الحجّ وخلصوه في أشهر الحجّ ث
- أجتهد رأيي ولا ألو... ث
- أحلّ ما أكل أحدكم من كسبه... ث
- إذا رميت الجمرة وذبحتم وحلقتم... ث
- أرايت لو كان على أيك... ث
- أرسلني عليّ إلى الحروية لأكلهم... ث
- أصبح أصحاب الرأي أعداء السنن ث
- أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم... ث
- أغدرا؟ لعلّ كل شيء حدثتكم... ث
- اقتدوا بأضعفهم... ث
- اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر... ث
- أقول فيها برأيي... ث
- ألا واني أوتيت القرآن ومثله معه.. ث
- أما بعد، فإنه يلغني أن... ث
- أما العالم، فإن اعتدى فلا... ث
- أنا أعلم بالأضراس من عمر... ث
- أنا أعلم بأمر دينكم... ث
- أنا طيّبت رسول الله ﷺ... ث
- إن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس... ث
- عثمان بن عفان ٣٠٩
- معاذ بن جبل ٣٦٥
- معاذ بن جبل ١٥٩
- عمر بن الخطاب ٤٠٥
- عمر بن الخطاب ١٤٠ - ١٦٦
- ابن عباس ٢٧
- عمر بن الخطاب ٣٠٤
- ٢٧٢
- زيد بن ثابت ٣١٧
- ١٧٢
- ١٧٣
- أبو بكر/عمر ١٢٥
- ابن مسعود/ابن عمر ١٢٥
- ابن مسعود/ابن عمر ٢٧٦
- عمر
- معاوية ٣١٨
- معاذ بن جبل ٣٨٧
- معاوية ٣١
- ٢٣٧
- عائشة ٤٠٥
- ابن عباس ١٠٩

الفقرة	الصحابي	الحديث
٣٨٩	ابن عباس	- أنت على ملة علي؟ قال: لا، ولا... ث
٢٤	ابن عباس	- إن الله أمر بالتحكيم في أرب... ث
١٧١		- إن الله ختم لي النبوة والرسالة... ث
٢١٣ - ٢١٤	أبو ثعلبة الخشني	- إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها... ث
٢٩١	عبد الله بن عمرو	- إن الله لا ينزع العلم بعدما... ث
٧٠		- إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم... ث
١٥٧		- إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام... ث
٥١	معاذ بن جبل	- أن رسول الله ﷺ إذ بعثه... ث
٧٥	ابن هضم	- أن رسول الله ﷺ خرج إلى بني قريظة... ث
١١٧		- أن سعد بن حباد قال لأبي سفيان اليوم... ث
٣١٦	ابن عمر	- إن شئتم أخبرتكم بالظن... ث
٣٢	عمر بن الخطاب	- أن عمر جعل في الإبهام خمس عشرة ث
١٥٨		- أن النبي ﷺ لم يكن يصلي على من... ث
٢٨٤		- إن هذا الدين بدأ غريباً... ث
١٠١	عمر بن الخطاب	- إنما الأعمال بالنيات... ث
٤٧	أم سلمة	- إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل... ث
٢٢٧		- إنما جعل الإذن من أجل البصر... ث
١٧٦		- أنه ﷺ جلد في الخمر أربعين... ث
١٧٦		- أنه ﷺ جلد في الخمر ثمانين... ث
٤٩	ابن مسعود	- إنه قد أتى علينا زمان لنا نقضي... ث
١٦٣		- أنه ﷺ قضى بالينة... ث
٢٢٧		- أينقص الرطب إذا يس... ث
٢٩٨ ، ٢٩٧	أبو بكر الصديق	- أي أرض تقلني وأي سماء... ث
٣٠٣	عمر بن الخطاب	- إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن... ث
١٧٧ ، ٩١		- إياكم والظن، فإن الظن... ث
٣٠٠	عمر بن الخطاب	- أيها الناس، اتهموا الرأي... ث
٣١١	سهل بن حنيف	- أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم... ث
٣٠٣ ، ٣٠١	عمر بن الخطاب	- أيها الناس إن الرأي إنما كان... ث

## الحديث

## لصحابي

## الفقرة

## حرف الباء

- بعث الرسول ﷺ خالد بن الوليد إلى بني عبد الله بن عمرو غزيمة... ١١٥
- بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقات... ١١٣ أسامة بن زيد
- بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقه من جهينة... ١١٢ أسامة بن زيد
- بعثني رسول الله ﷺ أنا والوزير والمقداد... ١٠٦ علي بن أبي طالب
- يئنتك أو يئنته... ١٦٣

## حرف التاء

- تعمل هذه الأمة برمة بكتاب الله... ٢٩٤ أبو هريرة
- تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة... ٣٦١ أبو مالك الأشجمي
- تكون فتن فيكثر فيها المال... ٣٦٥، ٣١٩ معاذ بن جبل

## حرف الجيم

- جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري ١٢٢ أبو موسى الأشعري
- وهو الأمير... ث

## حرف الحاء

- حجج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعت... ث ٢٩١ عبد الله بن عمرو بن العاص
- حققت الجنة بالمكاره وحققت النار... ٢٤٧

## حرف الخاء

- خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس... ٢١١ أبو هريرة
- خيركم القرن الذي بعثت فيه ثم... ٢٥٤

## حرف الدال

- دخلت أسماء بنت عميس وهي متن دخل أبو موسى معنا على حفصة... ١٠٧

الحدث	الصحابي	الفقرة
- دع ما يريك إلى ما لا يريك ...		٧٣
- دعوني ما تركتكم، فإذا أمرتكم ...		١٨٠

## حرف الذال:

- ذروني ما تركتكم، فإنما هلك الذين ...	أبو هريرة	١٨٥ - ١٨٥ ٢٢٣
--	-----------	------------------

## حرف الراء:

- رأيت إبراهيم عليه السلام وإذا أشبه الناس به صاحبكم ...		١٨٥ / *
- رأيت النبي صلى الله عليه وسلم والحسن بن علي يشبهه ...		١٨٥ / *

## حرف السين:

- سأقول فيها بجهد رأيي، فإن كان ...	ابن مسعود	٣١٤
- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء، فقال ...	سلمان	٢١٥
- السنة ما سنه الله ورسوله ...	عمر بن الخطاب	٣٠٦

## حرف العين:

- العلم ثلاث: كتاب ناطق وسنة ماضية ...	عبد الله بن عمر	٣٦٤
- عمدت إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ...	علي بن أبي طالب	٣٠٩

## حرف الفاء:

- فافتوا بغير علم ...		٢٩٣
- فأما زلة العالم، فإنني اهتدي ...	سلمان الفارسي	٣٨٧

## حرف القاف:

- قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ...	ابن عباس	١٢٠
- قال لي معاوية: أنت علوي ...	ابن عباس	٣٩٠
- قد انقطعت بعدي الرسالة والنبوة	أنس	١٧١
- قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضيئ ...	عائشة	٢٨٠



الحديث	الصحابي	اللمرة
- قس الناس بأضعفهم ...		١٤٣ - ١٧٢
- قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل ... ث	عمر بن الخطاب	٣١

### حرف الكاف:

- كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه ... ث	أبو بكر الصديق	٤٨
- كان عمر يفعل ذلك فإذا أصابه ... ث	عمر بن الخطاب	٤٨
- كاني أنظر إلى ربيص الطيب ... ث	عائشة	٣٩٨
- كيف أنتم إذا لبتكم فتنة ... ث	ابن مسعود	٣٩١
- كيف تقضي إن عرض ... ث	معاذ بن جبل	٦٦

### حرف اللام:

- لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ أبو هريرة		٦
- لا تكن إمعة تقول أنا ... ث	ابن مسعود	٣٩٢
- لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ... ث	أبو بكر الصديق	١٧٥
- لا نبي بعدي ...		١٤٢ - ١٧١
- لا ينزع الله العلم من صدور الرجال ...	عبد الله بن عمرو	٣٩١
- لتبمن سنن من كان قبلكم ...	أبو سعيد الخدري	٥
- لما بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن ...	معاذ بن جبل	٦٧
- لو كان الذين بالرأي لكان ... ث	علي بن أبي طالب	٣١٠
- لو لم تعير إلا بالأصابع ... ث	عبد الله بن عباس	٢٤
- ليس بأحق بي منكم له ولأصحابه ...	أبو موسى الأشعري	١٠٧
- ليس عام إلا والذي ث	ابن مسعود	٣٦٢ م

### حرف الميم:

- ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ...		٢٤٠
- ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ...		٢٤٧
- المنيار مؤتمن ...		٦٢ / *
- من أحدث رأياً ليس في كتاب الله عز ابن عباس		٣١٣
- وجل ... ث		

الحديث	الصحابي	اللفظة
- من استطاع منكم أن يقوم ... ث	عمر بن الخطاب	٣٨٨
- من أعتق شقصاً له في عبده ...		١٦٩ - ١٤٤
- مَنْ أعتق شقصاً له في مملوك ...		١٦٩
- من أعتق شيئاً من إنسان ...		١٦٩
- مَنْ قال في القرآن برأيه ... ث	ابن عباس	٣١٢ ، ٢٩٦
- من كان عنده علم فليعلمه الناس ... ث	أبو موسى الأشعري	٣٠٨

### حرف النون:

- نهى عمر بن الخطاب عن المكايلة ن	عمر بن الخطاب	٣٦٢
-----------------------------------	---------------	-----

### حرف الهاء:

- هذا رأيي، فإن يك صواباً فمن الله ... ث	أبو بكر الصديق	٢٩٩
- هششت فقبّلت، فقال رسول الله ...		١٧٠ - ١٤٥
- هل لك من إبل؟ قال: نعم ...		١٧١ - ١٤١

### حرف الواو:

- وقس الأمور واعرف الأشياء والنظائر ... ث	عمر بن الخطاب	٢١
- ولا يقللني أرى وإني أخاف ... ث	ابن مسعود	٧٢
- ويلّ للأنبياء من عثرات العالم ... ن	ابن عباس	٣٨٥

### حرف الياء:

- يا جابر، إنك من فقهاء البصرة ... ن	ابن عمر	٣٦٣
- اليدان تزنيان والرجلان تزنيان ...		١٧٧
- يذهب العلماء ويقي قوم ... ث	ابن مسعود	٣١٥



## فهرس الآثار والمقطوعات مرتبة على أسماء أصحابها

رقم الفقرة	الاسم
	- أبان بن عيسى بن دينار:
٣٥٩	«كان أبي قد أجمع على ترك...»
	- إبراهيم النخعي:
٣٩٦	«كان يكره أن يقال سنة أبي بكر...»
٣٩٧	«لا طاعة مفروضة إلا للنبي...»
٤٠٠	«لو رأيتهم يتوضؤوا...»
٣٩٩	«ما تصنع بعديث بن جبير مع...»
	- ابن القاسم:
٩٣	«سمعت مالكا والليث يقرلان...»
	- ابن وهب:
٣٥٨	«أثق الله، فإن أكثر هذه المسائل رأي»
٣٦٢ م	«بلغني من ابن مسعود أنه...»
٩٤	«سئل مالك عمن أخذ بحديثين...»
	- أبو بكر  :
١٢٥	«أقول فيها برأي...»
٢٩٨ - ٢٩٧	«أي أرضي تغلني وأي سماء...»
١٧٥	«لأقاتلن كل من فرق بين...»
٤٨	«كان أبو بكر الصديق إذا ورد...»
١٠٣	«مزمارة الشيطان عند رسول الله»
٢٩٩	«هذا رأي، فإن يكن صواباً فمن الله...»
	- أبو حنيفة:

رقم الفقرة	الاسم
٣٨٢	«القول في المسجد أحب إلي من...»
٣٤٢	«علمنا هذا رأي وهو أحسن...»
٣٨٣	«من لم يدع القياس...»
	- أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو:
٣٤٠	«كان سعيد بن عبد العزيز إذا سُئِلَ...»
	- أبو سلمة بن عبد الرحمن:
٣٢٨	«بلغني عنك أنك تنفي برأيك، فلا...»
	- أبو موسى الأشعري:
٣٠٨	«من كان عنده علم فليعلمه للناس...»
	- أحمد بن حنبل:
٣٥٢	«الحديث الضعيف أحب إلي...»
٣٥٤	«رأي الشافعي ورأي مالك...»
٣٥٠	«لا تكاد ترى أحداً نظراً...»
٤٠٧	«لا يلتفت إلا إلى حديث...»
	- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار:
٢٧٣	«سألتهم هتاً رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال...»
	- الأحفش (سليمان بن مهران):
٢٧٩	«فَرَمَوْهُ إِلَى كَلْبٍ وَأَكَلُوهُ»، «قال: إلى كتاب الله وإلى رسول الله...»
	- الأوزاعي:
٢٣٨	«عليك بأثار من سلف وإن رفضك...»
	- أيوب السختياني:
٣٣٦	«قيل للصار: ما لك لا تجتر؟ قال...»
	- جابر بن زيد:
٣٢٥	«إنا لله وإنا إليه راجعون، يكتبون...»
٣٦٣	«لقيني ابن عمر، فقال: يا جابر...»
	- جعفر بن محمد بن علي:
٣٨٠	«أتق الله ولا تقس يا أبا حنيفة...»

رقم لفقرة	الاسم
	- الحكم بن عتيبة:
٤٠٢	«ليس أحد من الناس إلا وأنت...»
	- الربيع بن خثيم:
٣٧٧، ٣٢٧	«إياكم أن يقول الرجل لشيء إن الله حرم...»
	- ويصم الرازي:
٣٣٤	«إن حالي يشبه حالك أنا أقول...»
	- رفاعه بن رافع:
٣٠٧	«بينما أنا عند عمر بن الخطاب إذ دخل...»
	- الزهري، ابن شهاب:
٣٩٤	«بلغنا أن أبا هريرة استفتاء...»
٣٣٠	«دعوا السنة تمضي...»
٣١٨	«كان محمد بن جبير يحدث أنه...»
٣٣٢	«اليهود والنصارى إنما انسلخوا...»
	- زيد بن ثابت:
٣١٧	«أخذكوا لعل كل شيء حدثكم...»
	- سالم بن عبد الله بن عمر:
٣٩٤	«سئل ابن عمر عن شمة الحجج...»
٤٠٥	«فسنة رسول الله ﷺ أحق...»
٣٣٣	«لم أسمع بهذا شيئاً، فقال...»
	- سعيد بن أبي عروبة:
٤٠٨	«من لم يسمع الاختلاف، فلا...»
	- سعيد بن عبد العزيز:
٣٤٠	«لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا رأيي...»
	- سعيد بن المسيب:
٣١	«قلو أصيب النعم كله في قضاء...»
	- سفيان بن عيينة:
٣٤١	«ما زال أمر الناس معتدلاً حتى...»
	- سهل بن حنيف:

رقم الفقرة	الاسم
٣١١	«أيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم...» - الشافعي:
٣٤٨	«مثل الذي ينظر في الرأي...» - شريح:
٣٧٠	«السنة سبقت قياسكم...» - الشعبي:
٣١٧	«أنى قوم زيد بن ثابت، فسألوه...»
٣٢٣	«إن أخبرتك برأى قيل عليه...»
٣٧٦	«إنما هلكتم حين تركتم الآثار...»
٣٧٣	«إياكم والمقايضة، والذي نفسي بيده...»
٣٧٤	«السنة لم توضع بالمقاييس»
٣٢٢	«لعن الله أرايت»
٣٢٤	«ماذا قال فيها الحكم البائس...» - شقيق بن سلمة (أبو واثل):
٣٢٩	«إياك ومجالسة من يقول أرايت» - عائشة <small>رضي الله عنها</small> :
٤٠٥	«أنا طيبت رسول الله <small>ﷺ</small> ...»
٣٩٨	«كأنني أنظر إلى ويبص الطيب...» - عبد الله بن أحمد بن حنبل:
٣٥٥	«سألت أبي عن الرجل يكون بيلد...» - عبد الله بن بريدة:
٣٨٦	«أراى أبي أناساً يرمّ بعضهم...» - عبد الله بن عباس:
٢٧	«أرسلني علي إلى الحرورية...»
٢٤	«إن الله أمر بالتحكيم في...»
١٢٠	«أقاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله...»
٣٩٠	«أقال لي معاوية: أنت علوي...»
٣٠، ٢٤	«لو لم تعتبروا إلا بالأصابع عقلها سواء...»

رقم الفقرة	الاسم
٣١٣	«فمن أحدث رأياً ليس في كتاب...»
٣١٢	«فمن قال بالقرآن برأيه...»
٣٨٥	«ويل للاتباع من هترات العالم...»
٣٨٩	«لا والله، ولا على ملة عثمان...» - عبد الله بن حكيم:
٣٨٩	«كان صبر بن الخطاب إذا كان قبل رمضان...» - عبد الله بن عمر:
١٢٥	«أقول فيها برأيه...»
٣١٦	«إن شئتم أخبركم بالظن...»
٣٦٤	«العلم ثلاثة: كتاب ناطق وسنة ماضية...»
٣٦٣	«يا جابر، إنك من قتلاء البصرة...» - عبد الله بن مسعود:
٤٩	«إنه قد أتى علينا زمان لسنا نقضي...»
١٢٥	«أقول فيها برأيه...»
٣١٤	«سأقول فيها بجهل رأيه، فإن كان...»
٣٩٢	«كيف أنتم إذا ليستكم فتنة...»
٣٦٢ م	«ليس عام إلا والذي...»
٣٩٢	«لا تكون إتمة تقول أنا...»
٧٢	«ولا يقل إنني أرى وإنني أخاف...»
٣١٥	«يذهب العلماء ويبقى قوم...» - عبيد بن حمير:
٣٨١	«لم يدع الله شيئاً إلا بيته...» - عثمان بن عفان:
٣٠٩	«أتقوا الحج وخلصوه...» - هروة بن الزبير:
٢٩١	«سبح علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعت يقول...»
٣٣١	«ما زال أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى...» - عطاء بن أبي رباح:



رقم لفقرة	الاسم
٣٧٨	«إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَرْدُوهُ»، قال: إلى كتاب الله عز وجل... - علي بن أبي طالب:
٣٠٩	اعتمدت إلى سنة رسول الله ﷺ...
٢٠	القياس لمن عرف الحلال والحرام شفاء للعالم
٣١٠	الوكان الذين بالرأي لكان... - عمر بن الخطاب:
٤٠٥	«إِذَا رَمَيْتُمُ الْجِمْرَةَ وَذَبَحْتُمْ...»
٣٠٦	«السنة ما سنه الله ورسوله...»
٣٠٤	«أصبح أصحاب الرأي أعداء السن...»
١٢٥	«أقول فيها برأبي...»
٣٢	«إن عمر جعل في الإبهام خمس عشرة...»
٣٠٣	«إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم...»
٣٠٠	«أيها الناس، اتهموا الرأي على الذين...»
٣٠٢، ٣٠١	«أيها الناس، إن الرأي إنما كان...»
٣١	«قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من النعم...»
٤٨	«كان عمر يفعل ذلك، فإذا أحياء...»
٣٦٢	«نهى عمر بن الخطاب عن المكابلة...»
٢١	«وقس الأمور واعرف الأشياء...» - عمر بن عبد العزيز:
٤٠١	«انظر إلى ما كان من حديث رسول الله...»
٣٢٦	«إنه لا رأي لأحد مع سنة...» - عمرو بن دينار:
٣٢٢	«قيل لجابر بن زيد: إنهم يكتبون عنك...» - القاسم بن محمد بن أبي بكر:
٤٠٤	«عجبا لعائشة كانت تصلي...»
٤٠٤	«يا ابن أخي، عليك بسنة رسول الله...» - قيس بن حبة:
٤٠٩	«لا يفلح من لا يعرف الاختلاف»

رقم الفقرة	الاسم
	- القمني:
٣٤٨	«دخلت على مالك بن أنس في مرضه...»
	- مالك بن أنس:
٣٤٥	«إنما أنا بشر أخطئ وأصيب»
٣٤٧	«إن مالكاً كان يكر أن يقول...»
٩٢	«خطأ وصواب فانظر إلى ذلك...»
٣٤٤	«سئل مالك عن البتة، فقال: هي...»
٤٦٠	«سئل مالك لمن تجوز الفتيا، قال...»
٩٤	«لا والله حتى يصيب الحق...»
٩٣	«ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب...»
٩٥	«مخطئ ومصيب، فعليك بالاجتهاد...»
٣٤٨	«يا ابن قنبر، وما لي لا أبكي...»
	- مجاهد:
٤٠٣	«ليس أحد إلا ويؤخذ من قوله...»
٣٦٢	«المكاملة يعني المقايمة»
	- محمد بن سيرين:
٣٦٩	«القباس شوم. أول من قاس إبليس...»
٢٩٩	«لم يكن أحد أثبت لما يعلم من أبي بكر...»
	- مسروق:
٣٧٢	«إني أخاف أن أقيس...»
٣٠٥	«كتب كاتب لعمر: هذا ما رأى الله...»
٣٧١	«لا أقيس شيئاً بشيء...»
	- معاذ بن جبل:
٣٦٥	«أجتهد رأيي ولا ألو...»
٣٨٧	«أما العالم، فإن اهتدى فلا...»
٣٦٥	«تكون فتن فيكثر فيها المال...»
	- معاوية:
٣١٨	«أما بعد، فقد بلغني أن رجلاً يتحدثون...»

رقم الفقرة	الاسم
٣١	«أنا أعلم بالأضرار من عمر...»
٣٨٩	«أنت على صلة علي...» - النعمان بن راشد:
٣٩٥	«كان الزهري ربما أملى علي حتى...» - وكيع بن الجراح:
٣٨٢	«احذر الرأي، فإني سمعت...» - يحيى (أبو حنيد الله):
٣٥٨	«كان يحيى يأتي ابن رهب فيقول له: من أين...»



فهرس الكتب والمؤلفات<sup>(١)</sup>

الكتاب	المؤلف	اللمرة
الأصل	محمم بن الحسن	٢٥٩
أصول الأبهري		٩٥
الأم	الإمام الشافعي	٢٥٩
التاريخ الأوسط	البخاري	٦٤
سنن النسائي	الإمام النسائي	١٦٩
صحيح البخاري	الإمام البخاري	١٠٨ ، ١٠٧ ، ٨٠ ، ٦ ، ٥ ، ٢٩١ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١٠٩
		٣٩٧
صحيح مسلم	الإمام مسلم	١٢٠ ، ١٠٥ ، ١٠٣ ، ٤ ، ٢٨٠ ، ٢٧٦ ، ٢١١
المبسوط		٩٥
المدة		٢٥٩



(١) اقتصر على الكتب المذكورة في صلب الكتاب.

## فهرس الجماعات والفرق والمذاهب<sup>(١)</sup>

- بنو خزيمه: ١١٥

- بنو مجاشع: ٨٠

### حرف التاء

- السابيعون: ٤٣، ٤٥، ٤٦٥، ١١٠، ١٧٣

- ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٩٠

- ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣٨، ٤١٢

- تابعو التابعين: ٤٣، ١٠٠، ٤١٢

### حرف الجيم

- الجن: ١٧٧

- جهينة: ١١٢

### حرف الحاء

- الحبشة: ١٠٥، ١١١، ٢٤٠

- الحرورية: ٢٧

- الحنفيتون: ٦٩، ١٦٧، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٤

- ٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٧٢

### حرف الألف

- آل حزم: ٣٢، ٣٣

- أصحاب أبي حنيفة: ٤٠، ٤١، ٤٢

- أصحاب بدر: ٣٠٧

- أصحاب الرأي: ٨٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤١٢

- أصحاب الشافعي: ٤٢، ٢٤٨

- أصحاب القياس: ٢٥، ١٥٤، ١٧٢، ١٧٣

- ١٨٢، ٢١٦، ٢٢١، ٢٤٨، ٣٦٥

- أصحاب مالك: ٤١، ٤٢

- الأنصار: ١١٢، ٢٠٣، ٣٠٧

- الإنس: ١٧٧

- أهل الإسلام: ٥٨، ٢٧٠، ٢٨٩، ٣٦٣

- أهل حمص: ٦٤، ٦٥

- أهل الرقة: ١١٠، ١٤٨، ١٧٥

- أهل العصر الثاني: ٣٩

- أهل المدينة: ١١٠

- أهل هجرة الحبشة: ١١٠

### حرف الباء

- بنو إسرائيل: ٣٣١

- بنو تميم: ٨٠

(١) اقتصر على ذكر ما كان في صلب الكتاب منها دون الهوامش.

## حرف الذال

- ذمي: ٢٣٠

## حرف الراء

- الرافضة: ١١١

- الروم: ٦

## حرف الشين

- الشافعية: ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٦٦

- الشافعيون: ٢٧٢

## حرف الصاد

- الصحابة: ٨، ١٩، ١١٣، ٢٥، ٤٣، ٤٥

٤٧، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٠، ٨٧

٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

١١٠، ١١٩، ١٢١، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٨

١٧٣، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤

٢٥٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥

٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩٦، ٣٢٠، ٣٢٣

٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٥، ٤١٠، ٤١٣

٤١٢

## حرف الظاء

- الظاهرية: ١٧٩ / ٥

## حرف الفاء

- فارسي: ٦

- فقهاء الأمصار: ١٧٣

## حرف القاف

- قريش: ١٠٦، ٣١٨، ٣٢٢

## حرف الميم

- المالكيون: ٦٩، ٧١، ١٦٧، ٢٢١، ٢٣٠

٢٣٤، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٧٢

- المحدثون: ٢٥٧

- المسلم / المسلمون: ٧٤، ٢٠٣

- المهاجرون: ١٠٦، ٣٠٧

- المولودون: ٣٣١

## حرف النون

- النصارى: ٥، ١٧١، ٢٤٥، ٣٢٢

## حرف الياء

- اليهود: ٥، ٣٢٢

فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

## حرف الألف

الآجري: ٣٤٩

أبان بن عيسى بن دينار: ٣٣٠، ٣٥٩

إبراهيم ~~بن~~: ١٨٥، ٧٥

إبراهيم بن أحمد: ٣١٨

إبراهيم بن الحجاج: ٣٧٢

إبراهيم بن غزيم الشاشي: ٣١٢، ٣٩٧

إبراهيم بن سعيد الزهري: ٣٠٩

إبراهيم بن عثمان: ٤٠٩

إبراهيم بن مرزوق: ٣٢٨

إبراهيم بن المنذر الحزامي: ٣٤٥، ٣٦٤

إبراهيم بن موسى: ٤٧

إبراهيم النخعي: ٢٥٤، ٣٩١، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠

ابن أبي خليفة: ٣٧٤

ابن أبي داود: ٣٤٩، ٣٥٠

ابن أبي ذئب: ٣٩٤

ابن أبي عمران: ٣٤٢

ابن أبي مليكة: ٨٠، ٢٩٧

ابن أبي نجيع: ٤٠٣

ابن الأعرابي: ٣١، ٣١٠، ٣٧٢، ٣٨٧م

ابن أيمى: ٢٩٢

ابن جريج: ٣١

ابن غزيم الشاشي: ٢٩٩، ٢٩٧

ابن ربيع: ٣١١

ابن السكن: ٣١١

ابن السليم: ٣١٠

ابن شبرمة: ٣٨٠

ابن شيان<sup>(٢)</sup>: ٣٧١

ابن شهاب/ الزهري: ٢٥٤، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٩٣

٣٩٥، ٣٩٤

ابن عبد الأعلى<sup>(٣)</sup>: ٣١٣ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: ٩٢، ٩٣، ٢١٣، ٢٧٣

٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٢٥

٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٦٠، ٤١٠

ابن عبد المؤمن بن الزيات: ٣٤٥

(١) اختصرت على ذكر أسماء الأعلام الموجودة في صلب الكتاب منها.

(٢) انظر: محمد بن شيان.

(٣) انظر: عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

(٤) انظر: يوسف ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله.



الذين حقة: ٢٦٣

این قسم : ۷۵

ابن القاسم: ٩٣، ٩٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٣١، ٣٤٧، ٤١٠

این لهجه: ۲۶۷، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۳۳، ۴۰۴

این مزمن : ۹۳

این مرود: ۳۰۱، ۳۱۳، ۳۱۶، ۳۲۰، ۳۷۰

٢ : المصنف :

ابن مفرج (محمد): ۳۱۱، ۳۸۷م

ابن مَنَاسٍ: ٣٠٦، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٦،  
٣٣٠، ٣٦٢م، ٣٧٠

ابن نبات<sup>(1)</sup>: ٣٤٠، ٣٤١، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٢

٣٠٤ : الهاد :

ابن وضاح: ٢٠، ٢٦، ٣٢٧، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٤

ابن وهب : ٢٧ ، ٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٢٠٤ .  
٣٥٦ - ٣٨٧ - ٣٧٠ - ٣١٦ - ٣١٣ - ٣٠٤

Σ.Σ. ΠΥΤ. ΠΥ. Α.Π.Π. Α.Π.Α.

٣٩٢ : الأحكام :

أبو أسامة: ٢٩٧

أبو إسحاق اليماني: ٣١٠

أبو إسحاق الشيباني: ٦٥، ٦٦، ٢٠٥

أبو إسحاق الفزاري: ٢٥٧

أبو أيوب: ٣٠٧

أبو البختري: ٣٨٧

أبو بكر بن أبي عيشة: ٣٦٢م

أبو بكر بن أبي شيبة: ١٧١، ٢٠٧، ٣٨٦

أبو بكر بن عمرو بن حزم: (٤٠)

أبو بكر الصديق: ٤٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥،

أبو ثابت المدني: ٩٥

أبو ثعلبة الخشني: ٢١٣، ٢١٤

آبَر ثور: ۲۹۲

أبو جعفر الطحاوي: ٢٤٨، ٣٢٤، ٣٢٨،

VE . 479 . 488 . 487

۳۰۰: ابو جندل:

أبو حنيفة: ٢٠٧

أبو الحسن الرضوي : ٢١٥

أبو حنيفة: ١٠، ٤٢، ٦١، ٦٩، ٧٩، ٨٥،

219 2A 2Y 27

1991 1992 1993 1994 1995

2. 28. 37. 206

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

آب داود: ۳۵، ۴۷، ۱۱۳

أم داود الطائفة

أب ذ (فم الصحاح): ١

(۶) انظر أيضاً (محمد بن سعيد).

- أبو زيد العقار: ٣٠٦  
أبو سعيد البخاري: ٥  
أبو سفيان بن حرب: ١١٧  
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: ٣٢٨، ٣٣٧  
أبو السائب بن بكك: ٢٧٩  
أبو الصباح: ٣٩٧  
أبو الضحى: ٣٠٥  
أبو ظبيان: ١١٣  
أبو المالح: ٣٨٥  
أبو عبيد: ٤٨، ٤٩  
أبو عثمان النهدي: ٢١٥  
أبو حنبل: ٣٢٨  
أبو حنيفة: ٣١١، ٣٧٢  
أبو حنيفة: ٦٦، ٦٥  
أبو قلاب: ٣١٩، ٣٦٥  
أبو مسلم الكاتب: ٢١٥  
أبو مسعر: ٣٤٠  
أبو معاوية: ٤٩  
أبو معاوية القسري: ٦٧  
أبو معمر: ٢٩٨  
أبو موسى الأشعري: ١١٠٧، ١١٢٢، ١١٢٣  
أبو الهيثم: ٣٢٠، ٣٠٨  
أبو الهيثم: ٣٨٢  
أبو نصر: ٣٢٨  
أبو هريرة: ٤، ٦، ١٠٥، ١١١، ٢٩٤، ٣٩٤  
أبو همام: ٣٧١  
أبو وائل: ٣١١، ٣٣٧  
أبو الوليد القرشي: ٣٨٠  
أبو يوسف القاضي: ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٤٢
- الأبهري: ٩٥  
أبي بن كعب: ٣٠٧  
أحمد: ٣٧٣  
أحمد بن إبراهيم الدوري: ٣٣٦  
أحمد بن أسلم: ٢٩٢  
أحمد بن جعفر الخليلي: ٤٠٧  
أحمد بن حنبل: ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤  
أحمد بن حنبل: ٣٥٥، ٣٥٧، ٤٠٧  
أحمد بن خالد: ٧٥، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣١٥  
أحمد بن حنبل: ٣١٩، ٣٢٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٨٣  
أحمد بن حنبل: ٣٨٥، ٣٩٣، ٣٩٥  
أحمد بن خليل: ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٩  
أحمد بن حنبل: ٤٠٣، ٣٦٤  
أحمد بن داود: ٣٠٦  
أحمد بن زهير: ٣٢٦  
أحمد بن سعيد بن حزم الصديقي: ٩٥، ٣٥٢  
أحمد بن حنبل: ٣٥٨  
أحمد بن سنان: ٣٤٩  
أحمد بن سهل الأشتاني: ٣٧٨  
أحمد بن عبد البصير: ٣٠٥، ٣٨١  
أحمد بن عبد الله الباجي: ٢١٤، ٣٠٣  
أحمد بن حنبل: ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٩٥  
أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم: ٣٠٠، ٣٧٦  
أحمد بن عبد الله الحافظ: ٣٦٣  
أحمد بن عمر: ٣٨٠  
أحمد بن عمر بن أنس: ٩٤، ٢٩٦، ٣١٢  
أحمد بن حنبل: ٣٢٤، ٣٤٠، ٣٦٣، ٣٨٠، ٣٨٢  
أحمد بن حنبل: ٣٩٧  
أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزار: ٢٧٣  
أحمد بن حنبل: ٢٧٤

الأوزاعي: ٢٥٧، ٣١٢، ٣٢٩، ٢٥٣

أيوب السخيتاني: ٣١٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥

## حرف الباء

البيتي: ٣٤١

البيخاري: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨

١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١٢٤، ٢٩١

٣١١، ٣١٨، ٣٩٨، ٤٠١

بشر بن بكر: ٣١٢

بشر بن موسى الأسدي: ٣٤١

بقي بن مخلد: ٣٠٧، ٣٤٧، ٣٨١

بقية: ٢٠

بكر: ٣١٢

بكر بن الأشج: ٢٧، ٤٠٤

بكر بن حماد: ٢١٣

بكر بن مضر: ٣٣٢

بنت صفوان: ٣٠٧

## حرف التاء

الترمذي: ١٧١

## حرف الجيم

جابر: ٣٧١

جابر بن زيد: ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٦٣

جابر بن عبد الله:

جيريل: ٧٥، ١٨٥

جيرير بن تغير: ٣٦١

جيرير: ٣٦٢

جيرير بن عبد الحميد: ٣٧٤

جعفر بن برقان: ٤٨، ٣٧٩

أحمد بن عمر العفري: ٤١٧

أحمد بن عون الله: ٢٩٨، ٣٨٩، ٣٩٢

٤٠٢، ٣٩٩

أحمد بن عيسى البلي: ٣٤٠، ٣٨٢

أحمد بن قاسم: ٢١٣، ٣٦١

أحمد بن محمد الأثرم: ٤١٧

أحمد بن محمد بن الجصور: ٢٠، ٢٧

أحمد بن محمد الطحاري: ٣١٦

أحمد بن مروان: ٩٤

أحمد بن يحيى الأودي: ٣٠٣

الأحنف بن شبيب: ٢٠

أسامة بن زيد بن أسلم: ٥٤

أسامة بن زيد بن حارثة (الصحابي): ١١٢، ١١٣

١١٤

أسامة بن زيد اللثي: ٤٧، ٥٤

أسلم بن عبد العزيز: ٤١٣

أسماء بنت عيسى: ١١٧

إسماعيل: ٩٥

إسماعيل بن أبي خالد: ٣١٧، ٣٧٢

إسماعيل بن إسحق البصري: ٣٥٢

إسماعيل بن عياش: ٣٢٦

الأشعبي: ٣٧١

أشهب: ٩٢

أشهب بن عبد العزيز: ٢٤٣

أصبغ بن الفرج: ٩٣

الأصبلي: ٤٠١

الأقرع بن حابس: ٨٠

أم سلمة: ٤٧، ٥٤

أنس بن مالك: ١٧١

جعفر بن محمد القريائي: ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٩

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين: ٣٨٠

### حرف الحاء

الحارث بن عبد الله: ٢٩٤

الحارث بن عمرو الهذلي: ٦٤، ٣٦٥، ٦٦

الحارث بن مكين: ٩٥، ٣٤٧

حاطب بن أبي بلتعة: ١٠٦، ١١٠، ١١١

الحجاج بن أوطاة: ٢٠

الحجاج بن منهل: ٧٥، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٦٥

حرمة: ٩٤

حرير بن عثمان: ٣٦١

الحسن البصري: ٢٥٤، ٣٢٨

الحسن بن أبي مالك: ٣٤٢

الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن خراش: ٣٨٠

٣٨٥، ٣٩٥

الحسن بن إسماعيل بن الفصيص: ٢١٤

٣١٧، ٣٢٥

الحسن بن خضر الأسيرطي (أبو علي): ٣٥٧

الحسن بن رشيقي: ٤٠٨

الحسن بن زياد اللؤلؤي: ٣٤٢

الحسن بن صالح بن حي: ٣٩٧

الحسن بن عفان العامري: ٣٨٧م

الحسن بن علي: ١١٣

الحسن بن علي بن الأسود: ٣٧٨

الحسن بن علي بن شعبان: ٩٤

الحسن بن علي الحلواني: ٢٩٩

حسين بن علي الجعفي: ٣١٢، ٣٨٧

الحسين بن فروان البصري (أبو المرجي):

٢١٥

الحسن بن كليب: ٣٦٩

حفص بن غياث: ٢١٣، ٣١٠

حفصة بنت عمر بن الخطاب: ١٠٧، ٣٠٧

الحكم بن عتبة: ٣٢٤، ٤٠٢

الحكم بن نافع (أبو البيان): ٣١٨

حماد بن أبي حنيفة: ٣٨٢

حماد بن أسامة (أبو أسامة): ٣٨٦

حماد بن زيد: ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٨٥، ٣٩٥

٣٩٩

حماد بن سلمة: ٣٠٨، ٣١٩، ٣٦٥

حمام: ٣١، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣٥٥، ٤٠١

حمام بن أحمد (أبو بكر): ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٩٣

حمزة الجوزي: ٢٧٤

حميد: ٣٠٨

الحميدي: ٤٠١

الحوطلي: ٣٢٦

### حرف الخاء

خالد: ١١٩

خالد بن سعد: ٩٢، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٤٨

٣٥٩، ٣٦٤، ٤٠٣

خالد بن عبد الرحمن: ٣٢٤

خالد بن الوليد: ١١٥، ١١٦

خلف بن القاسم: ٣٤٠، ٣٧١، ٣٨٢، ٤٠٨

٤٠٩

### حرف اللال

داود بن أبي هند: ٢١٣، ٢١٤، ٣١٤، ٣٦٩

داود بن علي: ١٧٩ / ٥

الثوري: ٣١

دُخَيْم: ٤٠٤

دحية الكلبي: ١٨٥/٥

## حرف الراء

الربيع: ٢٥٩، ٢٦٠

الربيع بن خثيم: ٣٢٧، ٣٢٧، ٣٧٧

ربيعة: ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤١

الرضي الأعشى: ٤٠٧

رفاعه بن رافع: ٣٠٧

## حرف الزاي

زائدة: ٣١٢، ٣٨٧

زاهر بن أحمد: ٣٢٩

الزرقان بن عبد الله الأسدي: ٣٢٩

الزبير بن العوام: ١٠٦

زنجويه بن محمد: ٢٢٩

زهير بن حرب: ٣٢٢

زيد أبو عياش: ٣٩، ٢٣٤

زيد بن ثابت: ٢٤، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٢٠

زيد العمي: ٢٧٤

## حرف السين

سالم بن عبد الله بن صمر: ٣٢٢، ٣٢٧

٣٩٢، ٤٠٥، ٤٠٦

سحنون: ٢٧، ٢٥٩، ٣٠٦، ٣٤٧، ٣٧٢

السرخسي: ٢٩٦، ٣١٢، ٣٩٧

سعد: ٣٩

سعد بن أبي وقاص: ٦٤

سعد بن عباد: ١١٧، ١١٩

سعيد بن نصر: ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٥

سعيد بن أبي أيوب: ٣٣١

سعيد بن أبي حمزة: ٣١٨

سعيد بن أبي صدقة: ٢٩٩

سعيد بن أبي هريرة: ٤٠٨

سعيد بن جبلة: ٢٩٦، ٣١٢، ٣٩٩

سعيد بن عامر: ٤٠٦

سعيد بن عبد العزيز: ٣٥٣

سعيد بن عثمان: ٤٠٣

سعيد بن المسيب: ٣١، ٣٢، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٤

سعيد بن منصور: ٦٧، ٣٧٤، ٣٩٩

سعيد الجريري: ٣٢٨

سفيان الثوري: ٣٢، ١٢٢، ٢٥٧، ٢٩٦

٣٠٥، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١

سفيان بن عينة: ٣٤١، ٤٠٣، ٤٠٥

سلمان بن ربيعة الباهلي: ١٢٢، ١٢٣

سلمان الفارسي: ٢١٧، ٢٥١، ٣٨٧

سلمة بن شبيب: ٣٥١

سليمان التيمي: ٢١٥

سليمان بن جعفر: ٣٨٠

سليمان بن داود: ٣٠٢

سليمان بن شعيب: ٣٢٤

سليمان بن مهران/ الأعشى: ٤٨، ٤٩، ٧٠

١١٣، ٢٩٨، ٣١٠، ٣١١، ٣٧٩، ٣٩٢

سمرة بن جندب: ١٢٠

سنيد بن داود: ٢١٤، ٣١٧، ٣٢٥

سهل بن حنيف البصري: ٣١١، ٣٢٠

سودة بن زياد: ٣٢٦

سيف بن عارون البرجمي: ٢١٥

## حرف الشين

الشافعي/ محمد بن إدريس: ٩٧، ٩٦، ٩٢، ٩٨، ١١٩، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٩، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤١١

شريح: ٣٤، ٣٧٠

شريك: ٣٠٣

الشمسي: ٢٥، ٣٤، ٢٥٤، ٣٠٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦

شعبة: ٣٥، ٦٥، ٦٦، ٢٥٧، ٢٩٨، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢

شبيب بن أيوب المصيفي: ٣٤٢

ثقيف بن سلمة/ أبو رائل: ٣٢٩

شهر بن حوشب: ٧٥، ٧٦

## حرف الصاد

صالح بن مسلم: ٣٢٣، ٣٧٦

صدقة: ٣٦٣

## حرف الضاد

الضحاك: ٣٦٣

## حرف الطاء

طاهر بن عاصم: ٣٦٤

طاهر بن عبد العزيز: ٣٦٤

طاوس: ٣١٦، ٣٩٠

طلحة بن عمرو: ١٧٢

## حرف العين

عائشة: ١٠٣، ١٠٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٦

٣٠٧، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٥

هارم: ٢٩٩

عاصم بن علي: ٣٨٨، ٣٩٤

عاصم بن الأكوع: ٢٧٩

عباس بن أصح: ٢٩٢، ٣٥٥

عباس بن عبد العظيم العنبري: ٣٥

العباس بن الفضل: ٣٥٤

عباس بن محمد الدوري: ٤٠٩

العباس بن الوليد بن مزيد: ٣٣٩

عبد بن حميد: ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١٢، ٣٩٧

عبد خير: ٣١٠

عبد الأعلى: ٢٩٦

عبد الأعلى بن عبد الأعلى: ٣٠٧

عبد الحميد بن يهرام: ٧٥، ٧٦

عبد الحميد بن عبد العزيز: ٣٤٢

عبد الرحمن بن إسماعيل الخشاب (أبو عيسى): ٣١٦

عبد الرحمن بن ثروان (أبو قيس): ١٢٢

عبد الرحمن بن جبير بن نفير: ٣٦١

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: ٢٥

عبد الرحمن بن سلمة: ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦٤

عبد الرحمن بن شريك: ٣٠٣

عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني: ٣٥٤، ٣١٨

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي (أبو اليمون): ٣٤٠

عبد الرحمن بن عمرو (أبو زهرة): ٣٤٠، ٣٨٢

٢٩٦ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،  
٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠

عبد الله بن عبيد بن عمير: ٣٨١

عبد الله بن عكيم: ٣٨٨

عبد الله بن عمرو بن الخطاب: ١١٥ ، ١٢٥ ،  
٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ،  
٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٥

عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٢

عبد الله بن قره: ٢٩٨

عبد الله بن المبارك: ٢٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٨

عبد الله بن محمد: ٧٥

عبد الله بن محمد الباجي: ٣٨٣ ، ٣٨٥ ،  
٣٩٢ ، ٣٨٦

عبد الله بن محمد بن عثمان: ٣٠٨ ، ٣١٩ ،  
٣٦٥

عبد الله بن محمد الشقطي: ٤٠٧

عبد الله بن محمد القاسبي: ٢٩٤

عبد الله بن محمد القلمي: ٣٤١

عبد الله بن محمد المتكي: ٣٧٢

عبد الله بن مسعود: ٤٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٢٢ ،  
١٢٣ ، ١٢٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ،  
٣٢٠ ، ٣٦٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩١

عبد الله بن يحيى: ٣٥٨

عبد الله بن يونس المرادي: ٣٠٧ ، ٣٤٦ ،  
٣٨٦

عبد الملك بن أبي سليمان: ٣٧٨

عبد الملك بن بحر: ٣١٧ ، ٣٢٥

عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: ٢١٤

عبد الرحمن بن مهدي / ابن مهدي: ٢٥٧ ،  
٣٢٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٣٩١

عبد الرحمن بن النحاس: ٣٧٢

عبد الرحمن بن يحيى: ٩٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

عبد الرحمن بن يحيى المقار: ٣٧٣

عبد الرحمن بن يزيد: ٤٩

عبد الرحيم بن زيد العمي: ٢٧٤

عبد الرزاق: ٣١ ، ٣٢ ، ٢٩٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢

عبد الصمد بن عبد الوارث: ٣٥

عبد العزيز بن عبد الله الأريسي: ٣٣٤

عبد العزيز بن مسلم: ٤٠١

عبد الله الباجي<sup>(١)</sup>: ٣٠٣

عبد الله بن أبي جعفر: ٣٠٦

عبد الله بن أبي سعيد: ٢٢

عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٣٥٠ ، ٣٥٢ ،  
٣٥٥ ، ٣٥٧

عبد الله بن بريدة: ٣٨٦

عبد الله بن الحسين بن عقال: ٤٠٧

عبد الله بن دينار: ٤٠٩

عبد الله بن ربيع: ٧٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ،  
٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤

عبد الله بن الزبير: ٨٠ ، ٣٠٩

عبد الله بن الزبير الحميدي (أبو بكر): ٣٤١

عبد الله بن سلمة: ٣٨٧ ، ٤٠٢

عبد الله بن طاوس: ٣٩٠

عبد الله بن عباس: ٢١ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ،  
١٠٩ ، ١٢٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢

(١) هو عبد الله بن محمد الآتي.



عبد الملك بن الوليد بن معدان: ٢٢

عبد الواحد: ٣٢٩

عبد الوارث ابن جبرون: ٣٧٧

عبد الوارث بن سفيان: ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٧٩، ٤٠٥

عبد بن أبي ثابة: ٣١٣

عبد الله بن رافع: ٤٧

عبد الله بن رفاعه بن رافع: ٣٠٧

عبد الله بن عمر: ٣٠٠

عبد بن عمر: ٣٨١

عبد بن محمد الكشوري: ٣٩٤، ٣٨٣

قيدة بن حميد: ٣٢٧، ٣٢٨

عثمان بن أبي العاص: ١٧٢

عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي: ٢٩٥، ٢٩٤

عثمان بن عفان: ٢٥٤، ٣٠٩، ٣٢٠

عروة بن الزبير: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٣١، ٣٣٧

عطاء بن أبي رباح: ٣٧٨

عطاء بن السائب: ٣٢٧، ٣٧٧، ٣٨٧م

عكرمة: ٣٥

علاء بن عبد الجبار: ٤٠١

علقمة: ٣١٤، ٣٩١

علي بن أبي طالب: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ١٠٦، ١١١، ٢٥٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٠

علي بن حجر: ٣١٤

علي بن الحسن بن قهر: ٩٤، ٣٣٤

علي بن سعيد الرازي: ٤٠٨

علي بن عبد العزيز: ٧٥، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٦٥، ٣٨٠

علي بن محمد بن ضرور: ٣٠٦، ٣٧٣

علي بن مسهر: ٣١٤

عمارة بن عمير: ٤٩، ٣٩٢

عمر بن الخطاب: ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٣١

٣٢، ٣٤، ٤٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٨

٨٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

١١١، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٧٣، ٢٥٤

٢٥٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤

٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٦٢، ٣٧٥، ٣٨٨

٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٠٦

عمر بن عبد العزيز: ٣١٦، ٣٣٧، ٤١٠

عمر بن محمد بن أحمد الجمحي: ٣٨٠

عمر بن محمد بن حراك: ٩٤

عمر بن محمد بن عيسى: ٤٠٨

عمران بن أبي عمران: ٣٦٩

عمرو بن الحارث: ٢٧، ٣١٦

عمرو بن حريث: ٣٠٣

عمرو بن دينار: ٣١٦، ٣٢٥، ٤٠٥

عمرو بن شعيب: ٢٦٧

عمرو بن مرة: ٣٨٧

عمرو بن مهاجر: ٣٢٦

عيسى: ٤٧

عيسى بن إبراهيم: ٤٠٩

عيسى بن أبي عيسى: ٣٧٣، ٣٧٥

عيسى بن دينار: ٣٣٠، ٤١٠

عيسى ابن مريم: ٣٦٠

عيسى بن يونس: ٣٦٠

عيسى الحنظلي: ٢٥

عوف بن مالك الأشجعي: ٣٦٠

## حرف الفين

الغامدية: ٢٧٩

غندر (محمد بن جعفر): ٣٨١

## حرف الفاء

الفريري: ٣١١، ٣١٨، ٤٠١

الفضل بن موسى: ٣٦٢

## حرف القاف

قاسم بن أصبغ: ٢١٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٢٦

٣٢٧، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١

٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢

٤٠٤، ٤٠٥

القاسم بن محمد بن أبي بكر: ٣٦١، ٤٠٤

٤٠٧

قاسم بن محمد بن قاسم: ٩٢، ٢١٣

القاضي أبو حازم: ٣٤٦

قيصة بن عتبة: ١٠٩

قتادة: ٣٥

قدامة بن مظمون: ٢٧٩

القعنبي: ٣٤٨

قيس: ٣٨٨

## حرف الكاف

كثير بن هشام: ٤٨

كهس: ٣٨٦

## حرف اللام

لث: ٣١٢، ٣٦٢

الليث بن سعد: ٩٣، ٢٥٧

## حرف الميم

ماهر: ٢٧٩

مالك بن أنس: ٤٠، ٤٢، ٦٠، ٦٩، ٧١

٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١١٩

٢٢١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩

٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٩٢، ٣٢٠

٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨

٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٩٦، ٤٠٠

٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١١

مالك بن علي القرشي القطني (أبو خالد):

٣٤٨

مالك بن مغول: ٣٢٤

المبارك بن فضالة: ٣٠٠

المثنى بن سعيد: ٣٨٥

مجالد: ٣١٥، ٣٢٢

مجاهد: ٢٦٢، ٤٠٣

محمد بن إبراهيم: ٣٨٧

محمد بن إبراهيم بن حيون: ٣٥١

محمد بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله الرازي:

٢٩٤

محمد بن إبراهيم بن سعيد: ٢٧٣

محمد بن إبراهيم التيمي: ٣٠٤

محمد بن أبي حدي: ٢٩٨، ٣٩٢

محمد بن أحمد بن مفرج: ٢٧٣

محمد بن أحمد الذهلي (أبو طاهر): ٣٢٤

محمد بن أحمد الصواف: ٣٤١

محمد بن أحمد القاضي البصري: ٢٤٥

محمد بن إسحاق: ٣٠٧، ٣٠٩

محمد بن إسماعيل/ البخاري: ٥، ٦، ٦٤

٨٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥

محمد بن عبد السلام/ الخشني: ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢

محمد بن عبد الله بن بكار: ٣٨٠

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: ٩٢، ٣٤٤

محمد بن عبد الملك بن أيمن: ٣٥٥

محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن: ٢١٥

محمد بن العلاء (أبو كريب): ٣١٠

محمد بن عمر بن لبابة: ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٥٩

محمد بن عبيد بن حساب: ٣٨٥، ٣٩٥

محمد بن عبيد القحفي (أبو عون): ٦٧

محمد بن الفضيل: ٢١٤

محمد بن فطيس الألبيري: ٩٢، ٣٠٣

محمد بن قاسم بن ميمون:

محمد بن المثنى: ٣٠٥، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠

٤٠٨

محمد بن محمد: ٣٧١

محمد بن مسروق: ٣٠١، ٣٦٢م

محمد بن معاوية المرواني: ٣٨٨، ٣٩٤

محمد بن يحيى بن سليمان المروزي: ٣٩٤

محمد بن يحيى الربيعي: ٣٨٠

محمد بن يوسف الحذاقي: ٣٨٣، ٣٩٢

محمود بن خيلان المروزي: ١٢٢

محمود بن محبوب: ٣٢٩

مروان: ٣٧

المروزي: ٤٠٩

مسند: ٢١٣

١١٧، ٢٧٤، ٢٩١، ٣١١، ٣١٧، ٣١٨

٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٦٣، ٣٩٨، ٤٠١

محمد بن إسماعيل الترمذي: ٩٤، ٣٦١

٤٠٥

محمد بن أيوب الصمت الرقي: ٢٧٣

محمد بن بشار (بنفار): ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٥

٣٢٢، ٣٧٦، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢

محمد بن بشر العبدي: ٣٩٧

محمد بن جبير بن مطعم: ٣١٨

محمد بن جعفر الأخياري: ٣٥٧

محمد بن حاتم بن ميمون: ٣٠٩

محمد بن الحسن: ٢٥٩، ٢٦٠

محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي:

٣٧٢

محمد بن الحسين الأجرى: ٣٣٦، ٣٣٩

٣٧٨

محمد بن خليفة: ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٧٨

محمد بن زبائن: ٩٥

محمد بن سعيد بن نبات<sup>(١)</sup>: ٢٩٨، ٣٠٥

٣٥٢، ٣٨٥، ٣٩٢

محمد بن سعيد المروزي: ٣٨٨

محمد بن سهل المقرئ: ٣٦٣

محمد بن سيرين: ٢٩٩، ٣٦٩

محمد بن شعاع البلخي: ٣٤٢

محمد بن شعبان القرظي: ٤٠٩

محمد بن عبد الرحمن: ٢٠

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل (أبو الأسود):

٣٣١

النسائي: ١٢٢، ١٦٩، ٣١٤

النعمان بن راشد: ٣٩٥

نعيم بن حماد: ٣٦١

**حرف الهاء**

هارون بن أبي إبراهيم البربري: ٣٨١

هزيل بن شرحبيل: ١٢٢

هشام بن عروة: ٢٩٢

هشام بن محمد بن أبي خليفة: ٢٩٦، ٣٩٧

هشام بن محمد بن قرة: ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٦٩

هشيم: ٢٩٦

هلال الوزان: ٣٨٨

**حرف الواو**

وكيع بن الجراح: ١٢٢، ٢٩٢، ٣٧٩، ٣٨٢

الوليد بن معاذ: ٢٢

الوليد بن مزيد: ٣٣٩

وهب بن مسرة: ٢٠، ٢٧

**حرف الياء**

يحيى (أبو عبيد الله): ٣٥٨

يحيى بن آدم: ٣٧٨

يحيى بن أيوب: ٣٧٣

يحيى بن زكريا: ٣١٧

يحيى بن سعيد الأنصاري: ٣١، ٣٢

يحيى بن سليم الطائفي: ٣٦٩

يحيى بن صالح الوحاظي: ٣٨٢

يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير: ٣٠٩

يحيى القطان: ٢٥٧، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٣

٣٧٦

مسروق: ٣٠٥، ٣١٥، ٣٧١، ٣٧٢

مسطح: ٢٧٩

مسلم بن إبراهيم: ٣٢٨

مسلم بن الحجاج: ٤، ١٠٣، ١٠٥، ١١٢

١٢٠، ٢١١، ٢٧٦

مسلمة بن علي: ٣٧٠

مسعدة المطار: ٣٦٤

معاذ بن جبل: ٤٠، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٣٠٧

٣١٩، ٣٢٠، ٣٦٥، ٣٨٧

معاوية: ٣١، ٣١٨، ٣٢٠

معر: ٣٠٧، ٣٩٢

معن بن عيسى: ٢٤٥

المغيرة بن شعبة الثقفي: ٦٤

المغيرة بن مقسم: ٣٧٤، ٣٩٦، ٣٩٩

المقداد: ١٠٦

مكحول: ٢١٣، ٢١٤

منصور بن المعتمر: ٣٩٩، ٤٠٠

المهلب: ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٣١، ٣٦٢، م

٣٧٠

مؤمل بن إسماعيل: ٣٠٥، ٣٩١

موسى بن إسحاق: ٣٤٥

موسى بن إسماعيل: ٣١١

موسى بن معاوية: ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩١

ميمونة بنت الحارث: ٤، ١٨٥

ميكائيل: ٧٥

**حرف النون**

نافع: ٣٠٠، ٣٦٤

النجاشي: ١٠٧

- يحيى بن مالك بن عائذ: ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٧٤، ٣٩٦  
يحيى بن معين: ٢٧٤  
يزيد بن أبي حبيب: ٣٠٧  
يزيد بن أبي زياد: ٢٩١  
يزيد بن زريع: ٤٠٨  
يزيد بن عبد ربه: ٣٨٢  
يزيد بن عميرة: ٣١٩، ٣٦٥  
يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري: ٣٠٩  
يعقوب بن شيبة: ٣٠٩  
يعلى بن عبيد: ١١٣  
يوسف: ٢١٤  
يوسف ابن عبد البر النمري<sup>(١)</sup>: ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٨٦  
يوسف بن عبد الله: ٩٥، ٢٩٩، ٣٢٦، ٣٢٦
- ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨  
٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩  
يوسف بن عدي: ٢٢٧، ٣٧٧  
يوسف بن يزيد القراطيسي: ٢٧٤، ٣٩٦  
يوسف بن يعقوب ~~الغوري~~: ١٥٢  
يوسف بن يعقوب النحوي: ٣٥٤  
يونس بن عبد الأعلى / ابن عبد الأعلى: ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٣١، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤٠٣  
يونس بن عبد الله انقاضي: ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٦٩، ٣٧٦  
٣٩٦  
يوسف بن عبيد اليعمري: ٣٠٠  
يونس بن يزيد: ٣٠١، ٣٠٢



فهرس الجرح والتعديل<sup>(١)</sup>

الاسم	المرتبة	الفقرة
أبو حمزة ميمون	ضعيف	٢٠٠
أبو إسحاق الشيباني	ثقة حافظ	٦٥
الأحنف بن شعيب	مجهول	٢٠
أسامة بن زيد اللبني	ضعيف	٥٣
أسامة بن زيد بن أسلم	ضعيف	٥٣
بقية	ضعيف	٢٠
المحارث بن عمرو الهذلي	لا يدري أحد من هو ولا يعرف	٣٦٦ ، ٦٤
	له حديث غير هذا، مجهول	
الحجاج بن أرطاة	ساقط	٢٠
حمزة الجزري	ساقط، هالك، متروك	٢٧٤
زيد بن أبي عياش	مجهول	٢٣٤ ، ٣٩
شعبة	ثقة حافظ	٦٥
شهر بن حوشب	ضعيف، متروك	٣٦
طاهر بن عبد العزيز	ثقة	٣٦٤
طلحة بن عمرو	ركن من أركان الكذب	١٧٢
عبد الرحيم بن زيد العمي	سكت أهل العلم عن رواية	٢٧٤
	حديثه، كذاب مخبيث ليس بشيء، متروك	
عبد الحميد بن بهرام	ضعيف	٧٦
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	ساقط	٢٥
عبد الله بن أبي سعيد	مجهول	٢٢
عبد الملك بن الوليد بن معدان	متروك	٢٢
الوليد بن معدان	متروك	٢٢



(١) اقتصر على ذكر ما في كتاب ابن حزم دون الهوامش.

فهرس الأماكن<sup>(١)</sup>

المكان	الرقرة
أحد	٢٧٦
الأهواز	٣٦٣
البصرة	٣٦٣ ، ٣٥٤ ، ٣٤١
الجفظة	٣٠٩
الحبشة	١١٠ ، ١٠٧ ، ١٠٥
الحرقه (من جُهينة)	١١٢
حمص	٦٤
روضة خاخ	١١٦
السخ	١٠٨
العقبة	٢٠٣
الكوفة	٣٤١
المدينة	٣٤١
مصر	٣٧٢
مكة المكرمة	٣٨٧ ، ٣٦٤ ، ٣٥٧ ، ١١٧ ، ٩٤
اليمن	٦٧ ، ٦٦



(١) اقتصر على ذكر ما في صلب الكتاب فقط.



## فهرس المصطلحات (١)

الإيجاب: ١٩، ٧٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٧

٢٤١

البرائة الأصلية: ١٧٩/٥

البرهان: ٨٧، ٩٠، ١١٠، ١٨١، ١٨٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٢٨، ٢٣١

٢٣٣، ٢٤١، ٤١٢

البرهان الضروري: ٨٤، ٢٧١

التبريم: ٩، ٧٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤١

التعليل: ٩، ٧٠، ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٤١

التحكيم: ٢٤

الترجيح: ٦٢

التعليل: ٨، ١٤، ١٧، ١٩، ٤٢، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٩٠، ٣٢٠، ٣٦٦

٤١٥، ٤١٣

التقليد: ٨، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٤١، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٠

٣٧٦، ٤١٣، ٤١١

تكليف الحرج: ٥٩

الجسمية: ١٨٥

الحدث: ١٨٥

الإباحة: ٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٧

الأجتهاد: ٦٩، ٩٥، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١١٩، ١٢٠، ١٨٥، ٢٥٨، ٢٦٣

الإجماع: ٣٠، ٣٤، ٥٥، ٨٢، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١١٦، ١٤٦، ١٥٠، ١٤٨

١٦١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٩

٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٤١٣

الاختلاف: ٣، ٤، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢١٩

٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠

الاستسكان: ٨، ١٢، ١٣، ١٩، ٤٠، ٤٢٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠

٤١٥

الاستصحاب: ١٧٩/٥

الاستعمال: ١٨٥/٥

الأشياء والنظائر: ٢١، ٢٠٨، ١٨٥/٥

الأمثال: ٢١

الامر: ٢٠٩، ٢١٢

٢٦٧، ٢٤١	الحدود: ٤١٦، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٢٧، ٢٢٠
العلة الموجبة للحكم: ٢٠١	الحرام: ٢٠، ٤٩، ٧٣، ٨٦، ٢١٥، ٢٢٢
الغرض: ٥٨، ٦٠	٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣١، ٣٧٣
القياس: ٨، ١٠، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٩	الحلال: ٢٠، ٤٩، ٧٣، ٨٦، ٢١٥، ٣٦١
٣٠، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٨٢، ٨٤، ١٠١	٣٧٣
١٢٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤	الخطاب: ١٨٥/٥
١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤	الرأي: ٨، ٩، ١٩، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٥٥
١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨	٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١
١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥	٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦
١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧	٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٨، ١٠٠
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦	١٠١، ١٠٢، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٨
١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥	١٨٢، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤
٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٦	١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٤٥
٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٢	٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٤
٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩	٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦
٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠	٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢
٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٢٠، ٣٦٦، ٣٦٧	٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٢	٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧
٣٨٣، ٣٨٤، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥	٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠
الكفارات: ٢٢٠	٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦
المباح: ٦٣، ٧٧، ٧٨، ١٨٠، ٢١٢، ٢١٦	٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨
٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤	٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦
المقايضة: ٢٤، ٣٦٢، ٣٧٣	٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٨٤
مستع الوجود: ١٨٥	٣٩٥، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٤، ٤١٥
الناسخ والمنسوخ: ٢٥٤	الظن: ٩١، ١٧٧، ١٨٠، ٢٤١، ٢٨٣
النهاي: ٢٠٧، ٢١٢	٣٨٤، ٣١٦
الواجب: ٨٦، ٢١٧، ٢٢٢	المرضية: ١٨٥
الوجوب: ٨٧، ٢٤٢	المعرف: ١٨٥/٥
	الحلة: ١٠، ١١، ١٧، ١٨٦، ٢٠٠، ٢١٧
	٢٢٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨

## فهرس المسائل الفقهية على الأبواب<sup>(١)</sup>

### مكتاب المهاراة

- ٥٥ - الموضوع  
٣٠٧ - إذا جاوز الختان الختان وجب الفسل

### مكتاب الصلاة

- ٥٥ - عدد الصلوات المفروضة  
٥٥ - عدد الركعات في كل صلاة  
٢٢١ - الصلاة لغير القبلة مجتهداً  
٢٢١ - الصلاة لغير القبلة عائلاً  
١٧٣ - إمامة العبد الأعجمي  
٨٩ - صلاة المفترض خلف المتنفل  
٨٩ - الصلاة خلف المريض القاعد  
٨٩ - مصير الإمام المبتدئ بالصلاة مأموماً إذا حضر الإمام الأول  
٢٢١ - تعديل القرآن أو حرفاً منه جامعاً  
٢٢١ - تعديل القرآن أو حرفاً منه عامداً

### مكتاب الصيام

- ٥٥ - أي شهر يصام  
٢٣١ - المضطمة للصائم  
٢٣١ - القبلة للصائم  
٢٣١ - الجماع للصائم

(١) اقتصر على ذكر ما في صلب الكتاب.

## كتاب الزكاة

- ٥٥ - نصاب الزكاة
- ٥٥ - الأموال التي تؤدى منها الزكاة
- ١١٠ - قتال مَنْ أقام الصلاة ومنع الزكاة
- ١٥١ - حكم البرّ في الزكاة وزكاة الفطر

## كتاب الحج

- ٥٥ - إلى أين يكون الحج
- ٥٥ - مناسك الحج
- ١٦٤ - جزاء الصيد للمحرم
- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ - التحكيم في أوتب

## كتاب النكاح

- ٥٥ - كم يباح من الزوجات
- ٥٥ - كم طلفة تحرم المرأة
- ١٧٧ - حكم المطلقات المؤمنات
- ١٦٠ ، ١٣٧ - قياس الموت والفسخ على الطلاق
- ٢٩ ، ٢٧ - التحكيم في رجل وامرأة

## كتاب البيوع

- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ - بيع البيضاء بالسلت
- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ - بيع الرطب بالتمر
- ٢٣٤ - جواز بيع الرطب بالتمر (عند الحنفية)
- ٢٣٤ - جواز بيع الرطب بالتمر في العرايا (عند المالكية والشافعية)
- ١٥١ - حكم البرّ في الربا
- ١٨٤ - تحريم البرّ بالبرّ متفاضلاً
- ٢٣١ - الغصب

## كتاب اليمين

- ٥٠ - إنفاذ الحكم بالشاهدين أو اليمين
- ١٥٨ ، ١٣٥ - قياس ما ليس فيه إشهاد على ما فيه إشهاد

### مكتاب الأطعمة

- ٥٥ - ما يحرم من الأطعمة والمشروبات  
 ١٦١، ١٣٧ - قياس شعير الخنزير وأثناء على لحمه وذكره  
 ٢٣١ - شرب الخمر  
 ٢٣١ - شرب البول  
 ٢٣١ - شرب الدم

### مكتاب الفرائض

- ١٥٨ - حكم إخراج الدين والوصية قبل الميراث  
 ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣١، ٢٩، ٢٧، ٢٦، ٢٤ - ميراث الجد  
 ١٢٢ - ما للابنة وابنة الابن وأخت الأب وأُم في الميراث

### مكتاب الحدود

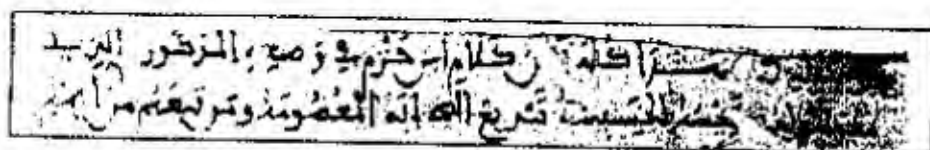
- ٢٣٣، ٢٣١ - حلة الحدود  
 ٢٣١ - حد الزنى  
 ٢٣١ - الزنى بالمحارم  
 ٢٣١ - إتيان البهيمة  
 ٢٣٣، ٢٣١ - القذف بالزنى  
 ٢٣١ - حكم قذف المحصنين  
 ١٧٦، ١٤٩ - قياس حد الخمر على القذف  
 ٢٣١ - القذف بالكفر  
 ٢٣١ - نصاب الرقة  
 ٢٣٣ - مكان قطع الرقة  
 ٢٣١ - الحرابة  
 ٢٣١ - الردة

### مكتاب الجنائيات

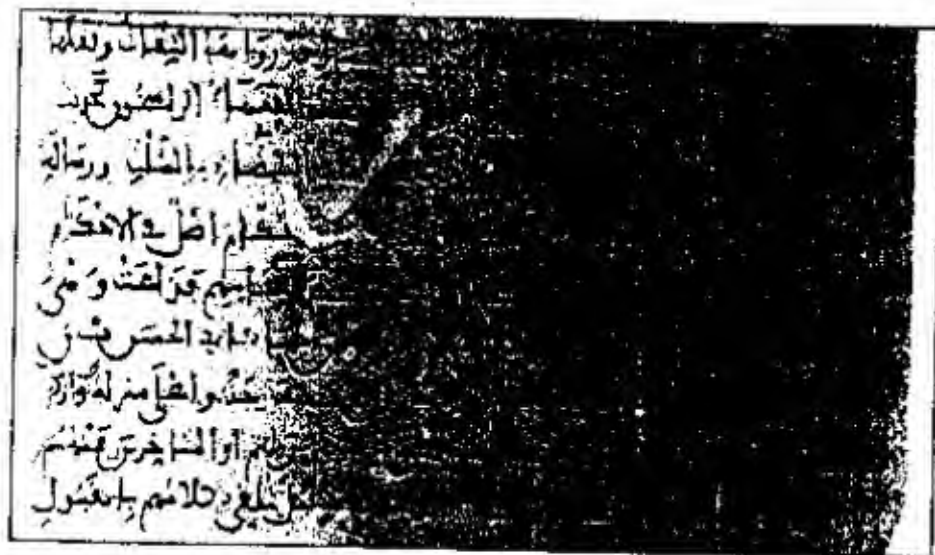
- ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣١، ٢٩، ٢٧، ٢٦، ٢٤ - تساوي دية الأسنان  
 ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٠، ٢٤ - دية الأصابع  
 ٢٣١ - لا يقتل السيد لعبد في النفس  
 ٢٣١ - لا يقتل من الوالد لولده في النفس

### قائمة ببعض الألفاظ<sup>(١)</sup>

التي تعدّر قراءتها من التنبيه على شذوذ ابن حزم، لعيسى بن سهل الجبالي  
أولاً أن يكشف وجهها، ويقف على رسمها بعض القارئين أو الباحثين



نموذج رقم (١) فقرة (٢)



نموذج رقم (٢) فقرة (٢)

(١) أما الياحات والعفس فتركها، ووضعها بين (...) .

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لهن  
نظرنا فلا بد من العلم  
والعلم من الله وسأله

نموذج رقم (٢) تابع لفقرة (٢)

أما وحده من نفسه  
فإنه قد أتى به  
نفسه بعضه بعضه  
فإنه قد أتى به  
نفسه بعضه بعضه  
فإنه قد أتى به

نموذج رقم (٤) تابع لفقرة (٦)

وإذا أشاء أن يكون  
في شواطيني بعلتني  
غير مواضعها  
ولست شئت لها  
على ما جئت  
أو مما جئت  
أو مما جئت

نموذج رقم (٥) تابع لفقرة (٦)

أن يقال لعلي  
قد أتى به  
نفسه بعضه بعضه  
فإنه قد أتى به  
نفسه بعضه بعضه  
فإنه قد أتى به

نموذج رقم (٦) فقرة (٢٣)

سواء أخذنا  
أو أخذنا  
أو أخذنا  
أو أخذنا  
أو أخذنا  
أو أخذنا

نموذج رقم (٧) فقرة (٦٢)



وَأَمَّا مَرَلٌ دَسَمَ إِذَا انْتَرَحَنَ بِشَيْءٍ فَتَرْتَمِيهِ فَتَلَامُهُ وَيُسَبِّحُ حَمْدَ اللَّهِ لَقَدْ كُنَّا  
 نَدْعُوهُ أَنْ يَصْرِفَ عَنْ رَأْسِنَا أَلْهِنَا وَتَشْدِيدُ لَطْفَانِ كَأَيْدِي آبَاءِ إِجْرَاءِ فَتَقَبَّلْ

نموذج رقم (٨) لفقرة (٦٢)

وَرَبَّكَ اللَّهُ وَمَنْ مَرَّ أَمْعَهُ أَنْ مَا لَطِيفٌ مِنْ شَأْنٍ لَا يَهْتَمُّ وَيَتَرَعَّانِ تَلْ  
 مَا يَنْتَرِلُ مَا يَنْتَرِلُ اللَّهُ النَّاسُ وَاللَّهُ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ مِنْ الْمُنَى عَنْ النَّاسِ  
 لِلْأَيُّونِ الْمُنَى عَنْ قَوْمٍ مَعَهُ قَدْ نَزَلَ لِمَا تَأْكُلُ مِنْ قَائِمٍ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

نموذج رقم (٩)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

يَسْمَى عَمَلُهُ أَلَا تَسْمَى عَمَلُهُ أَلَا تَسْمَى عَمَلُهُ كُلُّ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ أَنْ لَدُنْكَ تَعْبِيرٌ لِلْمَعْنَى  
 عَمَّا فِيهِ الْإِدْبَ وَالنِّقَالُ الْيُوضَعُ مِنْهُ مَعْنَى الْإِدْبِ يُوضَعُ الْفَرْزَانِ الْفَرْزَانِ  
 مُوَاضِلٌ عَلَى تَكْرَارٍ وَمُغْلُوبٌ مِنْ لُغَةٍ تَنْجِيحٌ أَنْ يَأْتِيَ لِدُنْكَ الْفَرْزَانِ الْفَرْزَانِ

نموذج رقم (١٠)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

فأمرهم أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه

نموذج رقم (١١)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه

نموذج رقم (١٢)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه

نموذج رقم (١٣)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه  
 فأمروا أن لا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه ولا يفتروا عليه

نموذج رقم (١٤)

تابع لفقرة رقم (١٥٥)

## المحتويات والموضوعات

٥	خطبة الحاجة
٥	عقبات ومشاكل واجهتني في التحقيق
٧	خطة المحقق في تقديمه للكتاب

### الفصل الأول

#### نظرة ابن حزم للرأي والقياس والتعليل دراسة تحليلية تفويجية

١١	الرأي عند ابن حزم ومناقشات وردود العلماء عليه
١٢	أزمة مصطلح
١٥	متى يُلزم الرأي؟
١٦	هل هناك رأي غير مذموم؟
١٧	معنى الرأي
١٨	أنواع الرأي
١٩	الرأي الباطل وأنواعه
٢١	الرأي المحمود وأنواعه
٢٤	الرأي بين ابن حزم والباحي
٢٩	إعمال الصحبة للرأي بين ابن حزم والباحي والمحاكمة بينهما
٣١	صلة الرأي بالاجتهاد والقياس
٣١	الفرق بين الاجتهاد والرأي

٣٢	الفرق بين الاجتهاد والقياس
٣٣	الفرق بين الرأي والقياس
٣٧	بواعث الرد ومنهجه فيه
٤٢	تعريف ابن حزم للقياس
٤٣	نفي ابن حزم للقياس
٤٥	بين ابن حزم وداود الظاهري
٤٥	خطأ على داود الظاهري
٥٠	الأسس والمركزات المشتركة بين داود الظاهري وابن حزم الأندلسي
٥٩	كيف أبطل ابن حزم القياس الأصولي؟
٦٠	نقد ابن حزم للقياس من الناحية المنطقية
٦٧	الفرق بين القياس الأصولي والاستقراء
٦٨	الفرق بين القياس الأصولي والقياس المنطقي عند ابن حزم
٧٣	الفرق بين التمثيل المنطقي والقياس الأصولي
٧٣	الحجج عند المناطق: القياس المنطقي، والتمثيل، والاستقراء
٧٩	معنى إبطال القياس عند ابن حزم
٨٠	أسباب نفي ابن حزم للقياس الأصولي
٨٤	ابن حزم يأخذ بالعلمة المنصوص عليها
٨٥	العلمة قاصرة لا تتعدى النص الواردة فيه
٨٩	الأدلة الثقلية على إبطال القياس بين ابن حزم ومعارضيه
٨٩	الردود على كتب ابن حزم في القياس
٩٥	ردود ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) على ابن حزم
٩٦	ردود الذهبي على كتاب «ملخص إبطال القياس»

- ٩٦ ..... الردود العامة
- ٩٨ ..... بين ابن حزم والباجي في مباحث القياس
- أدلة ابن حزم النقلية على نفي القياس الأصولي وتزييفه أدلة القائلين به: دراسة وتقويم
- ١٠١ ..... رد ابن حزم على استدلال الجمهور بهذه الآية
- ١٠٢ ..... الاعتراض على رد ابن حزم
- ١٠٣ ..... كلام الباجي على الآية وتوجيهه لنزع حججة القياس منها والرد على الاعتراضات
- ١٠٤ ..... قوة أدلة الفريقين تحتاج إلى نظر دقيق
- ١١٧ ..... مزالق القياسيين ومنطلقهم في القول بحججة القياس
- ١١٩ ..... بين الباجي وابن حزم في جدلية كمال الشريعة
- ١٢٠ ..... كفاية الشريعة للبشرية وإحاطتها بالحوادث
- ١٢٢ ..... حسنات نفاة القياس
- ١٢٤ ..... الأساس بين إثبات القياس ونفيه
- ١٢٥ ..... إحاطة الذكر الأمري والذكر القدري بجميع أفعال المكلفين
- ١٢٥ ..... القياس مظهر لا مثبت
- ١٢٦ ..... ابن حزم وقوله بإحاطة الشريعة بالحوادث، ولكن!
- ١٢٦ ..... آفة القياسيين
- ١٢٧ ..... أخطاء القياسيين
- ١٢٨ ..... أغلاط أصحاب الألفاظ وأصحاب المعاني
- ١٢٩ ..... العبرة بإرادة المتكلم لا بلفظه
- ١٣٢ ..... بم يُعرف مراد المتكلم؟
- ١٣٣

- ١٣٣ ..... أغلاط أصحاب الألفاظ وأصحاب المعاني
- ١٣٤ ..... بين الرأي والقياس مرة أخرى
- ١٣٥ ..... القياس الصحيح والفاقد
- ١٣٥ ..... القياس الصحيح: قياس الصحابة والسلف الصالح
- ١٣٩ ..... القياس الصحيح
- ١٤١ ..... القياس الفاسد
- ١٤٢ ..... جيوش الشعر في الأخذ بالقياس، ورده عند ابن حزم ومعارضيه
- ١٥١ ..... بين أرسطو وابن حزم (مثار الغلط عند ابن حزم)
- ١٥٣ ..... العلة في الربويات
- ١٦١ ..... مزلق ابن حزم في نظريته للقياس الأصولي
- ١٦٥ ..... مفارقة ابن حزم بين رفض القياس الأصولي والفتح بخبر الأحاد  
الظني
- ١٦٧ ..... موقف ابن تيمية من القياس المنطقي
- ١٧١ ..... مناقشة وترجيح
- ١٧٤ ..... هل الشريعة معللة؟
- بين الباجي وابن حزم في الاستدلال بقوله تعالى: ﴿تَمَّا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ  
مِنْ شَرِّهِ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]
- ١٧٥ ..... على إثبات القياس أو نفيه
- ١٧٨ ..... إبطال قول ابن حزم بعدم إعمال معاني النصوص
- جمود ابن حزم على الألفاظ وعدم إعماله للمعاني وإنكاره حجية  
المنهزم
- ١٨٣ ..... رفض ابن حزم القياس في اللغة
- ١٨٥ ..... الأول: الاعتبار ومعناه

١٨٩	بين ابن حزم والباقي في توجيه معنى أو لفظ «لَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى»
١٩٠	دلالة المفهوم عند ابن حزم
١٩٧	عودة للتعليل وتعطيل ابن حزم له
٢٠٠	العلة بين النحلة والفقهاء والأصوليين
٢٠٢	القياس الجلي (دلالة المفهوم) بين داود وابن حزم
٢٠٧	معنى القياس عند السلف
٢١٢	بين القياس والمشكلة (الأشياء والنظائر)
٢١٣	سبب تخطيط الفقهاء بين القياس والمشكلة
٢١٤	القياس الصحيح هو الميزان

### الفصل الثاني

#### مصادر المصنف وموارده في الكتاب

٢٢٣	مصادر المصنف وموارده في الكتاب (وفيه تراجم شيوخه الذين روى عنهم)
٢٢٣	كتب المصنف الأخرى
٢٢٣	المحور الأول: ما صرح باسمه
٢٢٤	هل نقل ابن حزم من «سنن الترمذي»؟
٢٢٦	دراسة أسانيد ابن حزم إلى «تاريخ البخاري: الأوسط والكبير»
٢٢٨	كتب الفقه والأصول
٢٣٠	المحور الثاني: ما ساق بسنده إلى صاحب تصنيف مشهور
٢٦٠	المحور الثالث: شيوخ المصنف ومقروءاته
٢٨٠	ملاحظات واستنتاجات



### الفصل الثالث التعريف بالكتاب

- موضوع الكتاب ..... ٢٨٥
- كتب ابن حزم في إبطال القياس والرأي والتقليد ..... ٢٨٦
- أسماء وهناوين الكتب وتوثيق ذلك ..... ٢٨٦
- هل كتاب «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» المطبوع تصح نسبه إلى الإمام ابن حزم الأندلسي؟ ..... ٢٨٩
- كتاب «ملخص إبطال القياس» المطبوع ليس من صنع ابن حزم ..... ٢٩٠
- كلمة موجزة حول نشرة «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» بتحقيق العلامة اللغوي سعيد الأفغاني ..... ٢٩٥
- إثبات أن ملخص «إبطال القياس» المطبوع بتحقيق سعيد الأفغاني ليس تلخيصاً لكتاب «الصادق» ..... ٢٩٧
- علاقة كتب ابن حزم في القياس بعضها ببعض ..... ٢٩٩
- التعريف بالكتاب ..... ٣٠٩
- اسم الكتاب الأصلي والمختصر: تحقيق وتدقيق ..... ٣١١
- اسم المختصر ..... ٣١٤
- تأريخ تأليف الكتاب والباعث عليه ..... ٣١٥
- طريقة عرض ابن حزم وترتيبه لمادة الكتاب والأدلة ..... ٣٢١
- مميزات الكتاب وحسناته وأثره فيمن بعده ..... ٣٢٣
- \* المادة التي نشرها جولد تسيهر من الكتاب بالعربية ..... ٣٣١
- المؤخذات على الكتاب ..... ٣٣٤
- التوصيف للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ..... ٣٤١
- هل لهذا الكتاب نسخة أخرى؟ ..... ٣٤٣

٣٤٥	..... نسخة غوطا/ ألمانية الشرقية
٣٥٦	..... نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق
٣٦٧	..... عملي في التحقيق
	<b>الضادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل</b>
٣٨١	..... ١ - فصل
٤٠٤	..... ٢ - الكلام في بطلان الرأي
٤٦١	..... ٣ - إبطال القياس
٥٠٨	..... ٤ - فصل
٥١٨	..... ٥ - إبطال التعليل
٥٣٠	..... ٦ - إبطال الاستحسان
٥٣٧	..... ٧ - إبطال التقليد
٥٨١	..... ٨ - فصل
٥٨١	..... ٩ - الآثار الواردة في الرأي
٦٢٦	..... ١٠ - الآثار في القياس
٦٢٨	..... ١١ - الصحابة [عليهم السلام]
٦٣٣	..... ١٢ - التابعون
٦٤٥	..... ١٣ - الآثار في التقليد

### الفهارس

٦٧٣	..... فهرسة الآيات
٦٧٨	..... فهرس الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة
٦٨٤	..... فهرس الآثار والمقطوعات مرتبة على أسماء أصحابها
٦٨٨	..... فهرس الكتب والمؤلفات

٦٩٣	فهرس الجماعات والفرق والمذاهب
٦٩٥	فهرس الأعلام
٧٠٨	فهرس الجرح والتعديل
٧٠٩	فهرس الأماكن
٧١٠	فهرس المصطلحات
٧١٢	فهرس المسائل الفقهية على الأبواب
	قائمة ببعض الألفاظ التي تعذر قراءتها من «التنبيه على شذوذ ابن حزم»
٧١٥	لعيس بن سهل الجياني آملاً أن يكشف وجهها، ويقف على رسمها بعض
	القائين أو الباحثين
٧١٩	المحتويات والموضوعات

## انتهى الفهرس



قام بتصوير الكتاب : أبو محمد المصري  
ملتقى أهل الظاهر  
<http://www.zahereyah.com/vb/index.php>  
تم تصوير الكتاب دون مقدمة المحقق والتصوير  
على كتاب ابن حزم وفهارسه وما يتعلق بتحقيق  
المخطوط.  
ترك تعليقات ابن سهل الجياني دون رد لأنها غير علمية  
ومليئة بالشتائم التي لا تصدر من عالم أو فقيه ولا تستحق  
الرد إنما هي نقطة حادثة موتور.